

١٤٨٥

المجلد العربى المستعدين

الجمعة ١٢٨٥١٢١١١

مكتبة الشريعة

قسم الفقهاء

در تالیفات بیهوش

١٤١٦/١١/١١

جرب تعدیل الملاحظات الجوهرية اللازمة لتقييم الرسالة
در میان شالی المطبوع



المشرف على الرسالة

د/ ابراهيم بن عبد الحميد

محمد

كتاب في تخطيط المذهب

١٤٨٥

لأبي جاسر محمد بن محمد بن محمد الغزالي ت: ٥٥٥ هـ

سوا أوله كتاب في آخره كتاب الطهارة

ورأسه وخفيته

رسالة من علماء الإمامية

إعداد الأستاذ / الأستاذ محمد بن محمد بن محمد

إشراف فليدله كنور / إبراهيم بن عبد الحميد بن عبد الحميد

لله في القسم له راسات العلياء

١٤١٣ - ١٤١٤ هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المقدمة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم - (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ، وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ، وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) (١) . (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) (٢) . (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا) (٣) . أما بعد (٤) :

فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى ، والحمد لله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه على ما أولاني من النعم الكثيرة ، والتي من أعظمها نعمة الهداية الى طريق الحق ومنهج السلف الصالح ، وطلب العلم الشرعي في خير بقاع الأرض ، طيبة الطيبة ، مهاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي الجامعة الاسلامية المباركة ، التي تعد من نعم الله تعالى على المسلمين أجمعين ، وإنني لأتوجه بالشكر الجزيل بعد شكر الله تعالى الى كل القائمين على هذه الجامعة المباركة سواء المشايخ المدرسون ، أو الموظفون والمسئولون عن أمور الطلاب ، القائمون على خدمتهم ، فجزاهم الله جميعا عني وعن طلاب هذه الجامعة خير الجزاء وأكملهم ، وأخص بالشكر كل من درّسني من المشايخ في هذه الجامعة ، سواء في داخل فصولها أو في خارجها . ثم أخص بالشكر الجزيل شيخي واستاذي الفاضل ، الشيخ الأستاذ الدكتور ابراهيم بن علي مندقجي ، الذي كان له الفضل بعد الله تعالى في اخراج هذه الرسالة بهذه الصورة الطيبة ، حيث لم يأل جهدا في توجيهي الى الخير والصواب في أثناء البحث، وقد وجدت منه حسن الخلق وحسن التوجيه وسعة الصدر ، حيث منحني من وقته

=====

- (١) سورة النساء آية ١ .
- (٢) سورة آل عمران آية ١٠٢ .
- (٣) سورة الأحزاب آية ٧٠ - ٧١ .
- (٤) هذه الخطبة تسمى: "خطبة الحاجة" . وقد أخرجها أبو داود ك. النكاح باب فـ في خطبة النكاح ٥٩١/٢ ، والترمذي ك. النكاح باب ما جاء في خطبة النكاح ٢٣٧/٤ مع التحفة والنسائي ك. النكاح باب ما يستحب من الكلام عند النكاح ٨٩/٦ ، وابن ماجة ك. النكاح باب خطبة النكاح ٦٠٩/١ ، وغيرهم . وقد أفردتها شيخنا الفاضل الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في رسالة مستقلة وجمع طرقها .

التمين الكثير والكثير ، ولم يقصر وقت لقائي به على الوقت الأسبوعي المحدد لي ، بل فتح لي باب بيته ، فكنت أزوره وأتمل به ، ودائما أجد منه الجديد والمفيد ، فجزاه الله عني خير الجزاء ، وبارك الله له في علمه ووقته وأهله وذريته .
كما أشكر كل من كان له فضل عليّ من الاخوة في هذا البحث ، سواء باعارة كتاب أو توجيه ، أو نصيحة ، فجزاهم الله عني جميعا خير الجزاء .

ثم أما بعد :

فانه لما كان لزاما عليّ أن أسجل موضوعا لأكتب فيه في مرحلة الماجستير ، فقد وقع اختياري بعد البحث والتنقيب على كتاب "البيسط في المذهب" للإمام أبي حامد الغزالي، لأقوم بتحقيق ما تيسر لي منه ، وذلك رغبة مني في خدمة الفقه الاسلامي ، والمكتبة الإسلامية ، لما اشتهر عن الامام الغزالي ومكانته واجتهاده في شتى العلوم ، واعتباره كتبه من الكتب المعتمدة في المذهب الشافعي . وقد استخرت الله تعالى في تسجيل هذا الموضوع والعمل فيه ، واستشرت مشايخي ، فشجعوني عليه ، ثم عازمت على تسجيله والعمل فيه . وهذا هو بين يدي القارئ الكريم ، أسأل الله العلي القدير أن ينفعني به ومن قرأه ، وأن يكتب لي به الأجر عنده ، وأن يجعل عملي هذا خالما لوجهه الكريم ، انه جواد كريم .

خطة البحث :

يشتمل البحث على قسمين :

القسم الأول : القسم الدراسي .

القسم الثاني : النص المحقق .

أما القسم الدراسي ، فيشتمل على مقدمة وفصلين :

١- المقدمة : وتشتمل على الآتي :

- كلمة شكر وتقدير .

- سبب اختيار الموضوع .

- عرض خطة البحث وبنهج التحقيق اجمالا .

٢- الفصل الأول : في ترجمة المصنف . وفيه ثمانية مباحث :

- المبحث الأول : اسمه ولقبه وكنيته .

- المبحث الثاني : ولادته ونشأته وحياته .

- المبحث الثالث : رحلاته وتلقيه العلم .

- المبحث الرابع : شيوخه وتلاميذه .

- المبحث الخامس : مؤلفاته .

- المبحث السادس : مكانته العلمية .

- المبحث السابع : كلام العلماء عن الغزالي .

- المبحث الثامن : وفاته .

٣- الفصل الثاني : وصف المخطوط . وفيه سنتمبأحث :

- المبحث الأول : اسم الكتاب ونسبته الى مؤلفه .
- المبحث الثاني : قيمة الكتاب العلمية .
- المبحث الثالث : منهج المؤلف في الكتاب .
- المبحث الرابع : مصادر المؤلف في الكتاب .
- المبحث الخامس : المسائل التي انفرد بها المؤلف في كتاب الطهارة من كتاب البسيط عن مذهب الشافعية.
- المبحث السادس : وصف نسخ المخطوط ونماذج منها .

منهجي في التحقيق :

لقد اتبعت في تحقيقي لهذا الكتاب طريقة اختيار النص الصحيح من النسخ ، ليسهل على القارئ الوقوف على نص كامل وصحيح قدر الامكان . وقد اتبعت في هذا النقاط التالية :

- ١- قابلت النسخ الثلاث وأثبت الفوارق المهمة بينها في الهامش ، الا الفروق الاملائية فاني لا أثبتها ، كأن يكتب أحد النساخ الهمزة على واو ، ويكتبها الآخر على سطر ، أو يثبت أحدهم التنوين ويثبت الآخر بدله نونا ، كما في كلمة "أذن" ، أو يكتب أحدهم الألف مقصورة ، ويكتبها الآخر ممدودة .
- ٢- اذا كان هناك فرق بين النسخ ، فيذكر اسم الله تعالى ، أو الصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم ، فاني أثبت الأكمل من النسخ ، دون الإشارة في الهامش الى الفرق ، كأن يقول أحد النساخ : "لقله تعالى" ، ويقول الآخر: "لقل الله تعالى" ، أو يقول : "لقله عليه السلام" . ويقول الآخر: "لقل الرسول صلى الله عليه وسلم" .
- ٣- رمزت الى كل نسخة برمز خاص بها . فرمزت لنسخة الظاهرية بـ "ظ" . ولنسخة متحف طب قبي سراي بـ "م" . ولنسخة مكتبة أحمد الفاتح بـ "ف" . فاني أورد باقي المذهب الأخر بعينها في النص .
- * اذا ذكر المصنف خلافاً خارج المذهب رأياً منهجياً بـ "م" ، فاني أورد باقي المذهب الأخر بعينها في النص .
- ٤- عزوت الأقوال الى قائلها ، داخل المذهب وخارجه ، قدر الامكان ، والى أماكن وجودها في الكتب المعتمدة ، مشيراً الى الجزء والصفحة .
- ٥- علقت على ما يحتاج الى تعليق من المسائل والعبارات من خلال كتب المذهب .
- ٦- خرجت الآيات الواردة في النص بذكر اسم السورة ورقم الآية مع كتابتها في النص بالرسم الاملائي مشكولة .
- * لم ألتزم عند ذكر المصادر بالترتيب ، فاني أورد باقي المذهب الأخر بعينها في النص .
- ٧- خرجت الأحاديث النبوية والآثار الواردة في النص المحقق من الكتب المعتمدة ، فما كان منها في الصحيحين أو أحدهما مسنداً ، اكتفيت بتخريجه منهما ، وما لم يكن فيهما خرجته من باقي كتب السنة المعتمدة قدر الامكان ، مشيراً الى الكتاب بالرمز كـ "اختصاراً" ، وإلى الباب والجزء والصفحة .
- ٨- الحكم على الأحاديث الواردة في ذلك على أقوال العلماء القدامى والمعاصرين .
- ٩- التعريف بالكتب الواردة في النص التي اعتمدها المؤلف مصدراً له ، مع البحث عن

مواطن وجودها ما أمكن ، والترجمة لمؤلفيها .

١٠- الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في النص عدا الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم ،
والأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى .

١١- شرح الكلمات الغريبة الواردة في النص .

١٢- شرح المصطلحات العلمية التي تتعلق بالموضوع ، بالاعتماد على كتب اللغة والفقه .

١٣- التعريف بالبلدان الواردة في النص .

١٤- عند ذكر المراجع في الهامش اختصرت كثيرا من أسماء الكتب الطويلة ، فمثلا كتاب طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ، أختصره الى "ط. السبكي" . أى طبقات السبكي . وكذلك كل كتب الطبقات ، فاني أكتب حرف "ط" . ثم أتبعه باسم صاحب الكتاب اختصارا . وكذلك كتاب سير أعلام النبلاء للذهبي ، فاني أختصره الى "السير" . وأشير بعدها الى رقم الجزء والمفحة .

١٥- وضعت فهرس متعددة بعد نهاية النص المحقق ، ليسهل على المطالع الوصول الى
بغنيته في الكتاب بأسرع وقت ، والفهارس هي :

- فهرس الآيات القرآنية مرتبة حسب ورودها في السورة وحسب ترتيب السورة في
المصحف الشريف .

- فهرس الأحاديث النبوية^{والآثار} مرتبة على أطراف الحديث والأثر .

- فهرس الألفاظ الغريبة والمصطلحات مرتبة ألفبائيا .

- فهرس الأعلام الوارد ذكرهم في النص المحقق ، مرتبة ألفبائيا .

- فهرس المصادر والمراجع مرتبة ألفبائيا .

- فهرس الموضوعات .

أما القسم الثاني من الرسالة ، فهو النص المحقق باتباع ما سبق من النقاط .
وانني بهذا الجهد المتواضع لا أدعي العصمة ولا الكمال ، فالخطأ والنقص ملازمان لأفعال
البشر ، فما كان في هذا البحث من حق وخير ، فهو من محض فضل الله تعالى وتوفيقه ،
وما كان من خطأ وزلل ونقص ، فمني ومن الشيطان ، والله ورسوله منه بريئان ، والله
المستعان . والحمد لله أولا وآخرا ، والصلاة والسلام الأكملان الأثمان على خير الأنام وعلى
آله وصحبه الكرام .

الفصل الأول

في ترجمة المؤلف

وفيه ثمانية مباحث :

- المبحث الأول : اسمه ولقبه وكنيته .
- المبحث الثاني: ولادته ونشأته وحياته .
- المبحث الثالث: رحلاته وتلقيه العلم .
- المبحث الرابع : شيوخه وتلاميذه .
- المبحث الخامس: مؤلفاته .
- المبحث السادس : مكانته العلمية .
- المبحث السابع : كلام العلماء عن الغزالي .
- المبحث الثامن : وفاته .

ترجمة الامام الغزالي (١)

المبحث الأول

اسمه وكنيته ولقبه

اسمه :

محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي . أبو حامد الغزالي .
والطوسي نسبة الى طوس وهي مدينة بخراسان ، بينها وبين نيسابور نحو عشرة فراسخ
تشتمل على بلدين ، يقال لاحدهما : الطابران ، وللآخرى : نوقان (٢) .
والشافعي مذهباً .
والغزالي : قيل انه منسوب الى صنعة الغزل - أى غزل الصوف - التي هي صنعة أبيه ،
وبهذا تكون بتشديد الزاى على عادة أهل خوارزم وجرجان فانهم ينسبون الى القصار :
القصاري ، والى العطار العطارى بالتشديد واضافة الياء (٣) .
وقيل انه منسوب الى غزالة ، وهي قرية من قرى طوس . وروى عنه في ذلك أنه قال : الناس
يقولون لي الغزالي ، ولست الغزالي . وانما أنا الغزالي ، منسوب الى قرية يقال لها
غزالة (٤) .

=====

- (١) انظر ترجمته في : السير ٣٤٦٣٢٢/١٩ ، طه السبكي ٣٨٩١٩١/٦ ، طه النووى ل٤٧٤٥٥ ،
طه ابن كثير ل٢١٦٢١٥ ، وفيات الأعيان ٢١٩٢١٧/٤ ، النجوم الزاهرة ٢٠٣/٥ ، المنتظم
١٦٨/٩ ، المستفاد ص ٣٧ ، مرآة الجنان ١٧٧/٣ ، مفتاح السعادة ٣٣٢/٢ ، طه ابن
قاضي شهبة ٣٢٦/١ ، الوفيات لابن قنفذ ص ٢٦٦ ، طه ابن هداية الله ص ١٩٢ ، البداية
والنهاية ١٨٥/١٢ ، تبیین كذب المفترى ص ٢٩١ ، منتخب طبقات الشافعيين ل ٣٣ ،
الكامل ٤٩١/١٠ ، العبر ٣٨٧/٢ ، دول الاسلام ٣٤/٢ ، الألس الجليل ٢٩٩/١ ، اللباب
٣٧٩/٢ ، اتحاف السادة المتقين ٦/١ ، تاريخ ابن الوردي ٢١/٢ ، الوافي بالوفيات ٢٧٤/١ ،
المختصر ٢٢٥/٢ ، شذرات الذهب ١٠/٤ ، الأعلام ٢٢/٧ ، معجم المؤلفين ٢٦٦/١١ ،
المستدرک على معجم المؤلفين ص ٧٣٩ ، هدية العارفين ٧٩/٢ ، أسماء الكتب المتمم
لكشف الظنون ص ٣٢-٣١ ، فلاسفة الاسلام ص ٢٠٧ ، الغزالي ولمحات عن الحياة الفكرية
الاسلامية ، رجال الفكر والدعوة في الاسلام ص ١٥٧ ، الحقيقة في نظر الغزالي ، الامام الغزالي
الذكرى المئوية التاسعة لوفاته ، كتاب الغواص واللاقي ، الغزالي لأحمد الرفاعي ،
المجددون في الاسلام للمصعدي ص ١٨١ ، ألف سنة من الوفيات ص ٥٩ ، أبو حامد الغزالي
في الذكرى المئوية التاسعة لميلاده ، تاريخ فلاسفة الاسلام ص ٦٧ ، فلاسفة الشرق
والغرب ص ١٠٧ ، معجم البلدان ٤٩/٤ ، أبو حامد الغزالي والتصوف .
(٢) انظر : معجم البلدان ٤٩/٤ ، وفيات الأعيان ٩٨/١ .
(٣) انظر : مرآة الجنان ١٨٩/٣ ، طه الأسنوى ١١٤/٢ ، السير ٣٤٣/١٩ ، وفيات الأعيان ٩٨/١ .
(٤) انظر : السير ٣٤٣/١٩ ، مرآة الجنان ١٨٩/٣ ، طه الأسنوى ١١٤/٢ ، وفيات الأعيان ٩٨/١ .

- كنيته : اتفقت مصادر الترجمة على أن كنيته "أبو حامد" (١).
ومما ينبغي التنبيه عليه أن للفزالي عمًا تطابق كنيته ، كنيته ، ونسبته ، نسبته ،
ويشتهر بأبي حامد الفزالي ، إلا أنه إذا أطلق "الفزالي" - أو "أبو حامد الفزالي" ، فإن
المراد به المصنف .
ويفرق بينه وبين عمه ، أن عمه يقيد بالكبير ، أو القديم . فيقولون : "الفزالي الكبير"
أو "أبو حامد الفزالي الكبير" . أو "الفزالي القديم" (٢) .
لقبه : لقب أبو حامد الفزالي بلقبين :
أشهرهما : " حجة الاسلام " (٣) .
والثاني : " زين الدين " (٤) .

=====

- (١) انظر : على سبيل المثال : السير ٣٢٢/١٩ ، وفيات الأعيان ٢١٦/٣ ، المنتظم ١٦٨/٩ ،
مرآة الجنان ١٧٢/٣ .
(٢) انظر : طه السبكي ٨٧/٤ - ٩٠ .
(٣) انظر طه السبكي ١٩١/٦ ، طه الأسنوي ١١١/٢ ، السير ٣٢٢/١٩ ، شذرات الذهب ١٠/٤ .
(٤) انظر : طه الأسنوي ١١١/٢ ، شذرات الذهب ١٠/٤ ، طه ابن قاضي شعبة ٣٢٦/١ .

المبحث الثاني

ولادته ونشأته وحياته وأسرته

اتفقت مصادر الترجمة على أن مولد الغزالي كان في سنة خمسين وأربعمائة (١) . إلا أن ابن خلكان في وفياته قال: " وقيل سنة احدى وخمسين " (٢) . وكانت ولادته في بلدة طابران وهي احدى بلدتي طوس (٣) . وكان والده يغزل الصوف ويبيعه في دكانه بطوس (٤) ، وكان رجلاً فقيراً صالحاً ، لا يأكل الا من كسب يده في عمل غزل الصوف ، ويطوف على المتفقهة ، ويجالسهم ، ويتوفر على خدمتهم ، ويجد في الاحسان اليهم والنفقة بما يمكنه ، وأنه كان اذا سمع كلامهم بكى وتضرع الى الله وسأله بأن يرزقه ابناً صالحاً ويجعله فقيهاً ، ويحضر مجالس الوعظ ، فاذا طاب وقته بكى وسأل الله أن يرزقه ابناً واعظاً ، فاستجاب الله دعوتيه (٥) . فكان ابنه محمد الغزالي من أشهر فقهاء عصره وأبرزهم . وكان ابنه أحمد من أشهر الوعاظ .

ثم انه لما حضرته الوفاة - أي والد الغزالي - وصى بولديه محمد وأحمد الى صديق له متصوف يظن به خيراً ، وقال له : ان لي لتأسفا عظيما على تعلم الخط ، وأشتهي استدراك ما فاتني ، في ولدي هذين ، فعلمهما ، ولا عليك أن تنفق في ذلك كل ما أخلفه لهما (٦) .

فلما مات أبوهما أقبل الصوفي على تعليمهما ، فعلمهما الخط الى أن فني ما تركه لهما أبوهما ، فتعذر عليهما القوت ، وتعذر على الصوفي القيام بهما ، لفقره ، فأشار عليهما أن يلجأ الى المدرسة لطلب العلم والقوت الذي يقومهما ، فكان الغزالي يحكي هذا ويقول: " طلبنا العلم لغير الله ، فأبى أن يكون الا لله " (٧) . ولم نذكر لنا مصادر الترجمة الكثير عن أسرة الغزالي، الا ما تقدم ذكره عن والده وعن أخيه أحمد وعمه الغزالي الكبير ، وأنه لم يعقب الا البنات .

=====

(١) انظر : المنتظم ١٦٨/٩ ، طه الأسنوي ١١١/٢ .

(٢) وفيات الأعيان ٢١٨/٣ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر : طه السبكي ١٩٣/٦ .

(٥) انظر : طه السبكي ١٩٤/٦ .

(٦) انظر : طه السبكي ١٩٣/٦ .

(٧) انظر : طه السبكي ١٩٣/٦ - ١٩٤ .

المبحث الثالث

رحلاته وطلبه للعلم

تقدم في المبحث السابق أن صديق والد أبي حامد الذي كان وصيا على أبي حامد وأخيه علمهما الخط ، وأنه انتدبهما للالتحاق بالمدرسة ليحصل لهما القوت بعد أن فني ما تركه أبوهما لهما .

وقد قرأ الغزالي في صباه شيئا من الفقه بطوس على الشيخ أحمد بن محمد الراذكاني(١) . ثم رحل الغزالي الى نيسابور في طائفة من الشبان من طوس ، ليدرس على امام الحرمين(٢) . فجد واجتهد ، حتى برع في المذهب والخلاف والجدل والأصول ، فتخرج في مدة قريبة ، وفاق أقرانه ، وحمل القرآن ، وصار أنظر أهل زمانه ، وأوحد أقرانه في أيام امام الحرمين ، وكان الطلبة يستفيدون منه ويدرس لهم ويرشدهم(٣) . وكان قد قرأ المنطق ، والفلسفة ، وفهم كلام أرباب هذه العلوم ، وتمدى للرد على مبطلهم ، وابطال دعاويهم ، وصنف في كل فن من هذه العلوم كتابا ، أحسن تأليفها ، وأجاد وضعها ، وترصيفها(٤) .

وكان قد ابتدأ التصنيف في حياة شيخه إمام الحرمين ، فألف كتابه "المنحول" في أصول الفقه ، فلما اطلع عليه امام الحرمين ، قال له : "دفنتني وأنا حي ، هلا صبرت حتى أموت" . وأراد أن كتابك قد غطى على كتابي(٥) . فكان امام الحرمين مع علو درجته وسمو عبارته وسرعة جريه في الكلام ، والنطق ، يقع في نفسه شيء على الغزالي ، بسبب انافته عليه في سرعة العبارة ، وقوة الطبع ، ولا يطيب له تصديه للتصانيف وان كان متخرجاً به ، منتسباً اليه ، كما هو طبع البشر ، ولكنه يظهر التبجح به والاعتداد بمكانه(٦) .

=====

(١) انظر : طه السبكي ١٩٥/٦ ، التبيين ص ٢٩١ .

(٢) بعض المصادر تذكر قبل رحلته الى نيسابور للدراسة على امام الحرمين ، أنه رحل الى جرجان ، الى الامام أبي نصر الاسماعيلي فحببه وعلق عنه التعليقة ، ثم رجع الى طوس ، وكان لهذه التعليقة قصة مع بعض قطاع الطريق . الا أنه لا يمكن أن يكون الغزالي قد التقى بالامام أبي نصر الاسماعيلي ، لأن هذا الامام توفي سنة ٤٠٥هـ أي قبل مولد الغزالي بخمس وأربعين سنة . وقد نبه على هذا عبد الرحمن بدوي في كتابة مؤلفات الغزالي ، وأيضا د. أحمد الكبيسي محقق كتاب شفاء الغليل . وذكرنا أنه ربما يكون الاسماعيلي هذا هو أبو القاسم اسماعيل بن مسعدة بن اسماعيل — الاسماعيلي ، المتوفى سنة ٤٧٧هـ وبالرجوع الى ترجمة المذكور، لم أجد من ذكر أن الغزالي تتلمذ عليه ، ألقيه . انظر : ترجمته : طه السبكي ٢٩٤/٤ ، المنتظم ١٠/٩ ، طه الأسنوي ٣٧/١ ، المستفاد ص ٩٠ ، شذرات الذهب ٣٥٤/٣ ، مؤلفات الغزالي ص ٥٤ ، شفاء الغليل ص ١٣ .

(٣) انظر : طه السبكي ٢٠٤/٦ ، السير ٣٢٣/١٩ ، التبيين ص ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٤) انظر : طه السبكي ١٩٦/٦ .

(٥) انظر : المنتظم ١٦٩/٩ ، طه السبكي ٢٠٤/٦ .

(٦) انظر : طه السبكي ٢٠٥/٦ ، مرآة الجنان ١٨١/٣ ، التبيين ص ٢٩٢ .

وقد كان الغزالي شديد الذكاء ، شديد النظر ، عجيب الفطرة ، مفرط الإدراك ، قسوى الحافظة ، بعيد الغور ، غوصاً على المعاني الدقيقة ، جبل علم مناظراً ، محجاجاً ، فربما كان لهذا أثر لما كان يجده امام الحرمين في نفسه عليه (١) .

ثم بقي الغزالي كذلك الى أن توفي امام الحرمين ، فخرج حينذاك من نيسابور ، الى المعسكر ، وكان مجلس نظام الملك محط رجال العلماء ، ، ومقصد الأئمة والفصحاء ، فوقعت للغزالي اتفاقات حسنة في الظهور على الحضور من العلماء والأئمة ، في المناظرة والجدال ، فنال بذلك اعجاب نظام الملك وقبوله ، فاشتهر اسمه ، وذاع صيته ، وعلست درجته ، لا سيما وقد أثنى عليه من حضره ، واعترفوا بفضلته ، ومكانته (٢) . فرشحته نظام الملك للمصير الى بغداد ، ليدرس بالمدرسة النظامية هناك ، فارتحل الغزالي اليها وقدم بغداد سنة ٤٨٤ هـ ، ودرس بالنظامية ، فاعجب الناس بتدريسه ، وحسن كلامه وكمال فضله ، وفصاحة لسانه ، ونكته الدقيقة ، واثارته اللطيفة وأحبوه (٣) .

وأقام على تدريس العلم ونشره بالتعليم ، والفتيا والتصنيف مدة . وهو عظيم الجاه ، زائد الحشمة عالي الرتبة حتى علت حشمته ودرجته ببغداد ، حتى كادت تغلب حشمة الأمراء والأكابر ، وكان مسموع الكلمة ، مشهور الاسم تضرب به الأمثال .

ثم انه بعد مظالعة العلوم الدقيقة ، وممارسة الكتب المصنفة فيها ، تغير حاله ، فعزفت نفسه عن رذائل الدنيا ، فرفض ما فيها من التقدم والجاه ، وترك كل ذلك وراء ظهره ، وسلك طريق التزهّد والتأله . وطرح ما نال من الدرجة ، واشتغل بأسباب التقوى وزاد الآخرة (٤) ،

فخرج عما كان فيه ، وقصد بيت الله الحرام ، لأداء فريضة الحج ، وكان خروجه في ذي القعدة سنة ثمان وثمانين وأربعمائة ، واستناب أخاه أحمد في التدريس مكانه (٥) ، ثم عاد من الحج الى دمشق ولبت فيها أياماً يسيرة (٦) . ثم انتقل منها الى بيت المقدس ولبت فيها مدة (٧) ثم عاد الى دمشق وأقام بها نحو من عشر سنين ، واعتكف بالمنارة الغربية من الجامع الأموي ، وكان الغزالي يكثر الجلوس في زاوية الشيخ نصر المقدسي ، بالجامع والتي كانت تعرف بالشيخ نصر المقدسي ، فصارت تسمى بالغزالية نسبة الى الغزالي .

=====

- (١) انظر : طه السبكي ١٩٦/٦ .
- (٢) انظر : طه السبكي ٢٠٥/٦ ، التبيين ص ٢٩٢ .
- (٣) انظر : طه السبكي ١٩٧/٦ .
- (٤) انظر : طه السبكي ١٩٧/٦ ، ٢٠٦ .
- (٥) انظر : طه السبكي ١٩٧/٦ ، وفيات الأعيان ٢١٧/٣ .
- (٦) انظر المرجع السابق .
- (٧) انظر : المرجع السابق .

واشتغل الغزالي في هذه الفترة ، بالتصنيف وإرشاد الناس ، حتى قيل انه صنف كتابه
أحياء علوم الدين في تلك الفترة (١) . وكان قد أخذ في هذه الفترة بمجاهدة نفسه وتغيير
أخلاقه ، وتحسين شمائله ، وتهذيب معاشه ، حتى ذهب حب الرياسة والظهور ، والنظر
الى الناس بعين الازدراء ، والتكبر عليهم (٢) .

وقد وصف عبد الخافر الفارسي حاله ، وكان أحد معاصريه ، وأقرانه ، فقال : "ولقد
زرتة مرارا ، وما كنت أحس في نفسي مع ما كنت عهدته في سالف الزمان عليه ، من
الزعارة ، وإحاش الناس ، والنظر اليهم بعين الازدراء ، والاستخفاف بهم ، كبرا وخيلاء ،
واغترارا بما رزق من البسطة في النطق ، والظاهر ، والعبارة ، وطلب الجاه ، وعلو في
المنزلة ، أنه صار على الضد ، وتصفي عن تلك الكدورات ، وكنت أظن أنه متلغف بجلباب
التكلف ، متنمس بما صار اليه ، فتحققت بعد السبر والتنقيب ، أن الأمر خلاف المظنون
وأن الرجل أفاق بعد الجنون" (٣) .

ثم ان الغزالي قصد مصر ، وأقام بالاسكندرية مدة ، ثم عزم على السفر الى المغرب
ليلقى الأمير يوسف بن تاشفين ، صاحب مراكش ، فبينا هو كذلك اذ بلغه نعيه ، فصرف
عزمه عن السفر الى تلك الناحية (٤) .

ثم عاد الغزالي الى بغداد ، وعقد بها مجلسا للوعظ ، وكان يدرس من كتابه الأحياء (٥).
ثم عاد الى وطنه ، ملازما بيته ، مشتغلا بالتفكير ، وملازما للوقت ، الى أن أتى على ذلك
مدة ، وكان قد لازم الشيخ أبي علي الفارمذي ، وأخذ عنه استفتاح الطريقة (٦) .

ثم ان كتب الغزالي ونهانيه ، ظهرت ، واشتهرت ، ولم تبد في ايامه مناقضة لما
كان فيه ، ولا اعتراض لأحد على ما آثره ، من العزلة والانقطاع عن التعليم ، حتى انتهت
الوزارة الى فخر الملك بن نظام الملك ، وكان قد سمع وتحقق بمكان الغزالي ودرجته وكمال
فضله وحالته ، فحضر عنده وسمع كلامه ، فاقترح عليه أن لا يبقى في انقطاعه عن العلم
والإفادة ، وأن يخرج الى المدرسة النظامية بنيسابور ، وألح عليه في الاقتراح وشد ، حتى
أجابته الغزالي ، فراجع العلوم بعد انقطاعه عنها ، وخاض في الفنون ، وعاود الجهد
والاجتهاد ، في كتب العلوم الدقيقة ، والتقى أربابها حتى استوعبها ، وبقي مدة في الوقائع
وتكافؤ الأئمة ، وأطراف المسائل ، ثم رحل الى نيسابور ليدرس بالمدرسة النظامية فيها ،
وكان قصده من ذلك افادة طلبة العلم ، وأداء أمانة الدعوة ، دون الرجوع الى ما انخلع عنه

=====

(١) انظر : طه السبكي ١٩٧/٦ ، ٢٠٦ .

(٢) انظر : طه السبكي ٢٠٦/٦ ، التبيين ص ٢٩٣ .

(٣) انظر : طه السبكي ٢٠٨/٦ .

(٤) انظر : وفيات الأعيان ٢١٧/٣ .

(٥) انظر : طه السبكي ٢٠٠/٦ .

(٦) انظر : طه السبكي ٢٠٧/٦ - ٢٠٩ .

من طلب الجاه وممارسة القرآن ، وكم طعن فيه الطاعنون ، وسعوا فيه ، وشنعوا عليه فلم يتأثر لذلك ، ولا اشتغل بجواب الطاعنين ، ولا أظهر استيحاظه بغمزهم ولمزهم(١). ثم انه ترك التدريس ، ورجع الى بيته ، واتخذ بجوارها مدرسة لطلبة العلم ، ورباطا للصوفية ، ووزع أوقاته على العبادات ، من قراءة القرآن ، وتدريس العلم ، بحيث لا تخلو لحظة من وقته ووقت من معه عن فائدة(٢) .

وكانت خاتمة أمره اقباله على حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم ، ومجالسة أهله ومطالعة الصحيحين ، والاشتغال بسماعه ، الا أنه لم تتفق له الرواية(٣) . وقد سمع الغزالي صحيح البخاري من الشيخ أبي سهل محمد بن عبيد الله الحفصي(٤). وسمع الصحيحين من الحافظ أبي الفتيان ، عمر بن أبي الحسن الرواسي الطوسي(٥) . وقيل انه سمع بعض سنن أبي داود من القاضي أبي الفتح الحاكمي الطوسي(٦) . واستمر على هذه الحال من الاقبال على حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم حتى توفاه الله بعد مقاساة أنواع من القصد ، والمناوأة من الخصوم ، والوشاية به السلي الملوك(٧) .

وكانت تعرض عليه الأموال ، فلا يقبلها ، ويكتفي بالقدر الذي يصون له دينه ولا يحتاج معه الى التعرض لسؤال الغير(٨) . وما يدل على زهده وقناعته قوله :

- ارفه ببال امرئ يمسي على ثقة * أن الذي خلق الأزواق يرزقه
- فالعرض منه مصون لا يندسه * والوجه منه جديد ليس يخلقه
- ان القناعة من يحلل بساحتها * لم يلق في دهره شيئا يورقه .(٩)

=====

(١) انظر : طه السبكي ٢٠٧/٦ - ٢٠٩ .

(٢) انظر : طه السبكي ٢١٠/٦ .

(٣) انظر : طه السبكي ٢١٠/٦ ، التبيين ص ٢٩٦ . وقد ذكر ابن كثير في طبقاته فمى ترجمة الغزالي ل ٢١٦ حديثين بسند فيه الغزالي ، لكن الراوى عن الغزالي هو أبو علي الفارمذى ، وبالرجوع الى ترجمته تبين أنه روى وأخذ عن أبي حامد الغزالي الكبير عم الممنف . وستأتي ترجمته قريبا في شيوخ الغزالي .

(٤) انظر : طه السبكي ٢١٤/٦ .

(٥) انظر : طه السبكي ٢١٥/٦ .

(٦) انظر : طه السبكي ٢١٢/٦ .

(٧) انظر : طه السبكي ٢١٠/٦ ، السير ٣٢٥/١٩ ، أما ما اشتهر من أن الغزالي توفي بصحيح البخاري على صدره ، فلم أقف عليها في شيء من مصادر ترجمته ، الا ابن كثير في طبقاته ل ٢١٦ ، فانه قال: ".... رجع في آخر عمره الى الحديث والاشتغال بصحيح البخاري ، حتى يقال انه مات وهو على صدره" .

(٨) انظر : طه السبكي ٢١١/٦ ، السير ٣٢٦/١٩ .

(٩) طه السبكي ٢٢١/٦ .

وذكر أنه لم يعقب إلا البنات (١) .

ومما كان يعترض^بعليه ، وقوع خلل من جهة النحو ، يقع في أثناء كلامه ، وروجع فيه فأنصف من نفسه ، واعترف بأنه مامارس ذلك الفن ، واكتفى بما كان يحتاج اليه في كلامه ، وأذن لمن طالع كتبه وعثر على خلل فيها من جهة اللفظ ، أن يصلحوه ويعذروه (٢) . وكان الغزالي يقول : "أنا مزجي البضاعة في الحديث" (٣) .

ويحكي عن أبي منصور الرزاز الفقيه قال : دخل أبو حامد الغزالي بغداد ، فقومنا ملبوسه ومركوبه ، خمسمائة دينار ، فلما تزهد وسافر وعاد الى بغداد ، فقومنا ملبوسه خمسة عشر قيراطا (٤) . وحكى أيضا أن بعض الفقهاء حدثه عن أنو شروان ، وكان قد وزر للخليفة ، أنه زار أبا حامد الغزالي ، فقال له أبو حامد : زمانك محسوب عليك ، وأنت كالمستأجر ، فتوفر على ذلك أولى من زيارتي . فخرج أنو شروان وهو يقول : لا اله الا الله هذا الذي كان في أول عمره يستزيني فضل لقب في القابه ، كان يلبس الذهب والحريير قال أمره الى هذا الحال (٥) .

وظل الامام الغزالي على مدارسة حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم ومجالسة أهله ، والاشتغال باستماعه ، حتى وافاه الأجل .

وقد رثاه كثير من الشافعية بعد موته ، ومنهم أبو المظفر الأبيوردي في هذه الايات:

- | | | |
|-------------------------------|---|-----------------------------------|
| - بكى على حجة الاسلام حين ثوى | ✱ | من كل حي عظيم القدر أشرفه . |
| - فما لمن يمتري في الله عبرته | ✱ | على أبي حامد لاح يعتفسه . |
| - تلك الرزية تستوهي قوى جلدى | ✱ | فالطرف تسهره والدمع تنزفه . |
| - فما له حلة في الزهد تنكره | ✱ | وما له شبهة في العلم تعرفه . |
| - مضى فأعظم مفقود فُجعتُ به | ✱ | من لا نظير له في الناس يخلفه (٦). |

=====

- (١) انظر السير ٣٢٦/١٩ .
- (٢) انظر : طه السبكي ٢١١/٦ .
- (٣) انظر : طه ابن كثير ل ٢١٥ .
- (٤) انظر : المنتظم ١٧٠/٩ .
- (٥) انظر : المرجع السابق .
- (٦) طه السبكي ٢٢٣/٦ - ٢٢٤ .

المبحث الرابع

وفيه مطلبان :

المطلب الأول

شيوخه

تلقى الغزالي العلم على عدد من الشيوخ ، ودرس عليهم كثيرا من العلوم ، وسأذكر من وقفت عليهم من شيوخه مرتبين على حروف المعجم ، وأترجم لهم حسب الإمكان .
(١) أحمد بن محمد الطوسي . أبو حامد الراذكاني (١) .

نسبته الى راذكان قرية من قرى طوس . أخذ عنه الغزالي الفقه بطوس ، في صباه قبل رحلته الى امام الحرمين بنيسابور .

(٢) عبد الملك بن عبدالله بن يوسف بن حيوية الجويني . امام الحرمين أبو المعالي (٢) (٤١٩-٤٧٨هـ) امام الحرمين امام زمانه ، ولد بجوين من نواحي نيسابور ، قرأ الفقه على والده الشيخ أبو محمد الجويني ، والأصول على أبي القاسم الاسكاف تلميذ الاسفراييني ، درس بالمدرسة النظامية بنيسابور ، صحبه الغزالي فترة طويلة بنيسابور ، الى أن توفي ، ودرس عليه الفقه والأصول والجدل ، وغيرها من العلوم . من مصنفاته : نهاية المطلب في دراية المذهب ، البرهان في الأصول ، منيخ الخلق في الأصول ، غياث الأمم والقياس الظلم ، وغيرها كثير . توفي بنيسابور .

(٣) علي العلاني (٣) .

أخذ عنه الغزالي التصوف .

(٤) عمر بن عبد الكريم بن سعدوية بن مهت الدهستاني الرواسي . أبو الفتان (٤) (٤٢٨-٥٠٣هـ) امام جليل حافظ مكثر من رواية الحديث والتجوال في طلبه ، فقد سافر في هذا الى خراسان والعراق ومصر والشام ، والسواحل ، قيل انه سمع من ثلاثة آلاف وستمئة شيخ ، منهم : أبو مسعود البجلي الرازي ، وحفص بن مسرور ، وأبو عثمان الصابوني . وحدث عنه شيخه أبو بكر الخطيب ، وأبو حفص عمر بن محمد الجرجاني ، ومحمد بن عبد الواحد الدقاق وغيرهم . قدم طوس في آخر عمره فصاح عليه الغزالي الصحيحين .

=====

(١) انظر : طه السبكي ٩١/٤ ، طه الأسنوي ٢٨٧/١ .

(٢) طه السبكي ١٦٥/٥ - ٢٢٢ ، طه الأسنوي ٤٠٩/١ ، مرآة الجنان ١٢٣/٣ ، شذرات الذهب

٢٥٨/٣ ، العبر ٢٣٩/٢ ، وفيات الأعيان ١٦٧/٣ ، السير ٤٦٨/١٨ .

(٣) ذكره السبكي في طبقاته ٢٤٧/٦ ولم أقف له على ترجمة .

(٤) انظر : السير ٣١٧/١٩ ، طه السبكي ٢١٥/٦ ، المنتظم ١٦٤/٩ ، النجوم الزاهرة ٢٠٠/٥ ،

البياية والنهاية ١٨٣/١٢ ، شذرات الذهب ٧/٤ .

(٥) الفضل بن محمد بن علي . أبو علي الفارمذي (١) (٤٠٧-٤٧٧هـ).

من أشياخ عصره ، برز في الوعظ ، وهو من أهل طوس ، نسبته الى فارمذ من قرى طوس .
أخذ عنه الغزالي استفتاح الطريقة ، سمع من أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن باكويه
الشيرازي ، وأبي منصور التميمي ، وأبي عبد الرحمن النيلي ، وأبي عثمان الصابوني وغيرهم
تفقه على الإمام أبي حامد الغزالي الكبير ، روى عنه عبد الغافر الفارسي وغيره . توفي
بطوس .

(٦) محمد بن أحمد الخواري . أبو عبدالله (٢) .

ذكر في اتحاف السادة أنه أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد الخواري . ولم^{أُتفه} له على
ترجمة . سمع منه الغزالي كتاب مولد النبي صلى الله عليه وسلم ، لأبي بكر أحمد بن عمرو
بن أبي عامر الشيباني .

(٧) محمد بن أحمد بن عبيد الله بن عمر بن سعيد المروزي الحفصي . أبو سهل (٣) (٣٠٠ - ٤٦٥هـ).

من رواة صحيح البخاري عن أبي الهيثم الكشميهني . حدث به بمرو ونيسابور ، سمع
منه الغزالي صحيح البخاري . واختلف في سنة وفاته .

(٨) محمد بن يحيى بن محمد السجاعي الزوزني (٤) .

(٩) نصر بن إبراهيم بن نصر بن إبراهيم المقدسي . أبو الفتح (٥) (٤٠٧ - ٤٩٠هـ).

إمام جليل ، تفقه على سليم الرازي ومحمد بن بيان الكازروني وغيرهما ، درس ببيت
المقدس وصور ودمشق ، سمع الحديث من جماعة وحدث كثيرا ، صحبه الغزالي بدمشق. روى
عنه أبو بكر الخطيب وأبو القاسم النسيب ، وأبو الفضل يحيى بن علي وغيرهم . من مصنفاته:
الحجة على تارك المحجة ، الانتخاب الدمشقي ، الكافي ، التهذيب في المذهب ، شرح
الإشارة ، المقصود . توفي بدمشق ، وكانت جنازته مشهودة ، لم ير أهل دمشق مثلها
لكثرة من حضرها .

(١٠) أبو نصر الاسماعيلي (٦) .

=====

(١) انظر : طه السبكي ٣٠٤/٥ ، السير ٥٦٥/١٨ ، طه الأسنوي ١٢٩/٢ ، شذرات الذهب ٣٠٥/٣ .

(٢) انظر : طه السبكي ٢١٣/٦ ، اتحاف السادة ١٩/١ .

(٣) انظر : السير ٢٤٤/١٨ ، اتحاف السادة ١٩/١ ، شذرات الذهب ٣٢٥/٣ .

(٤) ذكره في اتحاف السادة ١٩/١ ، ولم أقف له على ترجمة .

(٥) انظر : طه السبكي ٣٥١/٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٢٥/٢/١ ، السير ١٣٦/١٩ ،

طه ابن هداية الله ص ١٨١ ، النجوم الزاهرة ١٦٠/٥ ، شذرات الذهب ٣٩٥/٣ .

(٦) تقدم الكلام عن لقاء الغزالي لأبي نصر الاسماعيلي في ص ٩ ،

- (١١) نصر بن علي بن أحمد بن منصور بن شاذويه. أبو الفتح الطوسي الحاكمي (١) .
فقيه مشهور ، حدث بالسنن عن أبي علي الرونباري وانتقل الى نيسابور وحدث بها ، روى
عنه أبو الأسعد بن القشيري وصخر بن عبيد الطابراني وغيرهم ، وكان معمرًا ، سمع منه
الغزالي بعض سنن أبي داود .
(١٢) يوسف السجّاح (٢) .
(١٣) يوسف النّسّاج (٣) .
أخذ عنه الغزالي التصوف .

=====

- (١) انظر : السير ٥١٩/١٨ ، ٣٢٧/١٩ ، اتحاف السادة ١٩/١ .
(٢) ذكره في اتحاف السادة ١٩/١ ولم أقف له على ترجمة .
(٣) ذكره في مفتاح السعادة ٣٣٥/٢ ولم أقف له على ترجمة .
قلت : ولعل الشيخين شخص واحد ، وتحرف الاسم في أحدهما . والله أعلم .

المطلب الثاني

تلاميذه

تتلمذ على الامام الغزالي الكثير من طلبة العلم، وكان يحضر مجلسه في الوعظ والدرس مشاهير العلماء والأكابر .

قال أبو بكر بن العربي : "... كنت رأيته - أي الغزالي - ببغداد يحضر مجلسه نحو أربعمئة عمامة ، من أكابر الناس وأفاضلهم ، يسأخذون عنه العلم..." (١) وقد حضر مجلسه بنظامية بغداد الأكابر ، كابن عقيل وأبي الخطاب امامي الحنابلة وأعجبوا بكلامه ونقلوه في مصنفاتهم (٢) .

حسب الإدراك ~

وسأذكر هنا من وقفت عليه من تلاميذه ، وأترجم لهم/بايجاز ، وأرتب أسمائهم حسب حروف المعجم -

- (١) إبراهيم بن محمد بن نبهان بن محرز . أبو اسحق الغنوي الرقي الصوفي (٣)(٤٥٩-٥٤٣)هـ. سمع رزق الله التميمي وعبد المحسن الشيعي والحميدى وغيرهم ، تفقه على الغزالي وفخر الاسلام الشاشي ، كتب الكثير من تصانيف الغزالي ، روى عنه ابن السمعاني وأبو اليمن زيد بن الحسن الكندي وعمر بن طبرزد وغيرهم . توفي ببغداد .
- (٢) إبراهيم بن المطهر . أبو طاهر الشبّاك الجرجاني (٤)(... - ٥١٣) هـ. تفقه على امام الحرمين بنيسابور ، ثم صحب الغزالي وسافر معه الى العراق والحجاز والشام ، ثم عاد الى جرجان ودرس وبنيت له مدرسة ، مات قتيلا .
- (٣) أحمد بن بختيار بن علي بن محمد المندائي. أبو العباس (٥)(٤٧٦-٥٥٢)هـ. فقيه عارف باللغة والأدب ، رحل الى بغداد ، وسمع من أبي القاسم بن بيان وأبي علي بن نبهان وغيرهما ، ولي قضاء واسط مدة ، صنف كتاب القضاة ، وتاريخ البطائح .
- (٤) أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الخمقري. القاضي أبو نصر البهوني (٦)(٥٤٤-٤٦٦) هـ . من أهل بهونة ، من قرى مرو ، تفقه على الغزالي وأسد الميهني وأبي بكر السمعاني ، وكان اماما فاضلا ، مناظرا مبرزاً. والخمقري نسبة الى خمس قرى ، وهي خمس قرى مجتمعة من قرى مرو ، توفي في مرو .

=====

- (١) انظر : شذرات الذهب ١٣/٤ .
- (٢) انظر المنتظم ١٦٩/٩ .
- (٣) انظر : السير ١٧٥/٢٠ ، طه السبكي ٣٦/٧ ، البداية والنهاية ٢٤١/١٢ ، المنتظم ١٣٤/١٠ ، مرآة الجنان ٢٧٩/٣ .
- (٤) انظر : طه السبكي ٣٦/٧ . اتحاف السادة ٤٤/١ .
- (٥) انظر : المنتظم ١٧٧/١٠ ، طه السبكي ١٤/٦ ، اتحاف السادة ٤٧/١ .
- (٦) انظر : طه السبكي ٢٠/٦ ، اتحاف السادة ٤٤/١ .

- (٥) أحمد بن علي بن برهان الأصولي. أبو الفتح (١). (٥١٨٤٧٩) هـ.
- شيخ امام، ولد ببغداد ويعرف بابن الحمّامي ، كان حنبلياً ثم انتقل الى مذهب الشافعي وتفقه على الغزالي والشاشي والكنيا الهراسي ، درس بالنظامية وكان حاذق الذهن سريع الحفظ ، سمع من أبي الخطاب بن البطر ، وأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن محمد وغيرهما ، من مصنفاته : الأوسط في أصول الفقه ، الوجيز في أصول الفقه ، البسيط . واختلف في سنة وفاته .
- (٦) أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم السلفي. أبو طاهر الأصبهاني (٢). (٥٢٦٤٧٥) هـ.
- امام كبير وحافظ جليل ، فقيه لغوى انتهى اليه علو الاسناد مع الحفظ والاثقان ، وكان واسع الرحلة في طلب الحديث ، فرحل الى بغداد ودمشق والاسكندرية وأقام بها الى أن توفي اختلف في سنة ولادته، حدّث مبكراً وسمع الحديث من الكثير من الشيوخ ، صف معجماً لشيّوخه الأصبهانيين وآخر لشيّوخه البغداديين ، وآخر لغير السليبين ، تفقه على الكيا الهراسي ويوسف الزنجاني وأبي بكر الشاشي ، وذكر الذهبي أنه لم يلق أباه حامد الغزالي. وذكر الزبيدي في اتحاف السادة أنه من تلامذة الغزالي .
- (٧) أحمد بن معد بن عيسى بن وكيل التجيبي الاقليشي الداني. أبو العباس (٣). (٥٥٠ - ...) هـ.
- سمع أباه وصهره طارق بن يعيش وابن الدباغ وغيرهم ، تفقه على أبي العباس بن عيسى من تصانيفه: النجم من كلام سيد العرب والعجم ، الكوكب الدرّ المستخرج من كلام النبي العربي ، البحر المزيّد في الموضوعات . توفي بقوص في صعيد مصر .
- (٨) الحسين بن نصر بن محمد بن الحسين بن محمد الجهنّي الكعبي. أبو عبدالله بن خميس (٤). (٥٥٢-٤٦٦) هـ. امام دين فاضل ولد بالموصل ، تفقه على الغزالي وسمع من طراد الزيني وابن البطر ، ولي قضاء رحبة مالك بن طوق ، من مصنفاته : منهج التوحيد ، منهج المريد ، تحريم الغيبة .
- (٩) حكيم بن إبراهيم بن حكيم الدربندي (٥) . (٥٣٨ - ...) هـ.
- تفقه على الغزالي ببغداد ، وسمع الحديث بمرو ، وتوفي ببخارى .
- (١٠) خلف بن أحمد النيسابوري (٦) .
- امام فاضل من أصحاب الغزالي وله عنه تعليقة ، ذكره ابن الصلاح في مشكل الوسيط وقال: بلغني أنه توفي قبل الغزالي . وذكر الأنسوى أنه خلف بن رحمه .
- =====
- (١) انظر : طه السبكي ٣٠/٦ ، البطية والنهاية ٢٠٨/١٢ ، المنتظم ٢٥٠/٩ ، طه الأنسوى ١٠٢/١ ، طه ابن هداية الله ص ٢٠١ ، شذرات الذهب ٦١/٤ .
- (٢) انظر : السير ٣٩٥/٢١ ، طه السبكي ٣٢/٦ ، اتحاف السادة ٤٧/١ .
- (٣) انظر : مرآة الجنان ١٨٠/٣ ، السير ٣٥٨/٢ ، هدية العارفين ٨٥/١ ، شذرات الذهب ١٥٤/٤ .
- (٤) انظر : السير ٢٩١/٢٠ ، طه السبكي ٨١/٧ ، شذرات الذهب ١٦٢/٤ ، اتحاف السادة ٤٤/١ .
- (٥) انظر : طه الأنسوى ٢٥٦/١ .
- (٦) انظر : مشكل الوسيط ٣ ، طه السبكي ٨٣/٧ ، طه الأنسوى ١١٥/٢ ، اتحاف السادة ٤٤/١ .

- (١١) رستم بن سعد بن سلمك الخواري. أبو الوفا بن أبي هاشم (١) (٤٦٤ - ...هـ).
 شيخ فاضل ولي قضاء خوار الري ، تفقه على الغزالي ببغداد ، سمع بالري من أبي الفرج
 محمد بن محمود بن الحسين القزويني ومن أبي الطاهر عبد الكريم بن علي البياض وغيرهما .
 (١٢) الرضى بن مهدي بن محمد الزيدى (٢) .
 (١٣) سعد الخير بن محمد بن سهل بن سعد . أبو الحسن الأنصاري البلنسي (٣) (٥٤١ - ...هـ).
 عالم فقيه رحل الى أن دخل الصين متاجرا وركب البحار ، تفقه على الغزالي ببغداد وسمع
 بها من أبي عبد الله الشعالى وابن البطر ، وطراد بن محمد . وبأصبهان من أبي سعيد المطرزي
 ثم سكن بغداد ، روت عنه بنته فاطمة وابن عساكر وابن السمعاني وابن الجوزي وغيرهم
 توفي ببغداد .
 (١٤) سعيد بن محمد بن عمر بن منصور. أبو منصور بن الرزاز (٤) (٤٦٢ - ٥٣٩هـ).
 من كبار أئمة بغداد في الفقه والأصول والخلاف ، تفقه على الغزالي وأبي بكر الشاشي والكنيا
 الهراسي، وأسعد الميهني ، سمع الحديث من رزق الله التميمي ونصر بن البطر وغيرهما ،
 روى عنه ابن السمعاني وعبد الخالق بن أسد وغيرهما ، ولي تدريس نظامية بغداد مدة .
 (١٥) شافع بن عبد الرشيد بن القاسم . أبو عبد الله الجيلي (٥) (٥٤١ - ...هـ).
 من أئمة الفقهاء ، تفقه على الغزالي والكنيا الهراسي ، وسمع بالبصرة أبا عمر النهاوندى
 القاضي ، وبطيس فضل الله بن أبي الفضل الطيبي . روى عنه ابن السمعاني ، كان له بجامع
 المنصور حلقة للمناظرة يحضرها الفقهاء كل جمعة ، توفي ببغداد .
 (١٦) صاعد بن فارس . المعروف بابن اللبان (٦) .
 ذكر في اتحاف السادة أنه كان يدون مجالس الغزالي في الوعظ ببغداد ، فبلغت ثلاثة
 وثمانين مجلسا ، ثم قرأها عليه فأجازه بها بعد أن صحبها ، فبيضا في مجلدين .
 وذكر السبكي أنه دون مجالس أحمد الغزالي أبو الفتوح ، أخا الغزالي في الوعظ ببغداد
 فبلغت ثلاثة وثمانين مجلسا .
 (١٧) صالح بن محمد بن عبد الله بن حوزام . أبو محمد (٧) .
 (١٨) عامر بن دعش بن حصين دعش . أبو محمد الأنصاري (٨) (٤٥٠ - ٥٣١هـ).
 رحل الى بغداد وتفقه على الغزالي ، وسمع من طراد الزينبي وغيره ، روى ابن عساكر عنه
 وهو من حوران الشام .

=====

- (١) انظر : طه السبكي ٨٤/٧ .
 (٢) ذكره د. أحمد الكبيسي محقق كتاب شفاء العليل ص ٢١ ، وعزاه الى طبقات الزيدية ل ٤١٤ .
 (٣) انظر: السير ١٥٨/٢ ، طه السبكي ٩٠/٧ ، المنتظم ١٢١/١ ، المستفاد ص ١٢ ، شذرات
 الذهب ١٢٨/٤ .
 (٤) انظر: طه السبكي ٩٣/٧ ، السير ١٦٩/٢ ، المنتظم ١١٣/١ ، البداية والنهاية ٢٣٥/١٢ ،
 شذرات الذهب ١٢٢/٤ .
 (٥) انظر: طه السبكي ١٠١/٧ ، السير ١٦١/٢ ، البداية والنهاية ٢٣٨/١٢ ، طه الأنسوى
 ١٧٧/١ ، المنتظم ١٢١/١ .
 (٦) انظر : طه السبكي ٦٠/٦ ، اتحاف السادة ٤٢/١ ،
 (٧) انظر : اتحاف السادة ٤٥/١ .
 (٨) انظر : طه السبكي ١١٨/٧ ، اتحاف السادة ٤٥/١ .

- (١٩) عبد الخالق بن أحمد (١) .
- (٢٠) عبد الرحمن بن علي بن أبي العباس بن علي أبو محمد النعيمي الموفق المعروف بالباربادي(٢)(... - ٥٤٢هـ) فقيه فاضل عارف بالمذهب مناظر ورع ، تفقه على أبي المظفر ابه السمعاني وتفقه على الغزالي بطوس . سمع أبا المظفر السمعاني وغيره . وبارباد قرية بمرو .
- (٢١) عبد الكريم بن علي بن أبي طالب . أبو القاسم الرازي(٣)(... - ٥٢٢) هـ . تفقه على الغزالي ببغداد والكنيا الهراشي ومحمد بن ثابت الخجندی ، روى عنه أبو النصر الفامي مؤرخ هراة وغيره ، سمع ببغداد أبا بكر بن الخاضبة وغيره ، توفي بفارس وفي سنة وفاته خلاف .
- (٢٢) . عبد الواحد بن الحسن بن محمد بن اسحق بن راهويه . أبو الفاتح الباقرجي(٤)(... - ٥٥٣هـ) فقيه أديب ، تفقه ببغداد على الغزالي والكنيا الهراشي ، وبنيسابور على أبي نصر القشيري سمع من أبي عبد الله بن طلحة وأبي الحسين بن الطيوري وغيرهما ، درس بنظامية بغداد توفي بغزنة بالهند .
- (٢٣) علي بن سعادة . أبو الحسن الجهني الموصل السراج(٥)(... - ٥٢٩هـ) من علماء الموصل ، تفقه على أبي حفص الباغوساني وأبي حامد الغزالي وعلق عنه تعليقة ، سمع من أبي نصر الزينبي ، حدث عنه جماعة . توفي بالموصل .
- (٢٤) علي بن محمد بن حمزة بن محمد بن حموية . أبو الحسن بن أبي عبد الله الجويني المصوفي(٦)(... - ٥٣٩هـ) . صاحب الغزالي وتفقه عليه بطوس ، وروى الحديث عن عبد الغفار الشيرازي .
- (٢٥) علي بن المسلم بن محمد بن علي بن الفتح . أبو الحسن السلمي(٧)(٤٥٠-٥٣٣هـ) من مشايخ الشام الأعلام ، عالم بالمذهب والفرائض والتفسير والأصول ، لزم الغزالي بدمشق . تفقه على القاضي أبي المظفر عبد الجليل المروزي ونصر المقدسي ، سمع من أبي نصر بن طلاب ومن أبي الحسن بن أبي الحديد وعبد العزيز الكتاني وغيرهم . روى عنه ابن عساكر والسلفي واسماعيل الجنزوي وغيرهم ، درس بالزاوية الغزالية بدمشق مدة ، وولي تدريس الأمينية من تصانيفه : كتاب أحكام الخلفاء . وكان الغزالي يثني عليه وعلى علمه ، وأمره بالتصديق بعد موت نصر المقدسي . واختلف في سنة ولادته .

=====

- (١) انظر : اتحاف السادة ٤٦/١ .
- (٢) انظر : طه السبكي ١٥٢/٧ ، طه الاسنوي ٢٧٧/٢ .
- (٣) انظر طه السبكي ١٧٩/٧ ، طه الأسنوي ٢٨٨/١ ، طه ابن قاضي شهبة ٣٤٤/١ .
- (٤) انظر : طه السبكي ٢٠٤/٧ ، طه الأسنوي ١٢٤/١ .
- (٥) انظر : طه السبكي ٢٢٤/٧ ، طه الأسنوي ٢٣١/٢ .
- (٦) انظر : طه السبكي ٢٣٠/٧ ، اتحاف السادة ٤٥/١ .
- (٧) انظر : طه السبكي ٢٣٥/٧ ، السير ٣١/٢٠ ، طه الأسنوي ٢٣٢/٢ ، طه ابن قاضي شهبة ٣٤٥/١ ، التبيين ص ٣٢٦ ، شذرات الذهب ١٠٢/٤ .

(٢٦) علي بن المطهر بن مكي بن مقلص . أبو الحسن الدينوري (١) (٥٣٣- ..) هـ .
فقيه صالح سمع الحديث من نصر بن البطر وطبقته ، روى عنه ابن عساكر ، سماه الأسنوى
علي بن المظفر .

(٢٧) عمر بن محمد بن أحمد بن عكرمة الجزري . الشيخ أبو القاسم بن البزري (٢) (٤٧١- ٥٦٠) هـ .
من أعلام المذهب وحفاظه ، امام جزيرة ابن عمر ومفتيها ، ومدرسها ، تفقه على الغزالي
ببغداد وعلى الشاشي والكنيا الهراسي وأبي الغنائم الفارقي ، صنف كتابا في شرح اشكالات
المذهب ، وله فتاوى مشهورة ، والبزري نسبة الى استخراج الدهن من بزر الكتان .

(٢٨) محمد بن أسعد بن محمد بن الحسين بن القاسم العطارى . أبو منصور (٢) (٤٨٦- ٥٧٣) هـ .
من أهل نيسابور وأصله من طوس . يلقب بـ "حَقْدَة" . تفقه على الغزالي بطوس ، وتفقه بمرور
علي أبي بكر محمد بن السمعاني وبمرور الروذ على البغوى . وكان متقنا للمذهب والأول
والخلاف ، توفي بتبريز ، واختلف في سنة وفاته .

(٢٩) محمد بن أسعد بن محمد النوقاني . أبو سعد (٤) (٥٥٦ - ...) هـ .
تفقه على الغزالي وكان يلقب بـ "السديد" . قتل في واقعة الغز .
(٣٠) محمد بن ثابت (٥) .

(٣١) محمد بن عبدالله بن تومرت . أبو عبدالله الملقب بالمهدى (٦) (٥٢٤- ٥٨٥) هـ .
فقيه أصولي كان أمارا بالمعروف نهارا وعن المنكر جريئا شجاعا ، تفقه على الغزالي والكنيا
الهراسي وكان يبطن شيئا من التشيع ، وادعى أنه المهدى . توفي بالمغرب . واختلف في
سنة وفاته .

(٣٢) محمد بن عبدالله بن محمد بن عبد الله . أبو بكر بن العربي المالكي (٧) (٤٦٨- ٥٤٣) هـ .
أندلسي أشبيلي مالكي . امام حافظ من علماء الأندلس ، سمع بالأندلس من خاله الحسن بن
عمر الهوزني ، وببغداد من طراد الزينبي وأبي عبدالله النعال وأبي الخطاب بن البطر
وغيرهم . وبدمشق نصر المقدسي وأبي الفضل بن الفرات وطائفة ، وسمع أيضا ببيت المقدس

=====

- (١) انظر : طه السبكي ٢٣٧/٧ ، طه الأسنوى ٢٥٦/١ ، اتحاف السادة ٤٥/١ .
- (٢) انظر : طه السبكي ٢٥١/٧ ، السير ٣٥٢/٢ ، طه الأسنوى ١٢٥/١ ، طه ابن قاضي شهبة
٣٦٢/١ ، المعبر ٣٣/٣ .
- (٣) انظر : طه السبكي ٩٢/٧ ، السير ٥٣٩/٢ ، طه الأسنوى ٢١١/١ ، المنتظم ٢٧٩/١٠ ،
البداية والنهاية ٣١٩/١٢ .
- (٤) انظر : طه السبكي ٩٤/٦ ، اتحاف السادة ٤٤/١ .
- (٥) انظر : اتحاف السادة ٤٦/١ .
- (٦) انظر : طه السبكي ١٠٩/٦ ، السير ٥٣٩/١٩ ، الوفيات لابن قنفذ ص ٢٧٣ ، النجوم
الزاهرة ٢٥٤/٥ ، الاعلام ٢٢٨/٦ .
- (٧) انظر : السير ١٩٧/٢ ، وفيات الأعيان ٢٩٦/٤ ، الديباج المذهب ٢٥٢/٢ ، شجرة
النور الزكية ص ١٣٦ .

وبمكة ومصر . وروى عنه خلق كثيرون . تفقه على الغزالي وأبي بكر الشاشي وأبي زكريا التبريزي عولي قضاء أشبيلية في كثير من العلوم ، من تصانيفه : عارضة الأحوذى شرح جامع الترمذى ، أحكام القرآن ، كوكب الحديث والمسلسلات ، المحصول في الأصول ، ترتيب الرحلة للترغيب في الملة . توفي بفاس .

(٣٣) محمد بن عبد الملك بن محمد الجوسقاني . أبو حامد الاسفراييني (١) .

نسبته الى جوسقان محلة من اسفرايين ، امام فاضل متدين تفقه على الغزالي ببغداد ، سمع من الحافظ أبي عبد الله الحميدى . وليس هو الشيخ أبو حامد الاسفراييني المشهور فسي المذهب ، اذ ذاك توفي سنة ٤٠٦ هـ .

(٣٤) محمد بن عبد المولى اللبني المالكي (٢) . أبو عبدالله .

(٣٥) محمد بن علي بن عبد الله بن أحمد بن حمدان . أبو سعيد الجاواني (٣) (٤٦٨-٥٦٠ هـ).

يكنى أيضا بأبي عبدالله ، ونسبته الى جاوان قبيلة من الأكراد . تفقه ببغداد على الغزالي والشاشي والكي الهراسي . سمع من أبي عبدالله الحميدى وأبي سعيد عبد الواحد بن أبي القاسم القشيري وأبي بكر الشامي القاضي . حدث بكتاب الجام العوام للغزالي عنه . من مصنفاته : شرح المقامات ، عيون الشعر ، الفرق بين الرأ والعين .

(٣٦) محمد بن علي بن عبد الله . أبو عبد الله البغدادي المعروف بالعراقي (٤) (٤٨٠-٥٠٠ هـ).

فقيه فاضل مبرز مناظر ، تتلمذ على الغزالي والكي الهراسي وأبي بكر الشامي . لقيه المحدث أبو الفوارس الحسن بن عبد الله بن شافع بارييل وسمع منه .

(٣٧) محمد بن الفضل بن علي المارشي . أبو الفتح (٥) (٥٤٩ - ... هـ).

من نجباء تلامذة الغزالي ، نسبته الى مارشك من قرى طوس سمع أبا الفتيان الرواسي ، ونصر الله بن أحمد الخشنامي وغيرهما . سمع منه ابن السمعاني وولده عبد الرحيم بن السمعاني . برع في الفقه وكان مصيبا في الفتوى حسن الكلام في المسائل عارفا بالأصول توفي في فتنة الفز بطوس .

(٣٨) محمد بن الفضل بن محمد بن المعتمد . أبو الفتوح الاسفراييني (٦) (٥٣٨-٥٢٤ هـ) .

امام عابد واعظ ، ولد باسفرايين ، سمع بنيسابور أبا الحسن المدني ، وبهمدان شيرويه بن شهردار وغيرهما ، روى عنه ابن عساكر وابن السمعاني وغيرهما ، أخرج من بغداد الى اسفرايين ، فمات في الطريق مبطونا ، ببسطام ودفن بها .

=====

(١) انظر : طه السبكي ١٤٧/٦ ، طه الأسنوى ١٧٨/١ ، اتحاف السادة ٤٤/١ .

(٢) انظر : اتحاف السادة ٤٧/١ .

(٣) انظر : طه السبكي ١٥٢/٦ ، طه الأسنوى ١٨٠/١ ، اتحاف السادة ٤٤/١ .

(٤) انظر : طه السبكي ١٥٣/٦ ، طه الأسنوى ٩٤/٢ ، اتحاف السادة ٤٤/١ .

(٥) انظر : طه السبكي ١٧٣/٦ ، طه الأسنوى ٢٣٧/٢ .

(٦) انظر : طه السبكي ١٧٠/٦ ، السير ١٣٩/٢ ، طه الأسنوى ٦٢/١ ، المنتظم ١١٠/١ .

اتحاف السادة ٤٧/١ .

(٣٩) محمد بن يحيى بن منصور . أبو سعد النيسابوري (١)(٥٤٨٤٧٦) هـ .
امام مناظر ورع زاهد وكان من أنظر الخراسانيين في عصره ، وهو من أبر ز تلامذة الغزالي
تفقه عليه وعلى أبي المظفر الخوافي ، سمع الحديث من أبي حامد أحمد بن عيدوس ، ومن
نصر الله الخشنامي وجماعة ، روى عنه السمعاني وولده ومنصور بن أبي الحسن الطبري
وجماعة ، درس بنظامية نيسابور ونظامية هراة وكان استاذ الفقهاء المتأخرين . من تصانيفه
المحيط في شرح الوسيط بالانصاف في مسائل الخلاف ، تعلية في الخلافيات . قتل في
واقعة الغز بنيسابور . وقيل انه قتل سنة ٥٤٩ هـ

(٤٠) مروان بن علي بن سلامة بن مروان الطنزي . أبو عبدالله (٢) .
نسبته الى طنزة ، قرية من ديار بكر ، تفقه ببغداد على الغزالي والشافعي وسمع من طراد
الزيني ووزق الله التميمي وغيرهما ، ثم عاد الى بلده ، فاستوزره الملك زنكي بالموصل .
روى عنه الحافظ ابن عساكر وغيره . توفي بعد سنة ٥٤٠ هـ .
(٤١) نصر بن محمد بن ابراهيم الأذربيجاني المراغي الصوفي . أبو الفتح (٣) .
(٤٢) نصر الله بن منصور بن سهل الجنزي . أبو الفتح الدينني (٤)(٥٤٦ - ...) هـ .
نسبته الى دوين ، بلد من أذربيجان ، تفقه ببغداد على الغزالي وسمع بنيسابور أبا الحسن
علي بن أحمد المدني ، وأبا بكر أحمد بن سهل السراج وعبدالواحد القشيري وغيرهم .
وحدث ببلخ ، كتب عنه أبو سعد بن السمعاني . توفي ببلخ .

=====

- (١) انظر : طه السبكي ٢٢٥/٧ ، السير ٣١٢/٢٠ ، طه الأسنوي ٣١٦/٢ ، طه ابن قاضي
شعبة ٣٦٩/١ ، طه ابن هداية الله ص ٢٠٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ق ٩٥/١/١ ،
وفيات الأعيان ٢٢٣/٤ ، شذرات الذهب ١٥١/٤ .
- (٢) انظر : طه السبكي ٢٩٥/٧ ، طه الأسنوي ٦٦/٢ ، اتحاف السادة ٤٥/١ .
- (٣) انظر : اتحاف السادة ٤٤/١ .
- (٤) انظر : طه السبكي ٣٢٢/٧ ، طه الأسنوي ٢٥٧/١ .

المبحث الخامس

مؤلفاته (١)

- لقد كثرت تصانيف الغزالي في أنواع العلوم ، حتى قيل : انه قسم عددمصنفاته على عمره فكان نصيب كل يوم من عمره البالغ خمسا وخمسين سنة : أربع كراريس . وليس هناك عدد معروف يقينا لعدد مصنفاته بالضبط ، الا أن بعضهم ذكر أنها تزيد على المئتين ، وبعضهم ذكر أنها تزيد على الخمسمائة ، وربما تصل الى الألف .
- وسأذكر ما وقفت عليه من مؤلفات الغزالي ، وسأرتبها على حروف المعجم :
- ١- آداب الصحة والمعايشة مع الخالق والمخلوق (٢)، (وهو جزء من كتاب بداية الهداية).
 - ٢- آداب الشريعة المشتمل على الحصن الحصين والدر المكنون (٣) .
 - ٣- أبيات النظر (٤) .
 - ٤- إحياء علوم الدين (٥).
 - ٥- أخلاق الأبرار والنجاة من الأشرار (٦) .
 - ٦- أخلاق الأنوار (٧) .
 - ٧- الأدب في الدين (٨) .
 - ٨- الأربعين في أصول الدين (٩)، (وهو قسم من جواهر القرآن أجاز المصنف افراده).
 - ٩- أساس القياس (١٠) .
 - ١٠- أساس المذاهب (١١) .
 - ١١- الاستدراج (١٢) .

=====

- (١) ألف عبد الرحمن بدوي كتابا باسم: مؤلفات الغزالي ، وذكر فيه الكثير ، وذكر في أغلب المواضع طبعات الكتاب وأماكن وجود مخطوطاته ، فليراجع .
- (٢) مؤلفات الغزالي ص ٤٤٠ .
- (٣) المستدرك ص ٧٣٩، مؤلفات الغزالي ص ٤٦٧ .
- (٤) مرآة الجنان ١٨٠/٣ .
- (٥) ط السبكي ٢٢٤/٦، كشف الظنون ٢٣/١، هدية العارفين ٧٩/٢، الأعلام ٢٢/٧، معجم المؤلفين ٢٦٦/١١ .
- (٦) مرآة الجنان ١٧٩/٣، مفتاح السعادة ٣٤٩/٢، اتحاف السادة ٤٤/١، كشف الظنون ٣٦/١ ، هدية العارفين ٧٩/٢ ، أسماء الكتب ص ٣٢ .
- (٧) ط السبكي ٢٢٦ / ٦ .
- (٨) مؤلفات الغزالي ص ٢٤١ .
- (٩) ط السبكي ٢٢٤/٦، ط النوى ل٤٦، السير ٣٢٤/١٩، مرآة الجنان ١٧٩/٣، التبيين ص ٢٩٣، مفتاح السعادة ٣٤١/٢ ، اتحاف السادة ٤١/١ .
- (١٠) مرآة الجنان ١٧٩/٣، هدية العارفين ٧٩/٢ ، مؤلفات الغزالي ص ٢١٤ .
- (١١) هدية العارفين ٧٩/٢ .
- (١٢) مؤلفات الغزالي ص ٢٢١ .

- ١٢- أسرار اتباع السنة (١) .
 - ١٣- أسرار الحج. (وهو قسم من كتاب الاحياء) (٢) .
 - ١٤- أسرار الحروف والكلمات (٣) .
 - ١٥- أسرار علم الدين (٤) .
 - ١٦- أسرار معاملات الدين (٥) .
 - ١٧- أسرار الملوكوت (٦) .
 - ١٨- أسرار المعاملات (٧) .
 - ١٩- أسرار الأنوار الالهية بالآيات المتلوة (٨) .
 - ٢٠- الاشارة المعنوية والأسرار الحرفية (٩) .
 - ٢١- الاقتصاد في الاعتقاد (١٠) .
 - ٢٢- اشراق المآخذ (١١) .
 - ٢٣- الجام العوام عن علم الكلام (١٢) .
 - ٢٤- الاملاء على حل مشكل الاحياء. ويسمى: الأجوبة المسكتة عن الأسئلة المبهتة (١٣) .
 - ٢٥- الانتصار لما في الأجناس من الأسرار (١٤) .
- =====
- (١) طه السبكي ٢٢٧/٦، مفتاح السعادة ٣٤٩/٢، اتحاف السادة ٤١/١، أسماء الكتب ص ٣٢ .
 - (٢) الأعلام ٢٢/٧، مؤلفات الغزالي ص ٣٠٩ .
 - (٣) هدية العارفين ٧٩/٢ ، اتحاف السادة ٤١/١ .
 - (٤) مرآة الجنان ١٧٩/٣ .
 - (٥) مفتاح السعادة ٣٤٩/٢ ، اتحاف السادة ٤١/١ ، طه السبكي ٢٢٦/٦ ، أسماء الكتب ص ٣٢ ، مؤلفات الغزالي ٢٢٦ .
 - (٦) هدية العارفين ٧٩/٢ .
 - (٧) كشف الظنون ٨٤/١، هدية العارفين ٧٩/٢، مؤلفات الغزالي ص ٣٤٢ .
 - (٨) كشف الظنون ٨٢/١، هدية العارفين ٧٩/٢، اتحاف السادة ٤١/١ .
 - (٩) كشف الظنون ٩٧/١، هدية العارفين ٧٩/٢، مؤلفات الغزالي ص ٣٣٩ .
 - (١٠) طه السبكي ٢٢٥/٦، مرآة الجنان ١٧٩/٣، مفتاح السعادة ٣٤٨/٢، اتحاف السادة ٤١/١ ، كشف الظنون ١٣٥/١، هدية العارفين ٧٩/٢، الأعلام ٢٢/٧، مؤلفات الغزالي ص ٨٧ .
 - (١١) كشف الظنون ١٠٤/١ ، هدية العارفين ٧٩/٢ .
 - (١٢) طالسبكي ٢٢٥/٦، طه ابن كثير ل ٢١٥، كشف الظنون ١٤٨/١، هدية العارفين ٧٩/٢ ، اتحاف السادة ٤١/١ .
 - (١٣) طه السبكي ٢٢٧/٦، مفتاح السعادة ٣٤٩، ٣٤١/٢، كشف الظنون ٢٤، ١٢/١، هدية العارفين ٧٩/٢، اتحاف السادة ٤١/١ ، أسماء الكتب ص ٣٢ ، الأعلام ٢٢/٧ .
 - (١٤) مرآة الجنان ١٨٠/٣، كشف الظنون ١٧٢/١ ، هدية العارفين ٧٩/٢ .

- ٢٦- الأئيس في الوحدة (١) .
- ٢٧- الأوراد والأذكار (٢) .
- ٢٨- أيها الولد . وتسمى الولدية (٣) .
- ٢٩- بحر العلوم المنظم في مذهب الامام الأعظم (٤) .
- ٣٠- بدائع الصنيع (٥) .
- ٣١- بداية الهداية (٦) . في الموعظة .
- ٣٢- البدور في أخبار البعث والنشور (٧) .
- ٣٣- برهان العقائد السنية ونهاية المقاصد الهنية (٨) .
- ٣٤- برهان العلوم (٩) .
- ٣٥- البسيط في الفروع (١٠) .
- ٣٦- بيان أسرار الطالبين (١١) .
- ٣٧- بيان فضائح الامامية (١٢) .
- ٣٨- البيان في مسائل الايمان (١٣) .
- ٣٩- بيان القولين للشافعي (١٤) .
- ٤٠- التبر المسبوك في نصائح الملوك وتسمى تمحيحة الملوك (١٥) .

=====

- (١) مرآة الجنان ١٧٩/٣، هدية العارفين ٧٩/٢ .
- (٢) مؤلفات الغزالي ص ٣٥٠ .
- (٣) كشف الظنون ٢١٦/١ هدية العارفين ٧٩/٢، اتحاف السادة ٤١/١، الأعلام ٢٢/٧ .
- (٤) مؤلفات الغزالي ص ٤٣٠ .
- (٥) كشف الظنون ٢٣٠/١ ، هدية العارفين ٨٠/٢، اتحاف السادة ٤١/١ .
- (٦) طه ابن كثير ل ٢١٥، طه السبكي ٢٢٥/٦، مرآة الجنان ١٧٩/٣، طه النووي ل ٤٧، كشف الظنون ٢٢٨/١ .
- (٧) ايضاح المكنون ١٧١/١، هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٨) مؤلفات الغزالي ص ٤٤٤ .
- (٩) المستدرک ص ٧٣٩ ، مؤلفات الغزالي ص ٤٦٧ .
- (١٠) طه السبكي ٢٢٤/٦، كشف الظنون ٢٤٥/١، هدية العارفين ٨٠/٢، الأعلام ٢٢/٧، المستدرک ص ٧٣٩ .
- مؤلفات الغزالي ص ١٧، وسيأتي الكلام عنه في مبحث اسم الكتاب ونسبته الى مؤلفه
- في الفصل الثاني ص ٥٠٥ .
- (١١) مؤلفات الغزالي ص ٤٤٢ .
- (١٢) طه السبكي ٢٢٦/٦ .
- (١٣) هدية العارفين ٨٠/ ٢ .
- (١٤) طه السبكي ٢٢٥/٦، اتحاف السادة ٤١/١، ولعله هو نفس : حقيقة القولين .
- (١٥) مرآة الجنان ١٧٩/٣، هدية العارفين ٨٠/٢، ٨١، اتحاف السادة ٤٣/١، أسماء الكتب ص ٣٢٦، المستدرک ص ٧٣٩، الأعلام ٢٢/٧، مؤلفات الغزالي ص ١٨٤ .

- ٤١- التحمين (١) .
- ٤٢- تحمين الأدلة (٢) .
- ٤٣- تحمين المآخذ (٣) . (في علم الخلاف) .
- ٤٤- تحفة الأدلة (٤) .
- ٤٥- تحقيق المآخذ (٥) .
- ٤٦- تدليس ابليس (٦) .
- ٤٧- تعليق الأصول (٧) .
- ٤٨- التعليقة في الفروع (٨)
- ٤٩- تفسير القرآن العظيم (٩).
- ٥٠- تلبيس ابليس (١٠).
- ٥١- تنبيه النافلين (١١) .
- ٥٢- تهافت الفلاسفة (١٢) .
- ٥٣- تهذيب الأصول (١٣) . (في أصول الفقه) .
- ٥٤- جامع الحقائق بتجريد العلائق (١٤) .
- ٥٥- جامع الفوائد في النكت والفوائد (١٥) .
- ٥٦- الجدل (١٦) .

=====

- (١) طه ابن كثير ل ٢١٥ ، الوافي بالوفيات ٢٧٦/١ .
- (٢) كشف الظنون ٣٦٠/١ ، اتحاف السادة ٤١/١ .
- (٣) طه السبكي ٢٢٥/٦ ، طه ابن قاضي شعبة ٣٢٨/١ ، شذرات الذهب ١٣/٤ ، مفتاح السعادة ٣٤١/٢ .
- (٤) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٥) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٦) مرآة الجنان ١٧٩/٣ ، كشف الظنون ٣٨٢/١ ، هدية العارفين ٨٠/٢ ، ويحتمل أنه هو نفس تلبيس ابليس .
- (٧) هدية العارفين ٨٠/٢ ، ايضاح المكنون ٢٩٨/١ .
- (٨) طه السبكي ١٩٥/٦ ، طه ابن كثير ل ٢١٥ ، الاستفادة ٣٨ ، اتحاف السادة ٤١/١ ، السير ٣٣٥/١٩ .
- (٩) اتحاف السادة ٤١/١ . ويحتمل أنه هو نفس ياقوت التأويل .
- (١٠) طه السبكي ٢٢٧/٦ ، مفتاح السعادة ٣٤٩/٢ ، اتحاف السادة ٤١/١ ، أسماء الكتب ٣٢ .
- (١١) طه السبكي ٢٢٦/٦ ، والمراجع السابقة .
- (١٢) طه النووي ل ٤٧ ، طه السبكي ٢٢٥/٦ ، معجم المؤلفين ٢٦٦/١١ ، الأعلام ٢٢/٧ ، مؤلفات الغزالي ص ٦٣ .
- (١٣) المستصفى ٤/١ ، مؤلفات الغزالي ص ٢١٠ .
- (١٤) مؤلفات الغزالي ص ٢٥١ .
- (١٥) مؤلفات الغزالي ص ٤٦٧ .
- (١٦) أسماء الكتب ص ٣٢ .

- ٥٧- جزء في الرد على المنكرين (١) . (في بعض ألفاظ احياء علوم الدين) .
- ٥٨- الجوابات المرقومة (٢) .
- ٥٩- جواب مفصل الخلاف (٣) .
- ٦٠- الجواهر الفاخرة (٤) .
- ٦١- جواهر القرآن (٥) .
- ٦٢- حجة الحق (٦) .
- ٦٣- حجة الخلق (٧) .
- ٦٤- حجة الشرع (٨) -
- ٦٥- الحديث الأربعين (٩) -
- ٦٦- الحصن الحصين في التجريد والتوحيد . ويسمى التجريد في كلمة التوحيد (١٠).
- ٦٧- حصن المأخذ (١١) .
- ٦٨- حظيرة القدس (١٢) .
- ٦٩- حقيقة الروح (١٣) .
- ٧٠- حقيقة القرآن (١٤) .
- ٧١- حقيقة القوانين (١٥).
- ٧٢- حقيقة القولين (١٦) .

=====

- (١) مرآة الجنان ١٨٠/٣ . ويحتمل أنه هو الاملاء في حل مشكل الاحياء .
- (٢) كشف الظنون ٦٠٩/١ ، هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٣) هدية العارفين ٨٠/٢ ، مؤلفات الغزالي ص ١٣٠ .
- (٤) مؤلفات الغزالي ص ٤٥٤ .
- (٥) المستصفى ٤/١ ، السير ٣٤٣/١٩ ، طه السبكي ٢٢٦/٦ ، طه ابن كثير ل ٢١٥ ، مرآة الجنان ١٧٩/٣ .
- (٦) طه السبكي ٢٢٦/٦ ، مفتاح السعادة ٣٤٩/٢ ، اتحاف السادة ٤١/١ ، أسماء الكتب ص ٣٢ ، مؤلفات الغزالي ص ٨٥ .
- (٧) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٨) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٩) مؤلفات الغزالي ص ٤٥٩ .
- (١٠) معجم المؤلفين ٢٦٦/١١ ، مؤلفات الغزالي ص ٣٥٧ .
- (١١) هدية العارفين ٨٠/٢ ، كشف الظنون ٦٧٠/١ . ويحتمل أنه نفس تحمين المآخذ .
- (١٢) مؤلفات الغزالي ص ٤٣٢ .
- (١٣) طه السبكي ٢٢٦/٦ ، مفتاح السعادة ٣٤٩/٢ ، اتحاف السادة ٤١/١ ، أسماء الكتب ص ٣٢ .
- (١٤) مؤلفات الغزالي ص ٢١٥ .
- (١٥) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (١٦) السير ٣٣٥/١٩ ، طه ابن كثير ل ٢١٦ ، مرآة الجنان ١٧٩/٣ ، الوافي بالوفيات ٢٧٦/١ ، مفتاح السعادة ٣٤٢/٢ .

- ٧٣- الحكم الالهية (١) .
- ٧٤- الحكمة المشرقية (٢) .
- ٧٥- حل الشكوك (٣) .
- ٧٦- حقائق الدقائق (٤) .
- ٧٧- حياة القلوب (٥) .
- ٧٨- خاتم الشيخ ، ويسمى وفق زحل من علم الحرف (٦) . (في علم الحرف) .
- ٧٩- خزائن الدين (٧) .
- ٨٠- خلاصة المختصر ونقاوة المعتمر (٨) . (اختصار مختصر المزني) .
- ٨١- خلاصة الوسائل الى علم المسائل (٩) . (لخصه من مختصر المزني وزاد عليه) .
- ٨٢- خواص القرآن (١٠) .
- ٨٣- الدراية لطريق الهداية (١١) .
- ٨٤- درة التاج الفاخرة في علوم الآخرة (١٢)
- ٨٥- الدرّة الفاخرة في كشف علوم الآخرة (١٣) .
- ٨٦- الدر المنظوم في السر المكتوم (١٤) .
- ٨٧- الذريعة الى مكارم الشريعة (١٥) .
- ٨٨- ذكر العالمين (١٦) .

=====

- (١) مفتاح السعادة ٣٤٢/٢ .
- (٢) مؤلفات الغزالي ص ٤٣٢ .
- (٣) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٤) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٥) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٦) كشف الظنون ٦٩٨/١ ، هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٧) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٨) السير ٣٣٤/١٩ ، طه السبكي ٢٢٤/٦ ، طه ابن كثير ل ٢١٥ ، طه ابن قاضي شهبة ٣٢٨/١ ، تاريخ التراث العربي ١٨٠/٢ ، وفيات الأعيان ٢١٧/٤ ، هدية العارفين ٨٠/٢ ، اتحاف السادة ٤١/١ .
- (٩) كشف الظنون ٧١٩/١ . ويحتمل أنه نفس الكتاب السابق .
- (١٠) كشف الظنون ٧٢٧/١ .
- (١١) مؤلفات الغزالي ص ٤٤٨ .
- (١٢) أسماء الكتب ص ١٦٠ . ولعلها هي نفس الكتاب التالي .
- (١٣) مرآة الجنان ١٧٩/٣ ، كشف الظنون ٧٤٢/١ ، هدية العارفين ٨٠/٢ ، الأعلام ٢٢/٢ ، المستدرلص ٧٣٩ .
- (١٤) كشف الظنون ٧٣٥/١ ، هدية العارفين ٨٠/٢ ، مؤلفات الغزالي ص ٣٦١ .
- (١٥) مرآة الجنان ١٧٩/٣ ، كشف الظنون ٨٢٦/١ .
- (١٦) هدية العارفين ٨٠/٢ ، مؤلفات الغزالي ص ٣٣٥ .

- ٨٩- ذكر الموت (١) .
- ٩٠- ذم الغرور (٢) . (مأخوذ من الاحياء) .
- ٩١- الذهب الابريز في خواص الكتاب العزيز (٣) .
- ٩٢- الرد الجميل على من غير التوراة والانجيل (٤) .
- ٩٣- الرد على من طغى (٥) .
- ٩٤- رسالة الأقطاب (٦) .
- ٩٥- رسالة تتعلق بالقضاء والقدر (٧) .
- ٩٦- رسالة التسريح (٨) .
- ٩٧- رسالة الحدود (٩) -
- ٩٨- رسالة الطير (١٠) .
- ٩٩- رسالة العنقاء (١١) .
- ١٠٠- رسالة عينية (١٢) .
- ١٠١- رسالة في أسرار الربوبية (١٣) .
- ١٠٢- رسالة في بيان ماهية الروح (١٤) .
- ١٠٣- رسالة في بيان معرفة الله (١٥) .
- ١٠٤- رسالة في حديث عن سيد البشر (١٦) .

=====

- (١) مؤلفات الغزالي ص ٤٣٠ .
- (٢) المستدرک ص ٧٣٩ .
- (٣) كشف الظنون ٨٢٨/١ ، هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٤) كشف الظنون ٨٣٧/١ ، هدية العارفين ٨٠/٢ ، مؤلفات الغزالي ص ٢٦٢ .
- (٥) ط. السبكي ٢٢٧/٦ ، اتحاف السادة ٤١/١ ، مؤلفات الغزالي ص ٣٣٧ .
- (٦) ط. السبكي ٢٢٧/٦ ، مفتاح السعادة ٣٤٩/٢ ، اتحاف السادة ٤١/١ ، أسماء الكتب ص ٣٢ .
- (٧) مؤلفات الغزالي ص ٤٥٥ .
- (٨) هدية العارفين ٨٠/٢ -
- (٩) كشف الظنون ٨٦١/١ ، هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (١٠) ط. السبكي ٢٢٧/٦ ، كشف الظنون ٨٧٧/١ ، هدية العارفين ٨٠/٢ ، اتحاف السادة ٤١/١ ، الأعلام ٢٢/٧ .
- (١١) مؤلفات الغزالي ص ٤٣٨ .
- (١٢) مؤلفات الغزالي ص ٤٥٩ .
- (١٣) مؤلفات الغزالي ص ٤٤٨ .
- (١٤) المستدرک ص ٧٣٩ ، مؤلفات الغزالي ص ٤٥٢ .
- (١٥) مؤلفات الغزالي ص ٢٦٩ .
- (١٦) مؤلفات الغزالي ص ٤٦٧ .

- ١٠٥- رسالة في حقائق العلوم لأهل الفهوم (١) .
- ١٠٦- رسالة في رجوع اسماء الله تعالى الى ذات واحدة (٢) .
- ١٠٧- رسالة في السلوك (٣) .
- ١٠٨- رسالة في المنعة (٤) .
- ١٠٩- رسالة في الفرق بين النطق والكلام (٥) .
- ١١٠- رسالة في مبنى الاسلام (٦) .
- ١١١- رسالة في المعرفة (٧) .
- ١١٢- رسالة في معرفة النفس ومعرفة الله ومعرفة الدنيا ومعرفة الآخرة (٨) .
- ١١٣- رسالة في النصيحة والوعظ (٩) .
- ١١٤- رسالة في النفس (١٠) .
- ١١٥- الرسالة القدسية بأدلتها البرهانية (١١) . (في علم الكلام) .
- ١١٦- الرسالة اللدنية . وتسمى رسالة العلم اللدني (١٢) .
- ١١٧- رسالة ما لا بد منه (١٣) .
- ١١٨- الرسالة المسترشدية (١٤) .
- ١١٩- الرسالة الهكارية (١٥) .
- ١٢٠- روضة الطالبين وعمدة السالكين (١٦) .

=====

- (١) مؤلفات الغزالي ص ٣٣٣ .
- (٢) هدية العارفين ٨٠/٢، مؤلفات الغزالي ص ١٣٧، وهي فصل من كتاب: المقصد الأسنى في شرح الأسماء الحسنى .
- (٣) مؤلفات الغزالي ص ٤٣٨ . ولعلها هي نفس كتاب السلوك الآتي برقم ١٩١ .
- (٤) مؤلفات الغزالي ص ٤٣٩.
- (٥) مؤلفات الغزالي ص ٣٤٤ .
- (٦) مؤلفات الغزالي ص ٤٣٩.
- (٧) مؤلفات الغزالي ص ٦٦٨.
- (٨) مؤلفات الغزالي ص ٤٤٩.
- (٩) مؤلفات الغزالي ص ٤٥٤ .
- (١٠) مؤلفات الغزالي ص ٢٦٤.
- (١١) هدية العارفين ٨٠/٢، انحاف السادة ٤١/١، المستدرك ص ٧٣٩، مؤلفات الغزالي ص ٨٩، طه السبكي ٢٢٦/٦، مرآة الجنان ١٨٠/٣، مفتاح السعادة ٣٤٩/٢، كشف الظنون ٨٨١/١.
- (١٢) مرآة الجنان ١٨٠/٣، كشف الظنون ٨٨٧/١، هدية العارفين ٨٠/٢، المستدرك ص ٧٤٠، ٧٣٩ .
- (١٣) مؤلفات الغزالي ص ٤٦٥ .
- (١٤) كشف الظنون ٨٩٠/١ ، هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (١٥) مؤلفات الغزالي ص ٤٦٧.
- (١٦) هدية العارفين ٨٠/٢، ايضاح المكنون ٥٩٥/١، المستدرك ص ٧٣٩ .

- ١٢١- زاد المتعلمين (١) .
- ١٢٢- زاد الآخرة (٢) .
- ١٢٣- زجر النفس (٣) .
- ١٢٤- سبل السلام (٤) .
- ١٢٥- سكرة المنتهى (٥) .
- ١٢٦- سر العالمين وكشف ما في الدارين (٦) .
- ١٢٧- السر المصون والجوهر المكنون (٧) .
- ١٢٨- سرائر العيوب (٨) .
- ١٢٩- سلم الشياطين (٩) .
- ١٣٠- سلوة العارفين (١٠) .
- ١٣١- سلوك طريق الآخرة (١١) .
- ١٣٢- شرح الإرشاد (١٢) .
- ١٣٣- شرح نائرة علي بن أبي طالب المسماة نخبة الأسماء (١٣) .
- ١٣٤- شرعة الاسلام (١٤) .
- ١٣٥- شفاء العليل في القياس والتعليل، ويسمى شفاء الخليل في بيان مسالك التعليل (١٥) (في أصول الفقه).
- ١٣٦- شفاء القلوب (١٦) .

=====

- (١) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٢) هدية العارفين ٨٠/٢ . مؤلفات الغزالي ص ١٨٨ .
- (٣) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٤) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٥) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٦) السير ٣٢٨/١٩، هدية العارفين ٨٠/٢، إيهضاح المكنون ١١/٢، مؤلفات الغزالي ص ٢٢٥ .
- (٧) هدية العارفين ٨٠/٢، اتحاف السادة ٤١/١ .
- (٨) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٩) مفتاح السعادة ٣٤٩/٢، أسماء الكتب ص ٣٢ .
- (١٠) مؤلفات الغزالي ص ٤٤٥ .
- (١١) مؤلفات الغزالي ص ٤٤٩ .
- (١٢) مؤلفات الغزالي ص ٣٦٩ .
- (١٣) اتحاف السادة ٤٢/١، مؤلفات الغزالي ص ٣٤٧ .
- (١٤) مؤلفات الغزالي ص ٤٥٨ .
- (١٥) طه السبكي ٢٢٥/٦، مرآة الجنان ١٧٩/٣، مفتاح السعادة ٣٤٨/٢، كشف الظنون ١٠٥١/٢ .
- هدية العارفين ٨٠/٢، الأعلام ٢٢/٧، أسماء الكتب ص ٣٢، مؤلفات الغزالي ص ٣٨ .
- (١٦) هدية العارفين ٨٠/٢ .

- ١٣٧- صرة الأنام (١) .
- ١٣٨- عجائب صنع الله . ويسمى الحكمة في مخلوقات الله (٢) .
- ١٣٩- عقائد صغرى (٣) .
- ١٤٠- عقائد الغزالي (٤) .
- ١٤١- عقيدة أهل السنة (٥) .
- ١٤٢- عقيدة المصباح (٦) .
- ١٤٣- العقيلة (٧) .
- ١٤٤- عنصر النجاة (٨) .
- ١٤٥- عنقود المختصر ونقاوة المعتمر (٩) وهو اختبار للمعتمر في مختصر المختصر لأبي محمد الجويني) .
- ١٤٦- العنوان (١٠) .
- ١٤٧- غاية الامكان (١١) .
- ١٤٨- غاية الخور في مسائل الدور (١٢) .
- ١٤٩- غاية الفصول (١٣) .
- ١٥٠- النهاية القصوى (١٤) .
- ١٥١- غاية الوصول في الأصول (١٥) .
- ١٥٢- غرر الدرر (١٦) .

=====

- (١) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٢) طه السبكي ٢٢٧/٦، مفتاح السعادة ٣٤٩/٢، اتحاف السادة ٤٢/١، أسماء الكتب ص ٣٢ .
- (٣) طه السبكي ١٩٦/٦ .
- (٤) ايضاح الكون ١٠٣/٢ .
- (٥) الأعلام ٢٢/٧ .
- (٦) طه السبكي ٢٢٦/٦، مفتاح السعادة ٣٤٩/٢، اتحاف السادة ٤٢/١، أسماء الكتب ص ٣٢ .
- (٧) أسماء الكتب ص ٢٢٢ .
- (٨) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٩) كشف الظنون ١١٧٤/٢، ١٦٣٦، هدية العارفين ٨٠/٢ ، اتحاف السادة ٤٢/١ .
- (١٠) كشف الظنون ١١٧٧/٢ ، هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (١١) مؤلفات الغزالي ص ٤٣٢ .
- (١٢) طه السبكي ٢٢٦/٦، كشف الظنون ١١٩٢/٢، ١٦٦٢، هدية العارفين ٨٠/٢ ، اتحاف السادة ٤٢/١ .
- (١٣) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (١٤) السير ٣٤٣/١٩، طه السبكي ٢٢٦/٦، طه ابن كثير ل ٢١٥، الوافي بالوفيات ٢٧٦/١، مفتاح السعادة ٣٤٢/٢ ، أسماء الكتب ص ٣٢ .
- (١٥) كشف الظنون ١١٩٤/٢ ، هدية العارفين ٨٠/٢ ، مؤلفات الغزالي ص ٢٧٢ .
- (١٦) مفتاح السعادة ٣٤٢/٢، كشف الظنون ١٢٠١/٢ ، هدية العارفين ٨٠/٢ .

- ١٥٣- الغرة في آداب الصحبة والمعاشرة مع الحق والخلق(١) .
- ١٥٤- الغور في مسائل الدور . وتسمى غور الدور(٢) .(رجع فيها عما أثبتته في غاية الغور) .
- ١٥٥- فاتحة العلوم(٣) .
- ١٥٦- فتاوى(٤) . (وهي غير التالية وأقل شهرة منها) .
- ١٥٧- فتاوى الغزالي (٥) . (تحوى ١٩٠ مسألة غير مرتبة) .
- ١٥٨- فتوى(٦) . (بشأن يزيد بن معاوية رضي الله عنهما) .
- ١٥٩- الفرائض الوسيطة(٧) .
- ١٦٠- فرض الدين (٨) .
- ١٦١- فرض العين (٩) .
- ١٦٢- الفرق بين الصالح وغير الصالح(١٠) .
- ١٦٣- فضائح الاباحية(١١) .
- ١٦٤- فضائح الاباطية(١٢) .
- ١٦٥- فضائح الباطنية . ويسمى أيضا المستظهرى(١٣) وهو في الرد على الباطنية) .
- ١٦٦- فضائل القرآن (١٤) .
- ١٦٧- الفكرة والعبرة (١٥) .
- ١٦٨- الفكر في كيفية خلق الله(١٦) .

=====

- (١) مؤلفات الغزالي ص ٤٤٨ .
- (٢) طه السبكي ٢٢٦/٦، الوا في بالوفيات ٢٢٦/١، كشف الظنون ١٦٦٢/٢، هدية العارفين ٨٠/٢، اتحاف السادة ٤٢/١، مؤلفات الغزالي ص ٢٠٧ .
- (٣) هدية العارفين ٨٠/٢، اتحاف السادة ٤٢/١، مؤلفات الغزالي ص ٢٦٣ .
- (٤) طه ابن قاضي شهبة ٣٢٧/١، شذرات الذهب ١٣/٤، اتحاف السادة ٤٢/١ .
- (٥) طه السبكي ٢٢٦/٦، طه ابن قاضي شهبة ٣٢٨/١، اتحاف السادة ٤٢/١، كشف الظنون ١٢٢٧/٢، هدية العارفين ٨٠/٢، المستدرك ص ٧٣٩، مؤلفات الغزالي ص ٤٤ .
- (٦) مؤلفات الغزالي ص ٤٧ .
- (٧) مؤلفات الغزالي ص ٤٣١ .
- (٨) هدية العارفين ٨٠/٢ ، المستدرك ص ٧٤٠ .
- (٩) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (١٠) كشف الظنون ١٤٤٦/٢، هدية العارفين ٨٠/٢، اتحاف السادة ٤٢/١، الأعلام ٢٢/٧ .
- (١١) السير ٣٤٣/١٩، طه ابن كثير ل ٢١٥، كشف الظنون ١٢٧٤/٢، اتحاف السادة ٤٢/١ .
- (١٢) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (١٣) طه السبكي ٢٢٥/٦، طه ابن كثير ل ٢١٥، الوافي بالوفيات ٢٢٦/١، مرآة الجنان ١٨٠/٣ .
- (١٤) مؤلفات الغزالي ص ٢٦٥ .
- (١٥) كشف الظنون ١٢٨٨/٢، هدية العارفين ٨٠/٢، اتحاف السادة ٤٢/١ .
- (١٦) مؤلفات الغزالي ص ٤٣١ . ويحتمل أن يكون هو نفس عجائب صنع الله .

- ١٦٩- فوائد وأدوية (١) .
- ١٧٠- فوائح السور (٢) .
- ١٧١- فيصل النفرة ببن الاسلام والزندقه (٣) .
- ١٧٢- قانون الرسول (٤) .
- ١٧٣- القانون الكلي في التأويل (٥) .
- ١٧٤- القرية الى الله سبحانه وتعالى (٦) .
- ١٧٥- القسطاس المستقيم (٧) .
- ١٧٦- قصص بحر الأسرار (٨) .
- ١٧٧- القصيدة الثانية (٩) .
- ١٧٨- القصيدة الهائية (١٠) .
- ١٧٩- قوامم الباطنية (١١) . (في الرد عليهم وهو غير المستظهرى) .
- ١٨٠- القواعد السعشرة (١٢) .
- ١٨١- قواعد العقائد (١٣) . (وهو قسم من كتاب الاحياء أذن المصنف بافراده) .
- ١٨٢- القول الجميل في الرد على من غير الانجيل (١٤) .
- ١٨٣- الكبريت الأحمر والكنز الأخر (١٥) .

=====

- (١) مؤلفات الغزالي ص ٤٣١.
- (٢) كشف الظنون ١٢٩٣/٢، هدية العارفين ٨٠/٢، اتحاف السادة ٤٢/١ .
- (٣) كشف الظنون ١٣٠٤/٢، هدية العارفين ٨٠/٢، اتحاف السادة ٤١/١، الأعلام ٢٢/٧، المستدرك ص ٧٣٩ .
- (٤) كشف الظنون ١٣١٠/٢، هدية العارفين ٨٠/٢، اتحاف السادة ٤٢/١ -
- (٥) طه السبكي ٢٢٧/٦، مفتاح السعادة ٣٤٩/٢، اتحاف السادة ٤٢/١، أسماء الكتب ص ٣٢ .
- (٦) طه السبكي ٢٢٧/٦، مرآة الجنان ١٧٩/٣، مفتاح السعادة ٣٤٩/٢، كشف الظنون ١٣٢٤/٢، اتحاف السادة ٤٢/١ .
- (٧) السير ٣٢٤/١٩، مرآة الجنان ١٧٩/٣، الوافي بالوفيات ٢٧٦/١، مفتاح السعادة ٣٤٢/٢، كشف الظنون ١٣٢٦/٢، هدية العارفين ٨٠/٢، اتحاف السادة ٤٢/١، المستدرك ص ٧٣٩ .
- (٨) مؤلفات الغزالي ص ٤٢٩ .
- (٩) مؤلفات الغزالي ص ٤٥٧ .
- (١٠) المرجع السابق .
- (١١) طه السبكي ٢٢٦/٦، مؤلفات الغزالي ص ٨٦ .
- (١٢) مؤلفات الغزالي ص ٢٤١ .
- (١٣) طه السبكي ١٩٦/٦، التبيين ص ٢٩٩، كشف الظنون ١٣٥٨/٢، هدية العارفين ٨٠/٢، اتحاف السادة ٤٢/١ .
- (١٤) مرآة الجنان ١٨٠/٣، كشف الظنون ١٣٦٣/٢، هدية العارفين ٨٠/٢، اتحاف السادة ٤٢/١ .
- (١٥) مؤلفات الغزالي ص ٤٤٣ .

- ١٨٤- كتاب الأُمالي (١) .
- ١٨٥- كتاب توبة الأنبياء (٢) .
- ١٨٦- كتاب التوحيد واثبات الصفات (٣) .
- ١٨٧- كتاب الجداول المرقومة (٤) .
- ١٨٨- كتاب الحدود (٥) .
- ١٨٩- كتاب الدرج المرقوم بالجداول (٦) .
- ١٩٠- كتاب الدعوات. ويسمى كتاب التصوف في العبادات (٧) .
- ١٩١- كتاب السلوك (٨) .
- ١٩٢- كتاب شرف الأعمال (٩) .
- ١٩٣- كتاب الفصول (١٠) (هو كتاب أسرار الصلاة ومهامتها من كتاب احياء علوم الدين).
- ١٩٤- كتاب في علم أعداد الوقف وحدوده (١١) .
- ١٩٥- كتاب في مسألة كل مجتهد مصيب (١٢) .
- ١٩٦- كتاب في الوعظ والارشاد (١٣) .
- ١٩٧- كتب في السحر وخواص الكيمياء (١٤) . وقد ذكر عبد الرحمن بدوي منها ما يلي :
- أ- الجواهر اللآلئ في مثلث الغزالي .
- ب- رسائل في الحروف .
- ج- نضح الماء ودقيقة الهواء .
- د- الأوفاق .

=====

- (١) مرآة الجنان ١٨٠/٣ .
- (٢) مؤلفات الغزالي ص ٤٢٩ .
- (٣) كشف الظنون ١٤٠٦/٢، هدية العارفين ٨٠/٢، مؤلفات الغزالي ص ٣٨٥ .
- (٤) مؤلفات الغزالي ص ٣٣٦ .
- (٥) كشف الظنون ١٤١١/٢ ، هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٦) هدية العارفين ٨٠/٢ . مؤلفات الغزالي ص ١٥٩ .
- (٧) مؤلفات الغزالي ص ٣٢١ .
- (٨) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٩) مؤلفات الغزالي ص ٤٤٣ .
- (١٠) مؤلفات الغزالي ص ٤٤٥ .
- (١١) مرآة الجنان ١٨٠/٣ .
- (١٢) مؤلفات الغزالي ص ١٢٦ .
- (١٣) مؤلفات الغزالي ص ٤٦٢ .
- (١٤) مؤلفات الغزالي ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

- هـ خاتم الغزالي .
- و- رسالة في الأحرف الكريمة .
- ز- رسالة في تنزيل الوفق المثلث .
- ١٩٨- كتاب المستمفى من علم الأصول (١) .
- ١٩٩- كشف علوم الآخرة (٢) .
- ٢٠٠- الكشف والتبيين في غرور الخلق أجمعين (٣) .
- ٢٠١- كنز الأخبار (٤) .
- ٢٠٢- كنز العدة (٥) .
- ٢٠٣- كنز القوم والسر المكنوم (٦) .
- ٢٠٤- كنوز الجواهر (٧) .
- ٢٠٥- كيمياء السعادة والعلوم (٨) .
- ٢٠٦- لب الأبواب (٩) .
- ٢٠٧- لباب اللباب (١٠) .
- ٢٠٨- لباب النظر (١١) .
- ٢٠٩- اللباب (١٢) .
- ٢١٠- اللباب المنتخل (١٣)، (في الجدل)، وذكر بدوى أنه نفس المنتحل في علم الجدل .

=====

- (١) ط. السبكي ٢٢٤/٦، كشف الظنون ١٦٧٣/٢، هدية العارفين ٨٠/٢، اتحاف السادة ٤٢/١، الأعلام ٢٢/٧ .
- (٢) ط. السبكي ٢٢٦/٦، مفتاح السعادة ٣٤٩/٢، اتحاف السادة ٤٢/١ .
- (٣) هدية العارفين ٨٠/٢، ايضاح المكنون ٣٧٠/٢، المستدرک ٧٣٩، مؤلفات الغزالي ص ٢٠٠ .
- (٤) مؤلفات الغزالي ص ٤٢٩ .
- (٥) كشف الظنون ١٥١٧/٢، هدية العارفين ٨٠/٢، اتحاف السادة ٤٢/١ .
- (٦) هدية العارفين ٨٠/٢، مؤلفات الغزالي ص ٢٦٤ .
- (٧) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٨) السير ٣٢٦/١٩، طالسبكي ٢٢٥/٦، ط. ابن كثير ل ٢١٥، مرآة الجنان ١٧٩/٣، هدية العارفين ٨٠/٢، اتحاف السادة ٤٢/١، أسماء الكتب ص ٣٢، مؤلفات الغزالي ص ١٧٢ .
- (٩) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (١٠) المصدر السابق .
- (١١) مؤلفات الغزالي ص ٣٤ .
- (١٢) السير ٣٣٤/١٩، ط. ابن كثير ل ٢١٥، الوافي بالوفيات ٢٧٦/١ .
- (١٣) ط. السبكي ٢٢٥/٦، اتحاف السادة ٤٢/١، مؤلفات الغزالي ص ٣٢ .

- ٢١١- المآخذ في الخلاف بين الحنفية والشافعية(١) .
- ٢١٢- المبادئ والغايات(٢) .
- ٢١٣- المبادئ والغايات في أسرار الحرف المكنونات(٣) .
- ٢١٤- المبادئ والغايات في قتل المسلم بالذمي(٤) .
- ٢١٥- المجالس الغزالية (٥) .
- ٢١٦- محك النظر(٦) . (في المنطق) .
- ٢١٧- مدارج الاستدراج(٧) .
- ٢١٨- مدخل السلوك الى منازل الملوك(٨) .
- ٢١٩- مدرج الزلق(٩) .
- ٢٢٠- مراقي الزلفى(١٠) .
- ٢٢١- مرشد السالكين ومنقذ الهالكين(١١) .
- ٢٢٢- مرشد الطالبين(١٢) .
- ٢٢٣- المسائل البغدادية(١٣) .
- ٢٢٤- المسائل المستظهيرية(١٤) .
- ٢٢٥- مسلم السلاطين(١٥) .

=====

- (١) طه السبكي ٢٢٥/٦، طه ابن كثير ل ٢١٥، طه ابن قاضي شعبة ٣٢٨/١، مرآة الجنان ١٨٠/٣،
- شذرات الذهب ١٣/٤، كشف الظنون ١٥٧٣/٢، هدية العارفين ٨٠/٢، اتحاف السادة ٤٢/١ .
- (٢) طه السبكي ٢٢٧/٦، مرآة الجنان ١٧٩/٣، مفتاح السعادة ٣٤٩/٢، أسماء الكتب ص ٣٢ .
- (٣) اتحاف السادة ٤٢/١ .
- (٤) كشف الظنون ١٥٧٩/٢، هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٥) اتحاف السادة ٤٢/١، مؤلفات الغزالي ص ٣٨٣ .
- (٦) السير ٣٢٤/١٩، طه السبكي ٢٢٥/٦، وفيات الأعيان ٢١٨/٤، مرآة الجنان ١٧٩/٣،
- كشف الظنون ١٦١٦/٢ .
- (٧) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٨) كشف الظنون ١٦٤٣/٢، هدية العارفين ٨٠/٢، مؤلفات الغزالي ص ٣٦٠ .
- (٩) هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (١٠) كشف الظنون ١٦٥٢/٢، هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (١١) هدية العارفين ٨٠/٢، مؤلفات الغزالي ص ٣٧٣ .
- (١٢) كشف الظنون ١٦٥٤/٢، هدية العارفين ٨٠/٢، المستدرك ص ٧٣٩ .
- (١٣) كشف الظنون ١٦٦٧/٢ .
- (١٤) هدية العارفين ٨٠/ ٢ .
- (١٥) طه السبكي ٢٢٧/٦، اتحاف السادة ٤٣/١ .

- ٢٢٦- مشكاة الأنوار في رياض الأزهار (١) .
- ٢٢٧- مشكاة الأنوار في لطائف الأخبار (٢) . (في المواعظ) .
- ٢٢٨- مشكاة الأنوار ومصنفات الأسرار (٣) . (في تفسير آية النور وغيرها) .
- ٢٢٩- المصالح والمفاسد (٤) .
- ٢٣٠- مصباح العقيدة (٥) .
- ٢٣١- مصطفيات الأسرار (٦) .
- ٢٣٢- المضمون به على غير أهله (٧) .
- ٢٣٣- المضمون به على أهله (٨) .
- ٢٣٤- المضمون الصغير على غير أهله (٩) .
- ٢٣٥- معارج القدس الى مدارج النفس (١٠) .
- ٢٣٦- المعارف العقلية والحكم الالهية (١١) .
- ٢٣٧- المعتقد (١٢) .
- ٢٣٨- معتقد الأوائل (١٣) .
- ٢٣٩- المعراج (١٤) .
- ٢٤٠- معراج السالكين (١٥) .

=====

- (١) كشف الظنون ١٦٩٤/٢، هدية العارفين ٨٠/٢ .
- (٢) هدية العارفين ٨٠/٢، اتحاف السادة ٤٢/١، المستدرك ص ٧٤، مؤلفات الغزالي ص ٣٨١ .
- (٣) هدية العارفين ٨١/ ٢ .
- (٤) المرجع السابق .
- (٥) مؤلفات الغزالي ص ٤٣٧ . ولعلها هي نفس عقيدة المصباح .
- (٦) كشف الظنون ١٧١١/٢، هدية العارفين ٨٧٢ .
- (٧) الوافي بالوفيات ٢٧٦/١، طه ابن كثير ل ٢١٦، السير ٣٢٩/١٩، مرآة الجنان ١٧٩/٣،
- مفتاح السعادة ٣٤٢/٢، وفيات الأعيان ٢١٨/٤، مجموع الفتاوى ٦٥/٤، مؤلفات الغزالي ص ١٥١ .
- (٨) مؤلفات الغزالي ص ١٥٦ .
- (٩) المستدرك ص ٧٤٠ .
- (١٠) هدية العارفين ٨١/٢، الأعلام ٢٢/٧ .
- (١١) مفتاح السعادة ٣٤٢/٢، كشف الظنون ١٧٢٤/٢، هدية العارفين ٨١/٢، الأعلام ٢٢/٧،
- المستدرك ص ٧٣٩ .
- (١٢) السير ٣٤٣/١٩، طه ابن كثير ل ٢١٥، الوافي بالوفيات ٢٧٦/١، كشف الظنون ١٧٣١/٢،
- هدية العارفين ٨١/٢ .
- (١٣) السير ٣٤٣/١٩ .
- (١٤) طه السبكي ٢٢٦/٦، مفتاح السعادة ٣٤٩/٢، أسماء الكتب ص ٣٢، ويحتمل أن يكون هو نفس التالي .
- (١٥) مفتاح السعادة ٣٤٢/٢، كشف الظنون ١٧٣٨/١، هدية العارفين ٨١/٢، اتحاف السادة ٤٣/١ .

- ٢٤١- معرفة النفس (١) .
- ٢٤٢- معيار العلم (٢) . (في المنطق) .
- ٢٤٣- معيار النظر (٣) .
- ٢٤٤- مفتاح الدرجات (٤) .
- ٢٤٥- مفصل الخلاف في أصول القياس (٥). (ذكر بدوى أنه هو نفس جواب مفصل الخلاف).
- ٢٤٦- مقاصد الأقطار (٦) .
- ٢٤٧- مقاصد الفلاسفة . ويسمى المقاصد في بيان اعتقاد الأوائل (٧) .
- ٢٤٨- مقامات العلماء بين يدى الخلفاء والأمراء (٨) .
- ٢٤٩- المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (٩) .
- ٢٥٠- المقصد الأقصى (١٠) .
- ٢٥١- مقصد الخلاف (١١) .
- ٢٥٢- المكنون (١٢) . (في الأصول) .
- ٢٥٣- منازل السائرين (١٣) .
- ٢٥٤- مناقضات (١٤) .
- ٢٥٥- المنتحل في علم الجدل (١٥) .

=====

- (١) هدية العارفين ٨١/٢ .
- (٢) طه السبكي ٢٢٧/٦، السير ٣٣٥/١٩، وفيات الأعيان ٢١٨/٤، طه ابن كثير ل ٢١٦، مرآة الجنان ١٧٩/٣، كشف الظنون ١٧٤٤/٢، هدية العارفين ٨١/٢، مفتاح السعادة ٣٤٢/٢ .
- (٣) طه السبكي ٢٢٥/٦، مفتاح السعادة ٣٤٨/٢، اتحاف السادة ٤٢/١، أسماء الكتب ص ٣٢ .
- (٤) هدية العارفين ٨١/٢ .
- (٥) طه السبكي ٢٢٧/٦، مرآة الجنان ١٨٠/٣، مفتاح السعادة ٣٤٩/٢، اتحاف السادة ٤٣/١، أسماء الكتب ص ٣٢، مؤلفات الغزالي ص ١٣١ .
- (٦) هدية العارفين ٨١/٢ .
- (٧) طه السبكي ٢٢٥/٦، طه النووى ل ٤٧، مفتاح السعادة ٣٤٩/٢، كشف الظنون ١٧٨٠/٢، هدية العارفين ٨١/٢، الأعلام ٢٢/٧، المستدر لقص ٧٣٩، أسماء الكتب ص ٣٢، مؤلفات الغزالي ص ٥٣ .
- (٨) هدية العارفين ٨١/٢، ايضاح المكنون ٥٣٦/٢ .
- (٩) طه السبكي ٢٢٤/٦، طه ابن كثير ل ٢١٦، وفيات الأعيان ٢١٨/٤، كشف الظنون ١٨٠٥/٢، هدية العارفين ٨١/٢ .
- (١٠) هدية العارفين ٨١/٢ .
- (١١) كشف الظنون ١٨٠٦/٢، هدية العارفين ٨١/٢ .
- (١٢) طه السبكي ٢٢٧/٦، مفتاح السعادة ٣٤٩/٢، اتحاف السادة ٤٣/١، أسماء الكتب ص ٣٢ .
- (١٣) مؤلفات الغزالي ص ٣٧١ .
- (١٤) هدية العارفين ٨١/٢ .
- (١٥) السير ٣٣٤/١٩، مرآة الجنان ١٧٩/٣، وفيات الأعيان ٢١٨/٤، طه ابن كثير ل ٢١٦، مفتاح السعادة ٣٤٢/٢ .

- ٢٥٦- منتخب المرصاد وسلوك العباد (١) .
- ٢٥٧- المنحول (٢) . (في علم الجدل) .
- ٢٥٨- المنحول من تعليق الأصول (٣) .
- ٢٥٩- المنحول في اللباب (٤) .
- ٢٦٠- منشأ الرسالة في أحكام الزيغ والضلالة (٥) .
- ٢٦١- منطق تهافت الفلاسفة (٦) .
- ٢٦٢- المنقذ من الضلال والمفصح عن الأحوال (٧) .
- ٢٦٣- منهاج العابدين الى جنة رب العالمين (٨) .
- ٢٦٤- منهاج العارفين (٩) .
- ٢٦٥- منهاج المتعلم (١٠) .
- ٢٦٦- المنهج الأعلى (١١) .
- ٢٦٧- المنيرة في العقائد (١٢) .
- ٢٦٨- مواعظ الخلفاء (١٣) .
- ٢٦٩- مواعظ الغزالي. وتسمى الرسالة الوعظية (١٤) .
- ٢٧٠- مواهم الباطنية (١٥) .

=====

- (١) مؤلفات الغزالي ص ٤٤١ .
- (٢) وفيات الأعيان ٢١٨/٤، هدية العارفين ٨١/٢ .
- (٣) المستصفى ٤/١، طه السبكي ٢٢٥/٦، المنتظم ١٦٩/٩، طه ابن كثير ٢١٥، مرآة الجنان ١٧٩/٣،
الوافي بالوفيات ٢٧٦/١ .
- (٤) مفتاح السعادة ٣٤٨/٢ .
- (٥) كشف الظنون ١٨٦١/٢ ، هدية العارفين ٨١/٢ .
- (٦) المستدرک ص ٧٣٩ .
- (٧) طه السبكي ٢٢٥/٦، وفيات الأعيان ٢١٨/٤، طه ابن كثير ٢١٦، اتحاف السادة ٤٢/١،
كشف الظنون ١٨٦٩/٢ .
- (٨) مرآة الجنان ١٧٩/٣، كشف الظنون ١٨٧٦/٢، هدية العارفين ٨١/٢، اتحاف السادة ٤٣/١ .
- (٩) مفتاح السعادة ٣٤٢/٢ .
- (١٠) كشف الظنون ١٨٧٨/٢ .
- (١١) طه السبكي ٢٢٦/٦، مفتاح السعادة ٣٤٩/٢، اتحاف السادة ٤٣/١، أسماء الكتب ص ٣٢.
- (١٢) مؤلفات الغزالي ص ٤٥٨ .
- (١٣) المنتظم ١٧٠/٩ .
- (١٤) مؤلفات الغزالي ص ١٩٠ .
- (١٥) اتحاف السادة ٤٣/١ .

- ٢٧١- موعظة المريد (١) .
- ٢٧٢- موقظ النائم (٢) .
- ٢٧٣- ميزان العمل (٣) .
- ٢٧٤- نتائج الخلوة ولوائح الجلوة (٤) .
- ٢٧٥- نزهة السالكين (٥) .
- ٢٧٦- نصائح الغزالي (٦) .
- ٢٧٧- نهاية الغورفي مسائل الدور (٧) .
- ٢٧٨- نير العالمين (٨) .
- ٢٧٩- هدية المتطلعين الى آداب المتعلمين (٩) .
- ٢٨٠- الوجيز في الفروع (١٠) .
- ٢٨١- الوسائل الى تحقيق الدلائل (١١) .
- ٢٨٢- الوسيط في الفروع (١٢) .
- ٢٨٣- وقاية السالك من الآفات والمهلك (١٣) .
- ٢٨٤- الوقف والابتداء (١٤) . (في التفسير) .
- ٢٨٥- ياقوت التأويل في تفسير التنزيل (١٥) .

=====

- (١) مؤلفات الغزالي ص ٤٣٤ .
- (٢) مؤلفات الغزالي ص ٤٥٦ .
- (٣) طه السبكي ٢٢٦/٦، مرآة الجنان ١٧٩/٣، مفتاح السعادة ٣٤٩/٢، اتحاف السادة ٤٣/١ ، كشف الظنون ١٩١٨/٢ .
- (٤) المستدرك ص ٧٤٠ .
- (٥) هدية العارفين ٨١/٢ ، مؤلفات الغزالي ص ٣٧٠ .
- (٦) مؤلفات الغزالي ص ٤٣٨ .
- (٧) كشف الظنون ١٩٨٨/٢ . ولعله نفس غاية الغور في مسائل الدور المتقدم .
- (٨) هدية العارفين ٨١/٢ .
- (٩) ايضاح المكنون ٧٢٢/٢ .
- (١٠) طه السبكي ٢٢٤/٦، كشف الظنون ٢٠٠٢/٢، هدية العارفين ٨١/٢، اتحاف السادة ٤٣/١ ، معجم المؤلفين ٢٦٦/١١، الأعلام ٢٢/٧، مؤلفات الغزالي ص ٢٥ .
- (١١) كشف الظنون ٢٠٠٧/٢ .
- (١٢) كشف الظنون ٢٠٠٨/٢، هدية العارفين ٨١/٢، طه السبكي ٢٢٤/٦، اتحاف السادة ٤٣/١ ، المستدرك ص ٧٤٠ ، مؤلفات الغزالي ص ١٩ .
- (١٣) مؤلفات الغزالي ص ٤٥٤ .
- (١٤) الأعلام ٢٢/٧ .
- (١٥) مرآة الجنان ١٧٩/٣، كشف الظنون ٢٠٤٨/٢، هدية العارفين ٨١/٢، الأعلام ٢٢/٧، اتحاف السادة ٤٣/١ ، مؤلفات الغزالي ص ١٩٩ .

٢٨٦- ينابيع الحكمة (١) .

٢٨٧- يواقيت العلوم (٢) .

=====

(١) مؤلفات الغزالي ص ٤٢٩ .

(٢) كشف الظنون ٢/٥٣، هدية العارفين ٢/٨١ ، مؤلفات الغزالي ص ٣٧٤ .

المبحث السادس

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

- تقدم في المبحث الثالث أنه درس الفقه والأصول والجدل والخلاف ، وقرأ المنطق والفلسفة ، وأنه أتقن كل ذلك ، وتخرج على إمام الحرمين في فترة وجيزة ، وفاق أقرانه وتمدى للتمنيف في حياة شيخه ، وصنف في كل هذه العلوم .
- وقد أثنى عليه كثير من العلماء ، واليك بعض ما وصف به هذا الإمام -
- * فقد وصفه ابن النجار بأنه: "إمام الفقهاء على الإطلاق ، ورباني الأمة بالاتفاق، ومجتهد زمانه وعين أوانه" (١) .
 - * ووصفه الذهبي بقوله: "الإمام البحر حجة الاسلام بأعجوبة الزمان.... صاحب التمانيف والذكاء المفرط" (٢) .
 - * ووصفه ابن خلكان بقوله: "لم يكن للطائفتا الشافعية في آخر عصره مثله" (٣) .
 - * ووصفه أبو الحسن عبد الغافر بن اسماعيل الخطيب الفارسي وهو من أقـرـان الغزالي بقوله: "حجة الاسلام والمسلمين ، إمام أئمة الدين ، من لم تر العيون مثلـسـسه لسانا وبيانا ، ونطقا ، وخاطرا ، وذكاء ، وطبعاً" (٤) .
 - * ووصفه تلميذه محمد بن يحيى بقوله: "الغزالي هو الشافعي الثاني" (٥) .
 - * ووصفه السبكي بقوله: "أما أبو حامد فكان أفقه أقرانه ، وإمام أهل زمانه ، وفارس ميدانه...." (٦) .
- وقال عنه أيضاً: "وكان شديد الذكاء ، شديد النظر ، عجيب الفطرة ، مفرط الإدراك ، قوى الحافظة ، بعيد النور ، غواصاً على المعاني الدقيقة ، جبل علم مناظراً محجاً (٧) .
- * وكان إمام الحرمين يصف تلامذته فيقول: "الغزالي بحر منفق ، والـكـيا أسـد مـخـرق ، والخوافي نار تحرق" (٨) .
 - * ووصفه أبو الوليد الطرطوشي في رسالته إلى ابن المظفر بأنه: "رجل من أهل العلم قد نهضت به فضائله واجتمع فيه العقل والفهم وممارسة العلوم طول زمانه...." (٩) .
 - * كما وُصِفَ الغزالي بأنه جدد المذهب في الفقه (١٠) .

=====

(١) انظر : السير ٣٣٥/١٩ ، طه السبكي ٢١٦/٦ .

(٢) انظر : السير ٣٣٢/١٩ .

(٣) انظر : وفيات الأعيان ٢١٦/٤ .

(٤) انظر طه السبكي ٢٠٤/٦ .

(٥) انظر : طه السبكي ٢٠٢/٦ .

(٦) انظر : طه السبكي ١٩٤/٦ .

(٧) انظر : طه السبكي ١٩٦/٦ .

(٨) المرجع السابق .

(٩) انظر : طه السبكي ٢٤٣/٦ ، السير ٣٣٩/١٩ .

(١٠) انظر : طه السبكي ٢٠٥/٦ ، التبیین ص ٢٩٢ .

المبحث السابع

كلام العلماء عن الغزالي

اختلفت أقوال العلماء حول الغزالي ، بين مادلحه وقادح فيه ، وكان سبب القدح فيه مع علو قدره في معرفة العلوم وكثرة تصنيفه في أغلبها ، هو ما وقع في ^{بعض} من مخالفات لمنهج وعقيدة السلف الصالح رضوان الله عليهم ، كما ذكر ذلك الامام الذهبي حيث قال : ".... وأدخله سيلان ذهنه في مضايق الكلام ، ومزال الأقدام...." (١) .

وقد مدحه بعضهم وأطروه اطراء خرجوا به عن المدح الجائز ، مثال ذلك ما قاله السبكي في وصفه : ".... صار قطب الوجود ، والبركة العامة بكل موجود ، والطريق الموصلة الى رضا الرحمن ، والسبيل المنصوب الى مركز الايمان" (٢) .

ونحو هذا الاطراء قال عنه الأنسوى وابن هداية الله في طبقاتهما (٣) . وقال أبو العباس المرسي تلميذ أبي الحسن الشاذلي لما سئل عنه : "أنا أشهد له بالصديقية العظمى" (٤) .

أما علي محيي الدين علي القرّة ناغي هداه الله محقق كتاب الوسيط في المذهب للممصنف ، فيقول عنه في ضمن وصفه له : "أما اذا ذكر الغزالي ، فقد تشعبت النواحي ولم يخطر بالبال رجل واحد ، بل يخطر بالبال رجال متعددون يخطر بالبال الغزالي الأصولي والغزالي الاجتماعي ، الخبير بأحوال العالم ، وخفيات الضمائر ومكنونات القلوب" (٥) .

واليك بعض أقوال العلماء في نقد الغزالي :

- * قال عبد الخافر الفارسي : "ومما نقم عليه ما ذكر من الألفاظ المستبشعة بالفارسية في كتاب كيمياء السعادة والعلوم ، وشرح بعض الصور والمسائل ، بحيث لا توافق مراسم الشرع وظواهر ما عليه قواعد الملة" (٦) .
- * قال الذهبي: "ما نقمه عبد الخافر على أبي حامد في الكيمياء فله أمثاله في غفون تواليه حتى قال أبو بكر بن العربي : شيخنا أبو حامد بلغ الفلاسفة وأراد أن يتقيأهم فما استطاع" (٧) .

=====

- (١) انظر : السير ٣٢٣/١٩ .
- (٢) انظر : طه السبكي ١٩٩/٦ - ٢٠٠ .
- (٣) انظر : طه الأنسوى ١١٣/٢ ، طه ابن هداية الله ص ١٩٤ .
- (٤) انظر : طه السبكي ٢٥٧/٦ .
- (٥) انظر : الوسيط في المذهب ٨/١ .
- (٦) انظر : السير ٣٢٦/١٩ ، طه السبكي ٢١١/٦ .
- (٧) انظر : السير ٣٢٧/١٩ .

- ✽ ونقل الذهبي عن القاضي عياض قوله : "والشيخ أبو حامد ذو الألباء الشنيعة والتصانيف العظيمة ، غلا في طريقة التصوف ، وتجرد لنصر مذهبهم وصار داعيا في ذلك . وألف فيه تواليغه المشهورة ، أخذ عليه فيها مواضع ، وساءت به ظنون أمة ، والله أعلم بسره ، ونفذ أمر السلطان عندنا بالمغرب وفتوى الفقهاء باحراقها والبعد عنها وامتنل ذلك" (١).
- ✽ وقال محمد بن الوليد الطرطوشي في رسالة له الى ابن المظفر : "فأما ما ذكرت من أبي حامد ، فقد رأيته وكلمته ، فرأيتة جليلا من أهل العلم ، واجتمع فيه العقل والفهم ، ومارس العلوم طول عمره ، وكان على ذلك معظم زمانه ، ثم بدا له عن طريق العلماء ، ودخل في غمر العمال ثم تصوف ، وهجر العلوم وأهلها ، ودخل في علوم الخواطر وأرباب القلوب ، ووساوس الشيطان ، ثم شابهها بآراء الفلاسفة ورهوز الحلاج ، وجعل يطعن على الفقهاء والمتكلمين ، ولقد كاد ينسلخ من الدين ، فلما عمل الأحياء ، عمد يتكلم في علوم الأحوال ، ومرامز الصوفية ، وكان غير أنيس بها ، ولا خبير بمعرفتها ، فسقط على أم رأسه ، وشحن كتابه بالموضوعات" (٢) .
- ✽ وقال أبو بكر الطرطوشي أيضا : "شحن أبو حامد "الأحياء" بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا أعلم كتابا على بساط الأرض أكثر كذبا منه ، ثم شبهه بمذاهب الفلاسفة ، ومعاني أخوان الصفا ، وهم قوم يرون النبوة مكتسبة ، وزعموا أن المعجزات حيل ومخاريق" (٣) .
- ✽ وقد ذكر عبد الرحمن الوكيل في كتابه "هذه هي الصوفية" ، نبذا من فكر الغزالي وتعقبه بالرد عليها ، وبيان ما فيها من زلل (٤) .
- وقد كتب الأخ الباحث محمد أحمد لوح في رسالته المقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة من الجامعة الإسلامية في رسالته المعنونة بـ "تفديس الأشخاص في الفكر الصوفي...." كتب ما يقارب ثمان وعشرين صفحة عن أبي حامد الغزالي وفكره وكلام المعاصرين فيسه مما هو حرى بالوقوف عليه (٥) .
- ✽ وأخيرا أختم بقول الامام ابن تيمية رحمه الله حيث قال : "وهذا أبو حامد الغزالي مع فرط ذكائه وتأله ، ومعرفته بالكلام ، والفلسفة ، وسلوكه طريق الزهد والرياسة والتصوف ينتهي في هذه المسائل الى الوقف والحيرة ، ويحيل في آخر أمره على طريقة أهل الكشف وان كان بعد ذلك رجع الى طريقة أهل الحديث ، وصنف الجوامع المعوام عن علم الكلام" (٦).

=====

- (١) انظر : السير ٣٢٧/١٩ .
- (٢) انظر : السير ٣٣٩/١٩ .
- (٣) انظر : السير ٣٣٤/١٩ .
- (٤) انظر : هذه هي الصوفية ص ٤٧ - ٥٦ .
- (٥) انظر : الرسالة المذكورة ص ٥٦٤ - ٥٩٢ .
- (٦) مجموع الفتاوى ٧٢/٤ .

وقال عنه في موضع قبل هذا : "وأما الرجل ، فيسكت عنه ويفوض أمره إلى الله" (١) .

=====

(١) مجموع الفتاوى ٦٥/٤ ، وقد تكلم الامام ابن تيمية عن الغزالي في مواضع عدة من كتبه .

انظر على سبيل المثال : مجموع الفتاوى ٥٤/٢ - ٥٧ ، ٥٥٥٤/٦ ، منهاج السنة ٢٦٩/٥ ، نقض المنطق ص ٥٣ - ٥٦ ، ٦٠ ، ١٣٤ - ١٣٥ ، ١٣٩ .

المبحث الثامن

وفاته

اتفقت مصادر الترجمة على أن الغزالي توفي بطوس ، يوم الاثنين رابع عشر من جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة ، ودفن بطابران ، وهي قصبة بلاد طوس (١) .
الآن النووي ذكر في طبقاته أنه توفي يوم التاسع عشر (٢) .
ويروى أن بعض أصحابه سأله قبيل موته فقال : أوصني . فقال : عليك بالاخلاص .
فلم يزل يرددّها حتى مات (٣) رحمه الله .
(رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ) (٤) .

=====

- (١) انظر على سبيل المثال : وفيات الأعيان ٢١٨/٣ ، المنتظم ١٧٠/٩ ، مرآة الجنان ١٨٥/٣ ، طه السبكي ٢١١/٦ .
- (٢) انظر : طه النووي ل ٤٧ .
- (٣) انظر : المنتظم ١٧٠/٩ .
- (٤) سورة الحشر آية ١٠ .

الفصل الثاني

وصف المخطوط

وفيه ستتمباحث :

- المبحث الأول : اسم الكتاب ونسبته الى مؤلفه .
- المبحث الثاني : أهمية الكتاب العلمية .
- المبحث الثالث : منهج المؤلف في الكتاب .
- المبحث الرابع : مصادر المؤلف في الكتاب .
- المبحث الخامس : المسائل التي انفرد بها المؤلف في كتاب الطهارة.
- المبحث السادس : وصف نسخ المخطوط ونماذج منها .

المبحث الأول

وفيه مطلبان :

المطلب الأول

اسم الكتاب

إن أولى ما يعول عليه في ذكر اسم أى كتاب ، هو ما يسميه به مؤلفه ، وقد جاءت تسمية الكتاب الذى بين أيدينا ، في مقدمته ، حيث يقول مؤلفه رحمه الله :
وسميته البسيط في المذهب^(١) .

وقد اتفقت النسخ الثلاث التي حققت هذا الكتاب عليها ، على ايراد هذا فـي المقدمة^(٢) .

كما جاء تسميته بهذا أيضا ، في مقدمة كتابه الوسيط في المذهب^(٣) . الذى هو مختصر لهذا الكتاب ، حيث قال فيه : " وكان تصنيفي البسيط في المذهب مع حسن ترتيبه....^(٤) " (٣) .

كما جاءت التسمية على غلاف النسختين "ظ" و "م" .
بينما جاء على غلاف النسخة "ف" تسميته بـ"البسيط" . هكذا مختصرا .
وكثيرا ممن ترجم للامام الغزالي ، يذكر اسم هذا الكتاب مختصرا ، فيسمونه بـ"البسيط"^(٥) (٤) . وبعض المصادر تسميه "البسيط في الفروع"^(٥) .

=====

- (١) انظر : ص ٧٦ من الرسالة التي بين يديك .
- (٢) انظر : النسخ الثلاث ظ ، م ، ف ، ل ٢ منها ، وص ٧٦ من الرسالة التي بين يديك .
- (٣) انظر : الوسيط ٢٩٥/١ .
- (٤) انظر : السير ٣٣٤/١٩ ، طه السبكي ٢٢٤/٦ ، طه ابن كثير ل ٢١٥ ، وفيات الأعيان ٢١٧/٤ ، طه ابن قاضي شعبة ٣٢٧/١ ، مفتاح السعادة ٣٤٨/٢ ، مرآة الجنان ١٧٩/٣ ، الوافي بالوفيات ٢٧٦/١ ، شذرات الذهب ١٢/٤ ، أسماء الكتب ص ٣٢ ، الأعلام ٢٢/٧ ، المستدرک ص ٧٣٩ .
- (٥) انظر : هدية العارفين ٨٠/٢ ، اتحاف السادة ٤١/١ ، مؤلفات الغزالي ص ١٧ ، فهرس متحف طب قبي سراى ٦٦٠/٢ .

المطلب الثاني

نسبته الى مؤلفه

- ان مما لا شك فيه أن كتاب "البسيط في المذهب" مقطوع بنسبته الى الامام الفزالي .
فجل من ترجم له من السابقين ، والمعاصرين يذكرون هذا الكتاب في مؤلفات الفزالي (١) .
ومما يزيد هذا تأكيدا ، أن الفزالي نفسه ذكره باسمه في مقدمة كتابه "الوسيط في
المذهب" ، كما تقدم في المطلب السابق. علما بأن كتاب الوسيط هذا قد تواترت نسبته
الى الفزالي لدرجة لا يشك معها في صحة نسبته اليه .
ثم ان كثيرا من العلماء الذين أتوا بعد الفزالي استفادوا منه وعزو اليه في كتبهم.
مثال ذلك : الرافعي (٢) ، وابن الصلاح (٣) ، والنووي (٤) ، وابن الرفعة (٥) ، والعلاني (٦) ،
وابن حجر العسقلاني (٧) . وغيرهم .

=====

- (١) انظر : هامش رقم (٣) ، (٤) في الصفحة السابقة .
(٢) انظر : على سبيل المثال : فتح العزيز ٢٢٨/١ ، ٢٣٠ .
(٣) انظر على سبيل المثال : مشكل الوسيط ل ١٣، ١٢، ٥، ٤، ٣، ٢ .
(٤) انظر على سبيل المثال : المجموع ١٤٠/١ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٦١ ، ٢٢٦ ، ٢٦٠ ، ٢٤٥/٢ ، روضة
الطالبين ١١٦/١ .
(٥) انظر على سبيل المثال : المطلب العالي ١/١ ، ٦ ، ٣ ، ١ .
(٦) انظر : المجموع المذهب في قواعد المذهب ٨/٢ ، ٣٨ .
(٧) انظر : فتح الباري ٤٠٩/١٠ .

المبحث الثاني

أهمية الكتاب العلمية

أشار المصنف في مقدمته^١ أنه ضمّن كتابه هذا جملة ما اشتمل عليه كتاب شيخه
امام الحرمين ، المسمى "نهاية المطلب في دراية المذهب"^(١) والذي جزم السبكي أنه
لم يمنف في المذهب مثله (٢) .

والمطلع على الكتابين ، يجد أن الفزالي لخصّ النهاية فعلا ، وجمع المسائل
المتشابهة من خباياها في زوايا النهاية ، في مكان واحد في البسيط ، فهذبها وزاد عليها
أيضا ، فهناك بعض الفروع استفادها الفزالي من كتاب الابانة للفوراني ، ولم يذكرها امام
الحرمين في النهاية ، وهذا مما يجعل لكتابيه هذا ميزة ، لا سيما مع ما يمتاز به
كتاب البسيط من حسن التقسيم والترتيب .

ثم ان كثيرا ممن جاء بعد الفزالي استفادوا من كتابه هذا ، كما مثلت لذلك في
المبحث السابق ، وهذا مما يدل على أهمية الكتاب وحسن تأليفه .

ومما يميز هذا الكتاب عن غيره كثرة تفريعاته على المسائل ، والاستدلال لها بأدلة
نقلية وعقلية ، ثم افتراض الاعتراضات المتوقعة على القول المرجح ، ثم الرد عليها .
وكذلك فان ذكر المصنف للخلاف داخل المذهب بين الأصحاب ، وخارجه من المذاهب
الأربعة أو غيرها ، كالشيعة مثلا ، ومذاهب بعض فقهاء التابعين مما يجعل للكتاب قيمة
علمية كبيرة .

ثم ان المصنف قد استفاد في كتابه هذا من كتب كثيرة لمن تقدمه من أئمة المذهب ،
وهذا يزيد من القيمة العلمية لهذا الكتاب (٣) .

ثم ان ايراد المصنف للأقوال القديمة والجديدة ، والأوجه القوية والضعيفة ، في
المذهب ، مع بيان الصحيح من الضعيف في أغلب الأحيان ، يعطي كتابه البسيط ميزة ،
لأن يكون مرجعا للمعرفة القديم والجديد ، من الأقوال ، والضعيف من الصحيح من الأوجه
في المذهب .

=====

(١) أنظر : ص ٧٦ من الرسالة .

(٢) انظر : طه السبكي ١٧١/٥ .

(٣) سيأتي هذا في المبحث الرابع في مصادر المصنف في الكتاب ص ٥٦ .

المبحث الثالث

منهج المؤلف في الكتاب

لما كان كتاب البسيط في المذهب مختصرا لكتاب نهاية المطلب في دراية المذهب للجويني ، فقد استفاد الغزالي كثيرا من كتاب شيخه في المادة العلمية ، سواء في المسائل ، أو التفريع عليها ، أو في عرض الأقوال والأوجه وتصحيح بعضها ، وتضعيف الآخر ، والاستدلال لها ، والتمثيل عليها ، وعزو الأقوال الى قائلها . وقد كان للغزالي في كتابه "البسيط" منهج واضح ، واصطلاحات أذكرها على شكل نقاط :

- ١- قسم المصنف كتاب الطهارة الى قسمين ، الأول في المقدمات ، والثاني في المقاصد ثم قسم كل قسم الى أبواب ، والأبواب الى فصول والفصول الى مسائل .
- ٢- يقرر المصنف ما يراه راجحا ، ويستدل له ، بأدلة عقلية ، أو عقلية ، ثم يتعرض للخلاف فيه داخل المذهب ان وجد ، وخارج المذهب أحيانا ، ويذكر بعض أدلة المخالفين أحيانا .
- ٣- يعرض المصنف المسائل مرتبة ، فيقول : فيه مسألتان ، أو أربع مسائل، وهكذا . ثم يفرع على بعض المسائل ، فيقول : التفريع ، أو فرع ، أو فرعان ونحو ذلك .
- ٤- يلاحظ أن المصنف يذكر الأحاديث بمعناها غالبا ، ولا يذكر من أخرجها من أئمة الحديث.
- ٥- يلاحظ أن المصنف يتبع شيخه امام الحرمين في أغلب المسائل ، سواء في الترجيح والتصحيح ، والتضعيف ، وكذلك في التمثيل على المسائل ، وكذا في عزو الأقوال الى قائلها ، حتى انه وقع في كتاب امام الحرمين وهم في بعض المواضع ، كنسبة القسول بكراهة الوضوء بماء البحر الى ابن عباس ، وكنسبة حديث في نقض الطهارة بالنوم السي طلحة الصحابي ، وهو ليس له بل لحذيفة ، وقد تبع الغزالي شيخه في هذا (١) .
- ٦- اذا قال الغزالي في كتابه : "قال الامام" ، فانه يقصد به شيخه امام الحرمين في كتابه "نهاية المطلب" ، وهو حينئذ لا ينقل نص كلامه ، انما يذكره بمعناه .
- ٧- اذا ذكر الغزالي في كتابه "الشيخ أبا محمد" ، فانه يعني به الشيخ أبا محمد الجويني والد امام الحرمين .
- ٨- اذا أطلق المصنف "القفال" ، فانه يقصد به القفال المروزي الصغير .
- ٩- اذا قال : "قال الشيخ أبو علي في الشرح" ، فالمقصود به : أبو علي السنجي ، في كتابه شرح التلخيص لابن القاص .
- ١٠- انا قال المصنف : قال بعض المصنفين ، فانه يريد به الفوراني ، وهو في هذا التعبير تبع لشيخه امام الحرمين ، وأحيانا يسميه فيقول : قال الفوراني .
- ١١- كثيرا ما يتعرض المصنف لما يذكره من الأقوال والأوجه والمذاهب بالتصحيح والتضعيف ،

=====

فيصح بعضها ، ويضعف بعضها الآخر ، وقد استعمل في هذا عبارات عدة أذكر منها ما يلي :

أولا : عباراته في التصحيح :

- (١) أن يقرر حكم المسألة ويسكت عنه ، وهذا كثير في الكتاب .
- (٢) أن يصرح بلفظ التصحيح ، كأن يقول : "وهو الصحيح" أو "وهو الأصح" ، أو "الأصح كذا" ، أو "الأصح السدى عليه الفتوى" ، أو "الصحيح كذا" (١) .
- (٣) أن يقول : "والوجه أن يقال" ، أو "والوجه كذا" ، أو "الوجه كذا" ، أو "وهو الوجه" ، أو يقول "وهذا هو المتجه" (٢) .
- (٤) أن يقول : "والظاهر كذا" ، أو "الأظهر كذا" ، أو "الوجه الأول أظهر" (٣) .
- (٥) أن يقول : "وهو القياس" ، أو "وهو الأقيس" ، أو "هو منقاس جدا" (٤) .
- (٦) أن يقول : "أن هذا هو أقصد المذاهب" ، أو "هذا قانون المذهب" ، أو "والمذهب كذا" ، أو "والمذهب المعتد به كذا" (٥) .
- (٧) أن يقول : "المشهور كذا" ، أو "أشهرها كذا" ، أو "هذا هو المشهور" (٦) .
- (٨) أن يقول : "وهو المرضي" ، أو "والانصاف أن يقال كذا" ، أو "هذا أعدل الوجوه أو الأقوال" (٧) .
- (٩) أن يقول : "قال المحققون كذا" (٨) .

=====

- (١) انظر: مثلا : ص ١٢٣، ٩٦، ١٢٤، ١٢٩، ١٣٠، ١٤٥، ١٧٦ . واصطلاح الأصح والصحيح عند الشافعية يستخدم في مسألة الخلاف فيها على وجهين أو أكثر ، فان قوى الخلاف قالوا: الأصح ، والا قالوا : الصحيح .
- انظر : حليقالعلماء ٥٥/١، المنهاج ١٢/١ مع المغني ، مغني المحتاج ١٢/١ نهاية المحتاج ٤٨/١ .
- (٢) انظر مثلا : ص ٩٠، ١٢١، ١٧٩، ٣٠٤، ٤٨٧ .
- (٣) انظر مثلا : ص ١١٦، ٢٦٦، ٣٢٨ واصطلاح الأظهر عند الشافعية يستخدم فيما اذا كان الخلاف في المسألة على قولين فأكثر ، فان قوى الخلاف قالوا : الأظهر ، والا قالوا المشهور . انظر : حليقالعلماء ٥٥/١، المنهاج ١٢/١ مع المغني ، مغني المحتاج ١٢/١، نهاية المحتاج ٤٨/١ .
- (٤) انظر مثلا : ص ١١٨، ١٥٦، ٤٧٩ .
- (٥) انظر مثلا : ص ١٥٢، ٢١٦، ٢٤٩، ٢٦٣ ، واذا قال الشافعية : والمذهب كذا ، فهو يدل على أن في المسألة طريقتين وأكثر .
- انظر حليقالعلماء ٥٥/١، المنهاج ١٢/١ مع المغني ، مغني المحتاج ١٢/١، نهاية المحتاج ٤٨/١ .
- (٦) انظر مثلا: ص ١٥٤، ١٨١، ٣٦٥ واصطلاح المشهور عند الشافعية يطلق في مسألة الخلاف فيها على قولين أو أكثر . انظر : المراجع السابقة .
- (٧) انظر مثلا : ص ١٦٧، ٣١٨، ٤٨٣ .
- (٨) انظر مثلا : ص ١٦٨، ٤١٠ .

ثانيا : من عبارات التضعيف :

- (١) أن يقول : "وهذا ضعيف" أو "وهو ضعيف" ، أو "وهو ضعيف لا وجه له" ، أو "وهذا أضعف الوجوه" (١) .
- (٢) أن يقول : "وهذا غلط" ، أو "وهو غلط" ، أو "وهو خطأ" (٢) .
- (٣) أن يقول : "وهذا فاسد" ، أو "وهو فاسد" (٣) .
- (٤) أن يقول : "وهذا لا وجه له" ، أو "ولا وجه له" ، أو "وهذا لا أصل له" ، أو "وهو تحكم لا مستند له" (٤) .
- (٥) أن يقول : "وهو بعيد" ، أو "وهذا بعيد" ، أو "وهذا بعيد في المذهب" (٥) .
- (٦) أن يقول : "وهو غير سديد" ، أو "وهذا القول مزيف" (٦) .
- (٧) أن يقول : "وهو غير معدود من المذهب" ، أو "وهذا مرجوع عنه فلا يعد من المذهب" ، أو يقول "والقول كذا - القديم مثلا - مرجوع عنه" (٧) .

=====

- (١) انظر مثلا : ص ١٣٣، ١٩١، ١٩٤، ٢١٢، ١٩٦ .
- (٢) انظر مثلا : ص ٩٩، ١٤٦، ١٨٧، ٤٥٧ .
- (٣) انظر مثلا : ص ١٦٦، ١٦٧، ٢٨١ .
- (٤) انظر مثلا : ص ٩٢، ١٠٧، ٢١٢، ٤٥٦ .
- (٥) انظر مثلا : ص ٨٨، ٨٩، ١٠٦، ١٥٢، ٣٤٨ .
- (٦) انظر مثلا : ص ٢٧١، ٤٥٦ .
- (٧) انظر مثلا : ص ١٤١، ٢١٤، ١٦٣، ٤٢٩ .

المبحث الرابع

مصادر المصنف في كتابه البسيط

استفاد الغزالي في كتابه البسيط من عدة كتب من كتب الأئمة الذين سبقوه ، وخاصة من كتاب شيخه امام الحرمين المسمى "نهاية المطلب في دراية المذهب" . حيث ذكرت أنه اختصره ولخصه وزاد عليه (١) .

ويغلب على الظن أن الامام الغزالي في استفادته من المراجع التي ذكرها في كتابه ، أنه لم يكن يرجع اليها مباشرة ، وانما كان ينقل عنها بواسطة من كتاب شيخه امام الحرمين ، ويدل على هذا أن الغزالي لا يذكر المصادر الأخرى الا حيث ذكرها امام الحرمين في كتابه ، عدا الابانة ، فانه استفاد منها ، ونقل منها بعض المسائل والفروع التي لم يذكرها امام الحرمين في كتابه ، والله أعلم .

وسأذكر المراجع التي ذكرها المصنف في كتابه ، وأعرف بها وأذكر مكان وجودها ان تيسر لي هذا ، وأترجم لمؤلفيها ، وسأرتبها على حروف المعجم .

(١) الابانة عن أحكام فروع الديانة . للفوراني .

والمصنف لم يذكر الكتاب باسمه ، وانما يذكر مصنفه ، فتارة يقول : "قال بعض المصنفين" . وهو يقصد بالفوراني ، وهو تابع في هذا التعبير لامام الحرمين ، كما سبق بيانه . وتارة يقول : "قال الفوراني" . هذا بالإضافة الى بعض المسائل والفروع التي نقلها المصنف من الابانة دون اشارة الى هذا .

أما الفوراني فهو : عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران الفوراني . أبو القاسم المروزي . (٤٦١-٢٨٨هـ) . امام كبير حافظ للمذهب من أهل مرو ، من كبار تلامذة أبي بكر القفال ، وأبي بكر المسعودي . سمع الحديث من علي بن عبدالله الطيسفوني ، واستاذة أبي بكر القفال . روى عنه البغوي وعبد المنعم بن أبي القاسم القشيري وعبد الرحمن بن عمر المروزي ، وغيرهم ، من مصنفاته : العمد ، الابانة عن أحكام فروع الديانة بين فيه الأصح من الأقوال ، والوجوه ، وهو من أقدم المنتدبين لهذا الأمر . توفي بمرو (٢) .

وكتاب الابانة مخطوط يوجد منه نسختي دار الكتب المصرية بالقاهرة ، وعن نسخة مصورة في مكتبة مخطوطات الجامعة الاسلامية برقم ٩٩٦/ف . ومنه نسخة في مكتبة متحف طب قبي سراي بتركيا برقم ١١٣٦/١ أ ٤٣٢١ (٣) .

(٢) الاقصاد . لأبي علي الطبري .

ويعبر عنه المصنف عند النقل عنه بقوله : "قال صاحب الاقصاد" . وهذا الكتاب شرح متوسط على مختصر المزني .

=====

(١) انظر : ص ٥٢ ، ٥٣ . من هذه الرسالة .

(٢) انظر : ط. السبكي ١٠٩/٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ق ٢٨٠/٢/١ ، شذرات الذهب ٣٠٩/٣ ،

السير ٢٦٤/١٨ ، ط. الأسنوي ٢٥٥/٢ ، وفيات الأعيان ١٣٢/٣ ، العبر ٣١١/٢ .

ومؤلفه هو : الحسن (أو الحسين) بن القاسم . أبو علي الطبري . (٢٦٢ - ٣٥٠) هـ .
أحد أئمة الشافعية النبلاء ببغداد ، تفقه على أبي علي بن أبي هريرة ، ودرّس ببغداد بعده .
وهو أول من صنف في الخلاف المجرد ، وكتابه فيه يسمى "المحرر" . وصنف في أصول الفقه
والجدل ، وصنف الاقصاص ، سكن بغداد وتوفي فيها . نسبته الى طبرستان ، وهو اقليس
بجوار خراسان (١) . ولم يتيسر لي الوقوف على شيء من أماكن وجود نسخ الكتاب .
(٣) الأم . للامام الشافعي .

ويعبر عنه المصنف عند نقله منه تارة بأن يقول : "نص الشافعي" . وتارة يسمى
الكتاب فيقول : "وهو نصه في الأم" . وتارة يسمى راويه فيقول : "وفي رواية الربيع" . حيث
أن الربيع هو راوي كتاب الأم عن الشافعي .

والربيع هو : الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي مولاهم . أبو محمد
المؤنن . (١٧٤ - ٢٧٠) هـ . صاحب الامام الشافعي ، وخادمه وراويته كتبه ، أول من أملى
الحديث بجامع طولون ، وكان مؤننا بجامع عمرو بن العاص . حدث عن الشافعي وعن
عبدالله بن وهب ، وعبدالله بن يوسف التنيسي وغيرهم . روى عنه أبو داود والنسائي
وابن ماجه وأبو زرعة الرازي وأبو حاتم وابنه عبدالرحمن ، وأبو جعفر الطحاوي وغيرهم .
روى عنه الترمذي اجازة ، وخرج حديثه ابن خزيمة في صحيحه والحاكم وابن حبان . أثنى
عليه الشافعي ثناء جميلا ، وكان يحبه كثيرا ، مولده ووفاته بمصر (٢) .
والكتاب مطبوع في أربعة مجلدات .

(٤) التقريب . لأبي الحسن الشاشي .
يذكره المصنف مقرونا بصاحبه ، فيقول : "قال صاحب التقريب" .
وصاحب التقريب هو : القاسم بن محمد بن علي الشاشي . أبو الحسن .
ابن الامام أبي بكر محمد بن علي القفال الشاشي . وكان أبو الحسن عظيم الشأن جليل
القدر ، صاحب اتقان وتحقيق ، وضبط وتدقيق ، برع في حياة والده ، من مصنفاته : التقريب ،
وهو شرح لمختصر المزني ، أعجب به أئمة المذهب وأثنوا عليه (٣) .
ولم يتيسر لي الوقوف على شيء من أماكن وجود نسخ الكتاب .

=====

- (١) انظر : طه السبكي ٢٨٠/٣ ، طه ابن كثير ل ١٦٠ ، طه الأسنوي ٥٥/٢ ، البدايات
والنهاية ٢٥٤/١١ ، تهذيب الأسماء واللغات ق ٢٦١/٢/١ ، طه الفقهاء للشيرازي ص ١٢٣ ،
شذرات الذهب ٣/٣ ، طه ابن قاضي شهبة ١٠٠/١ ، الأعلام ٢١٠/٢ .
- (٢) انظر : طه السبكي ١٣٢/٢ ، طه ابن كثير ل ٢٨ ، السير ٥٨٧/١٢ ، طه الأسنوي ٣٠/١ ،
حسن المحاضرة ٣٤٨/١ ، وفيات الأعيان ٢٩١/٢ ، مرآة الجنان ١٨٣/٢ .
- (٣) انظر : طه السبكي ٤٧٢/٣ ، طه الأسنوي ١٤٥/١ ، طه ابن قاضي شهبة ١٨٢/١ ، تهذيب
الأسماء واللغات ق ٢٧٨/٢/١ ، طه ابن هداية الله ص ١١٧ .

(٥) التلخيص . لابن القاص .

يذكره المصنف مقرونا بمأخذه ، فيقول : "قال صاحب التلخيص".

وصاحب التلخيص هو : أحمد بن أبي أحمد الطبري . أبو العباس الشهير بلبن القاص .

(... - ٣٢٥) هـ . من أئمة المذهب ، تفقه على ابن سريج ، وتفقه عليه أهل طبرستان .

من تصانيفه : التلخيص ، المفتاح ، أدب القاضي ، المواقيت ، دلائل القبلة . حدث عن أبي حنيفة وأحمد بن عبد الله المطين الحضرمي ، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة وغيرهم انتقل في آخر حياته إلى طرسوس ، وفيها توفي .

وقد نال كتاب "التلخيص" اهتمام كثير من أئمة المذهب الذين جاءوا بعده ، فشرحه كثير منهم (١) . والكتاب مخطوط منه نسخة في مكتبة آيا صوفيا بتركيا برقم ١٠٧٤ تقع في ١٠٨

ورقات ، نسخت بتاريخ ٤٣١ هـ (٢) .

(٦) الشرح للشيخ أبي علي .

يذكره المصنف بقوله : "قال الشيخ أبو علي في الشرح" .

والشيخ أبو علي هو : الحسين بن شعيب المروزي السنجي . أبو علي (... - ٤٣٠) هـ .

نسبته إلى سنج قرية من قرى مرو ، وهو إمام زمانه في الفقه ، تفقه على أبي بكر القفال شيخ الخراسانيين ، وعلى أبي حامد الأسفراييني شيخ العراقيين فجمع بين طريقة العراقيين وطريقة الخراسانيين ، سمع الحديث من السيد أبي الحسن العلوي وأصحاب المحاملي ، وسمع مسند الشافعي من أبي بكر الحيري . من تصانيفه : شرح مختصر المزني ، وهو شرح طويل ، وله أيضا شرح على التلخيص لابن القاص ، وشرح على فروع ابن الحداد . وهو من أصحاب الوجوه في المذهب ، واختلفوا في تاريخ وفاته (٣) .

وكتاب الشرح المقصود هنا ، هو شرحه على كتاب "التلخيص" لابن القاص ، كما ذكر ذلك إمام الحرمين والنووي وابن الصلاح وابن الرفعة في مواضع من كتبهم (٤) .

ولم يتيسر لي الوقوف على شيء من أماكن وجود نسخ الكتاب .

(٧) الكافي . لأبي عبد الله الزبير .

ويذكره المصنف بقوله : "وقال صاحب الكافي".

وصاحب الكافي هو : الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله الزبير . أبو عبدالله .

(... - ٣١٧) هـ . من أحفاد الزبير بن العوام رضي الله عنه ، كان إماما حافظا للمذهب

=====

(١) انظر : طه السبكي ٥٩/٣ ، طه الأسنوي ١٤٦/٢ ، طه ابن قاضي شهبة ٧١/١ ، البداية والنهاية

٢٣٢/١١ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٥٢/٢/١ ، طه ابن هداية الله ص ٦٥ ، الأعلام ٩٠/١ .

(٢) انظر : تاريخ التراث العربي ٢ / .

(٣) انظر : طه ابن كثير ٧٩ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٦١/٢/١ ، طه الأسنوي ٣٢٠/١ .

(٤) انظر مثلا : مشكل الوسيط ١٢ ، ١٤ ، المجموع ١٣٩/١ ، المطلب العالي ٧١/١ .

وكان ضريرا يسكن البصرة ، وكان عارفا بالقراءات ، وكان امام أهل البصرة في عصره ، من تصانيفه : الكافي ، المسكت ، كتاب النية ، كتاب ستر العورة ، كتاب الهداية . توفي بالبصرة وصلى عليه ابنه أبو عاصم (١) . ولم يتيسر لي الوقوف على شيء من أماكن وجود الكتاب .

(٨) المحيط . للشيخ أبي محمد الجويني .

وهو : عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن محمد الجويني . الشيخ أبو محمد . (... - ٤٣٨ هـ) والد امام الحرمين أبي المعالي . كان اماما في التفسير والفقه والأصول ، والعربية و الأدب . ولد بجوين من نواحي نيسابور وتوفي بها . من مصنفاته : الفروق ، السلسلة ، التبصرة ، التذكرة ، شرح الرسالة ، المحيط ، الجمع والفرق . وكتاب المحيط هذا كان قد شرع في تصنيفه ، وعزم فيه أن لا يتقيد بمذهب ، بل يقف على موارد الأحاديث ولا يعدوها ، فوصل خبر الكتاب الى الامام أبي بكر البيهقي ، واطلع على أجزاء منه ، فانتقد عليه أوهاما في الحديث ، فأرسل اليه رسالة ينبهه فيها ، ويحثه على ترك هذا التصنيف ، فتركه (٢) .

ولم يتيسر لي الوقوف على أماكن وجود نسخ الكتاب .

(٩) مختصر البويطي .

يذكره المصنف بقوله : " وقال في البويطي " . أي في الكتاب الذي اختصره البويطي من كلام الامام الشافعي .

والبويطي هو : يوسف بن يحيى البويطي المصري . أبو يعقوب . (... - ٢٣١) هـ . امام جليل من بويط في صعيد مصر . وهو أكبر أصحاب الشافعي المصريين ، تفقه على الشافعي واختص بصحبته وحدث عنه وعن عبدالله بن وهب وغيرهما . وروى عنه الربيع بن سليمان المرادي وإبراهيم الحربي وغيرهما . له مصنفات منها : المختصر اختصره من كلام الشافعي . كان الشافعي رحمه الله يعتمد البويطي في الفتيا ويحيل عليه اذا جاءت مسألة واستخلفه على أصحابه بعد موته ، فتخرج على يديه أئمة تفرقوا في البلاد ونشروا علم الشافعي . امتحن رحمه الله حيث سعى بعض حساده وكتبوا فيه الى ابن أبي دؤاد في العراق ، فكتب الى والي مصر أن يمتحنه ، فامتنحه فلم يجب ، وكان ذلك في فتنة القول بخلق القرآن ، ثم سجن مكبلا ومات في سجنه ببغداد ثابتا على الحق . رحمه الله رحمة واسعة (٣) . والكتاب مخطوط منه نسخة في مكتبة متحف طب قبي سراي بتركيا برقم ١٠٧٨ أ ٤٢٨٣ . (٤) .

=====

(١) انظر : طالسبيكي ٢/٢٩٥ ، الأعلام ٣/٤٢ ، وفيات الأعيان ٢/٣١٣ ، طه الأسنوي ١/٢٩٩ السير ١٥/٥٧ ، تاريخ بغداد ٨/٤٧١ .

(٢) انظر : طه السبيكي ٥/٧٣ ، مرآة الجنان ٣/٥٩ ، شذرات الذهب ٣/٢٦١ ، العبر ٢/٢٧٤ ، وفيات الأعيان ٣/٤٧ ، طه الأسنوي ١/١٦٥ ، السير ١٧/٦١٢ .

(٣) انظر : السير ١٢/٥٨ ، تاريخ بغداد ١٤/٢٩٩ ، طه السبيكي ٢/١٦٢ ، مرآة الجنان ٢/١٠١ ، شذرات الذهب ٢/٧٠ ، العبر ١/٣٢٣ ، طه الأسنوي ١/٢٢ ، حسن المحاضرة ١/٣٠٦ ، وفيات الأعيان ٧/٦١ .

(٤) انظر : فهرس متحف طب قبي سراي ٢/٦٣١ .

(١٠) مختصر حرملة .

يذكره المصنف بقوله : "وقال في حرملة" . أى في الكتاب الذى اختصره حرملة من كلام الامام الشافعي .

وحرملة هو : حرملة بن يحيى بن عبدالله بن حرملة بن عمران التجيبي . أبو حفص .
(١٦٦ - ٢٤٣) هـ . نسبته الى تجيب ، بضم المثناة الفوقية وكسر الجيم ، قبيلة من القبائل .
امام جليل رفيع الشأن من أصحاب الشافعي ، روى عن الشافعي وعن عبد الله بن وهب وأيوب بن سويد الرملي وغيرهم ، روى عنه مسلم وابن ماجة وغيرهما ، وكان أكثر الناس رواية عن ابن وهب ، وذلك لأن ابن وهب أقام في منزله سنة وستة أشهر مستخفيا من عباد لما طلبه ليؤليه قضاء مصر ، وهو ثقة ثبت في الرواية . من مصنفاته الميسرة ، المختصر . مولده ووفاته بمصر (١) .
ولم يتيسر لي الوقوف على شيء من مكان وجود نسخ الكتاب .

(١١) مختصر المزني .

اختصره المزني من كلام الامام الشافعي رحمهما الله تعالى .
والمزني هو : اسماعيل بن يحيى بن عمرو بن اسحق المزني . أبو ابراهيم (١٧٥-٢٦٤) هـ .
صاحب الامام الشافعي وراوى كتبه ، وناصر مذهبه ، امام جليل عابد زاهد قوى الحجة ، حدث عن الشافعي ونعيم بن حماد وغيرهما ، روى عنه ابن خزيمة والطحاوى وزكريا الساجي وابن أبي حاتم وغيرهم ، وهو من أهل مصر ، ونسبته الى مزينة من مضر . أخذ العلم عنه خلائق من علماء خراسان والعراق والشام ، من مصنفاته ، مختصر المزني ، الجامع الكبير ، الجامع الصغير ، المنثور ، المسائل المعتبرة ، الترغيب في العلم (٢) .
والكتاب مطبوع في مجلد واحد .

(١٢) نهاية المطلب في دراية المذهب . لامام الحرمين .

ذكره المصنف في مقدمته ، وتقدم أنه استفاد منه كثيرا جدا (٣) ، ويشير اليه المصنف بقوله : "قال الامام" . فانه يقصد امام الحرمين في النهاية .

وامام الحرمين هو : عبدالملك بن عبد الله بن يوسف بن حيوبه الجويني . أبو المعالي (٤١٩ - ٤٧٨) هـ . ولد بجوين من نواحي نيسابور ، وهو امام زمانه ، قرأ الفقه على

=====

(١) انظر : السير ٣٨٩/١١ ، طه السبكي ١٢٧/٢ ، وفيات الأعيان ٦٤/٢ ، طه الأسنوى ٢٦/١ ، حسن المحاضرة ٣٠٧/١ ، الأعلام ١٧٤/٢ .

(٢) انظر : السير ٤٩٢/١٢ ، طه السبكي ٩٣/٢ ، مرآة الجنان ١٧٧/٢ ، شذرات الذهب ١٤٨/٢ ، حسن المحاضرة ٣٠٧/١ ، وفيات الأعيان ٢١٧/١ ، المعبر ٣٧٩/١ ، الأعلام ٣٢٩/١ .

(٣) انظر : ص ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦ من هذه الرسالة .

والده ، والأصول على أبي القاسم الاسكاف ، تلميذ الاسفراييني ، درّس بالمدرسة النظامية بنيسابور ، وتوفي بها (١) .

والكتاب مخطوط ويوجد منه الأجزاء ٣ ، ٤ ، ١٢ ، ١٧ ، ٢٦ ، في المكتبةالظاهرية بدمشق والأجزاء ١ - ٥ ، ٧ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٩ - ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ - ٢٧ . في مكتبة متحف طب قبي سراي بتركيا (٢) .

(١٢) الوجهين والقولين . للمحاملي .

والمحاملي هو : أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم بن اسماعيل الضبي المحاملي أبو الحسن (٤١٥-٣٦٨) هـ. أخذ الفقه عن أبي حامد الاسفراييني وله عنه تعليقة ، وكان ذكيا حسن الفهم ، برع في الفقه ودرّس في حياة شيخه أبي حامد وبعده ، والضبي نسبة الى قبيلة كبيرة مشهورة ، والمحاملي نسبة الى المحامل التي يحمل عليها الناس في السفر، من مصنّفاته : التجريد في الفروع ، أمالي الأصفهاني ، لباب الفقه ، المجموع ، المقنع في الفروع ، الوجهين والقولين (٣) .

ولم يتيسر لي الوقوف على شيء من أماكن وجود نسخ الكتاب .

=====

(١) انظر :السير ٤٦٨/١٨، طه السبكي ١٦٥/٥-٢٢٢، مرآة الجنان ١٢٣/٣ ، شذرات الذهب ٣٥٨/٣، المعبر ٣٣٩/٢، وفيات الأعيان ١٦٧/٣، طه الأسنوي ١٩٧/١ ، الأعلام ١٦٠/٤ .

(٢) انظر : فهرس متحف طب قبي سراي ٦٥٣/٢ - ٦٥٨ .

(٣) انظر : وفيات الأعيان ٧٤/١، طه الأسنوي ٢٠٢/٢ ، السير ٤٠٣/١٧، طه ابن كثير ١٨٤ ، هدية العارفين ٧٢/١ .

المبحث الخامس

المسائل التي انفرد بها المؤلف في كتاب الطهارة

لقد وقع للغزالي مسائل انفرد بها في كتابه البسيط عن جمهور الشافعية ، ولم يسبق اليها في المذهب ، وسأذكرها وأذكر صورة المسألة ، ليتصور القارئ المسألة وانفراد المصنف فيها .

المسألة الأولى :

إذا كان مع المكلف اناءان من ماء ، أحدهما طاهر ، والآخر نجس ، فاجتهد وغلب على ظنه طهارة أحدهما ، فإنه يستحب له اراقة الآخر .

فلو لم يرق الآخر حتى دخل وقت الصلاة الثانية ، فهل يلزمه إعادة الاجتهاد للصلاة الثانية ؟ . يُنظر :

فان كان على الطهارة الأولى لم يلزمه ذلك بخلاف .

وان كان قد أحدث ، ينظر :

ان بقي شيء من الذي ظن طهارته أولاً ، لزمه إعادة الاجتهاد في وجهه ، وفيه وجه أنه لا يجب إعادة الاجتهاد بل صلى ويحكم بمقتضى الاجتهاد الأول ما لم يتغير اجتهاده .

وان لم يبق شيء من الذي ظن طهارته ، ففي وجوب إعادة الاجتهاد في الآخر طريقان :

الطريق الأول : أنه على وجهين :

الوجه الأول : أنه يتحرى في الثاني .

الوجه الثاني : أنه لا يجتهد ، وهو الأصح . وماذا يصنع ؟ فيه وجهان :

الأول : يتوضأ به .

الثاني : يتيمم (١) .

الطريق الثاني : القطع بأنه لا يعيد الاجتهاد ، وهو المذهب .

فإذا دخل وقت صلاة أخرى ، فأعاد الاجتهاد : فان ظن طهارة الأول فلا اشكال ، فيتوضأ ببقية الأول ان كان منه بقية .

وان ظن طهارة الثاني :

فقد نقل المزي عن الشافعي القول بأنه لا يتوضأ بالثاني بل يتيمم ويملي . وهذا هو

المذهب واتفق مصنفوا الشافعية في الطريقتين على تصويبه .

وقال أبو العباس بن سريج : انه يتوضأ بالثاني ، واتفقوا على تضعيف مذهب اليه

ابن سريج . قال النووي : وشذ الغزالي عن الأصحاب أجمعين ، فرجح قول أبي العباس ، وليس بشيء ، فلا يفتقر به (٢) .

=====

(١) انظر : المذهب ١/١٨٤ - ١٨٥ مع المجموع ، المجموع ١/١٨٥ .

(٢) انظر : الوسيط ١/٣٤٧ ، المطلب العالي ١/١٣٢ ، المجموع ١/١٨٨-١٨٩ ، وانظر

ص ١٨٨ من هذه الرسالة .

المسألة الثانية :

في مسألقتل الوجه في الوضوء ، اذا خرجت اللحية عن حد الوجه طولا أو عرضا ،
أو خرج شعر العذار أو العارض أو السبال ، فهل يجب افاضة الماء على الخارج ؟
فيه قولان :

القول الأول : وهو أصحهما عند الأصحاب ، أنه يجب .

القول الثاني : لا يجب ، لكن يستحب .

قال النووي : "وأما قول الغزالي في البسيط أن الخارج عن الوجه ، هل يجب افاضة
الماء على ظاهره ، خفيفا كان أو كثيفا ، فمخالف للأصحاب كلهم ، فلا نعلم أحدا صرح
بأنه يكتفى بالخفيف بالافاضة على ظاهره على قول الوجوب" .
فوجه التفرد ، هو إجراء القولين في وجوب الافاضة ، على الخارج عن حد الوجه ، إذا كان
خفيفا ، والمذهب القطع بوجوب غسل ما كان خفيفا (١) .

المسألة الثالثة :

في مسألة : اذا استمرت بالمرّة عادات حيض مختلفة المقادير وتكررت ثم استحيضت ،
كأن تكون عاداتها في شهر ثلاثة ، ثم في الشهر التالي خمسة ، ثم في التالي سبعة ، وتكررت
هذه العادة الدائرة ثم استحيضت ، فهل ترد بعد الاستحاضة الى هذه العادة الدائرة ؟ .
فيه وجهان :

الوجه الأول : أنها ترد اليها . وهو أظهر الوجهين .

الوجه الثاني : لا ترد الى العادة الدائرة .

ثم فرّع الغزالي على الوجه الثاني القائل بعدم ردها الى تلك العادة ، فالى ماذا ترد ؟
نقل فيها ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنها ترد الى القدر الأخير قبل الاستحاضة أبدا .

الوجه الثاني : أنها ترد الى القدر المشترك بين الحيضتين المتقدمتين على الاستحاضة ،

فان استحيضت بعد شهر الثلاثة أو الخمسة ردت الى الثلاثة ، وان استحيضت بعد شهر
السبعة ، ردت الى الخمسة .

الوجه الثالث : أنها كالمبتدأة .

قال الرافعي بعد أن نقل هذا : "ولم أر بعد البحث نقل هذه الوجوه متفرعة على الوجه
الثاني لغير صاحب الكتاب ، حتى لشيخه امام الحرمين رحمه الله ، فانه وان ذكر هذه
الوجوه ، فانما ذكرها فيما اذا لم تتكرر العادة الدائرة ، وقد حكينا أن محل الوجهين ما
اذا تكررت ، فإذا صاحب الكتاب متفرد بنقل هذه الوجوه تفريعا على أحد الوجهين
والذي ذكره غيره تفريعا عليه ، الرد الى القدر المتقدم على الاستحاضة لا غير" . اهـ .
وقال النووي بعد أن ذكر الثلاثة أوجه : "ولم^{أرى} هذه الأوجه بعد البحث لغيره

=====

(١) انظر : المجموع ١/٢٧٩ ، ٣٨٠ . وانظر : ص ٢٠٣ من هذه الرسالة .

ولا لشيخه ، بل المذهب الذي عليه الأصحاب في كل الطرق ، أنها ترد الى القدر المتقدم على الاستحاضة^(١) .

=====

(١) انظر : الوسيط ٤٩٨/١ ، فتح العزيز ٥٢٥/٢ - ٥٢٨ ، روضة الطالبين ١٤٦/١ ،
وانظر : ص ٤٥٨ من الرسالة .

المبحث السادس

وصف نسخ المخطوط ونماذج منها

لقد تيسر لي بفضل الله تعالى الحصول على ثلاث نسخ خطية من الجزء الأول من كتاب البسيط في المذهب ، وهي كالتالي :

النسخة الأولى : نسخة المكتبة الظاهرية ، وقد رمزت اليها في البحث بالرمز "ظ" .

ورقمها في المكتبة الظاهرية ١٧٤/٢١١١ فقه شافعي .

ويوجد نسخة مصورة عنها في مكتبة المخطوطات بالجامعة الاسلامية برقم ٧١١١ فلم . وفي

مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة برقم ٢٨٥ فقه شافعي فلم .

وفي جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض برقم ١٢٢٧/ف .

والناسخ هو : عبدالله بن ابراهيم بن جابر بن أحمد بن هبة الله الشافعي . وقد فرغ من

نسخها يوم الاثنين الخامس عشر من ربيع أول من سنة سبعين وخمسمائة هجرية . (٥٧٠هـ .

ومسطرتها (٢٣) سطرا ، وقد كتبت بخط نسخ جيد مقروء غالبا ، الا أن الناسخ كثيرا ما

يهمل النقط ، وهي نسخة غير مقابلة فيما يظهر ، ولا تخلو من سقط ، وكثيرا ما يهمل

الناسخ الفاظ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والترضي عن الصحابة والتجزم على

الأئمة .

ويوجد في المكتبة الظاهرية من كتاب البسيط الأجزاء : الأول ، والرابع والخامس والسادس .

ويبدو أنها تكمل في السادس ، وهذه الأربعة أجزاء موجودة في مكتبة مخطوطات الجامعة

الاسلامية مصورة على أفلام .

النسخة الثانية : نسخة مكتبة أحمد الثالث (الفاتح) بتركيا باسطنبول . وقد رمزت لها

في البحث بالرمز "ف" .

ورقمها في مكتبة الفاتح (١٥٠٠) . ومسطرتها (٢١) سطرا ، وقد كتبت بخط نسخ جميل

واضح ، ولم يذكر عليها اسم الناسخ الا أنه ذكر أن تاريخ انتهاء النسخ كان في يوم الجمعة

الحادى والعشرين من ربيع أول في سنأربع وثمانين وخمسمائة هجرية (٥٨٤) هـ .

وهي نسخة مقابلة ، قوبلت في نفس سنة النسخ ، كما هو موضح في آخرها . الا أنه وقس

فيها بعض السقط في بعض المواضع .

النسخة الثالثة : نسخة متحف طب قبي سراي في اسطنبول بتركيا . وقد رمزت لها في

البحث بالرمز "م" . ورقمها هناك هو (٤٣٨٩ أ ١/٧١٧) ، ولم يكتب عليها اسم الناسخ

ولا تاريخ النسخ . وهي نسخة مقابلة ، وقد كتبت بخط نسخ حسن مقروء ، ومسطرتها (٢١)

سطرا ، وهي نسخة لا تخلو من السقط ، ويلاحظ أن الناسخ يهمل النقط أحيانا .

ويوجد من هذه النسخة الأجزاء : الأول والثاني والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن(١).

=====

(١) انظر : فهرس متحف طب قبي سراي ٦٦٠/٢ - ٦٦٢ .

وقد ذكر عبد الرحمن بدوي في كتابه "مؤلفات الغزالي" أن لكتاب البسيط نسخا أخرى منها :

- (١) في الديوان الهندي في بريطانيا برقم ١٧٦٦ .
 - (٢) في مكتبة لأوسكريال باسبانيا . برقم ١١٢٥ .
 - (٣) في مكتبة دمياط العمومية . برقم ٤٤ (١٢٤/٧)
 - (٤) في دار الكتب المصرية (قطعة منه) برقم ٢٧ ، ٢٢٣ فقه شافعي .
 - (٥) في مكتبة قليج علي في اسطنبول بتركيا برقم ٣٢٧ . الا أنني وجدت فسي
- فهرس المكتبة المذكورة أن هذه النسخة باللغة التركية .

ولم يتيسر لي الوقوف على شيء من هذه النسخ .

أما ما ذكره من نسخة مكتبة السليمانية في اسطنبول بتركيا تحت رقم (٦٢٩) ، فهذا وهم ، والصحيح أن هذا الرقم هو للوسيط في المكتبة المذكورة ، وقد وقفت عليه بنفسي، وكذلك ذكره عبد الرحمن بدوي عند كلامه على نسخ كتاب الوسيط (١) .

واليك نماذج من صور نسخ المخطوط .

=====

(١) انظر : مؤلفات الغزالي ص ١٧ - ١٩ .

جلالة الرحمن الرحيم وده اسعفن

الحمد لله الفتى الفادى الذى انصهر اللطيف الفاخر المقيم الفاخر الباقى
 الظاهر الاول لآخر الذى جعل العقل رشح الكبر والذخاير والعلم الخ الحبيب
 والمناجر واشرف المعالي والمفاخر واكرم المحاييد والماتر واحدا الموارى والمصارى
 فستروته بانياته الاقلام والحاجر وتزنت بسماحه الحارث والمناير وتجلت
 برؤيته الاوراق والافات وتقدم بشرفه الاصاغر على الابر واستغاثت
 بهيائه الاسرار والضمائر وتورت بانواره القلوب والبصائر واستخفقت في
 ضيائه الشمل الباهر على افلاك الاربر واستغفرته نور الباطن ما ظهر
 نور الاحراق والواظ حتى تغلغل بضيائه في اعماق الغضفات جنبود
 الخواطر وان كلت عنها الواظ وكشفت عنها الحجب والسواتر والملا
 عي لم يسهله في الغصن والظاهر والمختل المظاهر والشرف المناصر والكر
 المتناظر البعوث بنسب اللوم وذنب الكافر وناحيا بشرفه ضل شمع
 غابر وذنب داتر المويدي بالذلن الجيد الذى لا يمله سابع ولا اثر ولا يدرى
 كنهه جزالة ناظم ولا تروا لخطيبه بجايبه وصف واصف ولا ذكر ولا ذكر
 وكل يلج دون فهم خليات اسرار قاصد وعلى آله وسلم يتلجأ كبراً كثيرة
 تنقطع دونها عمر الحاد الجاصرون امس بعد فقد رزنا طق عكن
 التوافق واخي الشرح وهو الحاجر الذى لا يغزل ولا يبدل وشاهد العقول وهو
 الشاهد المزمى المعدل ان لا ينادى اخرو ولا رسور ويطيه على لا منيته
 كل وتزل عبور لا تنسره جهور ومجل نجا ولا منسك عمارة وتجره بطلعتا
 البطاعه وزجرها الفوز يوم تقوم السلعة والطاعه طاعان عمل وعلم
 والعلوم ارجما فانه ايضا من العمل والحسنه عمل القلب الذى هو اعسر

الاعضاء وسعى العقل الذى هو اشرف الاشياء انه موجب الديانة وجامع الامانة
 المعروضه على الارض والسماء اشفق من جعلها واثبت ان يجعلها غايه الحياه
 ثم العشر لوقر شدا قسام عقل محض لا يفتش الشرع عليه ولا يذنب
 اليه كالحساب والهندسه والنجوم وانشأ لها من العلوم ففهم من ظنون كاذب ولا
 نفع بها وان بعض الظن ان او علم صادم قد لا منفعه بها ونعجز بالله من
 علم لا يتبع وليست المنفعه في الشهوات الحاصره والعم الفاخره فانها فانيه
 ذ اثره بل النفع ثواب دار الآخرة ونقص المحض كالحادث والفاسير
 والخطب في انشائها بسبب ما دشت كركه الاستغفال به بالصير والصغير
 لان قوة الحفظ صافيه العقل وليس فيه محال للعقل فاشرف العلوم
 خالرج فيه العقل والسمع واصطب فيه الرأى والشرع وعلم الفقه
 من هذا القبيل فانه يأخذ من صفو العقل والشرع سوا السيل فلا هو تعرف
 لمحض المنقول بحيث لا تتلفاه الشرع بالقبول ولا هو مبنى على محض التقليد
 الذى لا يشهد له العقل بالايده والتسديد ولا يشرف هذا العلم وبسببه
 وقر الله دواعي الحق على طلبه وكان الغلما به ارفع الغلما مكانا واجلهم
 شأنا واكثرهم انصارا واعوانا ففاضلوا في اختصاص هذا العلم بغير الذين
 والدينا وثواب الآخرة والاولى التصرف اليه من عمله الغر صدارا واخص
 به من تنفس الحياه قدرا واصنف فيه كتابا يعرّف الناظر مسلك
 الفلاس وطريق الافئدة ويكشف عن مشكلات الفقه غطا الاتباس
 ولا يتخصر فابذنه على الصور المسطوره فايقنا وان كبرت معدوده ومحصوره
 ومطكاتبه التابع عاصبه على الاجزاء خارجة عن جدار المحصور لا ينقضا
 وبالنبينه على انشأ المعاني والمآخذ يحفظ غايه الاجاطه والوقايم اركان

ولدت ولدت اللهم الخمسة عشرة اثناء الواضع في السنين هل هو تناسخ
 الا والله اعلم **كتاب الصلوات**
 والاصل كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم واجمع الامة اما
 الكتاب فقوله تعالى فليؤا الصلوة واتوا الزكاة وقوله ان اطلعه كانت
 على النبي صلى الله عليه وسلم فمؤثرا معناه فرضا مؤثرا العزيمة من الاك من السنة
 قوله صلى الله عليه وسلم بني الاسلام على خمس الحديث وفعله عليه السلام
 الصلوة عماد الدين فمن تركها فقد هدم الدين وقوله من ترك الصلوة هلك
 فقد ضلوا والاجماع منعوا على وجوب الصلوات الخمس نعم كان صلوات
 اللب والجمعة ابتداء الاسلام على ما يشعر به قوله تعالى يا ايها المؤمنون
 توبوا الي الله بالسر والعلانية وقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا
 في خمسة مشهورة وتبين وجوب التجدد في حق رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وليس في فعل الكتاب تنصيص على اعيان الصلوات الخمس
 الا بالملح والامارة قال الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة
 الوسطى واختلفوا في الوسطى فقال الشافعي رضي الله عنه الى انما صلوة
 الصبح لا ينفك عنها بغيرها بين يمينتين ويصلان بين يمينتين وهي عليه
 بان يقرأ الثواب عليها لا ينفك في الخلق في غزوات النوم وقد ورد
 في غزوة الخندق حديث يدل على انما صلوة العصر وعلى الجملة لا ينفك
 تنفي بمؤثمه لا يخرص الناس على جميع الصلوات يخرجها على دركها
 عليه العذر هذا المقتضى والنظر في تفصيله برسم ابواب
الاول في احوال الصلوات
 ثلثة فضول الفصل الاول في وقت الزاوية

الصلوات الخمس والاصل فيه ما رواه من عاصم عنه صلى الله عليه وسلم
 انما هي اربع وعشرون باب البيت يرمي في فضلها الظاهر حين انك
 وصلى العصر حين كان ظل الشيء مثله وصلى في المغرب حين فطر الصائم
 وصلى في العشاء حين غاب الشفق وصلى في الصبح حين خرم الطعام والشراب
 على الصائم ثم عاد فضلى في الظهر حين كان ظل الشيء مثله وصلى في العصر حين
 كان ظل الشيء مثله وصلى في المغرب كعلامة بالامس وصلى في العشاء حين
 ذهب ملك الليل وصلى في الصبح وقد كاد حجب الشمس يطلع فزال يا
 محمد الوقت ما بين هاذين فنبذ ان صلوة الظهر ثانيا بغيره ونزل
 بطل وقته بالزوال والذوال عبارة عن الخطا الشمس عن منتهى ارتفاعها
 وظهر وريان ظل الشخص جانب المشرق وحل تحجب بظلاله في
 اول النهار اظلال مستطيلة جانب المغرب ثم لا يزال ينقبض اذا انقضى الشمس
 الى منتهى ارتفاعها يقف الظل ثم ليخذه الزمان من الجانب الاخر فهو الزوال
 ووقت الصلوة بطل ظهور الزمان للارصاد وان كانا فعل الزوال يتقدم
 عليه بطيئه ولكن النظر الى ما يظهر في الاحكام ثم اذا صار ظل الشخص
 مثله من موضع الزمان خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وتادى الى
 غروب الشمس ثم قال غلونا الصلوة العصر اربعة اوقات ووقت
 الفضيلة وهو الاول ووقت الاختيار وهو بين المصير الظاهر مثله فاليه
 اتفق باب جبريل ووقت الجواز يجعل الاصل في وقت الصلوة فيه عند
 الاضطرار ولا يخفى في الظاهر الا وقت الفضيلة والوقت ووقت الاختيار
 الاخر فان وقت جبريل الوقت وقال بين هذين فلم يمتد
 وقت العصر الى الغروب ووقت العشاء الى طلوع الفجر وهو خارج من باب

٢/٨٨

وقد وجدنا للولادة وهو ممتنع هاهنا **ف** إذا تقطعت
 على الفساح لا يجوز في اللبث فلو ظهر خمسة عشر من ما ذكر
 على الله ففي العابد وجها أحدها أنه تقاسر أو قوعه في الستين
 والناتية تحتها لا يظهر ما فات مع قال البصير في الخلافة
 أن الزجاء والعايد السنين فإن قوعه قطعا بأنه حفر لم يبرح
 أن قال العابد تقاسر وإنما ذكر في اللبث فالذي ذهب إليه الأثر
 أن يله النقا حيف وانبلغ خمسة عشر ومهم من قال مستحب
 على هذه الصور على قول ترك اللبث فانطوى الطهر لم يترك
 فيمنع تقديسه حضوا وعلى أن يخرج ما إذا ولدت لم يترك
 إلى خمسة عشر فإن لم يوقع في الستين فإنه تقاسر والله
كتاب الصلاة
 وأصل فيها كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأجمع
 الأمة أما الكتاب فقوله تعالى قموا إلى الصلاة وأتوا الزكاة وقوله
 أن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا معناها فرضا موقوتا
 إلى غير ما دلالات ومن السنة قوله عليه السلام بيك السلام
 على خمس الحديث وقوله الصلاة عماد الدين فمن تركها فقد هدمه
 الرشد وقوله من ترك الصلاة عمدا فقد كفر والدخول معتقدا على
 الصلوات الخمس نعم كإزالة اللبث فأجبه في غير الأساس على ما
 اشهر به قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا قموا للصلوة فربما لا يخرج برسول الله صلى

٢/٨٨

الله عليه وسلم وفرض الصلوات الخمس في قصة مشهورة وقال النبي
 صلى الله عليه وسلم لا صلاة لله عليه وسلم وليس في الكتاب نص
 على أن الصلوات الخمس إلزامية ولا سيما قال الله تعالى فماذا نعبد
 الصلوات والصلوة الواسعة وأخلف في الواسعة في الشافعي رحمه
 الله أن الصلاة لا تعاقبه بركته بصلواته تعالى وتبين هذه جديده بأن
 بعد النبوة عليها السلام لا تعاقبه في الخلق في غير الصلاة وقد ورد في
 الحديث حديث بأعلى ما صلاه العبد في عمره من الصلاة خير من
 لحوض الناس على حج الصلوات خمس صلوات ذكرها الله القديرة
 تمهيدا للكتاب والنظر في تفصيله ينتمى أبواب
الكتاب الأول في الصلوات
وفيه ثلثة فصول الفصل الأول
في وقت الصلاة
 فأصل فيه ما رواه زكريا بن عبد السلام أنه قال من جبريل
 عن أبيه الباقين من صلى في الظهر من تلك الشئ من صلى في الحجر
 حين صلات كل شيء مثله وصى لي في الظهر من كل شيء مثله
 وللعمسا الأدة حين غابت الشمس وصى لي في الظهر من كل شيء مثله
 والسرار على الصائم ثم جاء فصل في الظهيرة حين كان كل شيء مثله
 وصل في العلم حين كان غاب من مثله وصل في الظهر حين كان غاب

٨٨



القسم التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه أستعين (١)

الحمد لله القوى القادر ، الولي الناصر ، اللطيف القاهر ، المنتقم الغافر ، الباطن الظاهر ، الأول الآخر ، الذي جعل العقل أرجح الكنوز والذخائر ، والعلم أربح المكاسب والمتاجر ، وأشرف المعالي والمفاخر ، وأكرم المحامد والمآثر ، وأحمد الموارد والمصادر فشرفت بأثباته الأقلام والمحابر ، وتزينت بسماحه المحاريب والمنابر ، وتحلت برقومه (٢) الأوراق والدفاتر ، وتقدم بشرفه الأصاغر على الأكابر ، واستضاءت ببهائه الأسرار والضمائر ، وتنورت بأنواره القلوب والبصائر ، واستحقر في ضيائه ضياء الشمس الباهر على الفلك الدائر ، واستصغر في نوره (٣) الباطن ما ظهر من نور الأحداق (٤) والنواظر ، حتى تغفل بضياؤه في أعماق المغمضات جنود الخواطر ، وان كَلَّت (٥) عنها النواظر ، وكثفت عليها الحجب والسواتر ، والصلاة على محمد رسوله ذي العنصر الطاهر ، (والمجد المتظاهر) (٦) ، والشرف المتنامي ، والكرم المتقاطر ، المبعوث بشيرا للمؤمنين (٧) ، ونذيرا للكافرين (٨) ، وناسخا بشرعه كل شرع غابر (٩) ، ودين دائر (١٠) ، المؤيد بالقرآن المجيد الذي لا يمله مع

=====

- (١) في ظ: لاله الله عدة للقاءه . وفي م: رب يسر برحمتك .
- (٢) من الرِّقْم وهو الكتابة ، ومنه قوله تعالى (كتاب مرقوم) أي مكتوب . أنظر لسان العرب ٢٤٨/١٢ ، مختار الصحاح ص ١٠٦ .
- (٣) في ف: نور
- (٤) جمع حَدَقَة ، وحَدَقَة العين سوادها الأعظم ، والجمع حدق وأحداق وحداق . وقيل السواد الأعظم من العين هو الحدقة والأصفر هو الناظر . أنظر لسان العرب ٣٩/١٠ .
- (٥) أي تعبت ولم تحقق رؤية المقصود . من كَلَّ يكل كلا وكلا: أي أعيا ، وطرف قليل إذا لم يحقق المنظور . أنظر لسان العرب ٥٩١/١١ .
- (٦) ما بين القوسين ساقط من م . وهي في م بعد قوله: والكرم المتقاطر .
- (٧) في م: للمؤمنين .
- (٨) في م: للكافرين .
- (٩) أي ماضي ، من غبر الشيء يغبر غبورا: أي مكث وذهب ، والفاخر الباقي ، والفاخر الماضي وهو من الأضداد . أنظر لسان العرب ٣/٥ ، مختار الصحاح ص ١٩٦ ، المصباح المنير ص ١٦٨ .
- (١٠) الدثور هو الدروس ، ودثر الشيء يدثر دثورا واندثر : قدم ودرس ، ويقال سيف دائر: أي بعيد العهد بالمقال . أنظر لسان العرب ٢٧٦/٤ .

ولا آثر (١) ولا يدرك كنه (٢) جزالته (٣) ناظم ولا ناثر ، الذي (٤) لا يحيط بعجائبه وصف واصف ولا ذكر ذاكر ، وكل بليغ دون ادراك (٥) فهم ، خبياته (٦، ٧) قاصر ، وعلى آله وسلم تسليما (٨) كثيرا كثرة ينقطع دونها عمر العادّ والحاصر (٩) ، أمّا بعد :

فقد تناطقت على التوافق قاضي الشرع (١٠) وهو الحاكم الذي لا يعزل ولا يبدل ، وشاهد العقل (١١)

وهو الشاهد المزكى المعدل ، أن الدنيا دار غرور لا دار سرور ، ومطية عمل لا مظنة (١٢) كسل ، ومنزل

عبور لا متنزه حبور (١٣) ، ومحل تجارة (١٤) لا مسكن عمارة ، ومتجرة (١٥) بضاعتها / الطاعة وربحها ب/١/م

الفوز يوم تقوم الساعة ، والطاعة طاعتان : طاعة عمل ، وعلم . والعلم أنجحهما وأربحهما ، فسانه (١٦)

(أيضا من) (١٧) العمل ، ولكنه عمل القلب الذي هو أعز / الأعضاء ، (وسعي العقل) (١٨) الذي هو ب/١/ف

أشرف الأشياء ، لأنه مركب الديانة ، وحامل الأمانة المعروضة على الأرض والسماء ، لما أشفقن من

حملها / وأبين أن يحملنها غاية الابهاء (١٩) . ب/١/ظ

=====

(١) الآثر هو الراوى والمخبر ، من الآثر ، يقال أثرت الحديث آثره اذا ذكرته عن غيرك ، فهو مأثور وأنا

آثر . أنظر لسان العرب ٦/٤ ، مختار الصحاح ص ٢ .

(٢) كُنْه الشيء حقيقته ونهايته . أنظر لسان العرب ١٣/٥٣٦ ، المصباح المنير ص ٢٠٧ ، مختار الصحاح ص ٢٤٢ .

(٣) أى عظمت ، فالجزيل العظيم . أنظر لسان العرب ١١/١٠٩ ، مختار الصحاح ص ٤٤ .

(٤) في ف : ولا .

(٥) (ادراك) : ساقطة من م ، ف .

(٦) من خبأت الشيء خبا بمعنى سترته ، واختبا استتر . أنظر المصباح المنير ص ٦٢ ، مختار الصحاح ص ٧١ .

(٧) في م : خفيات أسرار ، وفي ف : جليات أسرار .

(٨) (تسليما) : ساقطة من ظ ، م .

(٩) في ف : الحاصر .

(١٠) في ظ : العقل .

(١١) في ظ : الشرع .

(١٢) في ف : مطية .

مختار الصحاح ص ٥

(١٣) هو السرور ، من الحبر والحبر والحبرة ويأتي بمعنى الحسن والبهاء ، أنظر لسان العرب ٤/١٥٨ .

(١٤) في م : لتجارة .

(١٥) في م : ومتجر .

(١٦) (طاعة) : ساقطة من ظ ، ف .

(١٧) في م : يظام .

(١٨) في م : وشفاء القلب .

(١٩) يشير بذلك الى قوله تعالى: (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا) سورة الأحزاب آية ٧٢ .

ثم العلوم ثلاثة أقسام : عقلي محض، لايحت الشرع عليه، ولا يندب اليه، كالحساب والهندسة(١) والنجوم ، وأمثالها من العلوم ، فهي بين(٢) ظنون كاذبة لا ثقة بها ، وإِنَّ بَعْضَ الظُّنِّ إِثْمٌ(٣)، أو علوم صادقة لا منفعة لها(٤)، ونعوذ بالله من علم لا ينفع، وليست المنفعة هي الشهوات الحاضرة ، والنعم الفاخرة، فانها فانية دائرة ، بل النفع هو (٥) (الثواب في الدار) (٦) الآخرة .

ونقلي محض، كالأحاديث والتفاسير ، والخطب في أمثالها يسير ، اذ يشترك في الاستقلال بها الكبير والصغير ، لأن قوة الحفظ كافية(٧) في النقل ، فليس فيه مجال للعقل ، فأشـرف العلوم ما ازدوج فيه العقل(٨) والسمع ، واصطب فيه الرأي والشرع*، وعلم الفقه من هذا القبيل. فانه يأخذ من صفو العقل والشرع سواء السبيل ، فلا هو تصرف بمحض العقـول بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول ، ولا هو مبني على محض التقليد ، الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد ، ولأجل شرف هذا العلم وبسببه(٩) وقر الله دواعي الخلق على طلبه ، وكانت(١٠) العلماء به أرفع العلماء مكانا ، وأجلهم شأنا ، وأكثرهم أنصارا وأعوانا ، فتفاضلوا في اختصاص هذا العلم بفوائد الدين والدنيا ، و(ثواب)(١١) الآخرة والأولى ، أن أصرف اليه من مهلة (١٢)لعمري صدرا ، وأخص به من متنقـس الحياة قدرا ، وأصنف فيه كتابا يعرف الناظر

=====

(١) في اطلاق المؤلف عدم ندب الشرع الى تعلم الحساب والهندسة نظر ، اذ حث الشرع على تعلم كل ما من شأنه اصلاح أحوال المسلمين الدنيوية مما لا يعارض شرع الله ومن ذلك الحساب والهندسة ، اذ يدخل هذان العلمان في كثير من مجالات الحياة اليومية من المبيعات والتجارات واعمار المدن والآلات وغيرها . والله أعلم .

(٢) في ظ : من .

(٣) يشير بذلك الى قوله تعالى: (إِنَّ بَعْضَ الظُّنِّ إِثْمٌ). سورة الحجرات آية ٤٩ .

(٤) في ف : بها .

(٥) (هو) : ساقطة من ف .

(٦) في ف : (ثواب دار) .

(٧) في م : كاف .

(٨) في ظ : النقل .

* هذا هو القسم الثاني من أقسام العلوم .
(٩) في م : ونسبته ؟

(١٠) في ف : وكان .

(١١) (ثواب): ساقطة من ظ ، م .

(١٢) في "ظ" : نهله .

مسلك القياس ، وطريق الاقتباس ، ويكشف عن مشكلات / الفقه غطاء الالتباس، ولا تنحصر
فائدته (١) على الصور المسطورة ، فانها وان كثرت فهي (٢) معدودة محصورة ، وممكنات (٣)
الوقائع (عاصية على) (٤) الاحماء ، خارجة عن حد الحصر والاستقواء ، (وبالتنبية على مثار
المعاني والمآخذ يحمل غاية الاحاطة والوفاء) (٥). ثم أراعي / فيه التلفيق (٦) بين الترتيب
والتحقيق ، الترتيب للحفظ ، والتحقيق لفهم المعاني ، فلا (٧) مندوحة (٨) لأحدهما عن (٩)
الثاني . وقد أتيت فيه بترتيب خف مع كبر حجم الكتاب بمجمله (١٠)، وسهل مع غموض
معانيه ، متناوله ، ترغيبا للموَلِّي الهارب ، وتسيلا على الراغب الطالب ، وجعلته
حاويا لجميع الطرق ومذاهب الفرق والأقوال (١١) القديمة والجديدة ، والأوجه القريبية
والبعيدة ، ومشملا على جملة (١٢) ما اشتمل عليه مجموع امامي (١٣) ، امام الحرمين
أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله (١٤) قدس الله روحه ، / مدارا (١٥) من تصرفات معنوية
سمح بها الخاطر ، وترتيب لطيف عجيب يحار فيه الناظر ، وسميته : (البسيط
في المذهب) . والله تعالى ولي التوفيق والمستد (١٦) الى سواء الطريق .

=====

- (١) فائدته: ساقطة من ظ ، ف .
- (٢) (فهي) : ساقطة من ف .
- (٣) في ظ : ممكنات .
- (٤) في ظ : (عاصية فائدته) .
- (٥) في ظ ، م : (والتنبية والمآخذ يحمل عند الاحاطة والوفاء) .
- (٦) التلفيق : الضم ، تقول: لفقت الثوب اذا ضمت احدي الشقين الى الأخرى .
أنظر المصباح المنير ص ٢١٢ ، مختار الصحاح ص ٢٥١ ، لسان العرب ١٠ / ٣٣٠ .
- (٧) في م : ولا .
- (٨) من النَّدح والنَّدح ، وهو السعة والفسحة. يقال: لك عن هذا الأمر مندوحة بأي سعة
وفسحة. أنظر لسان العرب ٢ / ٦١٣ ، المصباح المنير ص ٢٢٨ ، مختار الصحاح ص ٢٢١ .
- (٩) في ظ : على .
- (١٠) في ف : محمله .
- (١١) (والأقوال) : ساقطة من ظ ، م .
- (١٢) في ظ : جميع .
- (١٣) تقدم التعريف به وبمؤلفه في القسم الدراسي ص ١٤ ، ٦٠٤ .
- (١٤) (عبد الملك بن عبد الله) : ساقطة من ظ . وفي ف عبد الملك بن يوسف الجويني .
- (١٥) في ف : ^{مع}أرايا .
- (١٦) في ف : المسدد .

كتاب الطهارة^(١)

ومقصوده ينحصر في قسمين :

القسم الأول

في المقدمات

وفيه أربعة أبواب :

الباب الأول

في أحكام المياه^(٢)

وفيه خمسة فصول^(٣) :

الفصل الأول

في تمهيد المعنى المعتمد / في الباب ، وترتيب مجارى النظر فيه ، والتنبيه على مثار ب/٢/م
الاختلاف فيه ، فنقول في تمهيد المعنى (المعتمد في الباب)(٤):

اتفقت الفرق(٥) على اختصاص الماء بطهارة رفع الحدث(٦)، فقد(٧) قال الله تعالى:

=====

(١) الطهارة لغة مصدر طَهَّرَ ، بفتح الهاء وضما والفتح أنصح ، ومعناها النظافة والنزاهة
والنقاء من الأدناس والأنجاس.

وامتلاحا: رفع حدث أو إزالة نجس أو ما في معناها وعلى صورتها، كتجديد الوضوء
والأعمال المسنونة والفئلة الثانية والثالثة في الوضوء، وإزالة النجاسة والتيمم وغير
ذلك. وقيل : هي عبارة عن فعل ما يستباح به الصلاة من وضوء أو غسل أو تيمم أو
إزالة نجاسة عن بدن أو ثوب أو محل .

أنظر: المصباح المنير ص١٤٤ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٣١ ، تهذيب الأسماء واللغات
ق١٨٨/١/٢، المجموع ٧٩/١ ، كفاية النبيه ١/ل/١ ، المطلب العالي ٤٣/١ .

(٢) في "م" في أحكام الماء في الطهارة . وفي "ف" في أحكام المياه الظاهرة .

(٣) في "ظ" و "ف" : أربعة .

(٤) ما بين القوسين ساقط من "ظ" و "ف" .

(٥) في "ف" بالطرق .

(٦) أنظر الإجماع لابن المنذر ص٣٢ ، والقول باختصاص الماء بطهارة رفع الحدث هو مذهب
المالكية والشافعية والحنابلة وأبي يوسف وأبي عبيد وابن حزم، أما الحنفية فلم
روايات عدة في هذه المسألة:

١- يجوز التوضي بنبيذ التمر عند فقد الماء في السفر .

٢- يجوز التوضي بنبيذ التمر عند فقد الماء ولو تيمم كان أفضل. وهو رواية لمحمد بن الحسن.

٣- أنه يتوضأ به عند فقد الماء ويتيمم . وهو قول محمد بن الحسن ورواية الحسن عن أبي حنيفة.

٤- وروى نوح في الجامع عن أبي حنيفة أنه رجع الى قول الشافعي. وهذا ما عليه الفتوى عند الحنفية.
واعتمده صاحب البدائع وصاحب شرح فتح القدير وصاحب شرح العناية .

أنظر: الذخيرة ١٥٩/١، بداية المجتهد ٤٨/١، الحاوي ص١٧٢، المطلب العالي ١/ل/١، كفاية

النبيه ١/ل/٣، المجموع ٩٢/١، فتح العزيز ٨١/١، التهذيب ص٢٤، المحلى ١/٢٢٠، الأوسط ١/٢٥٤،

المصنف لابن أبي شيبة ٢٦/١، المبسوط ٨٨/١، بدائع الصنائع ١٥/١، الهداية ٦٩/١

شرح فتح القدير ٧٢/٢، المنني ١/١.

(٧) في "ظ" و "ف" : وقد .

وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا (١) . امتن على عباده بانزال الماء الطهور ، فتأكد به الاختصاص . فنقول:

غير الماء لا يلحق بالماء في التطهير ، لأن هذا الاختصاص ان لم يكن معقولا في نفسه وجب الاقتصار على الماء ، وان كان معقولا (٢) - وهو الذي ينبغي أن يعتقد الناظر - فسيبه المعقول أيضا مقصور عليه ، وهو أن الماء يختص (من بين سائر الماشعات) (٣) بنوع - من الرقة واللطافة ، وتفرد (٤) في التركيب على وجه أشارت العقول والطباع قبل / ورود الشرع تقريراً (٥) الى أنه المطهر ، وما عداه من الماشعات مثل الألبان والأدهان والمرق والخلول والعصير (٦) وما في معناها (٧) ، تبغي الطباع النزيهة التنقي منها (٨) ، فكيف يتنظف بها؟ (٩) وما عداها من مياه الأشجار وماء الفواكه في معناها (١٠) ، فأنها لا تنفك عن لزوجة تمازج تركيبها ، على وجه تبغي النفوس (١١) التنقي منها ، وأطفالها (١٢) وأرقها ماء الورد، ولولا (١٣) طيب نشوته (١٤) لكانت الطباع لا تفرق بينه وبين ماء الحشيش والكلأ (١٥) في ابتغاء التنظف (١٦) منه ، فانه هو على التحقيق ، وهو مع ذلك تمازجه أجزاء - من

=====

- (١) سورة الفرقان آية ٤٨ .
- (٢) القول بأن اختصاص الماء بالتطهير هو أمر تعبدى أى غير معقول المعنى ، وممن اختاره امام الحرمين ، والقول بأنه معقول المعنى هو اختيار الغزالي كما هنا وغيره. أنظر : كفاية النبيه ٤/١ .
- (٣) ما بين القوسين ساقط من ظ ، م .
- (٤) في ظ ، م : وبقوة
- (٥) في ف : تقديرا .
- (٦) نقل ابن المنذر وابن قدامة الاجماع على عدم جواز التطهر بهذه الأشياء . أنظر الاجماع ص ٣٢ ، المنبي ١١/١ .
- (٧) في ظ : معناه .
- (٨) في ف : عنها .
- (٩) في ف : تتنظف .
- (١٠) في ظ : معناه .
- (١١) (النفوس) : ساقطة من ف .
- (١٢) (والطفها) : ساقطة من ظ ، م .
- (١٣) في م : فلولا .
- (١٤) في ظ : شئونه .
- (١٥) (والكلأ) : ساقطة من ظ ، م .
- (١٦) في ف : التنظيف .

جرم الورد ، ويرى ذلك منه (١) اذا تجمع بطول المكث في الاناء (٢) .

وعلى الجملة : العقول شاهدة والطباع مشيرة دون الشرع الى اختصاص الماء بهذه القسوة،
ثم ورد الشرع مقررًا له (٣)، ولو ورد الشرع (بأنه غير الماء/الماء) ^{يقوم مقام} (٤) في هذه الخاصة (٥)

لكان ذلك كالمستنكر . واذا ثبت أن الاختصاص ثابت ، لاختصاص الماء بصفات / خاصة (٦)

لا (يشاركه غير الماء فيها) (٧)، فمتى (٨) بطلت / تلك الخواص من الماء بنوع من التفسير (٩)

سقطت قوته في التطهير ، وأمانة سقوط خواصه ، سقوط اسم الماء عنه ، وما دام باقيا
على جميع خواصه أو معظمها (١٠) ، كان الاسم قائما (١١)، فلا ضير إذن في أن نجعل الاسم
مناطًا للحكم ومعرفًا له، فانه يدور مع الخاصة قيامًا وزوالًا .

وأما ترتيب مجاري النظر فيه (١٢) : هو أن الماء الباقي على أوصافه الخاصة ، موصوف
بالطهورية ، وانفكاكه عنها بأحد أمرين :

أما باستيفاء تلك القوة باستعماله ، كما سنذكره في الماء المستعمل (١٣) ، وأما

بإرورده ما يضافه في الصفة عليه .

ثم (المضادة تنقسم) (١٤) الى المضادة (١٥) في وصفي الطهارة والطهورية ، كالنجاسات،
- والباب الثاني معقود له (١٦) - ، والى ما يضافه في الطهورية دون الطهارة - وهذا الباب
معقود فيه - .

=====

(١) في م : فيه .

(٢) نقل ابن المنذر الإجماع على أن الوضوء لا يجوز بماء الورد وماء الشجر وماء العصفور.

انظر: الإجماع ص ٣٢، الحاوي ص ١٥٩، التهذيب ص ١٩، المطلب العالي ١/٩٦ ،

الإبانة ١/٢ ، المجموع ١/٩٢ ، الأم ١/٤٣ .

(٣) (له): ساقطة من ف .

(٤) (الماء): ساقطة من م .

(٥) في م: غير الماء ، بالمشاركة الماء في هذه الخاصة .

(٦) في ف : خاصة .

(٧) في ف : يشاركها غيرها فيه .

(٨) في م ، ف : فمهما .

(٩) في ف : التفسير .

(١٠) (أو معظمها) : ساقطة من ظ ، م .

(١١) أنظر : الحاوي ص ١٨٥-١٩٤، التهذيب ص ٢، الإبانة ١/٢، روضة الطالبين ١/١٠، مختصر

المزني ١/١ ، المجموع ١/١٠١ .

(١٢) أي في الباب الأول وهو في أحكام المياه .

(١٣) سيأتي الكلام على الماء المستعمل ص ٩٤ .

(١٤) في ف : المضاد ينقسم .

(١٥) في ف : المضاد .

(١٦) في ف : فيه .

هذا ضبط مجارى النظر فيه (١) ، بتقسيم حاصر لا مخرج (٢) منه ،

وأما منشأ / الاختلاف فيه (٣) ، بالتردد في وجود السبب (٤) ، بعد الاتفاق على عيـن ١/٣/ف
السبب . اذ لا شك في أن الحكم مأخوذ من الاسم بالمسلك الذى ذكرناه (٥) ، كتردهم في
أن الماء المتغير بالملح هل يسمى ماء ؟ وكذا التردد في (٦) المتغير (٧) بالأوراق وغيره .
كما سنذكره في الفصل الثالث^(٨) .

ونحن نذكر الآن ماثار الاختلاف في معظم الفروع ، ونحصره فنقول:

الاختلاف في المسائل بعد الاتفاق على أصول ترد المسائل اليها ، تارة تكون بعد
تعيين العلة ، وتارة تكون قبل التعيين ،

أما الواقع بعد التعيين كما ضربناه من المثال ، فان الخلاف تنشأ (٩) فيه من وجود
العلة في الفرع (١٠) وذلك (١١) يرتد تارة الى الاسم ، كما ذكرناه (١٢) ، وتارة الى العرف
كما سنذكره في بيع الفاشب ، (اذ وقع) (١٣) الوفاق على أن الفرع مجتنب بالنص ، وظهر
بالتقسيم أن لا مدرك له سوى العرف . وقد يرتد النظر الى الحس ، وذلك كاتفاقنا على
أن الماء الكثير اذا تغير بالنجاسة لم يعد الى الطهورية ما لم يزل التغير (١٤) .

=====

(١) (فيه) : ساقطة من "م" و"ف" .

(٢) في "ف" : يخرج .

(٣) أى في الباب الأول وهو في أحكام المياه .

(٤) السبب المقصود به هنا هو سبب طهورية الماء ، وهو أن يطلق عليه اسم الماء المطلق .

(٥) وهو أن اختصاص الماء بالطهورية أمر معقول المعنى ، دلت عليه العقول والطباع

قبل ورود الشرع لاختصاصه بصفات لا يشاركه فيها غيره ، من الرقة واللطافة وقوة

التركيب . وأن ما عداه من الماشعات تبغي الطباع النزيهة التنقي منها .

(٦) (التردد في) : ساقطة من "ف" .

(٧) في "م" : التغير .

(٨) سيأتي بيان المسألتين في الفصل الرابع ص ٨٩ ، ٩١ لا كما ذكره الناسخ أنه في الفصل الثالث .

(٩) في "ف" : ينشأ .

(١٠) أى أن الخلاف ناشئ من التردد في وجود العلة في الفرع ، وعدمه .

(١١) (وذلك) : ساقطة من "ظ" و"م" .

(١٢) أنظر ص ٧٩ .

(١٣) في "ف" : اذا تقرر .

(١٤) نقل ابن المنذر الاجماع على ذلك . أنظر الاجماع ص ٣٣ ، المجموع ١١٠/١ ، التهذيب

ص ٢٨ ، ٣٥ ، مفني المحتاج ٢٢/١ ، الحاوى ص ١٢٢٥ ، ١٢٦٧ ، لمعني ٤٣٣/١ ، مختصر ٥٩/١ .

ثم لو استتر / التغير بوقوع الزعفران فيه ، أو ماله (١) رائحة فاشحة (٢)، لم يعد السى ب/٣/م الطهوية (٣)، ولو وقع فيه التراب وزالت الرائحة مثلاً ، اختلفوا فيه (٤) .
ومناً الاختلاف ها هنا أمر يرجع الى الحس ، في أن التراب يبطل تلك الرائحة ، أم يغمرها ويسترها ؟ . وهذا نظر / يتعلق (٦) بالحس ، وليس يتعلق بمجاري نظر الفقه ، أ/٣/ظ ومهما (٧) ثار الاختلاف من (٨) هذه الأقسام الثلاثة (٩) بعد الاتفاق على عين العلة ينتهي الكلام فيه عند الامعان الى القطع ، وأولى ظن قريب منه . هذا أحد المدارك .
والمدرک الثاني (١٠) : أن يكون ذلك قبل الاتفاق على عين العلة ، وهذا ينقسم قسمين :
فقد (١١) يفرض التردد في فرع قبل البحث عن العلة ، ومنشأوه (١٢) التردد في قرينه منه اما في معنى كلي ، أو في أمر يتعلق بالصورة والشبه ، وذلك كنظرنا في (١٣) أن الخنزير

=====

- (١) في ظ : وما له .
- (٢) (فاشحة) : ساقطة من ظ و م .
- (٣) أنظر الحاوى ص ١٦٩، ١٢٧٦، التهذيب ص ٢٠، المجموع ١٠٢/١، منفي المحتاج ١٨/١، كفاية النبيه ٦ل/١، روضة الطالبين ١١/١ .
- (٤) الاختلاف ليس بين الأصحاب ، وإنما المسألة على قولين عند الشافعية :
القول الأول : إنه لا يعود طاهراً . كما لو طرح فيه مسك أو زعفران أو كافور أو نورة مطبوخة لم يطهر . وصححه الأكثرون ومنهم : البخوي في التهذيب ، والنووي والمحاملي والفوراني وغيرهم .
- القول الثاني : إنه يطهر . وممن صححه : أبو اسحق الشيرازي في المذهب والقاضي أبو الطيب الطبري وأبو العباس الجرجاني وغيرهم ، وهو اختيار المزني والقاضي أبي حامد المرورودي .
- أنظر : التهذيب ص ٣٥ - ٣٦ ، المجموع ١٣٣/١ ، فتح العزيز ١٢٥/١ ، كفاية النبيه ٦ل/١ ، ١٤ ، ١٥ الحاوى ص ١٢٧٧ .
- (٥) في ف : هذا .
- (٦) في م : متعلق .
- (٧) في ظ و م : ومنها .
- (٨) في ظ : في .
- (٩) أي أن الخلاف تارة يكون بسبب الاسم وتارة يكون بسبب العرف وتارة يكون بسبب الحس .
- (١٠) في ف : المدرک .
- (١١) في ف : وقد .
- (١٢) في ف : ومنشأ .
- (١٣) (في) : ساقطة من ف .

هل يلتحق سورته (١) بسوء الكلب (٢)؟ . فهذا تردد يجرى (٣) قبل البحث عن العلة .
وهذا اذا كان جليا قطع به / وابتدرة الفهم من غير تأمل ، كالأمة مع العبد ، وان (٤) لم
يكن جليا ضاق مجال النظر (٥) فيه ، وانبنى (٦) على ادراك في النفس لا تعرب عنه العبارة
في غالب الأمر .

والقسم الثالث من هذا الجنس ، أن يثور النزاع من تعيين العلة وضبط أوصافه ، كالنظر
في أن الماء المستعمل في رفع (٧) الحدث امتنع التوضي به لأداء عبادة به حتى يشاركه
المستعمل في تجديد الوضوء فيه ، أو لأداء فرض ، أو لانتقال منع اليه ، حتى لا يجرى ذلك
في التجديد ، فهذا مثار الاختلاف في (كثير من) (٨) الفروع ، ونحن ننسب في كل مقام على
جنسه حتى يكون الناظر على بصيرة ، اذ الجنس الأول (٩) يتسع (فيه المجال) (١٠) ، والكلام
ينتهي فيه الى القطع . وما بعده من الأجناس يدق (النظر فيه) (١١) ، ويعظم فيه الخطر . /

ب/٣/ف
م/٤/١

=====

(١) السور: هو بقية الشرب أو بقية الشيء . أنظر: تهذيب الأسماء واللغات ق٢ / ١٤٠/١ ،
لسان العرب ٣٣٩/٤ .

(٢) أي هل يلحق سوء الخنزير بسوء الكلب في وجوب غسله سبعا احداهن بالتراب؟
فيها قولان عند الشافعية :

القول الأول: أنه يلحق به وهو قول الشافعي الجديد .

القول الثاني: أنه لا يلحق . وهو قوله القديم .

ومن الشافعية من قطع بالحاق الخنزير بالكلب ولم يثبت القول القديم .

وسوف يذكر المصنف المسألة في الطرف الأول من الفصل الأول في الباب الثاني ص ١٠٥ .

وأنظر: فتح العزيز ٢٦١/١ - ٢٦٢ ، المطلب العالي ٩٧/١ ، روضة الطالبين ٣٢/١ ،

الوسيط ٣٣٩/١ ، التهذيب ص ٨٩ - ٩٠ ، المجموع ٥٨٥/٢ - ٥٨٦ ، الحاوي ص ١١٩٣ - ١١٩٤ ،

الإبانة ٣/١ .

(٣) في "ظ": جرى .

(٤) في "م": فان . وفي "ف": واذا .

(٥) في "ف": النطق .

(٦) في "ف": وابتنى .

(٧) (رفع): ساقطة من "ظ" و "م" .

(٨) في "ف": كثر .

(٩) وهو الذي يكون فيه الخلاف بعد تعيين العلة .

(١٠) في "ف": المجال فيه .

(١١) في "ف": فيه النظر .

الفصل الثاني

في المياه الطاهرة ، والإضافات (١) التي لا تسلب الطهورية ، فنقول :
كل ماء باق على أوصاف الخلقة محكوم بطهوريته ، وكذلك المضاف الى مقره ، كماء
(النهر ، والبئر) (٢) ، والبحر (٣) ، الا ما حكى (٤) عن عبد الله بن عمرو (٦٥) ، وعبدالله
ابن عباس (٧) ، أنهما قالا: يكره التوضي بماء البحر (٨).

=====

- (١) في "م" : والأوصاف.
- (٢) في "م" : البئر والنهر.
- (٣) أنظر الأم ٣/١ ، الحاوي ص ١٤٧، ١٤٨ ، التهذيب ص ١٦، ١٧ ، كفاية النبيه ١/٢ل/٤ ،
المطلب العالي ١/١٠ - ١٣ ، الإبانة ١/٢ل/١ ، المجموع ١/٨٤ - ٨٢ .
- (٤) في "م" : يحكى .
- (٥) عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي . أبو محمد . (... ٦٥) .
ويقال ان كنيته أبو عبد الرحمن . من علماء الصحابة ، كان كثير العبادة ، وكثير الرواية
عن النبي صلى الله عليه وسلم وكلن يكتب الحديث عنه صلى الله عليه وسلم . أسلم
قبل أبيه وهاجر قبل سنسبع ، وكان اسمه العاص فسماه النبي صلى الله عليه وسلم
عبدالله . اختلف في تاريخ وفاته ومكانها .
أنظر : الإصابة ١١١/٤ ، تهذيب التهذيب ٣٣٧/٥ ، أسد الغابة ٣/٢٤٥ ، السير ٣/٧٩ .
- (٦) في "ف" : عبدالله بن عمر .
- (٧) عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب بن هاشم أبو العباس (٣ق هـ - ٦٨ هـ) .
ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم . أمه أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية ،
ولد حين كان بنو هاشم في الشعب قبل الهجرة بثلاث ، وهو حبر الأمة ، وكان يقال
له الحبر والبحر لكثرة علمه ، دعا له النبي صلى الله عليه وسلم الله أن يفقهه
في الدين وأن يعلمه التأويل ، وكان من المكثرين من رواية الحديث . توفي بالطائف
وصلى عليه محمد بن الحنفية .
أنظر : الإصابة ٩٠/٤ ، تهذيب التهذيب ٢٧٦/٥ ، البداية والنهاية ٨/٢٩٨ ، السير ٣/٣٣١ ،
أسد الغابة ٣/١٨٦ .
- (٨) أنظر قول عبدالله بن عمرو بن العاص في : مصنف ابن أبي شيبة ١/١٣١ ، مصنف
عبد الرزاق ٩٣/١ ، سنن الترمذي للطهارة باب ما جاء في ماء البحر ١/٢٣١ مع التحفة ،
الحاوي ص ١٤٢ ، الأوسط ١/٢٤٩ - ٢٥٠ ، الإبانة ١/٢ل/١ ، المجموع ١/٩١ ، المحلي ١/٢٢١ ،
شرح السنة ٥٦/٢ ، المغني ٨/١ ، ومن روى عنه هذا القول : عبدالله بن عمر وأبو
العالية ، وأبو هريرة وعن سعيد بن المسيب روايتان : أحدهما : كراهته وتقديم التيمم
عليه ، كما حكاه الماوردي . والثانية : جوازه اذا اضطر اليه ولم يجد غيره ، كما في
رواية ابن أبي شيبة . أنظر فقه الامام سعيد بن المسيب ١/٥ - ٨ ، والمراجع السابقة .
أما نسبته الى ابن عباس فلم أقف عليها في شيء من كتب السنة التي رجعت
اليها ، بل روى عنه خلافة وهو جواز التطهر بماء البحر . فقد أخرج ابن أبي شيبة
في مصنفه ١٣٠/١ أن ابن عباس سئل عن ماء البحر فقال : (بحر ان لا يضرك من أيهما
توضأت ، ماء البحر وماء الفرات) . وفي رواية قال : (ميد البحر حلال وماؤه طهور) .
وأخرجه الدارقطني ك . الطهارة باب في ماء البحر ١/٣٥ ، عنه أن النبي صلى الله
عليه وسلم سئل عن ماء البحر فقال : (ماء البحر طهور) . وقال الدارقطني بعده : الصواب
موقوف . وقال الهيثمي عن الموقوف : (رجاله رجال الصحيح) . وقال الحافظ في التلخيص :
"رواته ثقات" . أنظر : مصنف عبد الرزاق ١/٩٥ ، الأوسط ١/٢٤٨ ، الاستذكار ١/٢٠٢ ،

وكذلك المتغير بطول المكث (١)، وكذلك الماء الأجاج (٢)، والذي صار ملحا بطول الزمان (٣)،
وكذلك المضاف الى ما جاوره ، كالعود، والعنبر ، والقطران الخاثر (٥)، والكافور المتملب (٦)،
وغيرها (٧) ، مما يغير رائحة الماء ولا يختلط به (٩) ، / كل ذلك طهور (١٠) والتمويل فيه على
بقاء الاسم ، ولا خفاء به (١١) ولا حاجة الى اطناب فيه .
وكذلك المضاف الى صفة تزييله (١٢، ١٣) على قرب ، كالمسخن (١٤)، والمشمس (١٥)، وقد

=====

- كشف الأستار ١٤٤/١، مسند أحمد ٢٧٩/١، مجمع الزوائد ٢٢١/١، التلخيص الحبير ١١/١،
سنن الدارقطني ٣٦/١، موسوعة فقه عبدالله بن عباس ٣٤٥/٢.
(١) أنظر التهذيب ص ١٨، الأم ٧/١، الابانة ١/١، كفاية النبيه ٦/١، المطلب العالي
١/٢٥، روضة الطالبين ١/١٠، نهاية المحتاج ١/٦٧، فتح العزيز ١/١٢٥، المجموع ١/٩١،
الإجماع ص ٣٣ .
(٢) الأجاج أملح الملوحة ، وماء أجاج: أي مر شديد الملوحة .
أنظر غريب القرآن وتفسيره ص ٢٧٨ ، المصباح المنير ص ٢ .
(٣) في ف: مالحا .
(٤) أنظر الابانة ١/١، كفاية النبيه ٦/١، المطلب العالي ١/٣٤ .
(٥) أي القطران الثخين. من خثر اللبن وغيره يخثر خثورة ، بمعنى خثر واشتد فهو خاثر.
أنظر المصباح المنير ص ٦٣ .
(٦) في ف: الملب .
(٧) في ظ و م: وغيره .
(٨) (مما): ساقطة من ف .
(٩) أنظر الأم ٧/١، الحاوي ص ١٢٩٣، التهذيب ص ٢٣، نهاية المطلب ١/٤، الابانة ١/٢،
المطلب العالي ١/٢٦، كفاية النبيه ١/٧، روضة الطالبين ١/١٠، المجموع ١/١٠٥،
نهاية المحتاج ١/٦٨، فتح العزيز ١/١٢٢ .
(١٠) الماء الطهور أي المطهر. أنظر الحاوي ص ١٣٥، المجموع ١/٨٤ .
(١١) (به): ساقطة من ظ و م .
(١٢) أي تفارقه . من زايله مزايلة وزبالا: بارحه . والمزايلة المفارقة ، ومنه يقال: زايله
مزايلة وزبالا : اذا فارقه . أنظر لسان العرب ١١/٣١٧ .
(١٣) في ف: مزايلة .
(١٤) المسخن : هو الذي توقد له النار ليسخن . ولا تكره الطهارة به عند الشافعية
بلا خلاف . الا اذا كان شديد السخونة ، لأنه حينئذ يمنع من اسباغ الوضوء وربما أحرق
المتوضي وآذاه .
أنظر: الأم ٣/١، الحاوي ص ١٤٩، التهذيب ص ١٧، كفاية النبيه ١/٥ - ٦، المطلب
العالي ١/٢٨ - ٢٩، المجموع ١/٩١، مفني المحتاج ١/١٩ .
(١٥) المشمس: هو ما سخنته الشمس . ويكره التطهر به عند الشافعية اذا كان في البلاد
الحارة في الأواني المنطبعة سوى النقيدين على الأصح . وذكر النووي فيه سبعة أوجه
عند الشافعية ، واختار أنه لا يكره التطهر به .
أنظر : الأم ٣/١، الحاوي ص ١٥٢، التهذيب ص ١٧، نهاية المطلب ١/٦، كفاية
النبيه ١/٥، المطلب العالي ١/٢٩، المجموع ١/٨٧ - ٩٠، روضة الطالبين ١/١٠ - ١١.

قال الشافعي رحمه الله : " ولا أكره المشمس الا من جهة الطب(١) " . وهذا تنبيه على نفي الكراهية(٢) الشرعية(٣) .

ثم اختلف الأصحاب(٤) في محل الكراهية ، فمنهم من اعتبر القصد(٥) ، ومنهم من طرده(٦) في جميع الأواني(٧) ، ومنهم من خصمه بالمنطبعات من الجواهر(٨) ، ومنهم من خصمه بالنحاس والرصاص(٩، ١٠) . ولا معنى / للاطناب (١١) وقد ظهر بنص(١٢) الرسول صلى الله عليه وسلم أ/٤/ف عليه وسلم أن مدركه أمر متعلق بالطب ، اذ قال (رسول الله صلى الله عليه وسلم)(١٤)

=====

(١) أنظر : الأم ٣/١ .

(٢) في "ف" : الكراهة .

(٣) اختلف الشافعية في نوع الكراهة في الماء المشمس ، هل هي شرعية يثاب تاركها ،

أم ارشادية لمصلحة دنيوية لا ثواب في تركها ؟ . ذكر النووي وجهين نقلا عن ابن الصلاح :

الوجه الأول : أنها ارشادية . وهو ظاهر نص الشافعي وهو الأطهر ، وهو اختيار الغزالي .

الوجه الثاني : أنها شرعية . واختاره الماوردي وأبو اسحق الشيرازي وغيرهما .

أنظر : المجموع ٨٩/١ ، كفاية النبيه ٢٩/١ .

(٤) (الأصحاب) : ساقطة من "ف" .

(٥) أي القصد الى تشميسه ، ومن قال به : أبو اسحق الشيرازي وأبو علي الطبري ، والقاضي

أبو علي البندنجي وابن الصباغ ، وهو الأشهر عند العراقيين .

أنظر المجموع ٨٨/١ ، نهاية المطلب ٦/١ ، كفاية النبيه ٥/١ .

(٦) في "ف" : طرد .

(٧) وهو ما يفهم من كلام البنوي في التهذيب ، وهو مقتضى اطلاق العراقيين حيث اعتبروا

القصد الى التشميس ، اذ لا يمكن تشميسه الا في أوان .

أنظر : التهذيب ص ١٧ ، كفاية النبيه ٥/١ .

(٨) وهو قول المراوزة وأبي محمد الجويني ، وذكره امام الحرمين ، ومثله بالنحاس

والرصاص ، وخصمه المتولي بالأواني الصفرية .

أنظر نهاية المطلب ٦/١ ، المطلب العالي ٣٠/١ - ٣١ ، كفاية النبيه ٥/١ .

(٩) في "ف" : بالرصاص والنحاس .

(١٠) يروى تخصيصه بالنحاس عن أبي بكر الصيدلاني والفوراني والقاضي حسين . ولم أقف

على من خصمه بالرصاص غير ما سبق من تمثيل امام الحرمين به حين ذكر الجواهر المنطبعة .

أنظر : نهاية المطلب ٦/١ ، المطلب العالي ٣١/١ .

(١١) في "ف" : للاضطراب .

(١٢) في "ظ" : نص .

(١٣) في "ظ" : معلق . وفي "ف" : يتعلق .

(١٤) ما بين القوسين ساقط من "ف" .

لعائشة رضي الله عنها : (يا حميراء لا تفعلين ذلك فانه يورث البرص) (٢) .
وسببه أن حرّ الشمس اذا اشتد على الماء ، ينفصل من الماء أجزاء تعلو الماء كالحباء ،
وهو الضار . وذلك لا يعرض (٣) في (الخشب والخزف) (٤) ، ولا في البلاد المعتدلة الحرارة ،
ولا يختلف بقصد التشميس (٥) وعدمه ، والغالب أن ذلك يجرى في الجواهر (٦) المنطبعة
سوى الذهب والفضة ، اذ لا ينفصل منهما مع صفاء جوهريهما وسخ محذور يعلو الماء حتى
يلاقي بشرة / المستعمل (٧) . هذا جملة (٨) ما اتفق الأصحاب على كونه طهورا من أقسام
المياه .

=====

(١) عائشة بنت عبدالله بن عثمان بن عامر القرشي التميمي . أم عبدالله (٩ق هـ - ٥٨هـ)
المديقة بنت الصديق زوج النبي صلى الله عليه وسلم . ولدت بعد البعثة النبوية
بأربع سنين أو خمس . وتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم وهي ابنة ست ، وبنى
بها بالمدينة في السنة الأولى من الهجرة وهي ابنة تسع . كانت أفقه الناس وأعلمهم
وأحسنهم رأيا في العامة . توفيت رضي الله عنها بالمدينة ، ودفنت بالبقيع سنة
٥٨ ، وقيل ٥٧ .
أنظر : الإصابة ١٣٩/٨ ، البداية والنهاية ٩٥/٨ ، السير ١٣٥/٢ ، أسد الغابة ١٨٨/٦ ،
الاستيعاب ٣٤٥/٤ .

(٢) رواه الدارقطني كـ الطهارة باب الماء المسخن ٣٨/١ ، عن عائشة رضي الله عنها
قالت : دخل عليّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سخنت ماء في الشمس ، فقال :
(لا تفعلين يا حميراء فانه يورث البرص) . وقال عنه الدارقطني : " غريب جدا ، خالد بن
اسماعيل متروك " . ورواه البيهقي كـ الطهارة باب كراهة التطهير بالماء المشمس
٦/١ وقال : " لا يصح " . وقال عنه النووي في المجموع ٨٧/١ : " ضعيف باتفاق المحدثين " .
وذكر ابن حجر طرده في التلخيص ٢٠/١ - ٢١ وأعلها ، وذكر ابن الجوزي طرده في كتاب
الموضوعات ٧٩/٢ وقال : " هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " .
وذكر الزيلعي طرده في نصب الراية وضعفها ١٠٢/١ . وقال عنه الألباني في ارواء
الغليل ٥٠/١ : " موضوع " .

(٣) في " ف " : يفرض .

(٤) في " ف " : الخزف والخشب .

(٥) في " ف " : الشمس .

(٦) في " ظ " : الأواني .

(٧) أنظر نهاية المطلب ٦ل/١ ، التهذيب ص ١٨ ، المطلب العالي ٣ل/١ .

(٨) في " ف " : مجموع .

الفصل الثالث

في مواقع الاتفاق في سقوط الطهورية :

والضابط الكلي فيه : كل ما (١) لا يسمى ماء ، وقيدته (٢) مقيدون بالمخالطة ، وتيسر الاحتراز ، وهو (٣) مما لا حاجة اليه ، فان ما ذكرناه كاف (٤)، كما سنبينه في مواقع الاختلاف (٥)، وعند هذا افترق الطريق (٦) بالشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهما .
فاستدام أبو حنيفة حكم التطهير ما لم يستجد الماء اسما آخر ، كالحبر ، والمبغ والمرقة ، وما يباهيه (٧).

واكتفى الشافعي رحمه الله بسقوط اسم الماء عنه (٨) وان لم يتجدد اسم آخر (٩). لأن اسم الماء قد زال ، وذلك قد (١٠) يدل على سقوط خواصه ، وذلك كاف في سقوط الطهورية .
هذا محل (١١) الخلاف بين الامامين . اذ لا يظن بمسلم تجويز التوضي بالحبر ، والمبغ وما استجد اسما آخر ، وتبهيًا لفرض مقصود سوى ما يقصد به (١٢) من مطلق الماء ، وهذا قد قررناه في مآخذ الخلاف .

=====

- (١) في "ظ" : كلما . وفي "ف" : كل ماء .
- (٢) في "ظ" : قيده .
- (٣) أى هذا التقييد .
- (٤) تقدم ص ٧٧-٧٩ .
- (٥) سيأتي في الفصل الرابع ص ٨٨ .
- (٦) في "ف" : طريق .
- (٧) أنظر مختصر الطحاوى ص ١٥ - ١٦ ، الهداية ٦٩/١ - ٧٣ ، شرح فتح القدير ٧٤٧٢/١ .
ومذهب الامام مالك أن الماء اذا أضيف اليه طاهر غير اسمه ولونه وطعمه وريحه فلا يجوز الوضوء به . أنظر : الكافي ١٢٨/١ ، المنتقى ٥٥/١ .
ومذهب الامام أحمد أن الماء اذا تغير أحد أوصافه بطاهر أنه يسلبه الطهورية ، وفي رواية أنه لا يسلبه . أنظر : الكافي ٤/١ - ٥ ، الاتصاف ٣٢/١ - ٣٣ .
- (٨) (عنه) : ساقطة من "ظ" و "م" .
- (٩) أنظر الحاوى ص ١٦٠ ، التهذيب ص ٢٠ - ٢١ ، نهاية المطلب ٥/١ ، كفاية النبيه ٣/١ ، الابانه ٢/١ ، المطلب العالي ٣٢/١ - ٣٣ ، المجموع ١٠٤/١ .
- (١٠) (قد) : ساقطة من "ف" .
- (١١) (محل) : ساقطة من "ف" .
- (١٢) (به) : ساقطة من "ظ" و "ف" .

١ الفصل الرابع

في مواقع الاختلاف وهي خمسة :

أحدها: أن الماء المتغير بالتراب المطروح فيه ، (يظن الظانون)(١) أن سبب الحكم بطهورية الماء المتغير بالتراب ، تعذر الاحتراز عنه (٢،٣) . فقالوا : أن(٤) هذا مستغنى عنه . وهو بعيد . إذ مناط الباب ثلاث (٥)، وهذا يسمى ماء . نعم لا يبعد أن يكون السبب في استبقاء أرباب اللسان الاسم عليه ، تعذر الاحتراز في جنسه ، ولكن لا يفرق فيه بين المتغير بنفسه ، وبين المتغير قصداً ، ونعلم أن الأولين لو قدّم اليهم ماء متغير بالتراب لكانوا(٦) لا يستفعلون حقيقة الحال في التغير ، بقصد أو غيره .

فان قيل : وأنتم اذا اعتمدتم بقاء خواص الماء ، كيف تحكمون ها هنا بالطهورية / والخواص أ/٥/م صارت ساقطة بغلبة التراب ؟

قلنا : التراب مجاور غير مخالط ، والمجاور لا يسلب الصفة(٧)، بل يستره الى أن ينفصل عنه ، والتراب ينفصل على قرب اذا ركد الماء وسكن ، وانما المخالطة هي التي تقلب(٨) الجنس وتسلب الأوصاف(٩) .

=====

- (١) في "ف" فظن ظانون .
- (٢) (عنه): ساقطة من "ظ" و"م" .
- (٣) الماء المتغير بالتراب المطروح فيه ، ان صار بحيث لا يجرى بطبعه ، لم يجز استعماله ، لأنه صار طينا . وان كان جاريا بطبعه لكن تكدر لونه وتغير طبعه ففي جواز استعماله وجهان عند الشافعية . وذكر الماوردي أنهما قولان ، وقال الرافعي: فيه وجهان وقيل قولان . وذكر المصنف في الوسيط أنهما وجهان :
- الوجه الأول : أنه ليس بطهور .
- الوجه الثاني: أنه طهور وهو الصحيح من المذهب ، وبه قطع جماهير العراقيين وصححه الخراسانيون .

أنظر : الحاوي ص ١٩٣ ، التهذيب ص ٢١ - ٢٢ ، المجموع ١/١٠٢ ، فتح العزيز ١/١٤٤-١٤٥ ، الوسيط ١/٣٠٦-٣٠٧ ، المطلب العالي ١/٣٣ ، روضة الطالبين ١/١١ ، نهاية المحتاج ١/٦٩ .

- (٤) (ان): ساقطة من "ظ" .
- (٥) كما تقدم هذا ص ٨٧ .
- (٦) في "ف" : كانوا .
- (٧) في "م" : الطهورية .
- (٨) في "ف" : تغلب .
- (٩) أنظر نهاية المطلب ١/٥ ، نهاية المحتاج ١/٦٩ ، المطلب العالي ١/٣٣ ، كفاية النبيه ١/٦ .

الثاني: الملح ، اذا وقع في الماء حتى تغير ، أجروا فيه ثلاثة أوجه ، وفرّقوا في الثالث بين الجبلي ، والمائي(١)، وشبهوا المائي بالجمد(٢)، وهذا المأخذ بعيد . لأنه لو كان كالجمد لذاب(٣) في الشمس ، كيف ولا ينقذ في الجبلي وجه للخلاف(٤)، فانه ليس كالجمد قطعاً ، فليؤخذ هذا الخلاف من مأخذ آخر ، وهو: أن الماء الأجاج محكوم بطهوريته والماء في أصل الخلقة لا طعم له ، فليست الملوحة الا من أجزاء سبخة (٥)، في منابع(٦) الماء، تمتزج به كأجزاء الحمأة(٧) بالتراب(٨)، والتراب في مجارى الماء يمتزج(٩) به فيغير(١٠) (لونه أو ريحه)(١١) ، والملح المجموع هو(١٢) من أجزاء(١٣) السبخة المجتمعة فإذا طرح فيه قمداً ، كان كالتراب المطروح(١٤) قمداً في الماء ، فيخرج على الخلاف المقدم(١٥) . وإن لم يتجه هذا المأخذ ، فلوجه للتردد ، اذ لا فرق بين الملح والدقيق(١٦) (وغيره اذ ذاك) (١٧) .

=====

(١) اذا اختلط الملح بالماء ففيه ثلاثة أوجه عند الشافعية :

الوجه الأول : أنه يسلب الطهورية مطلقاً. أى سواء كان الملح جبلياً أو مائياً .

الوجه الثاني: أنه لا يسلب الطهورية مطلقاً .

الوجه الثالث: التفريق بين الملح الجبلي ، والملح المائي ، فالجبلي يسلب الطهورية ، والمائي لا يسلبها .

ومنهم من جزم بأن الجبلي يسلب الطهورية وحكى في المائي وجهين ، كما مام الحرمين والماوردي .

أنظر: نهاية المطلب ٤/١، الحاوى ص ١٩٢، التهذيب ص ٢٣٠٢٢، المجموع ١/١٠٢، كفاية النبيه ١/٧٠٦، المطلب العالي ١/٣٤٣٣، روضة الطالبين ١/١١ .

(٢) الجمد: خلاف الذائب . أنظر المصباح المنير ص ٤٢ ، مختار الصحاح ص ٤٦ .

(٣) في ظَّ و فَّ : لاذاب .

(٤) في مَّ : خلاف .

(٥) أرض سبخة : أى ذات ملح ونزّ. أنظر مختار الصحاح ص ١١٩ ، المصباح المنير ص ١٠٠ .

(٦) في مَّ : منافع .

(٧) الحمأة: الطين الأسود . أنظر : مختار الصحاح ص ٦٤ .

(٨) (بالتراب) : ساقطة من فَّ .

(٩) في ظَّ : يمتزج . وفي مَّ : يمتزج .

(١٠) في فَّ : فتغير .

(١١) في فَّ : ريحه أو لونه .

(١٢) في فَّ : هي .

(١٣) في مَّ : الأجزاء .

(١٤) (المطروح) ساقطة من فَّ .

(١٥) تقدم ص ٨٨ .

(١٦) في فَّ : وبين الدقيق .

(١٧) في فَّ : وغير ذلك .

الثالث: اليسير من الزعفران ، اذا ظهر على الماء ، أدنى ظهور ، ولم يسلب الاسم ، قال قائلون : يسلب (١) الطهورية (٢) . لأنه خرج عن أن يكون معدا للطهورية ، فبطلت (٣) خواص أو صافه .

ومنهم من قال : هو ظهور (٤) . لأن اسم الماء لم يسقط .

ب/٤/ظ والوجه (٥) أن يقال: / ان بطلت جميع صفات الماء ، أو معظمها / لم يكن طهورا ، فانه
لا يسمى ماء . وان كانت معظم الصفات باقية حتى بقي الاسم ببقائها (٦) ، لم يخرج عن
الطهورية ————— بأدنى تغير .

والقائلون بسقوط الطهورية ، تردّدوا في مثل (٧) هذا التغير ، إذا حصل بكافور يسير ، إذا كانت رائحته فائحة . والصحيح أنه لا يقدح . لأن التغير بانتشار الرائحة لا بكثرة الأجزاء ، فأشبهه المحاور (٨، ٩) .

11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 1042 1043 1044 10

(۱) فی ظ : سلب .

(٢) بهذا القول قال الشيخ أبو محمد الجويني والعراقيون والقفال فيما حكاه عنهم
 امام الحرمين وابن الرفعة ، وبه قال القاضي حسين . وهو أحد الوجهين في المسألة.
 أنظر: المجموع ١/ ١٠٤ ، كفاية النبيه ١/ ٧، المطلب العالي ١/ ٣٣، ٢٥.

(٣) في "ظ" و "ف": وبطلت .

(٤) هذا هو الوجه الثاني في المسألة ، واختاره النووي وصححه وعزاه الى الخراسانيين ونقله الصيقلاني عن القفال .

أنظر: المجموع ١/١٣، المطلب العالي ١/٢٥، روضة الطالبين ١/١٠١، كفاية النبيه ١/٧٢.

(5) في "ف": فالوجه .

(٦) فِي ظُومٍ : بِبَقَائِهِ .

(٧) (مثل) : ساقطة من "ف" .

(٨) في "ظ": المجاورة .

(٩) انا وقع قليل من الكافور في الماء فغير رائحته ، ففيه وحبان عند الشافعية :

الوجه الأول : أنه يسلب الطهورية ، كما لو تغير بالزعفران .

الوجه الثاني: أنه لا يسلب طهورية الماء ، لأنه لم يختلط به وإنما تغير من جهة

المجاورة . وصحح النووي هذا الوجه .

أنظر: المجموع ١/١٠٦١، الابانة ١/٢١، الحاوي ص ١٨٩، المطلب العالي ١/٢٦-٢٧،

كفاية النبيه ٨٧/١ .

الرابع: الأوراق ، اذا تناثرت في الماء وتغير الماء بها ،

فان بقيت مجاورة (لم يقدح لما) (١) قدمناه (٢) / ، وان تعفنت واختلطت به ، ففيه ثلاثة ب/٥/م
أوجه ، والوجه (٣) الثالث : الفرق بين الربيعي ، والخريفي . لاقتراقهما في تعذر
الاحتراز وتيسره (٤) .

فمن حكم بسقوط الطهورية ، نظر الى المخالطة وسقوط المفات بها (٥) ، ولم يلتفت
الى تعذر الاحتراز ، فان الحاجة لا تنتهي الى هذا المبلغ في التفات واختلاط ، الا على
ندور .

=====

(١) في ف : فهو طهور كما .

(٢) تقدم أن المضاف الى ما جاوره محكوم بطهوريته . أنظر ص ٨٨ .

(٣) في ف : الوجه .

(٤) مسألة تغير الماء بورق الشجر المتناثر فيه ، فيها تفصيل عند الشافعية :

أولا : اذا بقي الورق على هيئته وتغير الماء به ، ففيه قولان :

القول الأول : أنه يبقى طهورا . لأنه تغير بشي مجاور . وهو الأظهر . وبه قطع
أبو حامد الاسفراييني والماوردي والمصنف ، وصحه العراقيون والنووي والفوراني
والرويانى والرافعي وغيرهم .

القول الثاني : أنه يسلب طهوريته .

ثانيا : اذا تعفنت الأوراق أو تفتتت واختلطت به ، ففيه ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنه لا يسلب الطهورية . كالمتمغير بالطين والطحلب وما يعسر
الاحتراز عنه . وهو الأظهر وصحه النووي والرافعي .

الوجه الثاني: يسلب الطهورية ، كسائر المتغيرات التي تلحق الماء من الخارج .

الوجه الثالث: الورق الربيعي يسلب الطهورية ، والخريفي لا يسلبها . لأن الربيعي
فيه رطوبة تمازج الماء ، وسقوطه قليل فيمكن الاحتراز عنه، بخلاف الخريفي. وممن
اختار هذا الوجه أبو زيد المروزي .

هذا كله اذا تناثرت الأوراق في الماء من غير قصد .

ثالثا : فأما اذا طرحت الأوراق في الماء قصدا ، ففيه طريقتان :

الطريق الأول: أنه يسلب الطهورية. لأنه مستغنى عنه . وهو طريقة العراقيين وصحه النووي.

الطريق الثاني: أنه تجرى فيه الأوجه الثلاثة السابقة .

رابعا : فاذا دق الورق ثم ألقى في الماء فغيره ففيه وجهان :

الأول: أنه يسلب طهورية الماء، لا يمكن الاحتراز عنه. وهو المذهب وبه قطع جمهور الشافعية.

الثاني: أنه لا يسلب الطهورية، لأنه معفو عن أصله. وممن اختاره أبو حامد الاسفراييني.

أنظر: الأمانة ٢/١، التلخيص ل٦، الحاوي ص ١٩٠-١٩١، فتح العزيز ١٥٠/١-١٥١،

التنزيه ص ٢٢-٢٣، المجموع ١٠٩، ١٠٣/١، روضة الطالبين ١١/١، كفاية النبيه ٦/١،

المطلب العالي ٣٦٣٥/١، نهاية المحتاج ٦٦/١، الوسيط ٣٠٨/١ .

(٥) في ظ : بهما .

ومن حكم ببقاء الطهورية ، نظر الى أنه في محل الحاجة (١) على الجملة ، فلم يتبع الأحوال، بل يرده (٢) الى الأمل .

ومن فرق بين (الربيعي والخريفي) (٣) راعى عموم الحاجة وندورها (٤) .

الخامس: اذا انصب مقدار من الماشعات الطاهرة على (ماء قليل) (٥) ، فان كان كثيرا لم يجز التوضي به . لأن من عرف حقيقة الحال، لم يسمه ماء (٦) ، وان كان قليلا ، وكان الماء مقدارا ينسبط على جميع أعضاء الوضوء مرة (٧)، ولم يحمل التكميل به (٨)، جاز استعماله (٩)، وان ظهر به التكميل فمقدار (١٠) الماء قالوا : يجوز استعماله ، والزائد عليه (١٢) على تردد (١٣)، وهذا لا وجه له . لأن مقدار الماء أيضا ، يتيقن أنه ليس ماء محضا،

=====

- (١) في ظ : حاجة .
- (٢) في ف : رده .
- (٣) في ف : الخريفي والربيعي .
- (٤) أنظر المطلب العالي ١/٣٦ .
- (٥) في م : قليل ماء .
- (٦) أنظر الأم ١/٧، الابانة ١/٢، نهاية المطلب ١/٥، التهذيب ص ٢٠، ٢٣، المجموع ١/٩٩٨، روضة الطالبين ١/١٢، المطلب العالي ١/٣٦٩٩ .
- (٧) (مرة) : ساقطة من ظ و م .
- (٨) أي كان الماء كافيا للوضوء قبل أن يزداد عليه ذلك المانع الطاهر .
- (٩) أنظر: الابانة ١/٢، التهذيب ص ٢٠، المجموع ١/٩٩، المطلب العالي ١/٣٦٩٩ .
- (١٠) في ظ و م : بمقدار .
- (١١) في ف : يجوز به .
- (١٢) (عليه) : ساقطة من ظ و م .
- (١٣) مسألة تكميل ماء الطهارة بمانع طاهر فيها التفصيل التالي :

أولا : اذا كان المانع المصوب على الماء كثيرا بحيث غيّر صفات الماء وسلب الاسم عنه ، فانه لا يجوز التوضي به .

ثانيا : أما اذا لم يسلب اسم الماء عنه ولم يغير صفاته ، فانه يجوز استخدام مقدار الماء سواء كان الماء كافيا للطهارة، أو ناقما عن قدر الكفاية .

ثالثا : وأما اذا كان الماء لا يكفي للطهارة ، وكمل بالمانع الطاهر ، ففي جواز التطهر بالزائد على قدر الماء ثلاثة أوجه عند الشافعية :

الوجه الأول: لا يجوز استعمال الزائد عليه . وهو مذهب أبي علي الطبري وغيره، ومن صححه أبو الطيب الطبري وأبو محمد الجويني .

الوجه الثاني: يجوز استعمال الزائد عليه . وهو قول جمهور الشافعية .

الوجه الثالث: يجوز استعماله الجميع اذا كان الماء وحده يكفي لواجب الطهارة، والا فلا .

أنظر: نهاية المطلب ١/٦٥، الحاوي ص ١٩٣-١٩٤، الابانة ١/٢، التهذيب ص ٢٠-٢١، المجموع ١/١٠٩٩، روضة الطالبين ١/١٢، المطلب العالي ١/٣٨٣٦ .

ولكن (١) جَوَز استعماله ، لأن الواقع مستهلك بالماء ، فكأنه معدوم ، وجميع المانع ماء ، وهذا (٢) يجرى في الجميع .

ثم حد الكثرة أن تغلب أوصافه أوصاف الماء ، بحيث (٣) لو قُدِّر له لون مخالف للون الماء ، واللون المقدَّر فيه ينبغي أن يكون على رتبة الاعتدال في الظهور ، والخفاء (٤) . والضبط (في هذا) (٥) المقام عسير (٦) .

=====

(١) في ف : ولكنه .

(٢) في م : فهذا .

(٣) (بحيث) : ساقطة من ظ و م .

(٤) ما هو حد القلة والكثرة في هذه المسألة ؟

١- إذا خالف المانع الطاهر المصوب في الماء صفات الماء فغيَّرها تغيراً كثيراً فهو كثير . والا فهو قليل .

٢- أما إذا كانت صفات المانع الطاهر موافقة لصفات الماء المصوب فيه ففيما تعتبر به القلة والكثرة وجهان :

الوجه الأول: أن الخليط ان كان قدراً لو كان له لون أو طعم أو ريح مخالف للماء لغلب على الماء ، فهذا كثير لايجوز التطهر به . وصححه جمهور الخراسانيين والبنوي والرافعي . وبه قطع القاضي حسين والفوراني وإمام الحرمين ، واختاره النووي . وهو المذهب .

الوجه الثاني: أنه يعتبر الوزن ، فان كان الماء أكثر وزناً جاز التطهر به ، وان كان المانع أكثر أو تساوى ، فلا يجوز . وصححه الشيخ أبو حامد الاسفراييني وابن الصباغ وبعض العراقيين ، وقطع به المحاملي وأبو علي الهندنجي وغيرهم .
أنظر: الإبانة ٢/١ ، الأم ٧/١ ، نهاية المطلب ٥/١ ، التهذيب ص ٢٣ ، المجموع ١٠١،٩٩/١ ، كفاية النبيه ٧/١ ، المطلب العالي ١/٣٦-٣٩ ، روضة الطالبين ١٢/١ .

(٥) في ف : في مثل هذا .

(٦) في ظ م : عسير .

الفصل الخامس/

ب/٥/ف

أ/٥/ظ

في سقوط طهورية الماء بالاستعمال والاستيفاء(١)،/

اختلف الناظرون في الماء المستعمل على ثلاثة أوجه :

فقال مالك والحسن(٢) والزهرى(٣) والنخعي(٤) : انه طهور ، اذ المحدث ليس بنجس ،
فانه (أمه ثوب ندي)(٥) لم ينجس ، بخلاف المحل النجس ، واستيفاء القوة لا معنى له ،
لأن تلك القوة ، ثبتت بصفات (٦) خلقية(٧) ثابتة للماء(٨) ، وهي باقية(٩) .

=====

- (١) أي استيفاء قوة التطهير التي في الماء .
- (٢) الحسن بن يسار البصرى . أبو سعيد(٢١ - ١١٠)هـ
- من أئمة التابعين في عصره بالبصرة ، ولد بالمدينة ، استكتبه الربيع بن زياد والي خراسان في عهد معاوية ، سكن البصرة وتوفي فيها . سمع من كثير من الصحابة وروى عنهم ، منهم : عثمان وعلي وأبي موسى وأبي بكره وابن عباس وابن عمر وعبدالله بن عمرو وغيرهم . وسمع منه حميد الطويل وقتادة وبكر بن عبدالله المزني وغيرهم . وله كتاب في فضائل مكة .
- أنظر: تهذيب التهذيب ٢/٢٦٣ ، البداية والنهاية ٩/٢٨٠ ، طه ابن سعد ٢/١٥٦ ، المعبر ١/١٠٣ ، وفيات الأعيان ٢/٦٩ ، مرآة الجنان ١/٢٢٩ ، الأعلام ٢/٢٢٦ .
- (٣) محمد بن مسلم بن عبدالله بن شهاب الزهرى . أبو بكر (٥٨ - ١٢٤) هـ .
- من كبار حفاظ التابعين وفقهائهم ، كان يحفظ ألفين ومائتي حديث نصفها مسند ، وهو أول من دون الحديث . وهو أحد الأئمة الأعلام وعالم الحجاز والشام . روى عن عبدالله بن عمر وعبدالله بن جعفر وربيعه بن عباد والمسور بن مخرمة وسهل بن سعد وأنس وجابر وغيرهم كثير . وروى عنه مالك بن أنس وسفيان بن عيينه وسفيان الثوري وغيرهم .
- أنظر: السير ٥/٣٢٦ ، تهذيب التهذيب ٩/٤٤٥ ، البداية والنهاية ٩/٣٥٤ ، شذرات الذهب ١/١٦٢ ، مرآة الجنان ١/٢٦٠ ، المعبر ١/١٢١ ، وفيات الأعيان ٤/١٧٧ .
- (٤) ابراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي الكوفي . أبو عمران (٩٦٤ - ٩٤٦) هـ
- امام من الأئمة وهو فقيه أهل الكوفة حينئذ . عالم بالفقه والحديث ، كان له مذهب في الفقه مستقل ، وهو تابعي لقي أم المؤمنين عائشة ، وسمع من جماعات من كبار التابعين منهم علقمة ومسروق وغيرهم . وروى عنه جماعات من التابعين منهم الأعمش وحمام بن أبي سليمان وغيرهم . قال عنه الشعبي لما سمع بوفاته: " ماترك أحدا أعلم منه أو أفقه " قيل: ولا الحسن وابن سيرين؟ قال: ولا الحسن وابن سيرين ولا من أهل البصرة ولا الكوفة ولا الحجاز ولا الشام .
- أنظر: السير ٤/٥٢٠ ، طه ابن سعد ٦/٢٧٠ ، وفيات الأعيان ١/٢٥١ ، تهذيب الأسماء واللغات ١/١٠٤ ، الأعلام ١/٨٠ .
- (٥) في " ف " : لو مس ثوبا .
- (٦) في " ظ " : لصفات .
- (٧) في " ف " : حيوية .
- (٨) في " م " : في الماء .
- (٩) مذهب الامام مالك وأصحابه في الماء المستعمل اذا لم يكن على الأعضاء نجاسة أنه طهور ، ويكره استعماله لمن يجد غيره ، فأما من لم يجد غيره فيطهر به ولا يتيمن هذا هو المشهور من مذهب الامام مالك . أنظر: المنتقى ١/٥٥ ، الخيرة ١/١٦٥ ، بداية المجتهد ١/٤٣ ، مواهب الجليل ١/٦٦٦ - ٧ ، حاشية الدسوقي ١/٤١ .
- وممن قال بطهورية الماء المستعمل أبو ثور وعطاء ومكحول والظاهرية ، ومال اليه ابن المنذر في الأوسط . أنظر: الأوسط ١/٢٨٥ - ٢٩٠ ، المحلى ١/١٨٣ - ١٨٤ ، وبه قال زفر اذا كان المستعمل طاهرا غير محدث لأنظر بدائع الصنائع ١/٦٦ . أما الثوري فعنه روايتان : رواية كقول مالك بأنه طهور مطهر ، ورواية كقول الشافعي بأنه طاهر غير طهور . أنظر: الأوسط ١/٢٨٦ ، وهو رواية عن الامام أحمد . أنظر: المغني ١/١٩ ، الكافي ١/٥ ، الفروع ١/٧٩ ، الاضاف ١/٣٦ .

وقال / أبو حنيفة رحمه الله: انه نجس. في بعض رواياته(١)، اذ لا معنى لنجاسة المحل أ/٦/م
الا امتناع(٢) استصحابه في الصلاة ، وذلك لا يستدعي عينا محسوسا ، كالمحل المنسول
من ولوغ الكلب مرة واحدة ، فان تيك نجاسة حكمية عند الشافعي رحمه الله .
وقال الشافعي رحمه الله : الماء المستعمل طاهر غير طهور(٣). أما طهارته ، فلأنه لم
يلاق محلا نجسا ، وانما الأمر بالطهارة ، يقصد(٤) للملاة بشرطة ليس تعتمد ازالة
نجاسة(٥)، ولذلك اذا مس ذلك المحل ثوب(٦) طاهر(٨)، لم ينجس ، بخلاف (٩) ما ذكره من
ولوغ الكلب .

=====

- (١) وهي أظهر الروايات عنه ، رواها عنه أبو يوسف والحسن بن زياد .
أنظر: مختصر الطحاوي ص١٦، المبسوط ٤٦/١، بدائع الصنائع ١٧/١، ٦٨٦٦، الهداية
٨٥/١ ، شرح فتح القدير ٨٥/١ ، البحر الرائق ٧٢-٧٤/١ ، وهو رواية عن الامام
أحمد . أنظر: الفروع ٧٩/١ ، الامتصاف ٣٦/١ .
- (٢) في "ف": بامتناع .
- (٣) الماء المستعمل عند الشافعية طاهر باتفاق . وهل هو طهور ؟ فيه قولان عند الشافعية:
القول الأول: أنه طاهر غير طهور ، وهو الصحيح من المذهب .
القول الثاني: أنه طهور . وسيأتي في الصفحة التالية .
- أنظر: نهاية المطلب ١٠٠ل/١ ، الابانة ١ل/١ ، الحاوي ص١١٢١-١١٢٢، ١١٢٤، التهذيب
ص ٥٨ ، المجموع ١٥٠/١ ، روضة الطالبين ٧/١ ، المطلب العالي ١٨١٣ل/١ ، التنبيه
ص١٣ ، التلخيص ل ٢ ، الأوسط ٢٨٥-٢٨٦.
- وممن قال بقول الشافعي المشهور: أحمد في المشهور عنه ، ومحمد بن الحسن
صاحب أبي حنيفة ، وهو رواية محمد بن الحسن وزفر عن أبي حنيفة وهو اختيار
مشايخ العراق من الحنفية والمحققين من مشايخ ما وراء النهر وعليه الفتوى
عندهم، وهو قول الأوزاعي والثوري في رواية عنه ، وأصبغ من المالكية ورواه عن
مالك ومن الصحابة عمر وابن عباس ، وبه قال زفر اذا كان المستعمل محدثا .
- أنظر: الهداية ٨٥/١ ، بدائع الصنائع ٦٧/١ ، المبسوط ٤٦/١ ، البحر الرائق ٥٣/١، ٧٢-٧٤،
حاشية الدسوقي ٤١/١ ، المنتقى ٥٥/١ ، مواهب الجليل ٦٦/١ ، المنقي ١٩١٨/١ ،
الكافي لابن قدامة ٥/١ ، الفروع ٧٩/١ ، الامتصاف ٣٥/١ ، والمراجع السابقة .
- (٤) في "ظ": تقييد . وفي "ف": تقييدا .
- (٥) في "ف": النجاسة .
- (٦) في "م": فلذلك .
- (٧) في "ف": ثوبا .
- (٨) (طاهر): ساقطة من "ف" .
- (٩) في "ظ": خلاف .

ودليل سقوط طهوريته ، أن الأولين في اعواز الماء ، لم يجمعوا المياه المستعملة لاستعمالها ثانيا (١) .

وقد حكى عن الشافعي رحمه الله قول موافق مذهب مالك رضي الله عنه (٢) ، ولا ينكسر اتجاهه في القياس ، ولكن الصحيح من (٣) مذهبه ، أنه ليس بطهور .

ثم اختلف أصحابنا ، في أن المستعمل في الحدث هل يستعمل في الخبث ؟ فقال قائلون : يستعمل (٤) . لأن سقوط طهوريته ، (باستيفاء قوته) (٥) ، ولم يستوف الا احدي القوتين .

وقال آخرون : لا يستعمل (٦) . وهو الأولى . لأن تلك (٨) القوة ، في حكم (الخملة الواحدة لا تتجزئ) (٩) ، فاذا (١٠) سقطت من وجه ، حكم بسقوطها من كل وجه ، ولذلك (١١) لا يستعمل

=====

(١) أنظر : نهاية المطلب ١/ل/١٠٠ ، الحاوي ص ١١٢٨-١١٣٦ ، المجموع ١/١٥١ ، المطلب العالي ١/ل/١٥١٤ .

(٢) حكاه عيسى بن أبان عن الشافعي . وهذا هو القول الثاني في مسألة طهورية الماء المستعمل . وأنكر بعضهم نقله عن الشافعي .

أنظر : نهاية المطلب ١/ل/١٠٠ ، الإبانة ١/ل/١ ، الحاوي ص ١١٢٢ ، المجموع ١/١٥٠ ، التنبيه ص ١٣ ، المطلب العالي ١/ل/١٦ .

(٣) في "ف" : في .

(٤) هذا هو الوجه الأول في المسألة . وبه قال أبو القاسم الأنماطي وأبو علي بن خيران .

أنظر : نهاية المطلب ١/ل/١٠٥ ، الإبانة ١/ل/١ ، الحاوي ص ١١٤٠-١١٤٢ ، التهذيب ص ٥٨ ، المجموع ١/١٥٦ ، روضة الطالبين ١/٧ ، كفاية النبيه ١/ل/١٨ ، المطلب العالي ١/ل/٢٠١-٢١ ، فتح العزيز ١/ل/١١١ .

(٥) في "م" : استيفاء قوته . وفي "ف" : لاستيفاء قوته .

(٦) المقصود بهما : قوة ازالة الخبث ، وقوة ازالة الحدث .

أنظر : نهاية المطلب ١/ل/١٠٥ ، الإبانة ١/ل/١ ، الحاوي ص ١١٤١ .

(٧) هذا هو الوجه الثاني في المسألة . وبه قال أبو العباس بن سريج وأبو اسحق المروزي وأبو علي بن أبي هريرة وجمهور الشافعية . وهو الصحيح من المذهب .

أنظر : نهاية المطلب ١/ل/١٠٥ ، الإبانة ١/ل/١ ، الحاوي ص ١١٤٠-١١٤٢ ، المجموع ١/١٥٦ ، روضة الطالبين ١/٧ ، كفاية النبيه ١/ل/١٨ ، المطلب العالي ١/ل/٢٠١-٢١ ، التلخيص ٢ ، فتح العزيز ١/ل/١١١ .

(٨) في "ف" : تيك .

(٩) في "ف" : خملة لا تتجزئ .

(١٠) في "ف" : واذا .

(١١) في "ظ" و "ف" : وكذلك .

في الكرة الثانية ، وفي التجديد . ثم يقال : ان (١) هذه القوة كانت ولم تستوف ، وكذلك المستعمل في الجنابة ، لا يستعمل في الحدث لهذا المعنى (٢)، وهو أن هذه القوة لا تتجزى . ويقرب من هذا المأخذ ، اختلافهم في أنه اذا بلغ قلنتين هل يعود طهورا ؟

فمنهم من قال : يعود (٣) . لأنه لا / يزيد على الماء النجس في الاجتناب . ولأنه ا/ف لو كان ابتداء كذلك ، فانغمس (٤) فيه المحدث ، لم يمر مستعملا .

وقال آخرون : لا يعود طهورا (٥) . لأن معنى الاستعمال ، انفكاكه عن تلك القوة ، وقد

صار ذلك كالوصف لجميع أجزائه ، حتى التحق بسائر المائعات / في سقوط هذه (٦) القوة ب/٦/م منه ، / والكثرة لا ترد قوة مستوفاة ، بخلاف النجاسة (٧) ، فان المطلوب (من الكثرة) (٨) أن تميز النجاسة كالمغمورة المستهلكة بكثرة الماء ، وذلك يستوى فيه الدوام ، والابتداء ، بخلاف (ما وقع) (٩) ابتداء (١٠) ، كذلك لأن الكثرة تمنع من انفكاكه عن القوة بالاستعمال ، ثم

=====

- (١) (ان) ساقطة من "م" .
- (٢) (لهذا المعنى) : ساقطة من "ظ" و "م" .
- (٣) هذا هو الوجه الأول في المسألة . ومن قال به أبو اسحق المروزي وأبو اسحق الشيرازي وقطع به جماعات منهم المحاملي والجرجاني . وصحه امام الحرمين والبنوي والرافعي والنووي ، وحكاه ابن القاص والفوراني والبنديجي عن ابن سريج . انظر : نهاية المطلب ١/١٠٢ ، الابانه ١/١٠١ ، التلخيص ٢/١ ، الحاوي ص ١١٣٩ - ١١٤٠ ، التهذيب ص ٥٩ ، التنبيه ص ١٢ ، المجموع ١/١٥٧ ، روضة الطالبين ١/٧ ، كفاية النبيه ١/١٨ - ١٩ ، المطلب العالي ١/٢١ ، فتح العزيز ١/١١١ - ١١٢ .
- (٤) في "ظ" و "م" : اذا انغمس .
- (٥) هذا هو الوجه الثاني . ومن قال به القفال ، وصحه الفوراني وحكاه الشيخ أبو حامد والماوردي عن ابن سريج . وضعفه النووي . انظر : المراجع السابقة .
- (٦) (هذه) : ساقطة من "ف" .
- (٧) أي بخلاف النجاسة اذا وقعت في ماء دون القلتين ولم تغيره ثم جمع مع غيره حتى صار قلنتين فانه يعود طهورا .
- (٨) في "ف" : تَمَّ .
- (٩) في "م" : مالو وقع .
- (١٠) أي أنه اذا وقعت النجاسة في ماء يبلغ قلنتين فأكثر ولم تغيره فهو طهور ، فكذلك الحكم اذا وقعت في أقل من قلنتين ثم جمع الماء حتى بلغ قلنتين فانه يعود طهورا . وهذا خلاف الماء المستعمل حيث لو تطهر محدث في ماء يبلغ قلنتين فأكثر فانه يبقى طهورا ، ولو تطهر في أقل من ذلك ثم جمع حتى بلغ قلنتين فانه لا يعسود طهورا ، لأنه فقد قوة التطهير بالاستعمال ولا تعود له هذه القوة بالمكاثرة . والله أعلم .

اختلفوا في أن سقوط هذه القوة بعد اعتقاده (١) - بماذا ينط ؟
فمنهم من قال : يثبت (٢) هذا في الاستعمال في الحدث ، وهو عبادة مفروضة ، فيعتبر
مجموع الوصفين ، حتى لو استعمل في الكرة الثانية ، أو التجديد ، لم يصر مستعملاً ،
لانتفاء صفة الفرضية (٣) .

وقال آخرون : يكتفي بوصف العبادة ، فلا أثر للفرضية ، ويجرى ذلك في النفل (٤) .
وكل (٥) واحد منهما محتمل ، والمكتفي ببعض الأوصاف في الأصل على خطر (٦) ، لأنه
ينفي (٧) اعتبار البعض ، والجامع بين جميع الأوصاف أبعد (٨) عن الخطر (٩) ، ولكنه لا ينفك
عن نجو (١٠) .

ومن هذا الجنس ، اختلافهم في الكافرة إذا اغتسلت عن الحيض ، فإن حكم بأنها
لا تعيد النسل إذا هي (١١) أسلمت ، فقد قام غسلها مقام العبادة وهي مفروضة ، فقد
اجتمع الوصفان . وإن قلنا تعيد النسل فقد تمحّص وصف الفرضية ، فترددوا فيه (١٢) .
فأما المجرى على بدن ظاهر (١٣) ، أو على بدن غير المحدث ، فليس بمستعمل ، لانتفاء
الوصفين جميعاً (١٥) .

=====

- (١) أي بعد اعتقاد أن الاستعمال يسقط قوة التطهير في الماء .
- (٢) في "ف" : ثبت .
- (٣) هذا هو الصحيح من مذهب الشافعية في سقوط قوة الماء بالاستعمال وأنها لا تسقط
الا بتوفر الوصفين المذكورين . فلا تسقط بطهارة النفل ، وهذا ظاهر نص الشافعي
وبه قطع المحاملي والجرجاني وغيرهم .
- أنظر: مختصر المزني ص ٨ ، الحاوي ص ١١٤٩-١١٥٠ ، التهذيب ص ٥٨٨ ، المجموع
١٥٧/١ ، ١٥٨ ، ١٦٠-١٦١ ، فتح العزيز ١/٩٧-١١٠ ، كفاية النبيه ١/١٨ ، المطلب العالي ١/١٩١ .
- (٤) ممن اختار هذا الوجه القفال وإمام الحرمين وصححه . حيث قال : إن المستعمل في
نفل الطهارة تسقط طهوريته . وخطئوا إمام الحرمين في تمحيحه إياه .
- أنظر: نهاية المطلب ١/١٠٠-١٠١ ، والمراجع السابقة .
- (٥) في "م" : فكل .
- (٦) وهم جماهير الشافعية ، حيث اكتفوا بوصف رفع الحدث في طهارة فرض .
- (٧) في "ف" : يلغي .
- (٨) في "ف" : بعيد .
- (٩) وهم القفال وإمام الحرمين . حيث عَمَّوا حكم الاستعمال حتى شمل المستخدم في
نفل الطهارة .
- (١٠) في "ف" : حَوَّر .
- (١١) (هي) : ساقطة من "ف" .
- (١٢) أنظر: نهاية المطلب ١/١٠١ ، الإبانة ١/٢٠١ ، التهذيب ص ٥٩ ، روضة الطالبين
١/٧ ، المجموع ١/١٦٦-١٦٧ ، فتح العزيز ١/١٠٩ ، المطلب العالي ١/١٩١-٢٠١ .
- (١٣) في "ف" : وأما .
- (١٤) في "ف" : ثوب .
- (١٥) وفي معنى هذا ، المستخدم في الغسلة الرابعة في الطهارة ، فهو طهور ، وكذا
المستعمل في تجديد الغسل على القول بعدم استحبابه ، والمستعمل في التبرد
والتنظيف . أنظر: التهذيب ص ٥٩ ، المجموع ١/١٥٨ .

والترجيح في هذه المسائل عسير (١) ، لأن مدرك التعليل في أصل (٢) الاستعمال غامض، كما نقرر .

ومما لا بد من ايضاحه في تفصيل هذا الأصل ، أن الجنب لو (٣) انغمس في ماء قليل وخرج ، صار الماء (٤) مستعملاً (بملاقاة (٥) أول جزء من بدنه) (٦) ، وارتفعت جنابته (٧) . وحكى عن الخضر^(٨) أنه قال : لا ترتفع جنابته ، لأنه صار مستعملاً ، بملاقاته (٩) أول جزء من بدنه (١٠) . وهذا / غلط . لأنه مادام يتردد على المحل ، فلا يثبت له حكم استعمال ، كالماء المصوب على بدن الجنب ، ما دام يتردد على بدنه فهو مطهر (١١) ،

=====

- (١) في ظَّ وَّم : عسير .
- (٢) في ظَّ : أصل تعليل .
- (٣) في م : اذا .
- (٤) (الماء) : ساقطة من ف .
- (٥) في م : بملاقاته .
- (٦) ما بين القوسين ساقط من ف .
- (٧) هذا هو الوجه الأول في المسألة ، وهو المنصوص عن الشافعي في رواية الربيع وصححه الفوراني وامام الحرمين والبنوي والنووي وغيرهم .
أنظر: نهاية المطلب ١/١٠١، الابانة ١/٢١، الحاوي ص ٨٨٣، التهذيب ص ٢٢٥، المجموع ١/١٦٥، روضة الطالبين ١/٨٧، المطلب العالي ١/٢٢، فتح العزيز ١/١١٢-١٢٠، كفاية النبيه ١/١٩.
- (٨) محمد بن أحمد المروزي الخضرى. أبو عبدالله . (... - ٣٨٠) ه .
نسبته الى الخضر أحد أجداده. وهو امام مرو وشيخها وجبرها ومقدم الأصحاب بها ، كان يضرب به المثل في قوة الحفظ وقلة النسيان ، حدث عن القاسمي أبي عبدالله الحسين بن اسماعيل المحاملي وغيره، وتفقه عليه جماعة منهم الأستاذ أبو علي الدقاق وحكيم بن محمد اليموني والقفال المروزي ، وصحب أبا بكر الفارسي ، وكان من أعيان تلامذة القفال الشاشي . وكان له معرفة بالحديث وكان ثقة . واختلف في سنة وفاته .
أنظر: طه السبكي ٣/١٠٠، وفيات الأعيان ٣/٢١٥، طه الأسنوي ١/٢٢٤ .
- (٩) في ف : بملاقاة .
- (١٠) هذا هو الوجه الثاني في المسألة ، وحكى عنه الفوراني وصاحب العدة أنه رجع عنه .
أنظر: الابانة ١/٢١، نهاية المطلب ١/١٠١، التهذيب ص ٢٢٥، المجموع ١/١٦٥، روضة الطالبين ١/٨٧، المطلب العالي ١/٢٢، فتح العزيز ١/١١٤، كفاية النبيه ١/١٩.
- (١١) أنظر: نهاية المطلب ١/١٠١، الابانة ١/٢١، الحاوي ص ١١٣٨، المجموع ١/١٦٥-١٦٤، روضة الطالبين ١/٨، المطلب العالي ١/٢١، فتح العزيز ١/١١٣، كفاية النبيه ١/١٩ .

نعم ، لو انفصل من عضو(١) / وتقاطر على عضو آخر ، يحتمل أن يقال : ان جميع البدن كالعضو الواحد(٢) ، ويتأيد ذلك بأن الأولين كانوا لا يتتبعون(٤) ذلك مع كثرة وقوعه ، / أ/٦/٦
ويحتمل أن يقال : انه مستعمل ، وهو المنقول في المذهب(٥) ، وعدم التتبع من الأولين ، محمول على الغالب ، في ترادف قطرات الماء وتتابعها ، وذلك بين لمن تأمله .

وينبغي على ما ذكرناه لا محالة ، أن المحدث اذا أدخل يده في الماء ، بعد غسل الوجه ، وقصد به رفع الحدث ، صار الماء مستعملاً(٦) ، اذا (انفصلت اليد من(٧) الماء) (٨) ، ولو قصد التنحية والاعتراف ، لم يصر الماء مستعملاً(٩) ، ولو لم يقصد واحداً منهما - وهو بعيد في التصوير - فانه لابد وأن (١٠) يقصد التنحية ، فان(١١) فرض ذلك ، على بُعد ، صار الماء مستعملاً ، هذا هو المنقول (١٢) . لأن ما يجري بعد النية ينعطف على حكم النية ، ويحتمل أن يقال : العادة في مثل هذه الصورة تقتضي قصد الاعتراف ، فان نهل عن غفلة فموافقته لصورة العادة سبب لتزيله عليه ، وانما يصرف الى قضية النية ، اذا لم يكن(١٣) يعارضه مثل هذا المعنى ، وهذا(١٤) محتمل ، والمذهب المنقول هو الأول ، وما ذكرناه احتمال محض(١٥) .

=====

- (١) في "م" : عضوه .
- (٢) في "ف" : في حكم العضو .
- (٣) أنظر: الحاوي ص ١١٣٨ ، المجموع ١/١٦٢-١٦٣ ، روضة الطالبين ١/٩ ، المطلب العالي ١/٢١ .
- (٤) في "م" : يتبعون . وفي "ظ" : يتقون .
- (٥) أنظر: المراجع السابقة .
- (٦) أنظر: نهاية المطلب ١/١٠١ ، الابانة ١/٢ ، التهذيب ص ٢٢٦ ، المجموع ١/١٦٣ ، روضة الطالبين ١/٩ ، المطلب العالي ١/٢٣-٢٤ ، كفاية النبيه ١/١٩ .
- (٧) في "م" : اليدين .
- (٨) في "ظ" : انفصل من اليد الماء .
- (٩) أنظر: المراجع السابقة في رقم ٦ .
- (١٠) في "م" : أن .
- (١١) في "ظ" : وان .
- (١٢) أنظر: نهاية المطلب ١/١٠١-١٠٢ ، والمراجع السابقة ، وقد قطع البهوي بأنه اذا لم ينو رفع الحدث لا يصير الماء مستعملاً .
- (١٣) (يكن) : ساقطة من "ظ" و "ف" .
- (١٤) في "ظ" و "م" : هذا .
- (١٥) (احتمال محض) : ساقطة من "ظ" .

فان قيل: اذا غمس المحدث أصبعه في الماء ، وأخرجه (١) ، فالمقدار الذي لاقى بشرته وصار (٢) مستعملا ، لو (٣) صب مثله في مثل (٤) هذا الماء ، لكان يعتبر مقدار يؤثر في تغييره ، فلم لا يعتبر ها هنا ؟ .

قلنا: لأنه اذا صب فيه ، كان حكمه مأخوفا من المضادة بسلب (٥) الصفات ، فيعتبر فيه الكثرة ، وأما ها هنا ، يؤخذ من استعمال الماء (٦) في نفسه ، وجميع أجزاء الماء في حكم الشيء الواحد ، والاستعمال منسوب الى جميعه ، اطلاقا وعرفا ، فثبت حكم الاستعمال للجميع دفعة واحدة ، لا بطريق امتزاج الملاقي بغير الملاقي .

ومن لواحق (٧) هذا الباب : أن ما لا يرفع الحدث ، لا / يرفع الخبث ، كالخل وغيره (٨) ،
الا الماء المستعمل ، فانه (٩) على خلاف ذكرناه (١٠) . /

فان قيل: الخل يعدم النجاسة ، والمطلوب (١١) (أن يصلي ولا نجاسة معه) (١٢) ، وقد صلى ، فلم لا تصح صلاته ، وليس هذا من قبيل التعبد حتى ينبغي على الاسم (١٣) ؟ .

قلنا: الاعتقادات متظاهرة في الشهادة على أن لا مطهر الا الماء ، واعتقاد الخلق أن من استعمل (١٤) الخل في محل النجاسة فقد زاده (١٥) تلويثا (١٦) ، ينفي (١٧) التعويل على الحس بانتفاء النجاسة ، والشرع قد أسقط اعتباره (١٨) ، بدليل ، أنه حكم بطهارة

=====

(١) في م و ف : وأخرجها .

(٢) في م : صار .

(٣) في م : ولو .

(٤) (مثل) : ساقطة من م .

(٥) في م : ساقطة من م .
* كذا في نسخة : ساقطة من م . وفي م : ساقطة من م .

(٦) (الماء) : ساقطة من م .

(٧) في م : حق .

(٨) أنظر: الابانة ٢/١ ، الحاوي ص ١٥٩ - ١٦٠ ، ١٦٥ ، التهذيب ص ٢٦ ، المجموع ١/٩٢ ، ٩٥ ،

روضة الطالبين ١/٧ ، التنبيه ص ١٣ ، كفاية النبيه ١/٣٤ ، المطلب العالي ١/٨٦ .

(٩) (فانه) : ساقطة من م .

(١٠) تقدم ص ٩٦ .

(١١) في م : والمقصود .

(١٢) في م : أن لا يصلي ومعه نجاسة .

(١٣) هذا الاعتراض انما يتصور مدوره ممن قال بجواز ازالة النجاسة بكل مائع طاهر .

وممن قال به أبو حنيفة وأبي يوسف . أنظر: بدائع الصنائع ١/٨٤٨٣ .

(١٤) في م : يستعمل .

(١٥) في م : زاد .

(١٦) تقدم ص ٧٩٧ .

(١٧) في م : يبقى .

(١٨) أى اعتبار الحس في الحكم بالنجاسة أو عدمها .

الماء الكثير اذا وقع فيه نجاسة(١)، / وان تيقنا وجود النجاسة ، لأنه في حكم الاعتقاد مستهلك معدوم(٢)، وكذلك(٣) المنفصل(٤) المنعصر عن الثوب ، يحكم(٥) بنجاسته ، في ظاهر المذهب(٦) وعلى أصل أبي حنيفة(٧) ، وهو جزء من المتملحسا ، ولكنه لما قضت الاعتقادات بانتقال النجاسة الى المعتمر(٨) عن المحل، انبنى الحكم عليه ، هذا وجه مذهب الشافعي رحمه الله ، في هذه المسألة (على غموضها . والله أعلم بالصواب)(٩).

=====

(١) هذا اذا لم تغير النجاسة أحد أوصافه . وهذا طهور بالاجماع . نقل الاجماع على ذلك ابن المنذر .

أنظر : الأوسط ٢٦١/١ ، الاجماع ص ٣٣ .

(٢) والدليل على أنه مستهلك أنه لم يغير شيئا من أوصاف الماء .

(٣) في "م": فكذا .

(٤) (المنفصل): ساقطة من "ظ" و"ف" .

(٥) في "م": نحكم .

(٦) المنعصر من الثوب يحكم بنجاسته في حالتين :

١- اذا انفصل عن الثوب متغيرا بالنجاسة .

٢- اذا انفصل عن الثوب غير متغير بها الآن النجاسة لا تزال في الثوب ، فيحكم بنجاسة المنعصر .

أنظر: نهاية المطلب ١/١٠٤١٠٣ ، الابانة ٤/١، الحاوي ص ١١٤٣، التهذيب ص ٩٦.

(٧) أي في الحكم بنجاسة الماء المستعمل كما تقدم ذلك ص ٩٥ .

(٨) في "م" و"ف": المنعصر .

(٩) ما بين القوسين ساقط من "ظ" و"م" .

الباب الثاني

في سلب طهورية الماء بما يضافه في صفة الطهارة .
واستقضاء المقاصد منه يحمل (١) برسم فصول :

الفصل الأول

في النجاسات (١)

والكلام في (٢) ثلاثة أطراف :

الطرف الأول : في نجاسة الكلب على الخصوص .

وقد أوجب الشافعي رحمه الله ، غسل الأناء من ولوغ الكلب سبعا ، أحدها — / أ/ ٨/م
بالتراب (٤) ، كما صرح به نص الحديث (٥) .

=====

(١) (منه يحمل): ساقطة من ظ ، م .

(٢) النجاسات جمع نجاسة من نَجَسَ الشيء فهو نَجَسٌ من باب تعب ، إذا كان قد نجا
غير نظيف ، ونجس ينجس من باب قتل لغة ، قال بعضهم : ونجس خلاف طهر .
والنجس الدنس . أنظر: المصباح المنير ص ٣٢٧ ، لسان العرب ٦/٢٢٦ .
والنجاسة في اصطلاح فقهاء الشافعية : كل عين حرم تناولها على الإطلاق مع
امكان تناولها ، لا لحرمتها أو استقذارها أو ضررها في بدن أو عقل .
وقيل: هي مستقذرة يمنع من صفة الصلاة حيث لا مرخص - أي لارخصة -
أنظر: تحرير ألفاظ التنبيه ص ٤٦ ، كفاية النبيه ١/٨١ ، مغني المحتاج ١/١٧ ،
نهاية المحتاج ١/٦١ .

(٣) في " ف " : فيه في .

(٤) أنظر الأم ١/٦ ، نهاية المطلب ١/١٠٥ ، الإبانة ١/٣ ، وهو مذهب الامام أحمد ،
أنظر : المنهني ١/٥٣-٥٢ ، الفروع ١/٢٣٥ .

(٥) يشير المصنف بذلك الى حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : (طهور انا ، أحكم اذا ولغ فيه الكلب أن يفسله سبع
مرات أو لاهن بالتراب) . متفق عليه واللفظ لمسلم .
أنظر: صحيح مسلم له الوضوء باب حكم ولوغ الكلب ٣/١٨٢-١٨٣ مع شرح النووي
وعن عبدالله بن مغفل أيضا عند مسلم .

صحيح البخاري له الوضوء باب اذا شرب الكلب في إناء أحكم فليفسله سبعا ١/٩٠ .

وأوجبهُ مالك رحمه الله أنْضا ، ولكنه لم يحكم بالنجاسة ، وقدر ذلك تعبدا ، كما
في (إجراء الماء على أعضاء) (١) المحدث (٢) .
وحكي عن أبي حنيفة أنه أوجب الغسل ثلاث مرات ، وليس ذلك عددا تعبديا عنده ،
وانما هو تقريب ذكره ، فطرده (٣) في جميع النجاسات الحكمية (٤) ، واعتبر ذلك لاستيفان
وصول الماء الى جميع أجزاء المحل (٥) .

ثم الحق الشافعي رحمه الله ، عرق الكلب وروثه ودمه ، وجميع أجزائه بسوِّره ،
ورآه (٦) في معناه (٧) ، على / منهاج الحاق الأمة بالعبد (٨) .

ب/٧/ف

=====

- (١) ما بين القوسين ساقط من ظ .
- (٢) مذهب الامام مالك في هذا : أن الماء الذي ولغ فيه الكلب ليس بنجس إلا أنه
يكره استعماله اذا كان قليلا ، ووجد ماء غيره ، فإن لم يجد غيره أو كان كثيرا
فلا يكره . وينسل الماء سبعا تعبدا ، ولا يشترط فيها التتريب ، وهل يغسل سبعا وجوبا
أو ندبا ؟ فيه قولان عنه .
- أنظر: المنتقى ١/٦٢-٦٣، ٧٤٧٣، القوانين الفقهية ص ٢٦، الذخيرة ١/١٧٣-١٧٤،
حاشية الدسوقي ١/٤٤٤٣، مواهب الجليل ١/٧٤، بداية المجتهد ١/٤٥٠.
- (٣) في " ف " : وطرده .
- (٤) لعل الصواب النجاسات الحقيقية ، اذ يقول الحنفية أن كانت غير مرئية فلا
تطهر الا بالغسل ثلاثا ، في ظاهر الرواية ، وان كانت النجاسة مرئية فطهارتها
زوال عينها ولا عبرة فيها بالعدد . أنظر: بدائع المنافع ١/٨٨٨٧ .
- (٥) أنظر: بدائع المنافع ١/٨٨٨٧، المبسوط ١/٤٨، شرح فتح القدير ١/١١٠،
الهداية ١/١٠٩، البحر الرائق ١/٢٤٩-٢٥٠ . ونقل ابن نجيم عن الطحاوي وابن
الوبري أنهما نقلتا عن بعض أصحابهما أنهم لم يحدوا لغسل الماء حدا ، بل العبرة
فيه بغلبة الظن ولو بمرة . أنظر: البحر الرائق ١/١٣٥ . كما ذكر أن المفتي به
اعتبار غلبة الظن من غير تقدير بعدد . أي في تطهير النجاسة غير الموثقة .
- أنظر: البحر الرائق ١/٢٤٩ .

- (٦) في " ف " : وأنه .
- (٧) أنظر: نهاية المطلب ١/١٠٦١٠٥، الإبانة ١/٣، فتح العزيز ١/٢٦١، كفاية النبيه
١/٩٠، المجموع ٢/٥٨٦، هذا هو المذهب ، وهناك وجه آخر هو أن غير اللعاب
كسائر النجاسات .

(٨) أي في سريّة العتق . وهذا إشارة الى حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن الرسول
صلى الله عليه وسلم قال: (من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد
قوم العبد قيمة عدل فأعطى شركائه حصصهم وعتق عليه ، والا فقد عتق عليه) .
متفق عليه واللفظ للبخاري أخرجه البخاري له العتق باب اذا أعتق عبدا بين اثنين
أو أمة بين شركاء ٢/٢٨٨ ، ومسلم له العتق ١٠/١٣٥ مع شرح النووي .
والمقصود أن الأمة كالعبد في هذا الحكم لأنها في معناه ، فكذلك باقي أجزاء الكلب
تلحق بسوِّره لأنها في معناه . والله أعلم .

وتردد (١) في الخنزير (٢)، ووجه التردد ، قربه منه في التغليظ ، وقد اشتمل عليه نص الكتاب (٣) ، وبُعدّه منه ، في أن مخالطته مما لا يعتاد ، فهذا (٤) الاختصاص في زيادة العدد تغليظ ، سببه الزجر عن المخالطة ، فانه حيوان يؤلف ، ويألف غالبا (٥) ، وفي مثل هذا المقام ، معظم (٦) تعويل المجتهد على وقع في النفس ، تضيق عنه العبارة، كما تقدم في ضبط مشاركات الخلاف (٧) .

فاذا تمهد هذا الأصل فالنظر بعده في شيئين :

أحدهما : في العدد .

والثاني : في التعفير (٨). فانهما خاصيتا (٩) هذه النجاسة ، من بين مائر النجاسات.

=====

(١) في ف : وترددوا .

(٢) أي تردد في الحاق الخنزير بالكلب في تغليظ نجاسته وإيجاب غسل الأثاء منها سبعا والتتريب.

(٣) هذه اشارة الى ما جاء في نجاسة لحم الخنزير في قوله تعالى: (.....أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ.....) . الآية ١٤٥ من سورة الأنعام .

(٤) في ف: وهذا .

(٥) في مسألة الحاق الخنزير بالكلب في تغليظ النجاسة طريقان للشافعية :

- فمنهم من ذكر أن فيها قولين :

الأول : أنه يلحق به ، فيغسل سبعا احداهن بالتراب . وهذا هو القول الجديد للشافعي وبه قال جمهور الشافعية .

الثاني: أنه لا يلحق به ، فيغسل مرة واحدة بدون تراب . وهذا هو القول القديم وممن رجهه النووي . وممن قال بهذه الطريقة: ابن القاس والفوراني وامام الحرمين والبغوي والرافعي والنووي والمصنف في الوسيط .

- ومنهم من قطع بأنه قول واحد ، وهو الحاق الخنزير بالكلب في تغليظ النجاسة وممن قال بهذه الطريقة الماوردي وأبو اسحق الشيرازي .

وسبب هذا الخلاف: أن أبا ثور نقل عن الشافعي في القديم أنه قال: يغسل الأثاء من ولوغ الخنزير . ولم يذكر عددا . فمنهم من حمل الاطلاق على المرة الواحدة . ومنهم من حمّله على السبع كما في الكلب .

أنظر: التلخيص ل٢، نهاية المطلب ١/١٠٦، الإبانة ١/٣، التهذيب ص ٨٩-٩٠، الحاوي ص ١١٩٣، التنبية ص ٢٣، فتح العزيز ١/٢٦١-٢٦٢، روضة الطالبين ١/٢٢، الوسيط ١/٣٣٩، المجموع ٢/٢٨٦.

(٦) في م: يعظم . * م: ف: ومصرع .

(٧) أنظر ص ٨١-٨٢ .

(٨) عَفَرَتِ الأثاء بالتراب وعَفَرَتَه ، أي ملكته ومَرَّغَتَه ، أو دسسته فيه .

أنظر: المصباح المنير ص ١٥٩، مختار الصحاح ص ١٨٥، لسان العرب ٤/٥٨٣ .

(٩) في م : خاصتا .

فنقول :

العدد معتبر تعبداً ، فلو (١) غمس الاء الذي فيه الولوغ في بحر مثلاً ، أو في (٢) ماء كثير ، هل يعود طاهراً (٣) من غير عدد ؟ . فيه (٤) أربعة أوجه :
أحدها : / أنه صار طاهراً ، لأنه لو كان على هذا الوجه أولاً لما صار نجساً (٥) .
والثاني : أن العدد تعبد ، فلا بد منه (٦) .

والقائل الأول يقول (٧) : هو تعبد ، لكن (٨) هذا التعبد لا يظهر ، لو كان الاء في ماء كثير أو كان في (٩) أكثر من قلتين ، وقد عاد الى مثل هذه الحالة آخرها فلم يتقرر التعبد في هذه الصورة ، لأنها صارت في معنى الصورة الأولى .

والثالث : أنه ينظر ، فإن نجس الاء تبعاً للماء ، بولوغ الكلب في الماء ، عاد طاهراً يعود الماء طاهراً ، وإن نجس الاء في نفسه ، لم يعد طاهراً ، لأنه (١١) لم يكن تبعاً (١٢ ، ١٣) . وهذا بعيد (١٤) . فإن طهارة الماء بعلّة الكثرة ، وقد كثر . وطهارة الاء بالغسل سبعة ولم ينسل .

=====

- (١) في ظ ، م : ولو .
- (٢) (في) : ساقطة من ظ ، م .
- (٣) في ظ : طهوراً .
- (٤) في ظ : فعلاً .
- (٥) ومن قال به أبو اسحق المروزي وصحه امام الحرمين .
أنظر : الابانة ٣/١ ، نهاية المطلب ١/١٠٧ ، الحاوي ص ١١٦٨ ، المجموع ٥٨٧/٢ ، كفاية النبيه ٩١/١ ، المطلب العالي ١/١٠٠ .
- (٦) ممن قال به ابن سريج وابن الحداد وابن المباغ والبقوى وصحه النووي .
أنظر : الابانة ٣/١ ، نهاية المطلب ١/١٠٧ ، المسائل المولدة ل ١ ، الحاوي ص ١١٦٨ ، التهذيب ص ٩٣ ، المجموع ٥٨٨، ٥٨٤/٢ ، كفاية النبيه ٩١/١ ، المطلب العالي ١/١٠١-١٠٠ .
- (٧) (يقول) : ساقطة من ظ .
- (٨) في ف : ولكن .
- (٩) (في) : ساقطة من ظ ، م .
- (١٠) (أنه) : ساقطة من ف .
- (١١) في ظ : كأنه .
- (١٢) أنظر : نهاية المطلب ١/١٠٧ ، الابانة ٣/١ ، المجموع ٥٨٧/٢ ، كفاية النبيه ٩١/١ ، المطلب العالي ١/١٠١-١٠٠ .
- (١٣) في ظ : معاً .
- (١٤) في م : فهذا تعبد .

فان ردت (١) هذه الحالة الى الابتداء ، / فينبغي أن لا يفرق بين الحالتين .
 ب/٨/م والوجه الرابع : أنه ان ترك الاء في الماء لحظات ، يمكن تقدير العدد في مثلها ، طهر ،
 والا فلا(٢). وهذا أيضا لا أمل له ، فان(٣) العدد التعبدى اذا وجب رعايته ، لا بد من
 رعاية صورته ، ولذلك لو استنجى بحجر(واحد فيه)(٤) أدنى طول ، لم يكف(٥)، وان كنا
 نعلم أن أجزاء الحجرتتوالى على محل النجاسة ، وتمسحها شيئا(٦) بعد شيء . والوجه(٧)
 الأول أظهر . والثاني أعوص(٨،٩) ، والثالث والرابع لا وجه لهما .

التفريغ : /
 ف/٨/١

ان حكمنا بطهارة الاء ، فلا كلام . وان حكمنا بنجاسة الاء ، قال الشيخ أبو علي(١٠):
 يحتمل أن ينزل منزلة النجاسة العينية (١١)، حتى نوجب التباعد عنها ، في قول(١٢) ،
 ونحكم بنجاسة الماء في الاء ، وهو ما دون القلتين(١٣) بالنسبة اليه ، ويحتمل أن ينزل
 منزلة النجاسة الحكمية حتى لا نوجب التباعد(١٤) عنه ، فيكون كقطرة من البول(١٥) اذا
 انبثت في قلتين . ثم ينبني على ذلك أنه لو كان الماء في الاء ، وكان الاء يسع

=====

- (١) في ظ م : رد .
- (٢) ذكر امام الحرمين أن الشيخ أبا محمد الجويني ذكر هذا الوجه .
- أنظر: نهاية المطلب ١/١٠٧، كفاية النبيه ١/٩١، المطلب العالي ١/١٠١ .
- وذكر بعضهم وجهين آخرين غير الأربعة السابقة وهما :
 - أنه يحسب ستا ، ويجب غسلة سابعة بتراب .
 - اذا كان فم الاء ضيقا لم يطهر ، وان كان واسعا طهر .
- أنظر: المجموع ٢/٥٨٧-٥٨٨ ، المطلب العالي ١/١٠١ .
- (٣) في ف: لأن .
- (٤) في ف: واحدة فيها .
- (٥) أنظر الأم ١/٢٢ ، نهاية المطلب ١/٤٣ .
- (٦) في م: شيء .
- (٧) في م : فالوجه .
- (٨) في ف: أغوص .
- (٩) يقال:عوص الشيء عوصا واعتاص ، أى صعب ، فهو عويم . وكلام عويم أى يعسر
 فهم معناه . أنظر: المصباح المنير ص ١٦٦ .
- (١٠) تقدمت ترجمته في القسم الدراسي ص ٥٨ .
- (١١) النجاسة العينية : هي التي يشاهد لها عين أو يحس لها طعم أو لون أو رائحة ،
 وتسمى كذلك النجاسة الحقيقية . أنظر: المطلب العالي ١/٨٥ .
 أما النجاسة الحكمية فهي التي لا يشاهد لها عين ولا يحس لها طعم ولا لون ولا رائحة
 مع وجود ذلك فيها أو تقديره عند العدم ، لمعارض منع من ظهور ذلك ، كبول
 انقطعت رائحته وصفاء لونه وزوال طعمه . أنظر: المطلب العالي ١/٨٥ .
- (١٢) في ف : قوتها .
- (١٣) في ف : قلتين .
- (١٤) ما بين القوسين ساقط من ظ .
- (١٥) في ف : بول .

حد التعبد(١) قد يقتضيه ، ولكن لا خلاف في أن البول لو وقع في ذلك الاثناء لم يجب غسلة ثامنة له(٣،٢) ، فان اندرج ذلك تحته ، فليندرج ثم(٤) ، اذ لا فرق .
وأما (٥) النظر في التعفير ، فمنشأوه فهم مقصود الشرع في(٦) الأمر به(٧) ، فقال قائلون : المقصود منه(٨) / الاستعانة بغير الماء وضه اليه ، ليكون ذلك مزيداً / م / تغليظ وكلفة فيه ، فجوزوا الاستعانة بالأشنان (٩) والصابون(١٠) .
وقال آخرون : انه تعبد ، اذ المقصود منه الاستظهار بالتراب ، لأنه طهور في نفسه فالتلفيق(١١) بين نوعي الطهور ، هو المأمور به تغليظاً(١٢) ، وعلى هذا : اكتفى مكتفون

=====

- (١) في ظ : البعيد .
- (٢) (له) : ساقطة من م ، ف .
- (٣) أنظر : نهاية المطلب ١/١٠٩ ، التهذيب ص ٩٢ ، المجموع ٥٨٥/٢ ، روضة الطالبين ٣٢/١ ، كفاية النبيه ٩٠/١ .
- (٤) أي في مسألة تكرر الولوغ .
- (٥) في ظ : أما .
- (٦) في ف : من .
- (٧) جاء الأمر في حديث أبي هريرة مرفوعاً : (طهور اثناء أحكم اذا ولغ فيه الكلب أن ينسله سبع مرات أولاً بالتراب) متفق عليه وتقدم تخريجه ص ١٠٣ .
- (٨) (منه) : ساقطة من ف .
- (٩) الأشنان بضم الهمزة وكسرهما لغتان ، وهو فارسي معرب ، وهو بالعربية " حرض " .
- أنظر : تحرير ألفاظ التنبيه ص ٣٢ ، المجموع ٥٨٣/٢ ،
- لسان العرب ١٣٥/٧ .
- (١٠) ممن قال بأن التعفير معقول المعنى وأجاز الاستعانة بالصابون والأشنان ونحوهما مكان التراب : المزي ، وهو ما صححه أبو اسحق الشيرازي والشاشي .
- أنظر : المجموع ٥٨٣/٢ ، الحاوي ص ١١٧٧ .
- (١١) في م : والتلفيق .
- (١٢) ومن قال به : الرافعي والنووي وابن الرفعة ، وهو مفهوم كلام ابن الحداد .
- حيث منعوا اقامة غير التراب مقامه .
- أنظر : المسائل المولدة ل ١ ، فتح العزيز ٢٦٣/١ ، المجموع ٥٨٣/٢ ، روضة الطالبين ٣٢/١ ، كفاية النبيه ٩٠/١ ، المطلب العالي ١/١٠٣-١٠٢ .

بغسله ثامنة ، فان الماء أعلى في التطهير من التراب(١)، وهذا أبعد الاحتمالات ، فانه يبطل فائدة التقييد بالتراب ، ولو كان الماء في (٤) ذلك كافيا ، لذكر ثمان(٥) غسلات. ب/٨/ف
ثم الذين فهموا التعبد ، وأعرضوا عن المعنى ، انقسموا ،

فمنهم من جوز الاستعانة بالصابون والأشنان ، عند عدم التراب ، وجعله عذرا معتبرا .
ومنهم من أصر على القصد له(٦)، للتعبد(٧) وحسم الباب ، وهو قياس اعتقاد التعبد(٨).

=====

(١) مسألة هل يجزئ غسل الائناء من ولوغ الكلب ثمانيا بالماء فقط ؟ محصل ما فيها
ثلاثة أوجه للشافعية :

الوجه الأول: لا يجزئ ولا يطهر الائناء . ومن اختاره امام الحرمين والمراوزة وأبو علي
بن أبي هريرة ، وصححه الماوردي والبنغوي والرافعي وأبو الطيب والنووي .
الوجه الثاني: يجزئ ذلك ويطهر الائناء .

الوجه الثالث: ان كان التراب معدوما أجزأ وقام مقامه والا فلا . وهو قول أبي اسحق
المروزي والرويانى . أنظر: الابانة ١/٣، نهاية المطلب ١/١٠٦، الحاوى ص ١١٧٨-١١٧٩،
التهذيب ص ٩١-٩٢، فتح العزيز ١/٢٦٥-٢٦٦، المجموع ٢/٥٨٤-٥٨٣، كفاية النبيه ١/٩١.

(٢) في م : فهذا .

(٣) في ظ ، م : أحد .

(٤) (الماء في) : ساقطة من ظ ، م .

(٥) في ف : ثمانى .

(٦) (القصد له) : ساقطة من ظ ، م .

(٧) في ظ ، م : التعبد .

(٨) مسألة هل يقوم غير التراب - كالصابون والأشنان - مقامه في التعفير ؟

نص الامام الشافعي رحمه الله أن فيها قولين حيث قال: (فان كان في بحر لا يجد
فيه ترابا فغسله بما يقوم مقام التراب في التنظيف من أشنان أو نخالة أو ما أشبهه
ففيه قولان: أحدهما لا يطهر، الا بأن يماسه التراب. والآخر: يطهر بما يكون خلفا
من التراب وأنظف منه...) . الأم ١/٦ . فاختلف الأصحاب في تخريج القولين على
ثلاث طرق :

الأول: طريقة أبي العباس بن سريج وأبي علي بن خيران أن القولين يجريان في
حالة عدم التراب. أما في حالة وجوده فلا يجوز غيره قولا واحدا .

الثانية: طريقة أبي اسحق المروزي وأبي علي بن أبي هريرة أنه لا فرق في جريان
القولين بين حالة وجود التراب وعدمه ، وصحبها الرويانى وسليم وابن الرفعة .

الثالثة: طريقة أبي الطيب بن سلمة أن فيها ثلاثة أقوال :

١- أن غير التراب لا يقوم مقامه مطلقا . لا مع وجوده ولا مع عدمه. ومن اختاره
الرافعي والنووي وابن الرفعة وهو مفهوم كلام ابن الحداد .
٢- أن غير التراب يقوم مقامه مطلقا مع وجوده وعدمه . وهو اختيار المزني وصحبه
أبو اسحق الشيرازى والشافى .

٣- أن غير التراب يقوم مقامه عند عدمه ولا يقوم مقامه عند وجوده .

وزاد المصنف في الوسيط والرافعي قولا رابعا وقال عنه النووى انه مخرّج وهو: يجوز
اقامة غير التراب مقامه فيما يفسد باستعمال التراب فيه كالثياب ، ولا يجوز فيما

وقد نقل أصحابنا عن الشافعي رحمه الله ، (قولين في الأثنان والصابون مطلقا) (١) .
ثم اختلفوا في محله (٢) ، فمنهم من طرده (٣) على الإطلاق (٤) ، ومنهم من خصه بحالة
العدم (٥) ، ومنشأ الاختلاف ما ذكرناه (٦) .
ثم الذين لم يجوزوا اقامة الصابون مقام التراب في الأثناء ، ترددوا في الثوب (٧) ، وكأنهم
اعتقدوا ذلك عذرا ، اذ التراب يفسد الثوب ، وهذا بعيد .
وعلى هذا (٨) التردد ، يخرج التراب النجس ، فمن مال الى التعبد ، أو الى رعاية معنى
الطهورية في التراب ، اشترط الطهارة (٩) ، ومن فهم مقصود الاستعانة لمزيد تغليظ ، لم
يعتبر الطهارة (١٠) ، وعليه : تخرج الأرض اذا أصابها (١١) نجاسة الكلب في أنه هل يجب

=====

لا يفسد كالأواني . وهذا القول منسوب الى القفال .
أنظر : الأمانة ٣/١ ، نهاية المطلب ١/١٠٦ ، الصائل المولدات ل١ ، فتح العزيز ١/٢٦٣
المجموع ٥٨٣/٢ ، روضة الطالبين ١/٣٢ ، الحاوي ص ١١٧٦-١١٧٨ ، كفاية النبيه ١/٩٠ ،
المطلب العالي ١/١٠٢-١٠٣ ، الوسيط ١/٣٤٠ .
(١) في ف : في الصابون والأثنان قولا مطلقا .
(٢) أي في محل جريان القولين ، كما تقدم في الصفحة السابقة .
(٣) في ف : طرد .
(٤) كما هو الحال في الطريقة الثانية ، طريقة أبي اسحق المروزي وابن أبي هريرة ،
حيث أطلقا جريان القولين في حالة وجود التراب وعدمه .
(٥) كما هو الحال في طريقة ابن سريج وأبي علي بن خيران ، حيث منعا استعمال غير
التراب مع وجوده قولا واحدا ، وأجريا القولين في حالة عدم التراب .
(٦) أي من فهم مقصود الشرع في الأمر بالتعفير ، كما تقدم ص ١٠٩ .
(٧) تقدم هذا في القول الرابع من الطريقة الثالثة وهو المنسوب الى القفال ، حيث
أجاز اقامة غير التراب مقامه فيما يفسد باستعمال التراب فيه كالثياب ، ومنعه
فيما عدا ذلك .

(٨) (هذا) : ساقطة من ف .

(٩) أي طهارة التراب المستعمل في التعفير .

(١٠) مسألة التعفير بالتراب النجس هل يجزئ ؟ فيها وجهان عند الشافعية :

الأول : لا يجزئ . وممن صححه الفوراني والبخوي والرافعي والنووي .

الثاني : يجزئ .

أنظر : الأمانة ٣/١ ، التهذيب ص ٩٠ ، فتح العزيز ١/٢٦٥ ، المجموع ٥٨٦/٢ .

(١١) في ظ : أصابها .

عليه (١) استعمال تراب أجنبي فيها (٢، ٣) .

فان اعتبرنا طهارة التراب ، اشترطناه ، والا (٤) فلا (٥) .

وعليه يخرج ما اذا مزج التراب بالخل في المرة الثالثة ، فمن نظر الى التعبد ، راعى

قضية الأمر ، / اذ قال : احدهن بالتراب . ومن مال الى فهم المعنى من التغليظ جوز

ذلك (٦) .

ويخرج على هذا ، أنه لو ذر التراب على المحل ، بعد الغسلات السبع (٧) ، لم يجز (٨) ،

لأن معنى الاستعانة / في التطهير لم يحمل ، ولم يوافق صورة التعبد المأخوذ من لفظ

الأمر ، فحقه اذا : أن يمزج التراب بالماء حتى يتغير (١٠) . ولو كان ذلك في غسلة

ثامنة جاز ، وذلك مما (١١) لا خفاء به .

ومن لواحق حكم الولوغ ، أن الهرة اذا أكلت فأرة ، وولغت في ماء قليل ، بعد أن

غابت ، ولم نتيقن طهارة فمها بالولوغ في ماء كثير ، ففيه وجهان لتقابل الأصلين :

أحدهما : الحكم بطهارة الماء ، لأن الأصل طهارته ، ولم نستيقن النجاسة (١٢) .

والثاني : الحكم بنجاسة الماء ، لأن الأصل نجاسة فم الهرة ، اذ تيقناها ، ولم نتيقن زوالها (١٣) ،

=====

(١) (عليه) : ساقطة من ظ ، م .

(٢) هذه المسألة فيها وجهان عند الشافعية :

الوجه الأول : لا يجب . ومن صححه الفوراني والرافعي والنووي .

الوجه الثاني : يجب . وهو مفهوم كلام الماوردي في الحاوي .

أنظر : الإبانة ٣/١ ، الحاوي ص ١١٨٩ ، فتح العزيز ١/٢٦٦ ، المجموع ٢/٥٨٦ .

(٣) في م : فيه .

(٤) في م : وان لا .

(٥) أنظر : نهاية المطلب ١/١٠٧ .

(٦) مسألة : اذا مزج التراب بمائع غير الماء ، هل يجزى في التعفير ؟ فيها وجهان :

الوجه الأول : لا يجزى . ومن صححه الفوراني والبغوي والرافعي والنووي .

الوجه الثاني : يجزى . وهو وجه مشهور عند الخراسانيين .

أنظر : الإبانة ٣/١ ، التهذيب ص ٩٢ ، فتح العزيز ١/٢٦٦-٢٦٧ ، المجموع ٢/٥٨٧ ،

منفي المحتاج ١/٨٤ .

(٧) في ظ ، م : السبعة .

(٨) أنظر : نهاية المطلب ١/١٠٧ ، فتح العزيز ١/٢٦٦ ، المجموع ٢/٥٨٧-٥٨٨ ، المطلب العالي ١/١٠٦ .

منفي المحتاج ١/٨٣ .

(٩) أنظر : المراجع السابقة .

(١٠) في ف : ما .

(١١) ممن صح هذا الوجه الرافعي والنووي وعزى النووي تصحيحه الى الجمهور .

أنظر : نهاية المطلب ١/١٠٩ ، الإبانة ٣/١ ، التهذيب ص ٤٢-٤٣ ، فتح العزيز ١/٢٦٩-٢٧٠ ،

المجموع ١/١٧٠ ، المطلب العالي ١/١٠٧ .

(١٢) أنظر المراجع السابقة . ومن صح هذا الوجه البغوي . أنظر : التهذيب ص ٤٢ .

وقياس / مذهب الشافعي رحمه الله ، الحكم بالنجاسة ، لأن استصحاب أصل الطهارة ، انما يجوز اذا لم يعارضه أصل آخر . وكذلك (١) اذا اشتبه اناء نجس (٢) باناء طاهر ، لم يجز استعمال أحدهما تحكما ، اعتمادا على أنه استيقن طهارته (٣) ، ولم يستيقن نجاسته (٤) ، بل يقال : عارضه يقين نجاسة على الجملة ، فلا بد من اجتهاد ، حتى يعتضد أحد الأصلين به (٥) ، ولكن ، يحتمل أن يقال : يرجح (٦) هاهنا أحد الأصلين بالحاجة . فان الاحتراز من الهرة غير ممكن ، واليه أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله : (اسبا من الطوافين عليكم والطوافات) (٧) (٨) ، الا أن هذا لا يجري في حيوان لا يعم اختلاطه بالناس .

=====

(١) في ف : ولذلك .

(٢) (الماء نجس) : ساقطة من ظ .

(٣) في ف : طهارة .

(٤) في ف : نجاسة .

(٥) اذا اشتبه ماآن ، طاهر ونجس ففيه ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : يجب عليه الاجتهاد فيها حتى يغلب على ظنه طهارة أحدهما فيتطهر

به . وهذا هو المذهب عند الشافعية .

الوجه الثاني : يتطهر بأيهما شا ، من غير اجتهاد . حكاه الخراسانيون .

الوجه الثالث : يتطهر بأحدهما بمجرد أن يظن طهارته من غير اجتهاد . حكاه الخراسانيون

وصاحب البيان .

وقال المزني وأبو ثور : يتيمم ولا يجتهد .

أنظر: فتح العزيز ٢٧٣/١ ، المجموع ١٨٠/١ ، الحاوي ص ١٣٠١ .

(٦) في ف : فرجح .

(٧) (والطوافات) : ساقطة من ظ ، م .

(٨) أخرجه أبو داود كه الطهارة باب سور الهرة ٦٠/١ بلفظ (انها ليست بنجس انها من

الطوافين عليكم والطوافات) عن كبشة بنت كعب بن مالك عن أبي قتادة ، والترمذي

له الطهارة باب ما جاء في سور الهرة ٣٠٧/١ مع التحفة وقال عنه : " هذا حديث حسن

صحيح . وهذا أحسن شيء روى في هذا الباب " . والنسائي له الطهارة باب سور الهرة

٥٥/١ ، وابن ماجة له الطهارة وسننها باب الوضوء بسوء الهرة والرخصة في ذلك ١٣١/١ ،

ومالك في الموطأ له الطهارة باب الطهور للوضوء ٢٣/١ ، وأحمد ٢٩٦/٥ ، ٣٠٩ ، ٣٠٣ .

والدارقطني له الطهارة باب سوء الهرة ٧٠/١ ، والدارمي له الطهارة باب الهرة اذا

ولغت في الاناء ٢٠٣/١ ، وابن خزيمة له الوضوء باب الرخصة في الوضوء بسوء الهرة

٥٥/١ ، والبيهقي له الطهارة باب سوء الهرة ٢٤٥/١ .

قلتین ، وجعلناه نجاسة عينیه ، فجميع الماء نجس ، لأن التباعد غير ممكن ، وان كانت
حکمية ، فجميع الماء طاهر ، فلو نزح (١) منه (٢) ما نقص عن (٣) القلتین ، فالباقي يبني (٤)
حكمه على حکم (٥) الاحتمالین (٦) ، ان جعلنا نجاسته (٧) عينية حکمنا بنجاسته ، وان كانت
حکمية ، فلا . وهذا من غريب أثر (٨) التفريع ، اذ (٩) انتهى الأمر الى حکم بنجاسة الماء ،
مع طهارة الماء القليل الكائن فيه (١٠) وهذا من لطيف تفريع الشيخ أبي علي في الشرح (١١) .
ومما يتعلق بالنظر في العدد ، أن الماء اذا ولغ فيه كلبان هل يتكرر العدد ؟ .
ذكر العراقيون فيه اختلافا (١٢، ١٣) ، وهو بعيد (١٤) ، وان كان الجري (١٥) على

=====

(١) نزح: من باب قطع ونفع . تقول نزحت البئر نزحا ونزوحا أي استقيت ماءها كله .
أنظر: المصباح المنير ص ٢٢٩ ، مختار الصحاح ص ٢٧٢ .

(٢) (منه) : ساقطة من ظ ، م .

(٣) في م ، ف : من .

(٤) في ف : يبتلى .

(٥) (حکم) : ساقطة من ظ ، ف .

(٦) في ف : الاحتمال .

(٧) في م ، ف : جعلناه نجاسة .

(٨) (أثر) : ساقطة من ظ .

(٩) في ظ ، ف : اذا .

(١٠) أنظر: نهاية المطلب ١/ ١٠٧ ١٠٨ .

(١١) تقدم التعريف به وبكتابه في القسم الدراسي ص ٥٨ .

(١٢) في ف : خلافا .

(١٣) نقل امام الحرمين أن العراقيين ذكروا فيه وجهين :

الوجه الأول : أنهما ككلب واحد ، فيغسل الماء من الجميع سبعا . وهذا هو المنصوص

في رواية حرملة ، وممن قال به أبو العباس بن سريج وأبو اسحق المروزي وأبو

علي بن أبي هريرة وصححه الماوردي والنووي وابن الرفعة .

الوجه الثاني : أنه يثبت بسبب ولوغ كل كلب سبع غسلات وتعفيرة ، وممن قال

به أبو سعيد الاطخري .

وفي هذين الوجهين يستوى ما اذا ولغ كلب واحد مرارا في نفس الماء ، أو ولغ

عدة كلاب في نفس الماء .

وذكر الماوردي وجها ثالثا وهو : أنه ان تكرر الولوج من كلب واحد اكتفي فيه

بسبع غسلات ، وان كان من أكثر من كلب وجب أن يغرد لكل ولوغ كلب سبعا .

ونقله النووي وابن الرفعة . أنظر: نهاية المطلب ١/ ١٠٩ ، الحاوي ص ١١٧٣-١١٧٤ ،

التهذيب ص ٩٣ ، المجموع ٢/ ٥٨٤ ، روضة الطالبين ١/ ٣٢ ، كفاية النبيه ١/ ٩٠ .

(١٤) هذا رد من المصنف على القول بتكرير العدد بتكرار الولوج ، وهو ما جاء في الوجهين الثاني والثالث .

(١٥) في ف : الجمود .

تنجيس (١) الماء لتعذرا لاحتراز (٢) ، وعلى هذا ينقدح قول صاحب التقريب ، وزعم هؤلاء أن لا فقه في رعاية الدم .

وقال القفال (٣) : الخلاف في نجاسة الحيوان جار (٥،٤) ، لأن سبب نجاسة الحيوان تعرضه (٦) للعفونات بسبب احتباس الدم في العروق واستحالتة ، وذلك لا جريان له فسي هذه الحيوانات ، فانها في حكم نبات يُفرض رطباً في الحياة ، / ثم يُفرض يابساً بالموت ، وعلى هذا ، لا فرق بين أن يقل الحيوان في الماء أو يكثر ، فانه كالأشياء الظاهرة ، فينظر فيه الى التغير الظاهر المتفاحش ، وان حكمنا بنجاسته ، ورددنا الخلاف الى الماء لتعذر الاحتراز ، ففي الكثير منه وجهان ، ذكرهما العراقيون (٧) . ومأخذه النظر الى الجنس بعد تأسيس القاعدة ، أو اتباع الحال ، تحقيقاً لمعنى التعذر (٨) ، وعلى هذا ينقدح الفرق بين البعوض والذباب (٩) ، وبين الخنافس ، لأنه اذا جاز الفرق بين الأحوال ، كان فسرق

=====

(١) في ف : تنجس .

(٢) أنظر: الإبانة ١/ل ٣، التهذيب ص ٤٥، المجموع ١/١٣٠، كفاية النبيه ١/ل ١٠.

(٣) عبدالله بن أحمد بن عبدالله القفال المروزي. أبو بكر. (٣٢٧-٤١٧هـ) .

المعروف بالقفال الصنير المروزي . شيخ الخراسانيين ، تفقه على الشيخ أبي زيد المروزي وسمع منه ومن الخليل بن أحمد القاضي وغيرهما . بدأ التعلم على كبر سن بعدما أفنى شببته في صناعة الأقفال التي نسب اليها . سمع الحديث بمرور وبخارى وببكند وهراة ، وحديث في آخر عمره وأملى . من تلاميذه شرح على فروع ابن الحداد توفي بسجستان . أنظر: طه السبكي ٥٣/٥ ، شذرات الذهب ٢/٣٠٧ ، العبر ٢/٢٣٢ ، وفيات الأعيان ٣/٤٦ ، طه الأسنوي ٢/١٤٧ ، السير ١٧/٤٠٥ ، الأعلام ٤/٦٦ .

(٤) في ظ: م: جاري .

(٥) أنظر: التهذيب ص ٤٥، المجموع ١/١٣٠، كفاية النبيه ١/ل ١٠، فتح العزيز ١/١٦٦ .

(٦) في ف : أن تعرضه .

(٧) الوجه الأول : لا ينجس الماء . وممن صححه النووي والرافعي وابن الرفعة .

الوجه الثاني: ينجس الماء . وممن صححه الشاشي والنووي وقطع به ابن كج والدارمي أنظر: نهاية المطلب ١/ل ١١٠، الحاوي ص ١٢١٥-١٢١٦، التهذيب ص ٤٥، فتح العزيز ١/١٦٣، المجموع ١/١٠٣-١٣١، روضة الطالبين ١/١٥، كفاية النبيه ١/ل ١٠ .

(٨) في ظ : العذر .

(٩) في ظ : والذبان .

الأجناس قريبا منه ، فأما تحريم التناول ، فتأبى ، لم يخرج على الطهارة ، اذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أحلت لنا ميتتان) (١) . فاقضى ذلك تحريم الكل ، لعمومه (٢) ، ومعنى الاستقذار أيضا يشهد له ،

فأما ما نشؤه في الطعام ، كدود التفاح وغيره ، فهو طاهر من غير اختلاف (٣) ، وفي أكله تردان (٤) :

أحدهما : التحريم ، للاستقذار ، وعموم اسم الميتة .

والثاني : التحليل (٥) ، لأنه من جرم الطعام ، ولكنه استحال في نفسه ، واكتسب وصفا آخر ، فلا (٦) يناط بحياته حكم آخر ، وليس (٧) لتلك الاستحالة هذا القدر والرتبة ، وإذنا^(٨) حرّمنا أكله ، (لم يبعد أيضا تنجيّسه) (٩) . وقد قيل به أيضا (١٠) . والظاهر ما تقدم .

فأما الأجزاء المنفصلة (١١) عن الحيوانات ، فلا خفاء بنجاسة الروث ، والخروء من كل حيوان حكم بنجاسة ميتته (١٢) ، فأما السلم والجراد ، ففي خروءهما وجهان :

=====

- (١) أخرجه ابن ماجه في سننه عن ابن عمر له الصيد باب صيد الحيتان والجراد ١٠٧٣/٢ ، وفي له الأظعمة باب الكبد والطحال ١١٠١/٢ ، وأحمد ٩٧/٢ ، والدارقطني له الأشربة باب الصيد والنباح والأظعمة ٢٧١/٤ . والبيهقي له الطهارة باب الحوت يموت في الماء والجراد ٢٥٤/١ ، عن زيد بن أسلم عن ابن عمر موقوفا ، وقال: " هذا اسناد صحيح وهو في معنى المسند ، وقد رفعه أولاد زيد بن أسلم عن أبيهم " . ثم ساق الحديث من طريقهم مرفوعا ، وقال: " أولاد زيد هؤلاء كلهم ضعفاء ، جرحهم يحيى بن معين ، وكان أحمد بن حنبل وعلي بن المديني يوثقان عبد الله بن زيد إلا أن الصحيح من هذا الحديث هو الأول " . أي الموقوف . ونقل الحافظ في التلخيص تصحيح الموقوف عن أبي زرعة وأبي حاتم ، ثم ذكر الرواية الموقوفة في حكم المرفوع .
- أنظر: التلخيص الحبير ٢٦/١ ، والحديث صححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ١١١/٣ .

- (٢) في م : بعمومه .
- (٣) أنظر: الإبانة ١/٣١ ، فتح العزيز ١/١٦٦ ، التهذيب ص ٤٤ ، روضة الطالبين ١/١٤ ، المطلب العالي ١/٤٤ ، ويفهم من كلام الماوردي أنه يقول بتنجيّسه . أنظر الحاوي ص ١٢٠٩ .
- (٤) في ظ ، م : تردد .
- (٥) أنظر: نهاية المطلب ١/١١٠ ، الحاوي ص ١٢٠٨ ، وذكر بعضهم وجها ثالثا وهو أنسه يجوز أكله مع ما نشؤه منه ولا يجوز أكله منفردا . ومن قال بتحريم أكله : امام الحرمين والماوردي . أنظر: المطلب العالي ١/٤٥ ، روضة الطالبين ١/١٤ ، والمراجع السابقة . ومن قال بالجواز: الرافي وصححه الغزالي في الوجيز وابن الرفعة .
- أنظر: فتح العزيز ١/١٦٨ ، كفاية النبيه ١/١٠٨ ، لوجيز ١/٦٨ .
- (٦) في ظ ، م : ولا .
- (٧) في ظ ، م : إذ .
- (٨) في ف : فانا .
- (٩) في ف : حكم بتنجيّسه .
- (١٠) ممن قال به الماوردي . أنظر: الحاوي ص ١٢٠٨ ، كفاية النبيه ١/١١١ .
- (١١) في ظ : المنقطعة .
- (١٢) أنظر: نهاية المطلب ١/١١٠ ، التهذيب ص ٧٧ ، فتح العزيز ١/٧٧ ، المجموع ٢/٥٥ .

أحدهما: الطهارة (١) . لأنه ألحق بالمأكولات الجامدة ، ولم يعتبر حكم الحياة فيهما / أ/٩/ظ
فيتعدى هذا الى جميع الأجزاء .

والثاني : أنه نجس (٢) . لأن ذلك نبت (٣) في المأكول المنتفع به ، والخروء لا يؤكل ، فبقي (٤)
على القياس . وكذلك الخلاف في خروء الحشرات التي ليست لها نفس سائلة (٥) ، اذا حكمنا
بطهارة ميتته - وهو أولى بالتنجيس لأنه محرم التناول - ، ومأخذ هذا الاختلاف ، فهم
العلة في طهارة الأصل .

فأما دود القز (٦) ، فظاهر ، ويجوز بيعه ، لأنه منتفع به ، وأما (٧) روثة وبزره ففيه
خلاف كالخلاف في بيض الحيوان الذي لا يؤكل (٨) .

وفائدة / ذلك تظهر في البيع (٩) والصلاة (١٠) ، والضمان عند الائتلاف (١١) .
وأما المسك فظاهر وفاقا (١٢) . وفي فأرته وجهان :
أحدهما: التنجيس . لأنه جزؤ من الحيوان (١٤) .
والثاني: أنه طاهر . لأنه ينفصل بطبعه كالجنين (١٥) .

=====

- (١) هذا الوجه حكاه صاحب البيان وحكاه الرافعي عن أبي سعيد الأمطخري، واختاره
الرويانى وأبو بكر بن خزيمة . أنظر: نهاية المطلب ١/ل/١١٠، التهذيب ص ٢٧
فتح العزيز ١/١٨٤ ، المجموع ٢/٥٤٩-٥٥٠، المطلب العالي ١/ل/٥٢ .
- (٢) ممن صححه البغوى والرافعي وابن الرفعة وقطع به العراقيون وجماعات من الخراسانيين
وهو المذهب . أنظر: المراجع السابقة .
- (٣) في ف : ثبت .
- (٤) في ف : فيبقى .
- (٥) أنظر فتح العزيز ١/١٨٤ .
- (٦) في ظ ، م : القرية .
- (٧) في ف : فأما .
- (٨) أنظر: نهاية المطلب ١/ل/١١٠ ، الابانة ١/٣ .
- (٩) أى اذا حكمنا بطهارته جاز بيعه وشراؤه . والا فلا .
- (١٠) أى اذا حكمنا بطهارته جازت مماحبته في الصلاة . والا فلا .
- (١١) أى اذا حكمنا بطهارته وقلنا يجوز بيعه فعلى من أتلغه الضمان. والا فلا .
- (١٢) في ف : فأما .
- (١٣) أنظر: الابانة ١/ل/٣ ، نهاية المطلب ١/ل/١١٠، التهذيب ص ٨٤، فتح العزيز ١/١٩٣ ،
المجموع ٢/٥٧٣ .
- (١٤) أنظر: الابانة ١/ل/٣ ، نهاية المطلب ١/ل/١١٠-١١١، التهذيب ص ٨٤ .
- (١٥) ممن صححه الفوراني والرافعي/ وقال عنه البغوى هو المذهب .
أنظر: الابانة ١/ل/٣ ، التهذيب ص ٨٤ ، فتح العزيز ١/١٩٣ .

وجملة هذه الاختلافات ، تدور على الأشباه والتقريبات ، ويغلب فيها تعارض الاحتمالات ، ويعسر (1) ترجيح أحد الجانبين (2) ، إلا إذا ظهر القرب غاية الظهور .
فسرع :

إذا وقعت فأرة في ماء وهي حية ، لم ينجس الماء ، وإن كان (منفذ النجاسة) (3) منها مفضاً (4) ، في غالب الأمر . لأن الأولين لم يقيموا لذلك وزناً ، ولم ينظروا إليه (5) . ومنهم من قضى بالنجاسة طرداً للقياس (6) .
(وأما (7) الأولون (8) : فكانوا لا ينظرون إليه في الماء الكثير . فأما (9) الماء (10) القليل ، فلا يصح فيه نقل ، فلعلهم كانوا ينظرون إليه ، فهو القياس . ولا خلاف في أن المقتصر على الحجر في الاستنجاء لو استنقع في ماء قليل نجس الماء (11) ، فإن تلك النجاسة لها أحكام إذا انفصلت عن ذلك المحل ، ولو (12) حمله حامل في الصلاة ففي صحة صلاته وجهان (13) . والقياس البطلان . لأن تلك النجاسة / يعفى عنها في حق صاحبها ترخماً ، بشرط أن تبقى على ذلك المحل ، ولو انتقل إلى جزء آخر لم يجز ، لخروجه عن محل الرخصة (14) ، وهذا النقل في حقه أعظم .
ومنهم من قال : إذا جاز له استصحابه ، جاز لغيره أيضاً استصحابه ، فإنه معفو عنه مطلقاً ، لقيامه بذلك المحل (15) .
=====

- (1) في ف : ويعتبر .
- (2) في ف : الاحتمالين .
- (3) في ف : المنفذ للنجاسة .
- (4) في ظه : مجاً .
- (5) أنظر : نهاية المطلب 1/111 ، التهذيب ص 46 ، المجموع 1/147 ، 3/150 .
- (6) أنظر : نهاية المطلب 1/111 ، المجموع 1/147 .
- (7) في ف : أما .
- (8) في م : فأما الأولين .
- (9) في ظ ، م : وأما .
- (10) (الماء) : ساقطة من ظ ، م .
- (11) أنظر : نهاية المطلب 1/111 ، المجموع 1/147 .
- (12) في ف : وإن .
- (13) أنظر : نهاية المطلب 1/111 ، التهذيب ص 508 ، المجموع 1/147 ، 3/151 ، وصح إمام الحرمين والنووي البطلان .
- (14) أنظر : الحاوي ص 648 .
- (15) في ظ : الأصل .

الطرف الثالث : في مقدار النجاسة المفسدة للماء القليل .

ولتعلم أولاً أن التغير غير / معتبر في تنجيس الماء القليل عند الشافعي رحمه الله (١) . ب/٩/ظ
وقال مالك رحمه الله : هو ظاهر ما لم يتغير (٢) .
ومعتمدنا : قوله عليه السلام: (إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً) (٣) . فرق بين القلتين
وما دونهما (٤) . ومالك رحمه الله لا يرى الفرق .
والثاني : قوله عليه السلام: (٥) إذا استيقظ أحدكم من نومه ، فلا يغمس يده في الماء حتى
ينسلها ثلاثاً ، فإنه لا يدرى أين باتت يده (٦) (٧) .

=====

(١) أنظر: الأم ٤/١ ، نهاية المطلب ٩٩/١ ، وهو مذهب الإمام أحمد
و مذهب الإمام أبي حنيفة . أنظر: الانصاف ٥٦٥٥/١ ، الكافي ٧/١ ، الهداية
٧٤٧٣/١ ، شرح العناية ٧٤٧٣/١ .

(٢) هناك أربعة أقوال عن الإمام مالك في حكم الماء القليل إذا خالطته نجاسة :
القول الأول : أنه طهور ، وبكره استعماله مع وجود غيره . وهذا هو المشهور من المذهب
وهو رواية المدنيين عن مالك واليه ذهب اسماعيل بن اسحق القاضي ومن تبعه من المالكيين
البغداديين ، وابن الحاجب .

القول الثاني : أنه نجس . واليه ذهب المصريون من أصحاب مالك وهرواية ابن القاسم .
القول الثالث : أنه مشكوك فيه . وهو قول ابن الماجشون ومحمد بن مسلمة .
القول الرابع : أنه طهور من غير كراهة . وهرواية أبي مصعب .
أنظر: المنتقى ٥٦/١ ، الكافي ١٣-١٢٨/١ ، القوانين الفقهية ٢٥ ، بداية المجتهد ٣٩/١ ،
الخير ١٦٤/١ ، مواهب الجليل ٧٠/١ .

(٣) أخرجه أبو داود له الطهارة باب ما ينجس من الماء ٥٢،٥١/١ ، عن عبدالله بن عمر
رضي الله عنهما قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الماء وما ينوبه من
الدواب والسباع فقال صلى الله عليه وسلم: (إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث) .
ورواه الترمذي له الطهارة باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء ٢١٥/١ مع التحفة ،
وابن ماجه له الطهارة وسننها باب مقدار الماء الذي لا ينجس ١٧٢/١ ، والنسائي له
الطهارة باب التوقيت في الماء ٤٦/١ ، وفيه المياه باب التوقيت في الماء ١٧٥/١ ،
والدارمي له الطهارة باب قدر الماء الذي لا ينجس ٢٠٢/١ ، والدارقطني له الطهارة
باب حكم الماء إذا لاقته نجاسة ١٣/١ ، وأحمد ٣٨،٢٧،١٢/٢ ، وابن خزيمة في جماع أبواب
ذكر الماء الذي لا ينجس ٤٩/١ ، والبيهقي له الطهارة باب الفرق بين القليل الذي
ينجس والكثير الذي لا ينجس ما لم يتغير ٢٦٠/١ ، والحاكم له الطهارة ١٣٢/١ ، وقال
عنه: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجاً جميعاً بجميع رواته ولم يخرجها
وأظنها والله أعلم لم يخرجها لخلاف فيه على أبي أسامة عن الوليد بن كثير . ثم
قال بعد أن ذكر رواية أخرى: هذا خلاف لا يوهن هذا الحديث، فقد احتج الشيخان
جميعاً بالوليد بن كثير ومحمد بن عباد بن جعفر . ثم ساق رواية أخرى وقال بعدها:
قد صح وثبت بهذه الرواية صحة الحديث . وذكر الحافظ في التلخيص طرده ١٦/١ - ٢٠ .
ثم قال: أن هذا ليس اضطراباً قادحاً... وصححه الألباني في إرواء الغليل ٦٠/١ .

(٤) في م ، ف : وما دونه .

(٥) (عليه السلام) : ساقطة من ظ .

(٦) في م : يده منه .

(٧) الحديث منفق عليه واللفظ لمسلم . أخرجه مسلم له الوضوء باب كراهة غمس المتوضي . • . ==

فاذا اقتضى التوهم (١) الاستحباب ، فتحققه جدير باقتضاء الغسل استحقاقا .

وانا (٢) تمهد هذا فنقول:

كما لا يعتبر التغير (٣) ، لا يعتبر قدر في النجاسة ، ما قلّ منها ، وما كثر .
نعم مفهوم نص (٤) الشافعي رحمه الله فيما نقله المزني (٥) ، تخصيصه بما يدركه الطرف (٦) .
ونص في كتاب الأم ، على أنه اذا أصاب الثوب نجاسة يتيسر الاحتراز عنها (٧) ، وقُلّت
بحيث لا يدركها الطرف ، وكان مستيقنا ، لم يعف (٨) عنها (٩، ١٠) .

وقال (١١) بعض أصحابنا (١٢) : يجرى هذا الخلاف في الماء والثوب ، ويعلل (١٣) العفو
بتعذر الاحتراز عنه ، وأن الأولين كانوا لا يتحفظون من هذا القدر .

وخصص أبو بكر الصيدلاني (١٤، ١٥) الخلاف بالثوب وقطع في الماء بالتنجيس وزعم

=====

وغيره يده المشكوك في نجاستها في الناء عن أبي هريرة ١٢٨/٣ مع شرح النووي

===

والبخارى له الوضوء باب الاستجمار وترا ٨٦/١ .

(١) في ظ : النوم . وفي م : الوهم .

(٢) في ف : فاذا .

(٣) في م : التغير .

(٤) في ف : من نص .

(٥) تقدمت ترجمته في القسم الدراسي ص ٦٠ .

(٦) أنظر: مختصر المزني ص ٨، نهاية المطلب ٩٩ل/١ ، الابانة ٢ل/١ .

(٧) في م ، ف : منها .

(٨) في ف : لا يعفى .

(٩) نص الشافعي في الأم في باب طهارة الثياب: " وكل ما أصاب الثوب من غائط رطب

أو بول أو دم أو خمر أو محرم ما كان ، فاستيقنه صاحبه وأدركه طرفه أو لم يدركه

فعليه غسله " . الأم ٥٥/١ ، وأنظر: نهاية المطلب ٩٩ل/١ .

(١٠) (عنها) : ساقطة من ظ ، م .

(١١) في م : فقال .

(١٢) هو أبو اسحق المروزي حيث قال: " في تنجيس الماء والثوب معا بما لا يدركه الطرف

قولين " . أنظر: الحاوي ص ١١١٥ .

(١٣) في ف : وتعليل .

(١٤) في ظ : الصيدلاني .

(١٥) محمد بن داود بن محمد الداودي المروزي . أبو بكر الصيدلاني . من عظماء تلامذة

القفال المروزي وهو من أئمة أصحاب الوجوه الخراسانيين. له شرح على مختصر

المزني أسماء الخراسانيون بطريقة الصيدلاني ، وله شرح على فروع ابن الحداد .

كان حيا سنة ٤٣٦ هـ .

أنظر: طه السبكي ١٤٨/٥، ٣٦٤/٥ ، طه الأسنوي ٢٨/٢ .

أن الغالب أن ذلك انما يفرض(١) في ذباب يقع على النجاسة ، وفي طيرانها ما يجفها ، فلا يلتصق(٢) بالشوب ، وأما الماء ، فانه يربطه(٣) . (وهذا ليس فرقا بينهما في العفو انما هو اشارة الى أن (القليل لا)(٤) يلتصق بالشوب) (٥) .
ب/١١/م
والوجه(٦) ، التعليل بتعذر الاحتراز عن هذا القدر في الشياب ، وهي بارزة ظاهرة غالبا ، ويتيسر(٧) ذلك في المياه القليلة بالتغطية .
والقياس المعنوي يقتضي الحكم باجتناب كل نجاسة مستيقنة ، وان كان لا يدركها الطرف .
لأن ذلك القدر لو قدر له(٨) لون مخالف للون الشوب لأدرك ، فان انتهى في القلة الى مبلغ لا يدرك على هذا الوجه أيضا ، فلا وجه الا العفو عنه ، فان الرياح اذا حركت التراب المختلط بالنجاسة ، فلا تستريب في أنها تحمل أجزاء(٩) من النجاسات ، كالقَر ، ثم تبثها على الأعضاء ، وعلى المياه القليلة في الأواني / وذلك مما(١٠) لا نظر اليه أصلا .
أ/١٠/ظ

=====

(١) في م : يعرض .

(٢) في ظ : يلمق .

(٣) القول بأن الماء ينجس بوقوع نجاسة لا يدركها الطرف فيه ، وأن الشوب فيه قولان، هي طريقة أبي علي بن أبي هريرة والقفال وأصحابه وممن قال بها البغوي وصحبا امام الحرمين .

ولتعلم أن الشافعية اختلفوا في تنجيس الماء والشوب بالنجاسة التي لا يدركها الطرف على سبع طرق :

الأولى: أنهما لا ينجسان بها. وبه قطع المحاملي ونقله هو والبنديجي والعراقيون

عن أبي الطيب بن سلمة، وصححه صاحب العدة واختاره النووي .

الثانية: أنهما ينجسان. وهي طريقة أبي العباس ابن سريج .

الثالثة: أن فيهما قولان. وهي طريقة أبي اسحق المروزي .

الرابعة : ينجس الماء دون الشوب اذا كان الشوب جافا ، فان كان رطبا نجس كالماء. وبهذا قال القاضي أبو الطيب .

الخامسة: ينجس الشوب دون الماء . وهي طريقة المتقدمين ، وصحها الماوردي ووافقه البنديجي .

السادسة: ينجس الشوب . وفي الماء قولان .

السابعة: ينجس الماء وفي الشوب قولان . وهي التي ذكرها المصنف هنا وعزاها

الى أبي بكر الصيدلاني . انظر: الابانه ١/٢٠٢، نهاية المطلب ١/٩٩، الحاوي ص١١١٣-١١١٦،

التهذيب ص٥٥٨،٢٨، المجموع ١/١٢٦-١٢٧، فتح العزيز ١/٢٠٩-٢١٠، المطلب العالي ١/٦٤٦٣-٦٤٦٤.

(٤) في ف : التعليل بما لا .

(٥) ما بين القوسين مكرر في ظ .

(٦) في ظ : فالوجه .

(٧) في ظ ، م : وتيسر .

(٨) في ظ ، م : لها .

(٩) (أجزاء) : ساقطة من ف .

(١٠) في م : ما .

الفصل الثاني من الباب

في بيان مقدار الماء ، وما ينجس منه ، وما لا ينجس .
والكلام (١) في هذا الفصل يتعلق (بأطراف أربعة) (٢) :
الطرف الأول : في المقدار الذي يدفع النجاسة .
وقد اتفق رأى الشافعي ، وأبي حنيفة رضي الله عنهما ، على (٣) أن الماء القليل
ينجس ، وإن لم يتغير . وأن الكثير لا ينجس (٤) .
واختلفوا في القدر ، فلم ينضبط (٥) مذهب أبي حنيفة ، ونقل عنه اعتبار عشر فسي
عشر (٦) . ونقل عنه أن / يكون بحيث لو حرك أحد طرفيه ، لم يتحرك الآخر (٧) . أ/١١/ف
وسر (٨) مذهبه انتشار عين النجاسة .

=====

- (١) في ظ : فالكلام.
- (٢) (أربعة) : ساقطة من ظ . وفي ف : بأربعة أطراف .
- (٣) (على) : ساقطة من ف .
- (٤) أنظر : الأم ٥/١ ، الإبانة ٤/ل١ ، نهاية المطلب ١/١١١ ، ٩٩ ، الحاوي ص ١٢٢٧ ، التهذيب
ص ٢٨ ، المجموع ١/١١٢ ، كفاية النبيه ١/ل١١ ، مختصر الطحاوي ص ١٦ ، المبسوط ١/٧٠ ،
بدائع الصنائع ١/٧١ ، الهداية ١/٧٣ .
- (٥) في ف : يضبط .
- (٦) التقدير بعشر في عشر لم أجده منقولاً عن أبي حنيفة ، وإنما هو منقول عن محمد
بن الحسن ، ونقل عنه الرجوع عنه . ومن قال بالتقدير بهذا : أبو سليمان الجوزجاني .
أما الإمام أحمد فالكثير عنده ما بلغ قلتين والقليل ما نقص عنه .
أنظر : المبسوط ١/٧١ ، بدائع الصنائع ١/٧٢ ، المغني ١/٢٢ ، الكافي ١/٧ .
- (٧) أنظر : مختصر الطحاوي ص ١٦ ، المبسوط ١/٧٠ ، بدائع الصنائع ١/٧٢ ، شرح فتح القدير
١/٧٧ ، الهداية ١/٧٩ . وقال في المبسوط أنه المذهب الظاهر ، وذكر في بدائع الصنائع
أن الروايات عن أصحابهم اتفقت على هذا ، وفي شرح فتح القدير أن ظاهر الرواية عن
أبي حنيفة أنه يعتبر فيه أكبر رأى المبتلى ، أن غلب على ظنه أنه بحيث تصل
النجاسة إلى الجانب الآخر لا يجوز الوضوء والا جاز . وعزا تصحيحه إلى الكرخي
وصاحب الغاية والينابيع . وصحه .
- (٨) في ف : وسبر .

يعتمد الشافعي رحمه الله في رعاية المقدار ، (قول رسول الله صلى الله عليه وسلم) :

(اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا) (١) . ثم اختلفوا (٢) في وزن القلتين .

والأصح (٣) الذي عليه الفتوى ، وهو الذي ذكره / صاحب الكافي ، وارتضاه القفال ، أ/١٢/م أنه ثلاثمائة منا (٤) ، مأخوذا (٥) من الاستقلال ، لأن اهل (٦) العرب ضعاف ، لا (٧) تحمل (٨) أكثر من مائة وستين منا ، فيحط عنه (٩) عشرة أمان (١٠) للراوية والحبل ، فيبقى (١١) مائة وخمسون منا (١٢) .

ومنهم من قال : خمسمائة رطل (١٣، ١٤) .

ومنهم من قال : مائتان وخمسون منا (١٥) .

=====

(١) تقدم تخريجه ص ١١٩ .

(٢) في ف : واختلفوا .

(٣) في ظ : الأصح .

(٤) المنّ : هو مايكال به ، وسعته رطلان . أنظر: المصباح المنير ص ٢٢٢ ، لسان العرب ١٣/٤١٩ .

(٥) في م : مأخوذ .

(٦) في م ، ف : أبعرة .

(٧) في م : فلا .

(٨) في ف : تحتمل .

(٩) (عنه) : ساقطة من ف .

(١٠) في م : أمانا . وفي ف : أمانا .

(١١) في ف : ويبقى .

(١٢) ممن صححه الفوراني . أنظر: الإبانة ٤/١ ، نهاية المطلب ١/١١٢ ، فتح العزيز ١/٢٠٦ .

(١٣) في ف : منا .

(١٤) ممن صححه البغوي والنووي وابن الرفعة وذكره الخراسانيون وبه قطع العراقيون

وقال عنه الرافعي هو المذهب ، وقال الماوردي في الحاوي انه الذي استقر عليه

رأى الأصحاب . أنظر: الإبانة ٤/١ ، نهاية المطلب ١/١١٢ ، الحاوي ص ١٢٥٩ ،

التهذيب ص ٢٩ ، فتح العزيز ١/٢٠٦-٢٠٧ ، المجموع ١/١٢٠ ، كفاية النبيه ١/١٢٢ ،

روضة الطالبين ١/١٩ . وهناك وجه آخر ، وهو أن القلتين تعادلان ألف رطل.

وهو محكي عن الشيخ أبي زيد المروزي شيخ القفال المروزي .

أنظر: المجموع ١/١٢٠ ، فتح العزيز ١/٢٠٦ ، روضة الطالبين ١/١٩ .

(١٥) الذي يظهر أن هذا ليس وجهها جديدا ، وإنما هو نفس الوجه القائل بأن القلتين

تعادلان خمسمائة رطل. لأن كل من يعادل رطلين ، فالمائتان وخمسون منا تعادل

خمسمائة رطل . وقد ذكر ذلك امام الحرمين وابن الرفعة .

أنظر: نهاية المطلب ١/١١٢ ، كفاية النبيه ١/١٢٢ .

ومنشأ التردد : ما روى عن ابن جريج (١) أنه قال : لقد (٢) رأيت قلال (٣) هجر (٤) ، وكانت القلة تسع قربتين ، أو قربتين (٦) وشيئا (٧) . فاضطربوا في مقدار ما تسع القربة . والصحيح هو الأول (٨) .

ثم اختلفوا في أن الضبط في القلتين ، تقريب ، أو تحديد (٩) ؟ فقال قائلون : تقريب (١٠) . واليه ميل المعظم .

=====

- (١) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج . أبو الوليد وأبو خالد . (٨٠ . ١٥٠) هـ .
 - فقيه الحرم المكي وإمام أهل الحجاز في عصره ، وهو أول من صنف التصانيف في العلم بمكة ، وهو رومي الأصل من موالى بني أمية ، ولم يطلب العلم الا على كبر سن وكان في شبابه يتتبع الأشعار والعربية والأنسب . لزم عطاء بن أبي رباح ثمانية عشر عاما وأخذ عنه العلم وعن طبقة سمع من عمرو بن دينار وهشام بن عروة والزهرى ونافع وغيرهم . وروى عنه الأوزاعي والثوري والليث وسفيان بن عيينة وغيرهم . ولد وتوفي بمكة . أنظر : تاريخ بغداد ١٠/٤٠٠ ، شذرات الذهب ١/٢٢٦ ، المعبر ١/١٦٣ ، وفيات الأعيان ٣/١٦٣ ، السير ٦/٣٢٥ ، الأعلام ٤/١٦٠ .
 - (٢) (لقد) : ساقطة من ف .
 - (٣) قلال : جمع قلة ، وهي الحُبّ العظيم ، وقيل الجرة العظيمة . وتجمع على قلال وقلل . أنظر : لسان العرب ١١/٥٦٥ .
 - (٤) هَجَر : قرية قريبة من المدينة . وليست هي هجر البحرين ، وكانت تعمل بها القلال . أنظر : المرجع السابق .
 - (٥) في ف : فكانت .
 - (٦) (أو قربتين) : ساقطة من ظ .
 - (٧) ذكره الشافعي في الأم ١/٤ ، ومن طريقه أورده البيهقي له الطهارة باب قدر القلتين ١/٢٦٣ .
 - (٨) هذا اختيار من الممنف للوجه الأول وهو أن القلتين تعادلان ثلاثمائة منا وبالأرطال ستمائة رطل . وهو ما اختاره الفوراني والقفال وأبو عبدالله الزبيرى في الكافي . أنظر : المجموع ١/١٢٠ .
 - (٩) الخلاف في المسألة على وجهين . أنظر : الإبانة ١/٤ ، نهاية المطلب ١/١١٢ ، الحاوى ص ١٢٦١ ، التهذيب ص ٣٠ .
 - (١٠) ممن قال بهذا الوجه أبو العباس بن سريج وممن صححه الرافعي والنووى وأبو عبدالله الزبيرى .
- أنظر : الحاوى ص ١٢٦١ ، فتح العزيز ١/٢٠٧ ، المجموع ١/١٢٢ ، كفاية النبيه ١/١٢٢ ، روضة الطالبين ١/١٩ .

وقال آخرون : انه (١) تحديد (٢) . ولعل اعتقاد التقريب أقرب ، لأن مدركه ذكر القلتين وذلك مما يتطرق اليه تفاوت في الغالب . فمثل هذا التقدير لا يذكر للتحديد .
التفريع: ان قلنا انه تحديد :

قال (٣) أبو بكر الميلاي : (لو نقص أمننا) (٤) لم يدفع النجاسة . وهذا افراط ، لأن هذا القدر مما (٥) يفرض ظهور التفاوت فيه ، بتكرر الوزن (٦) . فالوجه أن يعتبر نقصان مقدار لا يفرض مثله في تكرار الوزن (٧) .
وان قلنا: إنه تقريب ،

قال الشيخ أبو محمد (٨) : لو نقص رطلان / لم يضر ، ولم يسمح بثلاثة أرطال (٩) . ب / ١٠ / ظ
وقال الفوراني (١٠) : لو نقص رطل أو مناً (١١) ، لم يضر (١٢) .

وقال الشيخ أبو علي في الشرح : لا يضر ثلاثة أرطال ، وما فوقه يضر (١٣) -

وقال صاحب التقريب : لا يضر نقصان نصف القربة (١٥) . وهو الذي تردفيه ابن جريج .
هذا بعيد (١٦) . والضبط في مثل هذا (١٧) المقام عسر (١٨) لأن الضبط فائدة التحديد دون التقريب .

=====

- (١) (انه) : ساقطة من ف .
- (٢) ممن صحح هذا الوجه الفوراني ، واختاره امام الحرمين وأبو اسحق المروزي والقاضي أبو الطيب والرويانى وابن كح . أنظر : الابانة ٤/١ ، نهايةالمطلب ١/١٢٢ ، الحاوى ص ١٢٦١ ، المجموع ١/١٢٢ ، كفاية النبيه ١/١٢٢ .
- (٣) في ف : فقال .
- (٤) مابين الفوسين ساقط من ظ . وفي ف : أستار بدل أمننا .
- (٥) في ظ : ربما .
- (٦) أنظر : نهاية المطلب ١/١١٢ .
- (٧) وهذا ما قواه امام الحرمين . أنظر : نهاية المطلب ١/١١٢ ، المجموع ١/١٢٣ .
- (٨) تقدمت ترجمته في القسم الدراسي ص ٥٩ .
- (٩) وهو قول أبي العباس بن سريج ومنقول عن المحاملي .
- أنظر : نهايةالمطلب ١/١١٢ ، الحاوى ١٢٦١ ، المجموع ١/١٢٣ .
- (١٠) تقدمت ترجمته في القسم الدراسي ص ٥٦ .
- (١١) في ف : من .
- (١٢) عبارة المصنف توهم بأن الفوراني يقول بالتقريب ، وليس كذلك . بل هو من القائلين بالتحديد . وعبارته في الابانة هي : (هل هو تقريب أو تحديد ؟ وجهان : ان قلنا تحديد وهو الأصح ، فان نقص شيء وان قلَّ قَبِيل النجاسة . وان قلنا تقريب ، فنقصان رطل أو كوز أو من لا يضر شيئاً) . الابانة ٤/١ .
- (١٣) أنظر : نهاية المطلب ١/١١٢ ، المجموع ١/١٢٣ ، التهذيب ص ٣٠ .
- (١٤) في م : قال .
- (١٥) أى من كل قربة وهويعدال بالأرطال : مائة رطل أنظر : المجموع ١/١٢٣ .
- (١٦) أنظر : نهاية المطلب ١/١١٢ .
- (١٧) (هذا) : ساقطة من ف .
- (١٨) في ف : عسير .

قال امامي (١) : الوجه في تعريف المقدار بالتقريب أن يقال : لو قدرنا مقدارا من / الزعفران ب/١١/ف وقع في الناقص ، ووقع مثله في الكامل ، وظهر في مدرك الحس تفاوت التغير ، فهذا القدر قاذح ، والا فلا . أو يقدر ذلك في النجاسة ، ويقال (٢) : إذا نقص بحيث تغيره نجاسة ، لا تغير الكامل ، فهذا وجه الامكان / في التقريب ، فلا (٤) مطمع في التقدير ب/١٢/م تحديدا في مثل هذا المجال (٥،٦) .

ثم قال (٧) : ولو (٨) تردنا في أن هذا النقصان هل يظهر تفاوتا في التغير الذي به الضبط ، يحتمل أن يقال : الأصل طهارة الماء ، الى (٩) أن نتيقن التنجيس بالنقصان . ويحتمل أن يقال : الأصل الحكم بالنجاسة بعد استيقان الوقوع ، الى أن نتيقن بلوغه مبلغا يدفع النجاسة بطريق التعبد .

فاذا : المعتبر على وجه التحديد ، تفاوت في نفس الماء محسوس ، وفي وجه التقريب ، تفاوت في تأثير دفع التغير محسوس .

هذا كله اذا لم يتغير الماء بالنجاسة ، فان تغير حكم نجاسته وان كثر (١٠) . ولا يعتبر في التغير بالنجاسة سقوط اسم الماء ، بخلاف الأشياء الطاهرة ، فان الكثرة هاهنا معتبرة ، لتصير النجاسة مغمورة ، مستهلكة ، ومهما ظهر أثرها (١١) لم تكن مستهلكة مغمورة (١٢) .

ولو كانت النجاسة جامدة ، فوُجعت (١٣) في الماء فتروّج الماء بها ففيه وجهان (١٤) :

=====

- (١) المقصود به امام الحرمين .
- (٢) في ظ : ويقدر .
- (٣) في م : ونقول . وهي ساقطة من ف .
- (٤) في م ، ف : ولا .
- (٥) أنظر : نهاية المطلب ١/١١٢، المجموع ١/١٢٣ .
- (٦) في ف : الحال .
- (٧) في ف : قالوا .
- (٨) في م ، ف : لو .
- (٩) في ف : الا .
- (١٠) أنظر : نهاية المطلب ١/١١٢-١١٣، الحاوي ص ١٢٦٧، التهذيب ص ٢٨، روضة الطالبين ٢٠/١ ، التلخيص ل ٥ .
- (١١) في م : أثره .
- (١٢) أنظر نهاية المطلب ١/١١٣ .
- (١٣) في م : فوقع .
- (١٤) ذكر الفوراني أنهما قولان . أنظر : الإبانة ١/٤٧ .

أحدهما : أن الماء طهور . لأن التغير بالمجاورة ، فنزل (١) منزلة الجيفة الملقاة على شط النهر إذا تروّج (٢) الماء بها (٣) .

والثاني : أنه نجس . لأنه بعد الوقوع فيه لا يعد (٤) طهورا ، (٥) في العرف والطباع (٦) تعاف الماء إذا كان بسببه (٧) (٨) .

ومثل هذا التردد، ذكرناه في الكافور اليسير إذا وقع في الماء ، وتروّج الماء به ، على قولنا ان التغير اليسير بالطهارات ، كالتغير اليسير (٩) بالنجاسة في سقوط الطهورية (١٠) .

وإذا ثبت ان التغير اليسير في النجاسة يوجب التنجيس ، فلو زال التغير بطول المدة / وهبوب الرياح ، عاد طهورا (١١) . ولو زال بوقوع الزعفران ، وما له رائحة فائضة ، أ/ ١١/ظ لم تعد الطهورية ، لأن ذلك ستر (١٢) للرائحة وليس بابطال (١٣) . ولو زال بالقاء التراب فيه ، (ففيه قولان) (١٤) :

=====

- (١) في ظ ، م : ينزل .
- (٢) في م : تروّج .
- (٣) ممن اختار هذا الوجه الشيخ أبو محمد الجويني وصححه الفوراني ونسبه الى القديم .
أنظر: نهاية المطلب ١/١١٣ ، الابانة ١/٤ ، روضة الطالبين ١/٢٠ .
- (٤) في ف : لا يعد ذلك .
- (٥) في ف : طهوراً للنجاسة .
- (٦) في ظ : فالطباع .
- (٧) في ظ : سببه .
- (٨) ممن اختار هذا الوجه امام الحرمين والملودي والنووي والبنغوي ، وقال امام الحرمين انه الذي يدل عليه كلام الأئمة أنظر: نهاية المطلب ١/١١٣ ، الحاوي ص ١٢٦٢ ، التهذيب ص ٢٨ ، روضة الطالبين ١/٢٠ .
- (٩) (اليسير) : ساقطة من ظ .
- (١٠) تقدم في ص ٩٠ .
- (١١) ممن اختاره الفوراني وابن القاص وصححه النووي وقال هو المذهب وبه قطع الجمهور .
ونقل النووي عن الأصطخري القول بنجاسته ، وقال هو شاذ .
من المروضة :
- أنظر: التلخيص ل ٥ ، التهذيب ص ٣٥ ، المجموع ١/١٣٢ ، روضة الطالبين ١/٢٠ ، الابانة ١/٤ ، فتح العزيز ١/١٩٩ .
- (١٢) في ظ : ستر .
- (١٣) أنظر: التهذيب ص ٣٦ ، روضة الطالبين ١/٢٠ ، الابانة ١/٤ ، التلخيص ل ٥ ، فتح الميزان ١/٢٠٠ .
- (١٤) في ظ ، ف : فقولان .

أحدهما : / أنه كالزعفران . لأنه يستر الرائحة (١) .

أ/١٢/ف

والثاني : لا (٢) . لأن التراب ليس له ريح حتى يغالب ريح النجاسة فيغمورها ، ولكنه يبطل تلك الرائحة ويعدمها . وهذا تردد نشأ من التردد في (٣) أمر محسوس .

أ/١٣/م

واستتمام الفصل بفرعين : /

أحدهما : أنه لو كمل القلتين برطل من البول كان الكل (٤) نجسا (٥) ، لأن النجاسة يندفع حكمها (٦) ، اذا وقعت (٧) في ماء كثير .

وكذلك لو كمله (٨) بماء الورد (٩) ، فهو طهور (١٠) ، لأنه مغمور ، ولكن لو وقعت قطرة من البول فيه ، نجس (١١) ، لأنه لم يقع في ماء كثير ، وهذا فيه احتمال . لأن هذا القدر اذا كان مغمورا لا يغير الماء ، فلا بد من الحكم بطهوريته ، حتى يجوز استعمال الكل في المذهب الصحيح ، كما قررناه في الباب الأول (١٢) . واذا ثبت له حكم الماء في (١٣) التطهير (١٤)

=====

(١) هذا هو القول الأول وهو أنه لا يطهر . ومن صححه المحامي والفوراني وصاحب العدة والشيخ نصر في الكافي والرافعي والبقوي والنووي . أنظر : الإبانة ٤/١ ، التهذيب ص ٣٦ ، فتح العزيز ٢٠١/١ ، المجموع ١٣٣/١ ، روضة الطالبين ٢١/١ .

(٢) أي يعود طهورا بطرح التراب فيه . وهو الأصح عند العراقيين ومن صححه أبو اسحق الشيرازي والقاضي أبو الطيب وأبو العباس الجرجاني والشاشي واختاره المزني والقاضي أبو حامد المرورودي وابن القاص . أنظر : التهذيب ص ٣٦ ، فتح العزيز ٢٠٠/١ ، المجموع ١٣٣/١ ، التلخيص ل ٥ ، وقد تقدمت المسألة ص ٨١ .

(٣) (التردد في) : ساقطة من ف .

(٤) (الكل) : ساقطة من ظ .

(٥) أنظر : الإبانة ٤/١ ، نهاية المطلب ١١٥/١ ، الحاوي ص ١٢٩ ، التهذيب ص ٣٥ ، المجموع ١٣٧/١ .

(٦) في ظ : حكما .

(٧) في ظ ، م : وقع .

(٨) في ف : كملها .

(٩) في م : ورد .

(١٠) في ف : طاهر .

(١١) أنظر : نهاية المطلب ١١٥/١ ، الحاوي ص ١٢٩ ، والذي حققه النووي ونقله عن

الرويانى وصاحب البيان أنه لا ينجس . أنظر : المجموع ١٣٧/١ - ١٣٨ .

(١٢) تقدم ص ٩٤ - ٩٣

(١٣) (الماء في) : ساقطة من ظ .

(١٤) في م : الطهورية .

لا(١) يبعد أن يثبت له حكم الماء في دفع النجاسة ، ولكن(٢) المنقول هو الأول(٣) .
الفرع الثاني : أن يصب رطل(٤) من البول في ماء كثير ، جاز استعمال مقدار(٥) الماء ،
 والمقدار الزائد فيه تردد . ذكرنا مثله في المائع الطاهر اذا اختلط بالماء(٦) . والصحيح
 جوازه(٧) . لأنه اذا استعمل مقدار الماء ، فقد استعمل معظم النجاسة ، وليس يخص
 هذا القدر الباقي من النجاسة ، الا مقدار ما كان يخص أمثاله من المستعمل - أعني قدر
 الماء - .

الطرف الثاني : في أحكام الماء الراكد ، وتفريع الاختلاف في وجوب التباعد فيه(٨) ،
 فنقول :

الماء الراكد اذا بلغ حد الكثرة ، ف وقعت(٩) فيه نجاسة مائعة لم تغيره ، فالكل طاهر .
 وان كانت النجاسة جامدة قائمة(١٠) في الماء ، فهل يجوز الاعتراف من جميع أجزاء
 الماء ؟ فيه قولان(١١) :

الجديد وجوب التباعد عنها(١٢) بمقدار القلتين(١٣،١٤) .

=====

- (١) في ف : لم .
- (٢) في ف : لكن .
- (٣) وهو أنه ينجس بوقوع النجاسة فيه .
- (٤) في م : رطلا .
- (٥) في م : قدر .
- (٦) أنظر: نهاية المطلب ١/١١٥ .
- (٧) وصححه أيضا امام الحرمين والنووي واختاره الماوردي والبنغوي وأبو اسحق الشيرازي
 وأبو الطيب والبندنجي وقالوا عنه أنه المذهب ، وقال عنه النووي انه الصحيح
 باتفاق الأصحاب . هذا أحد الوجهين في المسألة ، وهناك وجه آخر وهو أنه يستعمل
 مقدار الماء ويبقى منه قدر النجاسة . أنظر : نهاية المطلب ١/١١٥، الحاوي
 ص ١٢٦٣، التهذيب ص ٢٨، المجموع ١/١٣٩، ١٤٢، كفاية النبيه ١/١٣٧ .
- (٨) (فيه) : ساقطة من ف .
- (٩) في م : و وقعت .
- (١٠) (قائمة) : ساقطة من ظ ، م .
- (١١) وحكى العراقيون والماوردي وأبو اسحق الشيرازي والبنغوي أن فيه وجهين .
 أنظر: الحاوي ص ١٢٦٤، التهذيب ص ٣٦، المذهب ١/١٣٨ مع المجموع، المجموع ١/١٣٩ .
- (١٢) في ظ ، م : عنه .
- (١٣) في م : قلتين .
- (١٤) وهو قول أبي اسحق المروزي وابن القاص . أنظر: الابانة ١/٤، نهاية المطلب
 ١/١١٣، الحاوي ص ١٢٦٤، التلخيص ص ٥، التهذيب ص ٣٦، كفاية النبيه ١/١٣٧،
 المطلب العالي ١/٧٠ - ٧١ .

لأن أثر الكثرة في الدفع . ومهما كان بين المغترف وبين النجاسة أقل من قلتين ، فما خلفه لا يتقوى الماء به (١) على دفع النجاسة .

والثاني : وهو (٢) القديم ، وهو الأصح ، أن التباعد لا يجب (٣) . لأن الماء كثير في نفسه (٤) ،

فيدفع (٥) النجاسة عن نفسه ، على معنى أنه يصير وجودها كعدمها . هذا معنى الدفع . ولو / ب/١٢/ف

حكم بنجاسة قلتين / من كل جانب منها ، لكان / الاعتراف من جنب الماء النجس المتمل ب/١١/ظ

وذلك (٦) أبعد من الاعتراف من جنب نجاسة جامدة .

التفريع : ان (٧) أوجبنا التباعد .

فلو كانت النجاسة على وجه البحر ، وتباعد منها شبرا (٨) ، فلو حسب إلى عمق

البحر ل زاد على قلتين ، ولكن لا نظر^(٩) إليه . بل إذا تباعد في الطول شبرا ، فليكن

المحسوب في (العرض والعمق) (١٠) شبرا ، وليتباعد (١١) عنه بقدر لو حسب مثله فسي

العرض والعمق لبلغ القلتين ، فان المقصود أن تكون القلتان حائلا بين المغترف والنجاسة،

وما يبعد إلى عمق البحر لا يصلح لأن يكون حائلا (١٢) .

ولو كان الماء منبسطا في عمق شبر مثلا (١٣) ، فليتباعد عنه (١٤) ما إذا حسب

=====

(١) (به) : ساقطة من ف .

(٢) (وهو) : ساقطة من ظ .

(٣) وممن صححه الفوراني وامام الحرمين والبخوي والنووي وهو قول أبي العباس بن

سريج وأبي سعيد الأمطخري والقاضي أبي الطيب والمحامي وابن الصباغ ، وقال

عنه أبو اسحق الشيرازي انه المذهب .

أنظر: الابانه ٤/ل/١، نهاية المطلب ١/ل/١١٣، الحاوي ص ١٢٦٥، التهذيب ص ٣٦ ،

المجموع ١/ل/١٣٩، المذهب ١/ل/١٣٨ مع المجموع، كفاية النبيه ١/ل/١٣، المطلب العالي ١/ل/٧٠.

(٤) (في نفسه) : ساقطة من ف.

(٥) في م : فدفع .

(٦) في ف : في ذلك .

(٧) في م : إذا .

(٨) في ف : بشبر .

(٩) في ف : ينظر .

(١٠) في ف : (العمق والعرض) .

(١١) في م : فليتباعد . وفي ف : فليتباعد .

(١٢) أنظر : نهاية المطلب ١/ل/١١٣، المجموع ١/ل/١٣٩ - ١٤٠ .

(١٣) (مثلا) : ساقطة من م .

(١٤) (عنه) : ساقطة من ظ ، ف .

مثله (١) عرضا في حد (٢) العمق الموجود ، بلغ قلتين (٣) .
وكذلك ان كان ممتدا في نهر طويل واقف ، فلا يساعد (٤) العرض في قدر الطول والعمق ،
فلا يعتبر في كل صوب أكثر مما وجد ، ثم يكمل من الصوب الذي الماء فيه (٥) .
فروع :

أحدها : اذا وقعت نجاسة جامدة في قلتين ، فنحيت النجاسة ، عاد الماء (٦) طهورا
على القولين . ولو (٧) فرق الماء بعده (٨) ، بقي على الطهارة (٩) .
(١٠) ولو كان ذلك في بئر ، فألقي فيه (١١) الدلو ، وانتزحت النجاسة ، فله حالتان :
أحدهما : أن تبتر النجاسة الى الدلو قبل انصباب شيء من الماء ، فاذا كان كذلك ،
فقد تنحت النجاسة قبل النقصان ، فماء البئر عاد طهورا ، فان اتبعت النجاسة دفن
الماء ، لم يضر ، لأنه نقصان بعد العود الى الطهارة (١٢) .
نعم . اذا حصل في الدلو نجس ، فان اختطف الدلو بحيث لم يمتزج ، فبقية ماء
البئر طاهر ، ولو (١٣) تقاطرت قطرة من ماء الدلو ، نجس ماء البئر (١٤) .
وان لم يختطف ، بل امتلأ وغمره (١٥) الماء وفيه النجاسة ، ثم انتزع مع النجاسة ،
فما في الدلو نجس . وفيما في البئر وجهان (١٦) :

=====

- (١) في م : مثله مثلا . و (مثله) : ساقطة من ف .
- (٢) في ف : هذا .
- (٣) أنظر : نهاية المطلب ١/ل ١١٣-١١٤ ، المجموع ١/١٤٠ .
- (٤) في ف : ولا يساعده .
- (٥) أنظر : المطلب العالي ١/ل ٧٣ .
- (٦) (الماء) : ساقطة من ف .
- (٧) في م ، ف : فلو .
- (٨) في ظ ، م : بعد .
- (٩) أنظر : نهاية المطلب ١/ل ١١٤ ، الحاوي ص ١٢٦٤ ، التهذيب ص ٣٦-٣٧ .
- (١٠) في ف : فلو .
- (١١) في ف : فيها .
- (١٢) أنظر : نهاية المطلب ١/ل ١١٤ ، الحاوي ص ١٢٦٦ ، التهذيب ص ٣٧ ، المجموع ١/١٤١ ،
المطلب العالي ١/ل ٧٢ .
- (١٣) في م ، ف : وان .
- (١٤) أنظر : نهاية المطلب ١/ل ١١٤ ، المجموع ١/١٤١-١٤٢ .
- (١٥) في ظ : وغمر .
- (١٦) أنظر : نهاية المطلب ١/ل ١١٤-١١٥ .

أحدهما: الطهارة . لأن نقمائه لم يتأخر عن مفارقة النجاسة ، وإنما ينجس ماء البئر بالنقمان مع بقاء النجاسة (١) .

أ/١٣/ف والثاني: أنه / نجس. / لأنه قليل انفصل عن ماء نجس ، فإن ما في الدلو نجس . وهذا أ/١٤/م على قولنا التباعد غير واجب .

وان (٢) أوجبنا التباعد فلا خلاف في نجاسة ماء البئر وماء (٣) الدلو جميعا (٤) . لأنه كان نجسا ، وفارقته النجاسة مع النقمان . وكذلك لو بقيت (٥) النجاسة في البئر .

وفيما في الدلو في صورة الانغمار وجهان على القول القديم / . أ/١٢/ظ

والوجه : القطع بالطهارة (٧) لتقسيم قاطع . وهو : أن جميع الماء قبل النقمان طاهر على هذا القول وله حالتان :

حالة اتمال بما في الدلو . وحالة انفصال .

وهو في حالة اتمال طاهر للكثرة ، وفي حالة الانفصال طاهر لانعدام النجاسة ، فإنه ان (٨) كان طاهرا ، فزوال النجاسة لا ينجسه ، والنقمان وزوال النجاسة وقعا معا .

الحالة الثانية : أن تنصب دفع من الماء في الدلو ، ثم تتبعها النجاسة ، فالما آن نجسان على القولين . أما ماء (٩) البئر ، لانتقاصه قبل مفارقة النجاسة . وأما ماء (١٠) الدلو، فلقلته (١١) ، مع كون النجاسة فيه .

نعم، لو بقيت النجاسة في البئر فما انصب في الدلو على القديم ، طاهر (١٢) . وظاهر الدلو نجس لملاقاته ماء البئر (١٣) .

=====

(١) ذكره النووي ولم يذكر الوجه الآخر . وكذا ابن الرقعة .

أنظر: المجموع ١/١٤١، المطلب العالي ١/٧٢ .

(٢) في ظ ، م : فإن .

(٣) (ماء) : ساقطة من ظ ، م .

(٤) أنظر: نهاية المطلب ١/١١٤، المطلب العالي ١/٧٢ .

(٥) في م : بقي .

(٦) في ف : ففيما .

(٧) أنظر : المجموع ١/١٤١ ، المطلب العالي ١/٧٢ .

(٨) (ان) : ساقطة من ف .

(٩) في ظ : أمّا ما في .

(١٠) في ظ : وأمّا ما في .

(١١) في ف : لقلته .

(١٢) في م : طاهر على القديم .

(١٣) أنظر: نهاية المطلب ١/١١٤، المطلب العالي ١/٧٢ .

الفرع الثاني : اذا انبسط الماء الكثير على مستو من الأرض ، واغترف الانسان مسن

جنب النجاسة الجامدة منها ، بحيث لم يلاق النجاسة ،

ذكر المحاملي (١) في كتاب الوجهين والقولين ، وجهين في ذلك على القول (٢) القديم :

أحدهما : أنه يجوز . طردا للقياس .

والثاني : المنع . لأن الماء المنبسط لا ترداد له ، فلا يتقوى (٣) على الدفع ، وهذا ضعيف .

فان مساقه يلزم أن نحكم بأنه اذا وقعت نجاسة في طرف ، لم ينجس الطرف الأقصى على

القرب ، وان كان الماء قليلا . لأن النجاسة لم تنتشر ، ولا ترداد للماء . وهذا لا قائل به .

الفرع الثالث : ^(٤) قلتان نجستان جمعتا ، عادتا طاهرتين ، فاذا (٥) فرقنا (٦) بقيتا على

الطهارة ، ولم يضر التفريق (٧) .

الرابع : كوز فيه ماء نجس ، غمس في ماء كثير ،

ب/١٤/م فان كان الكوز ضيق الرأس / جدا / ، لم يطهر (٨) . لأن المقصود من الاتصال أن يصير ب/١٣/ف

كالجزء منه ، وتتعدى اليه قوته .

وان كان واسع الرأس ، قال الشيخ أبو محمد (٩) : (يطهر على الفور) . (١٠، ١١) .

قال الامام : لا يطهر عندي (١٢) ، لأنه لو كان متغيرا بالزعفران لفارقه (١٣) لونه اذا

غمس في الماء الكثير ، ولا يفارقه على الفور ، وذلك يدل على عدم تحقق الاتصال ، وأنه

لم تتعد قوة الماء اليه ، ولم يصر في حكم الجزء منه (١٤) .

(١) تقدمت ترجمته في القسم الدراسي ص ٦١ .

(٢) أنظر : نهاية المطلب ١/١١٥ ، المجموع ١/١٤٧ ، المطلب العالي ١/٧٤٧٣ .

(٣) في م : يقوى .

(٤) (الفرع) : ساقطة من ظ ، م .

(٥) في م : واذا .

(٦) في ف : افترقتا .

(٧) أنظر : الابانة ١/٤١ ، نهاية المطلب ١/١١٤-١١٥ ، التلخيص ل ٥ ، الحاوي ص ١٢٨٦-١٢٨٧ ،

التهذيب ص ٣٤ ، المجموع ١/١٣٦ ، المطلب العالي ١/٧٤١ . وهذا ان لم يكن الماء متغيرا بالنجاسة بعد
الدهشاج ، ولا كانت النجاسة عيناً قائمة فيه .

(٨) ومن صححه النووي . أنظر : المجموع ١/١٤٨ .

(٩) في ف : أبو علي . والصواب ما أثبت في النص .

(١٠) في ف : يطهر الكوز .

(١١) ومن صحح هذا الوجه أبو عبدالله الزهيري ، وصححه النووي بشرط أن يمكث

الكوز مغموسا في الماء زمانا يزول فيه التغير لو كان متغيرا .

أنظر : المجموع ١/١٤٨ ، المطلب العالي ١/٧٤٧٥ .

(١٢) ممن صحح هذا الوجه البغوي . أنظر : التهذيب ص ٣٥ ، نهاية المطلب ١/١٢١ .

(١٣) في م : يفارقه . وفي ف : لم يفارقه .

(١٤) أنظر : نهاية المطلب ١/١٢١ .

وقال : على قياسه ، لو فرضنا قلتين في حفرتين وبينهما نهر صغير غير (١) عميق ، فوقعت نجاسة في أحدهما (٢) ، لا تدفع الحفرة الأخرى النجاسة عنه بحكم الكثرة ، اذ ليس بينهما ترداد وتدافع ، وكذلك (٣) / لا يزول لون الزعفران في مثله (٤) .
ب/٢١/ط
الخامس: اذا وقع (٥) في البئر نجاسة ، وماؤها ناقص عن قلتين ، فالطريق ، مكاثرة الماء حتى يبلغ قلتين ، ثم لا يضر التنقيص بعده .
وان كان زائدا ، فلا ينجس ، ما لم يتغير ، فان تغير فالطريق ازالة (٦) التغير بالمكاثرة أو بطول الزمان . ولا خير في ازالته بالمسك وما له رائحة فائحة (٧) ، وفي ازالته بالتراب قولان ، منشأهما (٨) : أن التراب يبطل الرائحة ، أم يسترها وينمرها (٩) ؟
وان ماتت (١٠) فيها فأرة وتفتت ، أو انمعتت (١١، ١٢) شعورها ،
كان الشيخ أبو محمد يقول : لا حيلة الا طم البئر ، واحتفار أخرى (١٣) .

=====

- (١) (غير) : ساقطة من ظ ، ف .
- (٢) في ف : احدهما .
- (٣) في ف : ولذلك .
- (٤) أنظر: نهاية المطلب ١/١٢١ .
- (٥) في ف : وقعت .
- (٦) في ف : في ازالة .
- (٧) أنظر: نهاية المطلب ١/١١٥، الابانة ١/٤، التلخيص ل٥، الحاوي ص ١٢٧٤-١٢٧٦،
المجموع ١/١٣٢-١٣٣، المطلب العالي ١/٦٦٤ .
- (٨) في ط ، ف : منشأه .
- (٩) تقدمت المسألة ص ٨١، ١٢٨٠ .
- (١٠) في ف : مات .
- (١١) في م : تمعّطت . وفي ف : وتمعّطت .
- (١٢) امتعّط شعره وتمعّط ، أي تساقط من داء ونحوه وكذا انمعط وهو انفعل .
مختار الصحاح ص ٢٦٢ .
- (١٣) أنظر: نهاية المطلب ١/١١٦ .

البئر (١) مرارا ، وإذا فعل ذلك ، فقد انتزع (٢) فتات الشعر وغيره (٣) . ومن أراد لذلك امتحانا ، فليخذ طاسا مثقوبا ، وليسد (٤) ثقبه (٥) ، وليملأه بالماء ، وليفتت فيه شيئا (٦) ، وليضعه على وجه الماء ، وليفتح الثقبه (٧) / ولا يزال / ينزع الماء من الطاس بآلة مثل أ / ١٥ / م الدلو ، فينزع (٨) مثل ماء الطاس ولم يبق فيه من الفتات شيء ، وهو مثال البئر والدلو (٩) ، فلو انتزع دلو قبل ذلك والماء كثير ، فان رأى فيه شعرا فهو نجس ، وان تيقن أن لنجاسة فيه ، فظاهر (١٠) ، على قول سقوط التباعد .

وان غلب على الظن أنه لا ينفك عن نجاسة ، قال الإمام يخرج هذا على القولين ، فان الأصل الطهارة ، وعارضه غلبة الظن ، فاذا كثر النزح زال غلبة (١١) الظن ، فالأصل (١٢) طهارته ؛ ولم يعارضه غلبة ظن النجاسة فيحكم (١٣) بطهارته (١٤) .

الطرف الثالث : في الماء الجارى .

وطبيعة الماء الراكد التراد والتعاقد ، حتى كأن الكل شيء واحد ، وجريان الماء يمنع هذا التراد ، فان كل جرية تنفصل عن الأخرى ، فلاجله يختلف الحكم ، فاذا (١٥) وقعت نجاسة في الماء الجارى ، نظر ،

فان كانت جامدة ، فلا تخلو : اما أن تكون (١٦) / تجرى بجري (١٧) الماء ، أ / ١٣ / ظ

=====

- (١) في ف : ماء البئر .
- (٢) في م : ف : انتزع .
- (٣) أنظر : نهاية المطلب ١ / ١١٦ .
- (٤) في ف : ويسد .
- (٥) في ظ ، ف : ثقبته .
- (٦) في ظ : تبنا .
- (٧) في ف : ثم لا .
- (٨) في م : فنزع .
- (٩) أنظر : نهاية المطلب ١ / ١١٦ .
- (١٠) أنظر : المرجع السابق .
- (١١) (غلبة) : ساقطة من ظ .
- (١٢) في ف : والأصل .
- (١٣) في م : فنحكم .
- (١٤) أنظر : نهاية المطلب ١ / ١١٦ .
- (١٥) في م : اذا .
- (١٦) (تكون) : ساقطة من ف . وفي ظ : كانت .
- (١٧) في ف : في مجرى .

(أو كانت . واقفة ، فان كانت تجرى بجري الماء)(١)، فما فوقها طاهر ، لأنهم يتصل بالنجاسة . وما تحتها كذلك(٢) ، لأن النجاسة لم تتمل به(٣) ، وما على يمينها وشمالها فيه طريقان :

منهم من خرج علي قولي التباعد ، كما في الراكد(٤) ، لأن جريات الماء متفاصلة في جهة الجريان ، لا في العرض .

ومنهم من قطع بالطهارة ، لأن الماء الراكد في حكم شيء واحد ، فينتشر حكم النجاسة الى الكل ، بخلاف الجارى(٥) .

ثم المذهب المبتوت ، أن لهذه النجاسة حريما(٦) ، فلا يجوز الاعتراف مما يقرب منها(٧) ، وهو القدر الذي يلتف على النجاسة ويتغير شكله(٨) بجرم النجاسة .

وان فرعنا على أن التباعد لا يجب(٩) ، بخلاف الراكد ، فانه يجوز الاعتراف من جوار النجاسة ، اذ لا حركة للراكد حتى ينفصل البعض عن البعض في الحكم .

ومن أصحابنا من قال : لا حريم(١٠) له أيضا ، (كما في الماء (١١) الراكد)(١٢،١٣) .

وهو بعيد .

=====

(١) ما بين القوسين ساقط من ظ .

(٢) أنظر: نهاية المطلب ١/١١٧، الإبانة ١/٤٧، الحاوى ص ١٢٨، ١٢٨٢، التهذيب ص ٣٨، المذهب ١/١٤٣ مع المجموع.

(٣) في م : بها .

(٤) أى أن في رعاية التباعد من جهة الاعتراف من اليمين والشمال بقدر قلتين، قولاه

كالقولين في الماء الراكد . أنظر: فتح العزيز ١/٢٢٦، روضة الطالبين ١/٢٦ ،

المطلب العالي ١/٧٩ .

(٥) ممن اختار البغوى والنووى وقالوا هو المذهب . أنظر :التهذيب ص ٣٨ ، فتح العزيز

١/٢٢٦، المجموع ١/١٤٤ .

(٦) في ظ : حريم .

(٧) قال النووى في الروضة : " والمذهب القطع بأنه لايجب اجتناب الحريم في الجارى

ولا في الراكد " . الروضة ١/٢٧ ، وذكر نحوه في المجموع ١/١٤٤ . وممن اختار أن

للنجاسة حريما يجب اجتنابه في الماء الجارى ، امام الحرمين وصححه ابن الرفعة،

أنظر: نهاية المطلب ١/١١٧، المطلب العالي ١/٨٠، ٨١ .

(٨) في م ، ف ؛ شكلها .

(٩) في ف : يجوز .

(١٠) حريم الشيء : ما حوله من حقوقه ومرافقه . أنظر: لسان العرب ١٢/١٢٥، مختار الصحاح ص ٥١.

(١١) (الماء) : ساقطة من ظ .

(١٢) في ف : كالراكد .

(١٣) ممن قال بهذا الوجه الشيخ ابو محمد الجويني والنووى والرافعي وقال عنه النووى

انه المذهب المشهور . أنظر: فتح العزيز ١/٢٣٣، المجموع ١/١٤٤، المطلب العالي ١/٨٢،

روضة الطالبين ١/٢٧ .

وذكر صاحب التقريب وجها في اجراء قولي التباعد / فيما (١) أمام النجاسة ، بخلاف ب/١٥/م
 ما فوق النجاسة (٢) . وهو بعيد / أيضا .
 فأما اذا كانت النجاسة في وسط الماء ، (أو أسفل) (٤) النهر ، فما فوق النجاسة
 وما تحتها في جهة العمق ، كما على اليمين واليسار في الحكم .
 فأما اذا كانت النجاسة واقفة والماء يجري عليها ، فما على اليمين واليسار يجري
 فيه الطريقان (٥) . وما فوق النجاسة طاهر ، لأنه لم يتصل (٦) بالنجاسة (٧) .
 وذكر صاحب التقريب وجها (٨) في طرد قولي التباعد ، وهو أقرب في هذه الصورة منه
 في الصورة الأولى ، وما ينحدر عنها فما دون القلتين نجس ، وفيما وراء القلتين اختلاف
 مشهور (٩) .
 فذهب صاحب التلخيص الى طهارته . لأن حكم النجاسة يتلاشى (١٠) فيما وراء القلتين (١١) .
 وقال ابن (١٢) سريج (١٣) : هو نجس (١٤) . وان امتد الجدول فراسخ الى أن

=====

- (١) في ظ : وفيما .
- (٢) أنظر: نهاية المطلب ١/١١٨ .
- (٣) في ف : وأما .
- (٤) في ف : وأسفل .
- (٥) أنظر: نهاية المطلب ١/١١٨ ، المطلب العالي ١/٧٩ .
- (٦) في ف: يمل .
- (٧) في م : بالماء . وفي ف : اليها .
- (٨) في ظ ، ف : وجهه .
- (٩) أنظر: نهاية المطلب ١/١١٨ ، الإبانة ١/٤ .
- (١٠) في م : متلاشي .
- (١١) ومن قال بهذا الوجه أبو اسحق المروزي والقاضي أبو حامد المروزي .
- أنظر: التلخيص ٥ نهاية المطلب ١/١١٨ ، الإبانة ١/٤ ، المذهب ١/١٤٣ مع المجموع .
- (١٢) في ف : بن .
- (١٣) أحمد بن عمر بن سريج القاضي. أبو العباس البغدادي. (٣٠٦٢٤٩) هـ .
 ولد وتوفي ببغداد ، وكان شيخ الشافعية في عصره ، ولي القضاء بشيراز وكان يلقب
 بالباز الأشهب ، قيل عنه انه كان يفضل على جميع أصحاب الشافعي حتى المزني .
 وعنه انتشر فقه الشافعي في الآفاق . له مصنفات كثيرة منها : الودائع لمنصوص
 الشرائع ، الأقسام والخصال ، الرد على ابن داود في القياس .
 أنظر: السير ٢٠١/١٤ ، تاريخ بغداد ٢/٢٨٧ ، طه السبكي ٣/٢١ ، طه الأسوي ١/٣١٦ ،
 وفيات الأعيان ١/٦٦ ، شذرات الذهب ٢/٢٤٧ .
- (١٤) المقصود به الماء الذي يجري على النجاسة وكانت كل جرية منه أقل من قلتين ،
 فانه يبقى نجسا ما دام جاريا ولا يطهر حتى يركد ويكون أكثر من قلتين. أما اذا
 كانت كل جرية تمر على النجاسة أكثر من قلتين فهو طاهر عند الجميع .
 أنظر: المطلب العالي ١/٨٠ .

يجتمع في حوض فيطهر (١) ثم ما يخرج من الحوض طاهر ، لأن نجاسة الملاقاة انما تندفع بالكثرة ، وكثرة الماء بالتراد والاجتماع ، وذلك غير متصور في الجارى ، وهذا ما عليه أفتى المفتون (٢) .

فان قيل : اذا خرج ما على اليمين واليسار ، على قولي التباعد فكيف حكم ابن سريج بنجاسة جميع المنحدر ، وقد حكم على أخذ القولين بطهارة بعضها ، عند موازنة النجاسة ؟ .

قلنا : لأن الموازى يختلط بالملاقي ، ويلتف بعض الماء على البعض ، وتنعطف الأطراف على الأوساط . هذا كله اذا كانت النجاسة جامدة (٣) . /

ب/١٣/ظ

فان كانت مائعة وتغير الماء ، فالقدر المتغير حكمه حكم عين النجاسة (٤) .
فان أنمحقت ولم يتغير (٦) ، لم ينجس الماء الجارى وان كان قليلا (٧) . لأن الأولين ما زالوا يتوضئون من مياه الأنهار ، مع وقوع غسالة النجاسة والاستنجاء فيها ، ولم يحترزوا من ذلك (٨) . هذا كله في الأنهار المعتدلة ، التي تغيرها النجاسات المعتادة .

أما النهر (٩) العظيم الذى لا تغيره النجاسات (١٠) المعتادة ، فالذى قطع به معظم الأمة أنه لا يجتنب فيه الا حريم النجاسة ، ولا يجب التباعد أصلا ، ويستوى فيه جميع الجوانب (١١) . /

أ/١٦/م

=====

- (١) في ظ ، ف : ويطهر .
- (٢) ممن صحح هذا الوجه الفوراني وأبو اسحق الشيرازي والرافعي وامام الحرمين والنووي واختاره الماوردي والبغوي ، وقال عنه النووي : " هو الذى صححه أصحابنا المصنفون وهو قول أكثر المتقدمين " .
أنظر : نهاية المطلب ١/ل/١١٨ ، الابانة ١/ل/٤ ، الحاوى ص ١٢٨٣-١٢٨٥ ، التهذيب ص ٣٩ فتح العزيز ٢٢٧/١ ، المذهب ١٤٣/١ مع المجموع ، روضة الطالبين ٢٧/١ ، المجموع ١/١٤٤ .
- (٣) أنظر : نهاية المطلب ١/ل/١١٨-١١٩ .
- (٤) أنظر : نهاية المطلب ١/ل/١١٩ ، الحاوى ص ١٢٨٠ ، التهذيب ص ٣٧ .
- (٥) في ف : وان .
- (٦) في ظ : تغير .
- (٧) أنظر : نهاية المطلب ١/ل/١١٩ ، التهذيب ص ٣٧ .
- (٨) أنظر : نهاية المطلب ١/ل/١١٩ .
- (٩) في م ، ف : الوادى .
- (١٠) في ف : النجاسة .
- (١١) أنظر : نهاية المطلب ١/ل/١١٩ ، وقد تقدمت مسألة اجتناب الحريم في ص ١٣٧ .
وقال النووي : " أما النهر العظيم فلا يجتنب فيه شيء ولا حريم النجاسة ،... والمذهب القطع بأنه لا يجب اجتناب الحريم في الجارى ولا في الراكد " .
روضة الطالبين ٢٧/١ .

وكذلك ان نشبت النجاسة في أسفل النهر (١) / ، فما ينحدر من الماء عنها (٢) طاهر أ/١٥/ف من (٣) غير تفصيل (٤) .

وذكر صاحب التقريب وجها : أن قولي التباعد تجرى فيه (٥) كما في النهر المعتدل (٦) .
فان قيل (٧): ما حد الكثرة في النهر ؟

قلنا: قال الامام : اذا كان النهر بحيث يتأتى التباعد عن النجاسة ، عن يمينها ويسارها (٨) بقلتين ، فليقطع (٩) بطهارة ما ينحدر من النجاسة (١٠) ، وقال أيضا : البعرة (١١) الصغيرة في نهر معتدل ، كالجيفة في الوادي ، فانه لا يتمور تغير هذا النهر بهذا القدر ، كما لا يتمور تغير الوادي (١٢) .

فان قيل : اذا كان النهر صغيراً ، فالمنحدر هلاً حكم بطهارته ، لأنها نجاسة حكمية تضاهي النجاسة المائعة اذا لم تغير الماء الجارى ، فانه يبقى (١٣) على الطهارة (١٤) ؟
قلنا : تيك النجاسة ربما تكون بحيث لو فرض لها لون ، لغير (١٥) الماء ، فان كانت (١٦) بحيث لا تغيره - وان خالف لونها (١٧) لون الماء - فلا يحكم (١٨) بنجاسته ، ولذلك (١٩)
نقول : الماء المتغير بطول المكث ، اذا وقع فيه نجاسة ولم يظهر الأثر (٢٠) عليه ،

=====

- (١) في م ، ف : الوادي .
- (٢) (عنها) : ساقطة من م ، ف .
- (٣) في م : طاهر منه من .
- (٤) ذكر امام الحرمين أنه لا خلاف في ذلك: أنظر: نهاية المطلب ١/١١٩ .
- (٥) في ظ ، م : فيها .
- (٦) أنظر : نهاية المطلب ١/١١٩ .
- (٧) في ف : قال قائل .
- (٨) في ف : وعن شمالها .
- (٩) في م : فلنقطع . وفي ف : فيقطع .
- (١٠) أنظر: نهاية المطلب ١/١١٩ ، روضة الطالبين ١/٢٧ .
- (١١) في ظ ، ف : الشعرة .
- (١٢) أنظر: نهاية المطلب ١/١١٩ ، روضة الطالبين ١/٢٧ .
- (١٣) في ظ : بقي .
- (١٤) أنظر: نهاية المطلب ١/١١٩ ، روضة الطالبين ١/٢٧ .
- (١٥) في ف : تغير .
- (١٦) في ظ ، م : كان .
- (١٧) في ظ ، م : لونه .
- (١٨) في م ، ف : نحكم .
- (١٩) في ف : وكذلك .
- (٢٠) في ظ : تظهر عليه .

يقدر فيه مفارقة أثر المكث ، فان كان مع ذلك يظهر التغير فيه (١) ، يحكم (٢) بنجاسته ، لأن ما له قوة التغير (٣) بكونه (٤) كثير (٥) ، لا يصير مستهلكا في الماء (٦) .
فهذه تنبيهات ، بها يتهدب فقه هذا الفصل .

فروع :

أحد ها : اذا جرى الماء في صيب (٧) أو على مستو (٨) من الأرض ، فهو الجارى حقا ، فان كان قدام الماء ارتفاع والماء (٩) يتراد ، فحكمه حكم الراكد (١٠) .

ومن أصحابنا من قال : حكمه حكم الجارى . وهو غير معدود من المذهب (١١) .

الثنائي : اذا جرينا على مذهب ابن سريج ، فالمنحدر كله لا ينجس حالة الوقوع ، / أ/ ١٤/ظ
بل ما ينحدر بعد الوقوع فان (١٢) الجرية الأولى تنجس ، وكذلك ما بينها وبين جـرم
النجاسة (١٣) .

ولو كانت النجاسة أبطأ حركة من الماء ، فلها حكم النجاسة الواقعة ، اذ يجرى الماء

عليها ، (الا أن) (١٤) تلك الجرية (١٥) لا تتباعد عنها الا في زمان طويل (١٦) .

الثالث : الحوض اذا كان الماء يجرى في وسطه ، وطرفاه راكدان ، فللطرفين حكم الراكد ، / ب/ ١٥/ف
وللمتحرك حكم الجارى ، ولو (١٧) وقعت نجاسة في الجارى ، فلا ينجس الراكد اذا لم

=====

(١) (فيه) : ساقطة من ظ .

(٢) في م تحكم .

(٣) في ظ ، م : التغير .

(٤) في ظ : بكثرتة .

(٥) في ف : كثيرا .

(٦) أنظر : نهاية المطلب ١/ل ١١٩- ١٢٠ .

(٧) الصب : الموضع المنحدر من الأرض . أنظر : لسان العرب ١/٥١٧ .

(٨) في ف : مستوى .

(٩) في ظ ، م : فالماء .

(١٠) أنظر : نهاية المطلب ١/ل ١٢٠ ، المجموع ١/١٤٦- ١٤٧ .

(١١) أنظر المرجعين السابقين .

(١٢) في ف : وهي .

(١٣) أنظر : نهاية المطلب ١/ل ١٢٠ .

(١٤) في ف : لأن .

(١٥) في ظ : الحركة .

(١٦) أنظر : نهاية المطلب ١/ل ١٢٠ ، التهذيب ص ٣٩ .

(١٧) في ف : فلو .

نوجب التباعد / وان كان الجارى قليلا . لأننا نجوز رفع الماء من طرفي النجاسة في هذه العمورة (١) . وان وقع في ا لراكذ ، وهو أقل من القلتين (٢) فهو نجس (٣) . والجارى يلاقي في جريانه ماء نجسا ، فقد يقتضي الحال تنجيسه على ما سبق (٤) .

الرابع : لو كان الماء يستدير في بعض أطراف الحوض ، ثم يشتد في المنفذ ، قال الامام : أرى (٥) له حكم الماء الراكد ، فان الاستداره في معنى التدافع ، والتراد يزيد على الركود (٦) .

الخامس : لو كان في وسط النهر حفرة لها عمق ، فقد نقل صاحب التقریب أن الماء في الحفرة له (٧) حكم الراكد (٨) .

وان (٩) جرى الماء فوقها ، فالوجه في تفصيله أن يقال : ان كان الماء الجارى (يقلب ماء) (١٠) الحفرة ويبدلها ، فله حكم الجارى أيضا . وان كان الماء يلث فيها قليلا ثم يزيلها ، فله في وقت اللث حكم الراكد ، وكذلك ان كان لا يلث ولكن كان (١١) تتناقل حركته ، فله في وقت التناقل حكم الماء الذى بين يديه ارتفاع ، وقد سبق (١٢) .

الطرف الرابع : في كيفية ازالة النجاسة وحكم الغسالة .
أما الكيفية : فلا تخلو ، اما أن يورد (١٣) الماء على النجاسة ، أو ألقى المحلل النجس في الماء .

فان أورد الماء على محل النجاسة ، لم يخل : اما أن كانت ا لنجاسة عينية أو حكمية . فان كانت عينية فلا ضبط في قدر الغسل ، والمتبع ازالة الجرم (١٤) ، فان زال الجرم

=====

- (١) أنظر: نهاية المطلب ١/ل ١٢٠، المجموع ١٤٦/١ .
- (٢) في ف : قلتين .
- (٣) أنظر: نهاية المطلب ١/ل ١٢٠، المجموع ١٤٦/١ .
- (٤) أنظر :المرجعين السابقين .
- (٥) (أرى) : ساقطة من ظ ، م .
- (٦) أنظر: نهاية المطلب ١/ل ١٢١ ، المجموع ١٤٦/١ .
- (٧) في ف : لما الحفرة .
- (٨) أنظر: نهاية المطلب ١/ل ١٢١ ، المجموع ١٤٦/١ .
- (٩) في ظ ، م : فان .
- (١٠) في ف : يغلب بما في .
- (١١) (كان) : ساقطة من ظ ، ف .
- (١٢) أنظر: ص ١٤١ ، نهاية المطلب ١/ل ١٢١ ، التهذيب ص ٣٩ ، المجموع ١٤٦/١ .
- (١٣) في ظ ، ف : أورد .
- (١٤) أنظر : نهاية المطلب ١/ل ١٠٢ ، الابانة ١/ل ٣ ، الحاوى ص ١١٨ ، التهذيب ص ٩٤ ، فتح العزيز ١/٢٣٢ ، المذهب ٢/٥٩١ مع المجموع ، المجموع ٢/٥٩٢ .

وبقي الطعم ، فهو نجس ، لأنه دليل بقاء العين (١) .

وان بقي لون يتيسر ازالته فكذلك (٢) .

وان عسر اقتلعه ، كالحناء وما في معناه ، فالمحل طاهر (٣) ، لقوله عليه السلام:

(إِطْخَنَهُ بِالزَّعْفَرَانِ) (٤) ، اذ شكوا اليه بقاء لون دم الحيض .

وأما (٥) الرائحة ، ان سهل ازلتها فالمحل نجس (٦) ، وان كانت فائحة قوية كالخمرة

العتيقة وغيرها ، ففيه وجهان (٧) :

ب/١٤/ظ أحدهما : أنه نجس (٨) . لأن / الروائح في الغالب / تزول ، وأما (٩) الألوان أ/١٧/م

فيغلب / منها (١٠) ما لا يزول .

والثاني : - وهو الأصح - أنه طاهر (١١) . لأن منها ما يعسر ازلتها ، وهو محسوس .

=====

(١) أنظر: نهاية المطلب ١/١٠٢، الحاوي ص ١١٨٣، فتح العزيز ١/٢٣٧، المجموع ٢/٥٩٣.

(٢) أنظر: نهاية المطلب ١/١٠٢، الحاوي ص ١١٨٤، فتح العزيز ١/٢٣٨، المجموع ٢/٥٩٣ .

(٣) أنظر: نهاية المطلب ١/١٠٢-١٠٣، الحاوي ص ١١٨٤، التهذيب ص ٩٤، فتح العزيز ١/٢٣٩-٢٣٨،

المجموع ٢/٥٩٤-٥٩٣ .

(٤) لم أجده مرفوعاً بهذا اللفظ ، وقال ابن حجر في التلخيص ١/٣٦: " هذا الحديث لا

أعلم من أخرجه هكذا لكن روى موقوفاً " . وهذا ما وجدت من الموقوفات في هذا الباب:

١- أخرج الدارمي في سننه كـ. الطهارة باب المرأة الحائض تملي في ثوبها اذا طهرت

٢٥٥/١ بسنده الى عائشة رضي الله عنها قالت: " اذا غسلت المرأة الدم فلم يذهب

فلتغيره بصفرة ورس أو زعفران " .

٢- وأخرج أبو داود كـ. الطهارة باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها

٢٥٣/١ عن معاذة قالت: سألت عائشة عن الحائض يصيب ثوبها الدم، قالت: " تغسله

فان لم يذهب أثره فلتغيره بشيء من صفرة " . وقال عنه الألباني في سلسلة الأحاديث

الصحيحة ٣/١٩١: " وسنده صحيح على شرط الشيخين " .

٣- وأخرج أبو داود أيضاً ١/٢٥٦ في الباب السابق وأحمد ٢/٣٦٤، ٣٨٠ عن أبي هريرة

أن خولة بنت يسار أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله انه ليس

لي الا ثوب واحد وأنا أحيض فيه فكيف أصنع؟ قال: (اذا طهرت فاغسله ثم ملي

فيه) قالت : فان لم يخرج الدم؟ قال: (يكفيك غسل الدم ولا يضر ك أثره) .

وصححه الألباني في ارواء الغليل ١/١٨٩ .

(٥) في ف : فأما .

(٦) أنظر: نهاية المطلب ١/١٠٣، الحاوي ص ١١٨٣، التهذيب ص ٩٥ .

(٧) ومن حكاه وجهين القاضي أبو الطيب الطبري . وحكاه امام الحرمين وأبو اسحق

الشيرازي والشيخ أبو حامد الاسفراييني والرافعي والنووي قولين .

أنظر: نهاية المطلب ١/١٠٣، فتح العزيز ١/٢٤٠، المذهب ٢/٥٩٣ مع المجموع

المجموع ٢/٥٩٤ .

(٨) أنظر: نهاية المطلب ١/١٠٣، الحاوي ص ١١٨٣، التهذيب ص ٩٥، فتح العزيز ١/٢٤٠،

المذهب ٢/٥٩٣ مع المجموع .

(٩) في ف : أما .

(١٠) في م ، ف : فيها .

(١١) ممن صح هذا الوجه إمام الحرمين والبخاري والرافعي والنووي . أنظر: نهاية

المطلب ١/١٠٣، التهذيب ص ٩٥، فتح العزيز ١/٢٤٠، المجموع ٢/٥٩٤ .

فأما (١) اذا كانت النجاسة حكمية ، (فيكفي امرار) (٢) الماء على المحل ، ويستحسب الاستظهار (٣) بالغسلة الثانية والثالثة (٤) . واذا استحسب ذلك في الحكمية ، ففي العينية أولى بأن يستحب التكرير (٥) .

وقد اختلف الأصحاب في القسمين (٦) في أن الطهارة هل تتوقف على عمر الماء عن الثوب (٧) ؟ .

أحدهما : أنه لا بد من العصر (٨) . وهو مذهب أبي حنيفة (٩) ، لتنتقل (١٠) النجاسة بالعصر الى المعتصر (١١) .

والثاني : أنه (١٢) لا يجب العصر (١٣) .

قال الشيخ أبو علي : يبنى (١٤) الوجهان على طهارة الغسالة ، فان حكمنا بالطهارة فلا معنى للعصر ، فانه لو رد المنعصر (١٥) اليه لجاز (١٦) .

=====

(١) في ف : وأما .

(٢) في ف : فيكتفى بامرار .

(٣) الاستظهار : يجوز أن يقرأ بالطاء والظاء . فالاستظهار طلب الطهارة . والاستظهار طلب الاحتياط . فتح العزيز ٢٤٣/١ .

(٤) أنظر : نهاية المطلب ١/١٠٣ ، الابانة ١/٣ ، مختصر المزي ص ٨ ، الحاوي ص ١١٨ ، ١١٨٣ ، التهذيب ص ٩٤-٩٣ ، فتح العزيز ١/٢٣٥-٢٣٣ ، ٢٤٣ .

(٥) أنظر : مختصر المزي ص ٨ ، نهاية المطلب ١/١٠٣ ، الحاوي ص ١١٨ ، ١١٨٣ ، المجموع ٢/٥٩٢ .

(٦) أي في النجاسة الحكمية والنجاسة العينية . والخلاف على وجهين كما في هامش (٧) .

(٧) الخلاف في المسألة على وجهين كما ذكر ذلك امام الحرمين والمصنف في الوسيط والرافعي وغيرهم . انظر : نهاية المطلب ١/١٠٣ ، الوسيط ١/٣٣٤ ، فتح العزيز ١/٢٤٤ .

(٨) ممن قال بهذا الوجه امام الأئمة ابن خزيمة .

أنظر : التهذيب ص ٩٨-٩٩ ، نهاية المطلب ١/١٠٣ .

(٩) أنظر : المبسوط ١/٨٢ ، بدائع الصنائع ١/٨٨ ، شرح فتح القدير ١/١٩٣ ، ٢١٠ ، الهداية ١/٢١٠ .

(١٠) في ف : النقل .

(١١) في ف : المنعصر .

(١٢) (أنه) : ساقطة من ظ ، م .

(١٣) وممن قال به البنوي وقال انه الأصح عند العراقيين . وصححه الرافعي والبنوي .

أنظر : نهاية المطلب ١/١٠٣ ، التهذيب ص ٩٨ ، فتح العزيز ١/٢٤٤ ، المجموع ٢/٥٩٣ .

(١٤) في م : يبنى .

(١٥) في م : المعتصر .

(١٦) أنظر : نهاية المطلب ١/١٠٣ .

التفريع :

ان قلنا يجب العصر ، فان (١) ترك الثوب حتى جف ، ففيه وجهان :
أصحهما : الطهارة (٢) . اذ لا فرق بين زوال البلل بالعصر ، وبين زواله بالجفاف .
والثاني : النجاسة (٣) . لأن العصر الواجب قد ترك ، ونحن نقدر انتقال بقية النجاسة (٤)
 بعصر الماء منه .

فأما اذا أورد (٥) المحل النجس على الماء ، (فان كان الماء) (٦) كثيرا ، يطهر .
 وان كان قليلا ، مثل أن غمس الثوب في آجانة (٨) وزال أثر النجاسة ،
 قطع الصيدلاني بأنه لا يطهر ، (بل لا بد) (٩) من صب الماء عليه ، أو غمسه (١٠) في
 ماء كثير (١١) ، فان الماء ينجس بملاقاة النجاسة ، فكيف يرفع (١٢) النجاسة ؟ .
 وقال ابن (١٣) سريج : يطهر الثوب (١٤) . اذ المقصود أن ينقطع أثر النجاسة ، والا
 فالملاقاة لا تختلف بورود الماء على الثوب ، أو ورود الثوب على الماء . وكأنه (١٥) يعتمد

=====

- (١) في م ، ف : فلو .
- (٢) ومن صح هذا الوجه امام الحرمين والنووي وهو المصحح في طريقة العراقيين
 كما حكاه ابن الرفعة عن صاحب الكافي . أنظر : نهاية المطلب ١/١٠٣ ،
 فتح العزيز ١/٢٤٤ ، المجموع ٢/٥٩٣ ، المطلب العالي ١/٨٧ .
- (٣) ممن قال بهذا الوجه ابن خزيمة وهو المصحح في طريقة المراوزة كما حكاه ابن الرفعة
 عن صاحب الكافي . وضعف امام الحرمين والنووي هذا الوجه . أنظر : نهاية المطلب
 ١/١٠٣ ، التهذيب ص ٩٩ ، فتح العزيز ١/٢٤٤ ، المجموع ٢/٥٩٣ ، المطلب العالي ١/٨٧ .
- (٤) في ف : من النجاسة .
- (٥) في م : ورد .
- (٦) ما بين القوسين ساقط من ظ .
- (٧) في ف : ثوب -
- (٨) الاجانة : بالتشديد ، اناء يغسل فيه الثياب ، والجمع أجاجين . المصباح المنير ص ٣ .
- (٩) في م : ولا بد . وفي ف : فلا بد .
- (١٠) في ف : وغمسه .
- (١١) أنظر : نهاية المطلب ١/١٠٤ ، الحاوي ص ١١٤٨ ، التهذيب ص ٩٥ ، ونسبه الرافعي
 الى الاكثرين وصحه ، وكذا صححه النووي ونسبه الى الجمهور .
 أنظر : فتح العزيز ١/٢٤٥ ، المجموع ٢/٥٩٣ .
- (١٢) في ف : ترتفع .
- (١٣) في ف : بن .
- (١٤) أنظر نهاية المطلب ١/١٠٤ ، فتح العزيز ١/٢٤٥ ، المجموع ٢/٥٩٣ .
- (١٥) في م : فكأنه .

في الماء القليل أيضا ، انا أورد على الثوب زوال الاستقذار ، وقضاء الاعتقادات به ، وذلك جار في هذه الصورة ، حتى حكم على مساقه بأن الماء القليل النجس اذا كوثر بصب الماء عليه حتى زال تغيره مثلا ، عاد طاهرا (١) ، وهو من القبيل الذي ذكرناه .

قال الشيخ ابو علي : هو تفرغ على طهارة الغسالة ، / (والأمر هو) (٢) على ما قال (٣) . ب / ١٢ / م
قال الامام : لا وجه لتطير الماء بهذا / الطريق ، فان غسل الماء غير ممكن ، وانما ب / ١٦ / ف
طها رته بكثرتة وبلوغه القلتين (٤) .

ثم قال الشيخ ابو علي : لا بد وأن يكون المصوب ، أكثر من المصوب عليه ، ليحمل الاستهلاك والغلبة (٥) .

ثم قال ابن (٦) سريج : لو ألقت الريح ثوبا / نجسا في اجانة صباغ ، نجس الماء ، أ / ١٥ / ظ
ولم يطهر الثوب (٨) . وانما هذا فيه اذا قصد الغسل القائه في الاجانة لتطهيره . حتى
ظن بعض الأصحاب به أنه يشترط النية في ازالة النجاسة . وهو غلط (٩) . ولم يقصد الا ما
ذكرناه ، (نعم لم) (١٠) يفرق في ورود الماء على النجاسة بين أن تنصب دفع الماء من غير
قصد ، وبين أن يقصد ، ولا يعدم (١١) مخالفا في اشتراط (١٢) القصد في تلك الصورة ، فان
المقصود انقطاع أثر (١٣) النجاسة ، فأى أثر للقصد ؟ وكأن ما يذكره استنادا (١٤) الى
اعتقادات الخلق في زوال الاستقذار (١٥) .

=====

(١) أى وان لم يبلغ حد الكثرة . فانه اذا زال تغيره وبلغ حد الكثرة فهو طاهر بالاتفاق
أنظر : الحاوى ص ١٢٨٧ ، والقول بأن الماء القليل النجس يطهر بصب الماء عليه وان
لم يبلغ قلتين نسبه البغوى والنووى الى العراقيين ، وصحه أبو اسحق الشيرازى
وقطع به الشيخ أبو حامد الاسفراييني .

أنظر : التهذيب ص ٣٤ ، المذهب ١ / ١٣٥-١٣٦ ، مع المجموع ، المجموع ١ / ١٣٦ .

(٢) في ظ ، م : والا هو .

(٣) أنظر : نهاية المطلب ١ / ١٠٤ - ١٠٥ .

(٤) أنظر المرجع السابق ١ / ١٠٥ .

(٥) أنظر : المرجع السابق ، والمجموع ١ / ١٣٧ .

(٦) في ف : بن .

(٧) في م : ألقى .

(٨) قال الرافعي والنووى عن هذه الحالة : لا يطهر بلا خلاف .

أنظر : فتح العزيز ١ / ٢٤٦ ، المجموع ١ / ٥٩٣ .

(٩) أى هذا الظن بابين سريج غلط . وأنظر : نهاية المطلب ١ / ١٠٤ .

(١٠) في ظ : ولم .

(١١) في ظ : يقدم .

(١٢) في ف : اشتراطه .

(١٣) (أثر) : ساقطة من ظ .

(١٤) في ف : استناد .

(١٥) أنظر نهاية المطلب ١ / ١٠٤ .

فأما غسالة النجاسة ففيها (١) ثلاثة أقوال (٢) :

الجديد : أن حكمها حكم المحل بعد الانفصال ، فان كان المحل نجسا ، (فهي نجسة) (٣) ،
وان طهر المحل (وهي متغيرة ، فنجسة) (٤) ، وان لم تتغير فطاهرة (٥) ، لأن البلب الباقي
جزء من المنعصر ، وهو طاهر (٦) .

والقول القديم : أنها طاهرة (٧) أبدا ، ما لم تتغير ، لأن الماء لا ينجس بالورود على
النجاسة أصلا ، انما (٨) ينجس بوقوع النجاسة فيه (٩) .
وخرج الأئمائي (١٠) قولاً ثالثاً وهو : أن حكمها حكم المحل قبل الغسل ، تخريجاً من
رفع الحدث (١٢) .

=====

- (١) في م : ففيه .
- (٢) وحكى أبو اسحق الشيرازي والنووي أنها ثلاثة أوجه . ونسب النووي حكايتهما
أقوالاً الى الخراسانيين. أنظر: المذهب ١٥٨/١ مع المجموع، المجموع ١٥٩/١ .
- (٣) في م ، ف : فهو نجس .
- (٤) في م ، ف : وهو متغير فنجس .
- (٥) في م ، ف : يتغير فطاهر .
- (٦) أنظر: الابانة ٤ل/١ ، نهاية المطلب ١ل/١، الحاوي ص ١١٤٢-١١٤٣، التهذيب ص ٩٦،
فتح العزيز ٢٧١/١، المذهب ١٥٨/١ مع المجموع ، المجموع ١٥٩/١ .
- (٧) في م : أنه طاهر .
- (٨) في ف : وانما .
- (٩) ممن صح هذا القول الشاشي ، وهو ظاهر كلام أبي اسحق في التنبيه ونسب القول
به الى أبي العباس ابن سريج وأبي اسحق المروزي. وذكر ابن الرفعة أن في نسبة
هذا القول اليهما نظر . أنظر: المذهب ١٥٨/١ مع المجموع ، فتح العزيز ٢٧١/١،
التنبيه ص ٢٢، المطلب العالي ١ل/١، الابانة ٤ل/١، المجموع ١٥٩/١ .
- (١٠) عثمان بن سعيد بن بشار . أبو القاسم الأئمائي الأحول. (.... - ٢٨٨) هـ .
نسبته الى الأئماط وهي البسط التي تفرش. وهو صاحب المزني والربيع وحدث عنهما
وهو فقيه اشتهرت به كتب الشافعي ببغداد، وعليه تفقه شيخ المذهب أبو العباس
ابن سريج والاستاذ أبو سعيد الأضطري وأبو علي بن خيران وغيرهم. وروى عنه
أبو بكر الشافعي . توفي ببغداد .
- أنظر: السبكي ٣٠١/٢ ، السير ٤٢٩/١٣، تاريخ بغداد ٢٩٢/١١، وفيات الأعيان
٢٤١/٣، شذرات الذهب ١٩٨/٢، ط . ابن كثير ل ٣٦ .
- (١١) في م ، ف : حكمه .
- (١٢) أنظر: الابانة ٤ل/١، نهاية المطلب ١ل/١، الحاوي ص ١١٤٣، التهذيب ص ٩٦ ،
المذهب ١٥٨/١ مع المجموع ، فتح العزيز ١٧١/١، المجموع ١٥٩/١ .

فروع :

أحدها : أن الثوب لو (١) غسل غسلات ، وجمعت الغسلات في اناء ، وكانت الأولى نجسة ،
أما لتغييرها ، أو (٢) لانفصالها قبل (الحكم بطهارة المحل) (٣) ، فقد ذكر العراقيون فيها
وجهين :

أحدهما : النجاسة ، لا متزاج الأول بالآخر مع نجاسته (٤) .

والثاني : أنه (٥) طاهر. لأن (جمعتها في حكم) (٦) غسالة واحدة ، وعلى هذا ، غسلات
ولوغ الكلب طاهرة إذا جمعت ، وإن لم يحكم عند الأفراد إلا بطهارة السابعة (٨) .

الثاني : إذا تقاطر على الثوب قطرة من غسالة الغسلة الثالثة من ولوغ الكلب / أ / ١٧ / ف
مثلا ، حُرِّج على الأقوال ،

فإن قلنا بالقول القديم ، فهي طاهرة (٩، ١٠) .

وإن قلنا : إن حكمها (١١) حكم المحل بعد الانفصال - وهو الجديد - ، فينسل الثوب

منها (١٢) أربعا ، ويعفى إن لم يكن قد (١٣) / سبق التعفير ، لأن هذا حكم المحل ، وإن
فرعنا على أن حكمه حكم المحل قبل الغسل ، فينسل خمسا . وعلى هذا القياس فسي
الرابعة والخامسة (١٤) .

=====

- (١) في ف : إذا .
- (٢) في ف : وأما .
- (٣) في ف : طهارة المحل .
- (٤) أنظر : الإبانة ٤/ل/١ ، نهاية المطلب ١/ل/١٠٤ ، التهذيب ص ٩٧ ، وصحح إمام الحرمين
والبغوي هذا الوجه .
- (٥) (أنه) : ساقطة من ظ ، م .
- (٦) في ف : حكمها حكم .
- (٧) في ظ ، م : غسالات .
- (٨) أنظر : نهاية المطلب ١/ل/١٠٤ ، التهذيب ص ٩٧ ، وضعف إمام الحرمين والبغوي هذا الوجه .
- (٩) في م ، ف : فهو طاهر .
- (١٠) أنظر : نهاية المطلب ١/ل/١٠٨ ، الإبانة ٤/ل/١ ، فتح العزيز ٢٧٢/١ ، المجموع ٥٨٥/٢ ،
وذكر الماوردى أنه على القول بطهارة الغسالة ففي وجوب غسل الثوب منها وجهان :
الأول : لا يجب . والثاني : يجب .
- وعلى الوجه الثاني ففي القدر الواجب في الغسل وجهان :
الأول : يجب غسله مرة . الثاني : يجب غسله بعدد ما بقي من السبع ممن
التي أصابت . أنظر : الحاوي ص ١١٧٢ - ١١٧٣ .
- (١١) في م ، ف : حكمه .
- (١٢) في م : منه .
- (١٣) (قد) : ساقطة من ف .
- (١٤) أنظر : المراجع السابقة في هامش (١٠) .

وذكر وجه آخر : أن لكل غسلة حكم سبع المحل ، فيكتفى فيه بغسلة واحدة (١) .

الثالث : إذا حكمنا بطهارة غسالة النجاسة / لم تستعمل مرة أخرى في إزالة النجاسة ، ب/١٥/ظ

كالمستعمل في الحدث ، لا يستعمل ثانيا في الحدث (٢) .

وهل يستعمل هذا في الحدث ؟ - فعلى وجهين ، ذكرناهما (٣) في المستعمل في الحدث،

وتوجيههما ما سبق ثم (٥،٤) .

الرابع : المستعمل في الغسلة الثانية والثالثة في إزالة النجاسة ، هل يستعمل مسرة

أخرى ؟.

قال العراقيون : فيه وجهان ، كالمستعمل في الحدث (ثانية وثالثة ، والمستعمل

رابعة يجوز استعماله كما في الحدث) (٦) . وفي هذا فضل نظر^(ب) ، فإن الثانية والثالثة في

الحدث ، معدودتان من العبادة (٨) .

=====

(١) أنظر نهاية المطلب ١/ل/١٠٨ ، الحاوي هـ ١١٢٢ ، فتح العزيز ٢٢٢/١ ، المجموع

٥٨٥/٢ .

(٢) أنظر: نهاية المطلب ١/ل/١٠٥ ، المطلب العالي ١١/ل/١١١ ، الحاوي ص ١١٤٠-١١٤٢ .

(٣) في ف : ذكر نظيرهما .

(٤) (ثم) : ساقطة من ف .

(٥) تقدم في ص ٩٦ .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ظ .

(٧) في م : الفصل . و(فضل) : ساقطة من ف .

(٨) أنظر : نهاية المطلب ١/ل/١٠٥ ، الحاوي ص ١١٥٠ ، المجموع ١٥٩/١-١٦٠ ، المطلب

العالي ١/ل/١١١ .

الباب الثالث

في الاجتهاد في المياه .

والنظر في كيفية الاجتهاد ومجاريه ، وحكمه بعد الفراغ منه .

النظر الأول : في كيفية الاجتهاد .

فنقول : الاجتهاد جار عندنا في الثياب والأواني ، زاد عدد الطاهر ، أم نقص (١) .

واعتبر أبو حنيفة في الأواني زيادة عدد الطاهر ، ولم يعتبره (٢) في الثياب (٣،٤) .

ثم انما يحتاج الى الاجتهاد ، اذا استيقن نجاسة أحد (٥) الأواني وطهارة البعض ، فلو شك في النجاسة ، فله الأخذ بالطاهر (٦،٧) .

وان غلب على ظنه النجاسة ، كثياب مدمني الخمر ، والنمارى ، وأواني الكفار الذين يتعاطون النجاسة ، فهل له الأخذ بالطهارة ؟ . فعلى قولين (٨) :

أحدهما : له ذلك . لأن الطهارة مستيقنة فلا ترفع الا بيقين / النجاسة (٩) ، كالطهارة مع الحدث (١٠) . /

والثاني : انه يأخذ بالنجاسة (١١) . لأن الأمارات والاجتهادات (١٢) لامدخل لها في الأحداث ، بخلاف النجاسات ، فاذا تطرق اليها الاجتهاد لم يبعد اعتبار غلبة الظن . ويجرى هذا

=====

(١) أنظر: الابانة ٤/١ ، نهاية المطلب ١/١٢٢، ١٢٣، الحاوى ص ١٣٠١ ، المجموع ١/١٨١ ،

وهذا هو المذهب عند الشافعية . وذهب المزني وأبو ثور الى عدم جواز الاجتهاد عند الاشتباه بل يتيمم ويصلي . أنظر: الحاوى ص ١٢٩٧ ، نهاية المطلب ١/١٢٢ ، الأوسط ١/٢٨٠ ، المجموع ١/١٨١ .

(٢) في ف : يعتبر .

(٣) في ظ : الثوب .

(٤) أنظر : المبسوط ١٠/٢٠٠، ٢٠١ . ومذهب الامام أحمد أنه ان اشتبه الماء الطاهر بالنجس لم يجز الاجتهاد بل يعدل عنه الى التيمم . وفي رواية أنه يجتهد اذا زاد عدد الطاهر . أما اذا اشتبه الطاهر من الثياب بالنجس فانه يصلي في كل ثوب صلاقتبعده النجس ويزيد صلاة . أنظر: الانصاف ١/٧١، ٧٧ المصنف ١/٦٠ .

(٥) في ظ : احدى .

(٦) في ف : بالطهارة .

(٧) أنظر : المطلب العالي ١/١١٩ .

(٨) أنظر : نهاية المطلب ١/١٨١٧ ، فتح العزيز ١/٢٧٦ .

(٩) (النجاسة) : ساقطة من ف .

(١٠) أنظر : نهاية المطلب ١/١٨١٧ ، فتح العزيز ١/٢٧٦ .

(١١) هذا القول حكاه الخراسانيون . ومن ضعفه ابن الرفعة .

أنظر : نهاية المطلب ١/١٧ ، المطلب العالي ١/١٢٠ ، فتح العزيز ١/٢٧٦ .

(١٢) في ظ ، ف : والاجتهاد .

في المقابر المنبوثة ، وطين الشوارع ، (نعم ، طين الشوارع) (١) ان تيقنا نجاستها (٣) ،
فيغفى منه (٤) (عن مقدار ما) (٥) يتعذر الاحتراز عنه (٦،٧) .

وكذلك ان شاهد ولوغ الكلب في أحد الاثنيين ، فقد استيقن النجاسة .

وكذلك ان أخبره من يوثق به ، وذكر سبب النجاسة .

وان لم يذكر واحتمل أنه يرى نجاسة ما لا يراه المخبر نجسا ، فله أن يأخذ بالطهارة

وعليه أن يصدق كل من تقبل روايته ، فانما تيقن نجاسة أحد الاثنيين ، واستبهم عينه (٨) ،

ابتدأ الاجتهاد (٩) . وهو أن ينظر في العلامات ، مثل : أن يرى أحد المائتين ناقما ، أو

رآه متحركا ، وقد انصرف الكلب في الحال ، أو رأى قطرات من الماء على طرف أحد الاثنيين .

وكذلك نقول (١٠) : يجتهد / الأعمى في الأواني ، لأن بعض علاماتها مدركة دون حاسة

البصر ، كنقصان الماء ، واضطرابه ، وابتلال طرفه .

وقد ذكر العراقيون أن الأعمى يجتهد في وقت الصلاة بالأوراد وغيرها (١١) ، ولا يجتهد

في القبلة (١٢) . وهل يجتهد في الأواني ؟ فعلى وجهين (١٣) :

=====

(١) مابين القوسين ساقط من ظ ، ف .

(٢) في ف : اذا .

(٣) في ظ : نجاسته .

(٤) في م : منها . وفي ف : فنغفو عنها .

(٥) في ف : مقدارا . و (ما) ساقطة من م .

(٦) في ف : عنها .

(٧) أنظر : نهاية المطلب ١٨ل/١ ، المطلب العالي ١٢٢ل/١ .

(٨) في م : عنه .

(٩) أنظر لإبائه ٤ل/١ ، نهاية المطلب ١٢٧ل/١ .

(١٠) (نقول) : ساقطة من ظ ، م .

(١١) (وغيرها) : ساقطة من ظ ، ف .

(١٢) قال النووي في المجموع : (اتفقوا على أن الأعمى يجتهد في أوقات الصلاة ولا يجتهد

في القبلة) . المجموع ١٩٦/١ ، وأنظر نهاية المطلب ١٢٨ل/١ .

(١٣) هل يجتهد الأعمى في الأواني ؟ فيه قولان : وذكر امام الحرمين أنهما وجهان .

الأول : لا يجتهد . وهو منقول عن رواية حرمله وممن قال به أبو العباس الجرجاني .

الثاني : أنه يجتهد . وهو نص الشافعي في الأم وممن اختاره الفوراني والماوردي

والمحاملي والشيخ أبو حامد المروزي ، وممن صححه البغوي والرافعي والنووي وهو

الأصح عند المراوزة . وعلى القول بجواز اجتهاد الأعمى ، فان اجتهد ولم يظهر

له شيء ، فوجهان :

الأول : أن له التقليد . وهو ظاهر نص الشافعي في الأم ، وممن اختاره الرافعي وممن

صححه النووي .

الثاني : لا يقلد . أنظر للأم ١١/١ ، نهاية المطلب ١٢٨ل/١ ، الحاوي ص ١٣٠٩ ،

التهذيب ص ٥٢٥١ ، فتح العزيز ٢٨٤/١ ، المجموع ١٩٦/١ .

لتردد الأواني بين الأصلين (١) . هذا قانون المذهب .

فان قسيل : هلأ جاز له أن يستعمل (٢) أحدهما ، فانه استيقن طهارته ، وهو في الحال شاك في نجاسته .

قلنا : هذا له اتجاه في القياس ، وقد ذهب اليه بعض أصحابنا ، وحكاه الصيدلاني (٣) ، الا أنه بعيد جدا في المذهب . فان يقين (٤) الطهارة عارضه يقين النجاسة ، واستبهم المحل ، والاستصحاب ضعيف لا يصادم (٥) اليقين المعارض ، فلا بد من تأييد الاستصحاب بعلامة مدركة بالاجتهاد .

ومن أصحابنا من قال : له أن يستعمل (٦) ما ظنه (٧) طاهرا ، من غير اجتهاد (٨) ، فان ظن المؤمن لا يخطي ، وهذا تحكم لا مستند له .

فرع :

اذا فرعنا على المذهب ، وانصب (٩) أحد الاناثين ، ففي جواز استعمال الثاني من / أ / ١٨ / ف غير اجتهاد وجهان (١٠) :

أحدهما : أنه جائز (١١) . لأنه اناء واحد شك (١٢) في نجاسته بعد استيقان طهارته ، ولا معارض له .

والثاني : أنه يجب (١٣، ١٤) . فانه وجب (١٥) قبل الصب ، فلا يزول وجوبه .

=====

- (١) الأصلين هما : القبلة ووقت الصلاة . أنظر نهاية المطلب ١/ ١٢٨ .
- (٢) في م : استعمال .
- (٣) وحكاه الخراسانيون أيضا ، وضعفه امام الحرمين وغيره .
- أنظر : نهاية المطلب ١/ ١٢٢ ، فتح العزيز ١/ ٢٧٤-٢٧٣ ، المجموع ١/ ١٨٠ .
- (٤) في م : نيقن .
- (٥) في ظ : ليصادم .
- (٦) في م : يستصحب . وكتب فوقها يستعمل .
- (٧) في ف : يظنه .
- (٨) ممن ذكر هذا الوجه الشيخ أبو محمد الجويني وحكاه الخراسانيون وصاحب البيان .
- أنظر : نهاية المطلب ١/ ١٢٢ ، فتح العزيز ١/ ٢٧٤ ، المجموع ١/ ١٨٠ .
- (٩) في ف : فانصب .
- (١٠) أنظر : نهاية المطلب ١/ ١٢٢ ، الابانة ١/ ٥ .
- (١١) ممن قال بهذا الوجه : أبو العباس بن سريج في أصح الوجهين عنه ، وصحه أبو اسحق الشيرازي . وعلى القول بعدم وجوب الاجتهاد في الاناء الباقي فماذا يمنع المكلف حينئذ ؟ فيه وجهان : الأول : يتوضأ به . وممن قال به أبو علي الطبري وابن سريج . الثاني : يتيمم ولا يتوضأ به . وممن قال به القاضي أبو حامد المرورودي وذكر النووي انه الأصح عند أكثر الأصحاب . وصحه أبو اسحق الشيرازي .
- أنظر : الحاوي ص ١٣٠٨ ، المذهب ١/ ١٨٤-١٨٥ مع المجموع ، المجموع ١/ ١٨٥ ، المطلب العالي ١/ ١٢٩-١٣٠ .
- (١٢) في ف : يشك .
- (١٣) في ف : لا يجوز .
- (١٤) ممن قال بهذا الوجه الرافي والبندنيجي وجمهور البصريين وصحه الفوراني .
- وذكر الماوردي أنه قول لجمهور ونسب البغوي تصحيحه الى العراقيين . أنظر : الحاوي ص ١٣٠٨ ، الابانة ١/ ٥ ، التهذيب ص ٥ ، فتح العزيز ١/ ٢٧٥ ، المطلب العالي ١/ ١٣٠ .
- (١٥) (فانه وجب) : ساقطة من م .
- (١٦) في م : ولا .

النظر الثاني : في مجارى الاجتهاد . وفيه سألان : / أ/١٩م

أحدهما : اذا كان معه سوى (١) الاثني عشر (٢) مستيقن الطهارة (٣) ، أو كان على شط البحر . ففي جواز الاجتهاد وجهان (٤) :

أحدهما : المنع (٥) . لاقتداره على الوصول الى اليقين .

والثاني : الجواز (٦) . لأن له أن يستعمل على شط البحر ، ماء مشكوكا (٧) في طهارته . واليقيين في محل الاجتهاد لا يمنع .

ويخرج على هذا الأصل ، ما اذا كان في (٨) أحد الاثني عشر ، ماء مستعمل (٩) ، أو ماء

ورد (١٠) انقطعت راحته (١١) ، لأنه قادر على استعمالهما جميعا ، ومنه (١٢) يحصل (١٣)

اليقين . فيخرج على الوجهين .

=====

(١) في م : معه انا سوى .

(٢) (ماء) : ساقطة من م .

(٣) في ظ ، ف : الوجود .

(٤) أنظر : نهاية المطلب ١/١٢٢-١٢٣ ، الحاوى ص ١٣٠٤-١٣٠٥ .

(٥) ممن اختار هذا الوجه أبو اسحق المروزي وصاحب الشامل ورجحه صاحب المستظهرى .

أنظر : الابانة ١/٥ ، المجموع ١/١٩٢ .

(٦) ممن صحح هذا الوجه الفوراني والبنغوى والرافعي والنووى وهو قول ابن سريج . وذكر

النووى أنه الأصح عند جمهور الشافعية في الطريقتين وجمهور المتقدمين أصحاب الوجوه .

أنظر : الابانة ١/٥ ، التهذيب ص ٥ ، فتح العزيز ١/٢٨٢ ، المجموع ١/١٩٢-١٩٣ .

(٧) في م : مشكوك .

(٨) (في) : ساقطة من ظ ، م .

(٩) في ظ ، م : مستعملا .

(١٠) اذا اشتبه عليه ماء مطلق وماء مستعمل فهو على وجهين كما سبق . أما اذا اشتبه

عليه ماء مطلق وماء ورد فالمعتمد في المذهب أنه لا يتحرى بل يتوضأ من كل واحد

مرة وبذلك يتيقن أنه توضأ بماء طاهر . وحكى الرافعي فيه وجهين وصحح عدم التحرى

وهو ما قطع به العراقيون وصححه الخراسانيون .

أنظر : نهاية المطلب ١/١٢٣ ، الابانة ١/٥ ، الحاوى ص ١٣٠٦-١٣٠٧ ، التهذيب ص ٥٣ ،

المهذب ١/١٩٥ مع المجموع ، فتح العزيز ١/٢٨١ ، المجموع ١/١٩٤-١٩٥ .

(١١) (انقطعت راحته) : ساقطة من م ، ف .

(١٢) في ف : وبه .

(١٣) في م : يتحصل .

وكذلك اذا اشتبهت الثياب ومعه ماء يغسل به ثوبا (١) .

وكذلك اذا كان كل اناء قلة واحدة يمكن تطهيرهما (٢) بالجمع . ففي الكل وجهان (٣) .

المسألة الثانية :

اذا كان أحد الاثنيين بولا ، فمن يجوز في الصورة السابقة ، الاستعمال من غسیر اجتهد ، (أو اعتماد الظن) (٤) من غير علامة ، لم يجوز في هذا المقام ، اذ لم يبق من الاستصحاب معتمد (٥) . وفي جواز / الاجتهاد وجهان (٦) :
أشهرهما : المنع (٧) . لأن الاجتهاد ضعيف ، فانما (٨) عمل بقريئة الاستصحاب ، ترجيحاً له ، فلا يستقل .

ومنهم من أجرى الاجتهاد فيه (٩) .

ولو اشتبهت ميتة (بذكية ، أو أخت) (١٠) من الرضاع بأجنبية ، فلا اجتهد . لأنه

لا علامة (١١) .

وذكر الفوراني وجهها في المذكاة ، ولم يذكره الامام (١٢) .

ونص الشافعي رحمه الله على (١٣) أنه لو رأى طبية تبول في ماء ، فانتهى الى الماء وهو متغير ، (ولم يدر) (١٤) أنه من طول المكث ، أو البول ، فهو نجس . احالة على السبب الظاهر (١٥) .

=====

(١) أنظر: نهاية المطلب ١/ل١٢٣ ، الابانة ١/ل٥ ، التهذيب ص٥١٥ ، فتح العزيز ١/٢٨٣ ، المجموع ١/١٩٤ .

(٢) في م : تطهيرها .

(٣) أنظر : نهاية المطلب ١/ل١٢٣ ، الابانة ١/ل٥ ، التهذيب ص٥١ ، فتح العزيز ١/٢٨٣ ، المجموع ١/١٩٤ .

(٤) في ف : اعتمادا على الظن .

(٥) أنظر: نهاية المطلب ١/ل١٢٣ ، المجموع ١/١٩٥ .

(٦) أنظر: الابانة ١/ل٥ ، فتح العزيز ١/٢٨١ ، التهذيب ص٥٢ .

(٧) هذا الوجه هو المذهب كما ذكر ذلك البغوي والنووي وصححه ، ومن اختاره الماوردي حين منع الاجتهاد عند اشتباه الماء بالخمر ، واختاره أيضا أبو اسحق الشيرازي وبه قطع العراقيون وصححه الخراسانيون والرافعي . أنظر الحاوي ص ١٣٠٧ ،

فتح العزيز ١/٢٨١ ، التهذيب ص٥٢ ، المذهب ١/١٩٥ مع المجموع ، المجموع ١/١٩٥ .

(٨) في ف : وانما .

(٩) هذا الوجه حكاه الخراسانيون . أنظر : المجموع ١/١٩٥ .

(١٠) في ف : بمذكاة وأخت .

(١١) أنظر: الابانة ١/ل٥ ، نهاية المطلب ١/ل١٢٣ ، وقال عنه الفوراني انه المشهور فيما لو اشتبهت ميتة بذكية .

(١٢) حيث ذكر الفوراني في اشتباه الميتة بالمذكاة وجهين في جواز الاجتهاد . أنظر: الابانة ١/ل٥ .

(١٣) (على) : ساقطة من ف .

(١٤) في ف : لا يدرى .

(١٥) أنظر: الأم ١/١١ ، نهاية المطلب ١/ل١٢١ .

النظر الثالث : في الحكم بعد الاجتهاد .

وفيه ثلاث (١) مسائل :

أحداها : أنه لو بالغ في الاجتهاد ، فلم يلح (٢) له وجه ، تيمم وصلى ، وأعاد الصلاة (٣).

ب/١٨/ف

لأنه تيمم (٤) ومعه ماء مستيقن الطهارة / .

ب/١٩/م

فإن قيل : هو عاجز / عن استعماله ، فليكن كما لو (٥) منعه أسد عن الماء (٦) .

قلنا : لا منع حسا . وليس آيسا من ظهور وجه في الاجتهاد (٧) ، وهذا هو التعليل .

ونقيضه منجه أيضا قياسا ، فإن أراد أن لا يقضي ، صب الاثنتين (٩) جميعا (١٠) ، أو صب

أحدهما على (١١) الآخر ، فيسقط القضاء (١٣) .

فإن قيل : من صب الماء (١٤) في أول الوقت من غير عذر تيمم ، وفي القضاء وجهان (١٥).

قلنا : نعم . العذر (١٦) (ظاهر هاهنا) (١٧) ، وهو العجز عن الاستعمال (١٨) .

=====

(١) في ظ : ثلاثة .

(٢) من لاح يلوح بمعنى بان ووضح . أنظر : لسان العرب ٥٨٦/٢ .

(٣) أنظر : الابانة ٥/ل١ ، الحاوي ص ١٣١١ ، التهذيب ص ٤٧ ، المجموع ١٨٦/١ .

(٤) في م : صلى بالتيمم .

(٥) في ف : اذا .

(٦) أنظر : نهاية المطلب ١٢٤/ل١ .

(٧) أنظر : المرجع السابق .

(٨) في ف : هذا .

(٩) في م ، ف : المائتين .

(١٠) لأنه ان فعل ذلك صار فاقدا للماء ، فيتيمم ويملي فلا اعادة عليه .

(١١) في ف : في .

(١٢) في م : ويسقط .

(١٣) هذا اذا لم يبلغا بعد الجمع قلتين ، فيكون الجميع نجسا ، فيتركهما ويتيمم لأنه

عادم للماء الطاهر . أما اذا بلغا بعد الجمع قلتين ولا تغير فيهما فحينئذ يتوضأ .

أنظر : الابانة ٥/ل١ ، الحاوي ص ١٣١٠-١٣١١ ، التهذيب ص ٤٨-٤٧ ، المجموع ١٨٦/١ ،

وذكر النووي أنه ان أراقهما أو خلطهما فتيمم وصلى أنه لا اعادة عليه بلا خلاف .

(١٤) (الماء) : ساقطة من ف .

(١٥) أنظر : المجموع ١٨٥-١٨٦ .

(١٦) في ظ ، م : والعذر .

(١٧) في م ، ف : هاهنا ظاهر .

(١٨) أي لما لم يتبين له الطاهر بعد الاجتهاد تغذر استعمال الماء لتعذر المرجح .

الثانية : اذا أدى الاجتهاد (١) الى أحد اللاتين ، فصلى به الصبح ، وأدى (٢) اجتهاده عند الظهر الى الثاني ، ولم يكن فضل من الأول شي (٣) (٤) ،
نص الشافعي رحمه الله على أنه لا يستعمل ، بل يتيمم (٥) . هذا ما نقله حرمله (٦) .
والسبب فيه : أنه إن لم يرد (٧) الماء الثاني على جميع موارد الأول ، فيكون مصليا مع
النجاسة قطعا ، وان كلفناه الإيراد عليه ، كان ذلك نقضا للاجتهاد بالاجتهاد (٨) .
وخرج ابن سريج (٩) (١٠) أنه يستعمل الثاني ، ويورده على جميع موارد الأول ، لدفع (١١)
يقين النجاسة . وليس هذا نقضا للاجتهاد الأول ، فان هذه قضية أخرى مستأنفة (١٢) . وما
ذكره منقاس جدا (١٣) .

التفريع :

(١٤) إن فرعنا على النص تيمم ، (ولم يقض) (١٥) الصلاة الأولى (١٦) . وهل يقضي الصلاة (١٧)
الثانية المؤداة بالتيمم ؟ - وجهان ذكرهما العراقيون :

=====

- (١) في ف : اجتهاده .
- (٢) في م : فأدى .
- (٣) في ف : أفضل .
- (٤) في ف : شيئا .
- (٥) أنظر : نهاية المطلب ١/١٢٣ ، الإبانة ١/٥٧ ، الحاوي ص ١٣١٤ ، التهذيب ص ٤٩ ،
فتح العزيز ١/٢٨٥ ، المذهب ١/١٨٨ مع المجموع ، المجموع ١/١٨٩ .
- (٦) تقدمت ترجمته في القسم الدراسي ص ٦٠ .
- (٧) في م ، ف : يورد .
- (٨) المذهب ١/١٨٨ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/١٢٣ ، فتح العزيز ١/٢٨٥ ، الحاوي ص ١٣١٤ .
- (٩) في ف : بن .
- (١٠) خرج ابن سريج من تغير الاجتهاد في ل قبلة فانه اذا اشتبهت عليه القبلة فاجتهد
وصلّى ثم عند الصلاة الثانية تغير اجتهاده فأداه الى جهة أخرى غير الأولى فانه
يعمل بمقتضى اجتهاده الثاني ولا يعيد الصلاة الأولى . أنظر : فتح العزيز ١/٢٨٦ .
- (١١) في ف : يرفع .
- (١٢) أنظر : نهاية المطلب ١/١٢٤ ، الإبانة ١/٥٧ ، الحاوي ص ١٣١٣ ، فتح العزيز ١/٢٨٦ ،
المجموع ١/١٨٩ .
- (١٣) هذا ترجيح من المصنف لقول ابن سريج ، وتعقب النووي المصنف في هذا الترجيح
فقال في المجموع : " وشذ الفزالي عن الأصحاب أجمعين فرجح قول أبي العباس ، وليس
بشيء فلا يغتر به " . المجموع ١/١٨٩ . وقد تقدم بيان هذا في القسم الدراسي ص ٦٢ .
- (١٤) في م : اذا .
- (١٥) في ف : ولا يقضي .
- (١٦) أنظر : نهاية المطلب ١/١٢٤ ، فتح العزيز ١/٢٨٦ .
- (١٧) (الصلاة) : ساقطة من ظ ، م .

أحدهما : أنه يقضي إذا (١) تيمم ، لاستمرار الاشكال عليه ، فان معه ماء طاهرا (٢) بحكم

أ/١٧/ظ

الاجتهاد ، فكان (٣) كالظاهر باليقين (٥،٤) . /

والثاني : أنه لا يقضي (٦) . لأنه عند استمرار الاشكال ، لا (١١) يستيقن أن معه ماء طاهرا .

فان أراد أن يسقط القضاء ، فطريقه أن يصب الماء كما مضى . وعذره ظاهر في المص (٨).

وعند ابن (٩) سريج يستعمله (١٠) ، ولا يقضي واحدة من الصلاتين ، كما اذا صلى أربع

صلوات الى أربع جهات باجتهادات (١١، ١٢) . هذا اذا لم يبق من الأول بقية .

فان بقيت بقية نظر:

فان كان يكفي الوضوء ، فالحكم في الاستعمال ما مضى (١٣) ، / ولكن يقطع بوجوب

القضاء تفريعا على النص (١٤) . لأن معه ماء مستيقن الطهارة قطعا ، الا أن يصب / المائتين (١٥). أ/٢٠/م

وان لم يكف لتمام الوضوء ، يبني على أن (١٦) من وجد ما لا يكفيه لتمام وضوءه ، هل

يلزمه الاستعمال ؟

فان قلنا : لا يلزمه ، فوجوده كعدمه (١٧) .

وان قلنا : يلزمه ، فيقطع بوجوب القضاء على النص (١٨) .

=====

(١) في ف : كما اذا .

(٢) في ظ ، م : طاهر .

(٣) في ظ : وكان .

(٤) في م : المتيقن .

(٥) أنظر: نهاية المطلب ١/ل١٢٤، فتح العزيز ١/٢٨٦ .

(٦) ممن صح هذا الوجه الرافعي والنووي . أنظر: نهاية المطلب ١/ل١٢٤، فتح العزيز

١/٢٨٦ ، المجموع ١/١٩٠-١٩١ .

(٧) (لا) : ساقطة من ظ ، ف .

(٨) أنظر : المجموع ١/١٩١ .

(٩) في ف : بن .

(١٠) في م ، ف : يستعمل .

(١١) في م : بالاجتهادات .

(١٢) أنظر تنهاية المطلب ١/ل١٢٤ ، المجموع ١/١٩٠ .

(١٣) أي لا يستعمله ويقيم ، هذا على المنصوص . وعلى تخريج ابن سريج يستعمله ولا

يقضي واحدة من الصلاتين .

(١٤) أنظر: نهاية المطلب ١/ل١٢٤، فتح العزيز ١/٢٨٦ ، المجموع ١/١٩٠ - ١٩١ .

(١٥) أنظر : المراجع السابقة .

(١٦) (أن) : ساقطة من ف .

(١٧) أنظر تنهاية المطلب ١/ل١٢٥، فتح العزيز ١/٢٨٦ ، المجموع ١/١٩١ .

(١٨) أنظر المراجع السابقة. وقال النووي عن هذا القول انه أصح القولين .

الثالثة : اذا اجتهد رجلان في انائين ، فاختلف (١) اجتهدهما ، واستعمل (٢) كل واحد على موجب اجتهداه ، صح صلاة كل واحد منفردا ، ولا يصح لأحدهما الاقتداء بالآخر ، فانه يقطع ببطلان صلاته لو فعل ، اما لبطلان صلاة امامه ، أو لبطلان صلاته (٣) .
ولو كانوا (٤) ثلاثة ، والنجس من الأواني الثلاثة واحد ، فلكل واحد أن يقتدى بأحد (٥) صاحبيه ، ولا يقتدى بالثاني ، فانه لا تتعين النجاسة في الأول ، وانما (٦) تتعين في الثاني (٧) .
هذا اختيار ابن (٨) الحداد (٩) .
وقال صاحب التلخيص : الأول (١٠) أيضا باطل ، لأنه مشكل في حقه ، لا يدري أنه ظاهر أم نجس ، فأشبهه الخنثى المشكل ، فلا (١١) يصح الاقتداء به ، لاحتمال أنه امرأة (١٢) .

=====

- (١) في ظ : واختلف .
- (٢) في ف : فاستعمل .
- (٣) أنظر : الحاوي ص ١٣١١ ، المذهب ١٩٧/١ مع المجموع ، روضة الطالبين ٣٩/١ ، المجموع ١٩٧/١ . وحكي عن أبي ثور أنه قال يجوز أن يأتى أحدهما بالآخر . أنظر : المرجع السابق .
- (٤) في ظ ، م : كان .
- (٥) في ظ : بأحدى .
- (٦) في ف : انما .
- (٧) اختيار ابن الحداد هذا موافق للمذهب المعتمد ، وقد صح القول به الفوراني والنووي وبه قطع أبو اسحق الشيرازي وسائر العراقيين والمتولي من الخراسانيين .
أنظر : نهاية المطلب ١/١٢٦ ، الابانة ١/٥٨ ، المجموع ١/١٩٧-١٩٨ ، روضة الطالبين ٤٠/١ ، المسائل المولدة ل ٤ - ٥ .
- (٨) في ف : بن .
- (٩) محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر بن الحداد المصري أبو بكر . (٣٤٥-٢٦٤) هـ
امام من أئمة الشافعية كان جامعا لعلوم كثيرة كالقرآن والفقه والحديث والشعر وأيام العرب والنحو وغيرها . لازم الامام النسائي وتخرج عليه ، ولي قضاء مصر نيابة لابن هروان الرملي كما ولي التدريس من تمانيفه : الفروع ويسمى كذلك بالمسائل المولدة ، الباهر في الفقه ، أدب القضاء ، جامع الفقه . تو في بالقاهرة عند انصرافه من الحج .
اختلف في سنة وفاته . أنظر : طه السبكي ٣/٧٩ ، وفيات الأعيان ٤/١٩٧ ، حسن المحاضرة ٣١٣/١ ، السير ٤٤٥/١٥ ، طه الأسنوي ١/١٩٢ .
- (١٠) أى الاقتداء الأول .
- (١١) في ظ ، م : ولا .
- (١٢) أنظر : الابانة ١/٥٨ ، نهاية المطلب ١/١٢٦ ، المجموع ١/١٩٨ ، روضة الطالبين ٤٠/١ .

وقال أبو اسحق المروزي (١) : لو اقتصر على الأول صح ، فإذا اقتدى بالثاني فاحدى صلاتيه بليلة ، لابعينها ، فيلزمه (٢) قضاؤهما (٤،٣) . ويلتقي عند هذا مذهبه (٥) بمذهب صاحب التلخيص . وانما (٦) يفترق مذهبهما (٧) في حالة الاقتصار (٨) .

ولو كانوا خمسة ، والأواني خمسة والنجس منها واحد ، فصلوا الملوأ الخمس في يوم ، وانتصب كل واحد منهم (٩) اماما في صلاة ، فمذهب صاحب التلخيص : لا يصح لكل واحد الا الصلاة التي كان اماما فيها ، وما اقتدا فيها لا تصح ، فيصح لكل واحد صلاة واحدة (١٠) .

وعند ابن الحداد : تصح ما كان إماماً فيها ، فتصح وراء ذلك ثلاث ملوأت ، فيصح لامام المبح : المبح والظهر والعصر والمغرب (ولا تصح العشاء) (١١) . و يصح (١٢) لامام الظهر : المبح / والظهر والعصر والمغرب ولا تصح العشاء . ولامام العصر : (المبح والظهر و) (١٣) العصر والمغرب . ولامام المغرب (١٤) كذلك . ولا يصح لواحد (١٥) منهم

=====

- (١) ابراهيم بن أحمد بن اسحق المروزي . أبو اسحق . (... - ٣٤٠) هـ .
- امام عصره في الفتوى والتدريس . أخذ الفقه عن أبي العباس ابن سريح ، وانتهت اليه رئاسة المذهب بالعراق بعد ابن سريح ، صنف كتباً كثيرة ، وله شرح على مختصر المزني ، أقام ببغداد طويلاً يدرّس ويفتي ثم ارتحل الى مصر في أواخر عمره وتوفي بها . تخرج على يديه من الأئمة أبو زيد المروزي وأبو حامد المروزي القاضي . أنظر : وفيات الأعيان ٢٦/١ ، ط . الأسطوي . حسن المحاضرة ٣١٢/١ ، السير ٤٢٩/١٥ .
- (٢) في م : ولزمه .
- (٣) في ف : قضاؤها .
- (٤) أنظر : نهاية المطلب ١٢٦ل/١ ، المجموع ١٩٨/١ ، روضة الطالبين ٤٠/١ .
- (٥) (مذهبه) : ساقطة من م ، ف .
- (٦) في م : فانما .
- (٧) في ف : المذهب .
- (٨) أي أن ابن القاص والمروزي اتفقا على وجوب إعادة الصلاتين اذا اقتدى اقتدائين ، واختلفا اذا اقتصر على اقتداء واحد ، فأوجب ابن القاص الإعادة ولم يوجبها المروزي . أنظر : المجموع ١٩٨/١ .
- (٩) (منهم) : ساقطة من ف .
- (١٠) أنظر : نهاية المطلب ١٢٦ل/١ .
- (١١) ما بين القوسين ساقط من ف .
- (١٢) (يصح) : ساقطة من ظ ، م .
- (١٣) (المبح والظهر و) : ساقطة من ظ ، م .
- (١٤) (و لامام المغرب) : ساقطة من ظ ، م .
- (١٥) في ف : لكل واحد .

صلاة العشاء ، الا امام (١) العشاء ، فانه يصح له (العشاء / مع) (٢) الصبح والظهر والعصر ب/١٩/ف
ولا يصح له المغرب ، فكذاك (٣) الاقتداء الرابع في حقه (٤) .
ومذهب أبي اسحق المروزي (٥) : تصح صلاة كل واحد ، لو اقتصر على الاقتداء بواحد (٦)
في ثلاث صلوات ، فاذا اقتدى في الرابعة فقد بطلت / صلاة من صلواته الأربع ، فيقضيها (٧) . ب/٢٠/م
ومثل هذا الحكم جار فيما لو سمع صوت (٨) من بين جماعة ، ونفاه كل واحد عن
نفسه ، فيخرج حكم الاقتداء على هذا التفصيل (٩) .

=====

- (١) في ف : لا امام .
- (٢) في ف : مع العشاء .
- (٣) في م : كذلك . وفي ف : فانه .
- (٤) أنظر : نهاية المطلب ١/ل١٢٦ ، الحاوي ص ١٣١٢ ، المجموع ١/١٩٩ .
- (٥) (المروزي) : ساقطة من ظ ، م .
- (٦) (بواحد) : ساقطة من ظ ، م .
- (٧) أنظر : نهاية المطلب ١/ل١٢٦-١٢٧ .
- (٨) في ظ ، م صوتا .
- (٩) أنظر : المسائل المولدة ل ٥ ، نهاية المطلب ١/ل١٢٥ ، ١٢٦ ، الابانة ١/ل ٥ ،
المجموع ١/١٩٥ .

الباب الرابع

في الأواني

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول

في المتخذ من الجلود

يجوز اتخاذ الأواني من كل جلد طاهر (١) .

والجلد الطاهر ، جلد (٢) كل حيوان مأكول (٣) ، مذكى ، وإن كان ميتا ، فيطهر بالدباغ ،
الجلد الكلب والخنزير (٤) .

والنظر في الدباغ يتعلق بما يقبل الدباغ ، وبكيفية الدباغ ، وبحكم الجلد بعد الدباغ.

النظر الأول : فيما يقبل الدباغ :

والأصل فيه ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّ بشاة (ميتة لمولاة) (٥)
ميمونة (٦،٧) ، فقال : (هلا أخذتم إهابها ، فدبغتموه) (٨) ، فانتفعتم به .
فقال : إنها ميتة . فقال : (أيما إهاب دبغ
=====

(١) قال ابن حزم : " وافقوا أن جلد ما يؤكل لحمه إذا ذكي طاهر جائز استعماله وبيعه " .

مراتب الإجماع ص ٢٣ ، وأنظر : المجموع ٢١٥/١ .

(٢) (جلد) : ساقطة من ظ .

(٣) (اللحم) : ساقطة من ظ ، ف .

(٤) عبارة إمام الحرمين في نهاية المطلب : (... فكل حيوان كان طاهرا في حياته فإذا

مات طهر جلده بالدباغ سواء كان مأكول اللحم أو لم يكن ، وكل حيوان كان نجس

العين في حياته فلا يطهر جلده بالدباغ ...) . نهاية المطلب ١/٧٢ . وأنظر : الأم ٩/١ ،

الإبانة ٥/١ ، الحاوي ص ١٩٦ ، المجموع ٢١٥/١ . والمعتمد في المذهب عند الشافعية

هو ما أطلقه إمام الحرمين من عدم تخصيصه بمأكول اللحم .

(٥) ما بين القوسين ساقط من م . و (لمولاة) : ساقطة من ف .

(٦) في م ، ف : لميمونة .

(٧) ميمونة بنت الحارث بن حزن بن بجير بن الهرم الهلالية . (... - ٥١) ه .

أحدى أمهات المؤمنين ، كان اسمها برة فسمّاها النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة ،

تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة سبع لما اعتُمِرَ عمرة القضية ، على مهر

خمسائة درهم ، وولي العباس نكاحها ، وكان ذلك بسُرف ، وبنى بها النبي صلى الله

عليه وسلم في قبة لها وماتت بسُرف ودفنت في موضع قبّتها ، وكانت ممن بايع بمكة

قبل الهجرة ، قالت عنها عائشة أم المؤمنين : (أنها كانت ^صأتقانا لله وأولنا للرحم) . عاشت

ثمانين سنة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم (٧٦) حديثا . واختلف في سنة وفاتها .

أنظر : الإصابة ١٩١/٨ ، الاستيعاب ٣٩١/٤ ، أسد الغابة ٢٧٢/٦ ، السير ٢٣٨/٢ .

(٨) (فدبغتموه) : ساقطة من ف .

(١) لم أحده بهذا اللفظ . وقال ابن حجر في التلخيص ٤٦/١ بعد أن ساق هذا اللفظ :

— فالشر الأول منه متفق عليه من حديث ابن عباس قال : تَصَدَّقَ عَلَى مَوْلَا لِمَيْمُونَةَ
بِشَاةٍ، فَمَاتَتْ ، فَمَرَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: (هَلَّا أَخَذْتُمُ اهَابَهَا فَبَغْتُمُوهُ
فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ؟). فَقَالُوا : أَنِهَا مَيْتَةٌ. فَقَالَ: (أِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا)، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ .

وأخرجه مسلم في الحيف باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ٥١/٤ مع شرح النووي .
وأخرجه البخاري في الزكاة باب الصدقة على موالى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم
٢٥٥/٢، وفي البيوع باب جلود الميتة قبل أن تدبغ ١٦٨/٣، وفي كتاب النباح والصيد
باب جلود الميتة ١٢٤/٧.

– وأما الشطر الثاني منه: (أيما اهاب دبغ فقد طهر). فقد أخرجه الترمذى في كنه اللباس باب ماجاء في جلود الميتة اذا دبغت ٥/٤٠٠ مع التحفة. وقال: هذا حديث حسن صحيح. وأخرجه النسائي كنه الفرع والعتيق باب جلود الميتة ٧/١٢٣، وابن ماجه كنه اللباس باب لبس جلود الميتة اذا دبغت ٢/١١٩٣، والدارمي كنه الأصاحي باب الاستمتاع بجلود الميتة ٢/١١٧، وأحمد ١/٢١٩، ٢٧٠، ٣٤٣، والبيهقي كنه الطهارة باب طهارة جلد الميتة بالدبغ ١/١٦، والطبراني في الصغير ١/٢٣٩، وأبو عوانة كنه الطهارة باب بيان اباحة الانتفاع بجلد الميتة ١/٢١٢، كلهم عن ابن عباس. وأخرجه الدارقطني كنه الطهارة باب الدباغ ١/٤٨ عن ابن عمرو قال بعده: اسناد حسن. وأخرجه مسلم في كنه الحيض باب طهارة جلود الميتة بالدباغ بلفظ: (اذا دبغ الهاب فقد طهر) ٤/٥٣ مع الشرح. الثث: بالفتح، نبت طيب الريح مر الطعم يدبغ به. مختار الصحاح ص ١٣٩، وأنظر: النهاية في غريب الحديث ٢/٤٤٤.

(۳) فی م : القرض .

(٤) القَرَوَط: ورق السلم يدبغ به . وقيل قشر البلوط. مختار الصحاح ٢٢٢، وأنظر: النهاية في غريب الحديث ٢/٤٤٤، ٤/٤٣ .

(٥) لم أجد بهذا اللفظ. وقال النووي في المجموع ١/٢٢٣: (واعلم أنه ليس للشب ولا للشث ذكر في حديث الدباغ ، وإنما هو من كلام الإمام الشافعي رحمه الله)، وقال ابن حجر في التلخيص ١/٤٨: (قال النووي في الخلاصة : هذا بهذا اللفظ باطل لأصل له)، وروى أبو داود في له اللباس باب في أهب الميتة ٤/٣٦٩ عن كثير بن فرقد عن عبد الله بن مالك بن حذافة حدثه عن أمه عالية بنت سبيع أنها قالت : كان لي غنم بأحد ، فوقع فيها الموت ، فدخلت على ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت لها ، فقالت لي ميمونة: لو أخذت جلودها فانتفعت بها. فقالت أويحل ذلك ؟ قالت نعم. مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجال من قريش يجرون شاة لهم مثل الحمار ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لو أخذتم إهابها) قالوا : إنها ميتة. فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : (يطهرها الماء والقرظ). ورواه النسائي في له الفرع والعتيرة باب ما يذبغ به جلود الميتة ٧/١٧٤ مختصرا. وأحمد ٦/٣٣٤، والبيهقي له الطهارة باب وقوع الدباغ بالقرظ أو ما يقوم مقامه ١/١٩، والدارقطني في له الطهارة باب الدباغ ١/٤١، ٤٢،

بألفاظ مختلفة عن ابن عباس منها: (أوليس في الماء وللدباغ ما يطهرها؟) وفي رواية: (أوليس في الماء والقرظ ما يطهرها). وحسن النووي في المجموع هذه الرواية ١/٢٢٢. وكذا ابن

وروى : (إضا حرم من الميتة أكلها) (١) .

قال^(٢) الشافعي رحمه الله يطهر بالدباغ كل جلد ، الا جلد الكلب والخنزير ، وما تولد منهما ، أو من أحدهما ، ومن (٣) حيوان طاهر (٤) . لأن المعقول من معنى الدباغ ، رد الجلد الى حكم الحياة ، لأنه يرده الى حالة الحياة في البعد عن العفن (٥) ، والكلب والخنزير في الحياة نجس ، فخصص عموم اللفظ بهذا القياس .
وجرى أبو حنيفة رحمه الله على عموم الحديث (٦) .
وقال أبو ثور (٧) والأوزاعي (٨) : لا يندبغ الا جلد ما يؤكل

=====

حجبر في التلخيص ٤٩/١ . وقال عن حديث العالية بنت سبيع: "وصحه ابن السكن والحاكم".
(١) هو بعض حديث أخرجه بهذا اللفظ الدارقطني له الطهارة باب الدباغ ٤٢/١ ، عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال: ما هذه؟ فقالوا: أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة. قال: (أفلا أخذوا إهابها فذبغوه وانتفعوا به)؟ فقالوا: إنها ميتة . قال: (انما حرم من الميتة أكلها) . وأصل الحديث متفق عليه لأنه عند الشيخين بلفظ: (انما حرم أكلها) . وتقدم تخريجه ص ١٦٤ .

(٢) في ظهري: فقال .

(٣) (من) : ساقطة من ظ ، ف .

(٤) أنظر : الأم ٩/١ .

(٥) في ف : العفونات .

(٦) ظاهر الرواية التي هي المذهب عند الحنفية أن جميع الجلود تطهر بالدباغ الا جلد الخنزير . وروى عن أبي يوسف أن جلد الخنزير يطهر بالدباغ . وقال الحسن بن زياد لا يطهر جلد الكلب بالدباغ والمذهب خلافه . أنظر: المبسوط ٢٠٢/١ ، بدائع الصنائع ٨٥/١ . ومذهب الامام مالك أن جلد الخنزير لا يطهر بالدباغ . أنظر الكافي ١٣٥/١ . ومذهب الامام أحمد أن ما كان نجسا حال الحياة لا يطهر جلده بالدباغ . أنظر: الكافي لابن قدامة ٢٠/١ .

(٧) ابراهيم بن خالد بن أبي اليمان . أبو ثور الكلبي البغدادي . (١٧٠ - ٢٤٠) هـ .

فقيه محدث ، من أصحاب الشافعي البغداديين ، له مسائل غريبة وهنابل الأقوال القديمة عنه . اشتغل أول أمره بمذهب أهل الرأي حتى قدم الشافعي العراق فتردد اليه فتبعه وترك الرأي ، روى عن سفيان بن عيينة وابن علية ووكيع والشافعي وغيرهم وروى عنه مسلم خارج الصحيح وأبو داود وابن ماجه وأبو القاسم البغوي وغيرهم . توفي ببغداد . أنظر تاريخ بغداد ٦٥/٤ ، طه السبكي ٧٤/٢ ، مرآة الجنان ١٢٩/٢ ، شذرات الذهب ٩٣/٢ ،

السير ٧٢/١٢ ، وفيات الأعيان ٢٦/١ ، العبر ٣٣٩/١ ، طالأسنوى ٢٥/١ .

(٨) عبد الرحمن بن عمرو بن يحيى . أبو عمرو الأوزاعي . (٨٨ - ١٥٧) هـ .

امام الشام في عصره ، ولد في بعلبك وتوفي ببغداد ، من تصانيفه : كتاب السنة في الفقه ، المسائل . ويقدر مسائل عنه بسبعين ألف مسألة أجاب عليها كلها . وكانت الفتيا في الأندلس تدور على رأيه . وهو من تابعي التابعين سمع عطاء بن أبي رباح وقتادة ونافع مولى ابن عمر والزهرى وغيرهم . وروى عنه جماعة من التابعين وبعض شيوخه كقتادة والزهرى ويحيى بن أبي كثير وغيرهم . ونسبته : قيل الى بطن من حمير ، وقيل الى الشام ، وقيل غير ذلك . أنظر السير ١٠٧/٧ ، البداية والنهاية ١١٨/١ ، شذرات الذهب ٢٤١/١ ، وفيات الأعيان ١٢٧/٣ .

لحمه (١) . لأن الحديث ورد في الشاة ، فلا يلحق به الا ما هو في معناه .

وقال الزهري : لا ينجس جلد بالموت (٢) . لأنه قال : (هلا أخذتم اهابها فانتفعتم به) (٣) .

في بعض الروايات ، من غير تعرض للدباغ (٤) . / أ/ ٢٠/ف

ومعظم الأئمة / عولوا على الروايات الثابتة . / ظ/ ١٨/ظ

وقال أحمد بن حنبل / : لا يطهر جلد الميتة (٦) بالدباغ (٧) . لما روى عن (٨) عبدالله بن عكيم الجهني (٩) أنه قال : ورد علينا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهرين أن (١٠) لا تنتفعوا من الميتة بأهاب ولا عصب (١١) .

=====

(١) ومن قال به أيضا : الليث بن سعد والثوري وابن المبارك واسحق بن راهويه وأبو داود وغيرهم . أنظر : الأوسط ٢٦٨/٢ ، الأمانة ٦٧/١ ، نهاية المطلب ٨٧/١ ، الحاوي ص ٢٠١ ، التهذيب ص ٦٢ ، المجموع ٢١٧/١ ، الكافي لربه قداسة ٩٠/٨ .

(٢) المنقول عن الزهري أنه كان ينكر الدباغ ويقول : يستمتع به على كل حال . أنظر : مصنف عبدالرزاق ٦٢/١ ، الأوسط ٢٦٨، ٢٦٠/٢ ، الأمانة ٦٧/١ ، نهاية المطلب ٨٧/١ ، المجموع ٢١٧/١ .

(٣) تقدم تخريجه ص ١٦٤ .

(٤) جاء ذلك في روايات الحديث عند البخاري بالفاظ مختلفة وقد تقدمت الاشارة اليها ص ١٦٤ .

(٥) في م : قال .

(٦) في ف : ميتة .

(٧) هذا هو المشهور من مذهب الامام أحمد ، وعنه رواه اثنان آخريان : احدهما : يطهر منها

جلد ما كان طاهرا في الحياة . الثانية : يطهر جلد ما كان مأكولا حال الحياة .

أنظر : المغني ٦٦/١ ، الكافي ١٩/١ ، الانصاف ٨٦/١ . ومذهب الامام أبي حنيفة أن جلد

الميتة يطهر بالدباغ . ومذهب الامام مالك أن جلد الميتة لا يطهر بالدباغ الا أنه يجوز

استعماله في اليابسات وفي الماء وحده من المائعات .

أنظر : مختصر الطحاوي ص ١٧ ، بدائع الصنائع ٨٥/١ ، القوانين الفقهية ص ٢٦ ، مواهب الجليل ١٠١/١ .

(٨) (عن) : ساقطة من م .

(٩) عبدالله بن عكيم - بالتصغير - الجهني ، أبو معبد الكوفي . (... - ٨٨) هـ . مخضرم من

الثانية أدرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعرف له سماع صحيح منه . سكن

الكوفة وقدم المدائن في حياة حنيفة ، وكان ثقة ، وكان امام مسجد جهينة . توفي في امرة

الحجاج . أنظر تهذيب التهذيب ٣٢٣/٥ ، تقريب التهذيب ص ٣١٤ ، السير ٥١٠/٢ ، أسد الغابة ٢٣٥/٣ .

(١٠) في م : ألا لا .

(١١) أخرجه أبو داود في اللباس باب من روى أن لا ينتفع باهاب الميتة ٣٧٠، ٣٧١ بنحوه

والترمذي في اللباس باب ما جاء في جلود الميتة اذا دبغت ٤٠١، ٤٠٢ مع التحفة ، بنحوه وحسنه . والنسائي في الفرع والعتيرة باب ما يدبغ به جلود الميتة ١٧٥/٧ بنحوه ،

وابن ماجه في اللباس باب من قال لا ينتفع من الميتة باهاب ولا عصب ١١٩٤/٢ بنحوه

وأحمد ٣١٠/٤ بنحوه ، والبيهقي في الطهارة باب في جلد الميتة ١٥/١ بنحوه والطبراني

في الصغير ٢٢٢/١ ، وقد اختلف العلماء في تصحيح الحديث وتضعيفه :

- فيفهم من كلام ابن حجر في التلخيص ٤٨٤٧/١ والدرية ٥٨/١ أنه يميل الى تضعيفه .

- ويفهم من كلام الزيلعي في نصب الراية ١٢٠/١ أنه يميل الى تقويته ، وذكر العلل

===

وعليه أمانة التأخر (١) ، فجعله ناسخا لحديث ميمونة . وكل حديث مسند الى كتاب لم يذكر حامله ، فهو مرسل عند الشافعي رحمه الله لا تعلق به (٢) (٤،٣) .
كيف والاهاب اسم الجلد (٥) قبل الدباغ . ويعدده يسمى مرما* ، وأديما ، وسختيانا (٦) .
وقال مالك : يطهر من الجلد المدبوغ ظاهره دون باطنه (٧) .

فرعان :

أحدهما : أن جلد الآدمي بعد الموت ظاهر ، وكذا جثته (٨،٩) ، ولكن يحرم استعماله ، لما فيه من الامتihan (١٠) . هذا ظاهر النص .
وفيه تخريج : أن (١١) لآدمي ينجس بالموت ، فجعله نجس (١٢) .
ثم الصحيح على هذا ، أنه يطهر بالدباغ ، وان كان دباغه حراما . لأن تحريمه لأجل الامتihan (١٣) .

=====

التي ذكرها المضعفون للحديث .

===

— وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٢٣/١ : (وعبدالله بن عكيم حديث في السنن عن كتاب النبي صلى الله عليه وسلم وفيه عبدة بن معتب ، وقد أجمعوا على ضعفه) .
— وقد صحح الشيخ الألباني الحديث في ارواء الغليل ٧٦/١ . والله أعلم بالصواب .

(١) في م : التأخير .

(٢) في ظ : يعلق .

(٣) في ف : فيه .

(٤) نص امام الحرمين في النهاية ٧/١ : (وكل حديث نسب الى كتاب ولم يذكر حامله فهو مرسل . والشافعي لا يرى التعلق بالمراسيل) . وقد ذكر الامام الشافعي فسي الرسالة أن الرواية المنقطعة عن راو مجهول لا تقبل . أنظر : الرسالة ص ٢٢٥ .

(٥) في ف : للجلد . مختار الصحاح ص ١٥٠ .

(٦) الانصاف : الجلد ، فارسي معرب . مختار الصحاح ص ١٥٠ .
في م زيادة عبارة : (والاهاب اسم الجلد قبل الدباغ) . بعد كلمة وسختيانا .

وأنظر : نهاية المطلب ٧/١ ، المجموع ٢١٥، ٢١٩ .

(٧) قال الباجي في شرحه للموطأ : "والطهارة على ضربين : طهارة ترفع النجاسة جملة وتعيد العين طاهرة ، كتخلل الخمر ، وطهارة تبيح الانتفاع بالعين وان لم ترفع حكم النجاسة ، كتطهير الدباغ جلد الميتة على المشهور من مذهب مالك . المنتقى ١٣٤/٣ ، وأنظر : مواهب الجليل ١٠١/١ . وقال سحنون وابن عبد الحكم من المالكية ان جلد الميتة مطلقا يطهر بالدباغ طهارة شرعية . أنظر : حاشية الدسوقي ٥٤/١ .

(٨) في ف : جسده .

(٩) أنظر : نهاية المطلب ١٠٩، ٨٧/١ ، الابانة ٦، ٣/١ ، فتح العزيز ١٦٢/١ ، المجموع ١٣٢/١ ، الحاوي ص ١٩٦ .

(١٠) نقل ابن حزم الاجماع على أن جلد الانسان لا يحل سلخه ولا استعماله .
أنظر : مراتب الاجماع ص ٢٣ ، نهاية المطلب ٨/١ ، الحاوي ص ١٩٦ ، المجموع ٢١٦/١ .
(١١) في ف : لأن .

(١٢) أنظر : المجموع ٢١٦/١ .

(١٣) ولخاتر هذا الوجه جمهور الشافعية ، هذا على فرض القول بنجاسة الآدمي بالموت .
أنظر : نهاية المطلب ٨/١ ، المجموع ٢١٦/١ .

ومنهم من قال : لا يطهر (١) . لأن الدباغ رخصة ، فلا تحمل مع المعصية . وهو فاسد . فان

النهي لا يلاقي عين الدباغ بعينه (٢) .

الثاني : أن الزكاة فيما لا يؤكل ، لا تقوم مقام الدباغ ، لأن المذكاة ميتة ، وانما

(أفادت (٣) طهارة (٤) الجلد ، تبعاً للحم ، فتخص (٥) بالمأكول (٦) .

وقال أبو حنيفة : ذكاة ما لا يؤكل لحمه تفيد طهارة جلده ، وإن لم تفد حل اللحم (٧) .

النظر الثاني : في كيفية الدباغ :

فليعلم أولاً حقيقة الدباغ ، فان (٨) الجلد قبل الدبغ نجس العين (٩) ، ولذلك يمتنع

بيعه (١٠) ، لا كالثوب الملطخ بالنجاسة (١١) . فكان (١٢) الدباغ كالأحالة للعين . ولذلك

تردد الأصحاب ، (في أن) (١٣) الدباغ من قبيل الإزالة ، أم (١٤) الاستحالة (١٥) ؟ .

والانصاف أن يقال (١٦) : هو مركب (١٧) منهما . إذ الغرض من الدباغ ، انتزاع الفضلات

الليّنة (١٨) من باطن الجلد ، إذ بها يتعرض (١٩) للعفن ، وذلك انما يستزاع (٢٠)

=====

(١) أنظر :المجموع ٢١٦/١ .

(٢) في ف : لعينه .

(٣) في م : أفاد . والمقصود الزكاة .

(٤) في ف : حكماً بطهارة .

(٥) في م : فتخص . وفي ف : فيخص .

(٦) أنظر : الإبانة ٦ل/١ ، الحاوى ص ٢٠٠ ، المجموع ٢٤٥/١ .

(٧) أنظر : بدائع الصنائع ٨٦/١ ، ويفهم من كلام المالكية أن مذهب الامام مالك موافق

لمذهب أبي حنيفة . أنظر :المنتقى ١٣٧/٣ . ومذهب الامام أحمد موافق لمذهب الامام

الشافعي . أنظر :المنني ٧١/١ ، الانصاف ٨٩/١ .

(٨) في ف : بأن .

(٩) أنظر :تهاية المطلب ٩ل/١ .

(١٠) أنظر :المرجع السابق .

(١١) أنظر :المرجع السابق .

(١٢) في ظ : وكان .

(١٣) في ف : هل .

(١٤) في ظ ، ف : أو .

(١٥) أنظر :تهاية المطلب ٩ل/١ ، المجموع ٢٢٦/١ .

(١٦) في م : نقول .

(١٧) في ف : متركب .

(١٨) في م : اللزجة . وفي ف : الفجة . واللّخَن : نثن الريح علهة . ولخن السقاء لخنًا ،

فهو لَخِنٌ ولَخْنٌ : تغير طعمه ورائحته . لسان العرب ١٣ / ٣٨٣ .

(١٩) في ف : تعرّض .

(٢٠) في ف : ينتزع .

بالأشياء الحريفة (١) ، فإذا (٢) انتزعت ، انقلبت (٣) حالة الجلد ، وصار بحيث لو نقع في / ب/٢٠/ف الماء لا يتغير ، فهو مترددين الازالة والاستحالة (٤) . فيترتب (٥) على هذه الحقيقة مسائل ثلاث (٦) :

أحدها : أن / تجميد تلك الأجزاء وتعقيدها بالترتيب ، والتشميس لا يكفي . / ب/١٨/ظ لابد من انتزاعها بالأشياء الحريفة (٧) ، كالشث ، والقرظ (٨) ، وغيره (٩) . وقال أبو حنيفة : يكفي الترتيب والتشميس (١٠) . وهو فاسد . فان الجلد لم ينقلب فانه لو نقع في الماء ، عاد الى فساد .

الثانية : أنه هل يجب استعمال الماء في أثناء الدبغ (١١) ؟ فيه وجهان : أحدهما : أنه يجب . لأن المقصود ازالة الفضلات ، فليستعمل ما هو مزيل شرعا ، ثم (١٢) هؤلاء جوزوا أن يكون الماء متغيرا بالشث ، والقرظ (١٣) ، كالتغير في الولوغ ، لأنه اللائق بالدباغ (١٤) .

=====

- (١) في م : الحريفة .
- (٢) في م : وإذا .
- (٣) في ظ ، م : انقلب .
- (٤) أنظر : نهاية المطلب ٩/١ .
- (٥) في ف : فترتب .
- (٦) (ثلاث) : ساقطة من ف .
- (٧) في م : الحريفة .
- (٨) في ظ ، م : القرظ .
- (٩) أنظر نهاية المطلب ٩/١ ، التهذيب ص ٦٣ ، المجموع ٢٢٤/١ ، الإبانة ٦٧/١ .
- (١٠) الدباغ عند الحنفية على ضربين : ١- حقيقي وهو ما دبغ بشي له قيمة كالقرظ والعفص والسبغة ونحوها . ٢- وحكمي : وهو ما دبغ بالتشميس والترتيب واللقاء في الريح . والضربان مستويان في سائر الأحكام الا في حكم واحد وهو : أنه لو أصابه الماء بعد الدباغ الحقيقي لم يعد نجسا . وبعد الدباغ الحكمي فيه روايتان . أنظر : بدائع الصنائع ٨٦/١ ، المبسوط ٢٠٢/١ . ومذهب الامامين مالك وأحمد موافق لمذهب الشافعي . أنظر : المنتقى ١٣٥/١ ، الانصاف ٩١/١ .

- (١١) في م : الدباغ .
- (١٢) في ظ : بل .
- (١٣) في م : والقرظ .
- (١٤) أنظر نهاية المطلب ٩/١ ، المجموع ٢٢٦-٢٢٧ ، فتح العزيز ٢٩٣/١ .

وقال المحققون : لا يجب (١) . اذ لو كانت النجاسة مقصورة على الفضلات لحكمنا بطهارة عين الجلد قبل انتزاعها ، وجوزنا (٢) بيعه ، وانما (طهر (٣) الجلد) (٤) بالاستحالة والانقلاب .

التفريع :

ان حكمنا بوجوبه ، فترك ،

قال الشيخ أبو محمد : لا ينبغي استعمال الماء بل يجب رده الى المذبغ (٥) ، واعادة الدباغ . لأن الماء بمجرد لا يصل الى باطن الجلد ، وهو نجس ، فان المطهر ما لاقاه ، فلا بد من ايهمال الماء بضم شيء حريف اليه ، وذلك انما يحصل باستئناف الدباغ (٦) . وقال الامام : يكفي أن ينقع في الماء ، ويجرى الماء عليه ، لأن الماء يصل الى باطن الجلد . ثم قال : لا بعد في أن أقول يتعين هذا ، حتى يمكن استعمال الماء الصافي فيه من غير تغيير (٧) . والقائل الأول لا يحاذر التغيير في الماء (٨) .

الثالثة : اختلف الأصحاب على وجه آخر ، في أن استعمال الماء بعد الفراغ مسن (٩)
الدباغ هل يجسب ؟

فقال قائلون : يجب (١٠) . لأن أجزاء الشث والقرظ (١١) لاصقة بالجلد ، وهي نجسة ، فلا بد (١٢) من ازالتها . وهو الصحيح . اذ ليس هذا كأجزاء الخمر تستحيل ، والشث والقرظ (١٤) لا يستحيل (١٥) .

=====

(١) ممن صححه الرافعي والنووي . أنظر تنهاية المطلب ٩/ل ١ ، المجموع ٢٢٦-٢٢٧ ، فتح العزيز ٢٩٣/١ ، الحاوي ص ٢٢٣ .

(٢) في م : وجواز .

(٣) في م : يطهر .

(٤) في ف : الجلد يطهر .

(٥) في م : المذبغ .

(٦) أنظر تنهاية المطلب ٩/ل ١- ١٠ ، المجموع ٢٢٦/١ .

(٧) أنظر تنهاية المطلب ١٠/ل ١ .

(٨) وهو الشيخ أبو محمد ومن قال بقوله بوجوب استعمال شيء حريف مع الماء .

أنظر : نهاية المطلب ١٠/ل ١ .

(٩) في ظ ، ف : عن .

(١٠) ممن صحح هذا الوجه الفوراني وامام الحرمين وأبو اسحق المروزي والرافعي وذكر

النووي أنه الأصح عند الأكثرين . أنظر : لابانه ٦/ل ١ ، نهاية المطلب ١٠/ل ١ ،

المهذب ٢٢٥/١ مع المجموع ، فتح العزيز ٢٩٣/١ ، المجموع ٢٢٦ / ١ .

(١١) في م : والقرض .

(١٢) في ف : ولا بد .

(١٣) الدن : كهيئة الحب ، الا أنه أطول منه وأوسع رأساً . والجمع دنان . المصباح المنير ص ٧٧ .

(١٤) (والقرظ) : ساقطة من ظ ، م .

(١٥) أنظر نهاية المطلب ١٠/ل ١ .

- والثاني(١) : أنه لا يجب الغسل (٢) . والاعتماد على الخبر ، وقد نيّبت الطهارة
بالدباغ ، ولا(٣) يمكن أن يدعى(٤) أن من عادة / الدباغين الغسل بعد الدباغ ، فانا نرى
تلك الأجزاء اللاصقة(٥) بالجلد تنناثر منه(٦) ، وهذا(٧) الاختلاف(٨) في الاستعمال بعد
الدباغ ، وفي هذا يتعين الماء الفراح(٩) .
والأول اختلافه في الاستعمال / في أثناء الدباغ ، لانتزاع الفضلات ، ولذلك(١٠) .
لم / نبال(١١) بالتغير(١٢) .
النظر الثالث : في حكم الجلد المدهوغ ،
والكلام في طهارته وبيعته وأكله .
أما الطهارة : فحاصلة لباطن الجلد وظاهره . وتمص(١٣) الصلاة فيه(١٤) وعليه(١٥) ،
ويجوز استعماله في الأشياء الرطبة واليابسة(١٦) .
وقال مالك رحمه الله : يطهر ظاهره دون باطنه ، فتصح الصلاة عليه لا معه(١٧) .
أما البيع : فالقول الجديد جوازه . وهو ممنوع في(١٨) القول القديم(١٩) .

=====

- (١) في ظ : الثاني .
(٢) ممن قال به ابن القاص وممن صححه البنوي. أنظر : الأمانة ١/٦٧ ، التهذيب ص ٦٤٦٣ ،
فتح العزيز ١/٢٩٤ ، المجموع ١/٢٢٦٢٢٥ .
(٣) في م : فلا .
(٤) في م : ندعي .
(٥) في ظ ، م : لاصقة .
(٦) في ظ ، م : منها .
(٧) في م : فهذا .
(٨) في ظ ، م : اختلاف .
(٩) القراح على وزن كلام. وهو الخالص من الماء الذي لم يخالطه كافور ولا حانوط ولا
غير ذلك . أنظر: المصباح المخير ص ١٨٩ .
(١٠) في ف : فلذلك .
(١١) في ظ ، ف : يُبال .
(١٢) في م : بالمتغير .
(١٣) في ظ ، م : تصح .
(١٤) الصلاة فيه أي ملبوسا .
(١٥) الصلاة عليه أي مفروشا .
(١٦) أنظر نهاية المطلب ١/١٠١ ، الحاوي ص ٢١٤ ، التهذيب ص ٦٣ ، المجموع ١/٢٢٧ .
(١٧) أنظر: المنتقى ٣/١٣٤ ، ١/٢٥٠ . ومذهب الامامين أبي حنيفة وأحمد أنه يجوز استعماله
في الرطب واليابس . أنظر: بدائع الصنائع ١/٨٥ . الانصاف ١/٨٩ .
(١٨) في ف : وأما .
(١٩) في م : على .
(٢٠) أنظر : الأمانة ١/٦٧ ، نهاية المطلب ١/١١١ ، الحاوي ص ٢٢٩ ، التهذيب ص ٦٤ ، المجموع ١/٢٢٩ .

- (١) ثم قال القفال : أما البيع (٢) لا توجبه له (٣) ، إلا حمله على موافقة مذهب مالك ، في أن باطنه نجس ، وإلا فالبيع انما يمنع (٤) لخسة الشيء ، أو لشرفه (٥) ، أو لنجاسته (٦) .
أما جواز الأكل : ففيه (٧) اختلاف مشهور للأصحاب (٨) .
منهم من جوز (٩) ، لأنه طاهر ، غير مضر ولا محترم . وهذا حد (١٠) المأكولات (١١) .
والثاني : أنه يحرم (١٢) . لقوله صلى الله عليه وسلم : (انما حرم من الميتة أكلها) (١٣) . ولأن (١٤) الدباغ لا يزيد في افادة الحل على الذكاة ، وجلد ما لا يؤكل لحمة (١٥) لا يحل بالذكاة ، فكيف يحل بالدباغ (١٦) ؟

=====

- (١) (ثم) : ساقطة من م ، ف .
(٢) (أما البيع) : ساقطة من ظ ، ف .
(٣) (له) : ساقطة من ف .
(٤) في ظ ، ف : يمتنع .
(٥) كبيع الحر .
(٦) أنظر نهاية المطلب ١١/١ .
(٧) في ف : فيه .
(٨) ذكر الفوراني أن الخلاف على قولين . وذكر الماوردي أنه ان قلنا بجواز بيعه ففي جواز أكله وجهان . أنظر : الإبانة ٦ل/١ ، الحاوي ص ٢٣١ .
(٩) القول بجواز الأكل منه هو القول الجديد للشافعي . ومن صححه الفوراني والجرجاني والقفال والرويانى . أنظر : الإبانة ٦ل/١ ، المذهب ٢٢٩/١ مع المجموع ، التهذيب ص ٦٥ ، فتح العزيز ٢٩٨/١ ، المجموع ٢٣٠/١ .
(١٠) في ظ : أحد .
(١١) أنظر نهاية المطلب ١١ل/١ .
(١٢) هذا هو القول القديم للشافعي ، ومن اختاره امام الحرمين ، وقال النووي ان هذه المسألة مما يفتى فيه على القديم ، وعزى تصحيحه الى الجمهور .
أنظر نهاية المطلب ١١ل/١ ، الإبانة ٦ل/١ ، فتح العزيز ٢٩٨/١ ، المجموع ٢٣٠/١ .
(١٣) تقدم تخريجه ص ١٦٣ .
(١٤) في ظ : ولأنه .
(١٥) (لحمه) : ساقطة من ظ .
(١٦) ماسبق من الخلاف هو في أكل جلد ما يؤكل لحمه .
أما ما لا يؤكل لحمه فمنهم من جزم بأنه لا يحل أكله قولاً واحداً . ومن هؤلاء امام الحرمين والبنغوى وأبو اسحق الشيرازى والقاضى أبو الطيب والمحاملى والدارمي . وذكر الرافعي أن فيه طريقين : أحد هما : طرد القولين السابقين . وهذه طريقة القفال . والثاني : القطع بالمنع كما تقدم .
أنظر تهلية المطلب ١١ل/١ ، الإبانة ٦ل/١ ، فتح العزيز ٢٩٩/١ ، المجموع ٢٣٠/١ .

الفصل الثاني

فيما يتخذ من الشعور والعظام

أما الشعور والأصواف ، والأوبار ، والريش ، فظاهر نص الشافعي رحمه الله هاهنا :
أن لها حكم الحيوان في حال (١) الحياة والموت (٢) .
ونصه في الديات يشير الى أنها كالجماوات (٣) .
وحكى ابراهيم البلدي (٤) عن الشافعي رضي الله عنه أنه رجع عن تنجيس شعر (٥)
بني آدم (٦) .

فاتفق الأصحاب على اجراء قولين (٧) ، وعبروا عنهما (٨) بأن الشعر (٩) هل تحلسه (١٠)
الحياة أم لا ؟ . وهو توسع ، فانها لا تتميز بخاصية (١١) عن الناميات (١٢) ، وانما النزاع
في تعدى حكم الحياة اليها بطريق التبعية (١٣) . /

ب/٢٢/م

=====

- (١) (حال) : ساقطة من ظ ، ف .
- (٢) أنظر نهاية المطلب ١١ل/١ ، الحاوي ص ٢٣٣ ، التهذيب ص ٦٧ ، المذهب ٢٣٠/١
مع المجموع ، المجموع ٢٣١/١ .
- (٣) أنظر نهاية المطلب ١١ل/١ .
- (٤) ابراهيم بن محمد البلدي . أبو محمد .
- نسبته الى بلد ، وهي قرية شرقي الفرات ، وهو معروف الاسم بين المتقدمين الا أن
ترجمته عزيزة . أدرك المزني وغيره من أصحاب الشافعي .
- أنظر : ط. السبكي ٢/٢٥٥ ، ط. الأسنوي ١/١٠٦ ، ط. العبادي ص ٤١ ، تهذيب الأسماء
واللغات ١/١٠٥ .
- (٥) في ف : شعور .
- (٦) أنظر نهاية المطلب ١١ل/١ ، الحاوي ص ٢٣٥ ، التهذيب ص ٦٨ ، المذهب ٢٣٠/١
مع المجموع ، المجموع ٢٣١/١ ، الأمانة ١/٦٧ .
- (٧) في ف : القولين .
- (٨) في م ، ف : عنها .
- (٩) في م ، ف : الشعور .
- (١٠) في م ، ف : تحلها .
- (١١) (بخاصية) : ساقطة من ف .
- (١٢) في ف : النابتات .
- (١٣) أنظر : نهاية المطلب ١١ل/١ .

التفريع^(١):

- ان حكمنا بأنها كالجّمادات ، فجميعها طاهرة في الحياة وبعد الموت(٢،٣) ، الاشعر الكلب والخنزير . (فقد قطع)(٤) الصيدلاني بنجاستهما(٥) ، / استثناء لهما (٦) عن سائر الجّمادات ، كما استثنى أصولها عن سائر الحيوانات(٧) .
- وقال الشيخ أبو محمد : ظاهر المذهب أنها طاهرة على هذا القول ، لأنها جماد ، ولا حكم لآئصالها بالحيوان(٨) .
- وان فرعنا على القول الثاني فشعور الحيوانات كلها اذا جُزّت في الحياة نجسة، الا شعر ما يؤكل لحمه . فانه حكم بطهارته رخصة ، لمسيس الحاجة اليها، / فـي ب/١٩/ظ
- المفارش ، كما في الألبان(٩) .
- واذا مات الحيوان حكم بنجاسة الشعور(١٠) .
- فاذا (١١) دبغ الجلد ففي الشعر قولان^(١٢) :
- أحدهما : أنه لا يعود طاهرا . لأن الدباغ لا يؤثر فيه ، وانما (١٣) يؤثر في الجلد(١٤) .
- والثاني : أنه يعود طاهرا(١٥) ، تبعا للأصل. ولأنها تتماسك بتملّب أصولها عند الدبغ فتبعد عن العفن بالدبغ .

=====

- (١) في ظ : تفريع .
- (٢) في م : الممات .
- (٣) أنظر نهاية المطلب ١/١٢ل .
- (٤) في ف : وقطع .
- (٥) في ظ ، ف : بنجاستها .
- (٦) في ظ ، ف : لها .
- (٧) أنظر نهاية المطلب ١/١٢ل ، التهذيب ص٦٧ ، فتح العزيز ٣٠٠/١ .
- (٨) أنظر نهاية المطلب ١/١٢ل .
- (٩) أنظر نهاية المطلب ١/١٢ل ، التهذيب ص٦٢ ، فتح العزيز ٢٩٩/١ .
- (١٠) أنظر الإبانة ١/٦٢ ، نهاية المطلب ١/١٢ل ، التهذيب ص٦٦ ، فتح العزيز ٢٩٩/١ ، المجموع ٢٣٢/١ .
- (١١) في ف : واذا .
- (١٢) في ف : الشعور .
- (١٣) في ظ ، م : انما .
- (١٤) هذا القول هو الصحيح من المذهب ، ومن صححه أبو القاسم الصيمري وأبو محمد الجويني والبغوي والشافعي والجرجاني والرافعي والنووي . أنظر الإبانة ١/٦٢ل ، نهاية المطلب ١/١٢ل ، الحاوي ص٢٥٠-٢٥١ ، التهذيب ص٦٦ ، فتح العزيز ٣٠٠/١ ، المجموع ٢٣٩٢٣٨/١ .
- (١٥) ممن صح هذا القول أبو اسحق الاسفراييني والرويانى . أنظر المجموع ٢٣٩/١ .

ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا بأس بمسك الميتة إذا دبغ ، ولا بشعره (٢) إذا غسل) (٣) . وهو منزل على العادات ، ودبغ الجلود وعليها شعورها كانت معتادة . وهذا القول رواه (٤) الربيع (٥) بن سليمان الجيزي (٦) عن الشافعي رحمه الله (٧) .
أما شعر الأدميين (٨) ، على قول تنجيس الشعور ، يبنى (٩) على طهارة جثثهم بعد الموت (١٠) .
فإن حكمنا بطهارة الجثة بعد الموت فالشعر طاهر . وكذلك إذا (١١) جُزَّ في الحياة . وكذلك ما يبان من الأعضاء عن الآدمي (١٢) .
وان حكمنا بنجاسة جثته وشعره ، ففي شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهان (١٣) .

=====

- (١) المَسْك : يفتح الميم وسكون السين : الجلد ، والجمع مُسوك، مثل فلس وفلوس .
المصباح المنير ص ٢١٩ .
- (٢) في ظ : شعره .
- (٣) أخرجه البيهقي كـ الطهارة باب المنع من الانتفاع بشعر الميتة ٢٤/١ ، من حديث أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (لا بأس بمسك الميتة إذا دبغ ، ولا بأس بصوفها وشعرها إذا غسل بالماء) .
ثم قال : " قال علي : يوسف بن السفر متروك ولم يأت به غيره " . ثم ذكر عن البخاري أن يوسف بن السفر أبو الفيض كاتب الأوزاعي منكر الحديث . وأخرجه الدارقطني كـ الطهارة باب الدباغ ٤٧/١ ، كلفظ البيهقي وقال بعده : " يوسف بن السفر متروك ولم يأت به غيره " . وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٢٣/١ بنحوه وقال بعده : " رواه الطبراني في الكبير وفيه يوسف بن السفر وقد أجمعوا على ضعفه " . وقال عنه النووي في المجموع ٢٣٧/١ : " أنه ضعيف باتفاق الحفاظ ... " .
- (٤) في ف : رواية .
- (٥) في ف : ربيع .
- (٦) الربيع بن سليمان بن داود الجيزي الأودي مولاهم . أبو محمد (... - ٢٥٦) هـ . كان فقيها صالحا من أصحاب الشافعي وروى عنه وعن عبدالله بن وهب وإسحاق بن وهب وعبدالله بن يوسف وغيرهم . وروى عنه أبو داود والنسائي وأبو بكر بن أبي داود وأبو جعفر الطحاوي وغيرهم توفي بالجيزة ودفن بها . واختلف في سنة وفاته .
أنظر : طه السبكي ١٣٢/٢ ، وفيات الأعيان ٢/٢٩٢ ، طه الأسنوي ٢٦/١ .
- (٧) أنظر : الإبانة ٦ل/١ ، نهاية المطلب ١ل/١ ، الحاوي ص ٢٣٦ ، التهذيب ص ٦٦ .
- (٨) في ظ : الآدمي .
- (٩) في ف : يبتنى ، والصواب : فيبني .
- (١٠) أنظر : الإبانة ٦ل/١ ، نهاية المطلب ١ل/١ ، التهذيب ص ٦٧ ، فتح العزيز ٢٩٩/١ .
- (١١) في ظ ، م : ان .
- (١٢) القول بطهارة الشعر أو نجاسته مرتب على القول بطهارة جثة الآدمي أو نجاستها بعد الموت . فالقول بطهارتها هو قول الخراسانيين وصححه النووي . أما العراقيون فقد قطع جمهورهم بنجاسة ما انفصل من جسد الآدمي في حياته .
أنظر : الإبانة ٦ل/١ ، المجموع ٢٣٢/١ .
- (١٣) أنظر : المرجعين السابقين ونهاية المطلب ١ل/١ ، المذهب ٢٣١/١ مع المجموع ، فتح العزيز ٣٠٠/١ .

ووجه الفرق تخميمه بهذه الكرامة ، ويتأيد ذلك بما صح أنه عليه السلام أمر بتفرقة شعره على أصحابه (١) ، مع علمه بأنهم يستمحبونها في الصلوات (٢،٣) .
وان (٤) حكمنا بطهارته ، ففي فضلات بدنه وجهان (٥) . ووجه الطهارة ، أنه قال لأبي طيبة (٦) الحاجم لما شرب دمه : (اذن لا يتجع بطنك أبدا) (٧،٨) .

=====

- (١) أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتفرقة شعره على أصحابه جاء في حديث متفق عليه، فقد أخرج مسلم له الحج باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي ثم ينحر ثم يحلق... الخ ٥٤/٩ مع شرح النووي، عن أنس بن مالك قال : لما رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمرة ، ونحر نسكه وحلق ناول الحائق شقه الأيمن فحلقه ، ثم دعى أبا طلحة الأنصاري، فأعطاه إياه ثم ناوله الشق الأيسر فقال : احلق ، فحلقه ، فأعطاه أبا طلحة فقال : أقسمه بين الناس . ورواه البخاري له الطهارة باب الماء الذي ينسل به شعر الإنسان ٩٠/١ ، عن أنس بنحوه مختصرا .
- (٢) في ف : الملوحة .
- (٣) أنظر نهاية المطلب ١٣/١ .
- (٤) في ف : فان .
- (٥) أنظر : الإبانة ٦/١ ، نهاية المطلب ١٣/١ ، المجموع ٢٣٣/١ - ٢٣٤ ، وقال النووي : "والصحيح عند الجمهور نجاسة الدم والفضلات . وبه قطع العراقيون، وخالفهم القاضي حسين فقال : الأصح طهارة الجميع ."
- (٦) اسمه نافع . وكان مولا لمحيفة بن مسعود الأنصاري من بني حارثة . وجاء ذكر اسمه في مسند أحمد في حديث محيفة بن مسعود، وفيه : عن محيفة بن مسعود الأنصاري أنه كان له غلام حجام يقال له نافع أبو طيبة... . هذا هو الصحيح ، وقيل غير ذلك، والله أعلم . أنظر : أسد الغابة ١٨٣/٥ ، الإصابة ١١١/٢ ، فتح الباري ٤٥٩/٤ - ٤٦٠ ، مسند أحمد ٤٣٥/٥ .
- (٧) (أبدا) : ساقطة من ظ ، ف .
- (٨) قصة حجام أبي طيبة للنبي صلى الله عليه وسلم ثابتة ، فقد رواها البخاري في له البيوع باب ذكر الحجام ١٣٢/٣ ، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : حجام أبو طيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر له بصاع من تمر وأمر أهله أن يخففوا من خراجه . إلا أن ما ذكر من شرب أبي طيبة لدم النبي صلى الله عليه وسلم وقوله له : (اذن لا يتجع بطنك) ، لم أجده في شيء من كتب السنة التي رجعت إليها . وذكر النووي في المجموع ٢٣٤/١ حديث شرب أبي طيبة دم النبي صلى الله عليه وسلم وضعفه . وعلق الحافظ ابن حجر على حديث شرب الدم وذكر أنه ليس لأبي طيبة ذكر فيه . وذكر في هذا روايتين وضعفهما . أنظر التلخيص ٣٠/١ .

وقال لام أيمن(١) ، وقد شربت بوله : (اذن لا يلج النار بطنك أبدا(٢)(٣) .

وقد(٤) يتجه في الخبرين ترك الإنكار ، للحمل على التداوى(٥) ، وكان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يتنزه عن(٦) فضلات بدنه(٧) ، كما يأمر به ، / ولم يتميز

به(٨) عن أمته في أمر / الحدث والخبث(٩) .

=====

(١) بركة بنت ثعلبة بن عمرو بن حصن بن مالك . أم أيمن. مولاة النبي صلى الله عليه

وسلم وحاضنته . كنيته بابنها أيمن بن عبيد الذي صحب النبي صلى الله عليه

وسلم وقتل يوم خيبر . زوجها النبي صلى الله عليه وسلم مولاه زيد بن حارثة

فولدت له أسامة . وكان صلى الله عليه وسلم يتعاهدها بالزيارة ويقول:(أم أيمن

أمي بعد أمي). حضرت أحدا وخبير وكانت تسقي الماء وتداوي الجرحى قبل أنها

توفيت بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم بخمسة أشهر وقيل توفيت في خلافة

عثمان وقيل غير ذلك . والله أعلم. أنظر :الاصابة ٢١٢/٨، تهذيب الأسماء واللغات

ق١/٢/٣٥٧، البداية النهاية ٦/٣٣٨، السير ٢/٢٢٣، أسد الغابة ٦/٣٠٣، الاستيعاب ٤/٤١٤ .

(٢) (أبدا): ساقطة من ظ ، ف .

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير ٨٩/٢٥ ٩٠ عن أم أيمن قالت : قام رسول الله صلى

الله عليه وسلم من الليل الى فخارة في جانب البيت فبال فيها ، فقامت من الليل

وأنا عطشانة فشربت ما فيها وأنا لا أشعر ، فلما أصبح النبي صلى الله عليه وسلم

قال : يا أم أيمن قومي فأهريقى ما في تلك الفخارة) قلت: قد والله شربت ما فيها.

قالت : فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجزه ثم قال:(أما انك

لا تتجعين بطنك أبدا)، وأخرجه الحاكم بنحو رواية الطبراني ٦٤٦٣/٤، وأبو نعيم

في الحلية بنحوه أيضا ٦٧/٢، وأورده الحافظ في المطالب العالية ٢٢٠٢١/٤، وعزاه

الى البزار ، وعزاه في الاصابة ٢١٣/٨ الى ابن السكن ، وعزاه في التلخيص ٣١/١

الى الحسن بن سفيان في مسنده والى الدارقطني ، والى أبي أحمد العسكري ، وضعفه

بأبي مالك وبأن نبيح العنزي لم يلحق بأم أيمن .

(٤) في م : فقد .

(٥) أنظر نهاية المطلب ١/١٣ .

(٦) في ف : من .

(٧) الأحاديث الدالة على هذا المعنى كثيرة أكتفي بذكر اثنين منها :

الأول: ما أخرجه البخارى له الوضوء باب حمل العنزة مع الماء في الاستنجاء ٨٣/١

عن أنس بن مالك أنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء،

فأحمل أنا وغلام اداوة من ماء وعنزة ، يستنجي بالماء .

الثاني: ما أخرجه البخارى له الوضوء باب الاستنجاء بالحجارة ٨٤/١ عن أبي هريرة

قال : اتبعت النبي صلى الله عليه وسلم وخرج لحاجته ، فكان لا يلتفت ، فدنوت

منه فقال:(ابغني أحجارا أستنفض بها ، وأو نحوه، ولا تأتني بعظم ولا روث). فأتيته

بأحجار بطرف ثيابي فوضعتها الى جانبه وأعرضت عنه ، فلما قضى أتبعه بهن.

(٨) (به) : ساقطة من ظ ، ف .

(٩) أنظر : نهاية المطلب ١/١٣ .

فإن قيل : فإذا (١) حكم بنجاسة الشعور ، فما ينتتف من اللمة (٢) ، واللحية اعتيادا ، كيف (٣) يحترز عنه (٤) ؟ .

قلنا : هو معفو عنه (٥) للحاجة (٦) . هذا حكم الشعور .

أما العظام : فقد قطع الميذلاني بالقول (٧) بنجاستها عند الموت (٨) .

وطرد الشيخ أبو محمد القولين (٩) .

وسبب الفرق : أن العظام تتألم في اعتقاد الخلق (١٠) . ولأنه يحكم بنجاسة ودك (١١) (١٢، ١٣)

الميتة (١٣) ، وليس في الودك حياة وموت ، فلو لم ينجس العظم ، لما نجس الودك (١٤) . / أ / ٢٠ / ظ

ثم إن حكم (١٥) بطهارة العظم ، فلا يجوز صب شيء رطب فيه ، إلا أن يقتلع منه

الدم بنوع من الحيلة (١٦) .

فسرع :

سَيَّالَة

إذا ماتت الدجاجة وفي بطنها بيضة ، إن كانت أبحيث تخالطها الرطوبات فهي

نجسة (١٧) .

وإن اكتست بالقبيض (١٨) الخائر فوجهان :

أصحهما : الطهارة (١٩) ، لأنها مودعة في الحيوان غير متملة (٢٠) .

=====

(١) في ف : إذا .

(٢) اللمة : بالكسر، الشعر يلثم بالمنكب أي يقرب، والجمع لعام ولمم ، مثل: قطعة

وقطاط وقطط. المصباح المنير ص ٢١٢ .

(٣) في ف : فكيف .

(٤) في م : منه .

(٥) (عنه) : ساقطة من ظ .

(٦) أنظر : الأمانة ١/ ٦٧، التهذيب ص ٦٧، المذهب ٢٣١/ ١ مع المجموع، فتح العزيز ٢٩٩/ ١، المجموع ٢٣٢/ ١ .

(٧) في م ، ف : القول .

(٨) أنظر نهاية المطلب ١/ ١٣، الأم ٩/ ١، الحاوي ص ٢٥٧ ، ومن صححه الرافعي في فتح العزيز ٢٩٩/ ١ .

(٩) أي القولين السابقين في الشعور . أنظر : نهاية المطلب ١/ ١٣، فتح العزيز ٢٩٩/ ١ .

(١٠) أنظر نهاية المطلب ١/ ١٤، ونص عبارة الإمام كما يلي: " وسبب هذا التردد في العظام أن الناس يعتقدون أن العظام تألم كسائر أجزاء الحي بخلاف الشعور ، والشرع يبنى في أمثال ذلك على معتقد الناس وهي أيضا تتعرض للبلل والعفن.. بالموت " .

(١١) في ف : الودك .

(١٢) الودك: بفتححتين بدم اللحم والشحم وهو ما يتحلب من ذلك وودك الميتة مايسيل منها . المصباح المنير ص ٢٥٠ .

(١٣) (الميتة) : ساقطة من ف .

(١٤) أنظر نهاية المطلب ١/ ١٤ .

(١٥) في ف : حكمنا .

(١٦) أنظر: المرجع السابق. وأنكر الماوردي ذلك وقال : إنه لايجوز أن يستخدم العظم في شيء من الذائبات أبدا لأنه نجس العين . أنظر : الحاوي ص ٢٥٨ .

(١٧) أنظر نهاية المطلب ١/ ١٤ ، الحاوي ص ٢٥٥ .

(١٨) في ظ : بالقيظ . والقيظ : قشرة البيضة العليا اليابسة. لسان العرب ٢٢٤/ ٧ .

(١٩) ممن صححه امام الحرمين . أنظر : نهاية المطلب ١ / ١٤ .

(٢٠) أنظر نهاية المطلب ١/ ١٤ ، الحاوي ص ٢٥٥ .

الفصل الثالث

في المتخذ من الذهب والفضة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الذي يشرب في آنية الذهب والفضة انما

يجر جر (١) في بطنه نار جهنم) (٢) .

فنشأ (٣) من الحديث النظر في أمور :

أحدها : أن الشرب محرم أو مكروه ؟ وقد ذكر الشافعي رحمه الله لفظ الكراهية (٤) .

فالذي (٥) قطع به المرازمة ، التحريم ، للوعيد العظيم (٦) .

والشافعي رحمه الله يطلق الكراهية كثيرا لازادة التحريم . ونقل العراقيون قولاً للشافعي ،
أنه تحريم تنزيه وكراهية (٧) .
الثاني : أن التحريم غير مقتصر على الشرب المذكور ، بل في معناه : الأكل ، والتوضي ،
والتجمير (٩) ، وغيرها من ضروب الانتفاع (١٠) .

=====

- (١) يُجَرِّجُ : أى يُحْدِثُ فيها نار جهنم . يقال جر جر فلان الماء . اذا جرعه جرعا متواترا له صوت . فالمعنى : كأنما يجرع نار جهنم . النهاية في غريب الحديث ٢٥٥/١ .
- (٢) متفق عليه . أخرجه مسلم له . اللباس والزينة باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة ٣٠٠٢٧/١٤ مع شرح النووي ، عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من شرب في اناء من ذهب أو فضة فانما يجرجر في بطنه نارا من جهنم) . وفي رواية له عنهما رفوعا : (الذي يشرب في آنية الفضة انما يجرجر في بطنه نار جهنم) . وأخرجه البخاري له الأشربة باب آنية الفضة ٢٠٥/٧ بنحو رواية مسلم الثانية .
- (٣) في ظ ، م : فتنشأ .
- (٤) أنظر تالأم ١٠/١ .
- (٥) في ف : والذي .
- (٦) نسب الرافعي وابن الرفعة هذا القول الى الجديد وصحاه . أنظر نهاية المطلب ١٤ل/١ ، الإبانة ٦ل/١ ، الحاوي ص ٢٦٩ ، التهذيب ص ١٠٧ ، فتح العزيز ٣٠١/١ المطلب العالي ١٥٦ل/١ .
- (٧) نسب البنوي والرافعي وابن الرفعة هذا القول للقديم . أنظر : نهاية المطلب ١٤ل/١ ، التهذيب ص ١٠٧ ، فتح العزيز ٣٠١/١ ، المطلب العالي ١٥٦ل/١ .
- (٨) في ف : والثاني .
- (٩) يقال : جمر ثوبه تجميرا أى بخّره ، والمجمرة بكسر الأول هي المبخرة والمدخنة . أنظر : المصباح المنير ص ٤٢ .
- (١٠) أنظر نهاية المطلب ١٥ل/١ ، الحاوي ص ٢٦٩ ، التهذيب ص ١٠٧ ، فتح العزيز ٣٠٢/١ ، المطلب العالي ١٥٧ل/١ .

وقال داود(١) : لا يحرم الا الشرب(٢) . وهذا دأبه في حسم باب القياس(٣) .

الثالث : أن التحريم منوط بعين التبرين ، أم هو معلل بما يتضمن استعماله مسن
افراط الخيلاء ؟ .

اختلف الأصحاب . وعنه يتشعب ما عداه من الأواني النفيسة ،

- ب/٢٣/م فما نفاسه لصنعتة / كالزجاج ، فغير محرم(٤) . اذ ليس فيه مفاخرة .
ب/٢٢/ف وما نفاسه / لجوهره ، كالدر ، والياقوت ، والفيروزج(٥) فوجهان(٦،٧) :
منهم من أباح(٨) . وقال هذا من خصائص التبرين ، كالنقدية ، والقراض ، وغيرهما .
ومنهم من علل(٩) . وهو الأصح . لأنه مخيل(١٠) يغلب على الظن .
نعم ، مع ذلك يمكن(١١) أن يقال : نفاستهما(١٢) يشترك في دركها(١٣) جميع الناس ، بخلاف
الجواهر(١٤) .

=====

- (١) داود بن علي بن خلف البغدادي الأصفهاني . أبو سليمان(٢٠٠-٢٢٠) هـ .
ولد بالكوفة وأصله من أصفهان ، وهو امام أهل الظاهر ومن الأئمة المجتهدين ،
صنف في فضائل الشافعي ، انتهت اليه رئاسة العلم ببغداد ، لأنه كان من القائلين
بخلق القرآن . سمع من سليمان بن حرب والقعنبي ومسند وأبا ثور وإسحق بن
راهويه ، حيث رحل اليه بنيسابور وسمع منه المسند والتفسير وسمع من غيرهم .
روى عنه ابنه محمد وزكريا الساجي ويوسف بن يعقوب الداودي وغيرهم . توفي ببغداد .
أنظر : تاريخ بغداد ٣٩٦/٨ ، البداية والنهاية ٥١/١١ ، السير ٩٧/١٣ ، مرآة الجنان ١٨٥/٢ ،
شذرات الذهب ١٥٨/٢ ، العبر ٣٨٩/١ ، وفيات الأعيان ٢٥٥/٢ .
(٢) . الابانة ٦ل/١ ، الحاوي ص ٢٦٩ .
(٣) المعروف من مذهب أهل الظاهر أنهم يقولون بابطال القياس في الدين جملة .
انظر : الاحكام في أصول الأحكام ٣٨٦/٢
(٤) انظر : نهاية المطلب ١٥ل/١ ، الابانة ٦ل/١ ، الحاوي ص ٢٧٨ ، التهذيب ص ١٠٧ ،
فتح العزيز ٣٠٣/١ .
(٥) الفيروزج : ضرب من الأصباغ . لسان العرب ٣٤٥/٢ .
(٦) في ظ ، م : وجهان .
(٧) وذكر الفوراني والماوردي والبنوي والرافعي أنهما قولان . أنظر : الابانة ٧ل/١ ،
الحاوي ص ٢٧٨ ، التهذيب ص ١٠٩ ، فتح العزيز ٣٠٢/١ .
(٨) ممن قال به أبو محمد الجويني والصيدلاني ونسبه الفوراني والرافعي الى الجديد
وصححه البنوي مع الكراهة . أنظر : نهاية المطلب ١٥ل/١ ، الابانة ٦ل/١ ،
الحاوي ص ٢٧٩ ، التهذيب ص ١٠٩ ، فتح العزيز ٣٠٢/١ .
(٩) ممن صححه امام الحرمين والعراقيون . أنظر : نهاية المطلب ١٥ل/١ ، الحاوي ص ٢٧٩ ،
فتح العزيز ٣٠٣/١ .
(١٠) في م : محل .
(١١) في م : ما يمكن .
(١٢) في ظ : نفاستها .
(١٣) في ف : دركها .
(١٤) أنظر : نهاية المطلب ١٥ل/١ ، الحاوي ص ٢٧٩ ، فتح العزيز ٣٠٣/١ .

فأما انكار العلة ، فلا وجه له (١) .

أما البلور ، فقد ألحقه الشيخ أبو محمد ، بالزجاج (٢) .

وألحقه الصيدلاني بالجواهر النفيسة (٣) .

الرابع : لو اتخذ انا من نحاس ، وموهه بالذهب ، فان كان يحمل منه (٤) الذهب

بالعرض على النار ، فحرام (٥) .

وان لم يحمل ، فعلى (طريقتين للأصحاب) (٦) في التعليل وتركه (٨) .

والوجه : الاعتراف / بالتعليل ، والاعتذار بأن المموه لا يخفى . فلا مفاخرة به (٩) . ب / ٢٠ / ظ

وعلى العكس ، لو اتخذ انا من الذهب ، وغشاه بالنحاس ، خرج على الطريقتين (١٠) .

ولو غشاه من ظاهره وباطنه ، فلا خلاف في الجواز (١١) . لأن انا من المهنى ، وقد

أدرج فيه الذهب (١٢) .

الخامس (١٣) : أن التحريم يعم الرجال والنساء ، بخلاف التحلي ، فانه يختص بالرجال (١٥) .

وفي تحلي الرجال بغير التبرين مما (١٦) لا يتضمن التشبه بالنساء احتمال . هكذا

ذكره الامام ، وقال : لا نقل فيه (١٧) .

=====

(١) انظر نهاية المطلب ١٥/١ .

(٢) انظر : المرجع السابق .

(٣) وكذا ألحقه لعراقيون بالجواهر النفيسة . انظر : المرجع السابق .

(٤) في م : من .

(٥) انظر نهاية المطلب ١٥/١ ، الابانة ٧/١ ، فتح العزيز ٣٠٣/١ .

(٦) في م : كان لا . بدل : لم .

(٧) في م ، ف : طريقي الأصحاب .

(٨) المعنى : أن من علل التحريم بالفخر والخيلاء حرم . ومن خصم التحريم بالعين

المنصوص عليها لم يحرم . لأن العين مستهلكة . انظر نهاية المطلب ١٥/١ ،

الابانة ٧/١ ، التهذيب ص ١١٠ ، فتح العزيز ٣٠٣/١ ، المجموع ٢٦٠/١ .

(٩) انظر نهاية المطلب ١٥/١ .

(١٠) انظر نهاية المطلب ١٥/١ ، الابانة ٦/١ ، التهذيب ص ١٠٩ - ١١٠ ، المجموع ٢٥٩/١ .

(١١) قطع امام الحرمين بجواز استعماله ، وذكر النووي أن فيه وجهين مشهورين ، ثم

صحح عدم التحريم . انظر نهاية المطلب ١٥/١ ، المجموع ٢٥٩/١ .

(١٢) انظر : نهاية المطلب ١٥/١ .

(١٣) في م : الخامسة .

(١٤) (أن) : ساقطة من ف .

(١٥) انظر نهاية المطلب ١٥/١ ، التهذيب ص ١٠٨ ، فتح العزيز ٣٠٣/١ ، المطلب

العالى ١٥٥/١ .

(١٦) في ف : فيما .

(١٧) عبارة الامام في نهاية المطلب ١٥/١ : "ولست أحفظ فيه شيئاً" . نهاية المطلب ١٥/١ .

ولا يخفى الفرق بين العبارتين ، اذ عبارة المصنف يفهم منها علم امام الحرمين

بعد النقل في هذه المسألة . بينما عبارة الامام يفهم منها عدم العلم بنقل في

هذه المسألة . والله أعلم .

السادس : جواز اتخاذ هذه الأواني فيه وجهان (١) :

قال الشيخ أبو محمد : ينبغي على جواز التزيين (٢) بها (٣) . فان جوزنا تزيين المجالس

بها (٤)، جاز اتخاذها (٥) . والا فلا وجه لاتخاذها (٦) . اذ لا يبقى لها (٧) منفعة

مباحة (٨) .

واذا منعنا اتخاذها (٩) (١٠) ، بطل الاستنجار عليها (١١) ، وسقطت (١٢) قيمة المنفعة

عن متلفها (١٣، ١٤) .

ولعل الصحيح منع التزيين (١٥) ، ففيه نهاية المفاخرة (١٦) .

السابع : تضييب الأنا (١٧) بالتبريـن (١٨) :

=====

(١) أنظر نهاية المطلب ١/١٥، الابانة ١/٦، الحاوى ص ٢٧٦، التهذيب ص ١٠٨، فتح

العزیز ١/٣٠٢ .

(٢) في م : التزين .

(٣) في م ، ف : به .

(٤) في م ، ف : به .

(٥) في م ، ف : اتخاذ

(٦) في م ، ف : لاتخاذ .

(٧) في م ، ف : له .

(٨) أنظر : نهاية المطلب ١/١٦١٥، فتح العزیز ١/٣٠٢، المطلب العالي ١/١٥٧ .

(٩) في ف : فاذا .

(١٠) في م ، ف : اتخاذ .

(١١) في م ، ف : عليه .

(١٢) في ط ، م : وسقط .

(١٣) في م ، ف : متلفه .

(١٤) أنظر : التهذيب ص ١٠٨-١٠٩ ، فتح العزیز ١/٣٠٢ .

(١٥) في م : التزين .

(١٦) ممن صححه امام الحرمين والبنوى والرافعي . أنظر نهاية المطلب ١/١٦١٥ ،

التهذيب ص ١٠٩ ، فتح العزیز ١/٣٠٢ ، المطلب العالي ١/١٥٧ .

(١٧) المَضَيَّب : هو ما أصابه شق ونحوه فيوضع عليه صفيحة تضمه وتحفظه . المجموع ١/٢٥٥ .

(١٨) الخلاف الآتي هو فيما اذا كانت الضبة من فضة . أما اذا كانت من ذهب ففيها طريقتان :

الأول : القطع بتحريم الضبة من الذهب مطلقا . وبه قطع أبو اسحق الشيرازي

والماوردي وأبو العباس الجرجاني والشيخ نصر والعبدي وغيرهم من العراقيين وصححه النووي .

الثاني : أنه كالمضيب بالفضة على الخلاف والتفصيل الآتي في النص . قاله

الخراسانيون وهو قول الجمهور . أنظر : الحاوى ص ٢٨٤ ، فتح العزیز ١/٣٠٦ ، روضة

الطالبين ١/٤٦ ، المجموع ١/٢٥٥ - ٢٥٦ .

ان كان يلقي فم الشارب فمحذور (١) .

وان لم يلق ، وكان صغيرا على قدر الحاجة جاز (٢) .

وان كان كبيرا دون* الحاجة حرم (٣) .

وان وجد أحد (٤) المعنيين فوجهان (٥) . هذا هو الطريق المشهور . / أ/٢٢/ف

وقد ذكر العراقيون أن ملاقاته (٦) فم الشارب ، لا أثر له ، مهما ظهرت الحاجة (٧) .

وحكى الشيخ أبو محمد وجهامرسلا في تحريم المضرب كيفما كان (٨) .

فإن قيل : ما (٩) معنى الحاجة ؟ .

قلنا : أطلقها الأصحاب ، وما عنوا بها عجز الانسان عن آنية أخرى ، واضطراره

الى استعماله ، فان هذا يجوز استعمال آنية الذهب والفضة (١٠) . ولكن يحتمل معنيين :

=====

(١) ممن قطع به المهدلاني والفوراني وقال عنه انه ظاهر المذهب . أنظر : نهاية

المطلب ١٦/١ ، الابانة ٧/١ ، الحاوى ص ٢٨٥ ، التهذيب ص ١١٠ .

(٢) أنظر :المراجع السابقة وفتح العزيز ٣٠٥٣/٤ ، المجموع ٢٥٨/١ .

(٣) أنظر :المراجع السابقة . قوله :مما يحرم . وهو الذم .

(٤) في ظ : احدى .

(٥) المعنيين اللذين يدور معهما الحكم هما : الحاجة وجودا وعدما ، والقلة والكثرة .

فمتى وجدت الحاجة وكانت الضبة صغيرة جاز ،ومتى كانت الضبة كبيرة لغير الحاجة

لم يجز ، وان كانت صغيرة لغير الحاجة ، أو كبيرة للحاجة ففيها وجهان :

الأول : أنه تباح مع الكراهة . ممن اختاره الشيخ أبو حامد والعراقيون والبغوي وقطع

به المحاملي والماوردي والشيخ نصرالمقدسي وأبو اسحق الشيرازي ، ونقله القاضي

أبو الطيب عن الداركي ، وصححه النووي .

الثاني : أنه يحرم . حكاه الخراسانيون .

وحكى الماوردي وجهًا ثالثًا بعدم الكراهة . أنظر نهاية المطلب ١٦/١ ،

الابانة ٧/١ ، الحاوى ص ٢٨٨-٢٨٧ ، التهذيب ص ١١٠ ، فتح العزيز ٣٠٥/١ ، المذهب

٢٥٦/١ مع المجموع ، المجموع ٢٥٨/١ .

(٦) في م : ملاقة .

(٧) مال الراعي الى هذا القول . أنظر : نهاية المطلب ١٦/١ ، فتح العزيز ٣٠٤/١ .

(٨) أنظر نهاية المطلب ١٦/١ ، المجموع ٢٥٨/١ .

(٩) في ف : فما .

(١٠) أنظر نهاية المطلب ١٦/١ ، فتح العزيز ٣٠٨/١ - ٣٠٩ ، المجموع ٢٦١/١ .

أحدهما : أن ينكسر الاء ، فاقترنت الضبة على قدر الشعب (١) .

(٢) فان صغرت الضبة جاز ، وان كبرت (٣) فربما يجز فخرًا ، فيتردد (٤) فيه (٥) ، ولا يعتبر في هذا أن يعجز عن التضييب بغير النبرين من الجواهر .

فان ضبب غير محل الكسر ، أوزاد على محل الكسر فهو تضييب للزينة (٦) .

وا لا احتمال الثاني: أن يعتبر (٧) الاقتصار على محل الكسر مع فقد غير التبرين ، فانه اذا قدر على غيره ، فقصده الى التبرين تفاخر (٨) .

وان لم يطلع الناس عليه ، كالمستعمل للاء (٩) في خلوة ، فانه حرام ، / وان أ/٢١/ظ لم يطلع عليه (١٠) .

فان قيل : ما (١١) حد الكثير (١٢) ؟ .

قلنا : قال بعض المصنفين : الكثير ما استوعب (١٣) جانبًا من جوانب الاء ، أو جزءًا من أجزائه ، كالأسفل ، أو بعض الجوانب (١٤) . وهذا فيه نظر .

فان ثلثي أسفل الاء الكبير قد يكون كثيرًا . فالوجه أن يقال : ما يلوح للناظر على بعد هو الكثير ، كما يعتبر ذلك في طين الشوارع (١٥) .

=====

(١) أنظر : نهاية المطلب ١/١٦ ، فتح العزيز ١/٣٠٨ ، المجموع ١/٢٥٨ .

(٢) في ظ : وان .

(٣) في م : كثر . وفي ظ : كثرت .

(٤) في ف : فترَّد د .

(٥) (فيه ساقطة من ظ .

(٦) أنظر : نهاية المطلب ١/١٦ ، فتح العزيز ١/٣٠٨ ، المجموع ١/٢٥٨ .

والشَّعْب : الصدع والشق . وهو من الأمداد ، فيطلق على صدع الاء ويطلق على صلاحه . أنظر : لسان العرب ١/٤٩٨ .

(٧) في ظ م : تقدير .

(٨) أنظر : نهاية المطلب ١/١٦ .

(٩) في م : الاء .

(١٠) أنظر : نهاية المطلب ١/١٦ .

(١١) في م : وما .

(١٢) ^{نحو} : الكثرة .

(١٣) في ف : يستوعب .

العدة

(١٤) بهذا قال الفوراني والمتولي وصاحباً والبيان والبغوى وذكر النووي أنه المشهور في طريقتي العراق وخراسان . أنظر : الأمانة ٧/١ ، نهاية المطلب ١/١٧ ، التهذيب

ص ١١٠-١١١ ، المجموع ١/٢٥٨-٢٥٩ .

(١٥) هذا هو اختيار امام الحرمين . أنظر نهاية المطلب ١/١٧ . وبعض الشافعية

جعلوا المرجع في تحديد القلة والكثرة الى العرف والعادة ، واستحسنه الرافعي وحكاه النووي عن الروياني واختاره وقال عن الوجه الاول : انه حسن وضعف اختيار امام الحرمين . أنظر : فتح العزيز ١/٣٠٨ ، المجموع ١/٢٥٩ .

ثم قال الشيخ أبو محمد : لا يسوى بين الذهب والفضة ، فان القليل من الذهب كثير .
فلاحظ(١) القيمة دون الوزن(٢) .
فان قيل : فالضبة التي يجوز استعمالها ، لو اتخذ منها آنية صغيرة كالمكحلة
وظرف الغالية(٣) .
قلنا : تردد الشيخ أبو محمد فيه(٤) . والوجه منعه ، لأن اسم الآنية ينطلق عليه(٥).
هذا تمام الكلام في قسم(٦) المقدمات .

=====

- (١) في م : فيلاحظ . وفي ف فتلاحظ .
- (٢) أنظر : نهاية المطلب ١/١٧ ، فتح العزيز ١/٣٠٨ ، المجموع ١/٢٦٠ .
- (٣) ظرف الغالية : الظرف الوعاء . والغالية : أخلط من الطيب .
أنظر : المصباح المنير ص ١٤٦ ، ١٧٢ ، لسان العرب ٩/٢٢٩ ، تهذيب الأسماء واللغات
ق ٦٢/٢/٢ .
- (٤) (فيه) : ساقطة من ظ ، م .
- (٥) أنظر : نهاية المطلب ١/١٧ ، فتح العزيز ١/٣٠٩ .
- (٦) (قسم) : ساقطة من ظ ، م .

القسم الثاني في المقاصد

وفيه أربعة أبواب :

الباب الأول في صفة الوضوء

والوضوء ينقسم الى فرائض ونوافل -

ب/٢٣/ف

أما الفرائض ، فستة (١) ، / وفي السابع (٢) قولان (٣) .

الفرض الأول : النية .

والنظر في أصلها ، ووقتها ، وكيفيتها .

النظر الأول : في أصلها . وفيه ثلاث (٤) مسائل :

أحداها : أن طهارات الأحداث تكفي الى النية ، كالوضوء والغسل ، والتيمم (٥) .

وازالة النجاسات لا تفتقر الى النية (٦) .

وقال أبو حنيفة : التيمم يفتقر الى النية ، دون ما يؤدي بالماء (٧) .

وقال الأوزاعي : (لا يفتقر التيمم أيضا) (٨) الى النية . ووافق أبا حنيفة في الوضوء والغسل (٩) .

وحكي عن ابن سريج : أن ازاله النجاسة تفتقر الى النية ، وهو غلط في النقل وقد (١٠) نبهنا

على منكره (١١) .

=====

(١) أذكرها هنا اجمالاً وميتكلم المصنف عنها تباعاً من ص ١٨٤-١٨٦ والسنة هي :

١- النية . ٢- غسل جميع الوجه . ٣- غسل اليدين مع المرفقين . ٤- مسح بعض الرأس .

٥- غسل الرجلين مع الكعبين . ٦- الترتيب . أنظر: كتاب اللباب للمحاملي ل ٢ ،

الابانة ٨/١ .

(٢) في نظم : القابح .

(٣) يعبر عن التتابع أيضا بكلمة الموالاة. وسأتاتي المسألة والخلاف فيها في ص ٢٨٧ .

(٤) في ظ : ثلاثة .

(٥) أنظر: الابانة ٧/١ ، نهاية المطلب ١٩/١ ، الحاوي ص ٣٢٦ ، التهذيب ص ١١٩ ،

فتح العزيز ٣١٠/١ ، المجموع ٣١٢/١ .

(٦) وهذا هو المذهب الصحيح عند الشافعية ، والذي قطع به جمهورهم .

أنظر: الابانة ٧/١ ، نهاية المطلب ١٩/١ ، الحاوي ص ٣٢٥ ، التهذيب ص ١١٩ ، المذهب

٣٠٩/١ مع المجموع ، فتح العزيز ٣١١/١ ، المجموع ٣١١/١ .

(٧) أنظر: المبسوط ٧٢/١ ، بدائع الصنائع ١٩/١-٢٠ . ومذهب الامامين مالك وأحمد موافق

لمذهب الشافعي أنظر: القوانين الفقهية ص ٢٢، ٣٠، الاتصاف ١٤٢/١ .

(٨) في ف : التيمم أيضا لا يفتقر .

(٩) أنظر : الأوسط ٣٧٠/١ ، الابانة ٧/١ ، الحاوي ص ٣٢٦ ، المجموع ٣١٣/١ .

(١٠) (وقد) ساقطة من ظ ، م .

(١١) تقدم ص ١٤٦ ، والقول بأن ازالة النجاسة تفتقر الى النية منسوب الى أبي سهل المصلوكي.

أنظر: الابانة ٧/١ ، نهاية المطلب ١٩/١ ، فتح العزيز ٣١١/١ ، المجموع ٣١١/١ .

وجه الفرق أنها من قبيل التروك ، لا من قبيل العبادات ، فالفعل (١) فيه (٢) مقصود ،
وانما المطلوب العدم (٣) .
ولا يلزم الصوم ، فان الكف فعل مقصود في الشرع ، يتصور ربط القصد به (٤) .
فان قيل : الفعل غير واجب في الوضوء ، فانه لو وقف تحت ميزاب كفاه .
وان قدر الوقوف فعلا ، فلو ألقى في غمرة ماء ، ونوى رفع الحدث وهو كاره ، كفاه / ذلك ب/٢١/ظ
ولا فعل (٥) .
قلنا : قال الشيخ أبو علي : أطلق الأصحاب صحة الوضوء في حق الملقى ، ولكن لابد
من تفصيل :

فانه لو (٦) نوى رفع الحدث ، (فهو يريد المقام) (٧) في حالة الدفع ولو لحظة (٨) ،
فهو فعل يتصور ربط القصد به .
ولو (٩) قدر كراهة (١٠) المقام ، وتحقق الاضطراب من كل وجه ، فلا يصح الوضوء (١١) .
اذ لا تتحقق النية معه .
ويمكن أن يقال : الفعل الواحد قد يكون مرادا من وجه ، مكروها من وجه ، فارتبطت
نيته به من حيث كان مرادا للرفع (١٢) ، وان كان مكروها للابتلال (١٣) .
الثانية : أن أهلية النية شرط (١٤) ، فلا يصح وضوء (١٥) الكافر وغسله ، وان نوى ، فلا
اعتداد بنيته ، حتى اذا أسأ

=====

- (١) في ف : والفعل .
- (٢) (فيه) : ساقطة من ظ ، م .
- (٣) أنظر : الحاوي ص ٣٢٥ ، التهذيب ص ١١٩ ، المهذب ٣٠٩/١ مع المجموع ، فتح العزيز ٣١١/١ ،
المجموع ٣١٠/١ .
- (٤) أنظر : نهاية المطلب ٣٥ل/١ ، المجموع ٣١١-٣١٠/١ .
- (٥) أنظر نهاية المطلب ٣٤ل/١ .
- (٦) في م ، ف : ان .
- (٧) في ف : وهو يريد للمقام .
- (٨) في ف : في لحظة .
- (٩) في ف : فلو .
- (١٠) في م : كراهية .
- (١١) أنظر : نهاية المطلب ٣٥-٣٤ل/١ .
- (١٢) في ظ : للدفع .
- (١٣) أنظر : نهاية المطلب ٣٥ل/١ .
- (١٤) في ف : تشترط .
- (١٥) في ظ : نية .

لزمته (١) الاعادة (٢) . وكذا (٣) القول في المرتد (٤) .

نعم ، لو توطأ ثم ارتد (٥) ، ثم عاد ، لم تبطل طهارته (٦) .

ولو تيمم وارتد ، ثم عاد ، ففيه وجهان (٧) :

أحدهما : أنه لا يبطل كالوضوء (٨) .

والثاني : أنه يبطل (٩) . لأن من حق التيمم أن تقارنه / الاستباحة ، / ولذلك لا يتيمم أ/٢٥/م
للظهر قبل دخول وقتها (١٠) ، وإذا رأى التيمم سرايا ، وانكشف عن غير ما ، لزمه
اعادة التيمم (١١) .

فسرع :

لو ارتد في خلال (١٢) الوضوء ، وعاد على قرب ، انقطعت نيته ، فان لم يستأنفها

لم تصح بقية الطهارة .

وان استأنفها ، انبنى (١٣) على جواز تفريق النية على الأعضاء (١٤) ، وفيه خلاف

سنذكره (١٥) .

=====

(١) في ف : لزمه .

(٢) هذا هو الصحيح من المذهب ، وقد ذكر النووي في الكافر اذا تطهر ثم أسلم

أربعة أوجه ، أنظرها في المجموع . أنظر : الابانة ٧/١ ، الحاوى ص ٣٦٢-٣٦٣ ،

فتح العزيز ٣١١/١ ، المجموع ٣٣٠/١ .

(٣) في م : وكذى .

(٤) أنظر : الابانة ٧/١ ، الحاوى ص ٣٦٥ ، فتح العزيز ٣١٣/١ ، المجموع ٣٣٠/١ .

(٥) في ظ ، م : وارتد .

(٦) ذكر الرافعي أن المسألة على وجهين وصح الوجه الذي ذكره المصنف .

أنظر : نهاية المطلب ٢٥/١ ، الابانة ٧/١ ، فتح العزيز ٣١٤/١ ، المسائل المولحات ٢ .

(٧) أنظر : نهاية المطلب ٢٥/١ ، فتح العزيز ٣١٥/١ .

(٨) ممن صح هذا الوجه الفوراني . أنظر : الابانة ٧/١ ، نهاية المطلب ٢٥/١ .

(٩) ممن صح هذا الوجه الرافعي . أنظر : نهاية المطلب ٢٥/١ ، الابانة ٧/١ ، فتح العزيز ٣١٥/١ .

(١٠) في م : وقته .

(١١) أنظر تنهاية المطلب ٢٥/١ .

(١٢) في ظ : حال -

(١٣) في ف : ابتنى .

(١٤) أنظر تنهاية المطلب ٢٥/١ .

(١٥) ستأتي المسألة ص ١٩٨ .

الثالثة : الذمية اذا كانت تحت مسلم ، فظهرت (١) عن الحيف ، لزمها الغسل ، لحق الزوج (٢) .

ولو (٣) أسلمت بعد الغسل ففي جواز الصلاة بذلك الغسل وجهان (٤) :

أحدهما : المنع (٥) . لانعدام النية . وانما أبيض (الوط للزوج) (٦) للضرورة .

والثاني : الجواز (٧) . لأنه ازدحم فيه مقصودان ، وأدَّى (٨) لأحدهما ، فيستقل به ، كالكفارة في حال الكفر . ولعل هذا هو الأصح .

والقائل الأول ، يعتذر عن الكفارة بأنها لا تنفك عن غرض الآدمي (٩) ، والغسل

قد ينفك عنه (١٠) فيقع لله (١١) .

هذا إذا كانت ذات زوج .

فان (١٣) لم تكن فلا يعتد بغسلها ، ولا بغسل الكافر (١٤) .

وطرد أبو بكر الفارسي (١٥) الوجهين في غسل الكافر مطلقا (١٦) . وهو (١٧) غلط (١٨) متروك لمليه (١٩) .

=====

(١) في م : فتطهرت .

(٢) أنظر نهاية المطلب ٢٤ل/١ ، الابانة ٧ل/١ ، الحاوى ص ٣٣٦-٣٣٧ ، فتح العزيز ٣١٢/١-٣١٣ ،

(٣) في ف : فلو .

(٤) أنظر : نهاية المطلب ٢٤ل/١ ، الابانة ٧ل/١ ، المجموع ٣٣١/١ .

(٥) ممن صحح هذا الوجه : الفوراني والمتولي وصاحب العدة والرويانى والماوردى

والبغوى والرافعى والنووى . وقال : هو المذهب الصحيح . أنظر : الابانة ٧ل/١ ،

الحاوى ص ٣٣٦ ، التهذيب ص ١٢٢ ، فتح العزيز ٣١٣/١ ، المجموع ٣١٥/١-٣٣٠ .

(٦) في ف : للزوج الوطى .

(٧) ممن صحح هذا الوجه : امام الحرمين وعزاه الفوراني والرافعى الى أبى بكر الفارسي .

أنظر نهاية المطلب ٢٤ل/١ ، الابانة ٧ل/١ ، فتح العزيز ٣١٣/١ .

(٨) في ف : فادى .

(٩) في ف : آدمي .

(١٠) (عنه) : ساقطة من ظ .

(١١) أنظر : نهاية المطلب ٢٤ل/١ .

(١٢) في م ، ف : هذا فيه .

(١٣) في م : وان .

(١٤) أنظر : نهاية المطلب ٢٥ل/١ .

(١٥) أحمد بن الحسين بن سهل . أبو بكر الفارسي . (... - ٣٥٠) هـ . أحد أئمة الشافعية

أصحاب الوجوه والمصنفات . من تصانيفه : عيون المسائل ، في نصوص الشافعي ، وهو

كتاب جليل كما شهد بذلك الأئمة الذين وقفوا عليه ، تفقه على ابن سريج ، وله

بعض الاختيارات الغريبة . واختلف في تاريخ وفاته .

أنظر : طه السبكي ١٨٤/٢ ، طه الأسنوى ١١٩/٢ ، طه ابن كثير ل ٤٩ .

(١٦) أنظر : نهاية المطلب ٢٥ ل/١ .

(١٧) في م : وهذا .

(١٨) (غلط) : ساقطة من ف .

(١٩) وغلطه أيضا امام الحرمين . أنظر : نهاية المطلب ٢٥ ل/١ .

فرع :

إذا امتنعت المسلمة من غسل الحيض ، أجرى الزوج الماء على بدنهما قهرا ، واستباح
وسقطت النية / للتعذر ، كما في الممتنع من الزكاة (١) .

أ/٢٢/ظ

وطرد بعض الأصحاب الوجهين في أنها هل تصلي بهذا الغسل ، كما في الذميمة (٢) ؟
وفيه احتمال (٣) ، من حيث أنها امتنعت وهي (أهل للنية) (٤) . ولكن يقال : إذا حملت
الإباحة ، وهو أحد الغرضين ، انبنى* عليه الثاني .

النظر الثاني : في وقت النية في الوضوء .

والقدر الواجب : اقترانها (٥) بأول غسل الوجه ، ولو (٦) عزبت (٧) بعد ذلك فلا (٨) يضر (٩) .

والأكمل : أن يقرنها (١٠) بأول سنن الوضوء ، ويستصحبا (١١) الى غسل الوجه (١٢) .

وسأتي أن التسمية ، وغسل اليدين والسواك سنة (١٣) .

واختلف الأصحاب في أنها هل هي (١٤) / من سنن الطهارة حتى تقترن (١٥) النية بها (١٦) ؟ ب/٢٥/م

منهم من قال : ليس من سنن (١٧) الطهارة ، اذ التسمية تستحب لبداية (١٨) كل

=====

(١) أنظر : نهاية المطلب ١/٢٥ ، المجموع ١/٣٣١ .

(٢) أنظر : نهاية المطلب ١/٢٥ ، المجموع ١/٣٣١ .

(٣) أي : احتمال بالقطع بوجوب الغسل . أنظر : المرجع السابق .

(٤) في م : من أهل النية . وفي ف : أهل النية .

* عُرِضَ عَنْ ١٠ بِتَوَلَّى .

(٥) في م : اقترانها .

(٦) في ف : فلو .

(٧) عزب من بابي قتل وضرب . بمعنى غاب وخفي . وعزبت النية أي غاب عنه ذكرها .

أنظر : المصباح المنير ص ١٥٥ .

(٨) في ف : لا .

(٩) أنظر : الإبانة ٨/١ ، نهاية المطلب ١/٢٣ ، الحاوي ص ٣٤٢ ، التهذيب ص ١٢٨ ،

المهذب ٣١٧/١ مع المجموع ، فتح العزيز ١/٣١٦ .

(١٠) في ف : يقرنه .

(١١) في ف : ويستصحبه .

(١٢) أنظر : الإبانة ٨/١ ، الحاوي ص ٣٤٣ ، التهذيب ص ١٢٨ ، المهذب ٣١٧/١ مع المجموع ،

فتح العزيز ٣١٧/١ ، المجموع ١/٣١٨ .

(١٣) سيأتي الكلام عليها في سنن الوضوء ص ١٨ ، ١٦ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ .

(١٤) أي التسمية وغسل اليدين والسواك .

(١٥) في ف : يقرن .

(١٦) أنظر : نهاية المطلب ١/٢٣ ، فتح العزيز ٣١٧/١ ، ٣١٨ .

(١٧) (سنن) : ساقطة من ظ ، م .

(١٨) في م : البداية بها في .

أمر (١) والسواك لغير الطهارة مسنون ، وغسل اليد احترازا (٢) من / تنجيس الماء (٣) . ب/٢٤/ف
والصحيح : أنه (٤) من السنن في الطهارة (٥) . وكونها مشروعة لما ذكر (٦) لا يخرجها عن
كونها من سنن الطهارة (٧) .

فان نوى عند غسل الوجه ، فما سبق لا يعتد به ، اذ النية لا تنعطف (الى مسا
مضى) (٩،٨) ، فان (١٠) نوى عند أول السنن ، وعزبت قبل غسل الوجه ، فوجهان (١١) :
أحدهما : أنه لا يصح (١٢) . لأنه لم تتقيد (١٣) النية بأداء فرض .
والثاني : أنه يصح (١٤) . لاقترانها بجزء من الوضوء .

=====

- (١) أنظر : نهاية المطلب ٢٣/١ .
- (٢) في ظ ، م : احتراز .
- (٣) أنظر : التهذيب ص ١٢٩ .
- (٤) كذا في النسخ الثلاث ، أنه ، ولعل الصواب أنها ، لأن الضمير عائد الى التسمية
وغسل اليدين والسواك . والله أعلم .
- (٥) ممن صح هذا الجويني والرافعي . أنظر نهاية المطلب ٢٣/١ ل فتح العزيز ٣١٨/١ ،
المجموع ٣١٩/١ .
- (٦) (لما ذكر) : ساقطة من ظ . وفي ف : في غيره .
- (٧) سيأتي بيان أن السواك والتسمية وغسل اليدين من سنن الوضوء في ص ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ .
- (٨) في ف : على ماض .
- (٩) أنظر نهاية المطلب ٢٣/١ ، الابانة ٨/١ ، التهذيب ص ١٢٨ ، فتح العزيز ٣١٦/١ ،
المجموع ٣١٩/١ ، وقد حكى الماوردي وجهها آخر . أنظر الحاوي ص ٣٤٤-٣٤٥ .
- (١٠) في ظ : وان .
- (١١) حكى الماوردي والنووي وجهها ثالثا ، وبه قال أبو اسحق المروزي وهو : أنه ان عزبت
النية عند غسل كفيه لا يجزئه ، وان عزبت عند المضمضة والاستنشاق يجزئه ، لأنهما
من الوجه . أنظر نهاية المطلب ٢٣/١ ، الابانة ٨/١ ، الحاوي ص ٣٤٦ ، المذهب
٣١٨/١ مع المجموع ، فتح العزيز ٣١٧/١ ، المجموع ٣٢٠/١ ، التهذيب ص ١٢٨ .
- (١٢) ممن قال به أبو العباس ابن سريج وصححه البغوي وأبو اسحق الشيرازي والرافعي
والنووي وذكر اتفاق الجمهور على أنه الأصح . أنظر : نهاية المطلب ٢٣/١ ،
الابانة ٨/١ ، الحاوي ص ٣٤٧ ، التهذيب ص ١٢٨ ، المذهب ٣١٨/١ مع المجموع ،
فتح العزيز ٣١٧/١ ، المجموع ٣٢٠/١ .
- (١٣) في ظ : تتعقبه . وفي م : تتعقب .
- (١٤) ممن قال به أبو حفص بن الوكيل ، وصححه الفوراني .
أنظر نهاية المطلب ٢٣/١ ، الابانة ٨/١ ، الحاوي ص ٣٤٦ ، المجموع ٣٢٠/١ .

ولا خلاف في أن المضمضة والاستنشاق من سنن الوضوء (١) .
فلو دامت النية اليهما ، وانفسل بهما (٢) جزء من الوجه ، فهل نقول تقيدت النية بفرض؟
ينبنى ذلك على أن الحدث هل يرتفع بما يؤدي على قصد النقل(٣،٤)؟ وفيه خلاف سيأتي
ان شاء الله (٥،٦) .

النظر الثالث : في كيفية النية .

والنية تقع على ثلاثة أوجه :

رفع الحدث ، واستباحة الصلاة ، (وفرضية الوضوء) (٧) .

الوجه الأول : ان نوى (٨) رفع الحدث ، وقع الاكتفاء به (٩) .

وفيه مسألتان :

أحدهما : أن تجتمع عليه (١٠) أحداث ، فعين (البعض) (١١) بالرفع ، ونفى ماعداه :

ذكر الصيدلاني وجهين :

أحدهما : أنه يرتفع الكل (١٢) . لأن الحدث ليس فيه تعدد واختلاف نوع ، وانما هو عبارة

عن منع ، وقد قصد رفع المنع ، فكفى .

والثاني : أنه لا يرتفع (١٣) . لأنه كما نوى الرفع ، بقى بعض الأحداث ، ففسدت نيته .

وحكى الشيخ أبو محمد وجهائنا : أنه لنوى رفع الحدث الأول ، صح . فان ما بعده / ليس بـ ٢٢/ظ

بحدث . وان (١٤) نوى ما بعد الأول ، لا (١٥) يصح (١٦) .

=====

(١) أنظر : فتح العزيز ٣١٢/١ .

(٢) في ظ ، م : بها .

(٣) في م : النقل . وفي ف : التنفل .

(٤) أنظر : المجموع ١ / ٣٢١ .

(٥) (ان شاء الله) : ساقطة من ظ ، م .

(٦) سيأتي الخلاف في هذه المسألة ص ١٩٣ .

(٧) في ف : والفرضية للوضوء .

(٨) في ف : ينوى .

(٩) أنظر : نهاية المطلب ١/١٩٩ ، الإبانة ١/٧٧ ، الحاوى ص ٣٤٨ ، فتح العزيز ٣١٩/١ .

(١٠) (عليه) : ساقطة من ظ ، م .

(١١) في ف : واحدا منها .

(١٢) صحح هذا الوجه جمهور الشافعية ، وسواء عندهم نوى رفع الحدث الأول أو غيره وسواء

نوى رفع حدث ونفى غيره أو لم ينف . أنظر نهاية المطلب ١/٢١٧ ، الحاوى ص ٣٤٩ ،

التهذيب ص ١٢٤ ، فتح العزيز ٣١٩/١ ، المجموع ٣٢٦/١ .

(١٣) أنظر نهاية المطلب ١/٢١٧ ، الحاوى ص ٣٤٩ ، التهذيب ص ١٢٤ ، فتح العزيز ٣١٩/١ - ٣٢٠

المجموع ٣٢٧/١ .

(١٤) في م : ولو .

(١٥) في ف : لم .

(١٦) أنظر : نهاية المطلب ١/٢١٧ ، فتح العزيز ٣١٩/١ - ٣٢٠ ، المجموع ٣٢٦/١ - ٣٢٧ ، وقد

حكى الرافعي والنووي في المسألة خمسة أوجه بالثلاثة هذه ووجهين آخرين هما :

١- ان نوى رفع الحدث الأخير صح وضوئه والا فلا . حكاه صاحب الشامل .

٢- لا يصح وضوئه إلا أن ينوى رفع الكل .

والصحيح : الوجه الأول . فانه لا معنى لتعدد الحدث .

ومساق كلام الميّدلاني : أنه لو تعرض لحدث واحد ، ولم ينف ما عداه ، صحت النية ، كما اذا تعرض لصلاة بعينها ولم ينف ما عداها (١) .

قال الشيخ (٢) الامام : وهذا وهم منه . فان اسباحة صلاة واحدة يستدعى ارتفاع الحدث بكامله ،

واذا ارتفع (٣) أبيحت جميع الصلوات . واذا / عيّن بعض الأحداث ، فلم يجر ما يدل على ارتفاع الجميع ، فحقه أن يجرى / الخلاف فيه (٤) .

أ/٢٦/م
أ/٢٥/ف

الثانية : اذا نوى رفع (حدث البول) (٥) ، وهو محدث من النوم ، فالذي (٦) أطلقه الأصحاب ، أن الحدث يرتفع . والغلط في عين الحدث لا يضر . لأن الأحداث لا تتنوع حتى يتعين البعض (٧) .

وما ذكره الميّدلاني من الخلاف ضعيف . وان صحّ ، فليجر في هذه الصورة ، اذ لا فرق بينهما . فان قيل : ما الذي يضر الغلط في تعيينه من النيات ؟

قلنا : العبادات ثلاثة أقسام :

قسم يشترط التعيين فيها ، فيضر الغلط ، كالصوم ، والصلاة وغيره (٨، ٩) . وقسم لا يشترط (فيه التعيين) (١٠) . (فالغلط لا يضر) (١١، ١٢) ، كالكفارات . فلو أطلق اعتاق العبد عن الكفارة ، كفى . ولو عين عن جهة اليمين مثلا ، فتبين أن الواجب عن جهة الظهر ، لم يجزه (١٣) ذلك (١٤) .

=====

(١) أنظر : نهاية المطلب ١/ل ٢٢-٢١ .

(٢) (الشيخ) : ساقطة من ظ ، م .

(٣) في ظ ، م : ارتفعت .

(٤) أنظر : نهاية المطلب ١/ل ٢٢ .

(٥) في ف : الحدث من البول .

(٦) في ظ ، م : الذي .

(٧) أنظر : نهاية المطلب ١/ل ١٩-٢٠ ، الحاوي ص ٣٤٩ ، التهذيب ص ١٢٦-١٢٧ ، المجموع

١/٣٣٥-٣٣٤ . هذا اذا أخطأ في تعيين الحدث . أما اذا تعدد الغلط فكان حدثه

البول مثلا فنوى النوم ، ففي صحة وضوءه وجهان : صحح النووي أنه لا يصح .

(٨) (وغيره) : ساقطة من ظ ، م .

(٩) أنظر : نهاية المطلب ١/ل ٢٠ ، المجموع ١/٣٣٥ .

(١٠) في ف : التعيين فيه .

(١١) في ف : والغلط يضر .

(١٢) أنظر : نهاية المطلب ١/ل ٢٠ .

(١٣) في ظ ، م : يجز .

(١٤) أنظر : نهاية المطلب ١/ل ٢٠ ، المجموع ١/٣٣٦ .

وكذلك اذا (١) عين في أداء الزكاة صنفا من المال ، فاذا هو تالف ، لم ينصرف الى بقية أمواله (٢) ، ولو ترك التعيين أولا ، جاز لذلك (٣) .

القسم الثالث : ما لا يقدر (التعيين فيه) (٥،٤) . كما اذا نوى الامام امامة زيد ، فاذا المقتدى به عمرو (٦) . لم يضر ذلك (٧) . وعلل الأصحاب ذلك (٨) بأن أصل نية الامامة (٩) لا يشترط ، فالغلط (١٠) في تفصيلها (١١) لا يضر ، بخلاف الكفارة (١٢) .

وألحق الأصحاب بهذا ما اذا نوى المتيمم بتيممه استباحة الصلاة عن الحدث ، فاذا هو جنب ، لم يضر هذا الغلط (١٣) .

واستشهد المزني لمّا (أتى على) (١٤) هذه المسألة ، بغلط المتوضي، من (١٥) حدث (١٦) الى حدث ، وحكى فيه الوفاق (١٧) .

أما التيمم ، فخارج عن العلة ، فانه لا يرفع الحدث ، ولا (١٨) يشترط التعرض للحدث، فالغلط فيه لا يضر (١٩) (٢٠) .

=====

- (١) في ظ : اذ لو .
- (٢) في ف : الأموال .
- (٣) أنظر : نهاية المطلب ٢٠/ل/١ ، المجموع ٣٣٦/١ .
- (٤) في ف : فيه التعيين .
- (٥) أي لا يقدر الغلط في التعيين فيه .
- (٦) في ف : عمر .
- (٧) أنظر نهاية المطلب ٢٠/ل/١ ، المجموع ٣٣٦/١ .
- (٨) (ذلك) : ساقطة من ظ ، م .
- (٩) في ظ ، م : الامام .
- (١٠) في ظ : والغلط .
- (١١) في ف : تفصيله .
- (١٢) أنظر نهاية المطلب ٢٠/ل/١ .
- (١٣) أنظر نهاية المطلب ٢٠/ل/١ ، الابانة ٨/ل/١ ، التهذيب ص ١٢٦ ، المجموع ٣١٤/١ .
- (١٤) في ف : ^محكى .
- (١٥) (من ساقطة من ظ .
- (١٦) في ظ : بحدث .
- (١٧) أنظر : مختصر المزني ص ٦ .
- (١٨) في ظ ، ف : فلا .
- (١٩) في ف : والغلط .
- (٢٠) أنظر نهاية المطلب ٢٠/ل/١ .

أما الوضوء فيفتقر الى نية الرفع ، فكيف لا(١) يضر الغلط فيه(٢) ؟ .
ولعل(٣) السبب : أن الإضافة الى النوم مثلا ، لا تكسبه وصفا . لأن الأحداث / جنس واحد أ/٢٣/ظ
وهو منع بالامافاة الى الصلاة ، فهي في مناسبة الصلاة جنس واحد ، فلا أثر لأسبابها .
الوجه الثاني : نية الاستباحة للصلاة ، وهي / كافية أيضا . وفيه مسألتان : ب/٢٥/ف
أحدهما : أنه لو نوى ما يفتقر جوازه الى الوضوء ، كمس المصحف ، وقراءة القرآن في
حق الجنب ، كفاه(٥) ، وارتفع / حدثه مطلقا (٦) . ب/٢٦/م
ولو نوى ما لا يؤمر بالوضوء لأجله ، كدخول السوق ، وزيارة الأمير ، لم يصح وضوءه(٧).
وان نوى ما يستحب له الوضوء ، كقراءة القرآن عن ظهر القلب في حق المحدث ، ففي

ارتفاع الحدث وجهان(٨) :

أحدهما : أنه لا يرتفع(٩) . لأنه لا يستدعي ارتفاع الحدث .

والثاني : أنه يرتفع(١٠) . لأن رفع الحدث مأمور به لأجله استحبابا .

=====

(١) في ظه : لم .

(٢) أنظر : نهاية المطلب ٢٠/١ ل.

(٣) في ف : فلفل .

(٤) أنظر : الإبانة ٧/١ ، فتح العزيز ٣٢٠/١ .

(٥) في ف : كفى .

(٦) أنظر نهاية المطلب ٢١-٢٠/١ ل. ، الإبانة ٧/١ ، الحاوي ص ٣٥٤-٣٥٣ ، التهذيب ص ١٢١ ،

فتح العزيز ٣٢٠/١ ، المجموع ٣٢٣/١ .

(٧) أنظر : الإبانة ٧/١ ، الحاوي ص ٣٥٤ ، التهذيب ص ١٢١ ، فتح العزيز ٣٢٤/١ ، المجموع ٣٢٤/١ .

(٨) أنظر نهاية المطلب ٢١/١ ل. ، الإبانة ٧/١ ، الحاوي ص ٣٥٤-٣٥٣ ، التهذيب ص ١٢١ ،

وقد ذكر الفوراني أنها ثلاثة أوجه : ثالثها : ينظر فيه : فان كان لمعنى الحدث
يجزئه ، مثل الفسلة الثانية والثالثة ، وكذا لو تطهر للأذان وقراءة القرآن عن ظهر
قلب ، وان كان لا يراد لمعنى الحدث ، مثل تجديد الوضوء وغسل الجمعة لا يجزئه
وصحح الفوراني هذا الوجه .

(٩) ممن صحح هذا الوجه الشيخ أبو حامد الاسفراييني والمحاملي والقاضي أبو الطيب

والرويانى والبغوى والرافعى والماوردى والنووى .

أنظر نهاية المطلب ٢١/١ ل. ، الإبانة ٧/١ ، الحاوي ص ٣٥٦ ، التهذيب ص ١٢١ ،

فتح العزيز ٣٢٢/١ ، المجموع ٣٢٤/١ ، روضة الطالبين ٤٨/١ .

(١٠) ممن صحح هذا الوجه : ابن الحنابل والشيخ أبو محمد الجويني وابن الصباغ .

أنظر : المراجع السابقة .

فرعان :

أحدهما : أنه لو نوى تجديد الوضوء ، أو غسل (١) الجمعة ، فالمذهب أن الحدث لا يرتفع ، وإن كان مستحباً . لأنه لم يؤمر به لأجل الحدث ، بخلاف قراءة القرآن (٢) .

الثاني : من استيقن الطهارة وشك في الحدث ، فله الأخذ بالطهارة ، فلو تطهر

احتياطاً ، ثم تبين أنه كان محدثاً ، فهل تلزمه الإعادة ؟ . فعلى وجهين (٣) :

أحدهما : أنه لا يجزئه (٤) . لأنه لا يتصور منه جزم النية بالرفع ، وهو غير معتقد للحدث .

والثاني : أنه يجزئه (٥) . لأن فائدة الأمر به (٦) احتياطاً أن يستفيد به رفع (٧) الحدث .

المسألة الثانية : لو نوى استباحة صلاة معينة ، كالصبح مثلاً ، ارتفع حدثه مطلقاً (٨) .

فأما إذا نفى ما عدا الصبح ، ففيه ثلاثة أوجه (٩) :

أحدها (١٠) : الصحة (١١) . كما إذا لم ينف الأخرى (١٢) .

والثاني : أنه (لا يصح) (١٣، ١٤) . لأنه حاول محالاً ، ففسدت نيته .

والثالث : أنه يباح له ما عينه دون غيره (١٥) . وهذا أضعف الوجوه . لأن الحدث ان ارتفع

ككيف يمتنع عليه صلاة ؟ . وإن لم يرتفع كيف تباح له صلاة ؟ . ولا سبيل إلى تجزئة الرفع .

=====

(١) في ف : وغسل .

(٢) هذا أحد الطريقتين في المسألة ، والطريق الثاني ذكره الماوردي وهو أنه على الوجهين

السابقين فيما يستحب له الطهارة . أنظر نهاية المطلب ٢١/١ ، الحاوي ص ٣٥٧ ،

التهذيب ص ١٢٢ ، المجموع ٣٢٤/١ .

(٣) أنظر الإبانة ٧/١ ، فتح العزيز ٣٢٣/١ ، المجموع ٣٣١/١ .

(٤) ذكر امام الحرمين أن هذا هو المذهب . ومن صححه الفوراني والنووي .

أنظر : نهاية المطلب ٢١/١ ، الإبانة ٧/١ ، المجموع ٣٣١/١ .

(٥) أنظر : المراجع السابقة .

(٦) (به) : ساقطة من م .

(٧) في ف : ارتفاع .

(٨) أنظر نهاية المطلب ٢١/١ ، التهذيب ص ١٢٣ ، فتح العزيز ٣٢١/١ .

(٩) حكى امام الحرمين وجهين منها . أنظر نهاية المطلب ٢١/١ ، الإبانة ٧/١ ،

الحاوي ص ٣٥٣ ، المذهب ٣٢٧/١ ، مع المجموع ، التهذيب ص ١٢٣ .

(١٠) في م : أحداها .

(١١) ممن صح هذا الوجه : الفوراني والبغوي والرافعي وذكر النووي أنه الأصح عند

الأصحاب . أنظر نهاية المطلب ٢١/١ ، الإبانة ٧/١ ، الحاوي ص ٣٥٣ ، التهذيب

ص ١٢٣ ، فتح العزيز ٣٢١/١ ، المجموع ٣٢٧/١ .

(١٢) في ف : الآخر .

(١٣) في ف : لا يجزيه .

(١٤) ممن قال به أبو علي الطبري . أنظر : المراجع السابقة .

(١٥) ممن قال به ابن سريج . ومن ضعفه الفوراني والبغوي . أنظر : المراجع السابقة .

الوجه الثالث : أن ينوى أداء الوضوء ، أو فريضة الوضوء .

(قال الأصحاب : صح ذلك^(١)) بولو نوى أداء فرض التيمم لم يصح . لأن الوضوء قربسة مقصودة والتيمم ليس قرية مقصودة ، ولذلك لا يستحب تجديده بخلاف الوضوء^(٢) . وهذا مصرح^(٤) (بأن الوضوء) (٥) قرية^(٦) .

وللأصحاب اختلاف في نية الصلاة^(٧) ، وسائر / القربات ، أنه هل يجب اضافتها الى أداءها لله تعالى^(٨) - وليجر^(٩) هذا الخلاف في الوضوء حتى ينوى الله تعالى ؟ - وهو أن ينوى رفع الحدث / أو استباحة الصلاة ، أو فريضة الوضوء لله ب^(١٠) / ظ تعالى^(١٠) . -

ويحتمل أن يقال : افتقاره الى النية ، لىتميز عن التبرد والتنظف ، كما يفتقر أداء الدين اليه^(١١) ، لىتميز عن الوديعه والهبة . الا أن هذا يخالف قول الأصحاب انه قرية مقصودة ، ولأجله يستحب تجديدها^(١٢) .

فروع :

أحدها : أنه لو نوى بوضوءه رفع الحدث / ، والتبرد جميعا ، صح وضوءه ، كما لو نوى داخل المسجد بصلاة الصبح التحية^(١٣) . لأن التبرد والتحية يحملان في الصورتين^(١٤) وان لم ينوهما ، فلا يؤدى ذلك الى التشريك^(١٥) . بخلاف ما لو قصد بمقد الصلاة الفرض

=====

(١) ممن صححه الرافعي والنووى . أنظر : فتح العزيز ٣٢٤/١ ، المجموع ٣٢٨/١ .

(٢) في ف : فلو .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ظ .

(٤) في م يصرح .

(٥) في ف : بأنه .

(٦) أنظر : نهاية المطلب ٢٢/١ ، ٢٣ ، التهذيب ص ١٢٥-١٢٦ .

(٧) في ظ : الوضوء .

(٨) في المسألة وجهان . صح النووى عدم اشتراط ذلك وذكر أنه مقتضى كلام الأصحاب .

أنظر بفتح العزيز ٣٢٥/١ ، المجموع ٣٣٤/١ .

(٩) في ف : فليجر .

(١٠) أنظر : نهاية المطلب ٢٢/١ - ٢٣ .

(١١) (اليه) : ساقطة من ف .

(١٢) أنظر نهاية المطلب ٢٣/١ .

(١٣) هذا هو الصحيح من المذهب . وهناك وجه آخر وهو ملحكي عن ابن سريج بأنه لا يصح

وضوءه . أنظر الابانة ٨/١ ، المذهب ٣٢٥/١ مع المجموع ، فتح العزيز ٣٢٧/١ ،

المجموع ٣٢٥/١ .

(١٤) في م : فان .

(١٥) أنظر نهاية المطلب ٢٤٢٣/١ ، الابانة ٨/١ ، الحاوى ص ٣٥٥ ، فتح العزيز ٣٢٧/١ ،

المجموع ٣٢٥/١ .

والنفل ، أو قصد المسبوق بالتكبير الأولى العقد والهوي ، فان ذلك تشريك بين شيئين لا يندرج أحدهما تحت الآخر (١) .

ولو نوى رفع الجنابة وغسل الجمعة ، حصل الغرضان (٢) ، ولو اقتصر على الجنابة ففي حصول غسل الجمعة قولان (٣) .

قال الشيخ أبو علي : من الأصحاب من يقول : الجمع بينهما ، كالجمع بين قصد العقد والهوي في تكبيرة المسبوق . وهو ضعيف (٤) .

وانما يتجه على قولنا : لا يحمل غسل الجمعة ان لم يتعرض لها ، فيكون ذلك تشريكا . وهو أيضا ضعيف (٥) . فان مبنى الطهارات على التداخل .

فأما اذا نوى الجنب غسل الجمعة ، فالظاهر (٦) أنه لا ترتفع الجنابة (٧) . لأن غسل الجمعة لم يشرع للجنابة . وهل يحصل غسل الجمعة ؟ وجهان (٨) :

أحدهما : أنه لا يحمل . لبقاء الجنابة . وفائدة حصوله تظهر اذا اغتسل عن الجنابة بعده ، وقلنا ان غسل الجمعة لا يحمل بمجرد نية غسل (٩) الجنابة .

=====

(١) أنظر : نهاية المطلب ٢٤ل/١ ، الابانة ٨ل/١ ، المجموع ٣٢٦/١ .

(٢) أنظر تنهاية المطلب ٢٤ل/١ ، فتح العزيز ٣٢٨/١ ، المجموع ٣٢٦/١ .

(٣) القولان هما : ١- ان قلنا لا يحمل غسل الجمعة لم يصح الغسل . كما لو نوى بصلاته الغرض والنفل .

٢- وان قلنا يحصل غسل الجمعة ففيه وجهان كالوجهين في ضم نية

التبريد الى رفع الحدث . وصح الرافعي والنووي القول الثاني .

أنظر تنهاية المطلب ٢٤ل/١ ، فتح العزيز ٣٢٨/١ ، المجموع ٣٢٦/١ .

(٤) واستبعده امام الحرمين . أنظر تنهاية المطلب ٢٤ل/١ ، المجموع ٣٢٦/١ .

(٥) واستبعده امام الحرمين أيضا . أنظر تنهاية المطلب ٢٤ل/١ .

(٦) في ف : الظاهر .

(٧) هذا هو المذهب عند الشافعية . أنظر : الحاوي ص ١٤١٧ ، المذهب ٣٣/٤ مع المجموع ،

التهذيب ص ١٢٢ ، ٢١٨ ، المجموع ٥٣٥٣٤/٤ ، وحكى النووي أن هناك وجها مشهورا

للخراسانيين في أن الجنابة ترتفع . وضعفه .

(٨) أنظر : المذهب ٥٣٣/٤ ، التهذيب ص ٢١٨ ، المجموع ٥٣٥/٤ ، وذكر الماوردي أنها

ثلاثة أوجه . وكذا ذكره النووي مختصرا :

الأول : ما ذكره المصنف وهو أن الغسل من الجنابة بنية الجمعة لا يجزئه عن واحد منهما .

الثاني : أنه يجزئه عنهما . وذكر أبو اسحق الشيرازي أنه المذهب .

الثالث : أنه يجزئه عن الجمعة دون الجنابة . وهرقول أبي اسحق المروزي وأبي

علي بن أبي هريرة وجمهور الشافعية ، ومن صححه النووي .

أنظر : الحاوي ص ١٤١٨ ١٤١٩ ، المجموع ٥٣٥/٤ .

(٩) (غسل) : ساقطة من ف .

فأما اذا نوى التبرد في أثناء الطهارة ، ان كان قبل عزوب النية ، لم يضر. وان كان

بعد عزوبها ، فوجهان (١) :

أحدهما : أنه يصح (٢) . لأن النية باقية حكما . فصار (٣) كما اذا كانت حاضرة .

والثاني : أنه (٤) لا يصح (٥) . لأنه في / الحال تجرد (٦) قصد التبرد ، فهو قاطع حكم ب/٢٦/ف

النية السابقة ، بخلاف ما اذا قصدتهما جميعا . ولعله الأصح .

الثاني (٧) : لو أغفل لمعة في الغسلة الأولى ، فماتت مغسولة في الغسلة الثانية

والثالثة ، وهو على قصد التنفل (٨) / هل يرتفع (٩) الحدث ؟ فيه وجهان (١٠) : أ/٢٤/ظ

أحدهما : أنه يرتفع (١١) . لأن حكم نية رفع الحدث قائم . ولم (١٢) يعارضه الا (١٣) نية

النفل (١٤) ، وهو (١٥) غير خارج عن العبادة .

والثاني : أنه (١٦) لا يرتفع (١٧) . لأن حكم النية انما يبقى اذا لم يندفع بنية أخرى . وهذا

يلتفت على نية التبرد اذا طرت . وهذا أولى بالجواز .

=====

(١) أنظر تهاية المطلب ٢٤ل/١ ، فتح العزيز ٢٢٩/١ ، المجموع ٣٢٢/١ .

(٢) أنظر تهاية المطلب ٢٤ل/١ ، المجموع ٣٢٨/١ ، وهذا الوجه حكاه الخراسانيون وضعفوه .

(٣) في ظ : وصار .

(٤) (أنه) : ساقطة من ظ ، م .

(٥) ممن صح هذا الوجه : الرافعي والنووي وبه قطع العراقيون .

أنظر تهاية المطلب ٢٤ل/١ ، فتح العزيز ٢٢٩/١ ، المجموع ٣٢٨٣٢٢/١ .

(٦) في م : لمجرد . وفي ف : مجرد .

(٧) هذا هو الفرع الثاني .

(٨) في ف : النفل .

(٩) في ظ ، م : يرفع .

١٠. أنظر : المجموع ٣٣٢/١ .

(١١) ممن صح هذا الوجه جمهور الخراسانيين .

أنظر : التهذيب ص ١٢٣ ، المجموع ٣٣٢/١ .

(١٢) في ف : فلم .

(١٣) (الا) : ساقطة من ف .

(١٤) في م : التنفل .

(١٥) في ف : فهو .

(١٦) (أنه) : ساقطة من ف .

(١٧) ممن صح هذا الوجه القاضي أبو الطيب .

أنظر : التهذيب ص ١٢٢ ، المجموع ٣٣٢/١ .

الثالث (١) : لو غسل الجنب جميع بدنه ، الا رجليه ، فنوى بغسل الرجلين رفع

الحدث :

قال ابن(٢) الحداد : ارتفع حدثه ، لأن الجنابة حدث(٣) . والغلط / في أعيان(٤) الأحداث ب/٢٧/م لا يضر ، كما سبق(٥) .

وذكر الشيخ أبو علي وجهها : أن هذا يضر . لأنه غلط من الأعلى الى الأدنى ، والأعلى أغلظ فلا يرتفع بالأدنى(٦) . وبني على هذا : أن الجنب لو انغمس في ماء ونوى رفع الحدث الأصغر ، لم ترتفع الجنابة عما عدا أعضاء الوضوء بلا شك(٧) . وهل ترتفع عن أعضاء الوضوء؟ فيه وجهان (٨) :

ووجه المنع : تفاوت الأعلى والأدنى .

فان قلنا : ترتفع عن الوجه واليدين والرجلين ، فهل ترتفع عن الرأس على هذا الوجه؟ وجهان . لأن فرض الحدث الأصغر في الرأس المسح(٩) .

واذا جمع ما ذكره الشيخ أبو علي الآن الى ما ذكرناه أولا في الغلط في الحدث ، حصل ثلاثة أوجه :

الثالث : أن الغلط من الأدنى الى الأعلى لا يضر . وعكسه يضر .

الرابع (١٠) : لو فرق النية على أعضاء الوضوء ، فنوى عند غسل كل عضو رفع الحدث

عنه ، ففيه وجهان : بناهما الأصحاب على القولين في تفريق الوضوء(١١) .

قال الامام : الوجه أن يمنع التفريق في النية ، اذا منعنا تفريق الوضوء ، ونطرد الوجهين على القول الآخر .

ووجه المنع : أن النية الواحدة تشمل جميع الأفعال وان تفرقت أوقاتها . وافراد كل عضو بنية ، تقدير لكل عضو عبادة ، وهو بعيد .

=====

(١) هذا هو الفرع الثالث .

(٢) في ف : بن .

(٣) أنظر : المسائل المولدة لـ ١ ، الابانة ٧/١ .

(٤) في م : أعين . وفي ف : عين .

(٥) تقدم هذا في ص ١٩١ .

(٦) عزا الفوراني هذا الوجه الى الربيع والبويطي . أنظر : الابانة ٨/١ .

(٧) أنظر : التهذيب ص ١٢٧ .

(٨) صحح البغوي أنها ترتفع عن أعضاء الوضوء .

أنظر : التهذيب ص ١٢٧ ، المجموع ٣٢٢/١ .

(٩) أنظر : المجموع ٣٢٢/١ ، ٣٢٣ .

(١٠) هذا هو الفرع الرابع .

(١١) صحح الرافعي والنووي الوجه القائل بجواز تفريق النية على أعضاء الوضوء . وذكرنا

أنه الأصح عند الأصحاب ، وبه قطع الشيخ أبو حامد الاسفراييني .

أنظر : فتح العزيز ٣٣٥/١ المجموع ٣١٦/١ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ .

الخامس (١) : / اختلف الأصحاب في أن (٢) المستحاضة ومن به سلس البول (٣) كيف أ/٢٧/ف

ينوى في وضوءه ؟ .

ولا خلاف في أنه لو اقتصر على نية (رفع الحدث) (٤) ، لا يكفي . إذ لا مطمع له في

رفع الحدث (٥) .

ولو اقتصر على نية استباحة الصلاة فوجهان :

أصحهما : الجواز (٦) . لأنه المقصود .

والثاني : المنع . حتى يجمع بين رفع الحدث والاستباحة . الرفع للحدث السابق ، والاستباحة

للحدث (٧) اللاحق (٨) . واليه ذهب الخضرى (٩) . وهو ضعيف (١٠) . لأن (١١) السابق كيف / ب/٢٤/ظ

يرتفع بوضوء (١٢) تتخلله الأحداث ؟ .

الفرض الثاني في الوضوء : غسل الوجه .

وهو أول واجب بعد النية . والنظر في حد (١٣) الوجه ، وفي الشعور النابتة على

حد (١٤) الوجه .

=====

(١) هذا هو الفرع الخامس .

(٢) (أن) : ساقطة من ف .

(٣) سلس البول : استرساله وعدم استمساكه لحدوث مرض بمأخذه . ويسمى المبتلى

به سلس البول . أنظر : المصباح المنير ص ١٠٨ .

(٤) في ف : الرفع للحدث .

(٥) ذكر الرافعي أن في المسألة وجهين . وصح ما صححه المصنف هنا .

أنظر : نهاية المطلب ٢٢/١ ، الحاوى ص ٤٥١ ، التهذيب ص ١٢٤ ، فتح العزيز ٣٣٢-٣٣١/١ ،

المجموع ٣٢٢-٣٢١/١ .

(٦) ممن صححه البغوى والرافعي والنووى . وحكاه الميبدانى .

أنظر : نهاية المطلب ٢٢/١ ، الابانة ٨/١ ، التهذيب ص ١٢٤ ، فتح العزيز ٣٣٢/١ ،

المجموع ٣٢٢/١ .

(٧) (للحدث) : ساقطة من ظ ، ف .

(٨) في ظ : للاحق .

(٩) هذا الوجه حكى عن أبي بكر الفارسي وأبي بكر القفال المروزي .

أنظر : نهاية المطلب ٢٢/١ ، الابانة ٨/١ ، فتح العزيز ٣٣٢/١ ، المجموع ٣٢٢/١ .

(١٠) وغلظه امام الحرمين وضعفه النووى . أنظر : نهاية المطلب ٢٢/١ ، الابانة ٨/١ ،

المجموع ٣٢٢/١ .

(١١) في م ، ف : فان .

(١٢) (بوضوء) : ساقطة من ظ .

(١٣) (حد) : ساقطة من ظ .

(١٤) (حد) : ساقطة من ف .

النظر الأول : في حده .

قال الشافعي / رحمه الله : حد الوجه (١) من منابت شعر الرأس ، الى أصول الأذنين أ/٢٨/م
ومنتهى اللحيين (٢) .

وعبر الأصحاب عنه فقالوا : حد الوجه في الطول من منحدر تدوير الرأس أو مبتدأ (٣)
تسطيح الجبهة الى منتهى ما يقبل من الذقن . وفي العرض من الأذن الى الأذن (٤) ، والعبارة
قريبة . وانما يحد به وجه الأمر (٦،٥) ، ثم يتعرض لحكم اللحية ، ويتطرق الى الجانب
الذي يتأخم الرأس بعض الغموض .

قال الشافعي رحمه الله : موضع التحذيف (٧) من الوجه (٨) .

وسئل عن موضع التحذيف ، فأمر حلاقاً حتى حلق موضع التحذيف ، وأشار اليه .
وهو (٩) دليل على أنه ينبت الشعر عليه .

=====

- (١) (الوجه) : ساقطة من ف .
- (٢) أنظر تالأم ٢٥/١ ، مختصر المزني ص ٢ ، نهاية المطلب ٢٧/١ ، الإبانة ٩/١ ، المهذب ٣٧١/١ مع المجموع . واللحيان : عظام الفك . تحرير ألفاظ التنبيه ص ٣٥ .
- (٣) في ظ : ومبتدى .
- (٤) أنظر نهاية المطلب ٢٧/١ ، الحاوي ص ٤٠٢ ، المجموع ٣٧١/١ .
- (٥) في م : المرد .
- (٦) في ف : وجوه المرد .
- (٧) موضع التحذيف : هو الشعر الذي بين النزعة والعذار وهو المتمصل بالصدغ . قاله
الشيخ أبو حامد الاسفراييني . أنظر المجموع ٣٧٢/١ ، المصباح المنير ص ٤٩ .
- (٨) حكى الفوراني والماوردي والرافعي في موضع التحذيف وجهين :
الأول : أنه من الوجه . وهو قول ابن سريج وابن أبي هريرة وصححه الماوردي .
الثاني : أنه من الرأس . وهو قول أبي اسحق المروزي وصححه الفوراني ونسب
النووي تصحيحه الى الجمهور منهم القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والمتولي والشافعي
وصاحب البيان . وذكر الرافعي أنه الذي يوافق نص الشافعي .
أنظر تالابانة ٩/١ ، الحاوي ص ٤٠٦-٤٠٤ ، نهاية المطلب ٢٧/١ ، المهذب ٣٧١/١
مع المجموع ، فتح العزيز ٣٣٩/١ ، المجموع ٣٧٢/١ - ٣٧٣ .
- (٩) في م ، ف : فهو .

ولعل الضبط فيه : أنه إشارة إلى ما يحويه خط مستقيم ، مبتدأه (١) الطرف الأعلى من الأذن المقبل على الوجه ، ومنتهى الطرف الأعلى من الجبهة ، المتمثل بالرأس ويتراآى هذا الموضع (٢) مورياً (٣) للناظر (٤) . ويحوى شيئاً من منبت الشعر ، لا يحسن (٥) (الشعر (٦) عليه) (٨،٧) ، وتعتاد (٩) النساء نتفه .

فأما موضع الصلع والنزعتان (١٠، ١١) (من الرأس) (١٢، ١٣) .

وموضع الغم (١٤) قطع الشيخ أبو محمد بإيصال الماء إليه ، فانه من الوجه (١٥) .

والذي ذكره الأئمة ، أنه ان استوعب جميع الجبهة ، وجب إيصال الماء إليه ، وان أخذ بعض الجبهة ، ففيه / وجهان (١٦) :

ب/ ٢٧/ ف

=====

(١) في ف : مبتدأ .

(٢) (الموضع) : ساقطة من م ، ف .

(٣) في ف : موازياً .

(٤) أنظر : نهاية المطلب ٢٧/١ .

(٥) في ف : لا يخشن .

(٦) في ظ : بالشعر .

(٧) في ظ : وعليه .

(٨) في ف : عليه الشعر .

(٩) في ظ : تعتاد .

(١٠) في ف : والنزعتين .

(١١) النزعتان : بفتح النون والزاي : هما الموضعان اللذان يحيطان بالنامية ينحسر

الشعر عنهما في بعض الناس . أنظر : تهذيب الأسماء واللغات ق ٢/٢/١٦٤ ، لسان العرب ٨/٣٥٢ .

(١٢) (من الرأس) : ساقطة من ف .

(١٣) أنظر نهاية المطلب ٢٧/١ ، الحاوي ص ٤٠٤ ، التهذيب ص ١٣٦ ، فتح العزيز ١/٣٣٨-٣٣٧ .

(١٤) القمم : أن يسيل الشعر حتى يضيق الوجه والقفا . والأعم هو الذي نزل الشعر إلى

جبهته فسرهما . أنظر : لسان العرب ١٢/٤٤٤ ، تهذيب الأسماء واللغات ق ٢/٢/٦٣ .

(١٥) أنظر نهاية المطلب ٢٧/١ ، الحاوي ص ٤٠٣ ، التهذيب ص ١٣٦ ، وممن صححه

النووي وبه قطع العراقيون . أنظر : المجموع ١/٣٧٢ .

(١٦) حاصل ما في مسألة الغم طريقان ذكرهما النووي :

الأول : القطع بوجوب إيصال الماء إليه وهو ما تقدم عن أبي محمد الجويني ومن معه .

الثاني : أن فيه وجهين : قاله الخراسانيون :

الوجه الأول : يجب إيصال الماء إليه . وهو أصح الوجهين .

الوجه الثاني : لا يجب إيصال الماء إليه .

أنظر نهاية المطلب ٢٨/١ ، الابانة ١/٩ ، فتح العزيز ١/٣٣٨ ، المجموع ١/٣٧٢ .

قال الامام : والذي أظنه ، أن خلقه جبهة الأعم ، تخالف خلقه (١) غيره ، فينتسوا شيء من أوائل الجبهة ، على تدوير الرأس ، وهو الذى يسمى الأكرس ، الا أن ذلك التدوير يكون مقبلا في صفحة الوجه ، ومثل ذلك لا يكون في جميع الجبهة ، والوجه (٢) د ايجاب (٣) غسل جميع الجبهة اذا كانت مسطحة ، وان (٤) نبت الشعر عليها (٥) .

فان (٦) كان مقبلا في صفحة الوجه على تدوير الرأس ، فهو في (٧) محل التردد (٨) . وعلى الجملة ، لا يتأتى غسل الوجه الا بأخذ أجزاء من الرأس ، فانها على (٩) تفاوت

الخلق لا تنضبط (١٠) / .

النظر الثاني : في الشعور النابتة على الوجه .

ويجب ايمال الماء الى منابت الشعور الأربعة : الحاجبان ، / والأهداب ، والعذاران ، ب/٢٨م وهما الخطان الموازيان للأذنين (١١) ، والشاربان (١٢) . لعلتين : احدهما : أنها خفيفة في غالب الأمر ، وكثافتها نادرة (١٣) لا مبالاة به (١٤) . والثاني : أن بياض الوجه محيط (١٥) بها من الجوانب (١٦) .

=====

- (١) (خلقه) : ساقطة من ف .
- (٢) في ف : فالوجه .
- (٣) (ايجاب) : ساقطة من ظ .
- (٤) في ف : فان .
- (٥) أنظر تنهاية للمطلب ٢٨ل/١ ، الابانة ٩ل/١ .
- (٦) في ظ : وان .
- (٧) (في) : ساقطة من ف .
- (٨) أنظر تنهاية للمطلب ٢٨ل/١ .
- (٩) في م : من .
- (١٠) أنظر تنهاية للمطلب ٢٨ل/١ .
- (١١) في م : الأذنين .
- (١٢) أنظر تنهاية للمطلب ٢٨ل/١ ، الابانة ٩ل/١ ، وذكر الماوردي العنفة بدلا من العذارين أنظر الحاوى ص ٤١٩ ، وزادها البغوى مع الأربعة المذكورة. أنظر : التهذيب ص ١٣٦-١٣٧ . وذكر النووى أنها ثمانية ، الخمسة الماضية ولحية المرأة ولحية البخنثى وشعر الخد . أنظر المجموع ٣٧٧/١ - ٣٧٨ .
- (١٣) في ف : نادر .
- (١٤) أنظر تنهاية للمطلب ٢٨ل/١ ، الابانة ٩ل/١ .
- (١٥) في م : يحيط .
- (١٦) أنظر تنهاية للمطلب ٢٨ل/١ ، الابانة ٩ل/١ .

وأما اللحية - ونعني بها شعر (١) الذقن - ان كانت كثيفة ، لا (٢) يجب ايمال الماء الى منابتها ، وان كانت خفيفة ، يجب ايمال الماء الى منابت ما وقع في حد الوجه (٣) .
والخفيف (٤) ما تترآى معه البشرة للناظر في مجلس التخابط (٥) ، أو ما يصل الماء اليه من غير مزيد تكلف . والكثيف نقيضه (٦) .

والشعر المتدلي الخارج عن حد الوجه ، هل يجب افاضة الماء على ظاهره ، خفيفا كان أو كثيفا ؟ فعلى قولين (٧) :

أحدهما : أنه لا يجب (٨) . اذ الواجب غسل الوجه ، والشعر (٩) لكائن في حد الوجه .

والثاني : أنه يجب (١٠) . لأن (١١) ما يقبل من الوجه عند التخابط يسمى وجها .

=====

(١) فيم : شعور .

(٢) في ف : لم .

(٣) أنظر: نهاية المطلب ١/٢٨ لابانة ١/٩ل، الحاوى ص ٤٠٩٤٠٨، ٤١٦، ونقل الماوردى

عن المزماني وأبي ثور القول بلزوم ايمال الماء الى بشرة اللحية الكثيفة .

أنظر :التهذيب ص ١٣٧ ، المجموع ١/٣٧٥ .

(٤) في ظ : والخفيفة .

(٥) ممن صحح هذا النووى وبه قطع العراقيون والبنوى وآخرون .

أنظر :فتح العزيز ١/٣٤٣ ، المجموع ١/٣٧٥ ، التهذيب ص ١٣٧ .

(٦) أنظر تنهايةالمطلب ١/٢٨ل، الابانة ١/٩ل، فتح العزيز ١/٣٤٤٣٤٣، وقد ذكر النووى

في ضبط اللحية الكثيفة والخفيفة ثلاثة أوجه :

الأول : أن ماعده الناس خفيفا فخفيفوما عدوه كثيفا فكثيف . ذكره القاضي حسين

في تعليقه وحكم عليه النووى بالخرابة .

الثاني : أن ماوصل الماء الى ما تحته بلا مشقة فخفيف وما لا فكثيف . حكاه الخراسانيون.

الثالث : أن ما ستر البشرة عنالناظر في مجلس التخابط فهو كثيف وما لا فخفيف.

وبه قطع العراقيون والبنوى وصحه النووى وقال : وهو ظاهر نص الشافعي .

أنظر :المجموع ١/٣٧٥ .

(٧) أنظر :الأم ١/٢٥، نهاية المطلب ١/٢٨ل، الابانة ١/٩ل، التهذيب ص ١٣٧-١٣٨ ،

المجموع ١/٣٧٩ .

(٨) ممن اختاره المزماني . أنظر :مختصر المزماني ص ٢ ، الابانة ١/٩ل، فتح العزيز ١/٣٤٥،

المجموع ١/٣٨٠ .

(٩) فيظ ، ف : أو الشعر .

(١٠) ممن صحح هذا القول البنوى والرافعي وذكر النووى أنه الصحيح عند الأصحاب .

أنظر :التهذيب ص ١٣٧ ، فتح العزيز ١/٣٤٥ ، المجموع ١/٣٧٩ .

(١١) في ظ : لا .

وذكر الزبيرى صاحب الكافي أنا اذا أوجبنا (افاضة الماء) (١) على الصفحة الظاهرة من الطبقة العليا ، فهل نوجب الافاضة على الصفحة الباطنة من تلك الطبقة ، حتى نستوعب شعور الطبقة العالية؟ فعلى وجهين (٢) :

وهذا غلط (٣) . وانما (٤) وقع له من وجوب ايمال الماء الى منابت شعر (٥) الطبقة

العليا . /

فرعان :

أحدهما : العنفقة (٦) الخفيفة يجب ايمال الماء الى باطنها . وفي الكثيفة وجهان (٧).

ان عللنا الشعور الأربعة بالخفة غالبا (٨) ، فهذا خفيف (٩) غالبا .

وان عللنا باحاطة البياض بها (١٠) ، فالعنفقة قد لا يحيط البياض بها (١١) .

الثاني : اذا نبتت (١٢) للمرأة لحية (١٣) كثيفة وجب غسلها . لأنها (١٤) نادر (١٥) .

الفرض الثالث : غسل اليدين مع المرفقين (١٦) ، واجب .

=====

(١) في ظ ، م : الافاضة .

(٢) أنظر : نهاية المطلب ٢٩/١ .

(٣) وخطأه امام الحرمين أيضا . أنظر : المرجع السابق .

(٤) في ف : انما .

(٥) في ف : شعور .

(٦) العنفقة هي الشعر النابت على الشفة السفلى . المجموع [٣٧٧/١] . ^{وذكر النووي أنها ثلاثة أوجه .}

(٧) أنظر نهاية المطلب ٢٩/١ ، الابانة ٩/١ ، فتح العزيز ٣٤٣/١ ، المجموع ٣٧٦-٣٧٧/١ .

وقد قطع الماوردي وأبو اسحق الشيرازي والبغوي بوجوب ايمال الماء اليها .

أنظر : الحاوي ص ٤١٩ ، التهذيب ص ١٣٦-١٣٧ ، المذهب ٣٧٦/١ مع المجموع .

(٨) (غالبا) : ساقطة من ف .

(٩) في ف : فهذه خفيفة .

(١٠) (بها) : ساقطة من ظ .

(١١) أنظر : الابانة ٩/١ ، فتح العزيز ٣٤٣/١ .

(١٢) في ف : نبت .

(١٣) في م ، ف : لحية للمرأة .

(١٤) فيم ، ف : لألسه .

(١٥) أنظر : الابانة ٩/١ ، التهذيب ص ١٣٧ ، المذهب ٣٧٦/١ ، مع المجموع ، فتح العزيز ٣٤٣/١ .

(١٦) المرفق : أعلى الذراع وأسفل العضد . أو هو مَوْصل الذراع في العضد .

أنظر : لسان العرب ١١٩/١٠ .

وقال زفر (١) : لا يجب ادخال المرفقين (٢) . لقوله تعالى : (الى المرافق) (٣) . وهو ضعيف . لأن " الى " قد تطلق للجمع (٤) . وقد روى عنه (٥) عليه السلام : أنه (٦) أدار الماء على مرفقيه ، وقال : (هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به) (٧) .

=====

- (١) زفر بن الهذيل بن قيس العنبري . أبو الهذيل . (١١٠ - ١٥٨ هـ) . فقيه كبير من أصحاب أبي حنيفة، أصله من أصبهان ، أقام بالبصرة وولي قضاها وتوفي بها . جمع بين العلم والعبادة . كان من أصحاب الحديث فغلب عليه الرأي . أنظر: الفوائد البهية ص ٧٥، السير ٣٨/٨، وفيات الأعيان ٣١٧/٢، الأعلام ٤٥/٣ .
- (٢) أنظر :المبسوط ٦/١، شرح فتح القدير ١٥/١، أحكام القرآن للجصاص ٣٤٤/٣ .
- (٣) سورة المائدة : آية ٦ .
- (٤) أنظر :مغني اللبيب ٧٥/١، نهاية المطلب ٢٩/١، فتح العزيز ٣٤٧/١ .
- (٥) في ف : أنه .
- (٦) (انه) : ساقطة من ف .
- (٧) هذا الحديث مركب من حديثين : فالشطر الأول منه وهو : (أنه أدار الماء على مرفقيه) . فقد أخرجه الدارقطني في كنه الطهارة باب وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ٨٣/١، من حديث جابر بن عبد الله قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ أدار الماء على مرفقيه . وقال الدارقطني بعده : "أبن عقيل ليس بالقوي" . وأخرجه البيهقي في كنه الطهارة باب ادخال المرفقين في الوضوء ٥٦/١، وكرواية الدارقطني وعلق عليه صاحب الجوهر النقي بقوله : " حديث جابر من طريقين في كل منهما ثلاثة متكلم فيهم " .
- أما الشطر الثاني منه وهو قوله : (هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به) . فقد أخرجه البيهقي في كنه الطهارة باب فضل التكرار في الوضوء ٨٠/١ من حديث ابن عمر قال: دعا النبي صلى الله عليه وسلم بماء فتوضأ واحدة واحدة ، فقال: (هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به ...) . وأعله صاحب الجوهر النقي . وأخرجه ابن ماجة في كنه الطهارة وسنها باب ما جاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثا ١٤٥/١، بنحوه، ونقل محمد فؤاد عبد الباقي بعده من مصباح الزجاجة فقال : "في الاسناد زيد العمي وهو ضعيف ، وعبد الرحيم متروك بل كذاب ، ومعاوية بن قرة لم يلق ابن عمر . قاله أبو حاتم في العلل، وصرح الحاكم في المستدرک" . وأخرجه الدارقطني في كنه الطهارة باب وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ٨٠/١ بنحوه .
- وأورده النووي في المجموع وضعفه من رواية أبي بن كعب وابن عمر ٤٣٠/١ .
- وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٣٦/١ ، من حديث بريدة وعزاه الى الطبراني في الأوسط . وقال: " فيه ابن لهيعة وهو ضعيف " . ونقل ابن حجر في التلخيص ٥٧/١ تضعيف الحديث عن ابن الجوزي والمنذرى وابن الصلاح و النووي . وضعف الألباني رواية ابن ماجة في ضعيف سنن ابن ماجة ص ٣٤، وقال عنه: " ضعيف جدا " .

فروع ثلاثة :

- أحدها : (١) أنه لو قطع يده من الساعد (٢) ، وجب غسل الباقي ، وإن (٣) قطع فوق المرفق سقط الغرض ، واستحب / امسأ الماء مابقي من عضه (٤) ، فإن تطويل الغرة سنة مقصودة (٥) وراء الاستظهار ، باستيعاب محل الغرض . ولذلك ، لا يجب (٦) على من اعتل (٧) وجهه ، أن يفسل أجزاء من الرأس كان يفسلها استظهارا (٨) .
- وإن قطعت اليد من المرفق ، ووقع على المفمل ،
- نقل المزي أنه لا يجب إذا قطع من المرفق (٩) .
- ونقل الربيع (١٠) أنه يجب (١١) .

=====

- (١) في ظ : أحداها .
- (٢) الساعد : هو العظم الذي بين المرفق والكف . أنظر : المصباح المنير ص ١٠٥ .
- (٣) في ف ، م : فإن .
- (٤) أنظر : الأم ٢٦/١ ، نهاية المطلب ٢٩٧/١ - ٣٠ ، الإبانة ٩/١ ، الحاوي ص ٤٣٠ ، التهذيب ص ١٤٠ ، فتح العزيز ٣٤٧/١ ، المجموع ٣٩٤/١ ، والعقد ما بين المرفق إلى الكتف . المصباح المنير ص ١٥٧ .
- (٥) ثبت ذلك في حديث متفق عليه : فقد أخرج البخاري في له الوضوء باب فضل الوضوء والفر المحجلون من آثار الوضوء ٧٦/١ ، عن نعيم المجر قال : رقيت مع أبي هريرة على ظهر المسجد فتوضأ ، فقال : اني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : (ان أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء ، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل) . وأخرجه مسلم في له الطهارة باب استحباب اطالة الغرة والتحجيل في الوضوء ١٣٥/٣ ، مع شرح النووي بنحوه .
- (٦) في م : نوجب . وفي ف : وكذلك نوجب .
- (٧) في ف : غسل .
- (٨) أنظر نهاية المطلب ٣٠/١ .
- (٩) أنظر : مختصر المزي ص ٢ ، نهاية المطلب ٣٠/١ ، الإبانة ٩/١ ، الحاوي ص ٤٣١ ، التهذيب ص ١٤٠ ، فتح العزيز ٣٥٠/١ ، المجموع ٣٩٤/١ .
- (١٠) الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي مولا هم . أبو محمد المؤذن (١٧٤ - ٢٢٠ هـ) صاحب الامام الشافعي وراوي كته ، أول من أملى الحديث بجامع طولون ، كان مؤننا بجامع عمرو بن العاص . مولده ووفاته بمصر . حدث عن الشافعي وعن عبد الله بن وهب وعبد الله بن يوسف التقيسي وغيرهم . وروى عنه أبو داود والنسائي وابن ماجة وأبو زرعة الرازي وأبو حاتم وابنه عبد الرحمن وأبو جعفر الطحاوي وغيرهم .
- أثنى عليه الشافعي ثناء جميلا وكان يحبه كثيرا . وقيل ان فيه غفلة الا أنها لم تبلغ حد الطعن في الرواية ، فقد وثقه الأئمة وخرجوا روايته في كتبهم .
- أنظر : السبكي ١٣٢/٢ ، السير ٥٨٧/١٢ ، حسن المحاضرة ٣٤٨/١ ، طه الأسنوي ٣٠/١ وفيات الأعيان ٢٩١/٢ ، المعبر ٣٩٠/١ .
- (١١) أنظر : الأم ٢٦/١ ، الإبانة ٩/١ ، التهذيب ص ١٤٠ ، فتح العزيز ٣٥٠/١ ، المجموع ٣٩٤/١ ،

فمن أصحابنا من قال قولان . واختلفوا (١) في أصلهما (٢) :

منهم من قال : أصله اختلاف قول في أن المرفق عبارة عن طرف عظم الساعد ، أو عن مجتمع الطرفين .

فان قلنا : هو طرف عظم الساعد ، فانما نوجب (٣) غسل الطرف الآخر ، لأنه يحاذيه* لتداخل المفصل ، فاذا قطع (٤) سقط الفرض (٥) .

ومنهم من قال : أصله أن طرف العضد يغسل أصلاً أم تبعاً ؟ . مع القطع بأن المرفق هو مجتمع العظمين (٦، ٧) .

ومن أصحابنا من قطع (بوجوب الغسل) (٨) . واليه ذهب أبو بكر المحمودي (٩، ١٠) .

(ثم منهم) (١١) من غلط المزني (١٢) . ومنهم من أول قوله من (١٣) المرفقين ، وقال : عني به مع (١٤) المرفقين (١٥) .

قال الامام : وكل ذلك خبط . فالوجه (١٦) القطع بالاجاب (١٧) . لأن جملة المفصل

ب/٢٨/ف

منسول ، وقد بقي بعضه ، فليغسل . /
=====

وفي نهاية المطلب ٣٠/١ أن الربيع نقل عدم الوجوب . ولعله خطأ من الناسخ، والله أعلم.
(١) في م : فاختلفوا .

(٢) أنظر : الابانة ٩/١ .

(٣) في م : وجب . وفي ف : وانما وجب .

* في م : محاذيه .
(٤) في ط ، م : سقط .

(٥) أنظر نهاية المطلب ٣٠/١ ، فتح العزيز ٣٥١/١ .

(٦) في ط ، م : الطرفين .

(٧) أنظر : الابانة ٩/١ ، نهاية المطلب ٣٠/١ ، فتح العزيز ٣٥٠/١ ، المجموع ٣٩٥/١ .

(٨) في ف : بالوجوب .

(٩) وقطع به أيضا الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب .

أنظر : الابانة ٩/١ ، فتح العزيز ٣٥١/١ ، المجموع ٣٩٤/١ .

(١٠) محمد بن محمود المروزي . أبو بكر المعروف بالمحمودي .

امام جليل ، أحد الرفعاء من أصحاب الوجوه ، أخذ عن الامام أبي محمد المروزي

المعروف بعبدان تلميذ المزني والربيع . وكان معاصرا لأبي سعيد الأضرخري .

أنظر طه السبكي ٢٢٥/٣ ، ط . الأسنوى ١٩٨/٢ ، طابن هلية الله ص ٨٠ ، تهذيب

الأسماء واللغات ق ١٩٦/٢ .

(١١) في ف : ومنهم .

(١٢) ممن غلط المزني : أبو بكر المحمودي وأبو اسحق المروزي .

أنظر : الحاوي ص ٤٣١ ، الابانة ٩/١ .

(١٣) في م : في .

(١٤) (مع) : ساقطة من ط .

(١٥) ممن أول قول المزني : أبو علي بن أبي هريرة . أنظر : الحاوي ص ٤٣١ ، الابانة ٩/١ .

(١٦) في ف : والوجه .

(١٧) أنظر نهاية المطلب ٣٠/١ .

الثاني : لو نفذ سهم في كفه ، وبقي منفثا (١) بعد الاندمال ، وجب ايمال الماء السي

باطنه ، وان ارتثق (٢) أجسرى الماء على ظاهره (٣) .

وان تكشطت (٤) جلدة من الساعد وتدلّت ، وجب استيعابها بالغسل (٥) .

وان التمتقت (٦) أجرى الماء على ظاهرها (٧) من غير فتق ، فان ارتفعت الى العضد

والتمقت ، فيجب غسلها أيضا ، نظرا الى أصلها (٨) ، حتى لو كان (٩) بعضها (١٠) متجافيا ،

غسل من المتجافي ظاهره وباطنه ، وان كان في حد العضد بعض المتجافي أيضا (١١) .

وقال العراقيون : لا يجب ^{غسل} ما (١٢) في حد العضد (١٣) ، فأما (١٤) اذا تدلّت من العضد ،

فلا (١٥) يجب غسله (١٦) . وان التمسق بالساعد ، يجب (١٧) غسل ظاهره (١٨) ما التمسق به (١٩) ، (٢٠) ،

بدلا عما استتر من الساعد ، ولا يجب غسل باقيه نظرا الى أصله (٢١) .

=====

(١) في م : مننقتا .

(٢) ارتثق : يقال رثقت الفتق رثقا من باب قتل ، أى سحدته فارتثق . أنظر : المصباح المنير ص ٨٣ .

(٣) أنظر : المذهب ٣٩٣/١ مع المجموع ، الابانة ٩/١ .

(٤) في م : انكشطت . وفي ف : انكشطت . وذكر في لسان العرب أن تميم وأسد يقولون

كشطت ، بالقاف ، موقيس تقول كشطت . فهما لغتان . أنظر لسان العرب ٣٧٩/٧ .

(٥) أنظر : المذهب ٣٨٩/١ مع المجموع ، نهاية المطلب ٣/١ ، الحاوى ص ٤٣٣ ، التهذيب ص ١٤٠ .

(٦) في م : التمسق .

(٧) في ف : ظاهره .

(٨) في م ، ف : أصله .

(٩) في ظ : كانت .

(١٠) في م ، ف : بعضه .

(١١) أنظر : نهاية المطلب ٣/١ .

(١٢) في م : حذما .

(١٣) أنظر : نهاية المطلب ٣/١ ، التهذيب ص ١٤١ .

(١٤) في م : أما .

(١٥) في ف : لا .

(١٦) أنظر : المذهب ٣٨٩/١ مع المجموع ، الحاوى ص ٤٣٣ ، التهذيب ص ١٤١ .

(١٧) في ف : وجب .

(١٨) (ظاهر) : ساقطة من ف .

(١٩) (به) : ساقطة من ف .

(٢٠) أنظر : المذهب ٣٩٨/١ مع المجموع ، الحاوى ص ٤٣٣ ، التهذيب ص ١٤١ .

(٢١) أنظر : نهاية المطلب ٣/١ .

الثالث : لو نبتت يد زائدة من الساعد وجب غسلها (١) . وان كانت الزائدة لا تتبين (٢)

من الأخرى ، واشتبه ذلك من منبت اليدين ، وجب غسلهما (٣) .

ب/٢٩م وان نبتت من فوق (٤) المرفق ، ولم تدخل في حد الساعد من اليد / الأهلية / لم أ/٢٦ظ
تغسل (٥) .

وان (٦) حاذى بعضها ، نقل العراقيون نص الشافعي رحمه الله أنه يجب غسلها (٧) بخلاف
السلعة (٨) ، لأنه اجتمعت المحاذاة واسم اليد (٩) . وهذا فيه احتمال ، ولكن النص كما
حكيناه (١٠) . ونقل (١١) عن (١٢) كتاب الأم *

الفرض الرابع : مسح الرأس . وهو واجب .

والنظر : في قدره ، ومحلّه ، وكيفيته .

أما قدره : فهو ما ينطلق (١٣) عليه الاسم عندنا ، ولو على بعض شعرة من الرأس (١٤) .

=====

(١) أنظر : المذهب ٣٨٧/١ مع المجموع ، نهاية المطلب ٣١ل/١ ، الحاوي ص ٤٣٢ ،

التهذيب ص ١٥٠ ، فتح العزيز ٢٥١/١ ، المجموع ٣٨٨/١ .

(٢) في ظ ، ف : تبين .

(٣) أنظر : المذهب ٣٨٧/١ مع المجموع ، نهاية المطلب ٣١ل/١ ، فتح العزيز ٢٥٢/١ .

(٤) (فوق) : ساقطة من ظ .

(٥) أنظر : المذهب ٣٨٧/١ مع المجموع ، نهاية المطلب ٣١ل/١ ، الحاوي ص ٤٣٢ ،

التهذيب ص ١٥٠ ، فتح العزيز ٢٥١/١ ، المجموع ٣٨٨/١ .

(٦) في ف : فان .

(٧) في ظ : غسله .

(٨) السلعة : خُراج كهيئة الغدة تتحرك بالتحريك . المصباح المنير ص ١٠٨ .

(٩) أنظر : المذهب ٣٨٧/١ مع المجموع ، نهاية المطلب ٣١ل/١ ، التهذيب ص ١٥٠ ،

فتح العزيز ٢٥١/١ ، المجموع ٣٨٨/١ .

(١٠) في م : حكينا .

(١١) في ظ ، م : نقل .

(١٢) في م : من .

* أنظر : هـم ٢٢٢/١ .

(١٣) في ظ : مطلق .

(١٤) أنظر : نهاية المطلب ٣١ل/١ ، الابانة ٩ل/١ . ولو اقتصر المتوضي على مسح شعرة

واحدة ، ففي اجزاء ذلك وجهان :

الأول : أن ذلك يجزى . وهو مذهب البغداديين من الشافعية .

الثاني : أن ذلك لا يجزى . وهو قول البصريين من الشافعية .

أنظر : الحاوي ص ٤٥٠ ، التهذيب ص ١٤١-١٤٢ ، فتح العزيز ٢٥٢/١ ، المجموع ٣٩٨/١ .

وحكى الشيخ أبو على وجها : أنه يجب إيصال الماء الى ثلاث شعرات ، أخذنا له من الحلق في الحج (٢،١) . وهو خطأ (٢) . لأن الحلق منوط بالشعر ، والشعر اسم جمع (٤) يتنساؤل الثلاث (٥) ، والشعر ركن في الحلق . والأمل في المسح ، الرأس ، والشعر قائم مقامه (٦) . وقال مالك رحمه الله : يجب الاستيعاب (٧) .

وقال أبو حنيفة : يتقدر بربعه (٨) .

وأما كيفيته : فهو عبارة عن مد (١٠) البلل على الرأس ، ثم يقتصر فيه على الأقل (١١) .

ولسوغسل ، أجزأه . لأنه فوق المسح في / الابلال ، والامرار (١٢) .

وان وضع الماء عليه ولم يمره (١٣) ، فوجهان (١٤) :

أحدهما : وهو الذي اختاره القفال ، أنه لا يجزى . لأنه منوط بالاسم . وذلك لا يسمى مسحا (١٥) .

والثاني : (١٦) اختاره الامام ، أنه يصح (١٧) . لأن الواجب إيصال البلل ، فلا فرق بين أن يكون باللطم أو المسح .

=====

(١) في ظ ، ف : الشعر .

(٢) ممن قال بهذا الوجه : أبو العباس بن القاص وأبو الحسن بن خيران والماوردي .

أنظر : الحاوي ص ٤٣٥ ، المجموع ٣٩٨/١ ، فتح العزيز ٣٥٤/١ .

(٣) وغلظه أيضا الفوراني وامام الحرمين . أنظر : نهاية المطلب ٣١ل/١ ، الابانة ٩ل/١ .

(٤) في م : لجميع ما .

(٥) في م : الثلث .

(٦) أنظر : نهاية المطلب ٣١ل/١ ، .

(٧) هذا هو المشهور من مذهب الامام مالك وهو مذهب الامام أحمد أيضا .

أنظر : الاستذكار ١٦٧/١ ، المنتقى ٣٨/١ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٨٧/٦ ،

الانصاف ١٦١/١ ، الكافي لابن قدامة ٢٩/١ .

(٨) أنظر : المبسوط ٦٤٦٣/١ ، بدائع الصنائع ٥٤/١ ، الهداية ١٩١٧/١ .

(٩) في م ، ف : أما .

(١٠) في ظ : امرار .

(١١) في ظ ، م : الأول . والمقصود بالأقل هو المسح .

(١٢) أنظر : نهاية المطلب ٣١ل/١ ، وذكر الرافعي في اجزاء الفسل وجهين وصح الاجزاء .

أنظر : فتح العزيز ٣٥٥/١ .

(١٣) في م : يمهده .

(١٤) أنظر : نهاية المطلب ٣١ل/١ ، الابانة ٩ل/١ .

(١٥) أنظر : نهاية المطلب ٣١ل/١ ، الابانة ٩ل/١ ، التهذيب ص ١٤٥ ، فتح العزيز ٣٥٦/١ .

(١٦) في ظ ، م : والذي .

(١٧) ممن صححه الفوراني والرافعي والبنوي وقال عنه : هو الصحيح من المذهب ، والنووي

وقال : وبه قطع الكثرون . أنظر : نهاية المطلب ٣٢ل/١ ، الابانة ٩ل/١ ، التهذيب ص ١٤٥ ،

فتح العزيز ٣٥٦/١ ، المجموع ٤١٠/١ .

فان قيل : الغسل ، هل يكره ؟ .

قلنا : فهم من كلام الأصحاب فيه تردد ،

فمنهم من قال (١) يكره (٢) . كما في المسح على الخف ، ورأى الغسل سرفا فسي

استعمال الماء ، وقال : لو لم يكن سرفا لكان مستحبا ، ولا خلاف في أنه غير مستحب (٣) .

ومنهم من قال : انه (٤) لا يكره (٥) . لأن التكرار (٦) مستحب (٧) ، وهو يقرب من الغسل

فان الماء يجري به . وهذا القائل يقول : الغسل حط تخفيفا ، / الا أنه لا صائر الى كونه أ / ٣٠ / م مستحبا (٨) .

فأما محل المسح : فهو الرأس ، وما هو كائن في حد الرأس من الشعر (١٠) .

ولو (١١) مسح على العمامة لم يجزه (١٢) ، خلافا لأحمد رحمه الله (١٣، ١٤) .

=====

(١) (قال) : ساقطة من ظ ، ف -

(٢) في ظ ، ف : كره .

(٣) أنظر تهايقا لمطلب ٣٢ل/١ ، المجموع ٤١٠/١ .

(٤) (انه) : ساقطة من ظ ، م .

(٥) ممن قال بعدم الكراهة : القفال والرافعي . أنظر فتح العزيز ٣٥٥/١ ، المجموع ٤١٠/١ .

(٦) في ف : التكرير .

(٧) ممن استحبه التكرار الماوردي . وذكر المفوي انه المشهور من مذهب الشافعي .

أنظر الحاوي ص ٤٤٤ ، التهذيب ص ١٤٤ .

(٨) أنظر تهايقا لمطلب ٣٢ل/١ ، فتح العزيز ٣٥٥/١ .

(٩) في ف : وأما .

(١٠) أنظر تهايقا لمطلب ٣١ل/١ ، الإبانة ٩ل/١ .

(١١) في ف : فلو .

(١٢) لعل مقمود المصنف هنا هو الاقتمار على العمامة في المسح دون المسح على جزء

من الرأس . أما المسح على النامية والاكمال على العمامة فهو مستحب وقد جاء ذلك

في السنة . وهو المشهور من مذهب الامام الشافعي .

أنظر الحاوي ص ٤٥١-٤٥٢ ، الإبانة ٩ل/١ ، التهذيب ص ١٤٦ ، المجموع ٤٠٧/١ .

(١٣) في ف : لحماد .

(١٤) يجوز المسح على العمامة على مذهب الامام أحمد ، ويشترط لذلك أن تكون لها ذؤابة

أو تكون تحت الحنك . أنظر الكافي ٣٩/١ ، الانصاف ١٨٥/١ .

ومذهب الامامين أبي حنيفة ومالك المنع من المسح على العمامة .

أنظر بدائع الصنائع ٥/١ ، القوانين الفقهية ص ٢٠ ، الكافي لابن عبد البر ١٥٠/١ .

ولو مسح على رأس شعر متجدد يخرج (١) بالمد عن حد الرأس ،لم يجزه (٢) ، وما هو محاذ منه لحد الرأس يجوز المسح عليه (٣) .
 فرع :

لو مسح على (شعره فحلقة) (٤) ، لم يعد الحدث (٥) ، كما اذا قلم الظفر ، لا يلزمه غسل ما انكشف (٦) .

وعن محمد بن جرير الطبري (٨) أنه يجب الاعادة في المسح (٩) ، وكأنه (١٠) / يقدره ب / ٢٦ / ظ بدلا عن الرأس ، فنزله (١١) منزله مسح الخف (١٢) . وهو ضعيف ، لوجه له .
 ولو مسح على (رأس الشعر) (١٣) المتساقط على الرأس اذا (١٤) لم يخرج عن حد الرأس جاز قطعا . وذكر الفوراني فيه وجهين (١٥) . ولا وجه له .

=====

(١) في ظ يخرج يخرج .

(٢) في م يجز .

(٣) أنظر : الحاوى ص ٤٥٦٤٥٥ ، نهاية المطلب ٩١ ل ٣١ ، التهذيب ص ١٤٥ ، فتح العزيز ١ / ٣٥٥٣٥٤ ، المجموع ٤٠٦ / ١ .

(٤) في ظ ، ف : شعرة فحلقة .

(٥) (الحدث) : ساقطة من ف .

(٦) أنظر : الابانة ٩ ل ١ ، الحاوى ص ٤٥٥ ، التهذيب ص ١٤٦ .

(٧) أنظر : المذهب ٣٩٣ / ١ مع المجموع ، نهاية المطلب ٣٢ ل ١ ، التهذيب ص ١٤٦ .

(٨) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب . أبو جعفر الطبري . (٢٢٥ - ٣١٠) هـ .

من أهل آمل طبرستان ، امام جليل من أئمة الدنيا علما ودينا ، مجتهد مطلق طاف الأقاليم في طلب العلم ، فهو امام في التفسير والتاريخ والقرآن والفقه ، صنف في هذه العلوم كلها ، وأثنى عليه أهل عصره ، عرض عليه القضاء فامتنع ، وعرضت عليه ولاية لمظالم فأبى . استوطن بغداد وتوفي فيها . سمع من محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب واسحق بن أبي اسرائيل وغيرهما . روى عنه أبو شعيب الحراني وهو أكبر منه سنا وسندا والطبراني وغيرهما ، من تصانيفه الكثيرة : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، تاريخ الأمم والملوك تهذيب الآثار ، كتاب الخفيف في الفقه ،

أنظر : السير ٢٦٧ / ١٤ ، تاريخ بغداد ١٦٢ / ٢ ، شذرات الذهب ٢٦٠ / ٢ ، وفيات الأعيان ١٩١ / ٤ .

(٩) أنظر : المجموع ٣٩٣ / ١ .

(١٠) في م : فكأنه . وفي ف : كأنه .

(١١) في م : فينزل .

(١٢) ومثل هذا محكى عن ابن خيران . حكاه عنه العراقيون .

أنظر : نهاية المطلب ٣٢ ل ١ ، الابانة ٩ ل ١ .

(١٣) في ف : شعر الرأس رأس الشعر .

(١٤) في ف : ان .

(١٥) ذكر الرافعي المسألة بصورة : هل يشترط أن لا يجاوز الشعر منبته ؟ وذكر فيها

وجهين وصح عدم الاشتراط وكذا صحه الفوراني . أنظر : الابانة ٩ ل ١ ، فتح العزيز ١ / ٣٥٥ .

الفرض الخامس : غسل الرجلين مع الكعبين .

- وقال زفر : لا يجب ادخال الكعبين (١) .
- وقالت (٢) الشيعة : المسح هو الواجب (٣) .
- وقال ابن (٤) جرير : يتخير بين المسح والغسل (٥) .
- والقول في ادخال الكعبين ، كالقول في ادخال المرفقين (٦) .

الفرض السادس : الترتيب (٧) .

- وهو مستحق عندنا (٨) ، خلافا لأبي حنيفة (٩) .

وفيه مسائل :

احداها : أنه (١٠) لو نسي الترتيب، الصحيح أنه لا يجزئه (١١) .

وعن الشافعي رحمه الله قول قديم ، أنه يجزئه ، كالقول القديم في ترك الفاتحة

=====

- (١) انظر : المبسوط ٦/١ ، الهداية ١٥/١ .
 - (٢) في م : وقال .
 - (٣) انظر : فروع الكافي ٣/٢٩-٣١ ، نيل الأوطار ١/١٦٨ .
 - (٤) في ف : بن .
 - (٥) ممن عزا هذا المذهب الى ابن جرير : الفوراني في الابانة ١/ل١٠ ، لكن الذي يفهم من كلام الامام ابن جرير في تفسيره أنه يقول بأن فرض الرجلين المسح حيث اختار قراءة الخفض (وأرجلكم) . وهي التي تدل على أن فرضهما المسح ، وقال رحمه الله بوجود تعميم الرجل بالمسح بالماء حتى يصل الماء الى جميع الرجل لورود الوعيد لمن ترك لمعة من قدمه لم يصبها الماء ، حيث جاء ذلك في حديث أبي هريرة المرفوع (ويل للأعقاب من النار) وفي رواية (للعراقيب) . انظر : تفسير الطبري ٦/١٣٠-١٣٦ . والله أعلم .
 - (٦) انظر تهذيب المطلب ١/ل٣٣ ، الابانة ١/ل٩ ، الحاوي ص ٤٨٧ .
 - (٧) يقصد بالترتيب هنا ترتيب الأعضاء الواجب غسلها كما جاء في الآية (فاعسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين) . وليس المقصود الترتيب بين اليمين والشمال، اذ ذاك من سنن الوضوء عند الشافعية . انظر تهذيب المطلب ١/ل٣٣ .
 - (٨) انظر الابانة ١/ل١٠ ، الحاوي ص ٥٢٧ ، نهاية المطلب ١/ل٣٣ ، التهذيب ص ١٥٢ .
 - ومذهب الامام أحمد موافق لمذهب الشافعي في وجوب الترتيب، وفي رواية عنه أنه لا يجب وهو مذهب الامام مالك . انظر القوانين الفقهية ص ٢٠ ، الكافي لابن عبد البر ١/٣٩١ ، الكافي لابن قدامة ١/٢١ ، الانصاف ١/١٣٨ .
 - (٩) انظر بدائع الصنائع ١/٢٢ ، الهداية ١/٣٥ .
 - (١٠) (أنه) ناسقة من ف .
 - (١١) هذا هو المذهب عند الشافعية . انظر تهذيب المطلب ١/ل٣٣ ، الابانة ١/ل١٠ ، التهذيب ص ١٥٣ ، فتح العزيز ١/٣٦٢ ، وذكر النووي أن في المسألة طريقتين : المشهور : القطع ببطلان وضوءه . والثاني أنها على قولين كما ذكرهما المصنف هنا .
- انظر المجموع ١/٤٤١ .

ناسيا (١) . والجامع : أن الفاتحة تسقط بعذر سبق ، والترتيب يسقط باندراج (٢) / تحت ب/٢٩/ف
الغسل . وهذا مرجوع عنه ، فلا يعد من المذهب (٣) .

الثانية : لو (٤) انغمس المحدث في ماء ، ونوى رفع الحدث ، ففيه وجهان (٥) :

أحدهما : أنه لا يرتفع (٦) . لاندغام الترتيب (٧) .

والثاني : أنه يرتفع (٨) . لعلتين (٩) :

أحدهما (١٠) : أن الغسل حط عنه تخفيفا ، فإذا اغتسل (صار جميع

الأعضاء) (١١) كالعضو الواحد ، فأشبه الجنب . / ب/٣٠/م

والأخرى (١٢) : أن الماء يلاقي أجزاءه في لحظات متوالية متعاقبة ، فيحصل

الترتيب في رفع الحدث (١٣) . وعلى هذا : لو انتكس (١٤) فأوصل الماء الى أسافله ،

ثم الى أعاليه ، خرج على العلتين (١٥، ١٦) .

الثالثة (١٧) : الجنب الذي ليس بمحدث ، لا وضوء عليه (١٨) . وهو الذي لف على نفسه (١٩)

خرقة وغيب في (٢٠) الفرج الى التقاء الختانين (٢١) .

=====

(١) أنظر : نهاية المطلب ٣٣ل/١ ، الإبانة ١٠ل/١ ، فتح العزيز ٣٦٢/١ .

(٢) في م ، ف : اندراجا .

(٣) أنظر : نهاية المطلب ٣٣ل/١ .

(٤) في م ، ف : اذا .

(٥) أنظر : نهاية المطلب ٣٤ل/١ ، التهذيب ص ١٥٣ ١٥٤ ، فتح العزيز ٣٦١/١ .

(٦) ممن صحح هذا الوجه : البغوى . أنظر : التهذيب ص ١٥٤ .

(٧) أنظر : نهاية المطلب ٣٤ل/١ .

(٨) ممن صحح هذا الوجه الرافعي . أنظر : فتح العزيز ٣٦١/١ .

(٩) أنظر : نهاية المطلب ٣٤ل/١ ، فتح العزيز ٣٦١/١ .

(١٠) في م : أحدهما .

(١١) في ظ : فجميع أعضائه .

(١٢) في ظ ، م : والآخر -

(١٣) أنظر : نهاية المطلب ٣٤ل/١ ، فتح العزيز ٣٦١/١ .

(١٤) في م : تنكس .

(١٥) في ظ : العكس .

(١٦) أنظر : نهاية المطلب ٣٥ل/١ ، فتح العزيز ٣٦١/١ .

(١٧) في م : الثالث .

(١٨) كذا في النسخ الثلاث : (لا وضوء عليه) . ولعل الصواب : (لترتيب عليه) . كما في الإبانة

١٠ل/١ ، حيث نقل المصنف هذه المسألة عن الإبانة . وذكر البغوى أيضا أنه لا ترتيب

عليه في هذا الغسل . أنظر : التهذيب ص ١٥٤ ، ولأن الكلام بصدد الترتيب في الأعضاء الواجب غسلها .

(١٩) (نفسه) : ساقطة من ظ .

(٢٠) (في) : ساقطة من ظ ، ف .

(٢١) أنظر : الإبانة ١٠ل/١ ، التهذيب ص ١٥٤ ، وتوضيح المسألة : أن غسل الجنابة يجب بالتقاء

الختانين وان لم ينزل ، والذي لف على ذكره حائل انما فعل ذلك لتلا يلمس المرأة

وبهذا لا ينتقض وضوءه باللمس وقد وجب عليه الغسل لالتقاء الختانين فهو جنب غير محدث .

والجنب المحدث لا وضوء عليه ، بل يكفيه الغسل لجميع الأعضاء (١) . لأن الطهارة الصغرى تندرج تحت الكبرى ، وذلك يشابه العرة مع الحج من وجه (٢) . وقال أبو ثور : لا بد من الجمع بين الوضوء والغسل (٣) . ونسبه الفوراني الى بعض أصحابنا . وهو غلط (٤) .

نعم اختلف أصحابنا في أنه : هل يجب عليه رعاية الترتيب في قدر أعضاء الحدث (٥)؟ منهم من قال يجب . لأنه انما يندرج تحته ما يو جد فيه ، ولا ترتيب في الغسل (٦) . والصحيح : أنه يندرج (٧) . لأنه ليس فعلا / مقصودا ، وانما هو رعاية هيئة في غسل (٨) أ / ٢٧ / ظ الأعضاء ، وقد سقط غسل الأعضاء (٩) .

الرابعة: قال ابن (١٠) الحداد : لو اغتسل ، فغسل جميع بدنه الا رجليه ، فأحدث (١١) ، لزمه الوضوء ، ويراعي (١٢) الترتيب في الأعضاء الثلاثة ، ولا يلزمه ذلك في الرجل ، فله أن يقدم ويؤخر كيف ما شاء . لأن الجنبه باقية فيه (١٣) ، فنسلها عن جهة الجنبه على حكم اندراج الحدث ، ولا ترتيب في رفع الجنبه (١٤) . فان قيل : الباقي من الجنبه أصغر من الحدث ، فكيف يندرج (١٥) ، والأصغر يندرج تحت الأكبر (١٦) ؟

=====

- (١) أنظر نهاية المطلب ١/٣٤٣، الابانه ١/ل١٠، التهذيب ص ١٥٤ ، فتح المعزير ١/٣٦٢ .
- (٢) أنظر الابانه ١/ل١٠ ، التهذيب ص ١٥٤ .
- (٣) أنظر نهاية المطلب ١/ل٣٤ .
- (٤) وغلطه امام الحرمين أيضا . أنظر نهاية المطلب ١/ل٣٤ .
- (٥) أنظر المرجع السابق .
- (٦) أنظر المرجع السابق و التهذيب ص ١٥٥ .
- (٧) ممن صححه امام الحرمين . أنظر نهاية المطلب ١/ل٣٤ .
- (٨) في ظ : محل .
- (٩) أنظر نهاية المطلب ١/ل٣٤ .
- (١٠) في م ، ف : بن .
- (١١) في ف : وأحدث .
- (١٢) في ظ : ويرعى .
- (١٣) (فيه) نساطة من ف .
- (١٤) أنظر نهاية المطلب ١/ل٣٥ .
- (١٥) في ف يستتبع .
- (١٦) أنظر نهاية المطلب ١/ل٣٥ .

قلنا : ذكر الشيخ أبو محمد أن الترتيب يرعى في الرجل لهذا السؤال . وهو تخيل (١) محتمل، ولكن المذهب المعتد به ، ما ذكره ابن (٢) الحداد وكافة / الأصحاب (٣) . أ/٣٠/ف
الخامسة : اذا خرج منه بلل ، ولم يدرك أنه مني أو مذي ، لا يلزمه الغسل . لأنه لم يستيقن ، ولا بد من الوضوء . فانه الأقل (٤) .

واختلفوا في أنه هل يجب الترتيب في هذا الوضوء (٥) ؟ .
فمنهم من قال : لا يجب . لأنه غير مستيقن ، فلعل الخارج مني . وهذا غلط (٦) . فانه لو صلى بوضوء منكس ، لم يكن متطهرا قطعاً هكذا (٨،٧) ، فكيف يصلي /٠٤/ أ/٣١/م
ويجوز هذا الترتيب في غسل الثوب من البلل . فان أغتسل ولم يغسل الثوب ، جاز لاحتمال أنه مني (١٠) . وان توضأ وغسل الثوب ، جاز لاحتمال أنه مذي (١١) . وان توضأ ولم يغسل الثوب ، فعلى الوجهين (١٢،١٣) . وهو غلط (١٤) . لما ذكرناه .

=====

- (١) في ظ ، ف : مخيل .
- (٢) في م : بن .
- (٣) أنظر نهاية المطلب ١/٣٥ .
- (٤) أنظر نهاية المطلب ١/٣٦ ، فتح العزيز ١/٣٦٣ .
- (٥) أنظر نهاية المطلب ١/٣٦ ، وذكر الفوراني والرافعي أن الخلاف على وجهين ، واختار الرافعي وجوب الترتيب في هذا الوضوء .
- أنظر الإبانة ١/١٤ ، فتح العزيز ١/٣٦٤ .
- (٦) وغلظه أيضا امام الحرمين . أنظر نهاية المطلب ١/٣٦ .
- (٧) (هكنا) : ساقطة من م . و (قطعاً هكنا) : ساقطة من ف .
- (٨) أنظر نهاية المطلب ١/٣٦ .
- (٩) في ف : وان .
- (١٠) أنظر : نهاية المطلب ١/٣٦ ، الإبانة ١/١٤ ، فتح العزيز ١/٣٦٣ .
- (١١) أنظر نهاية المطلب ١/٣٦ ، فتح العزيز ١/٣٦٣ .
- (١٢) في م : وجهين .
- (١٣) والمقصود بالوجهين أي المذكورين في الوضوء المنكس . وقد صح امام الحرمين القطع ببطال الصلاة . أنظر نهاية المطلب ١/٣٦ .
- (١٤) في ف : وهذا .

الفرض السابع : الموالاة :

وفيه قولان :

القديم : وهو (١) مذهب مالك (٢) رحمه الله : أنها واجبة (٣) . كالصلاة ، فإنه يجب موالاتها ، على معنى أنه لا تجوز مد الأركان القصيرة ، وهي (٤) الاعتدال عن الركوع ، والقعدة بين السجنتين ، أما السجود والركوع ، والأركان الطويلة ، فلا منتهى لها (٥) .

والصحيح : وهو الجديد ، أنه لا يجب (٦) ، كتفريق الزكاة ، فإنه في خلال غسل الأعضاء ليس منطهرًا ، حتى يقدر (٧) انتظامها في رابطة ، هذا إذا (٨) لم يكن معذورا .

فإن كان معذورا بسبب مزعج ، فطريقان (٩) :

منهم من طرد القولين (١٠) .

ومنهم من قطع بالجواز (١١) . وهو الصحيح .

وتردد الشيخ أبو محمد في أن (١٢) النسيان ، هل يلحق بالأعذار (١٣) ؟ .

ولا خلاف في أنه لو نسي / فطول الأركان القصيرة في الصلاة ، لم تفسد صلاته (١٤) . ب/٢٧/ظ

=====

(١) (هو) : ساقطة من ظ ، ف .

(٢) المشهور من مذهب الإمام مالك أن الموالاة واجبة مع الذكر والقدرة ساقطة مع العجز

والنسيان وهناك أقوال أخرى في المذهب . أنظر : بداية المجتهد ٣٢/١ ،

الذخيرة ٢٦٩/١ ، الكافي ١٣٧/١ ، مواهب الجليل ٢٢٣/١ .

(٣) أنظر نهاية المطلب ٣٦ل/١ ، الحاوي ص ٥٢٢ ، التهذيب ص ١٥٢ . ومذهب الإمام

أبي حنيفة أنها سنة ، وعن الإمام أحمد روايتان : والمذهب أنها واجبة .

أنظر بدائع الصنائع ٢٢/١ ، مختصر الطحاوي ص ١٨ ، الانصاف ١٣٩/١ ، الكافي لابن قدامة ٣٢/١ .

(٤) في ف : وهو .

(٥) أنظر : نهاية المطلب ٣٦ل/١ . .

(٦) أنظر نهاية المطلب ٣٦ل/١ ، الحاوي ص ٥٢٢ ، وصحة البغوى في التهذيب ص ١٥٢ .

(٧) في م : يتقدر .

(٨) في ظ ، م : أن .

(٩) أنظر : نهاية المطلب ٣٧ ل/١ .

(١٠) أنظر نهاية المطلب ٣٧ل/١ .

(١١) ممن اختاره امام الحرمين وصححه ، وبه قال البغوى .

أنظر نهاية المطلب ٣٧ل/١ ، التهذيب ص ١٥١-١٥٢ .

(١٢) (أن) : ساقطة من ف .

(١٣) أنظر نهاية المطلب ٣٧ل/١ .

(١٤) أنظر : المرجع السابق .

والفرق : أنه مصل (١) في جميع أحواله . وتارك الوضوء ، ليس مشغلا بالعبادة (٢) .
فان قيل : ما حد التفريق الضار (٣) ؟ .
قلنا : هو التفريق الكثير . وحده أن تجف الأعضاء مع اعتدال الحال والهواء (٤) .
فرع :

إذا قلنا لا يضر (٥) التفريق ، فإذا طال الزمان ، فهل (٦) يفتقر الى استئناف النية ؟
فيه وجهان (٧) . وله التفات على جواز تفريق النية على الأعضاء .

القول في سنن الوضوء

وهي (خمس عشرة) (٨) في قول ، / وأربع عشرة (٩) في قول (١٠) .
الأولى : السواك (١٢) : وهو سنة مؤكدة (١٤) . لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال : (لولا أن أشق على أمتي ، لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) (١٥) .

=====

- (١) في ظ : مضي .
- (٢) أنظر نهاية المطلب ٣٧/١ .
- (٣) في ف : الضاير .
- (٤) أنظر : نهاية المطلب ٣٦/١ ، الحاوي ص ٥٢٢ ، التهذيب ص ١٥٢ .
- (٥) في ف : يضر .
- (٦) في م : نهل .
- (٧) أنظر : نهاية المطلب ٣٨٣٧/١ ، التهذيب ص ١٥٢ ، وصح البغوى وجوب استئناف النية .
- (٨) في ظ ، م : خمسة عشر .
- (٩) في ظ ، م : وأربعة عشر .
- (١٠) أنظر : نهاية المطلب ٣٩/١ ، وقد اختلف مصنفاو الشافعية في تعداد السنن فبعضهم ذكر سننا لم يذكرها غيره ، وقد ذكر النووى في المجموع هذه السنن والزيادات عليها فانظره في المجموع ٤٦٥/١ . وأنظر : الباب للمحاملي ل ٢ .
- (١١) في ظ ، م : الأول .
- (١٢) أنظر : نهاية المطلب ٣٩/١ .
- (١٣) في م ، ف : وهي .
- (١٤) أنظر : الأمانة ٨/١ ، التهذيب ص ١١٤ .
- (١٥) متفق عليه واللفظ لمسلم ، فقد أخرجه مسلم في كتابه الطهارة باب السواك ١٤٢/٣ مع شرح النووى ، من حديث أبي هريرة مرفوعا . وأخرجه البخارى في كتاب الجمعة باب السواك يوم الجمعة ٣١/٢ ، عنه أيضا بنحوه . وفي كتابه التمني باب ما يجوز من اللو... ١٥٤/٩ ، بنحوه أيضا . وفي كتابه الصيام باب السواك الرطب واليابس ٧١/٣ معلقا مجزوما به عن أبي هريرة . وبمينة التمريض عن جابر بن عبد الله وزيد بن خالد الجهني . ووصلها الحافظ كلها في تغليق التعليق ١٦٠/٣-١٦٢ .

وقال صلى الله عليه وسلم : (السواك مطهرة للفم مرضاة للرب) (١) .

ثم الكلام في آله ، ووقته ، وكيفيته .

أما آله : فقضبان الأشجار (٢) . فيها (٣) استاك الرسول صلى الله عليه وسلم ، والسلف ، ويقوم مقامه كل خشن (٤) . لأن المعتبر (٥) إزالة القلح (٦) . قال النبي صلى الله عليه وسلم (ما لكم (٧) تدخلون علي قلحا ؟ استاكوا) (٨) .

=====

(١) أخرجه البخاري في صحيحه معلقا مجزوما به عن عائشة رضي الله عنها في كنه الصيام باب السواك رطبا ويابساً ٧٢/٣ ، وومله الحافظ في تغليق التعليق وذكر طرقه ١٦٤/٣ ، وأخرجه النسائي عنها في كنه الطهارة باب الترغيب في السواك ١٠/١ ، وأخرجه ابن خزيمة عنها كنه الوضوء باب فضل السواك وتطهير الفم ٧٠/١ ، وأخرجه الدارمي عنها في كنه الطهارة باب السواك مطهرة للفم ١٨٤/١ ، والبيهقي عنها في كنه الطهارة باب فضل السواك ٣٤/١ . وأحمد من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه ١٠٣/١ ، ومن حديث ابن عمر رضي الله عنهما ١٠٨/٢ ، ومن حديث عائشة ١٢٤، ٦٢/٦ ، ٢٣٨ ، ١٤٦ ، ٢٣٨ ، ١٤٦ ، ٦٢/٦ ، وأخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة في كنه الطهارة وسننها باب السواك ١٠٦/١ ، ونقل المعلق تضعيفه عن مصباح الزجاجة . وصححه الشيخ الألباني في ارواء الغليل ١٠٥/١ .

(٢) أنظر : المجموع ٢٨٢/١ .

(٣) في ف : منها .

(٤) أنظر التهذيب ص ١١٥ .

(٥) في ف : المعنى .

(٦) القلح : بفتح الحاء ، صفة في الأسنان . مختار الصحاح ص ٢٢٩ .

(٧) في ظ : لم .

(٨) أخرجه أحمد ٢١٤/١ عن جعفر بن تمام بن عباس عن أبيه قال : أتوا النبي صلى الله عليه وسلم أوتاي : فقال : (ما لي أراكم تأتونني قلحا ، استاكوا...) . وأخرجه في ٤٤٢/٣ عن قثم بن تمام أو تمام بن قثم عن أبيه قال أتينا النبي صلى الله عليه وسلم فقال : (ما بالكم تأتونني قلحا لا تسوكون...) . وأخرج البيهقي في كنه الطهارة باب الدليل على أن السواك سنة ليس بواجب ٣٦/١ ، عن ابن عباس مرفوعاً نحوه وذكر البيهقي أنه حديث مختلف في اسناده ، وأخرجه الهيثمي في كشف الأستار ٢٤٣/١ عن العباس بلفظ : (تدخلون علي قلحا ، استاكوا...) . وأورده في مجمع الزوائد ٢٢٦/١ من طريق قثم بن تمام أو تمام بن قثم ومن طريق تمام بن العباس وأعله في الطريقين بجهالة أبي علي الصيقل .

والحديث أعله النووي وضعفه في المجموع ٢٦٨/١ ، ونقل ابن حجر في التلخيص ٦٩/١ عن ابن السكن قوله : أنه فيه اضطراب .

والاستنجاء لما ظهر فيه (١) معنى التخفيف ، لم يختص بالآله المنقولة ، وظهر التعبد في الحدث ، فاختم بالماء .

ولزالة النجاسة دائرة بين الطرفين ، وكان يتجه الحاقه بالسواك والاستنجاء ، لظهور المعنى فيه (٢) ، ولكن رأى الشافعي رحمه الله الحاقه بالحدث (٣) .

ولو تميمض الانسان بفاسول قلّاع ، فأزال قلح أسنانه ، ما نراه (٤) مقيما سنة السواك وفيه احتمال (٥) .

ولا تسقط سنة السواك أيضا عن (٦) فمه طاهر (٧) .

وأما وقته : فيستحب عند تغير النكبة (٩) ، بتناول الثوم وما في معناه ، وعند كل صلاة ، وان لم يتوضأ ، وعند كل وضوء وان لم يصل. قال النبي صلى الله عليه وسلم: (صلاة بسواك أفضل عند الله (١٠) من سبعين صلاة بغير سواك) (١١) . ولا يستحب ذلك

=====

(١) في ظ ، م : منه .

(٢) (فيه) : ساقطة من ظ ، م .

(٣) أنظر : نهاية المطلب ١/١٨٨ .

(٤) في ف : أراه .

(٥) أنظر : نهاية المطلب ١/١٩٩ ، المطلب العالي ١/٢٣٦ .

(٦) في م : عن من .

(٧) في م : ظاهرا .

(٨) في ظ ، م : أما .

(٩) أنظر : الأمانة ١/٨٨ ، التهذيب ص ١١٤ .

(١٠) (عند الله) : ساقطة من ظ ، م .

(١١) أخرجه البيهقي في ك. الطهارة باب تأكيد السواك عند القيام الى الصلاة ١/٣٨ من حديث عائشة مرفوعا بنحوه. ثم قال عنه : " فهذا اسناد غير قوى... " وله روايات عدة.

وأخرجه أحمد عنها بنحوه ٢/٢٧٢، وابن خزيمة بنحوه في ك. الوضوء باب فضل الصلاة

التي يستاك لها ١/٧١، وقال عنه : " أنا استثنيت صحة هذا الخبر ، لأني خائف أن

يكون محمد بن اسحق لم يسمع من محمد بن مسلم وإنما دلسه عنه " والهيثمى

في كشف الأستار في ك. الصلاة باب فضل الصلاة بسواك ١/٢٤٥-٢٤٤، بنحوه . والحاكم

١/١٤٦ عنها بنحوه وقال بعده : " هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه " .

وضعف النووي هذا الحديث لأن مداره على محمد بن اسحق وهو مدلس وتعقب الحاكم

في تصحيحه اياه . أنظر : المجموع ١/٢٦٨، وأورد الحافظ في التلخيص ١/٦٧ طرق

الحديث وقال : " اسانيده معلولة " . ونقل عن يحيى بن معين أنه قال : " هذا الحديث

لا يصح له اسناد . وهو باطل " . وضعف الشيخ الألباني الحديث في سلسلة الأحاديث

الضعيفة والموضوعة ٤/١٢ .

للمصائم الا قبل الزوال(١) ، لقوله عليه السلام : (لخوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك)(٢) .

أما كيفيته : فينبغي أن يستاك عرضاً وطولاً ، فان(٣) اقتصر ، فعرضاً(٤) ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستاك عرضاً(٥) .

السنة الثانية : التسمية (٦) .

وهي / مستحبة(٧) في ابتداء الوضوء . قال النبي صلى الله عليه وسلم : (لا وضوء لمن ^(٨) لم يسم الله تعالى عليه)(٩، ١٠) . وهي سنة لا يبطل الوضوء

=====

- (١) أنظر : الإبانة ٨/١ ، التهذيب ص ١١٤ .
- (٢) هذا بعض حديث مستفق عليه . فقد أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة مرفوعاً في كتابه الصيام باب فضل الصوم ٥٨/٣ ، وفي باب هل يقول اني صائم اذا شتم ٦٢/٣ وفي كتابه اللباس باب ما يذكر في المسك ٣٠١/٧ ، وفي كتابه التوحيد باب قول الله تعالى : (يريدون أن يبطلوا كلام الله) ... ٢٥٥/٩ ، وفي باب ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وروايته عن ربه ٢٧٩/٩ . وأخرجه مسلم في كتابه الصيام باب فضل الصيام ٣٢-٢٩/٨ ، مع شرح النووي من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما .
- (٣) في ف نوان .
- (٤) أنظر : الإبانة ٩/١ ، التهذيب ص ١١٥ .
- (٥) أخرجه البيهقي في كتابه الطهارة باب ما جاء في الاستياك عرضاً ٤٠/١ ، من طرق عن بهز ، وعن ربيعة بن أكتم ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك عرضاً ويشرب مصاً ، ويقول : (هوأنا وأمرأ) . قال البيهقي في أول الباب : " وقد روى في الاستياك عرضاً حديث لا أحتج بمثله " . ثم ساق الحديث المتقدم من طريقه . وأورد الحافظ ابن حجر طريقه في التلخيص ٦٥/١ وضعفها . وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٨٣/٥ ، وعزاه الى الطبراني وقال : فيه ثبت بن كثير ، وهو ضعيف . وذكر الألباني طريقه وضعفه في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٤٥/٢ .
- (٦) أنظر : الإبانة ٩/١ ، نهاية المطلب ٣٩/١ ، التهذيب ص ١٥٧ .
- (٧) في م : سنة .
- (٨) في ظ : ولا .
- (٩) (الله تعالى عليه) : ساقطة من ظ ، م .
- (١٠) أخرجه ابن ماجه في كتابه الطهارة وسننها باب ما جاء في التسمية في الوضوء ١٤٠/١ من حديث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه) . ونقل المعلق عن مصباح الزجاجة قوله : " هذا الحديث حسن . وفي رواية أخرى من حديث سعيد بن زيد مرفوعاً : (لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه) . وكذا عن أبي هريرة . وأخرجه الترمذي في كتابه الطهارة باب ما جاء في التسمية عند الوضوء ١١٤/١ مع التحفة من حديث أبي سعيد . وقال الترمذي : قال أحمد بن حنبل : لأعلم في هذا الباب حديثاً له اسناد جيد . وقال : (قال محمد بن اسماعيل : أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن) . يعني حديث أبي سعيد الذي أخرجه . وأخرجه أبو داود في كتابه الطهارة باب التسمية في الوضوء ٧٥/١ من حديث أبي هريرة . وأخرجه الدارمي في كتابه الطهارة باب التسمية في الوضوء ١٨٧/١ من حديث أبي سعيد . وأخرجه أحمد في المسند ٤١٨/٢ من حديث أبي هريرة ، وفي ٧٠/٤ ، ٣٨١/٥ ، ٣٨٢/٦ من حديث سعيد بن زيد . وأخرجه الدارقطني في كتابه الطهارة باب التسمية على الوضوء ٧٣-٧١/١ ، من حديث أبي سعيد . وأخرجه البيهقي في كتابه الطهارة باب التسمية على الوضوء ٤٣/١ ، من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وسعيد بن زيد . وأخرجه الحاكم ١٤٦/١ ، من حديث أبي هريرة وقال بعده : " هذا حديث صحيح على شرط معلوم ... ولم يخرجاه " . ومن حديث أبي سعيد ثم نقل الحاكم عن أحمد أنه سئل عن يتوضأ ولا يسمي فقال أحمد : " أحسن ما يروى في هذا حديث كثير بن زيد " . إشارة الى حديث أبي سعيد المتقدم . وأورد الحافظ ابن حجر في التلخيص طرق الحديث ٧٦-٧٢/١ وضعفها ، ثم قال : " والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أنه أصلاً . " وأنظر : الدراية ١٤/١ . وأورد الزيلعي في نصب الراية ٥٣/١ طرق الحديث ونقل كلام العلماء في تضعيفها .

===

بتركها (١) ، لا سهوا ولا عمدا (٢) .

أ/٣٢/م

الثالثة : غسل اليدين ثلاثا قبل ادخالهما الماء (٣) . /

قال النبي صلى الله عليه / وسلم : (إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الماء حتى يغسلها ثلاثا ، فإنه لا يدرى أين باتت يده) (٥،٤) .

ثم هذا مستحب لغير النائم (٦) ، فإن العلة جارية ، وهو توهم تردد اليد على سبيل النجاسات في أوقات الغفلات (٧) ، بل لو استيقظ طهارة اليد ، فالسنة قائمة . هكذا ذكره الامام (٨) ، وحكى بعض المصنفين خلافه (٩) ، وزيفه (١٠) . وهو غير بعيد عن الاحتمال بعد فهم (١١) العلة .

واستشهد (١٢) الامام في تزييفه بالعدة ، فإنها وان شرعت للبراءة ، عمت حالة (١٣) استيقان البراءة (١٤) .

الرابعة والخامسة : المضمضة والاستنشاق (١٥) .

وهما سنتان (١٦) في الوضوء والغسل جميعا (١٧) .

=====

وصح الألباني الحديث عن أبي هريرة وأبي سعيد وسعيد بن زيد في صحيح الجامع ١٢٤٩/٢ .

===

(١) في م : بتركها الوضوء .

(٢) أنظر : المذهب ٣٤٢/١ مع المجموع ، الحاوي ص ٣٦٩ ، نهاية المطلب ١/ل/٢٦ ،

المجموع ٣٤٦/١ .

(٣) أنظر : الإبانة ٩/ل/١ ، الحاوي ص ٣٧٧ ، نهاية المطلب ١/ل/٣٩ ، التهذيب ص ١٥٢ ،

المجموع ٣٥٠/١ .

(٤) في م نيده منه . بزيادة منه .

(٥) متفق عليه من حديث أبي هريرة واللفظ لمسلم . أخرجه مسلم في كتاب الطهارة باب

كراهة غمس المتوضي وغيره يده المشكوك في نجاستها في الماء قبل غسلها ثلاثا

١٧٨/٣ مع شرح النووي . وأخرجه البخاري في كتاب الوضوء باب الاستجمار وترا ١١/٨٦ مطولا بنحوه .

(٦) أنظر : الحاوي ص ٣٧٧ ، ٣٨٠ ، التهذيب ص ١٣٢ .

(٧) أنظر : الحاوي ص ٣٧٩ ، المجموع ٣٤٨/١ .

(٨) أنظر : نهاية المطلب ١/ل/٢٥ ، الحاوي ص ٣٨١ .

(٩) في ف : خلافا .

(١٠) أنظر : نهاية المطلب ١/ل/٢٦ .

(١١) في ظ ، م : بمعرفتهم .

(١٢) في ف : إذ استشهد .

(١٣) في ظ : حال .

(١٤) أنظر : نهاية المطلب ١/ل/٢٦ .

(١٥) أنظر : نهاية المطلب ١/ل/٣٩ ، التهذيب ص ١٥٢ ، المجموع ٣٥٥/١ .

(١٦) في ظ : سنة .

(١٧) أنظر : نهاية المطلب ١/ل/٢٦ ، الإبانة ٩/ل/١ ، الحاوي ص ٣٨٢ ، التهذيب ص ١٣٤ ، المجموع ٣٦٤/١ .

ونقل المزملي (١) أنه يأخذ غرفة لفيه وأنفه ، فاكثفى (٢) بغرفة واحدة لهما (٣) .
ونقل البويطي (٤) أنه يغرف (٥) لفيه غرفة ، ولأنفه غرفة (٦) .
فمنهم من قال : هو الأكل . وما نقله المزملي هو الأقل (٧) ، (ولا ينبغي أن يأخذ) (٨)
لكل مرة غرفة وفاقا . فانه سرف (٩) .
ومنهم من قال : في المسألة قولان (١٠) :
وقد روى عبد الله بن زيد (١١) وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
فذكر أنه أخذ غرفة واحدة لهما (١٢) .

=====

- (١) ونقله الربيع أيضا . أنظر الحاوى ص ٣٩٨ .
- (٢) في ظ : واكتفى .
- (٣) أنظر : مختصر المزملي ص ٢ ، الأم ٢٤/١ ، الإبانة ٩ل/١ ، الحاوى ص ٣٩٨ ، التهذيب ص ١٣٣ .
- (٤) تقدمت ترجمته في القسم الدراسي ص ٥٩ .
- (٥) في م : يأخذ .
- (٦) أنظر نهاية المطلب ٢٦ل/١ ، الإبانة ٩ل/١ ، الحاوى ص ٣٩٩ ، التهذيب ص ١٣٣ .
- (٧) في ظ : الأمل .
- (٨) في ف : فينبغي أن لا يأخذ .
- (٩) أنظر نهاية المطلب ٢٦ل/١ .
- (١٠) أنظر المرجع السابق .
- (١١) عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب بن عمر بن عوف الأنصاري المازني أبو محمد (٦٣٠٠هـ) .
أبوه زيد صحابي . وعبد الله يعرف بأبن أم عمارة واسمها نسيبة . شهد مع النبي
صلى الله عليه وسلم أحدا وما بعدها من المشاهد . واختلفوا في شهوده بدرا . وقد
شارك في قتل مسيلمة الكذاب مع وحشي بن حرب . قتل رضي الله عنه يوم الحرة
بالمدينة . أنظر : الإصابة ٧٢/٤ ، السير ٣٧٧/٢ ، أسد الغابة ١٤٦/٣ ، تهذيب .
الأسماء واللفات ق ٢٦٧/١/١ .
- (١٢) حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه .
فقد أخرجه البخاري في له الوضوء باب مسح الرأس كله... ٩٦/١ ، أن عبد الله بن زيد دعا
بماء فأفرغ على يديه فغسل هرتين ثم مضمض واستنثر ثلاثا ثم غسل وجهه ثلاثا
الحديث . وفي باب غسل الرجلين الى الكعبين ٩٧/١ وفيه : (ثم أدخل يده في التور
فمضمض واستنشق واستنثر ثلاث غرفات... الحديث) وفي باب من مضمض واستنشق من
غرفة واحدة ٩٨/١ وفيه : (ثم غسل أو مضمض واستنشق من كفة واحدة ففعل ذلك ثلاثا...)
الحديث . وفي باب مسح الرأس مرة ٩٩/١ وفيه : (فمضمض واشتدق واستنثر ثلاثا بثلاث
غرفات من ماء... الحديث) . وفي باب الوضوء من التور ١٠١/١ وفيه : (فمضمض واستنثر
ثلاث مرات من غرفة واحدة) . وأخرجه مسلم في له الطهارة باب آخر في صفة الوضوء
١٢١/٣ مع شرح النووي وفيه : (ثم أدخل يده فاستخرجها فمضمض واشتدق من كف واحدة
ففعل ذلك ثلاثا... الحديث) .

وروى عثمان (١) وعلي^(٢) رضي الله عنهما وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرا أنه
(غرّف لفيه غرفة ولأففة غرفة) (٣) .

=====

(١) أخرجه أبوداود كنه الطهارة باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٨٠/١ وفيه :
(... ثم أدخلها في الماء فتمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا ...) . وابن خزيمة كنه الوضوء باب
تخليل اللحية في الوضوء عند غسل الوجه ٢٨/١ وفيه : (... واستنشق ثلاثا وتمضمض
ثلاثا ... وقال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ) . والبيهقي كنه
الطهارة باب سنه التكرار في المضمضة والاستنشاق ٤٩/١ ، وفيه (فتمضمض ثلاثا
واستنشق ثلاثا ...) . والدارقطني كنه الطهارة باب الحث على المضمضة والاستنشاق
والبدء بهما أول الوضوء ٨٥/١ وفيه : (... ثم مضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا ...) .
وأصل حديث عثمان رضي الله عنه في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه
الا أنني لم أجد في رواياته في الصحيحين ما يدل على الفصل بين المضمضة والاستنشاق
بغرفتين ، بل فيها ما يدل على الجمع بينهما بغرفة واحدة ، فقد أخرجه البخاري
كنه الوضوء باب الوضوء ثلاثا ثلاثا ٨٥/١ ، وباب المضمضة في الوضوء ٨٧/١ ، وفي
كنه الصوم باب سواك الرطب واليابس للماء ٧٢/٣ ، وأخرجه مسلم في كنه الطهارة
باب صفة الوضوء وكماله ١٠٥/٣ مع شرح النووي .

(٢) أخرجه الترمذي كنه الطهارة باب ما جاء في وضوء النبي صلى الله عليه وسلم كيف كان
١٦٣/١ مع التحفة وفيه : (ثم مضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا ...) . والنسائي كنه الطهارة
باب صفة الوضوء ٦٩/١ - ٧٠ ، وفيه : (ثم مضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا ...) . وفي رواية
(ثم تمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا ...) . والدارقطني في كنه الطهارة باب صفة وضوء
رسول الله صلى الله عليه وسلم ٨٩/١ - ٩٠ ، وعبد الرزاق في مصنفه كنه الطهارة باب
كم في الوضوء من غسلة ٣٩/١ ، وفيه : (ثم مضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا ...) .
وأخرجه غيرهم الا أنه ليس فيه ما يدل على الفصل بين المضمضة والاستنشاق بغرفتين
بل فيه ما يدل على الجمع بينهما بغرفة واحدة . فقد أخرجه أبو داود كنه الطهارة
باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٨٢/١ - ٨٣ وابن ماجه كنه الطهارة وسننها .
باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد ١٤٢/١ وابن خزيمة في كنه الوضوء باب صفة
غسل اليدين قبل إدخالها الماء ، وصفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٧٦/١ ،
والدارمي كنه الطهارة باب في المضمضة ١٩٠/١ ، والبيهقي كنه الطهارة باب كيفية
المضمضة والاستنشاق ٤٨/١ ، وفي باب الجمع بين المضمضة والاستنشاق ٥٠/١ ، وفي
باب التكرار في غسل الوجه ٤٥/١ . قال الحافظ في التلخيص ٧٩/١ : " روى أبو علي
بن السكن في صحاحه من طريق أبي وائل شقيق بن سلمة قال : شهدت علي بن أبي
طالب وعثمان بن عفان توضأ ثلاثا ثلاثا ، وأفردا المضمضة والاستنشاق ، ثم قال : هكذا
رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ . فهذا صريح في الفصل .
(٣) في ف : أخذ لفيه وأنفه غرفة .

التفريع :

ان قلنا يأخذ لكل واحد غرفة ، فيقدم المضمضة على الاستنشاق (١) . وهذا التقديم مستحب ، أو مستحق ٤. فعلى وجهين (٢) :

أحدهما : أنه مشروط . لأتهما سنتان في عضوين (٣) .

والثاني : أنه مستحب . كتقديم اليمين على اليسار (٤) .

وان (٥) قلنا : يغرف غرفة واحدة ، قال العراقيون : يخلط أحدهما بالآخر (٦) . فيمضمض ويستنشق مرة ، ثم يفعل ذلك ثانية وثالثة . فان اتحاد الغرفة يدل على أن حكمهما حكم العضو الواحد (٧) .

وقطع أصحاب القفال بتقديم المضمضة ، وأن (٨) الخلط ليس مأموراً به بحال . (وأن أحداً لم) (٩) يشترط الترتيب (١٠) . /

ب/٣٢/م

ثم يستحب المبالغة فيهما برد (١١) الماء الى الفلصة (١٢) وتصعيده (١٣) بالنفس (١٤)

الى الخياشيم ، الا أن يكون صائماً / فيرفق (١٥) . قال النبي صلى الله عليه وسلم للقيط ب/٣١/ف بن صبرة (١٦) : (أسبغ الوضوء ، واخلل بين الأُمتين) (١٧) ،

=====

(١) فيتمضمض ثلاثاً من غرفة واحدة ، ثم يستنشق ثلاثاً من غرفة واحدة .

أنظر نهاية المطلب ٢٦/١ .

(٢) أنظر : المرجع السابق .

(٣) أنظر : المرجع السابق .

(٤) أنظر : المرجع السابق .

(٥) في م : فان .

(٦) في م : بالأخرى .

(٧) أنظر نهاية المطلب ٢٦/١ .

(٨) (أن) ساقطة من ف .

(٩) في ف : وان أجزأ اذا لم .

(١٠) أنظر : نهاية المطلب ٢٦/١ - ٢٧ .

(١١) في ف : ويردد .

(١٢) الغلصمة : رأس الحلقوم ، وهو الموضع الناتئ في الحلق . والجمع غلصم .

المصباح المنير ص ١٧١ .

(١٣) في ف : ويصعده .

(١٤) في ظ : بالتنفس .

(١٥) أنظر نهاية المطلب ٢٦/١ ل ٢٧ ، الحاوي ص ٣٩٦ ، التهذيب ص ١٣٥ ، المجموع ٣٥٦/١ .

(١٦) لقيط بن صبرة بن عبد الله بن المنتفق بن عامر بن عقيل بن كعب العامري . أبو رزين العقيلي ، وقيل أبو عاصم . روى عنه ابنه عاصم بن لقيط ، ووکیع بن عدس وعمرو بن أوس وغيرهم . وبعضهم يسميه لقيط بن عامر العقيلي . ويقال لقيط بن المنتفق وهو وافد بني المنتفق الى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أنظر : لأصابة ٧/٦ ، تهذيب التهذيب ٤٥٦/٨ ، أسد الغابة ٢٢٢/٤ ، الاستيعاب ٣٠٥/٣ ، (١٧) في ف : أصابعك .

ب/٢٨/ظ

وبالغ في المضمضة والاستنشاق / الا أن تكون صائما فترفق(١) .

السادسة: التكرار في الممسوح والمغسول . مستحب عندنا (٣) .

=====

(١) أخرجه أبوداود له الطهارة باب في الاستنثار ٩٩٧/١ الحديث بطوله وفيه: (فقلت يا رسول الله أخبرني عن الوضوء . قال : فذكره ، غير المضمضة والترفق . وفي رواية (إذا توضأت فمضمض) . ولم أجد للمضمضة ذكراً في غير هذه الرواية لهذا الحديث الا ما قاله ابن حجر في التلخيص ٨١/١ : " وروى الدولابي في حديث الثوري من جمعه ، من طريق ابن مسهد عن الثوري ولفظه: (وبالغ في المضمضة والاستنشاق الا أن تكون صائما) . وأخرجه أيضا في له الصوم باب الصائم يصب عليه الماء من العطش ويبالغ في الاستنشاق . ٧٦٩/٢ مختصراً . وليس للترفق ذكر في روايات الحديث التي وقفت عليها .

وأخرج الترمذي بعضه في له الطهارة باب ما جاء في تخليل الأصابع ١٤٩/١ مع التحفة وفي له الصوم باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم ٤٩٩/٣ ، مع التحفة كلفظ أبي داود وقال الترمذي عنه: " هذا حديث حسن صحيح " . وأخرج النسائي بعضه في له الطهارة باب المبالغة في الاستنشاق ٦٦/١ وبعضه في باب الأمر بتخليل الأصابع ٧٩/١ . وأخرج ابن ماجه بعضه في له الطهارة وسننها باب المبالغة في الاستنشاق والاستنثار ١٤٢/١ وبعضه في باب تخليل الأصابع ١٥٣/١ . وأخرجه ابن خزيمة في له الوضوء باب الأمر بالمبالغة في الاستنشاق اذا كان المتوضي مفطرا ٧٨/١ ، وفي باب تخليل أصابع القدمين في الوضوء ٨٧/١ ، نحو لفظ أبي داود وأخرج عبد الرزاق نحوه له الطهارة باب غسل الرجلين ٢٦-٢٧ ، وأحمد ٣٣/٤ بالفاظ عدة " والبيهقي له الطهارة باب المبالغة في الاستنشاق الا أن يكون صائما ٥٠/١ ، وفي باب تأكيد المضمضة والاستنشاق ٥١/١ ، وفي باب تخليل الأصابع ٧٦/١ ، بنحوه ، والحاكم له الطهارة باب الأمر بأسباغ الوضوء وتخليل الأصابع... ١٤٨-١٤٧/١ ، بالفاظ عدة وقال عنه: " هذا حديث صحيح ولم يخرجاه " . وفي باب تخليل الأصابع في الوضوء ١٨٢/١ مختصراً . وذكره الزيلعي في نصب الراية ١٦/١ ، ونقل قول ابن القطان على الحديث في كتابه الوهم والايهام حيث قال: " وهذا سند صحيح " .

وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي ٢٠/١ ، ٢٦ .

(٢) في ف : السادس .

(٣) أنظر تنهاية المطلب ٢٩/١ ، ٣٢ ، ٣٩ ، الابانة ٩/١ ، الحاوى ص ٤٤٤ ، المجموع

٤٣١/١ ، ٤٣٢ .

وقال أبو حنيفة : لا يستحب التكرار في المسح (١) .

فرع :

لو شك ، فلم يدر أغسل (٢) (مرتين أو ثلاثا) (٣) ،

قال الشيخ أبو محمد : يأخذ بالأكثر ، فانه لو زاد ربما وقعت رابعة ، وقد قلنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من زاد على هذا فقد تعدى وأساء وظلم) (٤) . وترك
السنة أهون من اقتحام البدعة . بخلاف ما لو شك في ركعات الصلاة ، فانه يأخذ بالأقل
اذ ترك الفرض لا وجه له (٥) .

وقال غيره : يأخذ في التكرار أيضا بالأقل ، لأن البدعة اعتماد الرابعتين غير سبب ،
على أنه لو وقع ، فليس بمعصية ، ولكنه (٦) مكروه (٧) . والمعني بالتعدى : أنه تعدى السنة ،
فأساء (٨) فيها (٩) .

=====

(١) المشهور من مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله أن السنة في مسح الرأس أن يمسح مرة
واحدة وأن التثليث في مسحه مكروه . وفي رواية الحسن عنه في كتاب المجرد أنه
يسن مسح الرأس ثلاثا بماء واحد . وعزا السرخسي في المبسوط للحسن رواية أخرى عن
أبي حنيفة وهو القول بتثليث المسح بماء جديد .

ومذهب الامامين مالك وأحمد رحمهما الله موافق لمذهب أبي حنيفة في عدم استحباب
تكرار مسح الرأس . وعن الامام أحمد رواية أخرى في استحبابه بماء جديد .
أنظر : المبسوط ٧/١ ، بدائع الصنائع ٢٢/١ ، البحر الرائق ٢٧/١ ، الهداية ٣٤٣/١ ،
القوانين الفقهية ص ٢٠ ، الكافي لابن عبد البر ١٣٨/١ ، الكافي لابن قدامة ٣٠/١ ،
الانصاف ١٦٣/١ .

(٢) في ظ يغسل .

(٣) في م : ثلاثا أو مرتين .

(٤) أخرجه أحمد ١٨٠/٢ من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : جاء أعرابي الى
النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن الوضوء ، فأراه ثلاثا ثلاثا . قال : (هذا الوضوء ،
فمن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم) . وأبو داود له الطهارة باب الوضوء ثلاثا
ثلاثا ٩٤/١ بنحوه ، وابن ماجه له الطهارة وسننها باب ما جاء في القمذ في الوضوء
وكراهية التعدى فيه ١٤٦/١ بنحوه . والنسائي له الطهارة باب الاعتداء في الوضوء ٨٨/١
بنحوه . وابن خزيمة له الوضوء باب التغليظ في غسل أعضاء الوضوء أكثر من ثلاث...
٨٩/١ بنحوه . والبيهقي له الطهارة باب كراهية الزيادة على الثلاث ٧٩/١ بنحوه .
وصح الحافظ ابن حجر طرقه في التلخيص ٨٣/١ . وحسنه الألباني في صحيح الجامع
المصنوع ١١٧٦/٢ .

(٥) أنظر نهاية المطلب ٢٩/١ ، المجموع ٤٤٠/١ .

(٦) في ف : لكنه .

(٧) أنظر نهاية المطلب ٢٩/١ ، المجموع ٤٤٠/١ .

(٨) في ف : وأساء .

(٩) أنظر نهاية المطلب ٢٩/١ .

السابعة : تحليل اللحية ، سنة اذا كانت اللحية (١) كثيفة ، فان (٢) كانت خفيفة فيجب

ايمال الماء الى منابتها (٣) .

الثامنة : تقديم اليمين على اليسار (٤) .

التاسعة : تطويل الفرة (٥) .

العاشرة : استيعاب الرأس بالمسح (٦) . وكيفيته أن يبيل جميع الكفين ، ويلصق أطراف

الأصابع بأطراف الأصابع ، ويبدأ بمقدمة (٧) رأسه ، ويردهما الى القفا ، ثم يعيدهما الى

مقدمة رأسه (٨) ، ان كان على رأسه شعر ، ليبتل (٩) كلا وجهي الشعر (١٠) .

وان لم يكن ، قال الصيدلاني : لا فائدة في الاعادة (١١) .

الحادية عشر : مسح الأكتفين (١٣) ، ظاهرهما وباطنهما / (سنة بماء جديد) (١٤، ١٥) . أ/٣٣/م

ولا يكفي ذلك ببقية البلل من مسح الرأس (١٦) .

وكيفيته : أن يدخل مسبتيه (١٧) في صماخي أذنيه ، ويدير ابهاميه على

=====

(١) (اللحية) : ساقطة منظر .

(٢) في ف : وان .

(٣) أنظر : المذهب ٣٧٤/١ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٣٩، ٢٩/١ ، التهذيب ص ١٥٧ ،

المجموع ٣٧٦/١ .

(٤) أنظر تنهاية المطلب ١/٣٩، ٣٣/١ ، التهذيب ص ١٥٧ ، المجموع ٣٨٤/١ .

(٥) أنظر : المذهب ٤٢٧/١ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٣٩ ، التهذيب ص ١٥٧ ، المجموع

٤٢٧/١ ، والمقصود بتطويل الفرة أن ينسل بعض مقدم رأسه مع الوجه كما يستحب

التحجيل أيضا وهو أن يغسل بعض العضد مع المرفق وبعض الساق مع القدم .

أنظر : المجموع ٤٢٨/١ .

(٦) أنظر : المذهب ٤٠١/١ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٣٩ ، الابانة ١/٩ ،

الحاوي ص ٤٤٣ ، التهذيب ص ١٥٧ ، المجموع ٤٠٢/١ .

(٧) في ف : بمقدم .

(٨) في م ، ف : الرأس .

(٩) في م : لبيل .

(١٠) أنظر : المذهب ٤٠١/١ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٣٢ .

(١١) أنظر : نهاية المطلب ١/٣٢ .

(١٢) في م : الحادي .

(١٣) أنظر تنهاية المطلب ١/٣٩ ، التهذيب ص ١٥٧ .

(١٤) في ف : بماء جديد سنة .

(١٥) أنظر : المذهب ٤١٠/١ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٣٢ ، الابانة ١/١٠ ، الحاوي ص ٤٥٧ ،

التهذيب ص ١٤٧ .

(١٦) أنظر : نهاية المطلب ١/٣٢ .

(١٧) في م : مسبتيه .

- ظاهر الأذنين(٢٠١) ، ثم يضع الكف على الأذنين استظهاراً(٣) .
والتكرار محبوب في مسحهما(٤) أيضاً ، كما في مسح الرأس(٥) .
الثانية عشر : (مسح الرقبة)(٧،٦) .

روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : / (مسح الرقبة أمان من الغل)(٨) . أ/٣٢/ف
فتردد الأصحاب فيما حكاه الشيخ أبو محمد في أن هذا سنة ، أو أدب ؟ لتردهم في
صحة الحد يث(٩) . والميداني لم يذكر مسح الرقبة أصلاً في كتابه(١٠) .
الثالثة عشر : تخليل أصابع الرجلين سنة(١١) ، وإن كانت لأصابع منفردة(١٢،١٣) .
وكيفيته : أن يخلل باليد اليسرى من أسفل الأصابع ، ويبدأ بالخنصر من الرجل اليمنى
ويختتم بالخنصر من الرجل اليسرى ، ويخلل بالخنصر من / اليد اليسرى(١٤) . أ/٢٩/ظ
ومستند الأصحاب في تعيين اليد اليسرى في التخليل ، الاستنجا(١٥) .
قال الامام : وليس هذا كالاستنجا(١٦) . إذ في صيانته عن الاستنجا كرامة كاليد ، والرجل
تفصل باليد اليمنى ، ولم يثبت أحجر فيه . والأصابع جزء من الرجل .

=====

- (١) في م : أذنيه .
- (٢) أنظر : الإبانة ١٠/ل/١ .
- (٣) أنظر : نهاية المطلب ١/ل/٣٣ .
- (٤) في ظ : مسحها .
- (٥) أنظر : نهاية المطلب ١/ل/٣٣ .
- (٦) (مسح الرقبة) : ساقطة من ظ -
- (٧) أنظر : الإبانة ١٠/ل/١ ، نهاية المطلب ١/ل/٣٩ ، التهذيب ص ١٤٨ ، فتح العزيز ١/٤٣٣٤٣٣ .
- (٨) قال عنه النووي في المجموع ١/٤٦٥ : " هذا موضوع ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم " . ونقل قبل ذلك في ١/٤٦٣ عن أبي الطيب الطبري قوله : " مسح العنق لم يذكره الشافعي رضي الله عنه ولا قاله أحد من أصحابنا ولا ورد به سنة ثابتة " . وقال في ١/٤٦٤ : " ولم يثبت فيه - أي مسح العنق - عن النبي صلى الله عليه وسلم " . ثم ناق بعض الأحاديث التي تحذر من البدع . وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص ١/٩٢ : " أورده أبو محمد الجويني وقال : لم يرتض أئمة الحديث اسناده ... " . وقال عنه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/٩٧ : " موضوع " .
- (٩) أنظر : فتح العزيز ١/٤٣٣ - ٤٣٥ .
- (١٠) أنظر : نهاية المطلب ١/ل/٣٣ .
- (١١) أنظر : نهاية المطلب ١/ل/٣٩ ، التهذيب ص ١٤٩ .
- (١٢) في ظ : متفرجة .
- (١٣) إذا كانت الأصابع منفردة فالتخليل سنة . أما إن كان الماء لا يصل إليها إلا بالتخليل فهو واجب حينئذ . أنظر : المهذب ١/٤٢٤ مع المجموع ، الإبانة ١٠/ل/١ ، الحاوي ص ٤٩٣ ، التهذيب ص ١٤٩ ، المجموع ١/٤٢٤ - ٤٢٥ .
- (١٤) أنظر : نهاية المطلب ١/ل/٣٣ ، الإبانة ١٠/ل/١ ، الحاوي ص ٤٩٣ ، التهذيب ص ١٤٩ ، المجموع ١/٤٢٥ .
- (١٥) أنظر : نهاية المطلب ١/ل/٣٣ .
- (١٦) أنظر : المرجع السابق .

وقد عد الأصحاب المبالغة سنة أخرى ، والموالة سنة على قول (١) ، فتصير (أربع عشرة ، أو خمس عشرة) (٢) .

واستتمام الكلام بأمرين :

أحدهما : أن ترك التنشيف (٣) للأعضاء (٤) أولى ، لابقاء أثر العبادة ، هكذا قاله الأئمة (٥) (٦) .
وقد نشف رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة ، فتبين (٧) به (٨) جوازه (٩) . وكان

=====

- (١) أنظر : نهاية المطلب ١/٣٩٠ .
- (٢) في ظ ، م : أربعة عشر أو خمسة عشر .
- (٣) في م : تنشف .
- (٤) في م : الأعضاء . وفي ظ : للأعضاء . مكرره .
- (٥) في ظ : الامام .
- (٦) أنظر : المهذب ١/٤٥٨ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٣٨٨ ، الإبانة ١/١٠٨ ، الحاوي ص ٥١٣ ، التهذيب ص ١٥١ .
- (٧) في ف : فتبين .
- (٨) (به) : ساقطة من ف .
- (٩) جاء في التنشيف بعد الوضوء عدد من الأحاديث منها :
* ما أخرجه ابن ماجة له الطهارة وسننها باب المنديل بعد الوضوء وبعد الغسل ١/١٥٨ من حديث سلمان الفارسي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فقلب جبته صوف كانت عليه فمسح بها وجهه . ثم نقل المعلق عن زوائد ابن ماجة أن اسناد الحديث صحيح ورواته ثقات . وحسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن ابن ماجة ١/٢٨٠ .
وهناك أحاديث أخرى جاءت في التنشيف الآن العلماء أعلوها . فمنها :
١- حديث عائشة رضي الله عنها قالت : كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خرقة ينشف بها بعد الوضوء . أخرجه الترمذي له الطهارة باب ما جاء في المنديل بعد الوضوء ١/١٧٤-١٧٦ مع التحفة ، وقال عنه : " حديث عائشة ليس بالقائم ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء " . وأخرجه الدارقطني له الطهارة باب التنشيف من ماء الوضوء ١/١١٠ ، وأعله برجل متروك فيه . وأخرجه البيهقي له الطهارة باب التمسح بالمنديل ١/١٨٥ من حديث عائشة وأبي بكر الصديق وأنس وأعله . والحاكم له الطهارة باب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له خرقة ينشف بها بعد الوضوء ١/١٥٤ عنها وقال بعده : " أبو معاذ هذا هو الفضل بن ميسرة البصري روى عنه يحيى بن سعيد وأثنى عليه وهو حديث قد روى عن أنس بن مالك وغيره ولم يخرجاه " . وقد ضعف الحافظ ابن حجر طرق الحديث في التلخيص ١/٩٩ .
٢- حديث معاذ بن جبل قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه . أخرجه الترمذي له الطهارة باب ما جاء في المنديل بعد الوضوء ١/١٧٦ مع التحفة وقال بعده : " هذا حديث غريب واسناده ضعيف " . وأخرجه البيهقي له الطهارة باب التمسح بالمنديل ١/١٨٦ وضعفه .

يواظب على ترك التنشيف (١)، فتبين (٢) بمواظبته الأفضل (٤،٣) .

وقال (٤) العراقيون : الظاهر من مذهب الشافعي رحمه الله، أن الأولى تركه. وهذا

إشارة الى خلاف (٦،٥) . وله وجه . فان فيه تصاونا (٧) عن التماق الخبر به (٨) .

الثاني : أن (٩) الأولى فيه (١٠) ترك / الاستعانة في الوضوء (١١) ، فالأجر على قدر النصب (١٢) . ب/٣٣/م

وقد استعان رسول الله صلى عليه وسلم مرة (١٣) بالمغيرة (١٤)،

=====

(١) في ظ : التنشيف .

(٢) فيف : فيتبين .

(٣) أنظر : نهاية المطلب ٣٨ل/١ ، المجموع ٤٦١/١ .

(٤) في ف : قال .

(٥) في ف : خلافه .

(٦) ذكر النووى في المجموع ٤٦١/١-٤٦٢ خمسة أوجه في حكم التنشيف :

الأول : لا يكره ، لكن يستحب تركه . وبهذا قطع جمهور العراقيين والقاضي حسين

والبنوى وآخرون ورجحه الرافعي وغيره وصحه النووى .

الثاني : يكره التنشيف ، حكاه المتولى وغيره .

الثالث : أنه مباح يستوى فعله وتركه . قاله أبو على الطبرى في الاصح والقاضي

أبو الطيب الطبرى في تعليقه .

الرابع : يستحب التنشيف لما فيه من السلامة من غبار نجس وغيره . حكاه الفوراني

والرويانى والرافعي ووجهه المصنف كما يفهم من كلامه هنا .

الخامس : أن كان في الميف كره التنشيف ، وان كان في الشتاء فلا . لعذر البرد ،

حكاه الرافعي .

(٧) في ظ ، م : تصاون .

(٨) أنظر تنهاية المطلب ٣٨ل/١ ، المجموع ٤٦٢/١ .

(٩) (أن) : ساقطة من ف .

(١٠) (فيه) : ساقطة من ف .

(١١) أنظر : الأمانة ١ل/١ ، الحاوى ص ٥١١-٥١٠ ، التهذيب ص ١٥١ .

(١٢) أنظر : نهاية المطلب ٣٨ل/١ .

(١٣) (مرة) : ساقطة من ظ .

(١٤) المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن معتب الثقفي . أبو عيسى (٢٠٠هـ - ٥٠هـ)

قبيل في كنيته أبو محمد وقيل أبو عبدالله . صحابي جليل أسلم قبل عمرة الحديبية

وشهدا ، وبيعة الرضوان وما بعدها من المواقع وشهد اليمامة وفتح الشام والعراق

فكان قد فقد عينه باليرموك، وكان من دهاة العرب ، ولّه عمر البصرة ففتح ميسان وهذان

عدة بلاد ، وكان أول من وضع ديوان البصرة . ولما كانت الفتنة بعد مقتل عثمان اعتزل

القتال الى أن حضر الحكمين ثم بايع معاوية بعد أن اجتمع الناس عليه . ثم ولّه

الكوفة واستمر بها الى أن مات سنة خمسين . روى مائة وستة وثلاثين حديثا .

أنظر : لأصابة ١٣١/٦ ، تهذيب التهذيب ٢٦٢/١ ، السير ٢١/٣ ، تاريخ بغداد ١٩١/١ ،

طه ابن سعد ٢٨٤/٤ ، أسد الغابة ٤٧١/٤ .

وكان عليه جبة كصها (١) ضيق ، فعرس عليه الاسباغ منفردا (٣،٢).

=====

- (١) في.ظ : فيها .
- (٢) أنظر نهاية المطلب ١/٣٨ .
- (٣) حديث استعانة النبي صلى الله عليه وسلم بالمغيرة في الوضوء متفق عليه :
فقد أخرجه مسلم كـ الطهارة باب المسح على الخفين ١٦٨/٣ مع شرح النووي .
عن المغيرة بن شعبة قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر ، فقال :
(يا مغيرة خذ الاناوة) فأخذتها ثم خرجت معه ، فانطلق رسول الله صلى الله عليه
وسلم حتى توارى عني ، فقضى حاجته ثم جاء وعليه جبة شامية ، ضيقة الكمين ،
فذهب يخرج يده من كمها فضاقت عليه فأخرج يده من أسفلها ، فصبت عليه فتوضأ
وضوءه للصلاة ، ثم مسح على خفيه ثم صلى . وهذا لفظ مسلم .
وأخرجه البخاري كـ الوضوء باب الرجل يوضي صاحبه ٩٤/١ ، وفي باب المسح على
الخفين ١٠٣/١ ، وفي باب اذا أدخل رجله وهما طاهرتان ١٠٤/١ ، وفي كـ الصلاة
باب الصلاة في الجبة الشامية ١٦٣/١ ، وفي باب الصلاة في الخفاف ١٧٣/١ ، وفي
كـ الجهاد باب الجبة في السفر والحرب ١١٢/٤ ، وفي كـ المنازى باب رقم ٨١ ،
٢٦/٦ ، وفي كـ اللباس باب من لبس جبة ضيقة الكمين في السفر ٢٦٣/٧ ، وباب
لبس جبة الصوف في الغزو ٢٦٣/٧ .

الباب الثاني في الاستنجاء (١)

وفيه ثلاثة (٢) فصول ، بعد مقدمة في آداب قضاء الحاجة .

المقدمة :

يستحب لمن يقضي حاجته في صحراء ، ان يبعد عن أعين الناظرين (٣) ، ويستتر بشيء
ان وجده (٥،٤) ، ويعد الأحجار قبل قضاء الحاجـة (٦) ،

=====

(١) الاستنجاء : ازالة النجس ، وهو النجاسة عن مخرجها بالماء أو الحجر .

أنظر تحرير ألفاظ التنبيه ص ٣٦ ، المصباح الطنير ص ٢٢٧ .

(٢) في ظ : ثلاث .

(٣) أنظر : المذهب ٧٧٢/١ مع المجموع ، نهاية المطلب ٤٠/ل/١ ، الحاوي ص ٥٩٠ ، التهذيب ص ١٦٦ ،

المجموع ٧٧/٢ . وقد جاء في ذلك حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه وقد تقدم

تخريجه في الصفحة السابقة .

(٤) في ف : وجد .

(٥) أنظر : المذهب ٧٧/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ٤٠/ل/١ ، الحاوي ص ٥٩١ ،

التهذيب ص ١٦٦ ، المجموع ٧٧/٢ . وقد روى في هذا حديث أبي هريرة رضي الله

عنه مرفوعا وفيه : (ومن أتى الغائط فليستتر فان لم يجد الاكثيبا من رمل

فليستدبره ، فان الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم . من فعل فقد أحسن ومن لا فلا

حرج) . أخرجه أبو داود في كتابه الطهارة باب الاستتار في الخلا ٣٣/١ ، وابن ماجه

كتاب الطهارة وسننها باب الارتياح للغائط والبول ١٢٢-١٢١/١ ، والدارمي كتاب الطهارة

باب التستر عند الحاجة ١٧٧/١ ، والبيهقي كتاب الطهارة باب الاستتار عند قضاء

الحاجة ٩٤/١ وغيرهم . وفي اسناده رجل مختلف فيه . أنظر : التلخيص ١٠٣-١٠٢/١ .

(٦) أنظر نهاية المطلب ٤٠/ل/١ ، المجموع ٩٣/٢ . وقد جاء فيه حديث عائشة رضي

الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (اذا ذهب أحدكم الى الغائط

فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيب بهن فانها تجزئ عنه) . واللفظ لأبي داود .

أخرجه أبو داود كتاب الطهارة باب الاستنجاء بالحجارة ٣٧/١ ، والنسائي كتاب الطهارة

باب الاجتزاء في الاستطابة بالحجارة دون غيرها ٤٢-٤١/١ .

وذكر ابن حجر في التلخيص ١٠٩/١ أن الدار قطني صححه في كتاب العلل .

ويتقي الجلوس في موضع هو متحدث / الناس (١) . قال النبي صلى الله عليه وسلم : (اتقوا ب/٣٢/ف
الملاعن وأعدوا النبل) (٢) . وفسر الملاعن به لما سئل .
ولا يكشف عورته قبل الانتهاء الى موضع الجلوس (٣) .
قال العراقيون : ولا يبول (٤) في الماء الراكد (٥) ، (ولا تحت) (٦) الشجرة المثمرة (٧) ،
ولا يستقبل الشمس والقمر (٨) ، ورووا في ذلك أخبارا (٩) .

=====

- (١) أنظر نهاية المطلب ٤٠/ل/١ ، الحاوي ص ٥٩٥ ، التهذيب ص ١٦٨ .
- (٢) لم أجد في شيء من كتب السنة التي رجعت إليها ، وقال عنه النووي في المجموع ٩٣/٢ : ليس بثابت . وذكره الحافظ في التلخيص ١٠٢/١ وعزاه الى عبد الرزاق وأبي عبيد وقال : " وإسناده ضعيف " . قال : " ورواه ابن أبي حاتم في العلل من حديث سراقه مرفوعا ، وصحح أبوه وقفه " .
- والنبل : بضم النون مشددة وفتح الباء : الأحجار الصغار . أنظر : المجموع ٩٣/٢ .
- (٣) أنظر : المذهب ٨٣/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ٤١/ل/١ ، الحاوي ص ٥٩٧ ، التهذيب ص ١٦٧ ، المجموع ٨٣/٢ . وقد ورد فيه حديث أنس رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد الحاجة لم يرفع ثوبه حتى يبدنو من الأرض . ومثله عن ابن عمر . أخرجه الترمذي له الطهارة باب ما جاء في الاستئثار عند الحاجة ٢٤٧٢/١ مع التحفة وقال عنهما الترمذي : انهما مرسلان . وأبو داود له الطهارة باب كيف التكشف عند الحاجة ٢١/١ ، والبيهقي له الطهارة باب كيف التكشف عند الحاجة ٩٦/١ .
- (٤) في ظ : لا يبوله أحدكم . وفي م : لا يبوله .
- (٥) وقد ورد فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا : (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه) . متفق عليه واللفظ للبخاري . أخرجه البخاري له الوضوء باب الماء الدائم ١١٥/١ ، ومسلم له الطهارة باب النهي عن البول في الماء الراكد ١٨٧/٢ مع شرح النووي .
- (٦) في ظ ، م : وتحت .
- (٧) أنظر : المذهب ٨٧/٢ مع المجموع ، الحاوي ص ٥٩٧ ، التهذيب ص ١٦٨ ، المجموع ٩٣/٨٧/٢ . وقد روى فيه حديث عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخلى الرجل تحت شجرة مثمرة ونهى أن يتخلى على ضفة نهر جار . أورده ابن حجر في التلخيص وعزاه الى الطبراني في الأوسط ، وكذا البيهقي في مجمع الزوائد وفيه فوات بن السائب وهو متروك الحديث . وعزاه ابن الملقن الى العقيلي . أنظر : التلخيص الحبير ١٠٦/١ ، مجمع الزوائد ٢٠٩/١ ، تحفة المحتاج الى أدلة المنهاج ١٦٣/١ .
- (٨) أنظر : التهذيب ص ١٧٢ ، المجموع ٩٤/٢ . وقد ذكر الحافظ ما تمسك به من قال بهذا وهو ما روى في كتاب المناهي الذي رواه محمد بن علي الحكيم الترمذي في جزء مفرد ومداره على عباد بن كثير عن عثمان الأعرج عن الحسن أنه قال : حدثني سبعة من الصحابة وذكرهم ، ورفعوا الى النبي صلى الله عليه وسلم وفيه : (ونهى أن يبول الرجل وفرجه باد الى الشمس والقمر) . فقال عنه ابن حجر : هو حديث باطل لا أصل له . ونقل عن ابن الصلاح قوله عنه : لا يعرف وهو ضعيف . وقال عنه النووي : " أنه باطل " . أنظر : المجموع ٩٤/٢ ، التلخيص ١٠٣/١ .
- (٩) أنظر نهاية المطلب ٤١/ل/١ ، وقد تقدمت في مواضعها .

ونهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن البول في الجَحْرَة (١) ، وقال : (انهما ساكن اخوانكم من الجن) (٢) . وان (٣) كان في بنيان يقدم الرجل اليسرى في الدخول ، واليمنى في الخروج (٤) . ولا يستصحب شيئا عليه اسم معظم (٥) . ولا يدخل ذلك البيت حاسر الرأس (٦) . ويتكىء في جلوسه على الرجل اليسرى (٧) .

=====

(١) الجَحْرَة : جمع جحر . وهو ما يأوى اليه الضب والجربوع والحية .

أنظر : المصباح المنير ص ٣٥ ، مختار الصحاح ص ٤٠ .

(٢) أخرجه أبو داود له الطهارة باب النهي عن البول في الجحر ٣٠/١ عن قتادة عن عبد الله بن سرجس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يبال في الجحر قال : قالوا : لقتادة : ما يكره من البول في الجحر ؟ قال : كان يقال انهما ساكن الجن . وأخرجه النسائي له الطهارة باب كراهية البول في الجحر ٣٣/١ بنحوه ، وأحمد ٨٢/٥ ، مطولا بنحوه ، والبيهقي له الطهارة باب النهي عن البول في ثقب ٩٩/١ بنحوه ، والحاكم له الطهارة باب النهي عن البول في الجحر ... ١٨٦/١ بنحوه وقال بعده : " هذا حديث على شرط الشيخين فقد احتجنا بجميع رواته ، ولعل متوهما يتوهم أن قتادة لم يذكر سماعه من عبد الله بن سرجس وليس هذا بمستبعد فقد سمع قتادة من جماعة من الصحابة لم يسمع منهم عاصم بن سليمان الأحول ، وقد احتج مسلم بحديث عاصم عن عبد الله بن سرجس وهو من ساكني البصرة والله أعلم " والحدِيث صححه النووي في المجموع ٨٥ / ٢ ونقل الحافظ في التلخيص ١٠٦/١ تصحيحه عن ابن خزيمة وابن السكيت عنه . وضعفه الألباني في ضعيف الجامع ٢٣/٦ ، وفي إرواء الغليل ٩٣/١ .

(٣) في م : فان .

(٤) أنظر : المذهب ٧٦/٢ مع المجموع نهاية المطلب ٤١/١ ، التهذيب ص ١٦٩ ، المجموع ٧٧/٢ .

(٥) أنظر : المذهب ٧٣/٢ مع المجموع نهاية المطلب ٤١/١ ، الحاوي ص ٦٠٢ ، التهذيب ص ١٦٦ ،

المجموع ٧٣/٢ ، وقد ورد فيه حديث أنس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء وضع خاتمه . أخرجه أبو داود له الطهارة باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء ٢٥/١ وقال عنه : " هذا حديث منكر " . وأخرجه ابن ماجه له الطهارة وسننها باب ذكر الله عز وجل على الخلاء والخاتم في الخلاء ١١٠/١ ، والنسائي له الزينة باب نزع الخاتم عند دخول الخلاء ١٢٨/٨ ، والبيهقي له الطهارة باب وضع الخاتم عند دخول الخلاء ٩٥/١ ، والحاكم ١٨٧/١ وقال عنه : " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين " .

(٦) أنظر : نهاية المطلب ٤١/١ ، المجموع ٩٣/٢ . وقد روى فيه حديث عائشة رضي الله

عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء غطى رأسه وإذا أتى أهله غطى رأسه . وصح عن أبي بكر رضي الله عنه أنه كان يفعل . وروى عن النبي صلى

الله عليه وسلم مراسلا . أخرجه البيهقي له الطهارة باب تغطية الرأس عند دخول الخلاء ... ٩٦/١ .

(٧) أنظر : المذهب ٨٩/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ٤١/١ ، الحاوي ص ٥٩٨ ، التهذيب ص ١٢٠ ،

المجموع ٨٩/٢ . وقد روى فيه حديث سراقه بن مالك رضي الله عنه قال : علّمنا رسول

=====

ويقول عند الدخول : " بسم الله ، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " (١) . ويقول عند الخروج :

" الحمد لله الذى أذهب / عني ما يؤثمني ، وأبقى علي ما ينفعني " (٢) .

=====

=== الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل أحدنا الخلاء أن يعتمد اليسرى ويفضب اليمنى .

أخرجه البيهقي في الطهارة باب تغطية الرأس... والاعتماد على الرجل اليسرى اذا قعد ٩٦/١ وعلق تصحيحه . وضعفه النووى في المجموع ٨٩/٢ . وعزاه الحافظ في التلخيص ١٠٧/١ الى الطبراني .

(١) لم أجده بهذا اللفظ في شيء من كتب السنة التي رجعت اليها . لكن أخرج ابن ماجه كـ الطهارة باب ما يقول الرجل اذا دخل الخلاء ١٠٩/١ عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لا يعجز أحدكم اذا دخل مرفقه أن يقول : اللهم اني أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم) قال المعلق نقلا عن زوائد ابن ماجه : " اسناده ضعيف " . وضعفه الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه ص ٢٤ .

وقد ثبت من حديث أنس عند الشيخين أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا دخل الخلاء : (اللهم اني أعوذ بك من الخبيث والخبائث) . وفي الصحيح غنية عن الضعيف . أخرجه البخارى كـ الوضوء باب ما يقول عند الخلاء ٢٩/١ ، ومسلم كـ الحيف باب ما يقول اذا أراد دخول الخلاء ٧٠/٤ مع شرح النووى .

(٢) أخرجه الدارقطني كـ الطهارة باب الاستنجاء ٥٧/١ ، مطولابنحوه عن طاووس مرسل وفيه : (ثم ليقل : الحمد لله الذى أخرج عني ما يؤثمني وأمسك علي ما ينفعني) . وأخرجه البيهقي كـ الطهارة باب ما ورد في الاستنجاء بالتراب ١١١/١ نحو رواية . الدارقطني ، وقال البيهقي ١١١/١ : " ورواه سفيان بن عيينة عن سلمة عن طاووس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح وهله ولا رفعه " . وأشار المباركفوري صاحب تحفة الأحوذى ٥١/١ الى ضعف رواية الدارقطني ، وادعى أنه أورده عن ابن عباس مرفوعا .

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث عائشة رضي الله عنها أنه كان اذا خرج من الخلاء أو الغائط يقول : " غفرانك " . أخرجه أحمد ١٥٥/٦ ، و أبو داود في كـ الطهارة باب ما يقول الرجل اذا خرج من الخلاء ٢٠/١ ، والترمذى كـ الطهارة باب ما يقول اذا خرج من الخلاء ٤٨/١ ، مع التحفة ، وقال بعده : " هذا حديث حسن غريب " . وابن ماجه كـ الطهارة وسننها باب ما يقول اذا خرج من الخلاء ١١٠/١ ، والدارمي كـ الطهارة باب ما يقول اذا خرج من الخلاء ١٨٣/١ ، وابن خزيمة كـ الوضوء باب القول عند الخروج من المتوضأ ٤٨/١ ، و البيهقي كـ الطهارة باب ما يقول اذا خرج من الخلاء ٩٧/١ ، والحاكم كـ الطهارة باب ما يقول اذا خرج من الغائط ١٥٨/١ وقال : " هذا حديث صحيح " . وقال الترمذى عقب ذكره حديث عائشة ٥٠/١ مع التحفة : " ولا نعرف في هذا الباب الا حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم " . وقال النووى في المجموع ٧٦/٢ : " وجاء في الذى يقال عقب الخروج أحاديث كثيرة ليس فيها شيء ثابت الا حديث عائشة المذكور ، وهذا مراد الترمذى بقوله : لا يعرف في الباب الا حديث عائشة والله أعلم " .

ويستنزّه من البول ، باتقاء المحلل الملب من الأرض (١) ، ومهاب الرياح (٢) ،
قال النبي صلى الله عليه وسلم : (استنز هوا (٣) من البول ، فسان
عامة عذاب القبر منه) (٤) .

=====

(١) ورد في هذا حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فأراد أن يبول فأتى دمثا في أصل جدار فبال. ثم قال صلى الله عليه وسلم : (إذا أ راد أحدكم أن يبول فليرتد لبوله موضعا). أخرجه أبو داود كمال الطهارة باب الرجل يتبوء لبوله ١٥/١ ، والبيهقي ك . الطهارة باب الارتياذ للبول ١/٩٣-٩٤ ، ومعنى الدمث : المكان السهل اللين الذي يّخذ البول فيه فلا يرتد على البائل . ومعنى ليرتد : أي ليطلب ويتحرّ . أنظر : معالم السنن ١٥/١ .

(٢) أنظر : المذهب ٨٣/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٤١ ، الحاوي ص ٥٩٢ ، التهذيب ص ١٦٧ ، المجموع ٩٣ ، ٨٤/٢ . وقد روى فيه حديث أنه صلى الله عليه وسلم كان يتمخر الريح . أي ينظر أين مجراها لئلا يرد عليه البول . قال عنه الحافظ في التلخيص ١٠٦/١-١٠٧ : " لم أجده من فعله وهو من قوله عند ابن أبي حاتم في العلل من حديث سراقه بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا أتى أحدكم الغائط... واستخروا الريح.... " . وذكر أن ابن أبي حاتم حكى عن أبيه أن الأصح وقفه . وروى فيه أيضا حديث عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره البول في الهواء . ونقل النووي قول ابن عدي عنه أنه موضوع . أنظر : المجموع ٩٣/٢ . وأخرج الدارقطني حديث سراقه ك . الطهارة باب الاستنجاء ٥٦/١ ، وفيه أن سراقه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن التغوط فأمره أن يتنكب القبلة ولا يستقبلها ولا يستدبرها ولا يستقبل الريح.... وذكر أن فيه رجلا متروكا .

(٣) في ف : تنزهوا .

(٤) أخرجه الدارقطني كمال الطهارة باب نجاسة البول والأمر بالتنزّه منه... ١٢٧/١-١٢٨ من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعا ، وقال : الصواب مرسل . وأورده من طريق قتادة عن أنس مرفوعا بنحوه وقال عنه : " المحفوظ مرسل " . وأورده عن ابن عباس مرفوعا بنحوه وقال عنه : " لا بأس به " . وعزاه الهيثمي في مجمع الزوائد ٢١٢/١ إلى البزار والطبراني في الكبير وقال : " وفيه أبو يحيى القتات ، وثقه يحيى بن معين في رواية ، وضعفه البلقون " . وفي كشف الأستار ١٢٩/١ . وروى الحديث بلفظ آخر : (أكثر عذاب القبر من البول) . أخرجه ابن ماجه كمال الطهارة وسنها باب التشديد في البول ١/١٢٥ عن أبي هريرة مرفوعا . ونقل المعلق عن زوائد ابن ماجه قوله : " أسنده صحيح وله شواهد " . وأخرجه أحمد عنه بنحوه ٣٨٨ ، ٣٢٦/١ والدارقطني كمال الطهارة باب نجاسة البول والأمر بالتنزّه منه... ١٢٨/١ بمثله ، وقال بعده : " صحيح " . والحاكم ١٨٣/١ عنه بمثله وقال بعده : " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولا أعرف له علة ولم يخرجاه " . وأورد عن ابن عباس مرفوعا نحوه . قال الحافظ في التلخيص ١٠٦/١ عن حديث أبي هريرة : " وأعله أبو حاتم فقال : ان رفعه باطل " . وقال عن حديث ابن عباس : " واسنده حسن ليس فيه غير أبي يحيى القتات وفيه لين " . ونقل كلام العلماء في ارسال حديث انس .

وقد وردت (١) الأخبار في جملة (٢) ذلك (٣) .

ويحرم عليه استقبال القبلة ، واستدبارها اذا كان في فضاء بارز (٤) ، أو في صحن دار ، وما يشابهه (٥) . فان تستر سقط التحريم (٦) ، والأدب أن يتوقاه في الستر أيضا (٧) ، ويكفيه أن يكون بين يديه جدار ، وهو قريب (٨) منه بمقدار ما بين الصفين (٩) ، ولو أنماخ راحلته وتستر (١١) بها كفاه (١٢) . ونقل ذلك عن ابن (١٣) عمر (١٤) .

ولو أرخى ذيله في قبالة القبلة ، فهل يسقط التحريم ؟ فيه وجهان (١٥) :

الأصح : أنه يسقط (١٦) . اذ المحذور أن يقابلها (١٧) باحدى سوئتيه (١٨) .

=====

- (١) في م : ورد .
- (٢) في ف : حكمه .
- (٣) أنظر : نهاية المطلب ٤١/١ .
- (٤) في ف : بارزا .
- (٥) أنظر نهاية المطلب ٤١/١ ، التهذيب ص ١٧٠-١٧١ ، المجموع ٢/٧٨ .
- (٦) أنظر : الإبانة ١١/١ ، الحاوي ص ٥٧٦ ، التهذيب ص ١٧١ ، المجموع ٢/٧٨ .
- (٧) أنظر : نهاية المطلب ٤١/١ ، المجموع ٢/٧٩ .
- (٨) (قريب) : ساقطة من ف .
- (٩) أنظر نهاية المطلب ٤١/١ ، الإبانة ١١/١ ، التهذيب ص ١٧١ ، المجموع ٢/٧٨-٧٧ .
- (١٠) في م : فلو .
- (١١) في ف : واستتر .
- (١٢) أنظر نهاية المطلب ٤١/١ ، الإبانة ١١/١ ، التهذيب ص ١٧١ ، المجموع ٢/٧٨ .
- (١٣) في م ، ف : بن .
- (١٤) أخرجه أبو داود له الطهارة باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة ٢٠/١ ، عن مروان بن الأصغر قال : رأيت ابن عمر أنماخ راحلته مستقبل القبلة ثم جلس يبول إليها ، فقلت : يا أبا عبد الرحمن أليس قد نهي عن هذا ؟ قال : بلى . إنما نهي عن ذلك في الفضاء ، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يستر فلا بأس . وأخرجه ابن خزيمة له الوضوء باب ذكر الخبر المفسر للخبرين اللذين ذكرتهما ٣٥/١ .
- والدارقطني له الطهارة باب استقبال القبلة في الخلا ٥٨/١ وقال بعده : " هذا صحيح كلهم ثقات " . والبيهقي له الطهارة باب الرخصة في ذلك في الأبنية ٩٢/١ والحاكم ١٥٤/١ وقال بعده : " هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه " . وحسنه أبو بكر الحازمي في الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ص ٦٦ ، وحسنه الألباني في ارواء الغليل ١٠٠/١ .

- (١٥) أنظر نهاية المطلب ٤١/١ ، المجموع ٢/٧٩ .
- (١٦) قطع به امام الحرمين ومن صححه النووي . أنظر : المرجعين السابقين .
- (١٧) في ظ ، م : لا يقابلها .
- (١٨) أنظر نهاية المطلب ٤١/١ .

والقدر المعتبر في طول (١) الساتر أن يستتر (٢) من الجالس ما بين سرتيه الى موضع قدميه وهو قريب من مقدار مؤخر الرجل (٣) . هذا تمام المقدمة .
رجعنا الى فصول الباب :

الفصل الأول فيما يستنجى عنه

١/٣٣/ف

وفيه / مسائل خمس (٤) :

الأولى : أن (٥) الاستنجاء واجب عن كل نجاسة ملوثة ، خارجة من المخرج المعتاد نادرا كان أو معتادا (٦) . هكذا أورده الامام (٧) .
وأورد الفوراني في النجاسة النادرة تفصيلا (٨) ، وقال : نقل المزي أنه يجوز الاستنجاء عنها (٩) بالحجر (١٠، ١١) .
ونقل الربيع : ان كان في جوف مقعدته بواسير (١٢) ، لم يجز الاستنجاء الا بالماء (١٣) .
فمن أصحابنا من قال قولان (١٤) ، بناء على أن الاعتبار بالخارج ، أو المخرج ؟ .

=====

- (١) في م : قدر . وفي الهامش : طول .
- (٢) في ف : يستتر .
- (٣) أنظر نهاية المطلب ٤١/١ ، المجموع ٧٨٧٧/٢ .
- (٤) في ظ ، م : خمسة .
- (٥) (أن) : ساقطة من ف .
- (٦) أنظر : الحاوي ص ٦١٠ ، التهذيب ص ١٧٢ ، المجموع ٩٥/٢ .
- (٧) أنظر : نهاية المطلب ٤٢/١ .
- (٨) أنظر : الابانة ١١/١ .
- (٩) في م ، ف : عنه .
- (١٠) (بالحجر) : ساقطة من ظ ، ف .
- (١١) أنظر : الابانة ١١/١ .
- (١٢) البواسير : جمع باسور ، وهي علة في المقعدة . أنظر : المجموع ٩٠/٢ ، لسان العرب ٥٩/٤ ، المصباح المنير ص ١٩ .
- (١٣) أنظر : الآم ٢٢/١ ، الابانة ١١/١ .
- (١٤) نقل الماوردي في الحاوي ص ٦١٠-٦١١ في جواز الاستنجاء بالحجارة في النجاسة النادرة قولين : الأول : الجواز . الثاني : عدم الجواز وتعين الماء . وكذا ذكر البغوي في التهذيب ص ١٧٣ وصحح الجواز . وذكر النووي في المجموع ١٢٧/٢ أن فيه طريقين : الطريق الأول : أنه على قولين . وصححه وقال : وبه قطع العراقيون .
القول الأول : يجزيه الحجر وصححه وعزاه الى مختصر المزي وحرمله .
القول الثاني : يتعين الماء . وعزاه الى الأم .
الطريق الثاني : ذكره الخراسانيون ، أنه يجزيه الحجر قولاً واحداً .

فان (١) قلنا بالمخرج ، جاز . وان قلنا بالخارج ، فلا . لأن الخارج غير معتاد .

وعلى هذا : لوخرج المعتاد من ثقبه انفتحت على بطنه :

ان اعتبرنا الخارج جاز الاستنجا عنه . وان اعتبرنا المخرج (٢) ، لم يجوز (٣) .

ومن أصحابنا من أول ما نقله الربيع وقال : صورته : (أن تكون) (٤) بين الاليتين

بواسير ، لا في المخرج (٥) . ثم اختلفوا في محل القولين :

منهم من قال : صورته أن يخرج المعتاد متلوثا (٦) بغير المعتاد . فأما اذا خرج غير

ب/٣٤/م المعتاد / خالما ، فلا يجوز قولاً واحداً . وهو اختيار / القفال فيما حكاه (٧) . أ/٣٠/ظ

وقال العراقيون : اذا كانت النجاسة النادرة مما يوجب الغسل ، لا يجوز الاستنجا

بالحجر أصلاً ، كدم الحيض (٩) . وعدوا (١٠) المذى من النجاسات النادرة (١١) . هكذا ذكره

الامام (١٢) .

الثنائية : لو خرج من أحد قبلي الخنثى ، لم يجوز له الاستنجا بالحجر ، لاحتمال أنها

ثقبه زائدة ، فتلتحق بثقبه تنفتح على البطن (١٣) .

الثالثة : المرأة تقتصر على الحجر في قبلها كالرجل ، ولكن ينبغي أن توصل الحجر

=====

(١) في ف : ان .

(٢) في ف : بالمخرج .

(٣) أنظر : الابانة ١١/١ ، وممن صحح هذا البغوى في التهذيب ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(٤) في ف : ما اذا كان .

(٥) أنظر : الابانة ١١/١ .

(٦) في ف : ملوثا .

(٧) أنظر : الابانة ١١/١ ، المجموع ١٢٧/٢ .

(٨) (وقال : ساقطة من ف .

(٩) أنظر : نهاية المطلب ١/٤٥ ، التهذيب ص ١٧٢ ، المجموع ١٢٨/٢ .

(١٠) في ظ ، م : وعد .

(١١) ممن عد المذى من النجاسات النادرة : أبو اسحق الشيرازى والبغوى والنووى ،

وقال النووى : " واتفقوا على أن المذى من النادر " . أنظر : المذهب ١٢٧/٢ مسمع

المجموع ، الحاوى ص ٦١٠ ، التهذيب ص ١٧٣ ، المجموع ١٢٧/٢ ، ١٢٨ .

(١٢) أنظر نهاية المطلب ١/٤٥ .

(١٣) أنظر : الابانة ١١/١ ، الحاوى ص ٦٢٤ ، التهذيب ص ١٧٦ ، المجموع ١١٢/٢ ، ونقل

النووى عن المتولي والشاشي وصاحب البيان أنهم حكوا فيه وجهين .

الى جميع ما يجب ايمال الماء اليه مما يظهر (١) من الفرج ، عند جلوسها وانفراجها (٢).

الرابعة : لو انتشرت النجاسة (٣) : نقل المزني قولين (٤) :

أحدهما : - وهو الجديد - أنه يستنجي ما لم يَعدُ المخرج (٥) .

ونقل عن القديم : أنه يستنجي اذا لم ينتشر ، الا ما ينتشر في العادة (٦) ، من العامة (٧، ٨).

ونقل الربيع : أنه يستنجي ما لم يخرج الى ظاهر الاليتين (٩) .

فمن أصحابنا من جعل المسألة على هذه الأقوال الثلاثة (١٠، ١١) .

ومنهم من قال - وهو الأصح - (١٢) : المذهب ما قاله في القديم ، وهو الاعتماد / على ب/ ٣٣/ ف

العادة ، فان هذه رخصة عامة ، والطباع تختلف ، وكيف يتصور أن لا يعدو المخرج ،

وقد قال الشافعي رحمه الله : المخرج وما حوله ؟ فأخل المزني بقوله (١٤) وما حوله (١٥) .

وما ذكره الربيع عن الاليتين تعبيرا (١٨) عن العادة المتبعة (١٩) .

=====

(١) في ظ : ظهر .

(٢) أنظر : الابانة ١/ ١١، وفصل الماوردي في المرأة ، فذكر أنها ان كانت بكرا فلها

الاقتصار في الاستنجاء على الحجارة كالرجل- هذا في حدث البول - وان كانت ثيبا

لم يكفها الاستنجاء بالحجارة ويلزمها استعمال الماء . أنظر : الحاوي ص ٦٢٣، ٦٢٧.

وذكر البنوي والنووي أنها ان كانت ثيبا فان تعدى البول الى أسفل الفرج وجب

الغسل بالماء والا فيجوز الاقتصار على الحجارة . أنظر : التهذيب ص ١٧٦، المجموع

١١١/ ٢ ، وحكم النووي على ما قطع به الماوردي بالشذوذ.

(٣) أنظر : المجموع ٢/ ١٢٥، حيث ذكر النووي لانتشار النجاسة أربع حالات .

(٤) أنظر : مختصر المزني ص ٣ ، الابانة ١/ ١١ .

(٥) أنظر : مختصر المزني ص ٣ ، الابانة ١/ ١١، نهاية المطلب ١/ ٤٦ ، الحاوي ص ٦٤٨.

(٦) (في العادة) : ساقطة من ظ .

(٧) (من العامة) : ساقطة من م .

(٨) أنظر : مختصر المزني ص ٣ ، نهاية المطلب ١/ ٤٦، الابانة ١/ ١١، الحاوي ص ٦٤٦، ٦٤٨،

التهذيب ص ١٧٦ .

(٩) أنظر : الأم ١/ ٢٢ ، نهاية المطلب ١/ ٤٦، الابانة ١/ ١١، الحاوي ص ٦٤٩، التهذيب ص ١٧٦.

(١٠) (الثلاثة) : ساقطة من ظ ، م .

(١١) أنظر : الابانة ١/ ١١ .

(١٢) ممن صححه أيضا : الفوراني في الابانة ١/ ١١ .

(١٣) في ف : وأخل .

(١٤) (بقوله) : ساقطة من م ، ف .

(١٥) أنظر : الابانة ١/ ١١ ، نهاية المطلب ١/ ٤٧ .

(١٦) في ف : ومن .

(١٧) في ف : من .

(١٨) في م : بعيد .

(١٩) في م : والعادة فهي المتبعة .

فـرـع :

- لو انتقل رشاش من (١) النجاسة الى محل، يجب غسله (٢) .
ولو كانت (٣) بحيث لو فرض ايمال نجاسة البلوى (٤) اليه لما كان مجاوزا للعادة ، فانه
اذا انفصل (٥) ، انقطع حكمه عنه (٦) .
الخامسة : اذا خرجت حمأة ، أو دودة ولم (٧) تلوث ، ففي وجوب الاستنجاء وجهان (٨).
ووجه ايجابه : أنه لا ينفك عن لوث وان قل .^(٩)

=====

- (١) (من) ساقطة من ظ .
(٢) أنظر الحاوي ص ٦٤٦ ، المجموع ١٢٦/٢ .
(٣) في م : كان ، وهكذا : ولم يكلمه .
(٤) في م : البلول .
(٥) في ظ : اتصل .
(٦) في ظ : فيه .
(٧) في ف : لم .
(٨) ممن حكاهما وجهين امام الحرمين . أنظر نهاية المطلب ٤٢ل/١ .
وحكاهما أبو اسحق الشيرازي والماوردي والفوراني و البغوي والنووي قولين :
القول الأول : لا يجب الاستنجاء . وصححه الجمهور . و منهم أبو اسحق الشيرازي
والبغوي وهو اختيار المزي .
القول الثاني : يجب الاستنجاء . ممن صححه امام الحرمين .
أنظر نهاية المطلب ١ / ٤٢ل ، المذهب ٩٦/٢ مع المجموع ، الابانة ١١ل/١ ، الحاوي
ص ٦١٠ المجموع ٩٦/٢ . التهذيب ص ١٢٤ .
(٩) في ظ ، م : وجه .

الفصل الثاني فيما يستنجى به

ان استنجى بالماء ، فليكن طهورا (١) ، وان استنجى بالحجر ، ورام الاقتمار (٢) ، فليكن طاهرا ، منشفا غير محترم (٣) . ولا يختص ذلك بالحجر ، وان ورد الخبر به . / لأن المعنى (٤) ١/٣٥ م منه معقول (٥) ، كما سبق ، وهو : ازالة عين النجاسة ، مع العفو عن الأثر (٦) .
ويتفرع عن الحد فروع :

أحد ها : أن (٧) الروث والعين النجسة ، لا يستنجى بها . فانها تزيد المحل نجاسة أجنبية .
فاذا استعمل ، تعين الماء لازالته (٨) .

الثاني : يتفرع عن قولنا منشف (٩) ، الزجاج ، وكل عيّن / أملس . لا يستنجى بها ب/٣٠/ظ
لأنها (١٠) تبسط النجاسة ولا تقلعها ، وتعيدها عن محلها (١١) .
الثالث : التراب والحممة (١٢) . وقد نقل اختلاف نص فيهما (١٣) ، والوجه : القطع بالتنزيل على حالين (١٤) ، فالمتصلب يجوز استعماله ، والرخو لا يجوز استعماله ، لأنه يتفتت ولا يقلع (١٥) .

=====

- (١) أنظر . نهاية المطلب ٤٢ل/١ .
- (٢) (و رام الاقتمار) : ساقط من ف .
- (٣) أنظر : نهاية المطلب ٤٢ل/١ ، الحاوى ص ٦٣٥ .
- (٤) في ظ ، م : فان .
- (٥) أنظر : المذهب ١١٢/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ٤٢ل/١ ، الإبانة ١٢ل/١ ، الحاوى ص ٦٣٥ ، ٦٣١ ، التهذيب ص ١٨٠ .
- (٦) أنظر : المذهب ١٠٢/٢ مع المجموع ، الحاوى ص ٦٥٢ .
- (٧) (ان) : ساقطة من ف .
- (٨) هذا ماصحه الجمهور . أنظر نهاية المطلب ٤٢ل/١ ، الإبانة ١١ل/١ ، المذهب ١١٤/٢ مع المجموع ، الحاوى ص ٦٦٣ ، ٦٣٧ ، التهذيب ص ١٨٠ ، المجموع ١١٥/٢ ، وذكر أبو اسحق الشيرازى في المذهب والماوردى أن هناك وجها آخر يقول بجواز استعمال الحجارة اذ ذاك . وعزاء النووى الى المحاملى . أنظر : المراجع السابقة .
- (٩) في ف : منشفا .
- (١٠) في ف : لأنه .
- (١١) أنظر نهاية المطلب ٤٢ل/١ ، الحاوى ص ٦٣٨ ، التهذيب ص ١٨١ ، المجموع ١١٧/٢ .
- (١٢) الحممه : بضم الحاء وفتح الميمين مخففتين على وزن رطبة ، هو الفحم البارد ، والجمع بحذف الهاء حمم . أنظر تهذيب الأسماء واللغات ٧٣/١/٢ ، المصباح المنير ص ٥٩ .
- (١٣) في ف : فيها .
- (١٤) أنظر : الإبانة ١٢ل/١ ، نهاية المطلب ٤٢ل/١ .
- (١٥) أنظر : المرجعين السابقين ، الحاوى ص ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، التهذيب ص ١٨٣ ، المجموع ١١٧/٢ ، ١٢٤ .

الرابيع : يتفرع عن قولنا غير (١) محترم : استعمال المطعومات ، وما كتب عليه شيء محترم ، (والعصفورة الحية) (٢) ، والاستنجاء بيد الغير . كل ذلك محرم (٣) ، وفي سقوط الفرض به وجهان (٤) :

أحدهما : أنه يسقط لزوال النجاسة (٥) .

والثاني : أنه لا يسقط . لأنه معصية ، والرخمة لا تناط بالمعاصي (٦) .
قال الامام : ولو استنجى بيد نفسه صح وجها واحدا (٧) . لأنه لا حَجْر على المرء في تعاطي النجاسات بنفسه (٨) .

أما الجلد الطاهر الجاف ، / فقد نقل حرمة امتناع الاستنجاء به (٩) .
ونقل البويطي أنه يجوز الاستنجاء به (١٠، ١١) .

=====

- (١) (غير) : ساقطة من ظ ، ف .
- (٢) في م : والعصفور الحي . وفي ف : والعصفور الحية .
- (٣) أنظر : نهاية المطلب ٤٢ل/١ ، الحاوي ص ٦٣٦ ، المجموع ١١٩/٢-١٢١ .
- (٤) أنظر : نهاية المطلب ٤٢ل/١ ، التهذيب ص ١٨١ .
- (٥) أنظر نهاية المطلب ٤٢ل/١ ، الحاوي ص ٦٣٦ ، وذكر الماوردي أنه ظاهر المذهب ، التهذيب ص ١٨١ .
- (٦) أنظر نهاية المطلب ٤٢ل/١ ، الحاوي ص ٦٣٦ ، ١ تهذيب ص ١٨١ ، وقطع به أبو اسحق الشيرازي في المذهب ١١٨/٢ مع المجموع ، وعزاه الى نص الشافعي ، وقال : " وقطع به الجمهور " . ومن صححه النووي . أنظر : المجموع ١١٨/٢ .
- (٧) نقل النووي في المجموع ١٢١/٢ في الاستنجاء بيد الآدمي أربعة أوجه :
الأول : لا يجزئه الاستنجاء لا بيده ولا بيد غيره . وبه قطع المتولي ومن صححه النووي .
الثاني : يجزئه الاستنجاء بيده وبيد غيره . حكاه الماوردي عن أبي علي بن خيران .
الثالث : يجزئه الاستنجاء بيده ، ولا يجزئه الاستنجاء بيد غيره . قطع به امام الحرمين .
الرابع : يجزئه الاستنجاء بيد غيره ، ولا يجزئه بيده . حكاه الفوراني عن الشيخ أبي حامد المروزي وقطع به الماوردي وضعفه النووي .
أنظر نهاية المطلب ٤٢ل/١ ، الابانة ١١١ل/١ ، الحاوي ص ٦٤٣ ، المجموع ١٢١/٢ .
- (٨) أنظر نهاية المطلب ٤٢ل/١ .
- (٩) أنظر : المذهب ١٢١/٢ مع المجموع ، الابانة ١٢ل/١ ، نهاية المطلب ٤٣ل/١ ، التهذيب ص ١٨٢ ، المجموع ١٢٢/٢ .
- (١٠) (به) : ساقطة من ظ ، م .
- (١١) أنظر : المذهب ١٢٢/٢ مع المجموع ، الابانة ١٢ل/١ ، نهاية المطلب ٤٣ل/١ ، الحاوي ص ٦٥٥ ، التهذيب ص ١٨٢ ، المجموع ١٢٢/٢ .

ونقل الربيع أنه ان كان قبل الدباغ لم يجز (١) . وان كان بعده جاز (٢) .
 فمن أصحابنا من جعل ذلك أقوا (٣) .
 ووجه الفرق في الثالث (٤) : أن الجلد قبل الدباغ (٥) ، دسم لا يقلع النجاسة (٦) .
 ومن أصحابنا من قال : المذهب ما نقله الربيع . والقولان المطلقان في النفي والاثبات
 محمولان على ما قبل الدباغ ، وما بعده (٧) .
 ووجه المنع : أنه مأكول (٨) . وقد قال الشيخ أبو محمد : العظم وان صار جافا بحيث
 لا يؤكل لجفافه ، فانه على الجملة من الم مطعمات (٩) ، وقد (١٠) قال النبي صلى الله عليه
 وسلم : (انه طعام اخوانكم من الجن) (١١، ١٢) .
الخامس : لو استنجى باليمين يكره ، ولكنه يجزئ (١٣) .
 وقال داود : لا يجزئ (١٤) .

=====

- (١) في ظ نيجه .
- (٢) أنظر : لأم ٢٢/١ ، نهاية المطلب ٤٣/١ ، الحاوى ص ٦٥٥ ، ومن صححه الفوراني والبغوى
 وذكر النووى أنه الأصح عند الأصحاب . أنظر : الابانة ١٢/١ ، التهذيب ص ١٨٢ ، المجموع ١٢٢/٢ .
- (٣) أنظر : نهاية المطلب ٤٣/١ .
- (٤) في ظ ، م : الثالثة .
- (٥) في ف : الدبغ .
- (٦) أنظر : نهاية المطلب ٤٣/١ .
- (٧) أنظر : المرجع السابق .
- (٨) أنظر : المرجع السابق .
- (٩) أنظر : المرجع السابق ، الحاوى ص ٦٦١ ، التهذيب ص ١٨١ .
- (١٠) في ف : فقد .
- (١١) في ف : انه من طعام اخوانكم الجن .
- (١٢) أخرجه الترمذى له الطهارة باب ما جاء في كراهيقا يستنجى به ٩٠/١ مع التحفة ،
 عن عبدالله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا تستنجوا
 بالروث ولا بالعظام ، فانه زاد اخوانكم من الجن) . وأخرجه ابن خزيمة له الوضوء باب
 النهي عن الاستنجاء بالعظام والروث ٤٥/١ ، بنحو لفظ الترمذى . وأصل الحديث
 في النهي عن الاستنجاء بالعظم والروث ثابت في الصحيحين . فقد أخرجه البخارى
 له الوضوء باب الاستنجاء بالحجارة ٨٤/١ ، وفيه مناقب الأنصار باب ذكر الجن
 ١٣٥/٥ عن أبي هريرة فيهما ، وفيه : (س. فقلت : ما بال العظم والروثة ؟ قال : هما من
 طعام الجن) . وأخرجه مسلم من حديث سلمان وجابر بن عبدالله رضي الله عنهم
 له الطهارة باب الاستطابة ٥٢/٣ ، مع شرح النووى .
- (١٣) أنظر : الابانة ١٢/١ ، المجموع ١٢٠/٢ .
- (١٤) أنظر : المحلى ١٠٠/١ ، الابانة ١٢/١ .

السادس : الحجر المستعمل، / لا يستعمل ثانيا (١) قبل الغسل ، فان غسل ، فلا يستعمل ب/٣٥/م
قبل الجفاف (٢) .

ولو (٣) لم يغسل ، ولكن جف في الشمس ، وكان قد استنجى به من البول ، فزال
أثر العين ، ففي طهارة الحجر (٤) قولان (٥) :

القديم أنه يطهر . (٦) . وكذلك الأرض . وفي الجفاف بالظل قولان مرتبان (٧) .

السابع : لو (٨) استعمل حجرا مبتلا ، تعين رفعه بالماء ان نقل النجاسة (٩) .

وان لم ينقل واتصل بالبلل به ، قال الشيخ أبو محمد : يتعين الماء . لأن الماء قد نجس
بالملاقاة ، وهي نجاسة أجنبية (١٠) ، وهذا فيه نظر ، من حيث ان الماء لا ينجس في عينه ،

انما تجا. وره النجاسة (١١) . وان (١٢) نجس فلم* تتمثل نجاسة (١٣) أجنبية . / أ/٣١/ظ
ولا خلاف في (١٢) أنه لو استعمل الأملس ولم ينقل النجاسة لم يتعين الماء (١٥) .

=====

(١) (ثانيا) : ساقطة من ظ .

(٢) أنظر نهاية المطلب ١/٤٤، الإبانة ١/١٢، الحاوي ص ٦٢٠، التهذيب ص ١٨٠ ،
المجموع ٢/١٢٢ .

(٣) في ف : فلو .

(٤) في ظ : الحجارة .

(٥) أنظر : الإبانة ١/١٢ .

(٦) والجديد أنه لا يطهر . ومحقه الفوراني . أنظر : الإبانة ١/١٢ .

(٧) أنظر : المرجع السابق .

(٨) في ف : الحجر لو .

(٩) أنظر : نهاية المطلب ١/٤٤ ، المجموع ٢/١٢٣ .

(١٠) أنظر نهاية المطلب ١/٤٤ ، واختار النووي قول الشيخ أبي محمد الجويني .
أنظر : المجموع ٢/١٢٣ .

(١١) أنظر نهاية المطلب ١/٤٥ ، المجموع ٢/١٢٣ .

(١٢) في م : فان .

* من ظ : غلار .

(١٣) في ظ : بنجاسة .

(١٤) (في) : ساقطة من ظ .

(١٥) أنظر : نهاية المطلب ١/٤٤ ، المجموع ٢/١١٧ .

الفصل الثالث في كيفية الاستنجااء

وفيه مسائل :

احداها : أن (١) العدد شرط عندنا ، والابتار مستحب (٢) . ان لم يحمل الانقاء بثلاث فيستعمل (٣) رابعا (٤) ، فاذا حصل الانقاء ، أوتر بخامس (٥،٦) .
وقال مالك رحمه الله : المقصود الانقاء ، ولو بواحد (٧،٨) . وهذا تمحيض للنظر (٩)
الى المعنى .

وقال داود : يجب رعاية العدد . ويتعين الحجر ، لورود الخبر . وهو (تمحيض النظر الى معنى التعبد) (١٠،١١) .

والشافعي رحمه الله لم يعين الآله ، وراعى العدد . ويكاد أن / يكون ذلك متناقضا . ب/٣٤/ف
وجه التلفيق : أن المعنى معقول ، ولا يختص الحجر بخاصمة تفارق الخشب وغيره (١٢)
بها ، فكان (غيره في معناه) (١٣) .

=====

- (١) (أن) : ساقطة من ف .
- (٢) شرط العدد أن يكون ثلاثا فأكثر . أنظر : لأم ٢٢/١ ، المذهب ١٠٢/٢ مع المجموع ، الابانة ١١/ل/١ ، الحاوى ص ٦١٣ ، التهذيب ص ١٧٧ ، المجموع ١٠٣/٢ .
- (٣) فيم : يستعمل .
- (٤) في م ، ف : رابعة .
- (٥) في م ، ف : بخامسة .
- (٦) أنظر : لابانة ١١/ل/١ ، الحاوى ص ٦٥٢ ، التهذيب ص ١٧٧ ، المجموع ١٠٣/٢ .
- (٧) في ف : بواحدة .
- (٨) أنظر : الكافي ١٣٢/١ ، الاستذكار ١٧٣/١ ، مواهب الجليل ٢٩٠/١ ، وحكى الحطاب أن هذا هو المشهور ، وحكى عن أبي الفرج وابن شعبان وجوب العدد مع الانقاء .
ومذهب الامام أبي حنيفة موافق لمذهب مالك في عدم اشتراط العدد . بينما مذهب الامام أحمد موافق لمذهب الشافعي في رعايته .
أنظر : مختصر الطحاوى ص ١٨ ، الكافي لابن قدامة ٥٢/١ .
- (٩) فيف : النظر .
- (١٠) في ظ : بمحض التعبد . وفي م : لمحض التعبد .
- (١١) أنظر : الاستذكار ١٧٤/١ ، نهاية المطلب ٤٣/ل/١ .
- (١٢) في م : وغيرها .
- (١٣) في ظ ، م : غيرها في معناها .

وأما (١) العدد ، فقد ورد الأمر به . اذ قال صلى الله عليه وسلم : (فليستنجن بثلاثة) (٣،٢) .
والغالب أن الالتقاء لا يحصل بالمره الواحدة ، وذلك المحل لا يطلع عليه ، فيشترط (٤) العدد
استظهارا وامثالاً (٥) ، وهو كالعدد المرعي في غسل الاثاء من البولوغ ، فانه تعبد محض (٦) ،
وان (٧) كان المعنى على الجملة في الازالة معقولا . ولا شك في أن مذهب الشافعي رحمه
الله أقصد المذاهب .

السبائسية : اختلاف الأصحاب في كيفية رعاية العدد (٨) .

منهم من قال : لا بد من رعاية (٩) ايصال كل واحد من الأحجار الى جميع محل النجاسة (١٠) ،

=====

(١) في ف : فأما .

(٢) في ف : وليستنجن بثلاث .

(٣) هذا جزء من حديث أخرجه البيهقي له ا لطهارة باب وجوب الاستنجا بثلاثة أحجار

١٠٢/١ عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (انما أنا لكم مثل الوالد

فاذا ذهب أحدكم الى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستنبرها لفظ ولا بول ، وليستنجن بثلاثة

أحجار) . ونهى عن الروث والرمة وأن يستنجلي الرجل بيمينه . وأخرجه بهذا اللفظ

أبو عوانة له الطهارة باب بيان خطرا استقبال القبلة ٢٠٠/١ . وأخرجه ابن خزيمة له

الوضوء باب النهي عن الاستطابة بدون ثلاثة أحجار ٤٣/١ بنحوه . وأبو داود له

الطهارة باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة ١٨/١ بنحوه ، والنسائي له

الطهارة باب النهي عن الروث ٢٨/١ بنحوه ، والدارمي له الطهارة باب

الاستنجا بالأحجار ١٨٢/١ بنحوه ، وأحمد ٢٥٠/٢ بنحوه ، وحسنه الألباني في المشكاة ١١٢/١ .

وقد ورد الأمر بالاستنجا بثلاثة أحجار في أحاديث كثيرة منها : ما رواه البخاري

له الوضوء باب الاستنجا بالحجارة ٨٤/١ ، وما رواه مسلم له الطهارة باب الاستطابة

١٥٢/٣ مع شرح النووي .

(٤) في ظ : فليشترط .

(٥) أنظر نهاية المطلب ٤٤/١ .

(٦) أنظر : المرجع السابق .

(٧) في م : فان .

(٨) الخلاف في كيفية رعاية العدد على وجهين . أنظر : المذهب ١٠٦/٢ مع المجموع ،

نهاية المطلب ٤٥/١ .

(٩) (رعاية) : ساقطة من ظ ، ف .

(١٠) هذا هو الوجه الأول في المسألة ، وممن قال به أبو علي بن أبي هريرة وممن صححه

الفوراني وأبو اسحق الشيرازي ، وذكر النووي أن الأصحاب اتفقوا على تصحيح هذا الوجه .

أنظر : المذهب ١٠٦/٢ مع المجموع ، الابانة ١٢/١ ، نهاية المطلب ٤٥/١ ،

الحاوي ص ٦٢٩ - ٦٣٠ ، التهذيب ص ١٧٨ ، المجموع ١٠٧/٢ .

اذ به / يتحقق معنى (١) العدد . لقول النبي صلى الله عليه وسلم (فليستنج (٣) بثلاثة أ/٣٦/م أحجار) (٤) . (وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم) (٥) في حديث آخر : (يقبل بواحد ويدبر بواحد ، ويحلق بالثالث) (٦، ٧) .

والوجه الثاني : أنه (٨) يستعمل حجرا في المصحة اليمنى ، وحجرا في المصحة اليسرى ، وحجرا في الوسط (٩) . لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (حجر (١٠) للمصحة (١١) اليمنى ، وحجر (١٢) للمصحة (١٣) اليسرى ، وحجر (١٤) للوسط) (١٥، ١٦) . على الترتيب في بعض الروايات .

وهذا القائل يقول : معنى العدد : استعمال الأحجار في محل النجاسة . فإن الأول اذا رفع

=====

- (١) (معنى) : ساقطة من ف .
- (٢) في ظ ، م : ولقوله .
- (٣) في م ، ف : وليستنج .
- (٤) تقدم تخريجه ص ٢٤٩ .
- (٥) في ظ ، م : وقال .
- (٦) في ف : يقبل بواحدة ويدبر بواحدة ويحلق بالثالثة .
- (٧) قال عنه النووي في المجموع ١٠٦/٢ : " ضعيف منكر لا أصل له " . وقال عنه ابن الصلاح في مشكل الوسيط ١/٢٩-٣٠ : " هو حديث لا يثبت ولا يعرف في كتب الحديث " . ونقل الحافظ في التلخيص ١/١١١ عن النووي في الخلاصة قوله عنه : " لا يعرف " .
- (٨) في ظ : أن .
- (٩) ممن قال به أبو اسحق المروزي . أنظر : المذهب ١٠٦/٢ مع المجموع ، الابانة ١/١٢، الحاوى ص ٦٢٩ ، نهاية المطلب ١/٤٥٥ ، التهذيب ص ١٧٨ ، المجموع ١٠٧/٢ . وحكى البغوي والنووي وجها ثالثا وهو : أن يضع حجرا على مقدم المسربة ويمره السى آخرها . ثم حجرا على مؤخر المسربة ويمره الى أولها ثم يحلق بالثالث .
- أنظر : المجموع ١٠٧/٢ ، التهذيب ص ١٧٨ .

- (١٠) في م : حجرا .
- (١١) في ف : في الصفحة .
- (١٢) في م : وحجرا .
- (١٣) في ف : في الصفحة .
- (١٤) في م : وحجرا .
- (١٥) في ظ : في الوسط .
- (١٦) لم أجده بهذا اللفظ ، ولكن أخرج الدارقطني نحوه له الطهارة باب الاستنجاء ٥٦/١ ، من طريق أبي بن العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الاستطابة فقال : (ألا يجد أحدكم ثلاثة أحجار ، حجرين للمفحتين ، وحجر للمسربة) . قال الدارقطني : أسنده حسن . وأخرجه البيهقي له .
- الطهارة باب كيفية الاستنجاء ١١٤/١ ، وعزاه البيهقي في مجمع الزوائد ٢١٦/١ الى الطبراني في الكبير . و الحديث حسنه النووي في المجموع ١٠٦/٢ ، وعزاه ابن حجر

طبقة من النجاسة ، فلو استعمل لثاني فيه ، لا يلقى (١) (ما يلاقيه) (٢) الأول ، فلا يحصل العدد بمعنى (٣) التوارد على نجاسة واحدة أيضا .

والقائل الأول يحمل هذا الحديث على البداية بالصفحة اليمني ، في (٤) ادارة (٥) الحجر . ويشترط ادارته على الصفحة اليسرى حتى ينتهي الى مقدمة الصفحة اليسرى (٦) .

ثم (٧) قال الشيخ أبو محمد : الوجهان على التنافي . فكل (٨) قائل لا / يجيز مذهب صاحبه (٩) .

وقال العراقيون : المسلكتان جميعا جائزان ، والخلاف في الأولى (١٠) .

الثالثة : ينبغي أن يضع الحجر على محل طاهر ، وينهيه بالامرار الى المحل النجس حتى لا يلقى (١١) / جزوا نجسا لو وضع على النجاسة ، ثم يدير الحجر حتى يلقى (١٢) كل جزء من النجاسة (بجزء طاهر) (١٣، ١٤) . ولأن الامرار لابد وأن يؤدي الى النقل الى جزء طاهر (١٥) .

=====

في التلخيص ١١١/١ الى الضعفاء للعقيلي ونقل عنه قوله : " لا يتابع على شيء من أحاديثه - يعني أبيًا - وقد ضعفه ابن معين وأحمد وغيرهما ، وأخرج له البخاري حديثا واحدا في غير حكم " . والحديث ضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٩٣/٢ .

- (١) في ف : لا يلاقي .
- (٢) في م : ملاقة .
- (٣) في م : بمعنى والعدد .
- (٤) (في) : ساقطة من ظ -
- (٥) في ظ : وادارة .
- (٦) أنظر : الأمانة ١٢/١ ، نهاية المطلب ٤٦/١ .
- (٧) (ثم) : ساقطة من ف .
- (٨) في ف : وكل .
- (٩) أنظر : نهاية المطلب ٤٦/١ ، المجموع ١٠٧/٢ .
- (١٠) أنظر : نهاية المطلب ٤٦/١ ، المجموع ١٠٧/٢ ، وصححه النووي .
- (١١) في ظ ، م : يبغي .
- (١٢) في ف : لا يلقى .
- (١٣) في ف : بنجاسة .
- (١٤) أنظر : نهاية المطلب ٤٥/١ ، التهذيب ص ١٢٩ ، المجموع ١٠٨/٢ .
- (١٥) ما بين القوسين ساقط من ظ ، م .

فلو (١) أمرّ ولم يدر ، فان نقل النجاسة لم يجز (٢) .

وان لم ينقل فعلى وجهين (٣) :

أحدهما : المنع . لأنه يلقي الجزء الثاني من النجاسة بنجاسة . ولأن الامرار لا بد وأن (٤)
يؤدي الى نقل (٦،٥) .

والثاني : (أنه يجوز . وهو الصحيح) (٨،٧) فان (٩) هذه رخصة واسعة لا يوازئها رخصة ،

فكيف يكلف فيه ما لا يقدر عليه الاصناع (١٠) اليد (١١) ؟ .

وأما النقل ، فلا يتصور أن / ينفك الاستنجا عن (١٢) نقل يسير ، وان تنهى المستنجي ب/٣٦م

في التكلف (١٣) ، فالقدر الذي لا يتصور الاحتراز عنه ممكن (١٤) محتمل ، وهو كإلقاء الجبيرة (١٥)

على الجراحة يحتمل فيه الأخذ من المحل الصحيح ، لتستمسك الجبيرة (١٦) .

الرابعة : الاستنجا باليمين مكروه ، فليستج باليسار . وان (١٧) كان بالماء فيصيب

الماء بيمينه ، ويمس (١٨) النجاسة بيساره (١٩) .

=====

(١) في ظ : فان .

(٢) أنظر :المجموع ١٠٨/٢ .

(٣) أنظر :المرجع السابق .

(٤) في ظ : من أن .

(٥) في ف : النقل .

(٦) أنظر نهاية المطلب ٤٥/١ .

(٧) في ف : وهو الصحيح ، الجواز .

(٨) ممن صححه الجويني والنووي . أنظر نهاية المطلب ٤٥/١ ، المجموع ١٠٨/٢ .

(٩) في ف : لأن .

(١٠) في م : أصابع .

(١١) أنظر نهاية المطلب ٤٥/١ .

(١٢) في ف : من .

(١٣) في م : التكليف .

(١٤) (ممكن) : ساقطة من ف .

(١٥) الجبيرة : العيدان التي تشدها على العظم المكسور تجبره بها على استواء .

أنظر :لسان العرب ١١٥/٤ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٤٤ .

(١٦) أنظر نهاية المطلب ٤٥/١

(١٧) في ف : فان .

(١٨) في ف : ويمرس .

(١٩) أنظر : المذهب ١٠٨/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ٤٦/١ ، التهذيب ص ١٧٣ .

وان استنجى بالحجر من البول ،فليأخذ الحجر باحدى اليدين ، والقضيب بالأخرى(١) ،
وليحرك اليسرى ، فان حرك اليمنى ، كان مستنجيا بها (٢) .
واختتام الباب : بأن الجمع بين الماء والحجر أولى(٣) . وفيه نزل قوله تعالى:
(فيه رجال يحبون أن يتطهروا ، والله يحب المطهرين)(٥،٤) .

=====

- (١) في م : بالآخر .
- (٢) أنظر :المعذب ٨/٢، مع المجموع ، نهاية المطلب ٤٦ل/١، الابانة ١٢ل/١ ، التهذيب ص ١٧٩،
المجموع ١١٠/٢ .
- (٣) أنظر :المعذب ٩٨/٢، مع المجموع ، نهاية المطلب ٤٦ل/١ ، التهذيب ص ١٧٢، بخاري ص ٦٦٦.
- (٤) سورة التوبة آية ١٠٨ .
- (٥) أخرج البزار في كشف الأستار له الطهارة باب الجمع بين الماء والحجر ١٢٠/١-١٣١
عن ابن عباس قال : نزلت هذه الآية في أهل قباء : (فيه رجال يحبون أن يتطهروا
والله يحب المطهرين). فسألهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : انسنا
نتبع الحجارة الماء . وأورده الهيتمي في مجمع الزوائد ٢١٧/١ وقال : "رواه البزار
وفيه محمد بن عبدالعزيز بن عمر الزهرى ضعفه البخارى والنسائي وغيرهما"
وقد جاء في سبب نزول الآية أحاديث من عدة طرق لأنه ليس فيها ذكر للحجارة إنما
اقتصرت على ذكر الاستنجاء بالماء .
فقد أخرج أبو داود له الطهارة باب في الاستنجاء بالماء ٣٩/١ عن أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال: (نزلت هذه الآية في أهل قباء (فيه رجال يحبون أن
يتطهروا). قال :كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية) . وأخرجه بهذا اللفظ
البيهقي له الطهارة باب الاستنجاء بالماء ١٠٥/١ . وقد أخرج حديث أبي هريرة هذا
الترمذى له التفسير ٥٠٣/٨ مع التحفة ، وقال عنه : "هذا حديث غريب من هذا الوجه"
بنحوه . وابن ماجه له الطهارة وسننها باب الاستنجاء بالماء ١٢٨/١ بنحوه .
وللحديث شواهد ، فقد جاء الحديث من طريق عويم بن ساعدة بنحوه ، أخرجه أحمد
٤٢٢/٣ والبيهقي ١٠٥/١ بنحوه ، وابن خزيمة له الوضوء باب ذكر ثناء الله عزوجل
على المتطهرين بالماء ٤٥/١ بنحوه . وجاء من حديث أبي أيوب وجابر بن عبدالله
وأنس بن مالك . أخرجه الحاكم ١٥٥/١ والدارقطني له الطهارة باب في الاستنجاء ٦٢/١.
وجاء من حديث الشعبي وغيره مرسلًا عند ابن أبي شيبة له الطهارة باب من كان
يقول اذا خرج من الفائط فليستنجد بالماء ١٤٢/١ .
وقد ضعف النووي حديث أبي هريرة وصح اسناد رواية أبي أيوب وجابر وأنس
أنظر :المجموع ٩٩/٢ .
وضعف الحافظ في التلخيص ١١٢-١١٣ رواية البزار وحديث أبي هريرة وحديث أبي
أيوب وجابر وأنس .
وصح الألباني في ارواء الغليل ٨٤/١ حديث أبي هريرة بطرقه .
واقصر الامام ابن جرير الطبرى والامام البغوى في تفسيريهما في ذكر سبب النزول
على الأحاديث التى فيها الاستنجاء بالماء . أنظر : تفسير ابن جرير ٣١-٢٩/١١ ،
تفسير البغوى ٣٢٨/٢ .

وان(١) الاستنجاء بالحجر واجب عندنا ، ولا يعفى عن قدر تلك النجاسة على سائر المواضع(٢).
وعند أبي حنيفة : يعفى عن هذا القدر من النجاسة ، فيجعل جواز الاقتصار (على
الأحجار)(٣) دليلا عليه(٤) .

=====

- (١) في ظ ، م : فان .
- (٢) أنظر :الحاوي ص ٦٠٩٦٠٦ ، وهو مذهب الامامين مالك وأحمد .
أنظر :الكافي لابن عبد البر ١/١٣٢ ، القوانين الفقهية ص ٢٩ ، الكافي لابن قدامة ١/٥٢.
- (٣) (على الأحجار) : ساقطة من م . وفي ف : على الاستنجاء.
- (٤) الاستنجاء عند الحنفية سنة ولو ترك الاستنجاء أصلا صلى ، صحت صلاته مع الكراهة
لأن قدر الدرهم من النجاسة المنفلطة تجوز الملاقصه في الثوب والبدن .
أنظر بدائع الصنائع ١/١٨ ، الهداية ١/٢٠٢ - ٢٠٣ .

الباب الثالث في الأحداث

وهي عبارة عن الأسباب الناقضة للطهر ، وهي أربعة :

خروج الخارج عن السبيلين ، وزوال العقل ، (واللمس ، والمس) (٢٠١) .

وأبدل أبو حنيفة (اللمس والمس) (٤،٣) ، بخروج الخارج من غير السبيلين . مسن

الفصد (٥) والحجامة (٦) ، وبالقهقهة (٧) في الطلوة (٨) .

وعندنا : لا ينتقض الطهر بشيء من ذلك (٩) .

واختلف العلماء في أكل لحم الجوز ، وفي أكل ما مسته النار : / ب/٣٥/ف

فلا يجب الوضوء منهما (١٠) عند الشافعي (١١) .

وعند أحمد بن حنبل يجب الوضوء من أكل لحم (١٢) الجوز (١٣) . وهو قول قديم للشافعي أ/٣٢/ظ

رحمته الله ، مرجوع عنه (١٤) .

=====

(١) في م : والمس واللمس .

(٢) أنظر نهاية المطلب ١/ل/٤٨ ، التهذيب ص ١٨٥ .

(٣) في ك : المس واللمس .

(٤) مس الذكر لا يعتبر ناقضا للوضوء عند الحنفية ، أما لمس المرأة فلا يكون حدثا إلا

بالمباشرة الفاحشة وهي أن يباشر الرجل المرأة بشهوة وينتشر لها وليس بينهما

ثوب . أنظر نبدائع الصنائع ١/٢٩ ، ٣٨ ، المبسوط ١/٧٥ .

(٥) الفصد : شق العرق . لسان العرب ٣/٣٣٦ .

(٦) خروج النجس من آدمي ناقض للوضوء عند الحنفية سواء كان من السبيلين أو من

غيرهما ، كالدّم والقيح والقيء إذا كان ملاما الفم .

أنظر نبدائع الصنائع ١/٢٤ ، المبسوط ١/٧٥ - ٧٧ .

(٧) في م : والقهقهة .

(٨) أنظر نبدائع الصنائع ١/٣٢ ، المبسوط ١/٧٧ ، وعندنا لا مالك لا ينتقض الطهر بخروج

النجس من غير السبيلين . وعندنا لا مالك لا ينتقض الطهر بالخارج المعتاد ، وإذا

خرج من غير السبيلين ، وكذلك ينتقض بخروج النجس الكثير من غير السبيلين ،

أما إذا كان النجس قليلا فلا ينقض . أنظر الكافي لابن عبد البر ١/١٢٤ ، الكافي لابن قدامة ١/٤٢ .

(٩) أنظر نهاية المطلب ١/ل/٥٦ ، الإبانة ١/ل/١٢ ، التهذيب ص ١٩٩ ، ٢٠٠ ، الحاوي ص ٧٦٥ ،

فتح العزيز ٣/٢ ، المجموع ٢/٥٤ ، ٦٠ .

(١٠) في ظ : منها . و (منهما) : ساقطة من ف .

(١١) أنظر نهاية المطلب ١/ل/٥٦ ، الإبانة ١/ل/١٤ ، الحاوي ص ٧٨٨ ، التهذيب ص ٢٠٠ ،

المجموع ٢/٥٧ ، وهو مذهب الإمامين أبي حنيفة ومالك .

أنظر نبدائع الصنائع ١/٣٢ ، المنتقى ١/٦٥ .

(١٢) (لحم) : ساقطة من ظ ، م .

(١٣) أنظر المغني ١/١٨٧ ، الإنصاف ١/٢١٦ .

(١٤) أنظر : نهاية المطلب ١/ل/٥٦ ، الإبانة ١/ل/١٤ ، التهذيب ص ٢٠١ ، المجموع ٢/٥٧

ورجحه النووي لمحة دليله . وأنظر : روضة الطالبين ١/٧٢ .

وَأُصْلِه : ما روى (أنه قيل / لرسول الله صلى الله عليه وسلم) (١) : أنتوضاً من لحم
الجزور ؟ فقال (٢) : نعم) (٣) .

وقال داود : يجب الوضوء مما مسته النار (٤) ، (قال (٥) النبي صلى الله عليه وسلم
"توضؤوا مما مسته النار" (٦) ، ولو من ثور (٧) أقط " (٨) .

قال الشافعي رحمه الله : هو منسوخ (٩) . لأنه في آخر عمره (أكل كتف شاة مهلية (١٠))
وصلى ولم يتوضأ (١١) .

ثم اختلف الأئمة في أن (١٢) المأمور به في الابتداء ، هل (١٣) كان (وضوء الصلاة) (١٤) ،
أو غسل اليد ، والغم (١٥) ؟ .

=====

(١) في ف : عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل .

(٢) في م : قال .

(٣) هذا بعض من حديث أخرجه مسلم لك. الحيف باب الوضوء من لحوم الإبل ٤٨/٤ مع شرح

النووي عن جابر بن سمرة ولغظه : أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم :

أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ ؟ قَالَ : (أَنْ شِئْتَ فَتَوْضَأْ ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَتَوْضَأْ) . قَالَ : أَتَوْضَأُ

مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ ؟ قَالَ : (نَعَمْ تَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ) الحديث .

(٤) لم أجد من نسب هذا القول إلى داود . بل قد ذكر ابن عبد البر في الاستذكار ٢٢٦/١

أن داود بن علي من القائلين بإسقاط الوضوء مما مست النار . والله أعلم .

(٥) في ظ ، م : وقال .

(٦) ما بين القوسين ساقط من م .

(٧) الثور : القطعة من الأقط . المصباح المنير ص ٣٤ .

(٨) أخرجه الترمذي لك. الطهارة باب ما جاء في الوضوء مما غيرت النار ٢٥٦/١ مع

التحفة ، عن أبي هريرة مرفوعاً : (الوضوء مما مست النار ، ولو من ثور أقط) .

وأخرج مسلم الشطر الأول منه لك. الحيف باب الوضوء مما مست النار ٤٣/٤ مع شرح

النووي ، من حديث عائشة مرفوعاً . وأخرجه أيضاً عن عمر بن عبد العزيز أن عبدالله

بن إبراهيم بن قارظ أخبره أنه وجد أبا هريرة يتوضأ على المسجد ، فقال : إنما

أتوضأ من أثوار أقط أكلتها . لأنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

(توضؤوا مما مست النار) ، وقد حسن الألباني رواية الترمذي في صحيح سنن الترمذي ٢٤/١ .

(٩) أنظر تنهاية المطلب ٥٦/١ ل/١ ، الحاوي ص ٢٩٤ ، التهذيب ص ٢٠٠ .

(١٠) (مصلية) : ساقطة من ف . ومصلية أي مشوية . مختار الصحاح ص ١٥٤ .

(١١) متفق عليه ، إلا أنه ليس فيه ما يدل على أنه كان في آخر عمره صلى الله عليه وسلم

عند الشيخين . أخرجه البخاري لك. الوضوء باب من لم يتوضأ من لحم الشاة

والسويق ١٠٤/١ عن عبدالله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كتف

شاة ثم صلى ولم يتوضأ . وأخرجه مسلم كلفظ البخاري لك. الحيف باب الوضوء مما

مست النار ٤٤/٤ مع شرح النووي .

(١٢) (أن) : ساقطة من ف .

(١٣) (هل) : ساقطة من ظ ، م .

(١٤) في ف : الوضوء للصلاة .

(١٥) أنظر تنهاية المطلب ٥٦/١ ل/١ ، التهذيب ص ٢٠١ .

ويدل على تنزيله (١) على غسل اليد قول النبي صلى الله عليه وسلم : (الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر ، وبعده ينفي اللئيم) (٣،٢) .
هذه هي الأسباب عند العلماء ، ونحن نستقي الأسباب على مذهبن . وفيه فصلان :
أحدهما : في الأسباب . والثاني : في حكم الأحداث .

الفصل الأول

فسي أسباب الحدث

وهي أربعة :

السبب الأول : خروج الخارج من السبيلين ناقض للطهر ، ريحا كان أو عينا ، قليلا

كان (٤) أو كثيرا ، نادرا كان (٥) ، أو معتادا . طاهرا كان (٦) أو نجسا (٧) .
وقد يخرج الريح من قبل صاحب الأذرة (٨) ، واسترخاء الأسر (٩) ، فينقض الوضوء (١٠) .
وأما الفصد والحجامة ، وما يخرج من غير السبيلين ، لا يلحق بالسبيلين . لأن
الأحداث لا يجوز (القياس فيها) (١١) ، نفيا (ولا اثباتا) (١٢) ، فيقتصر على موارد (١٣) .
ومع هذا : نقطع بأنه (١٤) لو انفتحت ثقبه تحت المعدة ، وانسد المسلك المعتاد ، وخرج

=====

- (١) في ظ ، م : نزوله .
- (٢) اللهم : مقاربة الذنب . وقيل هي الصفائر . والله أيضا طرف من الجنون يلعب بالإنسان .
أنظر : المصباح المنير ص ٢١٣ ، مختار الصحاح ص ٢٥٢ .
- (٣) لم أجده بهذا اللفظ في شيء من كتب السنة التي رجعت إليها . لكن أورد الهيثمي
في مجمع الزوائد ٢٦/٥ عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (الوضوء
قبل الطعام وبعده مما ينفي الفقر ، وهو من سنن المرسلين) . ثم قال : رواه الطبراني
في الأوسط وفيه نهشل بن سعيد وهو متروك . وحكم الألباني عليه في ضعيف الجامع
بأنه موضوع ٦ / ٥٥ .
- (٤) (كان) : ساقطة من ظ .
- (٥) (كان) : ساقطة من ظ ، م .
- (٦) (كان) : ساقطة من ظ ، م .
- (٧) أنظر نهاية المطلب ٤٨ل/١ ، الإبانة ١٢ل/١ ، الحاوي ص ٦٦٦ - ٦٧٠ ، التهذيب ص ١٨٥
المجموع ٤/٢ .
- (٨) الأذرة : وزان غُرْفَة ، انفتاح الخصية ، يقال : أَدِرَ يَأْدُرُ من باب تَعِبَ فهو آدر والجمع
أُدُر . مثل أَحْمَر وُحْمَر . المصباح المنير ص ٤ .
- (٩) الأسر : بالضم احتباس البول . مختار الصحاح ص ٧ .
- (١٠) أنظر نهاية المطلب ٤٨ل/١ .
- (١١) * كذا في نسخة ، ثلاث ، والصواب ، فلا .
في ف : فيها القياس .
- (١٢) في ف : واثباتا .
- (١٣) أنظر : نهاية المطلب ٤٨ل/١ .
- (١٤) (بأنه) : ساقطة من ظ .

منها النجاسة المعتادة ، انتقض الطهر . لأن ذلك صار مخرجاً للنجاسة المعتادة ، فهي في معنى المنصوص (١) .

ولو كان السبيل المعتاد مفتوحاً مع ذلك ، والخارج من الثقبه معتاداً ، فقولان (٢) .
وان كان السبيل منسداً ، والثقبه فوق المعدة ، فقولان (٣) أيضاً .
ومنشأ التردد : أنه في معناه أم لا ؟ .

التفسيرية :

أ/٣٦/ف

حيث نحكم بانتقاض الطهر ، فلو كان الخارج نادراً ، فقولان (٤) : /

أحدهما : ينتقض (٦،٥) . لأنه قام مقام السبيل المعتاد .

والثاني : أنه لا ينتقض (٨،٧) . لأنه (لا يكون) (٩) في معناه ، ما لم يجتمع (١٠) المعنيان جميعاً .

وكان المفروق يقول : انما نحكم بالانتقاض بالنجاسة النادرة ، اذا خرجت من السبيلين،

ب/٣٧/م

لأنها لا تنفك / من (١١) التلوث بالنجاسة المعتادة وانقلبت (١٢) .

=====

(١) أنظر: المذهب ٨/٢ مع المجموع ، الإبانة ١٢/١ ، نهاية المطلب ٤٨/١ ، الحاوي

ص ٦٧٢ ، فتح العزيز ١٣/٢ ، المجموع ٨/٢ .

(٢) أنظر نهاية المطلب ١ / ٤٨ ، الحاوي ص ٦٧٣ ، فتح العزيز ١٤/٢ ، وحكى أبو

اسحق الشيرازي أنهما وجهان . المذهب ٨/٢ مع المجموع . والقولان يجريان فسي

حالة انفتاح السبيل المعتاد وان تكون الثقبه تحت المعدة ، فان كانت الثقبه فوق

المعدة فلا يكون خروج الخارج منها حدثاً قولاً واحداً . ذكر ذلك الفوراني في الإبانة

١٢/١ . وصح الرافعي والنووي عدم النقض وذكر النووي أن الاتفاق على تصحيحه .

أنظر : فتح العزيز ١٤/٢ ، المجموع ٨/٢ .

(٣) أنظر : المذهب ٨/٢ ، نهاية المطلب ٤٨/١ ، الإبانة ١٢/١ ، الحاوي ص ٦٧٣ ، وصح

الرافعي والقاضي أبو حامد الجرجاني والمزني والنووي القول بعدم النقض . وعزا

النووي تصحيحه الى الجمهور . بينما قطع المحاملي بالنقض .

أنظر : فتح العزيز ١٤/٢ ، المجموع ٨/٢ .

(٤) أنظر نهاية المطلب ٤٨/١ ، فتح العزيز ١٤/٢ ، المجموع ٩/٢ .

(٥) في ف : ينقض .

(٦) ممن صححه امام الحرمين والرافعي . وبه قطع المتولي .

أنظر : نهاية المطلب ٤٨/١ ، فتح العزيز ١٤/٢ ، المجموع ٩/٢ .

(٧) في ف : لا ينقض .

(٨) أنظر : نهاية المطلب ٤٨/١ ، فتح العزيز ١٤/٢ ، وعزى النووي تصحيحه الى

البنوي . أنظر : المجموع ٩/٢ .

(٩) في ف : ليس .

(١٠) في ظه : يجمع .

(١١) في ف : عن .

(١٢) هذا القول منقول عن الشيخ أبي محمد الجويني . أنظر نهاية المطلب ٤٩/١ .

وحيث نحكم بالانتفاض ففي جواز / الاقتمار على الأجار ثلاثة أوجه (١) . يفرق في الثالث ب/٣٢/ظ بين المعتاد وغيره . ولأنا نرى الاقتمار ، أبعد عن القياس من انتقاض الطهر . وتردوا (٣) أيضا (٤) في أنه : هل ينتقض الطهر بمسه ؟ وهل يجب الغسل بالايلاج فيه ؟ وهل يحل (النظر اليه)؟ (٦،٥) . ولا يتعدى التردد أحكام (٧) الأحداث ، فلا (٨) يتعلق بالايلاج فيه حكم آخر من أحكام الوطئ سوى الغسل (٩) . والأصح أنه لا يجب الغسل أيضا ، ولا حكم للايلاج فيه (١٠) .

السبب الثاني : زوال العقل .

فان حصل (١١) بفحشة أو اغماء ، أو جنون ، أو سكر ، أو جب الطهارة ، قائما كان أو قاعدا ، أو مضطجعا (١٢) . وللشافعي رحمه الله قولان في أن السكران هل له حكم الصافي؟ (١٣) .

=====

(١) حكى امام الحرمين أنها ثلاثة أقوال . وحكى أبو القاسم بن كج أنها قولان ، وحكى الصيدلاني وأبو علي في الاقصاص أنها وجهان . ورجح النووي والرافعي أنه يتعين الماء . أنظر تنهاية المطلب ٤٩ل/١ ، فتح العزيز ١٦/٢ ، المجموع ٩/٢ .
(٢) في ف : وكأننا .

(٣) ذكر امام الحرمين والماوردي والرافعي والنووي أن الخلاف فيه على وجهين ، وذكر الفوراني أنه على قولين . وذكر امام الحرمين أنه لا يثبت له شيء من هذه الأحكام وقد صحح الرافعي والنووي أن الوضوء لا ينتقض بمسه . وذكر النووي أن الاتفاق على تصحيحه . أنظر تنهاية المطلب ٤٩ل/١ ، الحاوي ص ٦٧٤ ، الابانة ١٢ل/١ ، فتح العزيز ١٦-١٧/٢ ، المجموع ٣٨،٩/٢ .

(٤) (أيضا) : ناقطة من ف .

(٥) في ف : اليه النظر .

(٦) التردد في حل النظر اليه يجرى فيما اذا كان فوق السرة ، أما اذا كان تحتها فلا يحل النظر اليه قطعا . لأنه حينئذ يدخل في حد العورة . أنظر: فتح العزيز ١٧/٢ .

(٧) في ف : في أحكام .

(٨) في ف : ولا .

(٩) أنظر تنهاية المطلب ٤٩ل/١ ، فتح العزيز ١٨/٢ ، المجموع ٩/٢ .

(١٠) أنظر تنهاية المطلب ٤٩ل/١ .

(١١) في ف : كان .

(١٢) أنظر تنهاية المطلب ٤٩ل/١ ، الابانة ١٢ل/١ ، الحاوي ص ٦٩٣، ٦٩٥ ، المذهب ٢١/٢ مع المجموع ، فتح العزيز ١٨/٢ ، المجموع ٢٢-٢١/٢ .

(١٣) ذكر الفوراني أنه لو زال عقله بمسكر لم ينتقض وضوءه . لأن حكمه حكم الصافي فسي ظاهر المذهب . وحكى النووي هذا وجها للخراسانيين وغلطهم فيه .

أنظر : الابانة ١٢ل/١ ، المجموع ٢٢-٢١/٢ .

وعلى القولين : السكر حدث في ظاهر المذهب (١) .
والغوراني بنى ذلك على القولين (٢) . وهو بعيد .
وأما النوم ، فمذهب أبي موسى الأشعري (٤) رضي الله عنه أنه ليس حدثاً أصلاً (٥) .
ومذهب المزني : أنه حدث في عينه على أي حال كان . وخرج ذلك قولاً للشافعي
رحمه الله (٦) .

وظاهر (٧) مذهب الشافعي رحمه الله يتهدب (بذكر ثلاثة) (٨) أحوال :
أحداها : حالة الاصطجاع ، والاستلقاء ، والانبطاح (٩) ، والاتكاء (١٠) . فالنوم (١١) (في
جميع) (١٢) ذلك حدث بالاتفاق (١٣) . ووافق عليه أبو حنيفة رحمه الله (١٤) .

=====

- (١) أنظر نهاية المطلب ١/٤٩ .
- (٢) أنظر الإبانة ١/١٢ .
- (٣) في م : فأما .
- (٤) عبدالله بن قيس بن سليم بن حصار بن حرب بن عامر . أبو موسى الأشعري . (٤٤٠ هـ) .
أمه طيبة بنت وهب بن عك ، أسلمت وماتت بالمدينة ، كان يسكن الرملة فجاء مكة
وأسلم ثم رجع إلى بلده ، وقيل هاجر إلى الحبشة ، وقدم منها مع المهاجرين بعد
فتح خيبر . استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على بعض اليمن ، ولما مات النبي
صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وشهد فتوح الشام ، واستعمله عمر على البصرة
ففقه أهل البصرة وأقرأهم القرآن . وهو الذي فتح الأهواز وأصبهان ، وأقره عثمان على
عمله قليلاً ، ثم سكن الكوفة وفقه أهلها وعلمهم حتى استعمله عثمان عليهم .
وكان أحد الحكمين بصفين ثم اعتزل الفريقين وكان رضي الله عنه حسن الصوت بالقرآن .
توفي بالكوفة وقيل بمكة . واختلف في سنة وفاته .
- (٥) أنظر الأصابة ١١٩/٤ ، أسد الغابة ٢٦٣/٣ ، السير ٢٨٠/٢ ، ط ابن سعد ١٠٥/٤ .
أنظر الأوسط ١٥٤-١٥٣/١ ، نهاية المطلب ١/٤٩ . ٥٠ ، الإبانة ١/١٢ ، الحاوي ص ٦٧٤-٦٧٥ ،
المجموع ١٧/٢ .
- (٦) أنظر مختصر المزني ص ٤ ، التهذيب ص ١٨٧ ، المجموع ١٧/٢ .
- (٧) في م : فظاهر .
- (٨) في ف : بثلاثة .
- (٩) في ظ : وانبطاح .
- (١٠) (والاتكاء) : ساقطة من ظ ، م . وجاءت فيهما بعد كلمة والنوم .
- (١١) في ظ ، م : والنوم .
- (١٢) في ظ : نجميع .
- (١٣) أنظر الإبانة ١/١٢ ، الحاوي ص ٦٧٥ ، التهذيب ص ١٨٦ ، فتح العزيز ٢/٢٤ .
- (١٤) أنظر بدائع الصنائع ١/٣١٠ .

الثانية : اذا نام قاعدا ، ممكنا مقعدته من الأرض ، لم ينتقض طهره عند الشافعي (١) ، وعند أبي حنيفة رحمه الله (٢) .

وقال المزني (٣) : ينتقض . للأخبار العامة في النوم . كقوله (٤) : (من استجمع نوما فعليه الوضوء) (٥) .

وخرج المزني هذا قولاً للشافعي (٦) ، فليس (٨) من اختياراته التي ينفرد (٩) بها (١٠) . ولكن (١١) الشافعي رحمه الله ، استثنى حالة القعود لما (١٢) روى أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج / (الى الصلاة) (١٣) ، فصادف طلحة رضي الله عنه نائماً قاعداً ، فاحتوى عليه من ورائه ، فقال طلحة رضي الله عنه : أمن هذا (وضوء يا رسول الله) (١٤) ؟ فقال : لا أو تضع (١٥) جنبك (١٦) .

=====

(١) أنظر الإبانة ١/١٢ ، نهاية المطلب ١/٥١ ، الحاوي ص ٦٨٣ ، التهذيب ص ١٨٦ ، فتح العزيز ٢/٢١ ، المجموع ٢/١٤ .

(٢) أنظر نبدائع الصنائع ١/٣١ ، ومذهب الامامين مالك وأحمد أن وضوءه لا ينتقض مالم يثقل ويستغرق ، فحينئذ ينتقض وضوءه . أنظر التلخيص ١/٤٩ ، الكافي لابن قدامة ١/٤٣ .

(٣) أنظر نهاية المطلب ١/٥١ ، الإبانة ١/١٢ ، الحاوي ص ٦٨٣ .

(٤) في : لقوله .

(٥) أخرجه البيهقي له الطهارة باب الوضوء من النوم عن أبي هريرة موقوفاً : (من استحق النوم فقد وجب عليه الوضوء) . قال البيهقي : " ولا يصح رفعه " . وأخرجه عبدالرزاق ١/١٢٩ عنه موقوفاً : (من استحق النوم فعليه الوضوء) . وابن المنذر ١/١٤٥ عنه موقوفاً كلفظ عبدالرزاق في رواية وفي أخرى بلفظ : (اذا استحق أحدكم نوما فليتوضأ) . قال الحافظ في التلخيص ١/١١٨ : " وروى موقوفاً واسناده صحيح " . ونقل عن الدارقطني قوله في كتاب العلل : " أن وقفه أصح " .

(٦) في ف : وخرجه .

(٧) حكى النووي أن هذا نمه في البويطي . أنظر المجموع ٢/١٤ .

(٨) في م ، ف : وليس .

(٩) في ف : انفرد .

(١٠) أنظر فتح العزيز ٢/٢٥ .

(١١) (لكن) : ساقطة من ف .

(١٢) في ف : لما .

(١٣) في م ، ف : للصلاة .

(١٤) في ف : يار سول الله وضوء .

(١٥) في م : تضع .

(١٦) لم أجده عن طلحة ، انما أخرجه البيهقي له الطهارة باب ترك الوضوء من النوم قاعداً ١٢٠/١ عن حنيفة بن اليمان قال : كنت في مسجد المدينة جالسا أخفق ، فاحتضني رجل من خلفي فالتفت فانما أنا بالنبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله هل وجب علي وضوء ؟ قال : (لا حتى تضع جنبك) . قال البيهقي : وهذا الحديث ينفرد به بحر بن كثير السقاء عن ميمون الخياط ، وهو ضعيف ولا يحتج بروايته . وضعف ابن الملاح اسناد الحديث في مشكل الوسيط ١/٣٠ ، وضعفه النووي في المجموع ٢/١٩ .

وضبط المذهب فيه : أن يكون بحيث لو خرج منه حدث ، لشعر به ، ولا يتيسر خروج الحدث معه . فلو تجافت (١) مقعدته انتقض . ولو كان متكئا ممكنا / مقعدته لم ينتقض (٢) . أ / ٢٨ / م

ولو تمايل فتجا فت (٣) مقعدته ، ان كان بعد التنبه ، فلا وضوء عليه (٤) ، وان كان قبل التنبه فتمايل ثم تنبه ، توفراً . لأنه تحقق النوم مع التجافي ، ولو في لحظة (٥) . / أ / ٣٣ / ظ

الحالة الثالثة : أن ينام على هيئة من هيئات الممليين ، كالسجود ، والركوع ، والقيام (٦) انتقض وضوءه (٧) . خلافاً لأبي حنيفة (٨) .

ونقل البويطي قولاً للشافعي رضي الله عنه ، مثل مذهب أبي حنيفة ، وغلظه معظم الأصحاب (٩) .

ثم أبو حنيفة يراعي (١٠) هيئة الممليين ، وان لم يكن في الصلاة (١١) . والشافعي (في قوله) (١٢) القديم يراعي (١٣) أن يكون في الصلاة (١٤) . لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (انا نام العبد في سجوده ، باهى الله به ملائكته ، فقال :

=====

- (١) في ظ ، م : تجافي .
- (٢) أنظر : نهاية المطلب ٥١/ل/١ ، الإبانة ١٢/ل/١ ، التهذيب ص ١٨٦-١٨٧ .
- (٣) في ظ ، م : فتجافى .
- (٤) (عليه) : ساقطة من ظ ، م .
- (٥) أنظر : نهاية المطلب ٥١/ل/١ ، التهذيب ص ١٨٧ ، المجموع ١٦/٢ .
- (٦) (والقيام) : ساقطة من ظ .
- (٧) أنظر : المذهب ١٣/٢ ، الإبانة ١٢/ل/١ ، وصححه الغوراني . الحاوى ص ٦٩٢ ، التهذيب ص ١٨٦ ، فتح العزيز ٢٤/٢ .
- (٨) المذهب عند الحنفية أن النوم على هيئة من هيئات الممليين لا ينقض الوضوء . وان لم يكن في الصلاة .
- انظر بدائع الصنائع ٣١/١ ، المبسوط ٧٨/١ .
- (٩) انظر : نهاية المطلب ٥٠/ل/١ ، الإبانة ١٣، ١٢/ل/١ ، فتح العزيز ٢٤/٢ .
- (١٠) في ظ ، ف : يرمى .
- (١١) أنظر : المبسوط ٧٨/١ ، بدائع الصنائع ٣١/١ .
- وعند الامامين مالك وأحمد ينتقض وضوء الناشئ الراكع والساجد . وعن أحمد رواية أخرى بعدم النقص .
- انظر : المنتقى ٤٩/١ ، الانصاف ٢٠٠/١ ، الكافي لابن قدامة ٤٣/١ .
- (١٢) في ف : قوله في .
- (١٣) في ظ ، ف : يرمى .
- (١٤) انظر : نهاية المطلب ٥٠/ل/١ ، الإبانة ١٢/ل/١ ، الحاوى ص ٦٩٠-٦٩١ ، فتح العزيز ٢٦٢٥/٢ ، المجموع ١٤/٢ .

هذا عبدى ، روحه عنى وجسده ساجد بين يدي (١) .
والقول القديم مرجوع عنه ، وما نقله البويطي غلط (٢) .
والمنهـب : أن النوم حدث ، لا مـي حالة القعود (٣) .
فـان قـيسـل : ما حد النـوم الناقض للوضوء (٤) ؟
قـلـنا : الخفوة ، والسنة لا تنقض الوضوء (٥) ، والنوم ينشئ الرأس ، فتسكن (٦)
به القوى الدماغية ، وهو مجمع الحواس ، ومنشأ (٧) منبت الأعصاب ، وإذا (٨) فترت ، فترت
الحركات الإرادية ، ثم مبتدأه (٩) من أبخرة تتعدد فتوافي أعياه (١٠) من قوى الدماغ ، فيبدو
فتور الحواس ، فهذا نعاس وسنة ، فإذا تم انغمار القوة الباصرة ، فهذا أول النوم ، ثم
يترتب عليه فتور الأعضاء واسترخاؤها ، وهو غمره النوم وغايته (١١) .
ولا نعتبر غايته (١٢) ، فانه حكم بانتقاض طهارة القائم ، ولو استرخت (١٣) أعضاؤه
لخر ساقطاً (١٤) .

=====

- (١) لم أجده في شيء من كتب السنة التي رجعت إليها . وذكره الحافظ في التلخيص
١٢٠/١ ، وعزاه الى البيهقي في الخلافات ، من حديث أنس وقال : وفيه داود بن
الزبرقان وهو ضعيف . وعزاه الى ابن شاهين في الناسخ والنسخ ، والى الدارقطني
في العلل وأعله . وقال عنه النووي في المجموع ١٣/٢ : "ضعيف جداً" . وضعفه
الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٦٩/٢ .
- (٢) وغلطه امام الحرمين أيضا . أنظر نهاية المطلب ١/١ لـ ٥١٥ .
- (٣) انظر نهاية المطلب ١/١ لـ ٥١ ، التهذيب ص ١٨٦ ، المجموع ١٤/٢ .
- (٤) (للوضوء) : ساقطة من ظ ، م .
- (٥) انظر : التهذيب ص ١٨٦ ، المجموع ١٥/٢ .
- (٦) في ظ ، م : وتسكن .
- (٧) (منشأ) : ساقطة من ظ ، م .
- (٨) في ف : فإذا .
- (٩) في ف : مبتدأه .
- (١٠) في ف : انحناء .
- (١١) أنظر نهاية المطلب ١/١ لـ ٤٩ ، المجموع ١٦/٢ .
- (١٢) في م : غاية النوم .
- (١٣) في م : استرخى .
- (١٤) انظر نهاية المطلب ١/١ لـ ٤٩ ، المجموع ١٦/٢ .

السبب الثالث : اللمس (١) .

- قال / اللّٰه تعالى: (أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ) (٢) . فحمله أبو حنيفة على المجامعة (٣) . ١/٣٧/ف
- واليه ذهب بعض المفسرين (٤) . وحمله الشافعي على الجس باليد (٥) .
- ثم للشافعي رأيان : يقتصر في أحدهما على اتباع الظاهر ، ويتبع في الآخر مقصود اللمس ، من الاستمتاع وكونه في مظنته (٦) . ويتشعب عنه مسائل :
- أحداها (٧) : اللمس وفاقا من غير قصد .
- ظاهر المذهب أنه ناقض (٨،٩) .
- وقال مالك رحمه الله : لا ينقض (١٠) .
- وحكى صاحب التقريب خلافا ، وهو تشوّف الى رعاية المعنى ، اذ التعرض لللمس مشعر بوقوع فعل مقصود (١١) .

=====

- (١) في ظ : الملاسة .
- (٢) سورة النساء آية ٤٣ ، وسورة المائدة آية ٦ .
- (٣) أنظر نبدائع الصنائع ١/٣٠ .
- (٤) ممن فسر اللمس في الآية بالجماع : ابن عباس وقتادة والحسن ومجاهد .
- أنظر : تفسير الطبري ١٠٢/٥-١٠٣ ، وعزاه ابن عبد البر في الاستذكار ١/٣٢٢ الى ابن مسعود ومسروق بن الأجدع وعطاء بن أبي رباح وطاووس .
- (٥) انظر بفتح العزيز ٢/٢٩ .
- (٦) انظر تنهاية المطلب ١/٥١-٥٢ .
- (٧) في م : أحدها .
- (٨) في ف : ينقض .
- (٩) انظر تنهاية المطلب ١/٥٢، وذكر امام الحرمين أنه الذي قطع به الجمهور .
- وقطع به البغوي . انظر التهذيب ص ١٨٩ ، فتح العزيز ٢/٢٥٣٤ ، المجموع ٢/٢٦٦ ، وحكى الرافعي بميغنة التمريض وجها بأن القصد معتبر في اللمس .
- (١٠) انظر الاستذكار ١/٣٢١ ، المنتقى ١/٩٢ .
- ومذهب الامام أبي حنيفة أن اللمس لا ينقض الوضوء الا أن يكون هناك مباشرة وانتشار فحينئذ ينقض .
- ومذهب الامام أحمد أنه ان لمسها بشهوة نقض والا فلا . وعنه روايتان أخريان بالنقض مطلقا وبعدمه مطلقا .
- انظر نبدائع الصنائع ١/٢٩-٣٠ ، الكافي لابن قدامة ١/٤٦ ، الاتصاف ١/٢١١ .
- (١١) واستبعده امام الحرمين وذكر أنه استفاد هذا الحكم من حكم لمس المحرم والصغيرة اذ أنهن لا يقصدن باللمس ..
- انظر تنهاية المطلب ١/٥٢ .

الثانية : الملموس . فيه قولان (١) :

أحدهما :/ أنه لا ينتقض (٢) . لأنه منوط باللمس ، فيتعلق بالفاعل .
والثاني : أنه ينتقض (٣) . لأن العلامة مفاعلة فيستوى (٤) فيها (٥) الجانبان . وهو
مستمد (٦) من رعاية المعنى .

ب/٣٨/م ولا خلاف أن المرأة إذا (٧) كانت هي اللامسة ، انتقض طهرها، / وان كان الخطاب مع
 الرجل، لأنها في معنى الرجل في ذلك (٨) .

الثالثة : المحرم ، والصغيرة التي لا تشتهي ، والميتة ، فيه قولان (٩) :
أحدهما : أنه لا ينتقض (١٠) . تشوقا الى المعنى ورعاية لما يقع في مظنة الاستمتاع
وان كان اللفظ عاما .

=====

- (١) انظر :المهذب ٢/٢٤ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٥٢، الابانة ١/١٣ل، الحاوى ص٧١٩، التهذيب ص١٨٩، فتح العزيز ٢/٣٣ ، المجموع ٢/٢٦ .
- (٢) ممن صححه الروياني والشاشي وذكر أبو اسحق الشيرازي والبغوي أنها رواية حرملة . انظر :المهذب ٢/٢٤ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٥٢، الحاوى ص ٧١٩ ، التهذيب ص١٩٠ ، فتح العزيز ٢/٣٣ ، المجموع ٢/٢٦ .
- (٣) اختاره امام الحرمين وقال عنه الفوراني انه الأقيس ، وصحه الأكثرون ، منهم الماوردي ونسبه الى القديم والجديد، والشيخ أبو حامد المروزي والمحاملي في التجريد ، والجرجاني والبغوي والرافعي .وقطع به أبو عبدالله الزبيرى والمحاملي في المقنع والشيخ نصر المقدسي في الكافي .
- انظر: نهاية المطلب ١/٥٢، الابانة ١/١٣ل، الحاوى ص٧٢٠، التهذيب ص١٨٩ ، فتح العزيز ٢/٣٣، المجموع ٢/٢٦ .

- (٤) في ظ : يستوى .
- (٥) في م ، ف : فيه .
- (٦) في ظ ، م : يستمد .
- (٧) في ف : ان .
- (٨) انظر :الحاوى ص ٦٩٦ ، ٧٢٠ ، فتح العزيز ٢/٣٣ ، المجموع ٢/٢٦ .
- (٩) انظر :نهاية المطلب ١/٥١، الابانة ١/١٣ل، الحاوى ص٧١٠-٧١١، ٧١٥ ، وذكر الماوردي أن لمس الميتة ناقض في أظهر الوجهين . الحاوى ٧١٧ . وحكى أبو اسحق الشيرازي والرافعي والنووي أن في الصغيرة وجهين وفي المحرم قولين . وذكر النووي أنهم اتفقوا على أن الصحيح عدم الانتقاض.
- انظر :المهذب ٢/٢٤ مع المجموع ، فتح العزيز ٢/٣٣ ، المجموع ٢/٢٨ .
- (١٠) ممن صححه امام الحرمين والماوردي وعزاه الى الجديد والقديم والبغوي والرافعي وقال عنه الفوراني انه الأقرب مع أنه صحح القول بنقض الطهر .
- أنظر :نهاية المطلب ١/٥١ ، الابانة ١/١٣ل، الحاوى ص٧١٥ ، التهذيب ص١٩١ ، فتح العزيز ٢/٣٣ .

فأما المعجوز الهرمة ، فينتقض (١) الوضوء بلمسها ، فلكل ساقطة لاقطة (٢) .
وذكر الفوراني وجهين (٣) ، وهو بعيد (٤) .

الرابعة : لمس (٥) الشعر ، والظفر ، والسن ، فيه خلاف (٦) . والأظهر أن الوضوء (٧)
لا ينتقض . اذ يصح أن يقال : ما لمستها ، وإنما لمست شعرها ، ولمس الشعر لا يشتهى
وان فرض من (٨) مغتلم (٩) ، فهو كـمجانبة الخمار (١٠) وطرف الثوب (١١) .

=====

- (١) في ظ ، م : ينتقض .
- (٢) انظر نهاية المطلب ٥٢/١ ، فتح العزيز ٣٥/٢ ، المجموع ٢٨/٢ ، التهذيب ص ١٩٢ .
- (٣) ممن ذكر فيها وجهين : أبو اسحق الشيرازي في المذهب والماوردي والنووي وذكر
أن الجمهور صحوا الانتقاض . وصحه البنوي أيضا وعزا تخريجه على وجهين الى
طريقا لعراقيين . وممن صحح القول بعدم الانتقاض الجرجاني وقطع به المحاملي في
المقنع . انظر : المذهب ٤/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ٥٢/١ ، الابانة ١٣/١ ،
الحاوي ص ٧١٦ ، التهذيب ص ١٩٢ ، المجموع ٢٨/٢ .
- (٤) واستبعده امام الحرمين أيضا . انظر نهاية المطلب ٥٢/١ .
- (٥) في ظ : مس .
- (٦) ذكر النووي فيه طريقين :
الطريق الأول : القطع بعدم الانتقاض . وقطع به الجمهور منهم : أبو اسحق الشيرازي
والشيخ أبو محمد الجويني والبنوي .
الطريق الثاني : أن فيه وجهين ، وممن حكى فيه وجهين امام الحرمين والرافعي .
الوجه الأول : انه ينقض الطهارة .
الوجه الثاني : أنه لا ينقض . قاله الجمهور وممن صححه الفوراني والرافعي والنووي .
انظر : المذهب ٢٤/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ٥٢/١ ، الابانة ١٣/١ ، الحاوي
ص ٧١١ ، ٧١٤ ، التهذيب ص ١٩١ ، فتح العزيز ٣٠/٢ ، ٣١ ، المجموع ٢٧/٢ .
- (٧) في ظ ، م : أنه .
- (٨) في ظ : في -
- (٩) الفكرة : وزان غرفة : أشد الشهوة . وغلم غلما فهو غليم من باب تعب : اذا .
اشتد شبقه . المصباح المنير ص ١٧٢ .
- (١٠) في ف : كالمجانبة للخمار .
- (١١) انظر نهاية المطلب ٥٢/١ .

الخامسة : العضو المبان منها (١) .

المذهب أن الطهر (٢) لا ينتقض بمسه (٣) ، لانتفاء المعنى (٤) ، وهو (٥) الظاهر
اذ (٦) لا يقال : لمس النساء .

السبب الرابع : مس الذكر .

وهو ناقض للطهر عند الشافعي رحمه الله (٧) لما روت بسرة بنت صفوان (٨) أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : (من مس ذكره فليتوضأ) (٩) .

=====

(١) ذكر النووي أن فيه طريقين :

الأول : أن فيه وجهين . وهو المشهور عند الخراسانيين وقال به الرافعي .

الوجه الأول : ينتقض بمسه . الوجه الثاني : لا ينتقض بمسه ومن صححه الرافعي والنووي .
الثاني : القطع بعدم النقص بمسه . وقطع به العراقيون وهو المذهب .

أنظر فتح العزيز ٣١/٢ ، المجموع ٢٩/٢ .

(٢) في ف : الوضوء .

(٣) في ف : بلمسه .

(٤) انظر تنهاية المطلب ١/٥٢، الإبانة ١/١٣، الحاوي ٢٢١، التهذيب ص ١٩٢ .

(٥) (هو) : ساقطة من ظ ، م .

(٦) في ظ ، م : أنه .

(٧) أنظر تنهاية المطلب ١/٥٢، الإبانة ١/١٣، الحاوي ٢٢١، التهذيب ص ١٩٢، فتح
العزيز ٣٧/٢ .

(٨) بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى القرشية الأسدية . هي بنت أخي
ورقة بن نوفل ، وأخت عقبة بن أبي معيط لأمه . وخالة مروان بن الحكم . روت عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد عشر حديثاً . قيل إنها من المبايعات والمهاجرات
لها سابقة في الاسلام وهجرة قديمة . عاشت الى ولاية معاوية وكانت عند المغيرة بن
أبي العاص فولدت له معاوية وعائشة فكانت عائشة أم عبد الملك بن مروان بن الحكم .
انظر : الامامة ٣٠/٨ ، أسد الغاية ٤٠/٦ ، تهذيب التهذيب ٤٠٤/١٢ ، الاستيعاب ٢٤٢/٤ ،
تهذيب الأسماء واللغات ٣٣٢/٢/١ .

(٩) أخرجه أبو داود له الطهارة باب الوضوء من مس الذكر ١/١٢٦ ، ومالك في الموطأ له
الطهارة باب الوضوء من مس الفرج ١/٤٢ بنحوه ، والترمذي له الطهارة باب الوضوء
من مس الذكر ١/٢٧ مع التحفة بنحوه ، وقال عنه : " هذا حديث صحيح " . وقال أيضاً :
قال محمد يعني البخاري - وأصح شيء في هذا الباب حديث بسرة " . والنسائي له
الطهارة باب الوضوء من مس الذكر ١/١٠٠ بنحوه ، وابن ماجه له الطهارة وسننهما
باب الوضوء من مس الذكر ١/١٦١ بنحوه . وأحمد ٤٠٦/٦ ، ٤٠٧ ، وابن خزيمة له الوضوء
باب استحباب الوضوء من مس الذكر ١/٢٢ بنحوه . والدارمي له الطهارة باب الوضوء

فانشعب من الحديث نظر في الممسوس ، والممسوس (١) به .

ب/٣٧/ف

النظر الأول : في / الممسوس .

والمتموص عليه الذكر من الماس ، (فكل ما) (٢) هو في معناه ملحق (٣) به . فلا شك في أنه لو لمس ذكر غيره ، فهو أولى بالنقض . إذ لا حرج عليه في مس فرج نفسه (٤) . ولا شك في (٥) أن قبل المرأة في معنى الذكر . ونعني به ملتقى الشفرين ، على المنفذ (٦) .

وروت عائشة رضي الله عنها (عن النبي صلى الله عليه وسلم) (٨) : (إذا مسست المرأة قبلها توطأت) (٩) .

=====

من مس الذكر ١٩٩/١ بنحوه ، والدارقطني للطهارة باب ما روى في لمس القبل والدبر والذكر والحكم في ذلك ١٤٨/١ وقال عنه : " صحيح " . والبيهقي له الطهارة باب الوضوء من مس الذكر ١٢٩/١ ، والحاكم له الطهارة باب الوضوء من مس الذكر ١٣٦/١ ، وصححه على شرط الشيخين . والطبراني في الصغير ٢٣/٢ بنحوه .

=====

- (١) في م : والممسوس .
- (٢) في ظ : فكلما . وفي ف : وكل ما .
- (٣) في ف : يلحق .
- (٤) انظر نهاية المطلب ٥٣/ل/١ ، الإبانة ١٣/ل/١ ، الحاوي ص ٧٣٨ ، المذهب ٢٥/٢ مع المجموع ، التهذيب ص ١٩٣ ، المجموع ٣٧/٢ .
- (٥) (في) : ساقطة من م .
- (٦) انظر : نهاية المطلب ٥٣/ل/١ ، الإبانة ١٣/ل/١ ، الحاوي ص ٧٤٧ ، التهذيب ص ١٩٣ ، فتح العزيز ٥٦،٤١/٢ ، المجموع ٣٧/٢ .
- (٧) في ف : وقالت .
- (٨) ما بين القوسين ساقط من ف .
- (٩) إخرج الدارقطني نحوه له الطهارة باب ما روى في لمس القبل والدبر والذكر والحكم في ذلك ١٤٧/١ عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ويل للذين يمسون فروجهم ثم يملون ولا يتوضئون) . قالت عائشة بأبي وأمي هذا للرجال ، أفرأيت النساء ؟ قال : (إذا مست احداكن فرجها فلتتوضأ للصلاة) . قال الدارقطني : " عبد الرحمن العمري ضعيف " . وأخرجه من حديث بسرة مرفوعا بلفظ : (إذا مس الرجل ذكره فليتوضأ ، وإذا مسست المرأة قبلها فلتتوضأ) . ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا : (أيما رجل مس فرجه فليتوضأ ، وأيما امرأة مسست فرجها فلتتوضأ) . وبهذا اللفظ عنه أخرجه البيهقي له الطهارة باب الوضوء من مس المرأة فرجها ١٣٣/١ ، وكذا أحمد بنحوه عنه ٢٢٣/٢ . وأخرجه البيهقي له الطهارة باب الوضوء من مس المرأة فرجها ١٣٣/١ عن عائشة موقوفا قالت : (إذا مسست المرأة فرجها توطأت) . وأخرجه الحاكم كذلك ١٣٨/١ ، وقال : " وقد صحت الرواية عن عائشة بنت الصديق رضي الله عنهما أنها قالت : فذكره . وفي لفظ له عنها موقوفا : (إذا مسست المرأة فرجها بيدها فعليها الوضوء) . قال الحافظ في الدراية ٤١/١ عن حديث عمرو بن شعيب : " رجاله ثقات ، إلا أنه اختلف فيه على عمرو بن شعيب " .

فأما (١) حلقة الدبر فهو أبعد قليلا .
فقال في القديم : لا ينقض (٢) .
وفي الجديد ألحقه بالمنصوص ورآه في معناه (٣) .
وأما فرج البهيمة فهو بعيد جدا .
فنص (٤) في الجديد : على أنه لا ينتقض الطهر بمسه (٥) .
وحكى يونس بن عبد الأعلى (٦) قولاً للشافعي رحمه الله : انه ناقض . كما يتعلق بالايلاج / ٣٩٩/م
فيه الفصل (٧) .

فلينظر الانسان الى هذه المراتب ، ويراجع النظر فيها ، لتباعد الصور .
ثم اذا لم يلحق فرج البهيمة بالنص ، فلو أدخل اليد فيه ، ففيه وجهان (٨)، لأنه
انتهى الى محل يجب (الغسل بملاقاته بالذكر) (٩) ، والظاهر أنه لا ينتقض (١٠، ١١) .

=====

- (١) في م ، ف : وأما .
- (٢) في ظ : ينتقض .
- (٣) انظر نهاية المطلب ٥٣ل/١ ، الابانة ١٣ل/١ ، وصح الفوراني الجديد ، الحاوي ص ٧٥٣ ،
التهذيب ص ١٩٥ ، فتح العزيز ٥٨٥٦/٢ ، المجموع ٣٨/٢ ، ٤٣ .
- (٤) في ف : اقتصر .
- (٥) انظر نهاية المطلب ٥٣ل/١ ، الابانة ١٣ل/١ ، وصحه الفوراني ، المذهب ٣٥/٢ مع
المجموع ، الحاوي ص ٧٦٠ ، التهذيب ص ١٩٥ ، فتح العزيز ٥٩/٢ ، المجموع ٣٨/٢ ، ٤٣ .
- (٦) يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة . أبو موسى الصدفي المصري (١٧٠- ٢٦٤) هـ .
امام كبير ، فقيه مقرر ، قرأ القرآن على ورش وغيره ، وأقرأ الناس ومنهم ابن
جرير الطبري . صحب الشافعي و أخذ عنه ، انتهت إلهي رياسة العلم بديار مصر ، وهو
ثقة ثبت أثنى عليه العلماء . قال عنه الشافعي : ما رأيت بمصر أحدا أعقل من يونس .
سمع الحديث من سفيان بن عيينة وابن وهب والوليد بن مسلم والشافعي ، وأخذ الفقه
عنه وغيرهم . روى عنه مسلم والنسائي وابن ماجة وابو عوانة وغيرهم ، ولد وتوفي بمصر .
انظر : طالسكي ١٧٠/٢ ، السير ٣٤٨/١٢ ، تهذيب التهذيب ٤٤٠/١١ ، حسن المحاضرة
٣٠٩/١ ، مرآة الجنان ١٧٦/٢ ، وفيات الأعيان ٢٤٩/٧ .
- (٧) انظر نهاية المطلب ٥٣ل/١ ، الابانة ١٣ل/١ ، المذهب ٣٥/٢ مع المجموع ، وحكاه عنه
أيضا محمد بن عبدالله بن عبد الحكم ، الحاوي ص ٧٦ ، فتح العزيز ٥٩٥٨/٢ ، المجموع ٣٩/٢ .
- (٨) انظر نهاية المطلب ٥٤ل/١ ، الابانة ١٣ل/١ ، المجموع ٣٩/٢ .
- (٩) في ف : بملاقاته بالذكر الغسل .
- (١٠) في ف : ينقض .
- (١١) ممن رجه امام الحرمين وممن صححه الفوراني^١ ، وذكر أن الاتفاق على تصحيحه .
انظر نهاية المطلب ٥٤ل/١ ، الابانة ١٣ل/١ ، المجموع ٣٩/٢ .

والنوري .

وأما (١) الصغير والميت ، فينتقص الطهر بمس ذكرهما (٢) .

قال الشيخ / أبو محمد : قطع الأصحاب بهذا ، يدل على تحريم النظر الى فرج الصغير ، أ / ٣٤ / ظ
وان كان ابن (٣) يومه (٤) . وحمل ما روى من تقبيل رسول الله صلى الله عليه وسلم زبيبة
الحسن (٥) والحسين (٦) عليهما السلام (٧) على جريانه من (٨) وراء الثوب (٩، ١٠) .

=====

(١) في م : فأما -

(٢) انظر تنهاية المطلب ١ / ل ٥٣ ، الابانة ١ / ل ١٣ ، الحاوى ص ٢٤٤٧٤ ، التهذيب ص ١٩٣ ،

وذكر الرافعي أن فيهما وجهين وصح القول بالنقض. فتح العزيز ٢ / ٥٩ - ٦٠ .

(٣) في م : بن .

(٤) انظر: نهاية المطلب ١ / ل ٥٣ .

(٥) الحسن بن علي بن أبي طالب بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف الهاشمي أبو محمد (٤٩٣) هـ.

أمير المؤمنين ، سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وحبه وريحانته. كان رضي الله

عنه أشبه الناس و جها برسول الله صلى الله عليه وسلم. قال فيه النبي صلى الله

عليه وسلم: (ان ابني هذا سيد وسيلح الله به بين طائفتين من المسلمين). وقد

حصل هذا حين تنازل عن الخلافة بعد مقتل أبيه علي لمعاوية ، وبايعه على ذلك،

حقنا لدماء المسلمين . وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيه وفي أخيه: الحسن

والحسين سيدا شباب أهل الجنة . توفي رضي الله عنه بالمدينة ودفن بالبقيع. واختلف

في سنة وفاته . انظر: الاصابة ١١ / ٢ ، السير ٣ / ٢٤٥ ، أسد الغابة ١ / ٤٨٧ .

(٦) الحسين بن علي بن أبي طالب بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف الهاشمي أبو عبد الله (٦١-٦٦) هـ.

سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وريحانته وكان يشبه رسول الله صلى الله عليه

وسلم. أقام بالمدينة ثم خرج مع أبيه الى الكوفة فشهد معه الجمل وصفين وقتال الخوارج

وبقي معه الى أن قتل ثم بقي مع أخيه الى أن سلم الأمر لمعاوية ثم رجع الى المدينة

الى أن مات لمعاوية. قتل رضي الله عنه يوم عاشوراء .

انظر : الاصابة ١٥ / ٢ ، السير ٣ / ٢٨٠ ، أسد الغابة ١ / ٤٩٥ .

(٧) أخرجه البيهقي له الطهارة باب ترك الوضوء من مس الفرج بطهر الكف ١٣٧ / ١ عن

عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاء الحسن فأقبل

يتمرغ عليه فرفع عن قميصه وقبل زبيبته. قال البيهقي: فهذا اسناد غير قوى ، وليس

فيه أنه مسه بيده ثم صلى ولم يتوضأ . وضعفه النووي في المجموع ٢ / ٤٣ ، وعزاه

الحافظ في التلخيص ١٢٧ / ١ الى الطبراني من حديث أبي ليلى الأنصاري ، ومن حديث

ابن عباس من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس . ثم قال: وقابوس

ضعفه النسائي .

(٨) (من) : ساقطة من ظ ، ف .

(٩) في م : حائل .

(١٠) انظر تنهاية المطلب ١ / ل ٥٣ .

فسرع :

إذا جب الذكر (١) ، فمس محل الجب ، انتقض الوضوء (٢) . وان استوصل بالجب (٣) ولم يبق شيء شاخص ، واكتسى بالجلد أيضا ،

قال الشيخ أبو علي : ينتقض الطهر بمس محل الجب ، ولا يختص النقض بالثقبه ، بخلاف القبل والدمر (٤) .

فأما الذكر المبان : ففيه وجهان (٥) :

ينظر في أحدهما الى بقاء الاسم ، بخلاف العضو المبان من المرأة .

وينظر في الآخر الى هتك الحرمة بمس فرج محترم (٦) .

فان قيل : ما حكم الممسوس ذكره ؟

قلنا : من ذكر فيه خلافا فهو غلط ، بخلاف الملموس ، فان ذلك منوط

بالاستمتاع ، وذلك يقع مشتركا ، وهذا لهتك (٧) الحرمة ، فيختص به الماس (٨) .

النظر / الثاني : في آلة المس . وهو الكف (٩) .

فان أعفاه الانسان ، تتلاقى (١٠) وتتماس (في تاراته) (١١) . فاذا قيل : مس فلان عضو نفسه ، أريد به الممس بالكف (١٢) .

=====

(١) في ف : ذكره .

(٢) حكى الرافعي فيه وجهين وصح النقض . أنظر : فتح العزيز ٦٠/٢ - ٦١ .

(٣) (بالجب) : ساقطة من ظ ، م .

(٤) انظر تنهاية المطلب ١/ل ٥٣ ، التهذيب ص ١٩٥ .

(٥) انظر : المصنف ٣٥/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ٥٣/١ ، الابانة ١٣/ل ١ ، الحاوي ص ٧٤٥ ،

التهذيب ص ١٩٥ ، فتح العزيز ٦٣/٢ ، المجموع ٣٨/٢ . ويفهم من كلام امام الحرمين

ميله الى نقض الطهر به وكذلك الفوراني . ومن صححه المتولي والبنوي والرافعي

والنوي . ونقل الشيخ أبي محمد الجويني وابن المصباح القول بعدم النقض .

(٦) انظر : نهاية المطلب ١/ل ٥٣ .

(٧) في ف : يهتك .

(٨) انظر تنهاية المطلب ١/ل ٥٤ ، الابانة ١٣/ل ١ ، وذكر الفوراني أن من الأصحاب من قال

انه كطهارة الملموس . ومنهم من قطع بعدم النقض الحاوي ص ٧٣٩ ، التهذيب ص ١٩٣ .

(٩) انظر تنهاية المطلب ١/ل ٥٤ ، الحاوي ص ٧٥٥ ، التهذيب ص ١٩٣ ، فتح العزيز ٣٨/٢

المجموع ٣٧/٢ .

(١٠) في ظ : تلاقى .

(١١) في م : بارادته .

(١٢) انظر : نهاية المطلب ١/ل ٥٤ .

وألحق أحمد بن حنبل رحمه الله ظهر الكف به (١) . وهو بعيد . لأن المَعَدَّ للمس خلقته هو الكف (٢) ، ولذلك (٣) خلق على اعتدال (٤) في اللين والخشونة ، على صفة (٥) تفارق صفة (٦) سائر البدن .

نعم . اختلف الأصحاب في رؤوس الأصابع (٧) :
منهم من ألحقها بالكف . لأنها تساويه في صفة الخلقة (٨) .
ومنهم من قال : (ما أعد ذلك للمس) (٩، ١٠) .
وقد نص الشافعي رحمه الله فيما بين الأصابع ، على أنه لا ينتقض به (١١، ١٢) .
ومن الأصحاب من أ جرى فيه خلافا ، كما في رؤوس الأصابع (١٣) . وهو بعيد (١٤) .
فإن قيل : ما حكم الخنثى إذا مس ذكره و (١٥) فرجه ؟
قيل : فيه أربع (١٦) صور :

=====

- (١) انظر للمفني ١٧٩/١ ، وهذا هو المذهب عند الحنابلة وهناك رواية أخرى بأنه لا ينقض إلا إذا مسه ببطن الكف . الاتصاف ٢٠٤/١ .
- (٢) في ف : هو الكف للمس خلقة .
- (٣) في م : فلذلك .
- (٤) في ف : الاعتدال .
- (٥) (على صفة) : ساقطة من ظ ، م .
- (٦) (صفة) : ساقطة من ف .
- (٧) الخلاف على وجهين . انظر للإبانة ١٣/١ ، فتح العزيز ٦٦/٢-٦٧ ، المجموع ٣٧/٢ .
- (٨) انظر للإبانة ١٣/١ .
- (٩) في ف : لا أعد ذلك مسا .
- (١٠) ممن قال بأن للمس برؤوس الأصابع لا ينقض الوضوء امام الحرمين وقطع به البندنجي وصحه الراعي والنووي وعزا تصحيحه الى الجمهور .
- انظر تنهاية المطلب ١/٥٤ ، فتح العزيز ٦٦/٢-٦٧ ، المجموع ٣٧/٢ .
- (١١) (به) : ساقطة من ظ ، م .
- (١٢) وهو رواية حرملة وبه قال أبو علي بن أبي هريرة وصحه الجمهور وقطع به البندنجي . انظر : الإبانة ١٣/١ ، نهاية المطلب ١/٥٤ ، فتح العزيز ٦٧/٢-٦٨ ، المجموع ٣٧/٢ .
- (١٣) ممن ذكر فيه خلافا الماوردي والنووي . ذكرا أن الخلاف على وجهين . انظر : الحاوي ص ٧٥٧ - ٧٥٨ ، المجموع ٣٧/٢ .
- (١٤) استبعده امام الحرمين أيضا . انظر : نهاية المطلب ١/٥٤ .
- (١٥) (ذكره و) : ساقطة من ظ ، م .
- (١٦) في ظ : أربعة .

أحدها (١) : أن يمس الخنثى من نفسه .

ب/٣٩/م

فان مس الفرجين جميعا انتقض / طهره (٢) .

وان مس أحدهما فلا ، لاحتمال أنه عضو زائد (٣) .

وان (٤) مس أحدهما وصلى ، ثم توضأ ومس الآخر وصلى (٥) ، فاحدى صلاتيه باطلـة

قطعا (٦) . وفيه وجهان (٧) :

أحدهما : أنه (٨) يقضيها جميعا (٩) ، كمن فاتته صلاة من صلاتين .

والثاني : أنه (١٠) لا يقضيها (١١) . لأن لكل صلاة حكمها على حيالها ، فمار كما اذا (١٢)

صلى أربع صلوات بأربع اجتهادات (١٣) ، والاستصحاب في الصلاة (١٤) أصل ، كلاجتهاد في

القبلة . .

ب/٣٤/ظ

الثانية (١٥) : / أن يمس رجل فرج الخنثى .

فان مس الذكر انتقض طهره ، لأنه ان كان (١٦) امرأة ، فقد حملت الملامسة أيضا (١٧) .

وان مس الفرج لم ينتقض ، لاحتمال أنه رجل (١٨) .

=====

(١) في م : أحدها .

(٢) انظر: نهاية المطلب ١/٥٥، الابانة ١/١٣، الحاوى ص. ٧٥، التهذيب ص١٩٦، فتح

العزیز ٢/٧٢ ، المجموع ٢/٤٤ .

(٣) انظر :المراجع السابقة .

(٤) في م : فان .

(٥) (وصلى) : ساقطة من ف .

(٦) انظر : نهاية المطلب ١/٥٦، الابانة ١/١٣ .

(٧) انظر تنهاية المطلب ١/٥٦، الابانة ١/١٣، فتح العزیز ٢/٧٢، المجموع ٢/٤٤ .

(٨) (أنه) : ساقطة من ف .

(٩) ممن صححه الروياني وقال النووي انه شاذ متفرد بتصحيحه .

انظر تنهاية المطلب ١/٥٦ ، فتح العزیز ٢/٧٢ ، المجموع ٢/٤٤ .

(١٠) (أنه) : ساقطة من ف .

(١١) صححه جمهور الأصحاب منهم الفوراني والرافعي وقطع به البغوى .

انظر :الابانة ١/١٣، التهذيب ص١٩٦، فتح العزیز ٢/٧٢، المجموع ٢/٤٤ .

(١٢) في ف : لو .

(١٣) انظر تنهاية المطلب ١/٥٦ .

(١٤) في م : الطهارة .

(١٥) هذه هي الصورة الثانية للخنثى .

(١٦) في ظ : كانت .

(١٧) انظر تنهاية المطلب ١/٥٥، الابانة ١/١٣، الحاوى ص٧٤٩، التهذيب ص١٩٧، المجموع ٢/٤٥، وتوضيح العبارة : أن الرجل لو مس ذكر الخنثى ينتقض وضوءه لأنه ان كان الخنثى رجلا فقد مس ذكره ، وان كان امرأة فقد لمس المرأة .

(١٨) انظر تنهاية المطلب ١/٥٥، الابانة ١/١٣، الحاوى ص٧٤٩، التهذيب ص١٩٦، فتح

العزیز ٢/٧٤ ، المجموع ٢/٤٥، وتوضيح العبارة : أنه لا ينتقض وضوء الرجل بمس

فرج الخنثى لأنه ان كان رجلا فالفرج عضو زائد .

الثالثة : اذا مست امرأة فرج الخنثى .

ان مست الفرج ، انتقض ، والا فلا . لما ذكرناه (١) .

الرابعة : خنثيان ، مس كل واحد منهما (٢) من صاحبه أحد فرجيه ، (أحدهما الذكر

والآخر القبل) (٣) ، حازت (٤) صلاتهما . لاحتمال أنهما ذكران ، والثقة زائدة من أحدهما
والذكر من الآخر ، فيكون قد انتقض طهارة أحدهما

لا بعينه ، فكل (٥) واحد يبني على يقين الطهارة (٦) . كما اذا قال الرجل : ان كان هذا

الطائر غرابا ، فامرأتي طالق ، / وقال الآخر : ان لم يكن غرابا فامرأتي طالق ، واستبهم ب/٣٨/ف

الأمر ، لم يقع (طلاق كل) (٧) واحد منهما (٨) .

فان قيل : وبم (٩) يتبين حال الخنثى ، وينكشف الاشكال ؟

قلنا : بثلاثة طرق :

إحداها (١٠) : خروج خارج من الفرجين . فان بال بفرج الرجال ، أو أمني (١١) ، فرجل . وان

بال بفرج النساء ، أو حاض ، فامرأة .

وان أمني بفرج الرجال ، وحاض بفرج النساء ، (فمشكل (١٢) ، وان بال بفرج الرجال

وحاض بفرج النساء) (١٣، ١٤) ،

قال الشيخ أبو محمد : التعويل على المبال (١٥) .

وقال الامام : هو مشكل ، لأنه ملتبس (١٦) .

=====

(١) أنظر نهاية المطلب ١/١ ل ٥٥، الابانة ١/١٣، الحاوى ص ٧٤٩، التهذيب ص ١٩٧، فتح

العزیز ٢/٧٤ ، المجموع ٢/٤٥ .

(٢) (منهما) : ساقطة من ظ .

(٣) في ف : أحدهما القبل والآخر الذكر .

(٤) في ظ ، م : جاز .

(٥) في ف : وكل .

(٦) انظر نهاية المطلب ١/١ ل ٥٦، الابانة ١/١٤١٣، الحاوى ص ٧٥٠-٧٥١، التهذيب ص

١٩٧ ، فتح العزیز ٢/٧٦٧٥ ، المجموع ٢/٤٥ .

(٧) في م : الطلاق على .

(٨) انظر : نهاية المطلب ١/١ ل ٥٦ .

(٩) في م : وبما . وفي ف : وبماذا .

(١٠) في ف : أحدها .

(١١) في ف : وأمني .

(١٢) انظر نهاية المطلب ١/١ ل ٥٤ .

(١٣) (بفرج النساء) : ساقطة من ف .

(١٤) ما بين القوسين ساقط من ظ .

(١٥) انظر : نهاية المطلب ١/١ ل ٥٥ ، فتح العزیز ٢/٩٠ .

(١٦) صحح الرافي ماصحه امام الحرمين وهو استمرار الاشكال . وصح النووى أنه لا دلالة

فيه ويتساقطان . أنظر : فتح العزیز ٢/٩٠ ، المجموع ٢/٤٨ .

الثانية (١) : نبات اللحية ،ونهود الثدى ، وفيه خلاف(٢) .

قال الشيخ أبو محمد : لا عبرة به (٣) . فان الرجل قد ينهد ثدييه (٤) نادرا ، والمرأة قد تنبت (لها لحية) (٥) نادرا (٦) .

ومنهم من قال : هو علامة (٧) . لأن المطلوب غلبة الظن ، فان خروج الخارج من الفرج لو كان قاطعا ، لما تصور التعارض فيه . واتفق هؤلاء على أن عدم نبات اللحية في أوانه ، وعدم نهود الثدى في أوانه لا نظر اليه (٨) .

وأما (٩) معدد الأضلاع ، فقد قيل : انه (١٠) يتفاوت من الرجال والنساء (١١) .

قال الامام / : وذلك ممالا أصل له . فانه لا فرق بينهما (١٢) . أ/٤٠/م

الثالثة (١٣) : أن يراجع الشخص اذا بلغ ، ويحكم بقوله ، فانه أعرف بجبلته ، وميله الى النساء أو الرجال . فاذا أخبر ، لا يقبل رجوعه ، الا أن يكنه الحس . بأن يقول : أنا رجل ثم يلد ولدا (١٤) .

فان قيل : فلم قضيتم بأن يقين الطهارة مستحب ، ولا يبالي بالشك الطارى ؟
قلنا : لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ان الشيطان ليأتي أحدكم

=====

(١) في ف الثاني .

(٢) ذكر الرافعي والنووي أن الخلاف على وجهين . انظر : فتح العزيز ٢ / ٩٠ ، المجموع ٤٨ / ٢ .

(٣) ممن صح هذا الوجه الرافعي والنووي . انظر : المرجعين السابقين .

(٤) في ظ ، ف : ثديه .

(٥) في م ، ف : لحيتها .

(٦) انظر : نهاية المطلب ١ / ٥٥ .

(٧) انظر : المرجع السابق ، المجموع ٤٨ / ٢ .

(٨) انظر : المرجعين السابقين ، وفتح العزيز ٢ / ٩٠ .

(٩) في م ، ف : فأما .

(١٠) في ف : انها .

(١١) انظر : نهاية المطلب ١ / ٥٥ ، فتح العزيز ٢ / ٩١ ، وذكر النووي فيه وجهين :

الوجه الأول : أنه يعتبر .

الوجه الثاني : لا دلالة فيه . وصحه النووي وذكر أن الأكثرين قطعوا به ، وصحه

الباقون ونسبه الرافعي الى ظاهر المذهب .

انظر : فتح العزيز ٢ / ٩١ ، المجموع ٤٨ / ٢ .

(١٢) انظر : المراجع السابقة .

(١٣) في ف : الثالث .

(١٤) انظر : نهاية المطلب ١ / ٥٥ ، فتح العزيز ٢ / ٩١ ، ٩٣ ، المجموع ٤٨ / ٢ .

وهو في صلاته ، فينفخ بين اليديه ، فيقول (١) : أحدثت ، أحدثت، / فلا ينصرفن حتى يسمع أ/٣٥/ظ صوتا أو يجد ريحا) (٢) .

فان قيل : فاذا (٢٣) غلب على الظن الحدث ، فهلا (٤) خرجتموه (٥) على القولين في تعارض الأصل والغالب كما في النجاسات (٦) ، وان كان في النجاسة أمانة تدل على غلبة الظن، ففي الأحداث أيضا أمانة ، فان دم الحيض يميز عن دم / الاستحاضة بصفات كما سنذكرها (٧) في أ/٣٩/ف كتاب الحيض . وقد ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم للمني صفات تعرف به (٨)، على أنه يجري القولان في المقابر المعتيقة ، وثياب من يعاني (٩) النجاسة . وان لم تظهر في الخنثى (١٠) علامة يعتمدها المجتهد . وقد تجرى أسباب يغلب على الظن الحدث معها كطول المدة من وقت الطهارة ، واسترخاء الأسر وغيره (١١) .

قلنا : هذا فرق مشكل ، ومنتهاه أن أسباب غلبة الظن تندرج في الأحداث . فان من

=====

- (١) في ف : ويقول .
- (٢) لم أجده بهذا اللفظ. وقال الحافظ في التلخيص ١/١٢٨: "هذا الحديث تبع - أي الرافعي - في إيراد الغزالي ، وهو تبع الإمام . وكذا ذكره الماوردي. وقال ابن الرفعة في المطلب: لم أظفر به يعني هذا الحديث" ما به لكن أخرج ابن خزيمة له الوضوء باب الخبر المتقضي للباب السابق ١/١٩، من حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ان الشيطان يأتي أحدكم في صلاته فيقول: انك قد أحدثت، فليقل: كذبت. الا ما وجد ريحه بأنفه أو سمع صوته بأذنه). وقد ثبت معناه في أحاديث كثيرة منها حديث عبدالله بن زيد المتفق عليه .
- فقد أخرج البخاري له الوضوء باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن ١/٧٧ عن عباد بن تميم عن عمه - وهو عبدالله بن زيد - أنه شك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل الذي يخیل اليه أنه يجد الشيء في الصلاة ، فقال: (لا ينفثل - أو ينصرف - حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا). هذا لفظ البخاري . وأخرجه مسلم في الحيض باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك ٤/٤٩ ، بنحو لفظ البخاري .

- (٣) في م : فلو . وفي ف : لو .
- (٤) في ظ ، ف : هلا .
- (٥) في ظ : خرجتم .
- (٦) (كما في النجاسات) : ساقطة من ظ . وفي م ، جاءت بعد كلمة "خرجتموه" .
- (٧) في م : سنذكر . وفي ظ : سنذكره .
- (٨) في ف : يعرف بها .
- (٩) في ف : يخامر .
- (١٠) في ف : الحس .
- (١١) انظر تنهاية المطلب ١/٥٧ .

لا علة به ، لا يغلب على الظن حدثه على غفلة ، وهذه حالة تمرد منه لا محالة ، فيتعين (١) الاستصحاب في الأحداث . وأسباب غلبة الظن في النجاسات كثيرة ، فتعارض الاستصحاب والغالب (٢) .

فروع :

قال صاحب التلخيص : إذا استيقن المرء أنه بعد طلوع الشمس توشأ وأحدث ، ولم يدر أيهما سبق (٤،٣) ، أسند الوهم الى ما قبله ، فان انتهى الى الحدث فهو الآن متطهر . لأنه تيقن طهرا (٥) وشك في الحدث بعده ، وان انتهى الى (الطهر فمحدث) (٦) . لأنه تيقن بعده حدثا (٨،٧) .

ومنهم من قال : ان انتهى الى طهر (٩) فمتطهر . وان انتهى الى حدث (١٠) فمحدث . والظنان الطارئان متعارضان (١١) ، والصحيح هو الأول (١٢) .

=====

(١) في ف : فتعين .

(٢) انظر : نهاية المطلب ٥٧/١ .

(٣) في ظ : أسبق .

(٤) ذكر النووي في هذه الحالة أربعة أوجه :

الأول : أنه يعمل بحد ما كان قبل طلوع الشمس ، فان كان قبل طلوعها محدثا فهو الآن متطهر . والعكس . وهو قول صاحب التلخيص وقطع به أبو اسحق الشيرازي وجمهور المصنفين وصححه الأكثرون منهم امام الحرمين والرافعي والنووي . وعلى هذا لو لم يعرف ما كان قبلهما لزمه الوضوء .

الثاني : أنه يتعارض الأمران ويسقطان ويكون حكمه ما كان قبلهما ، فان كان قبل طلوع الشمس متطهرا فهو الآن متطهر ، وبالعكس . حكاه جماعة من الخراسانيين .

الثالث : يعمل بغلبة الظن . فان تساوى الظنان وجب الوضوء .

الرابع : أنه يلزمه الوضوء بكل حال . قال عنه النووي وهو أظهر المختار . وذكر أنه

الصحيح عند جماعات من محققي الشافعية . انظر : التلخيص ل ٨ ، نهاية المطلب

٥٨/١ ، فتح العزيز ٨١/٢ - ٨٢ ، المذهب ٦٣/٢ مع المجموع ، المجموع ٦٤-٦٥ بروضة الطالبين ٧٧/١ .

(٥) في ف : طهرا بعده .

(٦) في ف : طهر فهو الآن محدث .

(٧) في ظ م : حدث .

(٨) انظر : التلخيص ل ٨ ، المذهب ٦٣/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ٥٨/١ ، الابانة ١٤/١ ،

التهذيب ص ٢٠٤ ، فتح العزيز ٨١/٢ - ٨٢ .

(٩) في ف : طهر .

(١٠) في ف : الحدث .

(١١) في م ، ف : يتعارضان .

(١٢) انظر : نهاية المطلب ٥٨/١ ، فتح العزيز ٨٣/٢ .

فان قيل : وهل يترك اليقين بالشك قط ؟

قلنا : استثنى / صاحب التلخيص من هذا الأصل مسائل ، نذكر منها أربع (١) مسائل : ب/٤٠/م
أحداها (٢) : أن الناس لو شكوا في انقضاء وقت الجمعة ، ملوا الظهر ، وإن كان الأصل
بقاء الوقت (٣) .

(وعلمته : أن) (٤) الأصل وجوب الأربع ، وإنما يعدل الى الركعتين (٥) بيقين (٦) .

الثانية : إذا شك (في انقضاء مدة المسح ، لم يمسخ (٧) . وسببه : أن الأصل غسل
الرجلين (٨) ، والمسح عارض بشرط ، فلا بد من تيقنه (٩) .

الثالثة : إذا انتهى المسافر الى مكان ، وشك في أنه وطنه ، أم لا ؟ أخذ بأنه وطنه (١٠) .

الرابعة : أنه (١١) لو / شك في أنه نوى الإقامة أم لا ، لم يترخص ما / لم يبتد (١٢) سفرا ب/٣٩/ف
على الوصف المشروط فيه (١٣) .

وقد (١٤) ذكر الشيخ أبو على خلافا عن بعض الأصحاب في المسئلتين الأخيرتين (١٥) ،

دون الأوليين (١٦) . ولا يتقدر (١٧) فرق إلا أن الأمر (فيهما يتعلق) (١٨) بفعله ، فإذا لم

يعرفه (١٩) من نفسه فكأنه لم يكن . بخلاف وقت الجمعة ، والمسح . والصحيح ما قاله

صاحب التلخيص (٢٠) .

=====

(١) في ظ ، م : أربعة .

(٢) في م : أحداها .

(٣) انظر : نهاية المطلب ١/٥٧ .

(٤) في ف : وعلمه بأن .

(٥) في ظ : ركعتين .

(٦) انظر نهاية المطلب ١/٥٨ .

(٧) انظر : التلخيص ل٧ ، نهاية المطلب ١/٥٨٧ .

(٨) في ظ : الرجل .

(٩) في ف : فلم يدر أمسح في الحضر أم في السفر ، أو شك فلم يدر انقضت المدة أو لم

تنقض ، أخذ بأسوأ الاحتمالين ، وأنه مسح في الحضر ، وأن المدة انقضت فيفسل رجليه .

(١٠) انظر : التلخيص ل٧ ، نهاية المطلب ١/٥٨ .

(١١) (أنه) : ساقطة من ظ ، م .

(١٢) في م ، ف : يبتدىء .

(١٣) انظر : التلخيص ل٨ ، نهاية المطلب ١/٥٨ .

(١٤) (قد) : ساقطة من ظ ، ف .

(١٥) في م ، ف : الأخريين .

(١٦) انظر نهاية المطلب ١/٥٨ .

(١٧) في م ، ف : ينقذ .

(١٨) في ف : يتعلق فيهما .

(١٩) في م : يعرف .

(٢٠) صححه أيضا امام الحرمين . انظر نهاية المطلب ١/٥٨ .

الفصل الثاني من الباب في حكم المحدث

وحكمه : المنع من الملاة ، ومس المصحف ، وحمله ، فليس (١) للمحدث مس المصحف

وحمله (٢) . ويستوى فيه الجلد والحواشي ، ومحل الكتابة (٣،٤) .

نعم في الخريطة (٥) ، والمندوق ، والعلاقة وجهان (٦) :

أحدهما : المنع (٧) . كالجلد .

والثاني : الجواز . للانفصال (٨) .

ولو قلب الأوراق بقضيب ، ففيه (٩) وجهان (١٠) :

والأصح : المنع (١١) . لأنه حامل للورقة بالقضيب .

ولو قلب بطرف اليد ، وهي مستورة بالكم ، فحرام (١٢) . لأن التقليل باليد ، لا بالكم .

وطرد الخلاف فيه غلط .

وأما (١٣) الحمل ، فهو محرم ، سواء كان في الخلاف ، أو مجردا عنه (١٤) .

=====

(١) في ظ ، م : وليس .

(٢) (وحمله) : ساقطة من ظ ، م .

(٣) في ف : الكتب .

(٤) انظر : الأمانة ١/ل ، التهذيب ص ١٥٩ ، فتح العزيز ١٠٢/٢ ، المجموع ٦٧/٢ .

(٥) الخريطة : شبه كيس ، يشرح من أديم وخرق ، والجمع خرائط . المصباح المنير ص ٦٤ .

(٦) انظر : فتح العزيز ١٠٢/٢ ، المجموع ٦٨/٢ .

(٧) ممن قطع بهذا الوجه الفوراني والمتولى والبغوى ومن صححه الرافعي والنووى .

انظر : الأمانة ١/ل ، التهذيب ص ١٥٩ ، فتح العزيز ١٠٢/٢ ، المجموع ٦٨/٢ .

(٨) ممن اختار هذا الوجه ، الروياني . انظر : فتح العزيز ١٠٢/٢ ، المجموع ٦٨/٢ .

(٩) في م : فيه .

(١٠) انظر : الأمانة ١/ل ، التهذيب ص ١٦٠ ، فتح العزيز ١٠٤/٢ ، المجموع ٦٨/٢ .

(١١) ممن صح هذا الوجه : الفوراني والرافعي . وقطع أبو اسحق الشيرازي بالجواز ،

ونقل البغوى عن العراقيين القطع به ، ومن صححه النووى .

انظر : الأمانة ١/ل ، التهذيب ص ١٦٠ ، فتح العزيز ١٠٤/٢ ، المجموع ٦٨/٢ .

(١٢) انظر : المجموع ٦٨/٢ .

(١٣) في ف : فأما .

(١٤) انظر : فتح العزيز ١٠٤/٢ .

ولو كان في صندوق ومعه أمتعة ، فوجهان (١) :
ووجه التجويز (٢) : أنه غير مقصود .
ولو حمل كتابا فيه بسم الله ، أو كتاب التفسير (٣) ، والفقه ، وما أوردت فيه الآيات
للاحتجاج لا للدراسة ، كالدرهم وطراز الثوب (٤) ، فلا بأس به (٥) . وقد كتب رسول الله
صلى الله عليه وسلم كتابا الى الكفار ، وضمنه قوله تعالى: (قل يأهل الكتاب / تعالوا
الى كلمة سواء بيننا وبينكم) (٦،٧) . وعلم أنهم يتداولونها على الحدث والجنابة .

=====

- (١) انظر :الابانة ١/ل١٤ ، فتح العزيز ٢/١٠٤ ، المجموع ٢/٦٨ .
- (٢) ممن قطع بالجواز أبو اسحق الشيرازي والبنوي والعراقيون . وممن صححه الرافعي والنووي، وصح الفوراني عدم الجواز .
انظر :الابانة ١/ل١٤، المذهب ٢/٦٦ مع المجموع ، التهذيب ص ١٦٠ ، فتح العزيز ٢/١٠٤ ، المجموع ٢/٦٨ .
- (٣) ذكر النووي أن كتب التفسير على نوعين :
الأول : أن يكون القرآن فيه أكثر . ككتب غريب القرآن . فهذا يحرم مسه وحمله
على المحدث وجهها واحدا .
الثاني : أن يكون التفسير فيه أكثر . ففيه ثلاثة أوجه :
الوجه الأول: أنه لا يحرم مسه ولا حمله . وبهذا قطع الدارمي وصححه النووي .
الوجه الثاني: أنه يحرم مسه وحمله .
الوجه الثالث : ان كان القرآن متميزا عن التفسير في الكتابة حرم . والا فلا . ممن
قطع به القاضي حسين والمتولي والبنوي .
انظر : التهذيب ص ١٦١ ، المجموع ٢/٦٩ .
- (٤) في م : الكم .
- (٥) انظر : الابانة ١/ل١١ ، التهذيب ص ١٦١ . وقد ذكر الرافعي والنووي فيما سبق
عدا كتب التفسير وجهين :
الأول : أنه كالمصحف في حرمة اللمس .
الثاني: أنه لا يمنع مسها وحملها من غير طهر . وصححه النووي وذكر أنه الأصح
بالاتفاق . انظر :فتح العزيز ٢/١٠٦١ ، المجموع ٢/٦٨ .
- (٦) سورة آل عمران . آية ٦٤ .
- (٧) الحديث متفق عليه في قصة كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقل . والحديث
طويل . أخرجه البخاري ك . الجهاد والسير باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم
الى الاسلام والنبوة ١١٩/٤ - ١٢٢ .
وأخرجه مسلم ك . الجهاد والسير باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى
هرقل الشام يدعوه الى الاسلام ١٢/١٠٣ - ١١١ مع شرح النووي .

ولو حمل لوحا عليه آية ، أو بعض آية ، أو مسه (١) للدراسة والتلاوة ، عصى . فأنسه
جرد قصده (٢) اليه (٣) .

فان قيل : فهل (٤) يجب على الولي حمل الصبي على الطهارة ، لمس المصحف
واللوح ؟

قلنا : اختلف فيه أئمتنا (٥) ، وقربه الميذلاني من حمل (٦) الصندوق وفيه أمتعة مع
المصحف ، لأن قصد الصبي كالمعدوم شرعا . وهذا فاسد . فان قصده في العبادات / وما (٧) أ/٤٠/ف
هو أهله معتبر ، فلعل ذلك يعلل (٨) بتعذر المحافظة عليه في سائر الأوقات ، بخلاف
الأوقات المعينة عليه (٩) للصلاة .

وهل من حكم الحدث ايجاب الوضوء بنفسه ؟

منهم من قال : لا يجب الوضوء الا بالصلاة (١٠) ، عند دخول وقتها .

ومنهم من قال : يجب بالحدث ، وجوبا موسعا الى وقت الصلاة .

فأما الجناية ، فتمنع (مما يمنع / منه) (١١) الحدث ، ومن قراءة القرآن عن ظهر
القلب (١٢) ، وعن (١٣) المكث في المسجد ، أما العبور ، فلا (١٤) .

=====

(١) في ظ ، م : أو مس .

(٢) في ف : القصد .

(٣) انظر : التهذيب ص ١٦٠ ، فتح العزيز ١٠٥/٢ ، وذكر النووي أن اللوح الذي كتب عليه
القرآن له حكم المصحف فيحرم حمله ومسه على البالغ المحدث . هذا هو الصحيح
من المذهب وهناك وجه آخر يقول بعدم التحريم .

(٤) في م : وهل . وفي ف : هل .

(٥) ذكر النووي أن فيه وجهين :

الأول : لا يجب للمشقة . وصححه النووي وعزا تصحيحه للأصحاب .

الثاني : يجب . وقطع به النووي .

انظر : التهذيب ص ١٦٠ ، المجموع ٦٩/٢ .

(٦) في ظ ، م : بحمل .

(٧) (ما) : ساقطة من ف .

(٨) في ظ : معلل .

(٩) (عليه) : ساقطة من م ، ف .

(١٠) في ظ : للصلاة .

(١١) في ف : ما يمنعه .

(١٢) انظر : الإبانة ١٤/١ ، التهذيب ص ١٦٢ .

(١٣) (عن) : ساقطة من م ، ف .

(١٤) انظر : التهذيب ص ١٦٢ ، ١٦٤ .

ولا فرق في القراءة عندنا بين آية ، أو بعض آية ، إلا أن يأتي به (١) على قصد الذكر ، كقوله
بسم الله والحمد لله (٣،٢) .

فان لم يقصد لا الذكر ، ولا القراءة ، قال الشيخ أبو محمد : لا يعمي . لأن القصد معتبر
في هذا الجنس .

وأما (٤) المحدث ، فله قراءة القرآن ، فان (٥) قراءته قريبة . نعم ، الأولى أن يقرأ على
الطهارة (٦) ، فهو ترك أولى ، لا فتحام مكروه ، فانه قريبة (٧) .

فأما الحائض : فالمذهب أنها كالجنب في قراءة القرآن (٩) .

وحكى أبو ثور عن أبي عبدالله أنه كان (١٠) لا يحرم القراءة على الحائض . والظاهر أنه عني
به مالكا (١١) .

ومنهم من قال : عني به (١٢) الشافعي (١٣) . فانه (١٤) كان يكنى به .

ثم فرعوا على هذا القول الضعيف ترددا ، في أن ذلك هل يختص (بالمعلمة) (١٥) لحاجة
التعليم (١٦) ، أم يطرد لحاجة النساء ، بسبب اطراد الحيض مدة والمذهب ما قدمناه .

=====

(١) (به) : ساقطة من م .

(٢) في ف : الحمد لله .

(٣) انظر : الأمانة ١/١٠-١١ ، التهذيب ص ١٦٣ .

(٤) في م : فأما .

(٥) في ف : بل .

(٦) في ف : طهارة .

(٧) انظر : المجموع ٦٩/٢ .

(٨) في ف : وأما .

(٩) حكى الفوراني أن في قراءة الحائض القرآن قولين . وصح القول بالمنع . ونقل البنوي

أن القول بجواز قرائتها للقرآن هو قول قديم للشافعي .

انظر : الأمانة ١/١١ ، التهذيب ص ١٦٣ .

(١٠) في م : قال .

(١١) عن الامام مالك في منع الحائض من قراءة القرآن قولان :

احدهما : المنع . والثانية : الإباحة .

وقطع ابن رشد بأن مذهب مالك إباحة القراءة القليلة لطول مدة الحيض . بينما حكى

ابن جزى القول بالجواز بصيغة التمريض . انظر : الذخيرة ١/٣٢٤ ، القوانين الفقهية

ص ٣١ ، بداية المجتهد ١/٦٧ ، المنتقى ١/١٠٢ .

(١٢) (عني به) : ساقطة من ف .

(١٣) لم أجد من عزا القول بإباحة قراءة القرآن للحائض الى الشافعي . بل ذكر النووي في

المجموع ١٦٢، ١٥٨/٢ أن المذهب هو منع الحائض من قراءة القرآن . ولم يشر الي

رواية غير هذه . وهذا مما يقوي أن أبا ثور عني بأبي عبدالله مالكا . والله أعلم .

(١٤) (فانه) : ساقطة من ف .

(١٥) في م : بالمعلم .

(١٦) في ف : بالمتعلمة للحاجة الى التعليم .

الباب الرابع في الغُسل

والنظر في موجبه ، وكيفيته .

أما موجبه : فهي أربعة : الجنابة (١) ، والحيض - ومنه النفاس - وغسل الولادة ،
وغسل الميت (٢) / .

ب/٤١/م

أما الجنابة : فتحمل بالتقاء الختانين ، وخروج المنى (٣) .

أما التقاء الختانين ، فيحمل (٤) بنفيوبة الحشفة (٥) ، حتى يحاذي موقع الختان من
المرأة ، موقع الختان من الرجل (٦) ، فان محل الختان من المرأة مستعلي فوق المنفذ .
قال الشافعي رحمه الله : يقال :التقى الفارسان ، اذا تحاذيا ، وان لم يتماسا (٧،٨) .
ثم لا يتوقف على الختان ، بل المقطوع الحشفة (٩) ، اذا غيب مثل الحشفة كفى (١٠) .
ولو (١١) أولج في فرج ميتة (١٢) ، أو بهيمة ، أو في غير المأتي ، وجب الغسل (١٣) .

=====

(١) في ف : الأول الجنابة .

(٢) انظر : نهاية المطلب ١/٥٨ .

(٣) انظر: نهاية المطلب ١/٥٨، ٥٩، الابانة ١/١٤، التهذيب ص ٢٠٧، ولا يفهم من
كلام المصنف أن خروج المنى شرط لوجوب الغسل ، بل المقصود أن للجنابة سببين
الأول : التقاء الختانين ولو لم ينزل. والثاني خروج المنى. والله أعلم .

(٤) في ظ ، م : يحمل .

(٥) الحشفة : رأس الذكر . المصباح المنير ص ٥٣ .

(٦) انظر :المهذب ٢/١٣٠مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٥٩، الحاوي ص ٨١٢ .

(٧) في م : تماسا .

(٨) انظر : الأم ١/٤٠ ، نهاية المطلب ١/٥٩ .

(٩) (الحشفة) : ساقطة من ف .

(١٠) انظر : نهاية المطلب ١/٥٩، الابانة ١/١٤، الحاوي ص ٨١٤، التهذيب ص ٢٠٩ ،

فتح العزيز ٢/١١٦ ، المجموع ٢/١٣٣ .

(١١) في ف : فلو .

(١٢) في ظ ، م : ميت .

(١٣) انظر : نهاية المطلب ١/٥٨ ، ٥٩، الابانة ١/١٤ ، الحاوي ص ٨١٦ ، التهذيب

ص ٢٠٨ ، فتح العزيز ٢/١١٧ ، المجموع ٢/١٣٣ .

والحق الشيخ أبو محمد به ايلاج البهيمية في فرج الآدمي (٢،١) .
ولو أولج في فرج ميتة (٣) ، ففي وجوب إعادة غسل الميت خلاف (٤) . والأظهر : أنسه
لا يجب (٥) . بسقوط التكليف ، (وأداء ما تعبد به) (٦) من الغسل قبله .
والأصل في الباب ما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : (إذا التقى الختانان
فقد (٧) وجب الغسل . فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاغتسلنا) (٩،٨) .

السبب الثاني : خروج المني . والنظر في أمور :

الأول : صفته ، وهو في اعتدال الحال أبيض ثخين ، دفاق ، يخرج بدفقات (١٠) وشهوة ، ويعقب
خروجه فتورا (١١) ، رائحته / رائحة الطلع ، ويقرب من رائحة العجين (١٢) .
ب/٣٦/ظ

=====

- (١) في ظ ، م : آدمي .
- (٢) انظر : نهاية المطلب ٥٩ل/١ ، المجموع ١٣٣/٢ ، وعزاه النووي الى الدارمي والمتولي .
- (٣) في ظ ، م : ميت .
- (٤) انظر : نهاية المطلب ٥٩ل/١ ، الابانة ١٤/١ ، المجموع ١٣٥/٢ وقد ذكر النووي أن
الخلاف على وجهين .
- (٥) انظر نهاية المطلب ٥٩ل/١ ، فتح العزيز ١١٨/٢ ، المجموع ١٣٥/٢ وقد رجح امام
الحرمين هذا الوجه واختاره الرافعي وذكر النووي أنه الأصح عند الجمهور . ومن
صح الوجه الثاني القائل بوجوب إعادة غسل الميتة : الروياني . انظر المجموع ١٣٥/٢ .
- (٦) ~~لعل السوابق~~ : ~~كسرها~~ . في ف : وإذا فات بعد .
- (٧) (فقد) : ساقطة من ظ ، م .
- (٨) في ظ ، ف : واغتسلنا .
- (٩) أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجة له الطهارة وسننها باب ما جاء في وجوب الغسل اذا
التقى الختانان ١٩٩/١ ، وأخرج الترمذي له الطهارة باب ما جاء اذا التقى الختانان
وجب الغسل ٣٦١/١ مع التحفة ، عنها وفيه : "أذا جاوز الختان الختان الحديث" .
والدارقطني له الطهارة باب وجوب الغسل بالتقاء الختانين وان لم ينزل ١١١/١
كلفظ الترمذي . وقد ورد معناه مرفوعا وموقوفا عن عدد من الصحابة ، منها حديث أبي
هريرة مرفوعا عند البخاري له الغسل باب اذا التقى الختانان ١٣٣/١ ، وحديث
عائشة مرفوعا عند مسلم له الحيض باب بيان أن الجماع كان لا يوجب الغسل الا أن
ينزل المني وبيان نسخه ٤٠/٤ مع شرح النووي . وقال الحافظ ابن حجر في فتح
الباري ٣٩٥/١ عن طريق ابن ماجة : " ان رجاله ثقات " .

- (١٠) في ف : بدفقات .
- (١١) في ظ : فتور .
- (١٢) انظر : نهاية المطلب ٥٩ل/١ ، الابانة ١٤ل/١ ، الحساوي ص ٨٣١ ، التهذيب ص ٢٠٨-٢٠٧ ،
فتح العزيز ١٢٣-١٢٢/٢ ، المجموع ١٤١/٢ .

وقد تزول بعض هذه الصفات باعتراء (١) أعلال (٢) ، (فريق ، ويصفر) (٣) ، ويسيل من غير شهوة ، لاسترخاء أوعية المنى (٤) .

وأما المهذى : فرقيق يخرج بغير شهوة ، ولكن عند نشاط ، ولا يستعقب فتورا ، وحكمه حكم البول (٥) .

والودى (٦) : أبيض لا يخرج عند هيجان شهوة ، وقد يخرج عند حمل شيء ثقيل (٧) .
الثاني : منى المرأة أصفر رقيق . قال الأطباء : لا يخرج منها (٨) . ولا شك في أن لها منيا يخرج منها (٩) .

فإن استيقنت المرأة خروج ماء عند فتور شهوتها - ولا يعرف في حقها إلا من الشهوة ، لأن تلك الصفات معدومة - لزمها الغسل (١٠) . لما روى أن أم سليم (١١) - أم (١٢) أنس بن

=====

- (١) في ظ ، ف : باعنوان .
- (٢) في م : اعتلال .
- (٣) في ف : فيصفر ويرق .
- (٤) انظر : نهاية المطلب ٥٩ل/١ ، الابانة ١٤ل/١ ، المجموع ١٤١/٢ .
- (٥) انظر : نهاية المطلب ٥٩ل/١ ، الحاوى ص ٨٣٤ ، التهذيب ص ٢٠٨ ، المجموع ١٤١/٢ ، ١٤٢ .
- (٦) في ظ : والودى .
- (٧) انظر : نهاية المطلب ٥٩ل/١ ، التهذيب ص ٨٣١ ، المجموع ١٤٢/٢ .
- (٨) لم أجد من قال بأنه لا يخرج منها غير المصنف . بل قد قال النووى في المجموع ١٤٠/٢ : "ولو أنزلت المرأة المنى الى فرجها ، فإن كانت بكرا ، لم يلزمها الغسل حتى يخرج من فرجها وإن كانت ثيبا لزمها الغسل" . وأنظر : المجموع ١٤١/٢ .
- (٩) انظر : نهاية المطلب ٥٩ل/١ ، الحاوى ص ٨٣١ ، المجموع ١٤١/٢ .
- (١٠) انظر : نهاية المطلب ٦١-٦٠ل/١ ، الحاوى ص ٧١٩ ، التهذيب ص ٢٠٩ ، المجموع ١٤١/٢ .
- (١١) أم سليم بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن جندب الأنصارية . اشتهرت بكنيتها واختلف في اسمها ، فقليل : سهلة وقيل رميلة وقيل رميثة وقيل مليكوقيل أنيسة . وهي الرميصة أو الغميصة ، تزوجت مالك بن النضر وولدت له أنس . فلما جاء الاسلام كانت من السابقين اليه ، ثم عرضت على زوجها الاسلام فغضب منها وخرج الى الشام وهلك فيها ، ثم تزوجها أبو طلحة وكان قد خطبها وهو مشرك فجعلت مهرها منه اسلامه فلأسلم وتزوجها على ذلك ، ولها قصص مشهورة وقد جاء في حديث في صحيح مسلم مرفوعا : (دخلت الجنة فسمعت خشفة فقلت من هذا ؟ فقالوا : هذه الرميصة بنيت ملحان أم أنس بن مالك) . انظر الاصابة ٢٤٣/٨ ، تهذيب التهذيب ٤٧١/١٢ ، السير ٢٠٤/٢ ، أسد الغابة ٣٤٥/٦ ، الاستيعاب ٤٣٧/٤ .
- (١٢) في م ، ف : جدة . وكذا في نهاية المطلب ٦١ل/١ ، وقد غلط النووى من قال بأنها جدة أنس بن مالك . انظر المجموع ١٣٨/٢ . ومراجع الترمذيين السابقة واللاحقة .

مالك(١) - قالت لرسول(٢) الله صلى الله عليه وسلم : هل على إحدانا غسل اذا هي احتلمت؟
 (فقالت عائشة(٣) رضي الله عنها فضحت النساء(عند رسول الله صلى الله عليه وسلم)(٤) ،
 أو تحتلم المرأة ؟ فقال عليه السلام : تَرَبَّتْ (٥) يمينك . فمم الشبهة إذا ؟ إذا سبق ماء
 الرجل ماء المرأة نزع الولد الى أعمامه . وان(٦) سبق ماء المرأة ماء / الرجل ، نزع الولد
 الى أخواله . ثم قال لأم سليم : (نعم عليها الغسل اذا رأت الماء)(٨) .
 الثالث : / اذا عدم بعض صفات المنى ، كما اذا خرج بغير شهوة ، لمرض(٩) ، وجسب
 الغسل(١٠) . خلافا لأبي حنيفة رضي الله عنه(١١) .

=====

(١) أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن عدى بن النجار. أبو حمزة الأنصاري الخزرجي.(... - ٩١هـ.
 خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحد المكثرين من الرواية عنه ، قدم النبي
 صلى الله عليه وسلم المدينة وأنس ابن عشر سنين فجاءت به أمه أم سليم الى النبي
 صلى الله عليه وسلم وأخدمته اياه فقبله ، فكان يخدمه ، وخرج مع النبي صلى الله عليه
 الى بدر وهو غلام ليخدمه. دعا له النبي بأن يبارك الله له في ولده وماله وأن يدخله
 الجنة . قال أنس : فلقد دفنت من صلبى سوى ولد ولدى مائة وخمسة وعشرين. وكان
 له بستان يثمر مرتين في السنة. أقام بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة
 ثم شهد الفتوح ثم سكن البصرة وتوفي بها وكان آخر أصحاب النبي صلى الله عليه
 وسلم وفاته، وله من العمر أكثر من مائة سنة . واختلف في تاريخ وفاته .
 انظر: الاصابة ٧١/١ ، البداية والنهاية ٩٤/٩، ٢٨٨/٥ ، السير ٣٩٥/٣ ، طه ابن سعد
 ١٧/٧ ، أسد الغابة ١ / ١٥١ .

(٢) في م : برسول .
 (٣) في ف : فقالت عائشة أم سلمة
 (٤) ما بين القوسين ساقط من ف . وبدله : فضحك الله .
 (٥) في ط : برئت .
 (٦) في ف : فمما .
 (٧) في ط ، م : فان .
 (٨) لم أجد بهنا اللفظ كاملا . ويبدو أنه مركب من عدة روايات . وأصل حديث أم سليم
 في السؤال عن احتلام المرأة متفق عليه . فقد أخرجه البخاري مختصرا من حديث أم
 سلمة لـ الغسل باب اذا احتلمت المرأة ١٣٠/١ . وأخرجه مسلم لـ الحيض باب وجوب
 الغسل على المرأة بخروج المنى منها ٢٢٥٢١٩/٣ مع شرح النووي . بعدة ألفاظ ومن عدة
 طرق من حديث أنس وأم سليم وأم سلمة وعائشة رضي الله عنهم .
 (٩) في ف : بمرض .

(١٠) انظر: الابانة ١٤ل/١ ، فتح العزيز ١٢٥/٢ ، المجموع ١٣٩/٢ .
 (١١) انظر :المبسوط ٦٧/١ ، البحر الرائق ٥٦/١ ، ومذهب الامامين مالك وأحمد موافق
 لمذهب أبي حنيفة في أنه لا يجب الغسل اذا خرج المنى بغير شهوة. وروى عن الامام
 مالك قول بالوجوب ، وعن الامام أحمد رواية بالوجوب .
 انظر : المنتقى ١٠٠/١ ، الكافي لابن قدامة ٥٥/١ ، الانصاف ٢٢٧/١ .

وكذلك لو (١) خرج بعد الغسل من بقية الأول ، يخرج (٢) بغير شهوة ، ولكن على صفة البياض ، يكون موجبا (٣) للغسل (٥،٤) . خلافا لمالك (٦) .

الرابع (٧) : من استكثر الوقاع ، فقد (٨) يخرج منه مادة الزرع (دم عبيط) (٩) ، ويعقب خروجه فتورا ، فالظاهر أنه يوجب الغسل (١٠) ، كما اذا كان أصفر ، فان اللون لا تعويل عليه .

الخامس : اذا خرج مني الرجل من المرأة :

قال الأصحاب : يلزمها الغسل (١١) . لا اختلاط منيها به .

قال الامام : وعندى فيه تفصيل :

فان كانت الموطوءة صبية (١٢) حال الوطء ، أو لم تقض وطرها فلا غسل .

=====

- (١) في ف : اذا .
- (٢) في م : فخرج .
- (٣) في ظ ، وجوب . وفي ف : وجب .
- (٤) في ظ ، ف : الغسل .
- (٥) انظر التام ٣٧/١ ، نهاية المطلب ٦١/١ ، الإبانة ١٤/١ ، الحاوى ص ٨٣٨ ، التهذيب ص ٢٠٩ ، فتح العزيز ١٢٥/٢ ، المجموع ١٣٩/٢ .
- (٦) المشهور من مذهب مالك أنه اذا خرج المني ثم اغتسل ثم خرج منه بقية المني لم يجب عليه إعادة الغسل . انظر الكافي ١٢٧/١ ، مواهب الجليل ٣٠٦/١ .
- ومذهب الامام أبي حنيفة ومحمد ابن الحسن أن المعتبر ^{في} وجوب الغسل مفارقة المني مكانه على وجه الشهوة والدفق . وعند أبي يوسف المعتبر ظهوره . فاذا جامع ثم اغتسل قبل أن يبول ثم سال منه بقية المني فعليه الاحتسال عندهما . ولا يجب عليه عند أبي يوسف . انظر المبسوط ٦٧/١ .
- ومذهب الامام أحمد أن الغسل يجب بانتقال المني من الملب وأن لم يخرج . وفي رواية لا يجب الا بالخروج . فاذا خرج بعد الغسل فعلى القول بوجوب الغسل بالانتقال من غير خروج لا يجب الغسل . وهو المذهب . وفي رواية أنه يجب . وفي رواية ثالثة أنه يجب اذا خرج قبل البول دون ما بعده .
- انظر : الكافي ٥٧، ٥٦/١ ، الإنصاف ٢٣٠/١ - ٢٣١ .
- (٧) في ف : الرابعة .
- (٨) (فقد) : ساقطة من ف .
- (٩) في ظ ، م : دما عبيطا . والدم العبيط هو الطرى الخالص الذي لا خلط فيه .
- انظر : المصباح المنير ص ١٤٨ .
- (١٠) ممن اختار هذا القول امام الحرمين . انظر نهاية المطلب ٦٠/١ ، فتح العزيز ١٢٣/٢ ، المجموع ١٤١/٢ ، ١٤٢ .
- (١١) انظر : نهاية المطلب ٦١/١ ، وذكر البغوى أنه لا غسل عليها الا أن تحتاط . وذكر النووى أن الأصحاب قالوا لا غسل عليها ومنهم الروياني . انظر التهذيب ص ٢١ ، المجموع ١٥١/٢ .
- (١٢) في ف : ميتة .

وان قضت وطرها ، فيغلب على الظن اختلاط منيها ، فحكم (١) الأصحاب به، لَعَلَّهُ حُكْمٌ

بالغالب (٣٢) . وسنبين أن للغالب أثرا في الباب على الجملة .

الساس : لو خرج من الرجل شيء ، وشك في أنه مني ، أو مذى (٤) ، أو ودى (٥) :
 ظ ٣٧/أ

قال الأصحاب : لا غسل / عليه بالاحتمال (٧) .

فان قيل : ان غلب على الظن فما (٨) حكمه ؟ .

قلنا : الغالب أنه اذا فقد العلم فيه ، فقد أيضا غلبة الظن ، فان التلذذ ، والتدقيق (٩)

ورائحة الطلع هذه الثلاث خواص المني، فان وجد واحد منها (١٠) كفى ، وأثار العلم بكونه

منيا . وان انعدم (١١) الكل ولم يبق الا الشك (١٢) والبياض ، فلا يغلب على الظن أنه مني.

=====

(١) في ف : وحكم .

(٢) في ظ ، م : الغالب .

(٣) انظر : نهاية المطلب ١/٦١، فتح العزيز ٢/١٢٨-١٢٩ .

(٤) المذى : ماء أبيض رقيق لزج يخرج عند شهوة لا بشهوة ولا دفق ولا يعقبه فتور .

تحرير ألفاظ التنبيه ص ٣٩ ، المجموع ٢/١٤١ .

(٥) في ظ : ودى . والودى ماء أبيض ثخين كدر لا رائحة له يخرج عقب البول اذا كانت

الطبيعة مستمسكة وعند حمل شيء ثقيل . تحرير ألفاظ التنبيه ص ٣٩ ، المجموع ٢/١٤٢ .

(٦) ذكر النووى في هذه المسألة أربعة أوجه :

الأول : أنه يجب عليه الوضوء مرتبا ولا يجب غيره .

الثاني : يجب عليه غسل أعضاء الوضوء فقط ولا يجب ترتيبها . وهذا الوجه مشهور في

طريقة الخراسانيين ، ومن صححه الشيخ أبو محمد الجويني في الفروق، وحكاه القاضي

حسين عن القفال، وحكى رجوعه عنه . وضعف النووى هذا الوجه .

الثالث : أنه مخير بين التزام حكم المني أو المذى . وذكر النووى أن هذا هو المشهور

في المذهب، وبه قال أكثر المتقدمين وقطع به جمهور المصنفين ومن صححه الروياني والرافعي.

الرابع : أنه يلزمه مقتضى المني والمذى جميعا ، واختاره أبو اسحق الشيرازي وصححه النووى.

انظر : المذهب ٢/١٤٥ مع المجموع ، فتح العزيز ٢/١٢٤ ، المجموع ٢/١٤٥-١٤٦ .

(٧) انظر : نهاية المطلب ١/٥٩، وبمثل هذا قال الماوردى في الحاوى ص ٨٣٦ .

(٨) (فما) : ساقطة من ف .

(٩) في ف : والتزريق .

(١٠) في م : منهما .

(١١) في م : نعدم .

(١٢) في ظ : النجاسة .

اذ الودى (١) بهذه الصورة (٢) . بل الغالب أن المنى لا ينفك عن شيء من تلك الصفات الثلاث (٣) .

السابع : لو انتبه من النوم ، ورأى أثر المنى ، ولم يتذكر شهوة ووقعا في النوم ، فان كان على رائحة الطلع ، فهو منى . وان لم يدرك رائحة (٤) ، وهو أبيض ثخين ، فهذا في (٥) محل الاحتمال ، فلا غسل عليه (٦،٧) . وقد يغلب على ظنه اذا كان الودى (٨) لا يليق بماحب الواقعة ، أو تذكر (٩) في النوم نشاطا ، ووقعا (١٠) ، وتلذذاً . وعند هذا يحتمل أن يقال : تعين (١١) يقين (١٢) الطهارة ، كما في الأحداث .

ويحتمل أن يخرج على / الخلاف ، كما في النجاسات ، فان غلبة الظن يكثُر وقوعها (١٣) في هذا الجنس ، كما في النجاسات ، فلا (١٤) يبعد أن يعتبر .

النظر الثاني : في كيفية الغسل . / فنذكر أقله ، (ثم أكمله) (١٥) . وأقل واجب في الغسل أمران (١٦) :

أحدهما : النية . والآخر : استيعاب البدن بالغسل (١٨) .

=====

- (١) في ظ ، م : الودى .
- (٢) في م : الصفة .
- (٣) انظر : نهاية المطلب ١/ل ٥٩، فتح العزيز ٢/١٢٤ ، المجموع ٢/١٤١ .
- (٤) في ف : رائحته .
- (٥) (في) : ساقطة من ف .
- (٦) (عليه) : ساقطة من ظ ، م .
- (٧) انظر : نهاية المطلب ١/ل ٦٠ .
- (٨) في ظ ، م : الودى .
- (٩) في ف : يذكر .
- (١٠) في ف : وقعا .
- (١١) (تعين) : ساقطة من ف .
- (١٢) (يقين) : ساقطة من م .
- (١٣) في ظ ، ف : وقوعه .
- (١٤) في م : ولا .
- (١٥) في ف : وأكملة .
- (١٦) في ظ : وأول .
- (١٧) انظر : نهاية المطلب ١/ل ٦٢ ، الحاوى ص ٨٥٣ ، التهذيب ص ٢٢١ ، فتح العزيز ٢/١٦٢ .
- (١٨) انظر : الحاوى ص ٨٥٣ ، التهذيب ص ٢٢١ ، فتح العزيز ٢/١٦٢ ، ١٦٥ .

فأما النية : فان نوى استباحة الصلاة ، أو رفع الجنابة (١) أو قراءة القرآن ، جاز .
وان نوى رفع الحدث مطلقا ، فالمصحح أنه ترتفع الجنابة (٢) . اذ الحدث عبارة عن
حادث مانع من الصلاة .

فروع :

لو نوت التي (٣) انقطع حيضها ، استباحة الوطئ ،

ذكر الشيخ أبو علي وجهين (٤) :

أحدهما : أنه لا يجوز (٥) . لأنها (٦) قصدت (٧) ما يوجب الغسل .

والأصح : الجواز (٨) . فانه قصد الاستباحة دون الوطئ .

وأما الاستيعاب : فلا يجب فيه المضمضة والاستنشاق (٩) ، خلافا لأبي حنيفة (١٠) . ويستوى

فيه البكر والثيب ، اذ لا يجب ايمال الماء الا (١١) الى ملتقى الشفرين (١٢) . فان داخل

الفرج أقرب الى الباطن من الغم والألف .

=====

(١) في ف : الحدث .

(٢) ممن صححه أيضا : امام الحرمين والرافعي . انظر تنهاية المطلب ١/٦٢ ، فتح العزيز ٢/١٦٢ .

(٣) في ظ : الذي .

(٤) انظر : تنهاية المطلب ١/٦٢ ، وكذا ذكر البغوي ^{والرافعي} أن فيه وجهين .

انظر : التهذيب ص ١٢٢ ، فتح العزيز ٢/١٦٤ .

(٥) أي لا يجوز لها أداء الصلاة بهذا الغسل ومن صحح هذا الوجه البغوي في التهذيب ص ١٢٢ .

(٦) في م : لأنه .

(٧) في م : قصد .

(٨) ممن صحح هذا الوجه امام الحرمين والرافعي .

انظر تنهاية المطلب ١/٦٢ ، فتح العزيز ٢/١٦٤ .

(٩) انظر : تنهاية المطلب ١/٦٢ ، الابانة ١/١٤ ، التهذيب ص ٢٢٣ ، فتح العزيز ٢/١٦٦

المجموع ٢/١٩٧ .

(١٠) انظر : مختصر الطحاوي ص ١٩ ، الهداية ١/٥٦ ، البحر الرائق ١/٤٨ ، ومذهب الامام

مالك موافق لمذهب الشافعي في أن المضمضة والاستنشاق سنتان في الغسل .

ومذهب الامام أحمد موافق لمذهب أبي حنيفة في أنهما واجبان في الغسل . وفي

رواية أنهما سنتان وفي أخرى أن الاستنشاق وحده واجب .

انظر : المنتقى ١/٩٦-٩٥ ، القوانين الفقهية ص ٢٢ ، الكافي لابن قدامة ١/٢٦٦ ، الانصاف ١/١٥٢-١٥٣ .

(١١) (الا) : ساقطة من ظ ، م .

(١٢) هذا ما ذكره امام الحرمين وهو أنه لا يجب ايمال الماء الى ما وراء الشفرين . ولكن

هناك ثلاثة أوجه أخرى في المسألة :

الأول : أن الثيب يلزمها ايمال الماء الى فرجها . ولا يلزم البكر ذلك وهذا ذكره الماوردي .

الثاني : لا يجب على البكر ايمال الماء الى داخل الفرج ، أما الثيب فيجب عليها
ايمال الماء الى ما يظهر منها في حال القعود لقضاء الحاجة . وهذا ذكره البغوي والنووي .

الثالث : أنه يجب ايمال الماء الى باطن الفرج في غسل الحيض والنقاس لازالة دمهما ،

دون غسل الجنابة . انظر : تنهاية المطلب ١/٦٣ ، الحاوي ص ٨٦٧-٨٦٨ ،

التهذيب ص ٢٢٤ ، فتح العزيز ٢/١٦٥-١٦٦ ، المجموع ٢/١٨٦ .

ويجب نقض الظفائر ، ان كان الماء لا يصل الى باطن الشعر دونه (٢،١) خلافا لمالك / ب/٣٧/ظ رحمه الله (٣) .

ويجب ايصال الماء الى منابت (٤) الشعور ، كثيفة كانت أو خفيفة (٥) . قال النبي صلى الله عليه وسلم : (بلوا الشعر وأنقوا البشرة ، فان تحت كل شعرة جنابة) (٦) .
وأما (٧) الأكميل : فينبغي (أَوَّلًا أن يغسل) (٨) ما (على بدنه) (٩) من أذى ونجاسة

=====

- (١) (دونه) : ساقطة من ف .
- (٢) انظر : الإبانة ١/١٤ل، الحاوي ص ٨٦٩ ، التهذيب ص ٢٢٢، فتح العزيز ٢/١٦٧ ،
المجموع ٢/١٨٧ . والمقصود هو ايصال الماء الى جلدة الرأس وتعميم الشعر بالغسل
فاذا حصل هذا من غير نقض الظفائر لم يجب نقضها .
- (٣) عبارة المصنف توهم أن في المسألة خلافا ، وليس الأمر كذلك بل اتفق الأئمة الأربعة
على عدم وجوب نقض المرأة ظفر رأسها في غسل الجنابة اذا وصل الماء الى البشرة
بدونه . انظر : الهداية ١/٥٨ ، شرح العناية ١/٥٨ ، الاستذكار ١/٣٣٨-٣٣٧ ، المنتقى
١/٩٦ ، مواهب الجليل ١/٣١٢ ، المغني ١/٢٢٤-٢٢٥ .
- (٤) في ف : سائر .
- (٥) انظر : نهاية المطلب ١/٦٢ل ، التهذيب ص ٢٢٢ .
- (٦) أخرجه أبو داود له الطهارة باب في الغسل من الجنابة ١/١٧١ عن أبي هريرة قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن تحت كل شعرة جنابة فاعسلوا الشعر
وأنقوا البشر) . قال أبو داود : " الحارث بن وجيه حديثه منكر وهو ضعيف " . وأخرجه
الترمذي له الطهارة باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة ١/٢٥٧ مع التحفة بنحو
لفظ أبي داود وقال الترمذي : " حديث الحارث بن وجيه حديث غريب لا نعرفه الا من
حديثه ، وهو شيخ ليس بذلك " . وأخرجه ابن ماجة له الطهارة وسنها باب تحت كل
شعرة جنابة ١/١٩٦ بنحو لفظ أبي داود . وعبدالرزاق ١/٢٦٢ عن الحسن ورفع بنحوه .
والبيهقي له الطهارة باب تخليل أصول الشعر بالماء وايصاله الى البشرة ١/١٧٥
بنحوه وقال البيهقي : " تفرد به موصول الحارث بن وجيه والحارث بن وجيه تكلموا
فيه " . قال الحافظ ابن حجر في التلخيص ١/١٤٢ : " ومداؤه على الحارث بن وجيه
وهو ضعيف جدا " . ونقل عن الدارقطني قوله في كتاب العلل : " إنما يروى هذا عن
مالك بن دينار عن الحسن مرسل " . ونقل عن الشافعي قوله : " هذا الحديث ليس بثابت " .
وضعه الألباني في ضعيف ابن ماجة ص ٤٧ .
- (٧) في ظ : فأما .
- (٨) في ف : أن يغسل أولا .
- (٩) في ظ : بيديه . وفي ف : ببدنه .

إن كانت (١) . ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ، وإن (٢) (لم يكن) (٣) محدثاً ، - وقد صورنا جنباً دون الحدث - فإذا انتهى إلى غسل القدم ، فقد اختلف قول الشافعي رحمه الله (٤) ، لاختلاف الرواية .

فروى هشام بن عروة (٥) عن أبيه (٦) عن عائشة رضي الله عنها ، عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه تم الوضوء قبل افاضة الماء على البدن (٧) .
وروى ابن عباس عن خالته ميمونة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه آخر غسل القدمين حتى فرغ من الغسل ، فغسلهما (٨) .

=====

- (١) في ف : كان .
- (٢) في ظ ، م : فإن .
- (٣) في ف : كان .
- (٤) انظر : الأمانة ١/١٤٧ ، نهاية المطلب ١/٦٣ ، التهذيب ص ٢٢١ .
- (٥) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي . أبو المنذر وقيل أبو عبدالله . (١٤٦-١٤٦١) هـ . تابعي جليل رأى ابن عمر وسهل بن سعد وجابر وأنساً ، روى عن أبيه وعمه عبدالله بن الزبير وأخويه عبدالله وعثمان وغيرهم كثير . وروى عنه جماعة كثيرون منهم أيوب السختياني وابن جريج ومالك والسفيانان وغيرهم ، وكان رحمه الله ثقةً . توفي ببغداد . انظر : تهذيب التهذيب ١١/٤٨ ، مرآة الجنان ١/٣٠٢ ، شذرات الذهب ١/٢١٨ ، المعبر ١/١٥٨ ، وفيات الأعيان ٦/٨٠ ، السير ٦/٣٤ .
- (٦) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد الأسد القرشي المدني . (٢٣-٩٣) هـ . ابن حوارى رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمته صفية ، عالم المدينة وفقهها وأحد الفقهاء السبعة ، أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق . وهو من التابعين الثقات روى عن أبيه وأمه وخالته عائشة أم المؤمنين ، وعن سعيد بن زيد وعلي بن أبي طالب وغيرهم من الصحابة . روى عنه بنوه يحيى وعثمان وهشام ومحمد وسليمان بن يسار وأبو سلمة بن عبدالرحمن والزهرى وغيرهم . وكان عابداً صابراً كثير الصيام . ابتلاه الله بوفاة ابنه محمد وبقطع رجله حين أصابته الأكلة فصبر واحتسب ولم يدخل في شيء من الفتن رضي الله عنه . واختلف في تاريخ وفاته .
انظر : السير ٤/٤٢١ ، طه ابن سعد ٥/١٧٨ ، تهذيب التهذيب ٧/١٨٠ .
- (٧) متفق عليه . فقد أخرجه البخارى له . الغسل باب الوضوء قبل الغسل ١/١١٩ عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره ثم يصب على رأسه ثلاث غرف بيديه ثم يفيض الماء على جلده كله . وأخرجه مسلم له . الحيف باب صفة غسل الجنابة ٣/٢٢٨ مع شرح النووي .
(٨) متفق عليه . فقد أخرجه البخارى له . الغسل باب الوضوء قبل الغسل ١/١٢٠ عن ابن عباس عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءه للصلاة غير رجله ، وغسل فرجه وما أصابه من الأذى ثم أفاض عليه الماء ، ثم نحى رجله فغسلهما . هذه غسله من الجنابة .
وأخرجه مسلم له . الحيف باب صفة غسل الجنابة ٣/٢٣١ مع شرح النووي .

ثم إذا فرغ من / الوضوء تعهد (١) معاطف بدنه ، فيأخذ الماء كفا كفا ، ومن جملة منابت أ/٤٢/ف
الشعور ، ثم يفيض الماء على الرأس (٢) ، ثم على ميامنه ، ثم على مياسره ، وإيصال الماء
الى كل موضع (ثلاثا مستحب) (٣) . وإذا استحَب ذلك في الوضوء ففي الغسل أولى (٤) .
ثم يتبع الماء (٥) يده دلکاً (٦) . ليخرج عن خلاف مالك رحمه الله ، فإنه أوجب
الدلك (٧) .

والغسل من الحيض كذلك ، إلا أنه يستحب لها أن تستعمل فِرْصَةً (٨) / من مسك . فإن أ/٤٣/م
لم تجد ، فما يقوم مقامه ، فإن لم تجد فالماء كاف (٩، ١٠) .
وماء الغسل غير مقدر ، وكذا ماء الوضوء (١١) . فقد يرفق بالقليل ، فيكفي ،
ويخرق بالكثير فلا يكفي .

فروع :

تجديد الوضوء مستحب ، والأظهر أن تجديد الغسل لا يستحب (١٢) . فإنه لا ينضبط
ويؤدى الى التجديد في كل صلاة (١٣) . وفيه وجه .

=====

- (١) في ظ : تفقد .
- (٢) في ف : رأسه .
- (٣) في ف : مستحب ثلاثا .
- (٤) انظر : نهاية المطلب ١/٦٣، فتح العزيز ٢/١٨٣ ، المجموع ٢/١٨٥ .
- (٥) (الماء) : ساقطة من ف .
- (٦) انظر : نهاية المطلب ١/٦٣ ، الابانة ١/١٤ ، التهذيب ص ٢٢٣ .
- (٧) انظر : مواهب الجليل ١/٣١٣ ، الذخيرة ص ٣٠٨ ، ومذهب الامام أحمد أنه لا يجب
انظر : المغنى ١/٢١٩ .
- (٨) الفِرْصَة : مثال سدره . قطع من قطن أو خرقة تستعملها المرأة في مسح دم الحيض .
المصباح المنير ص ١٧٨ .
- (٩) في ظ : كافي .
- (١٠) انظر : نهاية المطلب ١/٦٣٦٤٦٣٦٤٦٣ ، الحاوى ص ٨٧٤ ، التهذيب ص ٢٢٣ ، المجموع ٢/١٨٨-١٨٧ .
- (١١) انظر : نهاية المطلب ١/٦٤ ، الحاوى ص ٤٩٣ ، التهذيب ص ٢٢٧ ، فتح العزيز ٢/١٨٩ ،
المجموع ٢/١٨٩ .
- (١٢) انظر : نهاية المطلب ١/٦٣ ، فتح العزيز ٢/١٨٤ ، وصحة الرافعي . وحكى الشيخ
أبو على والرافعي في المسألة وجهين .
- (١٣) في ف : وقست .

السبب الثالث (١) : الحيض .

وهو خروج دم الرحم (٢) . والنفاس أيضا عبارة عن خروج دم الرحم ، ولكن مع
الولادة (٣، ٤) .

ثم قال الأكثرون : يجب الفسل بانقطاع الدم (٥) . فإنه غير ممكن فعله قبله .
وقال (٦) أبو بكر الاسماعيلي (٧) : يجب بالخروج (٨) . وليس لهذا الخلاف فائدة فقهية.
فسرع :

لو (٩) اجنبت الحائض ، وقلنا : للحائض قراءة القرآن ، فيصح غسلها للقراءة مع
الحيض (١١) .

=====

(١) هكذا هو في النسخ الثلاث . وكان ينبغي أن يكون هذا هو السبب الثاني ، اذ السبب
الأول الجنابة والثاني الحيض والثالث النفاس والرابع الموت فانظر ص ٢٨٣ . وذكر
المصنف أن للجنابة سببين كما تقدم ، فلعل الخما حصل في العدة بحيث بنوه على
السبب الثاني للجنابة فجعلوا كل سبب منفصل عن الآخر فصارت موجبات الفسل
خمس . والله أعلم .

(٢) انظر : نهاية المطلب ١/٦١ ، .

(٣) في م : الولاد . وفي ف : الولد .

(٤) انظر : نهاية المطلب ١/٦١ .

(٥) هذا ما ذهب اليه الخراسانيون وبه قطع الشيخ أبو حامد وممن صححه الفوراني .

انظر : نهاية المطلب ١/٦١ ، الابانة ١/١٤٦ ، الحاوي ص ٨٤٠ ، المجموع ١٤٨/٢ .

(٦) في ف : قال .

(٧) أحمد بن ابراهيم بن اسماعيل بن العباس . أبو بكر الاسماعيلي (٢٧٧ - ٣٧١) هـ .

امام أهل جرجان ومرجهم في الفقه والحديث في عصره . سمع من محمد بن عثمان

بن أبي شيبه ، ومحمد بن الحسن بن سماعة وابراهيم بن زهير الحلواني وحمزة بن

محمدين عيسى الكاتب وغيرهم . روى عنه الحاكم وأبو بكر البرقاني و حمزة السهمي

وأبو حازم البدرى وغيرهم . من مصنفاته : المستخرج على الصحيح ، المعجم ، وله

مسند كبير . انظر : طه السبكي ٧/٣ ، الأعلام ٨٦/١ ، شذرات الذهب ٧٥/٣ ، السير

٢٩٢/١٦ ، طه الأسنوي ٣٥/١ ، المبر ١٣٧/٢ .

(٨) ممن قال بهذا القاضي أبو الطيب والمصاطي و ابن الصباغ وآخرون من العراقيين

والروائي . وذكر الرافي أن في المسألة وجهًا ثالثًا وصححه وهو : أن خروج السدم

يوجب الفسل عند انقطاعه . انظر : نهاية المطلب ١/٦١ ، الابانة ١/١٤٦ ، التهذيب

ص ٢١١ ، فتح العزيز ١٠٩/٢ - ١١٠ ، المجموع ١٤٨/٢ .

(٩) في ف : اذا .

(١٠) في ف : أن تقرأ .

(١١) انظر : الابانة ١/١٤٦ ، المجموع ١٥٠/٢ .

السبب الرابع : السوالة .

ولإننا أنفصل الولد دون النفاس ، فالأصح وجوب الغسل(٢) . / وعللوا : بأن الولد(٣) أ/٣٨/ظ
ماؤهما ، وقد خرج منها ، وهو ضعيف . لأن الماء إذا استحال شيئاً آخر لم يبق حكمه(٤) .
ولعل الأوجه أن يقال : إذا وجب الغسل بخروج الماء ، لأنه أصل الولد(٥) ، فلأن يجب
بنفس(٦) الولد أولى(٨) .
ومن أصحابنا من لم يوجب الغسل(٩) ، مصيراً إلى أن الأحداث لا تثبت قياساً ، ولم
يرد في الولد دون النفاس توقيف .

السبب الخامس : الموت :

فغسل الميت فرض على الكفاية (١٠) . وهل تجب النية على الغاسل ؟ فيـهـ(١١)
وجهان(١٢) .

والغسل من غسل / الميت سنة مؤكدة ، وكذا الوضوء من مسـهـهـ (١٣) . ب/٤٢/ف
لقوله عليه السلام : (من غسل ميتاً ، فليغتسل ، ومن مسه فليتوضأ) (١٤) . وفي الحديث

=====

(١) في ف : فاذا .

(٢) ممن صح هذا الوجه امام الحرمين والرافعي وذكر النووي أنه ظاهر المذهب . وذكر
النووي أنه الأصح عند الأصحاب في الطريقتين . انظر نهاية المطلب ١/٦١ ، الإبانة
١/١٤٧ ، الحاوي ص ٨٤٢-٨٤١ ، المذهب ٢/١٤٩ مع المجموع ، التهذيب ص ٢١١ ، فتح
العزیز ٢/١١٣ ، المجموع ٢/١٤٩ .

(٣) في ظ ، م : ذلك .

(٤) انظر : نهاية المطلب ١/٦١ .

(٥) (الولد) : ساقطة من ظ .

(٦) في م ، ف : فبأن .

(٧) في ف : من نفس .

(٨) انظر : نهاية المطلب ١/٦١ .

(٩) هذا هو الوجه الثاني في المسألة ، وممن صححه الشاشي ، وهو قول أبي علي بن أبي
هريرة . انظر نهاية المطلب ١/٦١ ، المجموع ٢/١٤٩-١٥٠ .

(١٠) انظر : نهاية المطلب ١/٦١ ، التهذيب ص ٢٦٦ .

(١١) (فيه) : ساقطة من ظ .

(١٢) انظر : التهذيب ص ٢٢٠ .

(١٣) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٨ ، الإبانة ١/١٤٧ ، الحاوي ص ١٤٢١ ، التهذيب ص ٢١٨ ،
المجموع ٢/٢٠٣ .

(١٤) أخرجه أحمد بن حنبل ٢/٤٥٤ وأخرج بعضه عن أبي هريرة في ٢/٢٨٠، ٤٣٣، ٤٧٢ ، وعن
الصفيرة في ٤/٢٤٦ ، وأخرجه أبو داود له الجنائز باب في الغسل من غسل الميت
٣/٥١١ من طريقين عن أبي هريرة بنحوه . والترمذي له الجنائز باب ما جاء في
الغسل من غسل الميت ٤/٢٠ مع التحفة ، من حديث أبي هريرة بنحوه وقال الترمذي
"حديث أبي هريرة حديث حسن وقد روى عن أبي هريرة موقوفاً" . وأخرجه ابن ماجه
=====

طمن . ولو (١) صح ، فهل نحكم (٢) بالوجوب ؟

قال الأصحاب : فيه قولان (٣) .

ب/٤٣/م

واختلف القول (٤) // في أن غسل الجمعة أكد ، أم هذا الغسل (٥) ؟ .

واختار (٦) المزمي أن غسل الجمعة أكد (٧) . والقول الجديد خلافه (٨،٩) .

وغسل العيد كغسل الجمعة ، إلا في أمرين (١٠) :

أحدهما : أن غسل العيد (١١) يجزى قبل الصبح على وجه ، بخلاف الجمعة (١٢) .

والثاني : أنه يستحب غسل العيد لكل أحد ، فانه يوم سرور . وغسل الجمعة يستحب لمن

يحضر (١٣) خاصة (١٤) .

=====

لما لجناز باب ما جاء في غسل الميت ٤٧٠/١ بنحوه والبيهقي له الطهارة باب
الغسل من غسل الميت ٣٠٣-٣٠٠/١ ، بألفاظ عدة وقال البيهقي: وقال أبو عيسى سألت
محمدا بن اسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال: إن أحمد بن حنبل وعلي بن عبد الله
قالا: لا يصح في هذا الباب شيء . قال الحافظ في التلخيص ١٣٧/١: وفي الجملة هو
بكثرة طرقه أسوأ أحواله أن يكون حسنا ، فانكار النووي على الترمذي تحسينه معترض .
وقد صححه الألباني في ارواء الغليل ١٧٣/١ .

=====

- (١) في ف : فلو .
- (٢) في ف : يحكم .
- (٣) ذكر الماوردي أن فيه وجهين . وكذا ذكر امام الحرمين أن العراقيين ذكروا فيه وجهين وذكر الفوراني أن فيه قولين .
- انظر نهاية المطلب ١/١٣٨ ، الابانة ١/١٤٦ ، الحاوي ص ١٤٢٢ .
- (٤) في ف : الأصحاب .
- (٥) الخلاف على قولين . انظر : نهاية المطلب ١/١٣٨ ، الابانة ١/١٥٧ ، الحاوي ص ١٤٢٣ ، المجموع ٢/٢٠٣ .
- (٦) في ف : واختيار .
- (٧) انظر : مختصر المزمي ص ١٠ ، ومن صح هذا القول لروايي والبغوي والنووي . انظر التهذيب ص ٢٢٠ ، المجموع ٢/٢٠٤ .
- (٨) في ف : خلافه .
- (٩) انظر : مختصر المزمي ص ١٠ ، الابانة ١/١٥٧ ، الحاوي ص ١٤٠٢ ، ١٤٢٣ .
- (١٠) انظر : الابانة ١/١٥٧ .
- (١١) في م : العيدين .
- (١٢) انظر : الابانة ١/١٥٧ ، الحاوي ص ١٤١٤ ، المجموع ٢/٢٠٢ ، التهذيب ص ٢١٧ ، وذكر البغوي أنه أصح القولين .
- (١٣) في م : حضر .
- (١٤) انظر : الابانة ١/١٥٧ ، الحاوي ص ١٤١٠ ، التهذيب ص ٢١٦ ، المجموع ٢/٢٠٢ .

ولو اغتسل للجمعة حصل له العيد . وكذا نقيضه (١) . لأشهما جنس واحد في النغلية.
 بخلاف ما لو نوى الجنب غسل الجمعة (٢) ، فان ذلك لا يكفي ، على وجه (٣) .
 واختتام الباب بأمرين :
 أحدهما : أن فضل ماء الجنب طاهر طهوراً^(٤) وهو الذي مسه الجنب والحائض (٥) والمحدث (٦)،
 خلافاً لأحمد بن حنبل (٨، ٧) . وقد روى الشافعي رحمه الله أحاديث في ذلك (٩) .
 الثاني : أنه (١٠) لا بأس للجنب (١١) أن (يجامع ويأكل ويشرب) (١٢) . ولكن يستحب له

=====

- (١) انظر : الإبانة ١/١٥ ، التهذيب ص ٢١٢ .
- (٢) (غسل الجمعة) : ساقطة من ظ .
- (٣) ذكر الماوردي أنه انوى بنفسه الجمعة دون الجنابة ففيه ثلاثة أوجه :
الأول : لا يجزيه عن واحد منهما . وممن صححه الفوراني والبغوي وذكر امام الحرمين
 أنه ظاهر المذهب .
الثاني : يجزيه عنهما .
الثالث : يجزيه عن الجمعة دون الجنابة ، وهو مذهب أبي اسحق وأبي علي بن أبي هريرة
 وجمهور الشافعية . انظر : نهاية المطلب ١/١٣٧ ، الحاوي ص ١٤١٨-١٤١٩ ، الإبانة
 ١/١٥ ، التهذيب ص ١٢٢ ، ١٢٨ .
- (٤) (طهور) : ساقطة من ظ ، م .
- (٥) (والحائض) : ساقطة من ظ ، م .
- (٦) المقصود بفضل ماء الجنب هو ما فضل في الاناء من ماء بعد الغسل ، أو ما مسه بيده
 من غير نية رفع الحدث . والله أعلم . انظر : نهاية المطلب ١/٦٤ ، الإبانة
 ١/١٤٤ ، الحاوي ص ٨٨٦ ، التهذيب ص ٢٢٦ ، فتح العزيز ٢/١٤٩ ، المجموع ٢/١٩٠، ١٩١ .
- (٧) (بن حنبل) : ساقطة من ظ ، م .
- (٨) مذهب الامام أحمد : أنه يجوز للمرأة التطهر بفضل طهور الرجل وفضل طهور المرأة
 وللرجل التطهر بفضل طهور الرجل وفضل طهور المرأة ما لم تخل به ، فان خلت
 به ففيه روايتان عنه . المشهور عنه أنه لا يجوز ذلك . والرواية الأخرى يجوز .
 انظر الكافي ١/٦١ ، المغني ١/٢١٤ .
 ومذهب الامامين أبي حنيفة ومالك في هذا كمذهب الشافعي .
 انظر : المنتقى ١/٦٣ ، الاستذكار ١/٢١٤ .
- (٩) انظر : لأم ٨/١ .
- (١٠) في ظ : أن .
- (١١) في ف : بالجنب .
- (١٢) في ظ : يأكل ويشرب ويجامع .

أن يتوضأ وضوءه للصلاة ، ويغسل فرجه عند الجماع ، ويتوضأ أيضا ، وإن كان لا يرتفع به حدثه (١) ، فقد (٢) ورد فيه حديث (٣) . وقد (٤) روى (٥) أن رجلا (٦) سلم على (رسول الله) (٧) صلى الله عليه وسلم وكان محدثا (٨) ، فضرب يده على الجدار ، وتيمم ، تعظيما للسلام (٩) ، - وكان في الإقامة مع وجود الماء - ، فعلى هذا لو تيمم المحدث لقراءة القرآن ، كان جاريا على موجب الحديث (١٠) . والله أعلم (١١) .

=====

- (١) في ظ ، ف : حدث .
- (٢) في ف : وقد .
- (٣) انظر : نهاية المطلب ١/٦٤ ، الابانة ١/١٤٦ ، التهذيب ٢١١-٢١٢ ، فتح العزيز ١٥١/٢ ، المجموع ١٥٦/٢ . وقد جاء في وضوء الجنب اذا أراد أن يجمع حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعا : (اذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ) . أخرجه مسلم له. الحيض باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له وغسل الفرج اذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجمع ٢١٧/٣ مع شرح النووي . وجاء في وضوء الجنب اذا أراد أن يأكل أو يشرب حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه للصلاة . أخرجه مسلم له. الحيض باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له وغسل الفرج اذا أراد أن يأكل أو يشرب.... ٢١٦/٣ مع شرح النووي .
- (٤) (قد) : ساقطة من ف .
- (٥) (وقد روى) : ساقطة من ف .
- (٦) ذكر ابن حجر في الفتح أنه أبو جهيم راوى الحديث . انظر : فتح الباري ١/٤٤٢ .
- (٧) في م : النبي .
- (٨) في ظ : جنبا .
- (٩) متفق عليه . فقد أخرجه البخاري له. التيمم في الحضرة اذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة ١٥٠/١ عن عمير مولى ابن عباس قال: أقبلت أنا وعبدالله بن يسار مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حتى دخلنا على أبي جهيم بن الحارث بن الصمة الأنصاري . فقال أبو جهيم : أقبل النبي صلى الله عليه وسلم نحو بئر جمل فلقية رجل فسلم عليه فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم السلام حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام .
- وأخرجه مسلم له. الحيض باب التيمم ٦٣/٤ مع شرح النووي .
- (١٠) انظر : نهاية المطلب ١/٦٤ .
- (١١) (والله أعلم) : ساقطة من م ، ف .

كتاب التيمم^(١)

وفيه ثلاثة أبواب :

الباب الأول

ففي الأسباب المبيحة للتيمم .

والأصل في التيمم قوله تعالى : (فتيمموا صعيدا طيبا) (٢) . وقال عليه السلام : (التراب كافيك ، ولو لم تجد الماء عشر حجج) (٣) .

والناقل من الماء إلى التراب : سبب واحد ، وهو (٤) : العجز عن الماء ، فان التراب بدل .

وإنما (٥) يعدل إلى البديل / عند العجز عن المبدل . نعم القدرة على الماء (٦) / تنتفي ١/٤٤/م
بأسباب :

فقد (٧) تكون بفقد الماء ، وقد تكون بمنع مانع عن استعماله مع وجوده ، كالحبس ،

=====

- (١) التيمم لغة : القصد . واصطلاحا : ايصال التراب الى الوجه واليدين بدلا عن الوضوء أو الغسل بشرائط مخصوصة . انظر : المصباح المنير ص ٢٦١ ، مغني المحتاج ١/٨٧ .
- (٢) سورة النساء آية ٤٣ . وسورة المائدة آية ٦ .
- (٣) لم أجد بهذا اللفظ ولكن ورد من حديث أبي ذر بمعناه . فقد أخرج الدارقطني له الطهارة باب في جواز التيمم لمن لم يجد الماء سنين كثيرة ١/٨٧ عن أبي ذر مرفوعا : (ان الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر حجج ، فاذا وجد الماء فليمس بشرته الماء فان ذلك هو خير) . وفي رواية : (يا أبا ذر : ان الصعيد ظهور لمن لم يجد الماء عشر سنين ، فاذا وجدت الماء فأمسه بشرتك) . وأخرجه أبو داود له الطهارة باب الجنب يتيمم ١/٢٣٥ بنحوه مطولا . والترمذي له الطهارة بـباب ما جاء في التيمم للجنب اذا لم يجد الماء ١/٣٨٧ مع التحفة بنحوه . وقال : هذا حديث حسن صحيح . والنسائي له الطهارة باب الصلوات بتيمم واحد ١/١٧١ بنحوه . والبيهقي له الطهارة باب التيمم بالصعيد الطيب ١/٢١٢ ، وباب غسل الجنب ووضوء المحدث اذا وجد الماء بعد التيمم ١/٢٢٠ بنحوه ، وأخرجه الحاكم ١/٢٧٦ بنحوه وقال عنه : هذا حديث صحيح ولم يخرجاه . ونقل الزيلعي في نصب الراية ١/١٤٩١٤٨ عن ابن القطان في كتابه الوهم والايهام تضعيف الحديث ثم تعقبه وفند علقته .
- (٤) (وهو) : مكررة في ظ .
- (٥) في م : فانما .
- (٦) في ف : الاستعمال .
- (٧) في ظ ، م : قد .

والتقييد ، وقد تكون بحيلولة تقع بسبع(١) يخشى منه على الروح ، وقد تكون بسبب ضرر(٢) يتوقع في المال بأن(٣) يضيع(٤) لو اشتغل بطلب الماء ، وقد تكون بضرر(٥) يناله في النفس ، إما من (مرض ، أو برد)(٦) ، أو جرح . فهذه جهات العجز ، ورابطة الكل سبب واحد ، وهو انتفاء القدرة على (استعمال الماء)(٧) ، ونحن نرسم هذه الجهات أسبابا ، ونفصّل(٨) المسائل عليها .

السبب الأول للعجز فقد الماء .

وذلك (غير متمور)(٩) بالنسبة إلى كل مكان وكل زمان^(١٠)، فلا بد من ضبط المكان والزمان . أما المكان : فقد نص الشافعي رحمه الله على أن المسافرين إذا نزلوا منزلا ، وكان عن يمين المنزل أو يساره ماء ، لو قصد المملي لم يخف على نفسه وماله ، ولم ينقطع عن الرفقة ، ولم يخرج وقت الصلاة ، يلزمه استعمال الماء (١١) . ونص على أنه لو كان بين يدي المسافر في جهة صوبه ، وهو يمر مرأ(١٢) ، وعلم أنه ينتهي إلى الماء قبل انقضاء الوقت لو اندفعت العوائق ، يجوز له أن يتيمم في أول الوقت(١٣) .

=====

- (١) في ف : كسبع .
- (٢) في ظ ، ف : ضرار .
- (٣) في ف : أن .
- (٤) (يضيع) : ساقطة من ف .
- (٥) في ف : بضرار .
- (٦) في ف : برد أو مرض .
- (٧) في م : الاستعمال للماء .
- (٨) في ظ ، م : ونقص . وفي ظ كتب فوقها : ونبني .
- ومعنى نفصّل : أي نفصل ونبين . انظر : المصباح المنير ص ١٨٠ .
- (٩) في ف : لا يتمور .
- (١٠) (كل) : ساقطة من ظ ، م .
- (١١) انظر : إلآم ٤٦/١ ، المذهب ٢٥٧/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ٩٢/١ ، الإبانة ١٥/١ ، التهذيب ص ٢٣٩ ، المجموع ٢٥٧/٢ .
- (١٢) في ظ ، م : ناجزا .
- (١٣) انظر : نهاية المطلب ٩٢/١ ، الإبانة ١٦١٥/١ ، التهذيب ص ٢٤٦ ، المجموع ٢٥٨/٢ .

واختلف (١) أصحابنا في النمين :

منهم من قال : في المسألتين جميعا قولان ، بالنقل والتخريج (٢) :

أحدهما : يتيمم في الموضعين (٣) . لأنه فاقد للماء (٤) في الحال .

والثاني : أنه لا يتيمم (٥) . فإنه متمكن (٦) من استعمال الماء (٧) على يسر .

ومن أصحابنا من أقر النمين ، وفرق بأن يمين المنزل ويساره منسوب إلى المنزل ،

والمسافر قد يتردد إليه (٨) .

فأما أن يمضي على وجهه ثم يرجع القهقري إلى منزله ، فذلك لا يعتاد . ويشهد لذلك

ما روي أن ابن عمر (٩) قفل من سفر له ، فلما انتهى إلى قرية قريبة من المدينة دخل وقت

العصر ، فتيمم وصلى ، فقبل له : أتتيمم / وجدان المدينة تنظر إليك ؟ فقال : أوأحيا

حتى أدخلها ؟ . ثم دخل المدينة والشمس حية ، ولم يقض الصلاة (١٠) . /

ب/٤٤/م

=====

(١) في ظ ، ف : فاختلف .

(٢) انظر : نهاية المطلب ٩٢ل/١ ، الإبانة ١٦ل/١ ، المجموع ٢٥٨/٢ وصح النووي هذه الطريقة .

(٣) انظر : نهاية المطلب ٩٢ل/١ .

(٤) (للماء) : ساقطة من ظ ، م .

(٥) انظر نهاية المطلب ٩٣ل/١ .

(٦) في ف : يتمكن .

(٧) في ظ ، م : استعماله .

(٨) المسافر قد يتردد إلى يمين المنزل ويساره كما إذا أراد التستر لقضاء الحاجة .

وانظر : نهاية المطلب ٩٣ل/١ ، الإبانة ١٦ل/١ ، المجموع ٢٥٨/٢ .

(٩) عبدالله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي . أبو عبد الرحمن . (٣هـ - ٧٢هـ) .

أمه زينب بنت مسظعون الجمحية ، أسلم مع أبيه وهاجر معه ، عُرض على النبي صلى

الله عليه وسلم يوم بدر وأحد فاستصره ولم يُجزه ، ثم عرض عليه بالخندق فأجازه ،

وهو يومئذ ابن خمس عشرة سنة . وهو من علماء الصحابة ومن المكثرين من الرواية عن

النبي صلى الله عليه وسلم . واختلف في سنة وفاته . انظر : الإصابة ١٠٧/٢ ، تهذيب

التهذيب ٣٢٨/٥ ، البداية والنهاية ٥/٩ ، السير ٢٠٣/٢ ، طه ابن سعد ١٤٢/٤ ، أسدالغابة ٢٣٦/٣ .

(١٠) لم أجد بهذا التفصيل ، إنما ورد مختصرا : فقد ذكر البخاري تعليقا له التيمم باب

التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة.... ١٥٠/١ بلفظ: "وأقبل ابن

عمر من أرضه بالجرف فحضرت العصر بهربد النعم فصلى ثم دخل المدينة والشمس

مرتفعة فلم يعد" . وذكره ابن حجر في تغليق التعليق وأورد طرده ١٨٤/٢ . وأورده

مرفوعا من طريق ابن عمر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وبين ضعفه مرفوعا .

وأخرجه مالك له الطهارة باب العمل في التيمم ٥٦/١ مختصرا ، والدارقطني له الطهارة

باب المسافر يتيمم في أول الوقت إذا لم يجد الماء ٢٣١/١ ، وفي سبب ما روى

في طلب الماء وفي حد الطلب ٢٣٣/١ ، وأخرجه عبد الرزاق له الطهارة باب يده التيمم

٢٢٩/١ ، والحاكم ١٨٠/١ ، موقوفا ومرفوعا وقال: بعد المرفوع: "هذا حديث صحيح تفرد

به عمرو بن محمد بن أبي رزين وهو صدوق ولم يخرجاه ، وقد أوقفه يحيى بن سعيد

الأصاري وغيره عن نافع عن ابن عمر" .

التفسير :

إن قلنا لا يتيمم ، فالمرعي ما ذكرناه (١) ، وأ ن لا ينقطع عن الرقعة . فلو ركب مركوبه ، لتقاعد دابته في المشي ، فهذا من الانقطاع (٢) .
ولو لم يكن عليه ضرر بالانقطاع عن الرقعة ، وأمكنه الاستبداد بالوصول إلى المقصد فهذا فيه غموض ، والإحتمال يتطرق إليه (٣) . هذا فيه إذا تيقن الماء .
فإن لم يتيقن، تعين عليه الطلب حوالي المنزل (٤) ، والضبط فيه عسر (٥) . فنقول:
لا تكلفه الطلب فرسخا (٦) ، ولا نصف فرسخ ، ولا يقتصر على التردد في أطنا (٧) الخيام (٨) .
فالوجه : أن يطلب من موضع لو انتهى إليه ، واستغاث ، لحقه غوث الرفاق ، وهم على انبغاثهم في أشغالهم وأصواتهم (٩، ١٠) .
ثم يختلف ذلك بالبقاع ، فإن كانت (١١) الأرض مستوية (١٢) ، تردد قليلا ونظر مسن الجوانب (١٣) .
وإن كان متفاوتا ، سعد نشزا (١٤) من الأرض ، وتتبع مواضع الخفرة ، ومنازل الرفاق (١٥) .

=====

- (١) وهو الأمن الغالب على النفس والمال .
- (٢) بيان العبارة : أن الماء لو كان بحيث لو ركب دابته لوصل إليه ثم رجع ، وكان هذا سببا لتخلف دابته عن المسير مع الركب لتقاعدتها عن المشي ، فإن هذا يعد من الانقطاع عن الرقعة ، فالمرعي كالمعدوم في هذه الهرة فله أن يتيمم .
وانظر : نهاية المطلب ١/٩٣ .
- (٣) انظر : نهاية المطلب ١/٩٣ ، وقد ذكر النووي أنه إذا خاف الانقطاع عن الرقعة فقد أطلق الجمهور أنه لا يلزمه الذهاب إلى الماء وله التيمم . وقال جماعة : إن كان عليه ضرر في الانقطاع عن الرقعة فله التيمم ولا فوجها : أصحابهما له التيمم .
انظر : المجموع ٢/٢٥٩ .
- (٤) انظر : التهذيب ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .
- (٥) في ظ ، ف : عسير .
- (٦) الفرسخ مسافة ثلاثة أميال . انظر : المصباح المنير ص ١٧٨ .
- (٧) الطَّنْب : يضم فسكون ، الحبل تشد به الخيمة ونحوها . والجمع أطنا .
انظر : المصباح المنير ص ١٤٤ .
- (٨) انظر : نهاية المطلب ١/٧٨ .
- (٩) (وأصواتهم) : ساقطة من ظ . وفي ف : أصابهم .
- (١٠) انظر : نهاية المطلب ١/٧٨ .
- (١١) في م ، ف : كان .
- (١٢) في ف : مستويا .
- (١٣) انظر : نهاية المطلب ١/٧٨ ، التهذيب ص ٢٣٩ ، المجموع ٢/٢٥٠ .
- (١٤) النَّشْر والنَّشْر : فتح النون والشين واسكانها ، لغتان ، المرتفع من الأرض .
انظر : المصباح المنير ص ٢٣١ .
- (١٥) انظر : نهاية المطلب ١/٧٨ ، التهذيب ص ٢٣٩ ، المجموع ٢/٢٥٠ .

فإن علم قطعاً أن لا ماء ، فلا طلب(١) . وإن طلب لملاة فعلم أن لا ماء ، فدخل(٢)
وقت صلاة أخرى ، ولم يتجدد سبب يقتضي الماء ، فلا يجدد الطلب(٣) .

وإن كان قد غلب على ظنه في الأول ، ففي الإعادة وجهان ، ذكرهما الغوراني (٤) .

وإن غلب على ظنه(٥) في الصلاة الأولى أن لا ماء ، فالظاهر أنه لا بد من الطلب(٦) .

ومنهم من قال : لا يطلب(٧) . لأنه لا يشترط أن يحمل من الطلب إلا غلبة الظن .

فإن قيل : وهل(٨) تتفاوت مسافة الطلب ، ومسافة قصد الماء عند التيقن ؟

قلنا : نعم . فإن(٩) قد نلزمه(١٠) على أحد القولين عند تيقن الماء على نصف

فرسخ أن يقصد الماء ، ولا يلزم ذلك في الطلب(١١) . والضبط بالتقدير عسر(١٢) . فالمتبع

في الطلب ما ذكرناه .

ويقرب في ضبط اليقين أن نقول : ما ينتشر إليه أهل المنزل للاحتطاب ، والاحتشاش

ورعي البهائم . وهو أبعد من المكان الذي يلحق الغوث(١٣) فيه(١٤) . فهذا منتهى الإمكان

في الضبط في المكان / .

أ/٤٥/م

أ/٩٤٤ف

أما الزمان : فإن كان يتوقع القدرة بعد / مضي الوقت ، فلا معنى له .

ب/٣٩/ظ

وإن كان / يتوقع قبل مضي الوقت والماء ليس حاضراً في مكانه ، تعلق النظر بالمكان(١٥)

=====

(١) انظر : نهاية المطلب ١/٧٨ ، المجموع ٢/٢٤٩ ، ومن اختار هذا الروياني . وذكر

النووي أن القطع بوجوب الطلب لكل حال أطلقه العراقيون وبعض الخراسانيين .

(٢) في ف : ودخل .

(٣) انظر تهاية المطلب ١/٧٨ ، التهنيت ص ٢٤٠ ، المجموع ٢/٢٥٢ ، وذكر البغوي أنه

يجب أن يجدد الطلب لكل تيمم وإن طال مقامه في مكان واحد .

(٤) انظر : نهاية المطلب ١/٧٩ ، المجموع ٢/٢٥٢ .

(٥) في م ، ف : الظن .

(٦) ممن صحح هذا الوجه امام الحرمين . انظر تهاية المطلب ١/٧٩ ، الإبانة ١/١٥٥ .

(٧) ممن قال بهذا الوجه الشيخ أبو محمد الجويني . انظر : المرجعين السابقين .

(٨) في م : فهل .

(٩) في ف : لأننا .

(١٠) في ظ : نلزم .

(١١) انظر : نهاية المطلب ١/٧٨ .

(١٢) في ف : عسير .

(١٣) في ظ : بالغوث .

(١٤) انظر : نهاية المطلب ١/٩٣ .

(١٥) في ظ : في المكان .

كما ذكرناه . وإن كان حاضرا كما البئر إذا تناوب عليه النازحون ، وعلم الواحد (١) أن النوبة لا تنتهي إليه إلا بعد الوقت ، لاتحاد الدلو (٢) ، أو لأمر آخر : نص الشافعي رحمه الله على أنه يصبر ولا يتيمم (٣) .

وكذلك نص في الثوب الواحد يتناوب عليه جماعة من العراة (٤) . ونص على أنهم لو كانوا في سفينة ، أو بيت ضيق ، وكان المكان الذي يمكن القيام فيه واحدا (٥) ، أنه يصلي قاعدا ولا يصبر (٦) .

فمن الأصحاب من فرق ، بأن أمر القيام أهون ، ولذلك يحتمل تركه في النافلة ، بخلاف ترك الوضوء (٧) .

وألقيت هذه المسائل على أبي زيد المروزي (٨) ، وكان من أكيس الأصحاب ، فخرج ونقل وطرد القولين (٩) في الكل (١٠) ، وهو الوجه . إذ الفرق ضعيف .

وتصرف الأصحاب بهذا في المسافر ، وهو جار فيما لو لاح للمسافر الماء على قرب ، وعلم

=====

(١) في م : الواجد .

(٢) في ف : الدلاء .

(٣) انظر : نهاية المطلب ١/٩٤ ، الإبانة ١/١٥٥ ، المجموع ٢/٢٤٦ ، التهذيب ص ٢٤٧ ، وذكر النووي أن كثيرا من الأصحاب قالوا : لنص للشافعي في مسألة البئر . وذكر ذلك البغوي .

(٤) انظر نهاية المطلب ١/٩٤ ، الإبانة ١/١٥٥ ، التهذيب ص ٢٤٧ ، المجموع ٢/٢٤٦ ، وقد ذكر البغوي أن في هذه الحالة قولين .

(٥) في ظ ، م : واحد .

(٦) انظر : نهاية المطلب ١/٩٤ ، الإبانة ١/١٥٥ ، التهذيب ص ٢٤٧ ، المجموع ٢/٢٤٦ .

(٧) ذكر هذا الفرق القفال المروزي . وذكر امام الحرمين أن هذا التفريق فاسد .

انظر : نهاية المطلب ١/٩٤ ، المجموع ٢/٢٤٧ .

(٨) محمد بن أحمد بن عبدالله بن محمد الفاشاني المروزي . أبو زيد (٣٠١-٣٧١) هـ .

من قرية فاشان من قرى مرو . امام جليل بحر امام عصره ، أخذ الفقه عن أبي اسحق

المروزي وأخذ عنه أبو بكر القفال المروزي وفقهاء مرو ، حدث بالعراق ودمشق ومكة

وروى صحيح البخاري عن القريري وكان من أحفظ الناس لمذهب الشافعي ومن أحسنهم

نظرا . توفي بمرو . انظر : نظم السبكي ٣/٧١ ، شذرات الذهب ٣/٧٦ ، تاريخ بغداد ١/٣١٤ ،

المعبر ٢/١٣٨ ، وفيات الأعيان ٤/٢٠٨ ، السير ١٦/٣١٣ .

(٩) في ف : قولين .

(١٠) انظر : نهاية المطلب ١/٩٤ ، المجموع ٢/٢٤٦ ، وقد صحح النووي القول بأنه يتيمم

ويصلي في الوقت ولا إعادة عليه في المسائل كلها . وذكر أنه الصحيح المشهور من

المذهب . والقول الثاني أنه يصبر الى ما بعد الوقت .

أنه لو اشتغل به لفاتته الصلاة ، فيخرج (١) على هذا التردد (٢) . ولا جريان له في المقيم بحال ، حتى إذا ضاق عليه الوقت ، وخاف الفوات ، أو علمه ، لم يتيمم قطعاً (٣) . وقال أبو حنيفة : يتيمم لصلاة الجنائزة عند خوف فواتها مع وجود الماء (٤) .

التفريع :

إن قلنا يتيمم في هذه الصورة ، فلا قضاء .
وإن قلنا : يملئ قاعداً ، ففيه احتمال ، من حيث إنه عذر نادر . وسيأتي تفصيل الأعداء .
فإن قيل : إذا جوزتم التيمم عند تعذر (٥) الماء ، فالأولى أن يتيمم أو يؤخر ؟
قلنا : له ثلاث صور :

إن تيقن وجود الماء (٦) قبل مضي الوقت ، فالأولى التأخير (٧) للوضوء (٨) .
وإن (٩) كان يغلب على ظنه أنه لا يقدر عليه قبل مضي الوقت ، فالأولى التعجيل
لحياسة فضيلة أول (١٠) الوقت (١١، ١٢) .

=====

- (١) في م : فخرج .
- (٢) انظر : نهاية المطلب ٩٤/١ ، التهذيب ص ٢٤٦ .
- (٣) انظر : نهاية المطلب ٩٤/١ .
- (٤) انظر المبسوط ١١٨/١ ، بدائع الصنائع ٥١/١ ، الهداية ١٣٨/١ ، والمذكور هو ظاهر الرواية ، وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجوز للولي ذلك لأن له حق إعادة صلاة الجنائزة فلا فوت في حقه . ومذهب الامام أحمد : أنه لا يجوز التيمم لو وجد الماء إذا خاف فوت الصلاة المكتوبة أو صلاة الجنائزة . وفي رواية أنه يجوز . ومذهب الامام مالك موافق لمذهب الشافعي وأحمد في عدم جواز التيمم في الحضر لخوف فوت صلاة الجنائزة .
انظر : الإصناف ٣٠٤٣٠٣/١ . الكافي لابن عبد البر ١٥١/١ .
- (٥) في ف : فقد .
- (٦) (الماء) : ساقطة من ظ .
- (٧) في م : التأخر .
- (٨) انظر : المذهب ٢٦٠/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ٩٣/١ ، الإبانة ١٦/١ ، الحاوي ص ١٠٨١-١٠٨٢ ، التهذيب ص ٢٤٥ ، المجموع ٢٦١/٢ ، وذكر النووي أن المتولى والشيخ أبا محمد الجويني حكيا وجها في أن تقديم الصلاة في أول الوقت بالتيمم أفضل .
- (٩) في م : فإن .
- (١٠) في ظ ، ف : الأول .
- (١١) (الوقت) : ساقطة من ظ ، ف .
- (١٢) انظر : المذهب ٢٦٠/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ٩٣/١ ، الإبانة ١٦/١ ، الحاوي ص ١٠٨١ ، التهذيب ص ٢٤٥ ، المجموع ٢٦١/٢ .

وإن غلب على ظنه الوصول قبل / تصرّم الوقت ، ولم يستيقنه ، فقولان (١) :
أحدهما : أن الأولى تعجيل (٢) الصلاة (٣) . لأن هذه فضيلة ناجزة ، وذلك موهوم .
 والثاني : أن التأخير أولى (٥) ، ليرفع الحدث .
 ولا خلاف في (٦) أن تعجيل الصلاة أولى من تأخيرها (٧) / لحيازة فضيلة الجماعة (٨) ، ب/٤٤/ف
 لأن الفضيلة الناجزة ، أولى من الفضيلة المرقوبة .
 وأما (٩) الوضوء ، فله رتبة الفرضية (١٠) ، ولكنه متوقع ، فلا يبعد أن يعارض (١١) أ/٤٠/ظ
 فضيلة ناجزة ، فخرج على التفصيل الذي ذكرناه (١٢) .
 فرعان :

أحدهما : أنه لو وجد ماء لا يكفي لتمام وضوءه (١٣) ، فيه قولان (١٤) :
أحدهما : أنه فاقده ، فيتيمم ، ولا يستعمل (١٥) . إذ لا تحصل به فائدة .

=====

- (١) انظر : المذهب ٢/٢٦١ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٩٣ ، الحاوي ص ١٠٨٢ ، التهذيب ص ٢٤٥ ، المجموع ٢/٢٦٢ .
- (٢) في م : أن يعجل .
- (٣) ذكر النووي أن هذا القول هو الأصح باتفاق الأصحاب وهو نمه في الأم وهو اختيار المزي
 وممن صححه الماوردي وأبو اسحق الشيرازي والبغوي . انظر : المذهب ٢/٢٦١ مع
 المجموع ، نهاية المطلب ١/٩٣ ، الحاوي ص ١٠٨٥ ، التهذيب ص ٢٤٥ ، المجموع ٢/٢٦٢ .
- (٤) في ف : وذلك .
- (٥) انظر : المذهب ٢/٢٦١ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٩٣ ، الحاوي ص ١٠٨٣ ، التهذيب
 ص ٢٤٥ ، المجموع ٢/٢٦٢ ، وذكر النووي أنه نص الشافعي في الاملاء .
- (٦) (في) : ساقطة من م .
- (٧) في ظ ، م : التأخير .
- (٨) هذا ما قطع به أكثر الخراسانيين ولكن قطع جماعة من العراقيين منهم أبو القاسم
 الداركي وأبو علي الطبري والماوردي بأن تأخير الصلاة لانتظار الجماعة أفضل من
 أدائها أول الوقت منفردا . انظر : نهاية المطلب ١/٩٣ ، المجموع ٢/٢٦٢ .
- (٩) في ف : أما .
- (١٠) في ف : الغريضة .
- (١١) في ف : يعارضه .
- (١٢) انظر : نهاية المطلب ١/٩٣ - ٩٤ .
- (١٣) أي هل يجب عليه استعماله في طهارته ؟
- (١٤) انظر : المذهب ٢/٢٦٨ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٨٤ ، الإبانة ١/١٥ ، الحاوي ص ١٠٧٤ ، التهذيب ص ٢٤٩ .
- (١٥) ممن قال به المزي وعزاه أبو اسحق الشيرازي والماوردي والبغوي الى القديم .
 انظر : نهاية المطلب ١/٨٤ ، المذهب ٢/٢٦٨ مع المجموع ، الإبانة ١/١٥ ، الحاوي ص ١٠٧٤ ، التهذيب ص ٢٥٠ ، المجموع ٢/٢٦٨ .

والثاني : أنه واجد ، فيستعمل كما إذا كان بعض أعضائه جريحا ، فيغسل (١) المقدور عليه (٢) . ولأنه ربما يجد (٣) بعده غيره ، فيتمم (٤) الوضوء ، ولأنه واجد لما يسمى ماء فكيف يتيمم ؟ . بخلاف من وجد نصف رقبة ، فإنه لا يسمى واجد رقبة . ولذلك (٥) يصوم (٦) . وهذا الخلاف (٧) يلتفت على جواز تفريق النية على أعضاء الوضوء ، فإنه مشعر بأن لكل عضو حكم عبادة على حياله (٨،٩) .

التفريع :

إن قلنا يستعمله ، فيقدمه على التيمم حتى يكون فاقدا عند التيمم (١٠) .
وإن قلنا لا يستعمل ، فلو وجد بعد التيمم وكان معرفة المقدار معلوما مع الرؤية (١١)
فلا (١٢) يبطل توهمه (١٣) تيممه (١٤) . وإن ظنه كاملا (١٥) ثم تبين ، بطل (١٦) تيممه (١٧)
كروية السراب .

=====

- (١) في ظ ، م : يغسل .
- (٢) ذكر النووي أن الأوصاف اتفقوا على تصحيحه وعزاه أبو اسحق الشيرازي والماوردي والبنسوى إلى الجديد ومن صححه الفوراني . انظر : نهاية المطلب ١/١ ج ٩١،٨٤
- المهذب ٢/٢٦٨ مع المجموع ، الإبانة ١/١٥٥ ، الحاوي ص ١٠٧٥ ، التهذيب ص ٢٤٩ ،
المجموع ٢/٢٦٨ .
- (٣) في ظ : وجد .
- (٤) في م : فيتم .
- (٥) في ف : فلذلك .
- (٦) انظر : الحاوي ص ١٠٧٧ ، المجموع ٢/٢٦٨ .
- (٧) (الخلاف) : ساقطة من ف .
- (٨) في ف : حياله تيممه .
- (٩) انظر : نهاية المطلب ١/٩١ ، الإبانة ١/١٥٥ .
- (١٠) انظر : نهاية المطلب ١/٩٢-٩١ ، الحاوي ص ١٠٧٩ ، التهذيب ص ٢٥٠ ، المجموع ٢/٢٦٨ .
- (١١) المقصود أنه لو تيمم ثم وجد بعد التيمم ماء وعلم أنه لا يكفيهِ ولطهارته ، فعلى القول بأنه لا يستعمله لا يبطل تيممه . وعلى القول بوجوب استعماله يبطل ، ويجب عليه غسل ما أمكن من أعضاء الطهارة ثم التيمم لما بقي .
- انظر : نهاية المطلب ١/٩٢ .
- (١٢) في ف : ولا .
- (١٣) (توهمه) : ساقطة من ظ ، م .
- (١٤) انظر : نهاية المطلب ١/٩٢ ، المجموع ٢/٢٧٠ .
- (١٥) في ف : تاما .
- (١٦) في م : يبطل .
- (١٧) انظر : المجموع ٢/٢٧٠ .

الفرع الثاني : أنه لو صب الماء الذي معه قبل دخول الوقت ، فدخل الوقت ، تيمم ولم

يقض (١) .

ولو صب بعد دخول الوقت مع الإستغناء ، تيمم (٢) . وفي القضاء وجهان (٣) :

أحدهما : أنه لا يقض (٤) . لأنه (٥) فاقد للماء (٦) حال التيمم .

والثاني : أنه يقضي (٧) . لأنه عصى بالصب . والرخص لا تناط بالمعاصي . ولا خلاف في (٨)

أنه لو قدر على الماء ، فتجاوزته وتيمم في آخر الوقت مع فقد الماء ، لا يلزمه القضاء (٩) .

إذ (١٠) لم يعص بالصب حتى يعاقب عليه موماً أخذه قريب مما إذا ردى الإنسان نفسه مسن

شاهق / جبل ، فانخلعت قدماءه ، فهل يقضي كل صلاة أداها قاعداً ؟ فيه خلاف (١١) . أ/٤٦/م

إن قلنا : إنه يقضي في صورة الصب ، فالهبة من غير حاجة صب . لأنه يعصي به

إذا كان لا يحتاج إليه المتب لمعش أو غيره (١٢) . وهل يملكه المتب ؟ وجهان (١٣) :

وهنا يضاها ما لو / وهب الوالي (١٤) شيئاً تطوعاً (١٥) على طريق الرشوة ، في أنه هل

يملكه (١٦) ؟

=====

(١) انظر تنهاية المطلب ١/٩٦ ، الحاوي ص ١١٠ ، التهذيب ص ٢٤٤ ، المجموع ٢/٣٠٧ ، ٢٧٤/٢ .

(٢) انظر : نهاية المطلب ١/٩٦ ، التهذيب ص ٢٤٤ .

(٣) انظر : المذهب ٢/٣٠٧ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٩٦ ، التهذيب ص ٢٤٤ ، الحاوي

ص ١١٠ ، وقد ذكر الما و ردى أنه اذا وهب الماء بعد دخول الوقت فان كان الماء باق

في يد الموهوب فعلى الواهب قضاء الصلاة اذا كان قد صلى بالتيمم . وان كان معدوماً

ففي القضاء وجهان :

الأول : عليه القضاء . وهو قول أبي سعيد الأضرخى .

الثاني : لا قضاء عليه وهو قول أبي اسحق المروزي .

(٤) ذكر النووي أنه الأصح عند الأصحاب وممن صححه امام الحرمين .

انظر تنهاية المطلب ١/٩٦ ، التهذيب ص ٢٤٤ ، المجموع ٢/٣٠٧ .

(٥) في م : فأنسه .

(٦) (للماء) : ساقطة من م ، ف .

(٧) انظر : نهاية المطلب ١/٩٦ ، التهذيب ص ٢٤٤ .

(٨) (في) : ساقطة من ظ -

(٩) ذكر النووي أن فيه طريقين :

الأول : بالقطع بأن لا قضاء عليه وصححه النووي وهو الأشهر .

الثاني : أن فيه وجهين كمن أراق الماء في الوقت . وهو محكي عن الشيخ أبي محمد الجويني .

انظر : التهذيب ص ٢٤٥ ، المجموع ٢/٣٠٧ .

(١٠) في ف : اذا .

(١١) انظر : نهاية المطلب ١/٩٧ ، وصح امام الحرمين عدم وجوب القضاء عليه .

(١٢) انظر : نهاية المطلب ١/٩٧ .

(١٣) انظر : المرجع السابق والمجموع ٢/٣٠٨ ، وقد ذكر امام الحرمين أن أقيس الوجهين أنه يملكه

(١٤) في ف : من الوالي

(١٥) في ف : طوعاً .

(١٦) انظر تنهاية المطلب ١ / ٩٧ .

فمنهم من يمنع الملك للمعمية .

ومنهم من ينظر إلى استجماع (١) التصرف أركانه (٢) .

فإن قلنا : لا يملك (٣) . استرده (٤) الواهب . فإن لم يسترد مع القدرة ، قضى الصلاة وجهاً واحداً (٥) .

ثم غلب بعض الأصحاب فقال : / يقضى أغلب (٦) ما كان يؤديه بوضوء واحد فسي ب/٤٠/ظ اعتدال أحواله (٨٤٧) . وذكروا فيه وجهين (٩) :

والصحيح : الإقتصار على صلاة واحدة (١٠) . بل الوجه الآخر غلط . فإننا بيننا أنه لو صب قبل دخول الوقت لم يقض . فكيف يقضى العصر ، والمب وقع في وقت الظهر ؟ .
فإن قال قائل : ما قولكم في عدم الماء في الإقامة ، (أوفي) (١١) السفر القصير ؟ .
قلنا : السفر القصير (كالسفر الطويل) (١٢) في رخصة التيمم (١٣) . نعم في المقيم قولان (١٤) . وحقيقة الأمر أنه لا فرق في وجوب الصلاة بالتيمم في الحال ، إلا أن عدم الماء

=====

- (١) في ظ ، م ؛ أن جماع .
- (٢) في م ، ف ؛ وأركانه .
- (٣) في ف ؛ يملكه .
- (٤) في ف ؛ فليسترد .
- (٥) انظر : نهاية المطلب ١/٩٧ ، المجموع ٣٠٩/٢ ، وعلى القول بوجوب القضاء في مسألة اراقة الماء ففي قدر ما يجب قضاؤه ثلاثة أوجه : الوجهان اللذان ذكرهما المصنف والوجه الثالث يجب إعادة كل ما صلاه بالتيمم الى أن أحدث .
- (٦) (أغلب) : ساقطة من ف .
- (٧) في ف : حاله .
- (٨) ممن صحح هذا الوجه الفوراني .
- انظر نهاية المطلب ١/٩٧ ، التهذيب ص ٢٤٥ ، الابانة ١/١٦ ، المجموع ٣٠٩/٢ .
- (٩) انظر : نهاية المطلب ١/٩٧ ، الابانة ١/١٦ .
- (١٠) انظر نهاية المطلب ١/٩٧ ، الابانة ١/١٦ ، التهذيب ص ٢٤٥ ، المجموع ٣٠٩/٢ .
- وذكر النووي أنه الصحيح المشهور .
- (١١) في ف ؛ وفي .
- (١٢) في ظ ، م ؛ كالطويل .
- (١٣) انظر : الأم ٤٥/١ ، نهاية المطلب ١/٨١ .
- (١٤) انظر : نهاية المطلب ١/٨٩ .

نادر في حق المقيم . وفي الأعداء النادرة خلاف ، أنها هل تسقط القضاء أم لا (١) ؟
وعدمه في السفر القصير غير نادر .

وحكى الشيخ أبو محمد قولاً غريباً في إلحاق السفر القصير بالإقامة (٢) . وإليه أشار
صاحب التقريب (٣) .

والذى يدل على أن مأخذ الفرق ، ندور الاعواز في الإقامة ، ما روى أن أبا نر (٤) رضى
الله عنه كان يمكن الربذة (٥) ، ويعدم الماء ، فقال عليه السلام : (الغراب كافيك ولو
لم تجد الماء عشر حجج) (٦) . وله حكم الإقامة إذا كان متوطناً (٧) في البادية (٨) .

السبب الثاني في العجز أن يكون الماء حاضراً ، ولكن يحول بينه وبين الماء سبع أو
سارق يخاف على نفسه ، أو ماله من اشتغاله بالوضوء ، فهو فاقد للماء . فله التيمم (٩) .
والضرر في المال (١٠) كالضرر في النفس . وفيه مسألتان :

إحداهما : أنه لو ملك الماء غيره ، فوهبه (١١) / منه ، أو كان ثم بثراً (١٢) فأعير ب/٤٦/م

=====

(١) انظر : نهاية المطلب ١/٨٩ .

(٢) إلحاق السفر القصير بالإقامة، من جهة سقوط القضاء عن التيمم ، فان الشيخ أبى
محمد خص سقوط القضاء بالتيمم في السفر الطويل . انظر : نهاية المطلب ١/٨١ .
(٣) القاسم بن الإمام أبي بكر محمد بن علي القفال الشاشي . أبو الحسن . تقدمت ترجمته
في القسم الدراسي ص ٥٧ .

(٤) جندب بن جنادة بن سفيان بن عبيد بن الرقيقة بن حرام الغفاري . أبو ذر الغفاري (٣٢٠ هـ - ٣٢ هـ)
اختلف في اسمه واسم أبيه وهو من السابقين للإسلام حيث كان ترتيبه الخامس
تقريباً ، أرضه النبي صلى الله عليه وسلم إلى العودة إلى دياره إلى أن تقوى شوكة
المسلمين فرجع إلى قومه ودعاهم إلى الإسلام فأسلم منهم الكثير ، ثم قدم النبي
صلى الله عليه وسلم بالمدينة بعد أحد ، فصحبته حتى توفي صلى الله عليه وسلم
وكان مشهوراً بالزهد في الدنيا وكثرة العبادة روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم مائتين وواحد وثمانين حديثاً . توفي في الربذة وصلى عليه عبدالله بن مسعود .
انظر : تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٢٩ ، الإصابة ٦٠/٧ ، السير ٤٦/٢ ، ط. ابن سعد ٢١٩/٤ .

(٥) موضع قريب من المدينة النبوية وهي منزل من منازل حاج العراق ، وهي على ثلاث
مراحل من المدينة . انظر : تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٢٩ .

(٦) تقدم تخريجه في ص ٩٩ .

(٧) في ف : مستوطناً .

(٨) انظر : نهاية المطلب ١/٨١ .

(٩) انظر : الإبانة ١/١٥ ، الحاوي ص ١١٠٢ .

(١٠) في ظ : الماء .

(١١) في م ، ف : فوهب .

(١٢) في م : بثراً .

منه الدلو ، أوبيع بثمن المثل ، وأقرضه غيره ثمن المثل وهو موسر ، فعليه القبول في هذه الصور (١) . إذ المنة لا تثقل فيها (٢) .

وهل يجب عليه الإبتداء بسؤال هبة الماء وعارية (٣) الدلو والقرض . فيه وجهان (٤) :

أحدهما : أنه يجب (٥) . / لأنه سهل لأمته فيه .

ب/٤٥/ف

والثاني : أنه لا يجب (٦) . لأن السؤال صعب على ذوى المروءات ، وإن هان قدر المسئول . فأما إذا وهب منه الدلو ، أو ثمن الماء ، لم يلزمه القبول (٧) . لعظم المنة فيه فالشرع (٨) لا يكلفه هذا الضرر .

الثانية : لو بيع الماء بفن ، لم يلزمه شراؤه ، ولو بيع بثمن المثل وعليه ديــــن يستغرق (٩) جميع ماله ، فليس عليه الشراء (١٠) . إذ لا حج (١١) عليه . /

أ/٤١/ظ

ولو كان يحتاج الى ماله لنفقة سفره في ذهابه وإيابه ، فلا يجب الشراء أيضا (١٢) . وان لم يكن شيء من ذلك لزمه الشراء .

فإن قيل : ما ثمن (المثل للماء) (١٣) ؟

قلنا : فيه ثلاثة أوجه (١٤) :

أحدها : أنه يعتبر ثمنه على ما يليق بالمكان والزمان ، لا بحالة السلامة (١٥) .

=====

(١) في ظ ، م : الصورة .

(٢) انظر : المذهب ٢/٢٥٣ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٩٥ ، الإبانة ١/١٦٦ ، الحاوى

ص ١٠٠٨ ، ١٠٩٤ ، ١١٠٣ ، التهذيب ص ٢٤١-٢٤٢ ، المجموع ٢/٢٥٣ ، ٢٥٥ .

(٣) في ظ : أو عارية .

(٤) انظر : نهاية المطلب ١/٩٥ .

(٥) انظر : نهاية المطلب ١/٩٥ ، التهذيب ص ٢٤٢ المجموع ٢/٢٥٣ ، ٢٥١ ، وصححه البغوى

وذكر أنه منصوص رواية البويطي . وذكر النووى أنه يجب استيهاب الماء ، فإن وهب

له وجب قبوله . وأن هذا هو الصحيح المشهور الذى قطع به الجمهور .

(٦) انظر : نهاية المطلب ١/٩٥ ، التهذيب ص ٢٤٢ .

(٧) انظر : نهاية المطلب ١/٩٥ ، الإبانة ١/١٦٦ ، التهذيب ص ٢٤٢ ، المجموع ٢/٢٥٣ .

(٨) في ف : والشرع .

(٩) في م : مستغرق .

(١٠) انظر نهاية المطلب ١/٩٥ ، الإبانة ١/١٦٦ ، الحاوى ص ١٠٩٤ ، التهذيب ص ٢٤١ ، المجموع ٢/٢٥٤ ، ٢٥٥ .

(١١) في ظ : حاجة . وفي م : حاجر .

(١٢) انظر : نهاية المطلب ١/٩٥ ، الحاوى ص ١٠٩٥ ، التهذيب ص ٢٤١ ، المجموع ٢/٢٥٥ .

(١٣) في م ، ف : مثل الماء .

(١٤) انظر : الإبانة ١/١٦٦ ، المجموع ٢/٢٥٣ - ٢٥٤ .

(١٥) ذكر امام الحرمين أن هذا قول الأكثرين ، ووضع امام الحرمين قيـدا ، وهو : اعتبار الحاجة ما لم تبلغ الى حد الرمق . وذكر النووى أن هذا هو الصحيح عند جمهور الأصحاب . وبه قطع الدارمي . انظر نهاية المطلب ١/٩٦ ، الإبانة ١/١٦٦ ، المجموع ٢/٢٥٤ .

والثاني : أنه يعتبر أجرة نقله (١) . وهو بناء على أن الماء غير مملوك . وهو ضعيف .
والثالث (٢) : أنه يعتبر بحالة السلامة (٣) . وهو أضعف الوجوه . ووجهه : أن المضايق لو
اعتبرت فربما تسوى شربة في بادية ألوف . لأنها (٤) تسد (٥) رمقا . إلا أن هذا غير سديد .
فإن باذل ألف في مقابلة شربة يسد بها الرمق ، لا يعد مسرفا . وبإذله لغرض استعمال الماء
في المهنة (٦) يعد مسرفا ، فينبغي أن ينظر إلى حاجة الإستعمال .
السبب الثالث : أن يكون معه ماء (٧) ولكن يحتاج إليه لعطشه (٨) ، فله التيمم (٩) . ثم
يعتبر في خوف الضرر (١٠) به ، ما يعتبر في خوف (١١) المرض (١٢) ، كما سيأتي .
وفيهِ مسائل :

إحداها : أنه لو لم يعطش في الحال / ، ولكن كان يتوقع العطش بعده ، فله أن يتزود أ/٤٧/م
ويتيمم (١٣) . وهل يتزود لرفقائه ؟ هذا فيه نظر .

وقطع الشيخ أبو محمد : بأنه يتيمم ويتزود ، كما يتزود (١٤) لنفسه (١٥) . ولا خلاف (١٦)
في أن عطش رفيقه في الحال ، كعطشه ، حتى يجب التسليم إليه والعدول إلى التيمم (١٧) .

=====

(١) انظر نهاية المطلب ١/٩٦، الإبانة ١/١٦، المجموع ٢/٢٥٣ ، وقد ضعف امام الحرمين
هذا الوجه ، وقد مال المصنف الى تصحيح هذا الوجه في الوسيط والوجيز . وذكر الرافعي
والنووي أن هذا الاختيار يعتبر مما انفرد به المصنف عن الأصحاب .

انظر الوسيط ١/٤٣٧، الوجيز ١/١٩ ، فتح العزيز ٢/٢٣٦ ، المجموع ٢/٢٥٤ .
في ظ : الثالث .

(٢) ممن قطع بهذا الوجه الشيخ أبو حامد والبنديجي والماوردي والقاضي أبو الطيب
والمحاملي وابن المباغ وهو محكي عن أبي اسحق المروزي واختاره الروياني .
انظر نهاية المطلب ١/٩٦، الإبانة ١/١٦، الحاوي ص ١٠٩٦، فتح العزيز ٢/٢٣٦ ،
المجموع ٢/٢٥٤ .

(٤) في م ، ف : لأنه .

(٥) في م : يسد به . وفي ف : يسد .

(٦) في م : المهمة .

(٧) (ماء) : ساقطة من ف .

(٨) في ظ : لسقيه . وفي ف : لنفسه للعطش .

(٩) انظر نهاية المطلب ١/٩٦، الحاوي ص ١١٠٠، التهذيب ص ٢٤١ ، المجموع ٢/٢٤٤ .

(١٠) في ف : الضرر .

(١١) (خوف) : ساقطة من ف .

(١٢) انظر : نهاية المطلب ١/٩٦ .

(١٣) انظر : المرجع السابق و المجموع ٢/٢٤٥ .

(١٤) (يتزود) ساقطة من ظ ، ف .

(١٥) انظر : نهاية المطلب ١/٩٦ ، المجموع ٢/٢٤٥ .

(١٦) في ظ : والخلاف .

(١٧) انظر : نهاية المطلب ١/٩٦، التهذيب ص ٢٤١ ، ٢٤٤ ، المجموع ٢/٢٤٥ .

الثانية : لو عطش هو ورفيقه ، فهو أولى به . ولو آثر ، فله ذلك (١) . فالإيثار (٢) من شيم الصالحين .

الثالثة : لو كان رفيقه يلهث في الحال عطشا ، فهل له أن يتزود لنفسه للمآل (٣)؟ فيه احتمال سنذكره في كتاب الأطعمة، / ومواقع الضرورات (٤) ، فإنه ليس من مقصود التيمم . أ/ ٤٦/ ف الرابعة : لو احتلجت إليه بهيمة ، وكان (٥) يخاف عليها للوت ، فله أن يسقيها ويتيمم (٦) . قطع به الشيخ أبو محمد ، لأن حرمة الروح متأكدة (٧) .

الخامسة : إذا كان قاصلا عن حاجته ، وأراد أن يمصرفه (٨) إلى أحوج الناس . أو شرط على وكيله ذلك (٩) فحضر جنب ، وحائض ، وميت ، ولا يغي الماء إلا بواحد ، فالميت أولى (١٠) . لأنه آخر عهده . ولأحياء فاقدون للماء ، فيتيممون (١١) .

السادسة (١٢) : من عليه نجاسة ، فهو أولى بهذا الماء من الجنب والحائض ، / إذ لا بدل ب/ ٤١/ ظ عن إزاله النجاسة (١٣) . وفيه مع الميت وجهان (١٤) .

السابعة (١٥) : لو اجتمع جنب وحائض ، فيه ثلاثة أوجه ، ذكرها الميداني (١٦) :

=====

(١) انظر نهاية المطلب ١/ل/٩٦ ، المجموع ٢/٢٤٥ .

(٢) في ف : والإيثار .

(٣) في ظ : الماء . وفي م : الماء للمآل .

(٤) في ف : الضروريات .

(٥) في ف : بأن .

(٦) انظر : نهاية المطلب ١/ل/٩٦ ، الحاوي ص ١١٠١ ، التهذيب ص ٢٤١ ، المجموع ٢/٢٤٥ .

قلت : ولو أمكنه أن يتطهر ويجعل الماء المستعمل في اناء ثم يسقيها إياه ، فقد جمع بين الخيرين . والله أعلم .

(٧) انظر : نهاية المطلب ١/ل/٩٦ .

(٨) في ظ ، م : يمصرف .

(٩) (ذلك) : ساقطة من ظ -

(١٠) انظر : المذهب ٢/٢٧٣ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/ل/٩٧ ، الإبانة ١/ل/١٦ ، الحاوي

ص ١١٠٦ ، التهذيب ص ٢٤٨ ، المجموع ٢/٢٧٥ .

(١١) في ظ : ويتيممون .

(١٢) في ف : والثانية .

(١٣) انظر نهاية المطلب ١/ل/٩٧ ، الحاوي ص ١٠٧٩ ، التهذيب ص ٢٤٩ ، المجموع ٢/٢٧٥ .

(١٤) انظر : المذهب ٢/٢٧٣ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/ل/٩٧ ، الإبانة ١/ل/١٦ ، الحاوي ص ١١٠٧ ، التهذيب ص ٢٤٨ ، المجموع ٢/٢٧٥ ، وذكر أبو اسحق الشيرازي أن ظاهر المذهب أن الميت أولى وصححه البغوي . وذكر النووي أنه الأصح عند الأصحاب .

(١٥) في ف : الرابعة .

(١٦) انظر : نهاية المطلب ١/ل/٩٧ ، الإبانة ١/ل/١٦ ، المذهب ٢/٢٧٣ مع المجموع ، التهذيب

ص ٢٤٨ ، المجموع ٢/٢٧٥ ، وذكر أبو اسحق الشيرازي والغورياني الوجهين الأولين فقط .

أحدهما (١) : أن الحائض أولى (٢) . لأن حدثها (٣) أغلظ .

والثاني : أن الجنب أولى (٤) . لأن من الصحابة من قال : لا يتيمم الجنب (٥) ، ولم يختلفوا في الحائض . وهذا ضعيف (٦) . فإن من لا يرى التيمم للجنب فالظاهر أنه لا يراه للحائض أيضا .

والثالث (٧) : أنهما سواء . فيقرع بينهما (٨) . ووجه التسوية أن الحائض تقرأ القرآن ، فهذا يجبر غلظ حدثها ، فيساويها الجنب .
فرع :

إنما تستقيم القرعة ، إذا قلنا : القدر الذي لا يكفي لتمام الطهارة ، لا يستعمل . فيتعذر التوزيع (٩) .

فلو قلنا : يجب الإستعمال ، / فلو (١٠) دعا أحدهما إلى القسمة ، والآخر إلى القرعة ب/٤٧/م فأيهما يجاب ؟ . فعلى وجهين (١١) .
ولو اجتمع محدث وجنب ، والماء قد روضه (١٢) ، وقلنا : الناقص لا يستعمل ، فالمحدث أولى (١٣) .

=====

- (١) في ظ ، م : أحداها -
- (٢) انظر: نهاية المطلب ٩٧/١، الحاوي ص ١١٠٧، المذهب ٢/٢٧٣ مع المجموع ، التهذيب ص ٢٤٨ ، المجموع ٢/٢٧٥، وصححه البغوي وذكر النووي أنه الأصح عند الأصحاب .
- (٣) في م : حدثه .
- (٤) اختار هذا الوجه أبو اسحق الشيرازي . انظر: المذهب ٢/٢٧٣ مع المجموع، نهاية المطلب ٩٧/١، الحاوي ص ١١٠٧، الإبانة ١/١٦، التهذيب ص ٢٤٨، المجموع ٢/٢٧٦.
- (٥) ممن قال من الصحابة بأن الجنب لا يتيمم : عمر بن الخطاب وعبدالله بن مسعود رضي الله عنهما ، وروى عن ابن مسعود رجوعه عن هذا القول الى القول بالجواز . انظر: المصنف لعبد الرزاق ١/٢٣٨، ٢٤١- ٢٤٢، مصنف ابن أبي شيبة ١/١٤٥، الأوسط ٢/١٥ .
- (٦) ضعفه امام الحرمين أيضا . انظر : نهاية المطلب ٩٧/١ .
- (٧) في ظ : الثالث .
- (٨) ممن صرح به القفال المروزي والقاضي حسين والمتولي والرويانى . انظر : نهاية المطلب ٩٨/١، الإبانة ١/١٦، الحاوي ص ١١٠٧، التهذيب ص ٢٤٨ ، المجموع ٢/٢٧٦.
- (٩) انظر تنهاية المطلب ٩٨/١، المجموع ٢/٢٧٦ .
- (١٠) في م : ولو .
- (١١) انظر تنهاية المطلب ٩٨/١، المجموع ٢/٢٧٦ .
- (١٢) في ف : وضوءه .
- (١٣) انظر : المذهب ٢/٢٧٣ مع المجموع ، نهاية المطلب ٩٨/١، الإبانة ١/١٦ ، الحاوي ص ١١٠٨ ، التهذيب ص ٢٤٩ ، المجموع ٢/٢٧٦ .

وإن قلنا : الناقص يستعمل ، فثلاثة أوجه (٢) :

أحدها : أن الجنب أولى (٣) . لغلظ حدته .

والثاني : أن (٤) المحدث أولى (٥) . لاكتفائه به .

والثالث (٦) : أنهما سواء (٧) . فيقرع بينهما .

فأما إذا كان مقدار النسل ، وكان يفضل عن وضوء المحدث ،

فإن قلنا : إن (٨) الناقص لا يستعمل ، بقي (٩) فضل المحدث معطلا ، فالجنب أولى (١٠) ،

لغلظ حكمه .

وإن قلنا : يستعمل (ففيه وجهان) (١١، ١٢) :

الأصح (١٣) : أن الجنب أولى (١٤) . لغلظ أمره .

فإن قيل : فلو (١٥) انتهى هؤلاء إلى / ماء مباح في سفر ، فهل يختص بالماء أحوجهم ، ب/٤٦/ف

إذا كان لا يفي بطهاراتهم (١٦) ؟ .

=====

(١) في م : فان .

(٢) انظر : المذهب ٢٧٣/٢ مع المجموع ، الإبانة ١٦/١ ، المجموع ٢٧٦/٢ ، وقد ذكر

الفوراني وجهين .

(٣) انظر : المذهب ٢٧٣/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ٩٨/١ ، المجموع ٢٧٦/٢ .

(٤) (أن) : ساقطة من ف .

(٥) انظر نهاية المطلب ٩٨/١ ، المذهب ٢٧٣/٢ مع المجموع ، المجموع ٢٧٦/٢ ، وصحه النووي .

(٦) في م : الثالث .

(٧) انظر : المذهب ٢٧٣/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ٩٨/١ ، المجموع ٢٧٦/٢ .

(٨) (ان) : ساقطة من ظ ، م .

(٩) في ظ ، م : فبقي .

(١٠) انظر : نهاية المطلب ٩٨/١ ، التهذيب ٢٤٩ ، المجموع ٢٧٦/٢ .

(١١) في ف : فوجهان .

(١٢) انظر : نهاية المطلب ٩٨/١ ، المجموع ٢٧٦/٢ ، وذكر النووي أن فيه الثلاثة أوجه

السابقة على القول بأن الناقص يستعمل فيما لو اجتمع جنب ومحدث .

(١٣) في ف : أصحابها .

(١٤) ممن صححه امام الحرمين والنووي . انظر : نهاية المطلب ٩٨/١ ، المجموع ٢٧٦/٢ .

(١٥) في ظ : ولو .

(١٦) في ظ ، م : بطهارتهم .

قلنا : إنما فرض الأصحاب هذه المسائل في هذه الصورة ، وهو غلط . لأنهم يشتركون (١) في ملك (٢) الماء ، ولا يتوقف التملك على الحاجة أصلاً . بل (الظاهر تساوى الكل) (٣) فيه (٤) . ثم إذا ملك واحد (٥) ، فهو أولى من غيره ، ليس للمحدث أن يؤثر محدثاً على نفسه فيما يملكه . إذ الإيثار حسن في حظوظ الأ نفس ، لا في القربات (٦) .
وإنما (٧) يفرض ترتب الحاجات فيمن (٨) أوصى بصرف مائه إلى الأوحج ، أو وكل به (٩) وكلاً .

فروع :

قال الشافعي رحمه الله ، ولو كان مع الرجل ماء ، فمات ، ورفقاؤه يحتاجون إليه لعطشهم ، يميموه ، وشربوا الماء وصرفوا الثمن (١٠) إلى ورثته (١١) .
وإنما ذكر الثمن ، لأن مثل الماء لا قيمة له ، حيث يفرض ورثته غالباً ، وهي البلاد المسكونة . / نعم ، كيف تضمن ذوات الأمثال بالقيمة . فيه غموض يستقصى في كتاب الفص (١٢) .

السبب الرابع : العجز بسبب الجهل بوجود الماء . وفيه أربع (١٣) صور :
أحدها : أن ينسى الماء في رحله ، بعد أن كان علمه ، فتيمم صلى . أعاد الصلاة (١٤)

=====

- (١) في م : مشتركون .
- (٢) في ظ : ذلك . وفي ف : تملك .
- (٣) في ف : الطاهر يساوى المحدث .
- (٤) انظر : نهاية المطلب ٩٨/١ .
- (٥) (واحد) : ساقطة من ف .
- (٦) انظر : المذهب ٢٧٢/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ٩٨/١ ، الحاوى ص ١١٠٩ ، التهذيب ص ٢٤٨ ، ٢٤٣ ، المجموع ٢٧٣/٢ .
- (٧) في م : فأنما .
- (٨) في م : في من .
- (٩) (به) : ساقطة من ظ ، م .
- (١٠) في ف : ثمنه .
- (١١) انظر : مختصر المزني ص ٨ ، نهاية المطلب ٩٨/١ ، الحاوى ص ١١٠٩ ، ١١٠٥ ، الإبانة ١٧-١٦ ، التهذيب ص ٢٤٨ ، المجموع ٢٧٢/٢ .
- (١٢) في م : الفصوب .
- (١٣) في ظ : أربعة .
- (١٤) في ف : قسمي .

على ظاهر المذهب (١) . خلافا لأبي حنيفة ، فإنه قال : لا يقضي (٢) .
وخرج بعض أصحابنا (٣) قولاً للشافعي رحمه الله / مثل مذهب أبي حنيفة ، عن قوله (٤) ١/٤٨م
القديم ، في أن من نسي الفاتحة صحت صلاته (٥) .
الثانية : إنا (٦) لم يكن في رحله ماء ، فأدرج إنسان فيه ماء من حيث لا يشعر به ،
ذكر الميداني في القضاء طريقين (٧) :
أحدهما (٨) : تخريجه على القولين (٩) ، كما في النسيان .

=====

(١) ذكر النووي أن في هذه الصور ثلاث طرق للشافعية :
الطريق الأول : وهو أصح الطرق وأشهرها ، أن فيها قولين :
الأول : وجوب الاعادة . وهو القول الجديد للشافعي وصححه أبو اسحق الشيرازي والغوراني ،
والماوردي والبنغوي والنووي .

الثاني : لا اعادة عليه . وهو القول القديم للشافعي . رواه عنه أبو ثور .

الطريق الثاني : القطع بوجوب الاعادة .

الطريق الثالث : أن المسألة على حالين : فوجوب الاعادة محمول على ما إذا كان الرجل

صغيراً يمكن الاحتاط به . وعدم الاعادة محمول على أن الرجل كبير لا يمكن الاحتاط به .

وهذا محكي عن أبي علي بن أبي هريرة وأبي الغياض البصري .

انظر : المذهب ٢/٢٦٤ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٩٤ ، الإبانة ١/١٦٦ ، الحاوي

ص ١٠٨٢ ، التهذيب ص ٢٥٧ ، المجموع ٢/٢٦٤٠٢٦٤ .

(٢) القول بأنه لا قضاء عليه هو قول الامام أبي حنيفة ومحمد بن الحسن . ومذهب أبو

يوسف إلى أن عليه القضاء . والمشهور من مذهب الامام مالك موافق لمذهب أبي

حنيفة . وفي المذهب قولان آخران : أحدهما : وجوب القضاء مطلقاً . والثاني : وجوبه

في الوقت . ومذهب الامام أحمد أنه لا يجزيه وعليه الاعادة ، وعنه روايتان غير هذه :

أحدهما : يجزئه ولا اعادة عليه . والثانية : التوقف في المسألة .

انظر : المبسوط ١/١٢١ ، الهداية ١/١٤٠ ، الذخيرة ١/٦٣٢ ، المفنى ١/٢٤٢ ، الانصاف ١/٢٧٨ .

(٣) في ف : الأصحاب .

(٤) في ف : قول .

(٥) هذا القول رواه أبو ثور عن الشافعي وخرجه أبو اسحق المروزي . انظر : المذهب ٢/٢٦٤

مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٩٤ ، الإبانة ١/١٦٦ ، الحاوي ص ١٠٨٢-١٠٨٨ .

(٦) في م : أن .

(٧) انظر : نهاية المطلب ١/٩٤ ، المجموع ٢/٢٦٥ .

(٨) في ظ : أحداها .

(٩) انظر : نهاية المطلب ١/٩٤ ، المجموع ٢/٢٦٥ ، وصح النووي هنا القول بعدم

القضاء وهنا القول بوجوب القضاء .

والثاني (١) : - (وهو المرضي) (٢) - القطع بأن لا قضاء (٣) .

الثالثة (٤) : لو كان في رحله ماء ، فأضل الماء مع العلم بوجوده ،

فإن لم يمعن في الطلب ، لزمه القضاء (٥) .

ولإن أمعن حتى غلب على ظنه أنه فاقده (٦) ، ففي القضاء قولان مخرجان على القولين

فيمن اجتهد في القبلة ، ثم تيقن (٧) الخطأ (٨) .

الرابعة : لو أضل رحله في الرحال (٩) ، ولم يمعن في الطلب ، لزمه / القضاء (١٠) . أ/٤٧/ف

وإن أمعن ففيه طريقان (١١) :

منهم من قال : هو كما لو (١٢) أضل الماء في رحله (١٣) .

ومنهم من قطع هاهنا بسقوط القضاء (١٤) . لأنه صلى ولا ماء معه . بخلاف ما إذا كان

الماء في رحله ، ولأن الرجل أضبط للماء من المخيم للرحل .

=====

(١) في ظ ، م : والثانية .

(٢) في ظ ، م : وهي المرضية .

(٣) ممن قطع به الفوراني وهو محكي عن ابن سريج واختاره امام الحرمين .

انظر نهاية المطلب ١/٩٤، الابانة ١/١٦٦، الحاوى ص١٠٩١، المجموع ٢/٢٦٥ .

(٤) هذه الصورة الثالثة للمعجز بسبب الجهل .

(٥) انظر : نهاية المطلب ١/٩٥، التهذيب ص٢٥٧ ، المجموع ٢/٢٦٥ .

(٦) في ظ : قادر ، وفي م : غير قادر .

(٧) في ظ ، م : تبين .

(٨) ذكر الفوراني في هذه الصورة أنه يلزمه القضاء قولاً واحداً ، وصح النووي القول بوجوب

القضاء . انظر : نهاية المطلب ١/٩٥-٩٤، الابانة ١/١٦٦ ، المجموع ٢/٢٦٥-٢٦٦ .

(٩) (في الرحال) : ساقطة من ظ .

(١٠) انظر : نهاية المطلب ١/٩٥، المجموع ٢/٢٦٦ .

(١١) انظر نهاية المطلب ١/٩٥، المجموع ٢/٢٦٦ ، وقد ذكر النووي أنه في هذه الصورة

ثلاث طرق : الطريقين اللذين ذكرهما المصنف، والثالث : أنه ان وجد رحله قريباً

وجب القضاء والا فلا .

(١٢) في ظ ، م : اذا .

(١٣) انظر : نهاية المطلب ١/٩٥ ، المجموع ٢/٢٦٦ ، وذكر النووي أن هذا هو أصح وأشهر

الوجهين .

(١٤) ممن اختار هذا الطريق امام الحرمين ، وقطع به الفوراني والماوردي والبنوي .

انظر نهاية المطلب ١/٩٥، الابانة ١/١٦٦، الحاوى ص١٠٩٢، التهذيب ص٢٥٧ ،

المجموع ٢/٢٦٦ .

فرع :

لو رأى بعد التيمم بالقرب منه بشراً ،
إن كان علمه ثم نسيه ، فهو كما لو نسي الماء في رحله (١) .
وإن لم يعلمه ، فهو كما إذا أدخل إنسان الماء في رحله وهو لم يعلمه (٢) . والصحيح
سقوط القضاء .

السبب الخامس :العجز بالمرض . وهو في مقابلة السفر .
قال الله تعالى : (وَإِنْ كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ) ... إلى قوله تعالى (٣) : (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً
فَتَيَمَّمُوا) (٤) . والنظر في حد المرض ، فنقول :
إن كان يخاف فوت الروح ، أو هلاك (٥) عضو ، أبيح له (٦) التيمم (٧) .
وإن لم يخف من (٨) الإستعمال عاقبة أمره ، وإنما هو متألم به (٩) في الحال ، لم يبيح
له التيمم (١٠) .

وإن خاف شدة الضنا (١١) والوجع (١٢) وإبطاء البرء ، أو خاف منه مرضاً ، ثم إذا اتفق
ذلك المرض فهو مخوف ، فقد اضطرب ترتيب نقلة المذهب فيه (١٣) ، وأحواه للطرق ، ما

=====

(١) انظر : نهاية المطلب ١/٩٥ ، الإبانة ١/١٦٦ ، التهذيب ص ٢٥٨ ، المجموع ٢/٢٦٥ .

(٢) انظر : نهاية المطلب ١/٩٥ ، المجموع ٢/٢٦٥ .

(٣) (إلى قوله تعالى) : ساقطة من ف .

(٤) سورة النساء آية ٤٣ . وسورة المائدة آية ٦ .

(٥) (هلاك) : ساقطة من ظ .

(٦) (له) : ساقطة من ظ ، ف .

(٧) انظر : نهاية المطلب ٢/٢٨٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٨١ ، الإبانة ١/١٧٧ ، الحاوي
ص ١٠٢٧ ، التهذيب ص ٢٦٧ ، المجموع ٢/٢٨٥ .

(٨) في ف : في .

(٩) (به) : ساقطة من ف .

(١٠) وذلك كيسير الصداق وكوجع الضرس والحمراء . انظر : الإبانة ١/١٧٧ ، المجموع ٢/٢٨٥-٢٨٤ .

(١١) الضنى : المرض ، وأضناه المرض أى أثقله . انظر : مختار الصحاح ص ١٦١ ، المصباح المنير ص ١٣٨ .

(١٢) في م : أو الوجع .

(١٣) ذكر امام الحرمين أنه على القول بأن خوف المرض يبيح التيمم ، فمن خاف شدة الوجع
أو إبطاء البرء ففيه وجهان . بينما قرن العراقيون الخوف من شدة الوجع وإبطاء البرء
قرنوهما بالمرض ، فأجروا فيهما القولين كما في خوف المرض .

ونذكر النووي أن فيه ثلاث طرق : الطريق الأول : أن في المسألة قولين وأصحهما جواز
التيمم ولا إعادة عليه ، ومن ذكر أن فيها قولين الفوراني والبغوي ، وصح النووي هذا
الطريق . الطريق الثاني : القطع بالجواز . الطريق الثالث : القطع بالمنع .

انظر : نهاية المطلب ١/٨٢٨ ، الإبانة ١/١٧٧ ، التهذيب ص ٢٦٨ ، المجموع ٢/٢٨٥-٢٨٦ .

ب/٤٨/م ذكره / العراقيون ، وهو طرد قولين في الخوف من مرض ، إذا وقع / كان مخوفاً (١) . ب/٤٢/ظ
قال العراقيون : نص في الأم على أنه لا يتيمم . ونص في القديم على أنه يتيمم (٢) .
قالوا : وقال أبو العباس (٣) ، والأصطخري (٤) : يجوز التيمم ، قولاً واحداً (٥) . والمذكور
في الأم محمول على ما إذا كان لا يخاف مرضاً . وهذا (٦) هو الصحيح (٧) . وعليه الفتوى .
فإنه إذا خاف مرضاً مخوفاً ، فقد خاف الهلاك .

التفسير :

إن قلنا : يتيمم ، فلو خاف شدة الوجع ، وإبطاء البرء ، وطول الضنا ، ولم يخسف
هلاكا ، فوجهان (٨) . ورجع حقيقة الاختلاف إلى أن جواز التيمم ، هل يستدعي خوف الهلاك؟
أم يكفي ضرر ظاهر (١٠) ؟
وعلى هذا المصطلح ، يخرج (١٢) الخوف من شدة البرد ، إذا لم يقدر على أن يستعمل
شيئا فشيئا (١٣) ، ويدفيه بالثوب .

ثم إذا أئبح التيمم به (١٤) ، فإن كان في السفر ، ففي إعادة قولان (١٥) ، لندور العذر . / ب/٤٧/ف

=====

(١) انظر : نهاية المطلب ١/٨١ ، الإبانة ١/١٧ ، الحاوي ص ١٠٢٣ ، ١٠٢٨ ، التهذيب ص ٢٦٨ .

(٢) وممن صحح القديم الفوراني وذكر أن الفتوى به ، والماوردي والبنوي . انظر : الأم ١/٤٢

مختصر المزني ص ٧ ، نهاية المطلب ١/٨١ ، الإبانة ١/١٧ ، الحاوي ص ١٠٢٣ ، ١٠٢٩ ، التهذيب ص ٢٦٨ .

(٣) هو ابن سريج وقد تقدمت ترجمته .

(٤) الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى بن الفضل الأصطخري . أبو سعيد . (٢٤٤-٣٢٨ هـ) .

من أئمة الشافعية وفقهائهم . وهو أحد الرفعاء أصحاب الوجوه . نسبته إلى اصطخر
بلدة من بلاد فارس . عاصر ابن سريج وكان شيخا شافعية ببغداد ، ولي القضاء
بسنجان وقم ، ولي حصة بغداد وكان ورعا زاهدا ، من مصنفاته : أدب القضاء ، الفرائض
الكبير ، الشروط والوثائق والحاضر والمساجلات . توفي ببغداد .

انظر : طه السبكي ٣/٢٣٠ ، تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٣٧-٢٣٩ ، تاريخ بغداد

٧/٢٦٨ ، ذخرات الذهب ٢/٣١٢ ، ط . الأسنوي ١/٣٤ .

(٥) انظر : نهاية المطلب ١/٨١ ، الحاوي ص ١٠٣٠ .

(٦) (هذا) : ساقط من ظ ، م .

(٧) صححه امام الحرمين أيضا . انظر : نهاية المطلب ١/٨١ .

(٨) انظر : نهاية المطلب ١/٨١ .

(٩) في م : فرجع .

(١٠) انظر : نهاية المطلب ١/٨٢ .

(١١) (هذا) : ساقطة من ف .

(١٢) في م : لم يخرج .

(١٣) في ظ ، ف : شيئا .

(١٤) أي بعذر شدة البرد .

(١٥) انظر : الإبانة ١/١٦ ، الحاوي ص ١٠٣٣ ، التهذيب ص ٢٧٥ ، وصحح السبغوي القول بوجوب

الإعادة .

وإن كان في الحضر ، فالظاهر وجوب الإعادة(١) .

فرعان :

أحدهما : لو خاف بقاء شين قبيح ، فإن لم يكن على عضو ظاهر ، لم يجز التيمم(٢).

وإن كان على عضو ظاهر ، ففيه وجهان(٣) . ومأخذه ما ذكرناه من ضرر ظاهر ، دون خوف هلاك .

الثاني : لو خاف فوات منفعة من منافع اليد(٤) ، مع بقاء معظمها ،

الوجه القطع بالجواز(٥) . كما إذا خاف على الجملة(٦) . فإن فوات المنفعة عظيم(٧)، وإن كان جرم(٨) العضو وأكثر المنافع باقيا .^(٩)

فإن قال قائل : تناول(١٠) الميعة ، والإفطار للمرض(١١) ، والقعود في الصلاة ، والتيمم للمريض ، كل ذلك منوط(١٢) بضرورات ، فما وجه ضبط(١٣) الضرورات فيها ؟ .

قلنا : أما تناول الميعة ، وأخذ طعام(١٤) الغير ، منوط في كتاب الله تعالى بالإصطرار . وهو عذر نادر . فيعتبر فيه أقصى الضرورات ، وهو خوف الهلاك(١٥) .

وأما(١٦) ما نيط بالمرض ، فالمرض عذر عام ، فالأمر فيه أخف .

أما القعود ، فهو جائز لكل من (يليه الم) (١٧) القيام عن الخشوع ، والمواظبة

=====

(١) انظر : الإبانة ١/١٦٤ ، الحاوي ص ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، التهذيب ص ٢٧٥-٢٧٤ . وبه قطع البغوي

والماوردي وذكر أنه المذهب .

(٢) انظر : نهاية المطلب ١/٨٢ ، المجموع ٢/٢٨٦ .

(٣) انظر : نهاية المطلب ١/٨٢ .

(٤) في ف : البدن .

(٥) وبه قطع امام الحرمين . انظر : نهاية المطلب ١/٨٢ ، المجموع ٢/٢٨٥ .

(٦) في ف : أنملة .

(٧) في ظ ، م : عظيمة .

(٨) في م : جزء من .

(٩) في ظ : وكثرة . وفي م : وكبير .

(١٠) في م : يتناول .

(١١) في ف : للمريض .

(١٢) في ظ : منوطات .

(١٣) (ضبط) : ساقطة من ف .

(١٤) في ف : مال .

(١٥) انظر : نهاية المطلب ١/٨٢ .

(١٦) في ف : أما .

(١٧) في ظ : يلحقه .

على ذكر الله تعالى / في الصلاة (١) ، فإنه سر الصلاة ومقصودها (٢) ، وفي (٣) الأعمال أ/٤٩/م وسيلة إليها .

وأما التيمم^(٤) ، فقد (ذكرنا مأخذه) (٥) ، والأمر فيه أشد من القيام . لأن الحاجة إلى التيمم بالمرض أندر .

وأما الإفطار ، قال أصحاب (٦) الظاهر : إنه (٧) يجوز بكل ما يسمى مرضا (٨) ، وهو غير سديد .

ولا خلاف في أن خوف الهلاك لا يعتبر ، ولا يكفي التألم بمجرد / الجوع والعطش أ/٤٣/ظ دون المرض ، فإن ذلك هو مقصود الصوم . ولكن إذا خاف من مصابة الصوم ، ضررا ظاهرا ولو أفطر بخف ، أو وقف الضرر ، حل له الإفطار (٩) .

والمعتبر في ذلك المرض ، أن يكون بحيث يمنع من التصرف مع الصوم ، فما ينتهي إلى هذا الحد ، تؤكد (١٠) مصابة الصوم فيه ضررا (١١) ، وهذا يقرب مأخذه من السفر ، فإنه متعب ، وإذا (١٢) انضم إلى الصوم ، منع من ثقلب المسافرين ، وكان (١٣) مباح الإفطار (١٤) . أ/٤٨/ف

السبب السادس : العجز بانخلاع العضو ، وإلقاء الجبيرة . وهو من قبيل المرض .

والنظر في الغسل ، والمسح والتيمم ، وقضاء الصلاة ،

أما الغسل : فهو واجب مع التيمم ، في الأعضاء الصحيحة (١٥) .

=====

(١) انظر نهاية المطلب ١/٨٣ .

(٢) في ف : ومقصوده .

(٣) (في) : ساقطة من م ، ف .

(٤) في ف : أما .

(٥) في م : ذكرنا حده . وفي ظ : ذكر مأخذه .

* كذا في النسخ الثلاث وهو الصحيح فقال .

(٦) في ظ : الأصحاب .

(٧) (انه) : ساقطة من ف .

(٨) ذكر النووي أن الأصحاب حكوه عن أهل الظاهر ، ولم أجد في المحلى ما يدل على هذا .

والله أعلم . انظر : المجموع ٢/٢٨٥ ، ٦/٢٥٨ .

(٩) انظر نهاية المطلب ١/٨٢ ، ٨٣ .

(١٠) في ف : يولد .

(١١) انظر : نهاية المطلب ١/٨٣ .

(١٢) في م ، ف : فاذا .

(١٣) في م ، ف : فكان .

(١٤) انظر : نهاية المطلب ١/٨٣ .

(١٥) انظر : نهاية المطلب ١/٨٤ ، الإبانة ١/١٧ ، الحاوي ١٠٣٥ ، التهذيب ٢٦٨ ، ٢٦٩ ،

المجموع ٢/٢٨٨ ، ٢٩٣ ، ٣٢٦ ، وذكر النووي أن هذا هو المذهب .

ومن أصحابنا من خرج على القولين ، كما إذا وجد ماء لا يكفيه لتمام وضوءه (١) . وهو (٢) فاسد (٣) . لأن ذلك يضاهاى وجود (٤) نصف الرقبة ، وهذا خلل في المحل ، يضاهاى سقوط بعض اليد (٥) . فإن أحال محيل الجمع بين البذل والمبدل ، قيل له : التيمم بدل عن الجريح لا عن الصحيح (٦) .

أما المسح على الجبيرة ، فواجب (٧) . وفيه مسألتان :

أحدهما : أنه هل يجب استيعاب الجبيرة بالمسح ؟ فيه وجهان (٨، ٩) :

ب/٤٩م

أحدهما (١٠) : أنه (١١) لا يجب (١٢) ، كما في المسح على الخف .

والثانى : أنه يجب (١٣) . لأن (مسح الخف) (١٤) أثبت رخمة وتخفيفا مع القدرة على

الغسل . وأما هذا فهو (١٥) منوط بالضرورة ، فيجب أقصى الممكن (١٦) .

=====

(١) ممن خرج على القولين : أبو اسحق المروزي وأبو علي بن أبي هريرة والقاضي أبو

حامد المروزي . انظر : نهاية المطلب ٨٤ل/١ ، الإبانة ١٧ل/١ ، الحاوى ص ١٠٣٦ ،

المجموع ٢٨٨/٢ .

(٢) في م : فهو .

(٣) واستبعده امام الحرمين . انظر : نهاية المطلب ٨٤ل/١ .

(٤) في ف : وجوب .

(٥) بمعنى أنه اذا قطعت اليد لم يسقط فرض الوضوء عن الوجه والرأس والرجلين .

انظر : نهاية المطلب ٨٤ل/١ ، الإبانة ١٧ل/١ .

(٦) انظر : نهاية المطلب ٨٤ل/١ ، الحاوى ص ١٠٣٩ .

(٧) انظر : نهاية المطلب ٨٤ل/١ ، المجموع ٣٢٦/٢ .

(٨) مابين القوسين ساقط من ظ .

(٩) انظر : الإبانة ١٨ل/١ ، الحاوى ص ١٠٥٥ ، التهذيب ص ٢٧٣ ، المجموع ٣٢٦/٢ .

(١٠) في ظ : أحدهما .

(١١) (انه) : ساقطة من ف .

(١٢) انظر : نهاية المطلب ٨٤ل/١ ، الحاوى ص ١٠٥٥ ، التهذيب ص ٤٧٣ .

(١٣) ذكر النووي أن هذا الوجه هو الأصح عند الأصحاب ومن صححه الشيخ أبو محمد الجويني

والروباني والبخوي وغيرهم .

انظر : نهاية المطلب ٨٤ل/١ ، الحاوى ص ١٠٥٥ ، التهذيب ص ٤٧٣ ، المجموع ٣٢٦/٢-٣٢٧ .

(١٤) في م : المسح على الخف .

(١٥) (فهو) : ساقطة من ف .

(١٦) انظر : نهاية المطلب ٨٥ل/١ .

الشانيسة (١) : أنه هل يتأقت المسح على الجبيرة ؟ وجهان (٢) :

أحدهما : إلحاقه بالهبح على الخف (٣) .

والثاني : أنه لا يتأقت (٤) . لأن التأقت ثبت ثم بتوقيف ، ولا مجال للقياس فيه .

وهذا فيه إذا أمكن نزع الجبيرة من غير ضرر بعد مضي المدة .

فإن لم يكن ، فلا خلاف في جواز استدامته ، وإن أمكن النزع عند كل صلاة من غير

ضرر ، فلا خلاف في وجوبه (٥) .

أما التيمم : ففيه ثلاثة مسائل :

أحدها (٦) : أنه هل يجب مع المسح ؟ وجهان (٧) :

أحدهما : أنه لا يجب (٨) . فإنه جمع بين بدلين مختلفين .

والثاني : أنه يجب (٩) . لأنه منوط بالضرورة ، ومسح الجبيرة لا يستقل بكونه بدلا ، فيجب

أقصى الإمكان .

الثانية : لو كانت الجراحة على يده ، هل يجب (أن يمسح) (١٠) على الجبيرة / بالتراب ؟ ب/٤٣/ظ

فيه وجهان (١١) :

أصحهما : أنه لا يجب (١٢) . لأن التراب ضعيف ، ولم يثبت له أثر على سائر .

=====

(١) في ظ ، م : الثاني .

(٢) انظر : الابانة ١٨/١ .

(٣) انظر : نهاية المطلب ٨٥/١ .

(٤) بهذا الوجه قطع الشيخ أبو حامد والدارمي وابن المصباغ والمتولى ومن صححه الفوراني

والبنوي والنووي . انظر نهاية المطلب ٨٥/١ ، الابانة ١٨/١ ، التهذيب ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ ،

المجموع ٣٢٠/٢ .

(٥) انظر : نهاية المطلب ٨٥/١ ، المجموع ٣٢٥/٢ .

كما في المسح الثلاثي ، والصلوات الثلاث .

(٦) في م : أحدها .

(٧) انظر : نهاية المطلب ٨٥/١ ، المجموع ٣٢٧/٢ ، وقد ذكر النووي أن فيه طريقين :

الطريق الأول : وهي الأصح والأشهر وهي ما قطع به الجمهور أن فيها قولين :

القول الأول : أنه يجب التيمم مع المسح . وهذا هو أصح القولين عند جمهور الشافعية .

القول الثاني : أنه لا يجب . وهو قول الشافعي القديم . ومن صححه الشيخ أبو حامد

والجرجاني والرويانى .

الطريق الثاني : إن كان ما تحت الجبيرة عتيلا لا يمكن غسله لو كان ظاهرا ، وجب

التيمم كالجريح ، وإن أمكن غسله لو ظهر لم يجب التيمم كلابس الخف . وهذا حكاة

الخراسانيون وصححه المتولى .

(٨) انظر نهاية المطلب ٨٥/١ ، التهذيب ص ٢٧٣ .

(٩) ممن صح هذا الوجه امام الحرمين . انظر : نهاية المطلب ٨٥/١ ، التهذيب ص ٢٧٣ .

(١٠) في ف : المسح .

(١١) انظر : نهاية المطلب ٨٥/١ ، المجموع ٣٢٧/٢ .

(١٢) بهذا الوجه قطع البنوي وذكر النووي أنه الأصح عند الأصحاب .

انظر : المرجعين السابقين والتهذيب ص ٢٧٣ .

الثالثة : هل يجب تقديم الغسل على التيمم ؟ فيه ثلاثة أوجه (١) :

أحدها : أنه يجب (٢) . كما إذا وجد ماء لا يكفي لتمام طهارته، / وقلنا يلزمه (٣) الإستعمال . ب / ٤٨ / ف
والثاني : لا يجب (٤) . فإن التيمم هاهنا للجراحة (٥) ، وهي قائمة ، والتيمم كم لفقد الماء ، فلا بد من إفناؤه أولا .

والثالث : أنه لا ينتقل إلى عضو آخر ، ما لم يتم تطهير العضو الأول (٦) .
بيانه : أن الجراحة لو كانت على وجهه ، فينسل الصحيح ويتيمم ، ثم ينتقل إلى اليد .
أما قضاء الصلاة (٧) : فقد قال الشافعي في الجديد : إن ألقى الجبيرة على غير وضوء
يلزمه القضاء إذا برى (٨) .

=====

(١) انظر : نهاية المطلب ١/٨٦ ، الابانة ١/٧٧ ، المجموع ٢/٢٨٩، ٣٢٨ ، التهذيب ص ٢٧٠ .

وذكر البغوي وجهين . وهذه الأوجه الثلاثة إنما هي إذا كانت الطهارة وضوءا . فأما
ان كانت الطهارة غسلا ، فقد ذكر امام الحرمين فيها وجهين وصح عدم الوجوب
بينما قطع النووي بأنه مخير في الغسل والتيمم ، فيقدم أيهما شاء .

(٢) انظر نهاية المطلب ١/٨٦ ، الابانة ١/١٧٢ ، المجموع ٢/٢٨٩، ٣٢٨ .

(٣) في ظ : يلزم .

(٤) اختار هذا الوجه الشيخ أبو علي السنجي وبه قطع الماوردي .

انظر نهاية المطلب ١/٨٦ ، الابانة ١/١٧٢ ، المجموع ٢/٢٨٩، ٣٢٨ .

(٥) في ف : للحاجة .

(٦) انظر : المراجع السابقة والمجموع ٢/٢٩٠ ، وذكر النووي أن هذا الوجه هو الأصح عند

الأصحاب ومن صححه الفوراني والمتولي والرويانى وبه قطع جمهور العراقيين منهم:
القاضي أبو الطيب والمحاملي وابن الصباغ والشيخ نصر المقدسي ، والشاشي .

(٧) قال الفوراني في الابانة ١/١٨٨ : "وجملة المذهب في الاعادة : إذا تيمم لعذر عام مثل

السفر ، وكذى إذا كان نادرا ، الا أنه يدوم اذا وقع مثل الاستحاضة ، ولس البول
فلا اعادة . فأما اذا كان العذر نادرا أو لا يدوم مثل نسيان الماء في رحله وغيره
ففي اعادة الصلاة قولان ."

(٨) ذكر النووي أن في هذه الحالة طهقين :

الطريق الأول :القطع بوجوب الاعادة . وهو الأصح عند الجمهور .

الطريق الثاني : أن في الاعادة قولين : وحكى هذا الطريق القاضي أبو الطيب

والبندينجي والدارمي وابن الصباغ والمتولي والرويانى وغيرهم .

انظر نهاية المطلب ١/٨٦ ، الابانة ١/١٨٨ ، الحاوى ص ١٠٦ ، التهذيب ص ٢٢٤ ،

المجموع ٢/٣٢٩ .

وإن كان على وضوء فقولان (١) .

وقال في القديم : إنه (٢) إن ألقاها على وضوء كامل ، لا قضاء . وإن كان على غير وضوء ،

فقولان (٣) . فتحملنا من ترتيب الجديد والقديم على ثلاثة أقوال (٤) .

وتخرج (٥) من هذا خلاف (٦) في أن تقديم الطهارة على إلقاء الجبيرة هل يجب ، كما

في مسح الخف ؟

فمن أوجب القضاء ، فلأنه (٧) يوجب التقديم إذا أمكن (٨) .

السبب السابع العجز عن الإستعمال بسبب جراحة / وحكمها حكم الجبيرة إن أمكن ١/٥٠/م

إلقاء لمصق عليها (٩) . وفيه سألان :

إحدهما : تأكد وجوب القضاء إذا كان على الجراحة دم تغفر (١٠) غسله (١١) . لأنه نادر ، ولا

بدل له . وسيأتي تفصيل القول في القضاء (١٢) .

الثانية : لا يجب المسح على الجراحة قولا واحدا . بخلاف الجبيرة (١٣) . نعم . لو أمكن إلقاء

لمصق عليها (١٤) ، والمسح على ذلك اللصق ، فهل يجب إلقاء اللصق للمسح (١٥) عليه ؟

=====

(١) ممن رجع الوجوب بنحو . وذكر النووي أن الصحيح عند الجمهور أنه لا يجب القضاء .

انظر : نهاية المطلب ١/٨٦ ، الابانة ١/١٨٨ ، التهذيب ص ٢٧٤ ، المجموع ٢/٣٢٩ .

(٢) (أنه) : ساقطة من ظ ، ف .

(٣) انظر نهاية المطلب ١/٨٦ ، الابانة ١/١٨٨ .

(٤) انظر : نهاية المطلب ١/٨٦ .

(٥) في ف : فخرج .

(٦) في ف : الخلاف .

(٧) في ف : فكأنه .

(٨) ذكر النووي أن الصحيح المشهور القطع بوجوب وضع الجبائر على طهر ليصح المسح

عليها . ومن قطع به الماوردي والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والرويان .

انظر نهاية المطلب ١/٨٦ ، الحاوي ص ١٠٥٣ ، المجموع ٢/٣٢٦ .

(٩) انظر : نهاية المطلب ١/٨٦ .

(١٠) في م : معذر .

(١١) انظر نهاية المطلب ١/٨٦ ، ٨٩ ، ٩٠ ، الحاوي ص ١٠٤٣ ، الابانة ١/١٧٧ ، التهذيب ص ٢٧٢ .

وذكر الفوراني أن فيه قولين وذكر النووي أن وجوب القضاء هو ظاهر المذهب .

(١٢) سيأتي ص ٣٦٠ وما بعدها .

(١٣) انظر نهاية المطلب ١/٨٧ ، المجموع ٢/٢٨٨ .

(١٤) في م ، ف : عليه .

(١٥) في م ، ف : ليمسح .

قطع الشيخ أبو محمد بأنه يجب (١) توصلاً إلى المسح ، فإن له رتبة البذل .
قال الإمام : ولم أر هذا لأحد من الأصحاب ، وهو بعيد عندي لا نظير له في الرخص (٢).
ويتشعب (٣) عنه (٤) مسألة وهو* :

أن من وجد من الماء ما لا يكفي لوضوءه ، ولكن (٥) لو لبس الخف ومسح كفاه (٦) ،
فهل يلزمه لبس الخف لذلك (٧) ؟ قياس ما ذكره الشيخ وجوبه (٨، ٩) . ويحتمل أن يفرق
بأن المسح رخصة محضة ، ولا عهد بإيجاب الرخص (١٠) .
وأما الجراحة ، / فيبني (١١) أمرها على الضرورة ، فيجب فيها أقصى الإمكان (١٢) . أ/٤٩/ف
فسروع :

أحدها : أنه يجب إعادة / التيمم عند كل صلاة ، ولا يجب إعادة الغسل في الأعضاء أ/٤٤/ظ
الصحيحة ، ولا إعادة المسح ، وإنما الواجب إعادة التيمم (١٣) .
الثاني : لو اندملت الجراحة ، وجب إيمال الماء إليها (١٤) . وهل يجب استئناف الوضوء ؟
فيه خلاف (١٥) : ينبنى (١٦) على نزع الخف ، وكل ذلك مبني (١٧) على جواز التفريق في
الوضوء .

=====

- (١) انظر : نهاية المطلب ١/ل/٨٧ .
- (٢) انظر : ا لمجع السابق .
- (٣) في ف : وينشعب .
- (٤) ^{في ظهري} ~~في ظهري~~ منه : ^{في ظهري} ~~في ظهري~~ ، والصواب وهو .
- (٥) (ولكن) : ساقطة من ف .
- (٦) توضيح هذه المسألة : اذا كان المكلف على طهارة كاملة وكان يدافعه الحدث كبول
أو غائط أو ريح ووجد من الماء ما لا يكفي لوضوءه الا اذا لبس خفيه ، فهل يلزمه
لبس الخفين ليمسح عليهما ؟ . انظر : نهاية المطلب ١/ل/٨٧ ، المجموع ٢/٢٨٩ .
- (٧) في ظ ، ك : فذلك .
- (٨) في ظ ، م : بوجوبه .
- (٩) انظر : نهاية المطلب ١/ل/٨٧ .
- (١٠) انظر : المعجم السابق .
- (١١) ^{في ظهري} ~~في ظهري~~ : يبتنى .
- (١٢) انظر : نهاية المطلب ١/ل/٨٧ .
- (١٣) ذكر امام الحرمين أن الأصحاب مجمعين على ذلك .
- انظر : نهاية المطلب ١/ل/٨٦ ، الابانة ١/ل/١٧ ، الحاوي ص ١٠٤٢ ، التهذيب ص ٢٧٠ .
- (١٤) انظر : الابانة ١/ل/١٧ ، التهذيب ص ٢٧١ ، المجموع ٢/٢٩٢ .
- (١٥) ذكر الفوراني والبغوي أن الخلاف على قولين وصح البغوي القول بعدم الوجوب .
انظر : الابانة ١/ل/١٧ ، المجموع ٢/٢٩٢ .
- (١٦) في ف ، ظ : يبتنى .
- (١٧) في ف : مبتنٍ .

ومسألتنا تلتفتت على الترتيب أيضا ، إذ لم تكن الجراح على الرجل .
الثالث : إذا توهم الاندمال ، ففتح الجبيرة (فإذا الجرح قائم (١) ، فالظاهر (٢) أنه لا يلزمه
إعادة التيمم ، بخلاف ما إذا رأى سرايا (٣) . لأن طلب الماء عند ظنه واجب ، وطلب
الاندمال (٤) غير واجب (٥) .
ومنهم من سوى بينهما (٦) . ووجوب طلب الاندمال أيضا (٧) محتمل ، لا ينفك عن
خيال (٨) .

=====

- (١) ذكر الفوراني والنووي أن في هذه الصورة وجهين .
انظر :الابانة ١٧ل/١ ، المجموع ٢٩٢/٢ .
- (٢) في ظ : الظاهر .
- (٣) انظر :نهاية المطلب ٩١ل/١ ، الابانة ١٧ل/١ ، التهذيب ص ٢٧١- ٢٧٢ ، المجموع
٢٩٢/٢ ، وذكر النووي أنه الأصح باتفاق الأصحاب .
- (٤) ما بين القوسين ساقط من ف .
- (٥) انظر : نهاية المطلب ٩١ل/١ ، المجموع ٢٩٢/٢ .
- (٦) أي سوى بين توهم الاندمال ، وتوهم وجود الماء ، فقال : يبطل تيممه بتوهم
الاندمال . وهذا هو الوجه الثاني .
- انظر :الابانة ١٧ل/١ ، المجموع ٢٩٢/٢ .
- (٧) (أيضا) : ساقطة من ف .
- (٨) انظر : نهاية المطلب ٩١ل/١ .

الباب الثاني في كيفية النيم

وللتيمم أركان / كنقل (١) التراب الطهور إلى الوجه واليدين ، والقصد إلى ب/٥٠/م
الصعيد ، والنية (٢) ، ومسح الوجه واليدين ، والترتيب ، والموالة على قول (٣) .
الركن الأول : نقل التراب الطهور .

فلا (٤) يكفي ضرب اليد على مدر (٥) صلب لا غبار عليه ، ولا على حجر صلد (٦) .
وأبو حنيفة لم يشترط نقل التراب ، واكتفى بالضرب والمسح (٧) ، فإذا (٨) لم يكن
بد من (نقل التراب) (٩) ، فليكن المنقول ^{ترابا} ظاهرا خالما مطلقا (١٠) .
أما قولنا : تراب (١١) ، يخرج عليه مسائل :
إحداها : أن كل ما يسمى ترابا ، جاز استعماله ، ويندرج تحته ، الأعفر (١٢، ١٣) ،

=====

- (١) في م : فنقل .
- (٢) (والنية) : ساقطة من ظ ، م .
- (٣) سيأتي تفصيل القول في الموالة ص ٣٤٣ .
- (٤) في ظ ، م : ولا .
- (٥) المَدَر : جمع مَدَرَة ، مثل قصب وقصة ، وهو التراب المتلبد . الصباح المنير ص ٢١٦ .
- (٦) انظر : نهاية المطلب ١/٦٥ ، التهذيب ص ٢٣٢ .
- (٧) مذهب أبي حنيفة أنه لا يشترط أن يكون التراب ذا غبار بل لو ضرب يده على الأرض
ولم يلزق بها شيء جاز له التيمم . بينما ذهب محمد بن الحسن وأبو يوسف السي
اشتراط نقل التراب إلى أعضاء التيمم . ومذهب الامام مالك موافق لمذهب الامام أبي
حنيفة . ومذهب الامام أحمد موافق لمذهب الامام الشافعي رحمهم الله تعالى .
انظر : بدائع المنائح ١/٥٣ ، شرح فتح القدير ١/١٢٩ ، الهداية ١/١٢٩ ، شرح العناية ١/١٢٩ .
بداية المجتهد ١/٩١ ، الاستذكار ٢/٩ ، مواهب الجليل ١/٣٥٠-٣٥١ ، المغنى ١/٢٤٧-٢٤٨ ،
الانصاف ١/٢٨٤ .

- (٨) في م : وإذا .
- (٩) في ف : النقل .
- (١٠) انظر : نهاية المطلب ١/٦٥ .
- (١١) في ف : ترابا .
- (١٢) في ظ ، م : الأبيض .
- (١٣) الأعفر : الرمل الأحمر ، وأيضا : الأبيض وليس بالشديد البياض . والأعفر من الظباء :
الذى تعلو بياضه حمرة

انظر لسان العرب ٤/٥٨٥٥٨٤ ، مختار الصحاح ص ١٨٥ .

والأسود ، وهو ما يستعمل في الدواة (١) ، والأصفر ، والأحمر ، وهو (٢) الطين الأرمني (٣) ،
والأبيض ، وهو المأكول من التراب (٤) ، لا الجص (٥) .
وكذلك السبخ ، (والبطحاء ، نص عليهما الشافعي رحمه الله (٦) . والسبخ هو التراب الذي
لا ينبت (٧) ، وليس هو الذي يعلوه ملح . فإن التيمم بالملح غير جائز (٨،٩) .
والبطحاء : هو التراب اللين في مسيل^(١٠) الماء (١١) .
الثانية : لا يجوز التيمم بالزرنين (١٢) ، والنورة (١٣) ، وما أشبههما من المعادن (١٤) .

=====

- (١) الدواة : التي يكتب منها ، وهي المحبرة .
- انظر : المصباح المنير ص ٧٨ ، مختار الصحاح ص ٩١ .
- (٢) (هو) : ساقطة من ظ .
- (٣) الطين الأرمني : نوع من الطين الأحمر يؤكل للتداوى . انظر : فتح العزيز ٣١٠/٢ .
- (٤) انظر : نهاية المطلب ١/١٦٦-١٦٥ ، الإبانة ١/١٨١ ، التهذيب ص ٢٣٠-٢٣١ ، المجموع ٢/٢١٨ .
- (٥) ذكر النووي أن المذهب الصحيح المقطوع به في طرق الأصحاب أنه لا يجوز التيمم بالجص ، وإن القاضي أبي بكر البيضاوي شد وأغرب فحكى فيه ثلاثة أوجه : الأول :
يجوز التيمم به . الثاني : لا يجوز التيمم به . الثالث : إن كان محرّقا لم يجز والا
جاز . وقطع الماوردي والرويانى بالوجه الثالث .
- انظر : الحاوى ص ٩٢٦ ، المجموع ٢/٢١٨ .
- (٦) انظر : مختصر المزني ص ٦ ، نهاية المطلب ١/٦٦ ، الإبانة ١/١٨١ .
- (٧) انظر : الحاوى ص ٩٢١ ، المجموع ٢/٢١٨ ، وأرض سبخة أى ملحّة ذات ملح وتزّ ، والنزّ
ما ينحلب من الأرض . انظر : المصباح المنير ص ١٠٠ ، مختار الصحاح ص ١١٩ ، ٢٧٢ .
- (٨) ما بين القوسين ساقط من ف .
- (٩) انظر : نهاية المطلب ١/٦٦ ، الحاوى ص ٩٢٧ .
- (١٠) في م : مسايل .
- (١١) انظر : نهاية المطلب ١/٦٦ ، الحاوى ص ٩٢١ ، المجموع ٢/٢١٩ ، وقد اختلفوا في
تفسير البطحاء :

- ١- فذكر النووي أن الصحيح الأوضح هو ما ذكره المصنف هنا .
- ٢- أنه مجرى السيل إذا جف واستحجر ، وهو قول القاضي أبي الطيب .
- ٣- أنها الأرض القاع الفسيحة . ذكره الشيخ أبو حامد والماوردي .
- ٤- أنها الأرض الصلبة . ذكره أيضا الشيخ أبو حامد والماوردي .
- وقال في لسان العرب ٢/٤١٢ : " والبطحاء مسيل فيه دقاق الحمى " .
- (١٢) الزرنين : فارسي معرب . ويسمى أيضا : الزرنيق : وهو حجر معروف منه أبيض ومنه
أصفر ومنه أحمر . انظر : المعرّب من الكلام الأعجمي ص ٣٥٦ .
- (١٣) النورة : بضم النون ، حجر الكلس . المصباح المنير ص ٢٤١ .
- (١٤) انظر : مختصر المزني ص ٧ ، نهاية المطلب ١/٦٦ ، الإبانة ١/١٨١ ، الحاوى ص ١٠٠ ،
التهذيب ص ٢٣١ .

خلافا لأبي حنيفة(١) .

ومعتمد المذهب قوله تعالى : (صَعِيدًا طَيِّبًا) (٢) . وقد قال بعض المفسرين : الصعيد

ما يصعد (٣) من وجه الأرض(٤) .

وقال قوم : هو التراب الطاهر(٥) . فمار اللفظ من المجملات . / فعول(٦) الشافعي ب/٩/ف

رحمه الله على الحديث ، / وهو قوله صلى الله عليه وسلم : (جعلت لي الأرض مسجدا

وترابها لي(٧) طهورا) (٨) . فيعول على مجرد التراب .

=====

(١) مذهب الامام أبي حنيفة : أنه يجوز التيمم بكل ما هو من جنس الأرض. وبهذا قال

محمد بن الحسن ، بينما ذهب أبو يوسف الى أنه لا يجوز التيمم الا بالتراب والرمل

ثم رجع عن تجويز التيمم بالرمل وخصه بالتراب . ومذهب الامام مالك موافق لمذهب

أبي حنيفة . ومذهب الامام أحمد : أنه لا يجوز التيمم الا بتراب ذي غبار، وعنه

روايات أخرى . منها : أنه يجوز بالسبخة والرمل ، وفي رواية : أنه خص ذلك عند

عدم التراب . وفي أخرى أنه يجوز بالنورة والجص ، وفي أخرى أنه يجوز بغير التراب

من أجزاء الأرض اذا لم يجد ترابا .

انظر : المبسوط ١/١٠٨ ، بدائع الصنائع ١/٥٣ ، مواهب الجليل ١/٣٥٠ ، المنتقى

١/١١٥-١١٦ ، المغنى ١/٢٤٨-٢٤٧ ، الانصاف ١/٢٨٤ .

(٢) سورة النساء آية ٤٣ . وسورة المائدة آية ٦ .

(٣) في ف : تصعد .

(٤) انظر : نهاية المطلب ١/٦٦ ، ونُقِلَ هذا التفسير عن أبي عبيدة وهو معمر بن المثنى

وعن الخليل وابن الأعرابي والزجاج ، وحامد بن أبي سليمان . انظر : مصنف ابن أبي

شيبة ١/١٤٨ ، الأوسط ٢/٣٧ ، فتح الباري ٨/٢٥٢ ، تفسير القرطبي ٥/٢٣٦ ، فتح الفدير ١/٤٧٢ .

(٥) انظر : نهاية المطلب ١/٦٦ ، وممن قال بهذا التفسير البغوي في تفسيره ١/٤٣٥ .

(٦) في ظ ، م : وعول .

(٧) (الى) : ساقطة من ف .

(٨) أخرجه مسلم كـ. المساجد ومواضع الصلاة ٥/٤ مع شرح النووي من حديث حنيفة قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (فضلنا على الناس بثلاث ، جعلت صفوفنا

كمصفوف الملائكة ، وجعلت الأرض كلها مسجدا ، وجعلت تربتها لنا طهورا اذا لم نجد

الماء) . وذكر خضلة أخرى . وأصل حديث حنيفة متفق عليه من حديث جابر بن عبد الله

رضي الله عنهما الا أنه ليس فيه ذكر التراب . فقد أخرجه البخاري كـ. التيمم باب

قوله تعالى : (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا) . ١/١٤٩ ، وفي كـ. الصلاة

باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : (جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا) . وأخرجه

مسلم كـ. المساجد ومواضع الصلاة ٥/٣ ، مع شرح النووي .

وأما قولنا : "ظاهر" : يتفرغ* عنه أن التراب النجس لا يتيمم به (٢) . ويدل على ذلك قوله عليه السلام : (وترابها لي (٣) طهورا) . إذ النجس لا يكون طهورا .
أما قولنا : "خالص" . يخرج عليه التراب المشوب بالزعفران والدقيق وغيره ، فإن كان غالباً ، لم يتيمم به (٤) . وإن كان (٥) مغلوباً لا يرى ، فوجهان (٦) :
أحدهما : الجواز (٧) . كما في الماء .

والثاني : المنع (٨) . لأن / أجزاء الماء بلطاقتها (٩) ، تتبع (١٠) مواقع الزعفران من أعضائه .
الطهارة ، بخلاف التراب .

وهذا الخلاف قريب مما إذا أكمل (١١) الماء إلى قدر الوضوء ، بماء السورد (١٢) .
فأما إذا اختلط بالتراب فتات (١٣) الأوراق ، فالظاهر أنه كالزعفران (١٤) . ومنهم من فرق ، كما في الماء ، لتعذر الإحتراز عنه .
أما قولنا : "مطلقاً" . يخرج عليه مسألتان :
إحدهما : أن سحابة الخزف ، أصلها تراب ، ولكن لا يسمى تراباً (١٥) مطلقاً ، فلا يجوز التيمم به (١٦) .

=====

في ظ ، م : أما . * كذا في نسخ الثلاث ، والصواب : فيتفرغ .

(٢) انظر : المذهب ٢/٢١٥ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٦٦ ، الإبانة ١/١٨١ .

الحاوي ص ٩٢٧ ، التهذيب ص ٢٣٢ ، المجموع ٢/٢١٦ .

(٣) (لي) ساقطة من ف .

(٤) انظر : نهاية المطلب ١/٦٦ ، الإبانة ١/١٨١ ، الحاوي ص ٩٢٨ ، المجموع ٢/٢١٧ .

(٥) (كان) : ساقطة من م .

(٦) انظر : نهاية المطلب ١/٦٦ ، الإبانة ١/١٨١ ، الحاوي ص ٩٢٨ - ٩٢٩ .

(٧) هذا الوجه محكي عن أبي اسحق المروزي .

انظر : نهاية المطلب ١/٦٦ ، الإبانة ١/١٨١ ، الحاوي ص ٩٢٩ ، المجموع ٢/٢١٧ .

(٨) هذا الوجه محكي عن أبي علي بن أبي هريرة ، وبه قطع البخوي والنووي وقال : هو

الصحيح المشهور . انظر : المراجع السابقة والتهذيب ص ٢٣٣ .

(٩) في ظ ، م : بلطافته .

(١٠) في ظ : منع . وفي م : تمنع .

(١١) في ف : تكمّل .

(١٢) انظر : نهاية المطلب ١/٦٦ ، وقد تقدمت المسألة ص ٩٢ .

(١٣) في ظ ، م : فتاتة .

(١٤) انظر : نهاية المطلب ١/٦٦ ، المجموع ٢/٢١٧ .

(١٥) (نراباً) ساقطة من ظ ، م .

(١٦) انظر : نهاية المطلب ١/٦٦ ، الإبانة ١/١٨١ ، الحاوي ص ٩٢٦ .

- والطين المأكول إذا شوى (ثم سحق) (١) : ذكر الشيخ أبو محمد فيه وجهين (٢) .
- قال الإمام : وعندى أن التيمم به جائز ، إذ هذا القدر من الشئ ، لا يخرج عن اسم التراب . بخلاف الخذف (٣) والآجر (٤، ٥) ، فإن أثر الصنعة ظاهر^{عليه} ، حتى استجد (به اسما آخر) (٦) عليه (٧) .
- فروع :
- اختلف نص الشافعي رحمه الله في الرمل :
- فمنهم من أجرى قولين (٨) . وهو بعيد .
- والصحيح تنزيله على حالتين (٩) : فإن كان عليه غبار جاز ، وإلا فلا (١٠) .
- الثانية : الماء المستعمل ، لا يجوز التوضي به في ظاهر المذهب (١١) ، وفي التراب المستعمل وجهان (١٢) .
- ووجه الفرق : أن التراب لا يرفع الحدث . بخلاف الماء (١٣) .

=====

- (١) في م : وسحق .
- (٢) الوجه الأول : لا يجوز التيمم به . قطع به الشيخ أبو حامد وهو الأصح عند الجمهور .
- الوجه الثاني : يجوز التيمم به . قطع به امام الحرمين وصححه الروياني واختاره النووي .
- انظر المذهب ٢/٢١٥ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٦٦ ، المجموع ٢/٢١٦ .
- (٣) الخذف : الطين المعمول آنية قبل أن يطبخ وهو الململ . فإذا شوى فهو الفخار .
- المصباح المنير ص ٦٤ .
- (٤) الآجر : اللبن إذا طبخ ، بمد الهمزة والتشديد . المصباح المنير ص ٢ .
- (٥) انظر نهاية المطلب ١/٦٦ .
- (٦) في ف : اسما آخر به .
- (٧) (عليه) : ساقطة من ف .
- (٨) انظر : المذهب ٢/٢١٤ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٦٧ وضعفه امام الحرمين .
- (٩) في ف : حالين .
- (١٠) ذكر امام الحرمين أن جماهير الأصحاب ذهبوا الى هذا وبه قطع الماوردي وصححه الفوراني .
- انظر : نهاية المطلب ١/٦٧ ، الابانة ١/١٨ ، الحاوي ص ٩٢٥ ، التهذيب ص ٢٣١ .
- (١١) انظر : نهاية المطلب ١/٦٦ ، وقد تقدمت مسألة الماء المستعمل ص ٩٤ .
- (١٢) انظر : المذهب ٢/٢١٥ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٦٦ ، الابانة ١/١٨ ، الحاوي ص ٩٣٠ ، التهذيب ص ٢٣٣ ، المجموع ٢/٢١٨ - والوجهان هما :
- الأول : لا يجوز استعماله . وهو المذهب وبه قال أبو اسحق المروزي وأبو علي بن أبي هريرة والبنفوي وصححه الشيخ أبو حامد والمحاملي وابن الصباغ .
- الثاني : يجوز استعماله . وصححه الماوردي .
- (١٣) انظر : نهاية المطلب ١/٦٦ ، الحاوي ص ٩٣٠ ، المجموع ٢/٢١٨ .

ثم التراب المستعمل هو الذي التمسق بأعضاء المحدث (١) ثم تناثر منه (٢) .

الركن الثاني : القصد إلى الصعيد .

قال الله تعالى :/ (فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا) (٣) . فقال العلماء : لا بد من القصد إلى الصعيد أ/٥.٥/ف والنقل .

أما القصد فيخرج (٤) عليه مسألتان :

إحداهما : أنه لو تعرض لمهب (٥) الرياح (٦) ، حتى سفت الريح التراب (٧) على وجهه ، ونوى التيمم ، لم يجز (٨) . لأنه لم يقصد إلى التراب . وذكر صاحب التقريب وجهها أنه يجوز (٩) . وهذا وإن كان متجها ، فغير معدود من المذهب (١٠) .

الثانية : لو يممه غيره :

إن كان بغير إذنه ، فهو كما لو تعرض للريح (١١) .

وإن (١٢) كان بإذنه بنظر : فإن كان معذورا جاز (١٣) . وإلا فوجهان (١٤) / .

=====

- (١) في ف : الحدث .
- (٢) انظر نهاية المطلب ١/٦٦ ، الابانة ١/١٨ .
- (٣) سورة النساء آية ٤٣ . وسورة المائدة آية ٦ .
- (٤) في ظ ، م : خرج .
- (٥) في م : لمهب .
- (٦) في ف : الريح .
- (٧) في ف : عليه التراب .
- (٨) انظر : نهاية المطلب ١/٦٧ ، الابانة ١/١٨ ، الحاوى ص ٩٣١ ، التهذيب ص ٢٣٣ ، المجموع ٢/٢٣٥ .
- (٩) هذا وجه ثان في المسألة . وبه قال القاضي أبو حامد المروزي واختاره الشيخ أبو حامد الاسفراييني والرويانى والحليمي والقاضي أبو الطيب وغيرهم ، وحكاها المتولي قولا قديما للشافعي . انظر : المجموع ٢/٢٣٥ .
- (١٠) انظر : نهاية المطلب ١/٦٧ .
- (١١) انظر نهاية المطلب ١/٦٧ ، المجموع ٢/٢٣٥ .
- (١٢) في م : فان .
- (١٣) انظر : نهاية المطلب ١/٦٧ ، الابانة ١/١٨ ، الحاوى ص ٩٦٠ ، التهذيب ص ٢٣٤ ، المجموع ٢/٢٣٥ .
- (١٤) الوجهان هما :

الوجه الأول : لا يجوز . وهو مروى عن ابن القاص .

الوجه الثاني : يجوز . وذكر النووي أنه الصحيح المنصوص وبه قال جمهور الأصحاب .

وذكر الفوراني أنهما قولان .

انظر : نهاية المطلب ١/٦٧ ، الابانة ١/١٨ ، التهذيب ص ٢٣٤ ، المجموع ٢/٢٣٥ .

وأما (١) النقل ، فيخرج عليه مسائل :

أحداها : أنه لو نقل التراب من غير بدنه ، أو من بدنه ولكن / من غير أعضاء التيمم ب/٥١/م
جاز (٢) .

ولو كان التراب على وجهه فردده عليه لم يجز (٣) . لأنه لا نقل . وإن نقل من اليد
إلى الوجه (٤) ، فوجهان (٥) :

أحدهما : الجواز (٦) . كسائر البدن . وهو الصحيح .

والثاني : المنع (٧) . لأن أعضاء التيمم في حكم شيء واحد .

الثانية : لو مسح وجهه وعليه تراب فعلق (٨) بيديه (٩) فرده إلى وجهه ، فهو خارج
على (١٠) الوجهين (١١) . لأنه إذا انتقل إلى اليد فقد انقطع حكم اتصاله بالوجه .

ومنهم من قطع بالمنع (١٢) ، كما لو (١٣) كان على وجهه فردده عليه .

الثالثة : لو مكد وجهه في التراب ، ذكر طائفة من الأصحاب وجهين (١٤) .

وقطع المبدلاني بالجواز ، وهو الوجه (١٥) . إذ تحقق القصد والنقل جميعا ، وإن لم
يكن بواسطة اليد .

=====

(١) في ظ ، م : فأما .

(٢) انظر : نهاية المطلب ٦٧/١ ، الابانة ١٨/١ ، الحاوي ص ٩٣٠ ، التهذيب ص ٢٣٤ ،
المجموع ٢٣٦/٢ .

(٣) انظر : نهاية المطلب ٦٧/١ ، الابانة ١٨/١ ، المجموع ٢٣٦/٢ .

(٤) في ف : الوجه ^{إلى} اليد .

(٥) انظر : نهاية المطلب ٦٧/١ ، الابانة ١٨/١ ، المجموع ٢٣٦/٢ .

(٦) وصحه الفوراني والنووي . انظر : المراجع السابقة .

(٧) انظر : نهاية المطلب ٦٧/١ .

(٨) في ف : فعبق .

(٩) في م : بيده . وفي ف : ببدنه .

(١٠) في م : عن .

(١١) ذكر امام الحرمين والنووي أن هذا هو أصح الطريقتين .

انظر : نهاية المطلب ٦٧/١ ، الابانة ١٨/١ ، المجموع ٢٣٦/٢ .

(١٢) قطع به الشيخ أبو محمد الجويني .

انظر : نهاية المطلب ٦٧/١ ، المجموع ٢٣٦/٢ .

(١٣) في ف : إذا .

(١٤) ممن ذكر فيه وجهين أبو محمد الجويني . وذكر الفوراني أنه كما لو يممه غيره فان

كان معذورا صح ، والا فعلى قولين . وذكر البغوي والنووي أنهما وجهين .

انظر : نهاية المطلب ٦٧/١ ، الابانة ١٨/١ ، التهذيب ص ٢٣٤ ، المجموع ٢٣٦/٢ .

(١٥) انظر : نهاية المطلب ٦٧/١ .

الركن الثالث : النية .

ولا بد منها ، ولو نوى رفع الحدث لم يصح تيممه (٢) . لأن التيمم لا يرفع الحدث ، ولذلك يجب على الجنب الغسل عند رؤية الماء . وعلى المحدث الوضوء (٣) .
وقال ابن سريج : يرفع الحدث في حق فريضة واحدة (٤) . وهذا من غلطاته . فإنه لو انفك (عن الحدث) (٥) لما تجزئ أمره ، فلا بد من نية (٦) استحابة الصلاة (٧) .
ثم لو قال : نويت استحابة الصلاة عن الحدث ، لم يضره ، بل لو قال : عن الجنابة ، وهو محدث (٨) لم يضره (٩) . / لأنه تعرض لمزيد ليس عليه ، فالغلط (١٠) فيه لا يضر .
وقد نقل المزي في هذه المسألة ، وعلل بعلّة فاسدة ، لسنا لها (١١) .
فإنما نوى استحابة الصلاة فله في التعرض للصلاة أربعة أحوال :
إحداها (١٢) : أن يطلق الصلاة ، ولا يتعرض لفرض ولا نفل .
الثانية : أن يتعرض لكل واحد (١٣) منهما .
الثالثة : أن يتعرض للفرض دون النفل .
الرابعة : عكسها .
فأما إذا تعرض للصلاة مطلقا ، فالمذهب صحة التيمم (١٤) ، فإنه إسم جنس يتناولهما ،

=====

(١) في م : فلا بد .

(٢) هذا الوجه الأول في هذه المسألة وهو ما قطع به جمهور الشافعية وصححه النووي .

انظر : المذهب ٢/٢٢٠ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٦٨ ، الحاوي ص ٩٤١ ، المجموع ٢/٢٢٤، ٢٢٤.

(٣) انظر : مختصر المزي ص ٦ ، نهاية المطلب ١/٦٨ ، الحاوي ص ٩٣٩ .

(٤) انظر : نهاية المطلب ١/٦٨ ، المجموع ٢/٢٢٠ .

(٥) (عن الحدث) : ساقطة من ظ .

(٦) (نية) : ساقطة من ف .

(٧) انظر تنهاية المطلب ١/٦٨ .

(٨) في ظ : الحدث .

(٩) انظر تنهاية المطلب ١/٧٢ ، الحاوي ص ٩٤٢، ٩٦٥ ، المجموع ٢/٢٢٥ .

(١٠) في ف : والغلط .

(١١) والعلّة هي : أن مقتضاهما واحد ، فلا أثر للغلط فيهما . وقد بين النووي هذه العلّة

ووجه اعتراض المعترضين عليها وتعقبهم بقوله : " وهذا الإنكار على المزي فيه نظر

والأظهر أن كلامه صحيح " .

انظر : مختصر المزي ص ٦ ، نهاية المطلب ١/٧٢ ، الحاوي ص ٩٦٧-٩٦٨ ، المجموع ٢/٢٢٥-٢٢٦ .

(١٢) في م : أحدها .

(١٣) في ظ : واحدة .

(١٤) انظر تنهاية المطلب ١/٦٩ ، الحاوي ص ٩٤٢ ، المجموع ٢/٢٢١ ، وذكر الماوردي أنه

يصح تيممه للنوافل دون الفرائض .

فهو كما لو تعرض لهما ، وليس كما إذا نوى الصلاة مطلقا نزل على النفل تحريمته (١) .
لأن الجمع بينهما (٢) في تحريمة غير ممكن ، فنزل على الأقل (٣) بخلاف الجمع فسي
الإستباحة (٤) فإنه ممكن ، فنزل على الجنس (٥) .

وذكر الشيخ أبو محمد أنه إن أخطر بباله الفرض والنفل فذاك (٦) ، وإلا نزل منزلة / أ/ ٥٢/م
ما لو تعرض للنفل على الخصوص (٧) / كما سيأتي (٨) .

وذكر العراقيون وجها : أن التيمم لا يصح ما لم يعين التيمم صلاة من الفرائض ، ثم
لا تجوز ، الزيادة عليها (٩) . وذكره (١٠) الشيخ أبو علي في الشرح (١١) ، وهو ضعيف أيضا (١٢) .
الثانية : أن ينوى استباحة الفرض والنفل جميعا (١٣) . صح تيممه ، وجاز له أن يؤديهما
وإن لم يعين الفرض (١٤) . إلا على وجه العراقيين .

الثالثة : إذا تعرض للفرض ، فالمذهب أن له أن يؤدي النافلة بعده ، بطريق التبعية (١٥) .
وذكر الشيخ أبو محمد وجها : أنه لا يتنفل إذا لم يتعرض له ، وهو بعيد (١٦) ، لا يخرج
إلا على وجه العراقيين في اشتراط التعيين .

نعم ، لو خرج وقت الفريضة ، فهل يتنفل ؟ فعلى (١٧) وجهين ، ذكرهما العراقيون (١٨) ،

=====

- (١) في م : تحريمه .
- (٢) أي بين الفرض والنافلة .
- (٣) انظر نهاية المطلب ١/٦٩ ، المجموع ٢/٢٢٤٢٢٣ .
- (٤) أي الجمع في التيمم إذا نوى استباحة الفرض والنافلة .
- (٥) انظر نهاية المطلب ١/٦٩ ، المجموع ٢/٢٢٢ .
- (٦) في م : فلذلك .
- (٧) انظر : نهاية المطلب ١/٦٩ .
- (٨) سيأتي ذلك في ص ٣٣٨ وما بعدها .
- (٩) انظر نهاية المطلب ١/٦٨ ، الحاوي ص ٩٤٦ ، المجموع ٢/٢٢١ .
- (١٠) في ف : وذكر .
- (١١) في ف : الشرح وجها .
- (١٢) ممن قال باشتراط تعيين الفرض في التيمم : أبو اسحق المروزي وأبو علي بن أبي
هريرة وأبو القاسم الصيمري ، واختاره الشيخ أبو علي السنجي وضعفه امام الحرمين .
انظر نهاية المطلب ١/٦٨ ، المجموع ٢/٢٢١ .
- (١٣) (جميعا) : ساقطة من ظ ، م .
- (١٤) انظر : نهاية المطلب ١/٦٨ ، المجموع ٢/٢٢٤ .
- (١٥) انظر نهاية المطلب ١/٦٨ ، الحاوي ص ٩٤٤ ، ٩٩٥ ، التهذيب ص ٢٦١ ، المجموع ٢/٢٢٤ .
- (١٦) واستبعده امام الحرمين أيضا . انظر : نهاية المطلب ١/٦٨ .
- (١٧) في ظ ، م : على .
- (١٨) انظر نهاية المطلب ١/٦٩ ، المجموع ٢/٢٢٤ ، وذكر النووي أن المذهب الصحيح
المشهور أن له أن يستبجح النفل قبلها وبعدها قبل الوقت وبعده .

وهذا لموجه من حيث انقطاع التبعية بمضي الوقت ، وهو مع ذلك ضعيف (١) . هذا في التنفل بعده .

فأما إذا أراد أن يتنفل قبله ، فعلى قولين (٢) :

أحدهما : وهو المنصوص في الأم ، أنه يتنفل (٣) . وهو القياس (٤) .

والثاني : المنع (٥) . لأن التبعية لا يتقدم على المتبوع ، وهذا ضعيف . فإن هذه (٦) تبعية الرتبة ، لا تبعية الزمان .

الرابعة : / إذا نوى النقل ، ولم يتعرض للفرض ، فهل يصلي الفرض (٧) ؟ .
فعلى قولين مشهورين (٨) :

فإن (٩) قلنا لا يؤدي الفرض ، فهل يؤدي النقل ؟ فعلى وجهين (١٠) .

(ووجه المنع) (١١) أن النقل تابع ، فلا (١٢) يستقل بنفسه (١٣) ، وهذا ضعيف . لأن تجويز النقل فيه ضرورة لأرباب التدين في الأسفار ، فإن (١٤) فوت ثوابه خسران ظاهر . ومنتهى أغراضهم ربح في الدنيا ، فلا يفوت عليهم ذلك .

فـرـعـان :

أحدهما : أنه لو نوى المتيمم إقامة فرضين - فيه وجهان (١٥) :

أحدهما : فساد تيممه ، لمحاولته محالا (١٦) .

=====

(١) ضعفه امام الحرمين أيضا . انظر : نهاية المطلب ٦٩ل/١ .

(٢) انظر : نهاية المطلب ٦٨ل/١ .

(٣) انظر : الأم ٤٧/١ .

(٤) وكذا قال امام الحرمين ، وذكر البغوي الاتفاق على جواز الجمع بين الفريضة وما شاء من النوافل قبلها وبعدها .

انظر نهاية المطلب ٦٨ل/١ ، الحاوي ص ٩٩٥ ، التهذيب ص ٢٦١ .

(٥) وبهذا القول قال أبو سعيد الأصبخري . انظر : نهاية المطلب ٦٨ل/١ ، الحاوي ص ٩٩٦ .

(٦) في ف : هذا .

(٧) قطع الماوردي بعدم الجواز . انظر : الحاوي ص ٩٤٣ .

(٨) انظر نهاية المطلب ٦٨ل/١ .

(٩) في ط : وان .

(١٠) انظر : نهاية المطلب ٦٨ل/١ .

(١١) في ف : ووجهه .

(١٢) في م : ولا .

(١٣) انظر : نهاية المطلب ٦٨ل/١ ، المجموع ٢٢٣/٢ .

(١٤) في م : وان .

(١٥) انظر نهاية المطلب ٦٩ل/١ ، المجموع ٢٢٥/٢ .

(١٦) انظر : المرجعين السابقين .

والثاني : أنه يصح ، ويؤدى (١) فرضا واحدا (٢) .

الثاني (٣) : أنه لو نوى فريضة (٤) التيمم ، فيموجها (٥) :

أحدهما : الجواز . كالوضوء (٦، ٧) .

والثاني : المنع . لأن الوضوء قربة ، بخلاف التيمم ، ولذلك لا يستحب تجديده (٨) .

الركن الرابع : مسح الوجه . وفيه مسألان :

إحدهما : أن الاستيعاب واجب في إيصال التراب إليه (٩) ، فلو شك / في جزء فليعاوده (١٠) ب/ ٥٢/م حتى يستيقن (١١) .

وقال أبو حنيفة : لو أغفل ربع الوجه ، جاز له ذلك (١٢، ١٣) .

=====

(١) في ف : فيؤدى ،

(٢) صحح هذا الوجه النووي وذكر أن جمهور العراقيين قطعوا به ويفهم من كلام البغوي أنه يقول به . انظر : نهاية المطلب ١/٦٩ ، التهذيب ص ٢٦٠-٢٦١ ، المجموع ٢/٢٢٥ .

(٣) هذا هو الفرع الثاني .

(٤) في ظ ، م : فرضية .

(٥) انظر نهاية المطلب ١/٦٩ ، المجموع ٢/٢٢٥ .

(٦) في م : كما في الوضوء .

(٧) انظر : نهاية المطلب ١/٦٩ .

(٨) صحح هذا الوجه وقطع به الماوردي .

انظر نهاية المطلب ١/٦٩ ، الحاوي ص ٩٤٧ ، المجموع ٢/٢٢٥ .

(٩) انظر : الابانة ١/١٨ ، الحاوي ص ٩٠٣، ٩٥٥ ، التهذيب ص ٢٣٥ ، المجموع ٢/٢١١، ٢٣٥ .

(١٠) في ف : فليعاود .

(١١) انظر : نهاية المطلب ١/٧٠ ، ٧١ ، الحاوي ص ٩٥٧ .

(١٢) (له ذلك) : ساقطة من ف .

(١٣) المشهور من مذهب الحنفية أنه لا بد من استيعاب المسح في التيمم للوجه واليدين الى المرفقين . أما أنسبه المهنف الى الامام أبي حنيفة فهو رواية الحسن عنه حيث قال : إن للأكثر حكم الكل . ومذهب الامام مالك أنه يجب استيعاب أعضاء التيمم بالمسح علما بأن عنه روايتين في مقدار الواجب مسحه في اليدين . أحدهما تقول الى الكوعين ، أى الكفين . والأخرى أنه كالوضوء الى المرفقين وهي المشهورة عنه . ومذهب الامام أحمد أنه يجب استيعاب الوجه والكفين بالمسح ، .

انظر : المبسوط ١/١٠٧ ، بدائع الصنائع ١/٤٦ ، الهداية ١/١٢٥ - ١٢٦ ، شرح العناية ١/١٢٦ - ١٢٧ ، المنتقى ١/١١٤ ، مواهب الجليل ١/٣٤٨ ، المغني ١/٢٥٤ ، الكافي لابن قدامة ١/٦٣ .

الثانية : لا يجب إيصال التراب إلى منابت الشعور ، وإن كانت خفيفة (١) . لأن ذلك

أعسر من إيصال الماء إلى الشعور / الكثيفة .

الركن الخامس : مسح اليدين . وهو واجب إلى المرفقين ، كمافي الغسل (٣) .

وقال مالك رحمه الله : يقتصر على الكوعين ، وهو ما يقطع من السارق وهو قول

قديم للشافعي رضي الله عنه (٤) .

فإن قيل : هل يتقدر التراب بمقدار ؟ وهل (لاستعماله حد) (٦،٥) ؟ .

قلنا : ^(٥) المفهوم من الشرع تقليل التراب ، إذ نقل عن رسول الله صلى الله عليه

وسلم أنه نفخ في يده (٨) . وثبتت الإقتمار على ضربتين للوجه واليدين (٩) ، وهو دليل التقليل.

=====

(١) انظر : نهاية المطلب ٧٠ل/١ ، الإبانة ١٨ل/١ ، التهذيب ص ٢٣٦ ، المجموع ٢٣١/٢ .

(٢) في ف : فان .

(٣) انظر : نهاية المطلب ٩٥ل/١ ، الأم ٤٩/١ ، الحاوي ص ٩٠٤ ، ٩٤٩ ، التهذيب ص ٢٢٨ ،

المجموع ٢٢١-٢٢١/٢ .

(٤) ذكرت في الهامش (١٣) من الصفحة السابقة أن عن الامام مالك روايتين في مقدار الواجب

مسحه من اليدين في التيمم وأن الرواية المشهورة عنه أنه إلى المرفقين كقول

الشافعي وأبي حنيفة . وذكرت أن الواجب عند الامام أحمد أنه إلى الكوعين ، أي الكفين.

أما نسبة هذا القول إلى الشافعي في القديم فرواه عنه أبو ثور .

انظر : الحاوي ص ٩٠٩ ، نهاية المطلب ٦٤ل/١ - ٦٥ .

(٥) في م : الاستعمال له حد .

(٦) (حد) : ساقطة من ف .

(٧) (قلنا) : ساقطة من ف .

(٨) ثبت ذلك في حديث عمار المتفق عليه . إذ كان هو وعمر بن الخطاب في سفر فأجنب

عمار فتمرغ في التراب ثم صلى . ثم ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال للنبي

صلى الله عليه وسلم : (إنما كان يكفيك هكذا - ف ضرب النبي صلى الله عليه وسلم

بكفيه الأرض ونفخ فيهما ، ثم مسح بهما وجهه وكفيه) ، أخرجه البخاري واللفظ له . التيمم

باب المتيمم هل ينفخ فيهما ١٥١/١ . ومسلم له . الحيز باب التيمم ٦٢/٤ ، مع شرح النووي .

(٩) ورد في ذلك عدد من الأحاديث ، أذكر منها ثلاثة :

الأول : حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (التيمم ضربتان ، ضربة

للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين) . أخرجه الدارقطني له . الطهارة باب التيمم ١٨٠/١

وصح وقفه . والبيهقي موقوفاً بنحوه له . الطهارة باب كيف التيمم ٢٠٧/١ ، وصوب

وقفه أيضاً ، والحاكم مرفوعاً ١٧٩/١ . وضعفه الحافظ في التلخيص ١٥١/١ ونقل

عن أبي زرعة قوله في الحديث المرفوع أنه حديث باطل . وضعفه الألباني في ضعيف

الجامع الصغير ٤٨/٣ .

الثاني : حديث ابن عمر أيضاً قال : تيممنا مع النبي صلى الله عليه وسلم :

ضربنا بأيدينا على الصعيد الطيب ثم نفضنا أيدينا فمسحنا بها وجوهنا ثم ضربنا

ضربة أخرى الصعيد الطيب ثم نفضنا أيدينا فمسحنا بأيدينا من المرافق إلى الألف)

=====

وقطع الأصحاب بوجوب الإستيعاب(١) . فنشأ من هذا إشكال في الكيفية ،

فقال العلماء في التقريب : يضرب ضربة للوجه ، لا يفرج فيها أصابعه ، حتى (لا يلتصق)(٢)

الغبار بخلل الأصابع(٣) ، إذ لا يتأدى فرضه قبل فرض الوجه ، ثم إذا ثار الغبار ، رده / ب/٥١/ف

على الوجه ومسح به(٤) ، والكفان يستو عيان الوجه ، فإنهما في مثل سعة الوجه .

ويضرب ضربة ثانية ، يفرج فيها أصابعه ، ثم يلمق ظهور أصابع يده اليمنى ، ببطون أصابع

يده اليسرى ، بحيث لا تتجاوز أطراف أنامل يده اليمنى عرض المسبحة من يده اليسرى ،

ولا تتجاوز المسبحة من يده اليمنى(٥) أطراف أنامل (٦) يده اليسرى ، ثم يمر يده اليسرى

حيث وضعها على ظاهر ساعده اليمنى(٧) ومرفقها ، ثم يقلّب بطن ساعده اليمنى على بطن

كفه اليسرى ، ويحتوى باليد اليسرى على بطن الساعد من اليمنى ، ويمرّه(٨) الى حيث

=====

أخرجه الدارقطني له الطهارة باب التيمم ١٨٠/١ وضعف سليمان بن أرقم أحد رواة .

وأخرجه الحاكم ١٧٩/١ ، ساقه في الشواهد لأن فيه سليمان بن أرقم . وضعفه الحافظ

في التلخيص ١٥١/١ بسليمان بن أرقم ونقل تصحيح البيهقي له موقوفاً من طريق

معمر وغيره عن الزهري ، وضعف طريقاً آخر له بسليمان بن أبي داود .

الثالث : حديث جابر مرفوعاً : (التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين).

أخرجه الدارقطني له الطهارة باب التيمم ١٨١/١ وقال عنه : رجاله كلهم ثقات

والصواب موقوفٌ . والبيهقي له الطهارة باب كيف التيمم ٢٠٧/١ ، والحاكم ١٨٠/١

وحسنه ابن حجر في الدراية ٦٨/١ ، ويفهم من كلامه عنه في التلخيص أنه حكم عليه

بالشذوذ لأن عثمان بن محمد رفعه فخالف روايتاً بـي نعيم للوقوف ، انظر : التلخيص ١٥٢/١ .

وللمزيد في أحاديث الباب انظر : نصب الراية ١٥٤-١٥٠/١ ، التلخيص الحبير ١٥١-١٥٣ ،

الدراية ٦٩٦٧/١ .

(١) انظر تهذيب المطلب ٧٠/١ ، الحاوي ص ٩٥٥ .

(٢) في ف : يلتصق .

(٣) نقل عن الشافعي القول بتفريغ الأصابع في الضربتين ، وذهب بعض الشافعية الى القول

بمنع تفريغ الأصابع في الضربة الأولى . وممن قال بهذا القاضي حسين .

انظر : مختصر المزني ص ٦ ، التهذيب ص ٢٣٧ ، المجموع ٢٢٩-٢٢٨/٢ .

(٤) (به) : ساقطة من ف .

(٥) (اليمنى) : ساقطة من ظ ، م .

(٦) في ف : أصابع .

(٧) في ف : اليمين .

(٨) في م : ويمرّها .

ينتهي ، ويجرى بطن إبهامه اليسرى على ظهر إبهام (١) اليمنى ، وكذلك يفعل باليسر
الثانية (٢) . فهذا أقرب طريق في الإقترار على ضربتين مع الإستيعاب (٣) . وفيه إشكال . أ/٥٣/م
وهو أن الضربة الثانية ما نراها تستوعب جميع اليدين إلى المرفقين ، بل لا تستوعب إلا مثل
سعتها ، فإنما (٤) ينجه القول القديم ، وهو (٥) مذهب مالك (٦) ، وإما (٧) الاكتفاء بوصول جرم (٨)
اليدين ، مسحاً إلى جميع المحل بعد إثارة الغبار بالضرب ، وإلا (٩) فقصور (١٠) الكفين عن
جملة اليدين ليس (١١) يقع نادراً ، ولكن الأصحاب قطعوا بالإستيعاب ، ونكروا هذه الكيفية (١٢) .
ثم يخلل أصابعه بعد الفراغ مما ذكرناه ، حتى يمسح الغبار الواقع عليه عند تفريجها في
الضربة الثانية (١٣) .

فرعان :

أحدهما : أنه لو فرج في الضربة الأولى ،

قال القفال : لا يصح تيممه (١٤) . وإن خلل الأصابع والتصق / به الغبار ثانياً ، لأن ب/٤٦/ظ
الغبار الأول يمنع الغبار الثاني من اللصق بالبشرة ، فيكون كمن وجد تراباً على محسل
التيمم ، فردده عليه .
قال الإمام : وهذا (١٥) غلو (١٦) لا يليق مثله بالرخص ، إذ لا خلاف في (١٧) أنه لا يجب

=====

- (١) في ظ : إبهامه .
- (٢) انظر : نهاية المطلب ١/ل/٧٠ ، الحاوى ص ٩٥١-٩٥٢ المذهب ٢/٢٢٧ مع المجموع ،
التنخيص ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ .
- (٣) انظر : نهاية المطلب ١/ل/٧٠ .
- (٤) في ف : وإنما -
- (٥) (هو) : ساقطة من ف .
- (٦) تقدم الكلام على مذهب الإمام مالك ص ٣٣٩ .
- (٧) في ف : فأما .
- (٨) في م : جزء من .
- (٩) في ف : ولأن .
- (١٠) في ف : قصور .
- (١١) في م : لا .
- (١٢) انظر تنهاية المطلب ١/ل/٧١ .
- (١٣) انظر : المرجع السابق .
- (١٤) انظر : نهاية المطلب ١/ل/٧١ ، المجموع ٢/٢٢٩ .
- (١٥) في م : فهذا .
- (١٦) (غلو) : ساقطة من ف .
- (١٧) (في) : ساقطة من ف .

على المتيمم في السفر أن يتكلف نفث الغبار عن نفسه ، وإن كان ذلك (١) غالبا في أحوال المسافرين (٢) .

الثاني : أنه (٣) إذا كان يمر إحدى اليدين على الأخرى (٤) // فقطعها (٥) عنه ، ثم أراد أ/٥٢/ف أن يعيدها لاستكمال (٦) الاستيعاب ، هل يجوز ذلك ؟ .

ذكر الشيخ أبو علي وجهين (٧) . ووجه المنع أن التراب صار مستعملا بالفصل (٨) . وهو غير سديد . لأن المستعمل ما التمسق بالمحل (٩) . إلا أن يقال : ربما ينفصل شيء من المحل ويختلط بالباقي على اليد .

أما الركن السادس والسابع : فهو الترتيب والموالة على قول (١٢) .

وقد ذكرنا تفصيله في الوضوء (١٣) . وحكم التيمم ، حكم الوضوء فيهما (١٤) جميعا (١٥) . والله أعلم بالصواب (١٦) .

=====

- (١) في ف : ذاك .
- (٢) انظر : نهاية المطلب ١/٧١ ، المجموع ٢/٢٢٩ .
- (٣) (أنه) : ساقطة من ف .
- (٤) (على الأخرى) : ساقطة من م .
- (٥) في ظ : فقطعها .
- (٦) في ف : لاشكال .
- (٧) انظر : نهاية المطلب ١/٧١ ، المجموع ٢/٢٣٢ .
- (٨) انظر : نهاية المطلب ١/٧٢ ،
- (٩) انظر : المرجع السابق .
- (١٠) (أما) : ساقطة من ف .
- (١١) في ف : وهو .
- (١٢) الخلاف في الموالة دون الترتيب ، والمقصود بالترتيب تقديم الوجه على اليدين في المسح .
- انظر : الحاوي ص ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، التهذيب ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، المجموع ٢/٢٣٣ .
- (١٣) تقدم ص .
- (١٤) في ف : فيه .
- (١٥) (جميعا) : ساقطة من م ، ف .
- (١٦) (بالصواب) : ساقطة من ظ ، م .

الباب الثالث

في حكم التيمم بعد الفراغ منه (١)

وفيه ثلاثة فصول / :

ب/٥٣/م

الفصل الأول

في حكمه عند رؤية الماء

وله حالتان :

أحدهما : قبل الشروع في الصلاة .

والثانية : بعدها .

فان رأى (٢) الماء قبل الشروع في الصلاة ، بطل تيممه (٣) .

وقال أبو (٤) سلمة بن عبد الرحمن (٥) : لا يبطل تيممه (٦) . ومذهب كافة الفقهاء ،

خلافه (٧) .

=====

(١) في م ، ف : عنه .

(٢) في ف : وجد .

(٣) انظر : مختصر المزي ص ٦ ، المهذب ٢/٢٥٩ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٧٢

الابانة ١/١٧ ، الحاوي ص ٩٨٥ ، فتح العزيز ٢/٣٣٧ ، المجموع ٢/٣٠١ .

(٤) في م : أبوا .

(٥) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني . (٩٤ - ...) هـ .

قيل اسمه عبد الله وقيل اسماعيل وقيل اسمه كنيته ، تابعي جليل ، محدث فقيه
وهو أحد الفقهاء السبعة ، ولد سنة بضع وعشرين ، روى عن أبيه وعن عثمان بن
عفان وطلحة وعبادة بن الصامت وأبي قتادة وأبي الدرداء وأبي هريرة وعائشة وغيرهم
من الصحابة ، روى عنه ابنه عمر والأعرج وعروة بن الزبير والزهري والشعبي وغيرهم .
استقضىه سعيد بن العاص على المدينة في خلافة معاوية ، واختلف في سنة وفاته .

انظر : تهذيب التهذيب ١٢/١١٥ ، السير ٤/٢٨٧ .

(٦) انظر : نهاية المطلب (١/٧٢) ، الابانة ١/١٧ ، المجموع ٢/٣٠٢ .

(٧) انظر : نهاية المطلب ١/٧٢ ، الهياية ١/١٣٣ ، شرح فتح القدير ١/١٣٣ ، المنتقى

١/١١١ ، المغني ١/٢٧١ ، الاتصاف ١/٢٩٩ ، الاستذكار ٢/١٤ ، المحلى ٢/١٢٣ . وقال ابن

المنذر : أجمع عوام أهل العلم على أن من تيمم ثم وجد الماء قبل دخوله في الصلاة

أن طهارته تنتقض ، وعليه أن يتطهر ويملي إلا حرفاً روى عن أبي سلمة ، فانه فيما

بلغني عنه أنه قال في الجنب يتيمم ثم يجد الماء قال : لا يغتسل بالأوسط ٢/٦٥ .

وقد روى عبد الرزاق في مصنفه عنه قوله : إذا كنت جنباً فتمسح ثم اذا وجدت الماء

فلا تغتسل ، من جنباتك ان شئت . انظر : المصنف ١/٢٢٩ ، ٢٣١ .

وانما نعني بالرؤية : القدرة على الاستعمال . ثم يكفي في الابطال ، حسابان القسـدرة واعتقادها (١) ، سواء انكشف الاعتقاد عن خطأ ، أو عن (٢) صواب (٣) .

بيانه : أنه (٤) لو رأى سرابا ، أو طلع عليه ركب ، فظن ماء ، بطل تيممه (٥) .

فاذا أخفق (٦) ظنه ، وبان أن لا ماء ، يلزمه اعادة التيمم ، وكذلك اذا رأى الماء (٧)

فظن أنه قادر عليه (٨) ، فتبين مانع عنه (٩) ، من (١٠) سبع ، أو فقد دلو ينزح به الماء

عن البئر (١١) . ولو تحقق عدم الدلو ، ووجود المانع مع رؤية الماء ، لم يبطل تيممه (١٢) .

أما بطلانه عند تحقق القدرة ، فظاهر ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (فاذا (١٣)

وجدت الماء ، فأمسسه جلدك) (١٤) . ولأنه بدل منه (١٥) ، غير متصل بمقصوده (١٦) ، فلا حكم

له مع وجود المبدل .

وأما بطلانه عند حسابان القدرة ، فسيبه : أن التيمم ضعيف ، مقصور على قدر /الضرورة، أ/٤٧/ظ

فحقه أن تقارنه الاستباحة ، وقد تعين عليه الطلب عند الظن (١٧) ، ولا (١٨) صحة للتيمم

=====

(١) في ظ : واعتقاده .

(٢) (عن) : ساقطة من ظ .

(٣) انظر : نهاية المطلب ٧٢ل/١ ، الابانة ١٧ل/١ ، التهذيب ص ٢٥٦ ، فتح العزيز ٣٣٧/٢ ،

المجموع ٣٠٢،٢٥٩/٢ .

(٤) (انه) : ساقطة من ظ ، م .

(٥) انظر : المهذب ٢٥٩/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ٧٢ل/١ ، التهذيب ص ٢٥٥ ، فتح

العزيز ٣٣٧/٢ ، المجموع ٢٥٩/٢ ، ٣٠٢ .

(٦) في ف : خفق .

(٧) في ف : ماء .

(٨) (عليه) : ساقطة من ظ ، م .

(٩) في ف : عنه مانع .

(١٠) (من) : ساقطة من ظ .

(١١) انظر : نهاية المطلب ٧٢ل/١ ، التهذيب ص ٢٥٦ ، المجموع ٢٦٠/٢ .

(١٢) انظر : المراجع السابقة ، والابانة ١٧ل/١ ، فتح العزيز ٣٣٧/٢ .

(١٣) في ظ ، ف : اذا .

(١٤) هذا بعض من حديث أبي ذر المتقدم ص ٢٩٩ ، وأورده الهيتمي في مجمع الزوائد

وعزاه الى الطبراني في الأوسط ، وقال : رجاله رجال الصحيح . ٢٦٦/١ .

(١٥) (منه) : ساقطة من ظ ، م .

(١٦) في ظ ، ف : بمقصود .

(١٧) (عند الظن) : ساقطة من ف .

(١٨) في ظ : فلا .

- مع وجوب الطلب (١) . ولذلك (٢) ، لو تيمم / ثم طلب وفقد ، لم يعتد بتيممه (٤،٣) . ب/٥٢/ف
- وإذا (٥) خرج عن كونه مفيدا (٦) ، فلا بد من اعادته ، بخلاف ما اذا تيمم وامتنعت الصلاة عليه لفقد سائر ، أو لتوهم (٧) سائر ، وتعين طلبه ، فان ذلك لا يرجع الى مقصود التيمم وأثره ، فالتيمم مفيد ، والمانع من جهة غيره (٨) .
- نعم ، لو ارتد ، ففي بطلان تيممه وجهان (٩) ، من حيث أن الردة وان كانت (١٠) تتناول غير التيمم ، ولكنها تمنع التيمم أيضا من التأثير .
- الحالة الثانية : رؤية الماء بعد الشروع في الصلاة .
- ومذهب الشافعي رحمه الله : أن الصلاة لا تبطل به (١١) . لأنها مانعة / عن (١٢) الاستعمال ، أ/٥٤/م
- وإذا (١٣) كنا لا نضيق ماله ، فلا يبطل عمله .
- وذكر ابن (١٤) سريج وجهين في المستحاضة اذا انقطع دمها في أثناء الصلاة (١٥) ، فخرّج بعض أصحابنا (١٦) من مسألة المستحاضة قولا ، أن الصلاة تبطل برؤية الماء ، وهو مذهب المزني (١٧) .

=====

- (١) انظر : نهاية المطلب ١/٧٣ ، فتح العزيز ٢/٣٣٧ .
- (٢) في م : وكذلك .
- (٣) في ظ : تيممه .
- (٤) انظر : نهاية المطلب ١/٧٣ .
- (٥) في ف : فانا .
- (٦) في ظ ، م : معتدا .
- (٧) في ظ ، م : توهم .
- (٨) انظر : نهاية المطلب ١/٧٣ .
- (٩) انظر : نهاية المطلب ١/٧٥ ، المجموع ٢/٣٠٠-٣٠١ ، وصح النووي الوجه القائل ببطلان تيممه .
- (١٠) في ف : كان .
- (١١) انظر : مختصر المزني ص ٦ ، نهاية المطلب ١/٧٣ ، الابانة ١/١٧ ، الحاوي ص ٩٧١ ، التهذيب ص ٢٥٢ ، فتح العزيز ٢/٣٣٧ ، المجموع ٢/٣١٠-٣١١ ، وفرق النووي هنا بين أن يكون ممن تلزمه الاعادة ، وبين من لا تلزمه الاعادة ، فقال عن الأول يبطل تيممه وصلاته على المذهب الصحيح ، وقال عن الثاني ان الصحيح المشهور أنه لا تبطل صلاته .
- (١٢) في ف : من .
- (١٣) في ف : فانا .
- (١٤) في م ، ف : بن .
- (١٥) انظر : نهاية المطلب ١/٧٣ ، الابانة ١/١٧ ، الحاوي ص ٩٧٢-٩٧٨ ، التهذيب ص ٢٥٢ ، وقطع البغوى ببطلان صلاة المستحاضة اذا انقطع دمها .
- (١٦) في ف : الأصحاب .
- (١٧) انظر : مختصر المزني ص ٦ ، نهاية المطلب ١/٧٣ ، الابانة ١/١٧ ، الحاوي ص ٩٧١-٩٧٢ .

ومن فرق اعتذر (١) بتجدد الأحداث على المستحاضة ، وأنه لا يدل عن الطهارة في حقها ،
بخلاف التيمم ، فانه بدل (٢) قائم مقام الأمل .

التفريع :

إذا (٣) قلنا لا تبطل صلاته ، فالمذهب أن له أن يقلب صلاته نفلا ، حتى يفتح الغريضة
بالوضوء (٤) . واختلف الأصحاب في أن الأولى ماذا ؟ .

منهم من قال : الأولى إتمام الغريضة (٥) . لأنه التزمها بالشروع .

ومنهم من قال : الأولى أن تقلب نفلا (٦) . خروجاً من الخلاف .

هذا ما ذكره المرازمة .

والعراقيون أجروا (٧) الوجهين في الأولى في الخروج من الصلاة (٩) . وقالوا في وجهه :
الخروج أولى من غير أن يقلب نفلا ، لأن من العلماء من يحرم الاستمرار في الصلاة ، نفلا
(كان أو فرضاً) (١٠) .

ونقل أبو الطيب الطبري (١١) عن بعض الأصحاب : أنه يمتنع قلبها نفلا (١٢، ١٣) .

=====

(١) في ظ : واعتذر .

(٢) (بدل) : ساقطة من ظ .

(٣) في ف : ان .

(٤) انظر : نهاية المطلب ١/٧٣ .

(٥) انظر نهاية المطلب ١/٧٣ ، المجموع ٢/٣١٢ .

(٦) انظر : نهاية المطلب ١/٧٣ .

(٧) في ظ : أجروا .

(٨) في ظ : وفي .

(٩) انظر : نهاية المطلب ١/٧٤ ، الحاوي ص ٩٨١ ، التهذيب ص ٢٥٢ ، المجموع ٢/٣١٢ ،

وقد صحح البغوي والنووي الوجه القائل باستحباب الخروج من الصلاة ، وقال عنه :

انه الصحيح المشهور .

(١٠) انظر : نهاية المطلب ١/٧٤ ، الحاوي ص ٩٨١ ، المجموع ٢/٣١٢ .

(١١) طاهر بك عبدالله بن طاهر بن عمر . أبو الطيب الطبري . (٣٤٨ - ٤٥٠) هـ .

امام علامة ، عنه أخذ العراقيون العلم وحملوا المذهب ، ولي القضاء بربيع الكرخ ،

وعمر مائة وستين ، فلم يخل عقله ولا تغير فهمه ، وهو شيخ أبي اسحق الشيرازي

من مصنفاته : شرح على مختصر المزني ، وجواب في السماع والفناء ، والتعليقة

الكبرى في فروع الشافعية ، والمجرد في المذهب ، وشرح فروع ابن الحداد .

انظر : السير ١٧/٦٦٨ ، تاريخ بغداد ٩/٣٥٧ ، طه السبكي ٥/١٢ ، طه الأسنوي ٢/٥٨ .

(١٢) ما بين القوسين ساقط من م .

(١٣) انظر : نهاية المطلب ١/٧٤٧٣ ، المجموع ٢/٣١٢ ، ولعل القائل به القفال الشاشي ،

حيث نقل عنه النووي ما معناه : أنه لا معنى لقلبها نفلا ، لأن تأثير رؤية الماء

في النفل ، كتأثيره في الغرض .

وهذا ، وان كان متجها في الخلاف ، فليس معدودا من المذهب .

فان قيل : فهل يجوز الخروج من (١) الصلاة عندكم (٢) ؟ .

قلنا : قال الامام : ان كان في أول الوقت جاز الخروج أبدا ، وان لم يكن متيمما . / أ/ ٥٣/ف
لأن الوجوب لم يتضيق (٣) .

وان كان في آخر الوقت ، لايجوز* ، لضيق (٤) الوقت (٥) . واستدل بمسألتين (٦) :

احدهما : مانص عليه الشافعي رحمه الله ، وهو أن من أدرك / جماعة ، فله أن يقطع الصلاة ، ب/ ٤٧/ظ

ويملئ (مع الجماعة) (٨،٧) . ولو كان القطع ممتنعا ، لما جاز ارتكابه بسبب فضيلة (٩) .

والثانية : أن (١٠) المسافر اذا أصبح صائما فله أن يفطر ، والشروع لا يلزمه (١١) . وهذا لأن

الشروع لا تأخير له في الالتزام عندنا (١٢) .

وعلى هذا القياس ، القضاء (١٣) الواجب على التراخي ، يجوز التحلل منه بعد الشروع (١٤) .

هذا (١٥) ما اختاره الامام ، تصرفا وتخريجا على التحلل عن التطوع ، وليس في الأصحاب

من يسمح بتجويز ذلك في / القضاء وصلاة الغرض ، وان كان في أول الوقت . ب/ ٥٤/م

فروع أربعة :

أحدها : أنه لو نوى المتيمم الإقامة في أثناء الصلاة ، خُرج وجوب (١٦) القضاء على

=====

(١) في ظ: عن .

(٢) ذكر الرافعي فيها ثلاثة أوجه : الجواز ، وعدمه ، والثالث هو مانقله الممنف عن

امام الحرمين . انظر : فتح العزيز ٣٣٨/٢ - ٣٣٩ .

(٣) انظر : نهاية المطلب ٧٤ل/٩ ، المجموع ٣١٥-٣١٧ ، وقد تعقب النووي الامام

في هذا وذكر أن المتفق عليه عند الأصحاب أنه لا يجوز قطع الصلاة المكتوبة ولا

المقضية ، من غير عذر ، وان كان الوقت واسعا .

* كذا في نسخ المصنفات ، والصواب : فلا يجوز .

(٤) في ف : لتضييق .

(٥) انظر : نهاية المطلب ٧٤ل/٩ ، المجموع ٣١٢/٢ .

(٦) في م : فاستدل لمسألتين .

(٧) في ف : بالجماعة .

(٨) انظر : نهاية المطلب ٧٤ل/١ .

(٩) في م : الفضيلة .

(١٠) (أن) : ساقطة من ف .

(١١) انظر : نهاية المطلب ٧٤ل/١ .

(١٢) انظر : نهاية المطلب ٧٤ل/١ ، المنشور في القواعد ٢٤٢/٢ - ٢٤٣ .

(١٣) (القضاء) : ساقطة من ف .

(١٤) انظر : نهاية المطلب ٧٤ل/١ .

(١٥) في ف : وهذا .

(١٦) في ف : وقت .

القولين في الأعذار النادرة وفي تيمم المقيم (١) .
أئمة فلو نوى الإقامة في أثناء الصلاة ، ورأى الماء أيضا ؛
 قال صاحب التلخيص : تبطل صلاته (٢) . لانضمام الإقامة الى الرؤية .
 ومن أصحابنا من جرد حكم نية الإقامة ، ولم يقر لرؤية الماء حكما (٣) .
المشائي : المتنفل ، اذا رأى الماء في خلال (٤) الصلاة (٥) :
 قال معظم الأئمة : له أن يتم (٦) النفل ، كما في الغرض (٧) .
 وقال ابن (٨) سريج : تبطل صلاته ، بخلاف الغرض ، فان الغرض مانع من الخروج ، والنفل
 ليس بمانع (٩) . هذا ما ينقدح التعليل به .

=====

- (١) انظر : نهاية المطلب ١/٧٥٧٤ ، التهذيب ص ٢٥٤ .
- (٢) قطع بهذا أبو اسحق الشيرازي والعراقيون وصححه الرافعي والنووي وذكر أنه المذهب .
 بينما ذكر الماوردي أن سائر الأصحاب يقولون بأنه يتم صلاته ، واختاره الدارمي ،
 وذكر النووي أن الماوردي خالف الأصحاب في هذا .
 انظر : المذهب ٣١٠/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/٧٥٧٤ ، الحاوي ص ٩٨٤-٩٨٣ ،
 فتح العزيز ٣٢٨/٢ ، المجموع ٣١٢/٢-٣١٣ .
- (٣) انظر : نهاية المطلب ١/٧٥٧٤ .
- (٤) في م : أثناء .
- (٥) ذكر النووي أن مجموع ما في هذه المسألة ستة أوجه :
الأول : أنه إن كان نوى عددا أتمه ، ولا اقتصر على ركعتين ولم تجز الزيادة . قطع
 بهذا أبو اسحق الشيرازي والماوردي وصححه النووي .
الثاني : أنه لا يزيد على ركعتين ، وإن كان نواه ، وهو قول الشيخ أبي زيد المروزي
 وأبي علي السنجي .
الثالث : يقتصر على ما صلى منها مطلقا ، ولا يجوز الزيادة وإن كان نواها . وهو
 محكي عن ابن سريج .
الرابع : يجوز له الزيادة ما شاء وإن زاد على ما نوى ، وهو قول القفال المروزي .
الخامس : إن نوى عددا أتمه ، ولا بنى على القولين فيمن نوى صلاة مطلقة . إن قلنا
 يلزمه ركعتان صلى ركعتين . وإن قلنا ركعة لم يزد عليها . قطع به البندنجي .
السادس : يبطل مطلقا . انظر : الحاوي ص ٩٨٣ ، المجموع ٣١٤/٢ - ٣١٥ .
- (٦) في ف : يتم .
- (٧) انظر نهاية المطلب ١/٧٥٧٤ ، الحاوي ص ٩٨٣-٩٨٢ ، التهذيب ص ٢٥٣ ، فتح العزيز ٣٢٩/٢ ،
 وصححه الرافعي .
- (٨) في م : بن .
- (٩) انظر : نهاية المطلب ١/٧٥٧٤ ، فتح العزيز ٣٣٩/٢ .

التفريع :

ان قلنا : لا ينقطع ، فلو كان نوى أربعاً ، فهل يلزمه الاقتمار على ركعتين ؟

فعلى وجهين(١).

فان قلنا : له أن يتم (٢) أربعاً ، فلو نوى ركعتين فرأى الماء^(٣) ، فأراد أن يتمها (٤) أربعاً ، فعلى وجهين(٥) . والمذهب المنع (٦) . لأنه في حكم افتتاح صلاة(٧) بعد الرؤية . ومنهم من جَوَّز الزيادة من حيث أن الكل في حكم صلاة واحدة تطول(٨،٩) .

الثالث : قال ابن سريج^(١٠) : لو اغتسل ، وأغفل لمعة في غير أعضاء وضوءه ، وفقد الماء ،

وأحدث ، فتيمم / ثم وجد ماء قليلاً ، (لا يستوعب الطهر به) (١١) ، بطل تيممه . وعُلِّل بأن تيممه كان قد وقع عن الحدث ، وعن بقية الغسل ، وقد بطل في حق بقية الغسل . (فإذا وجده) (١٢) تعين صرفه إليه ، والتيمم (١٣) في البطلان لا يتجزأ ، فيلزمه الاعادة . ثم قال : هذا اذا قلنا : ان لقليل^{من} الماء يجب استعماله ، وان كان لا يفيد ، حتى يكون قادحاً في الحدث أيضاً .

فان فرعنا على أنه لا يجب استعماله ، فلا يبطل التيمم عن جهة الحدث . لأنه لم يقدر فيه ، بل تعين لبقية الغسل ، وانصرف (١٤) إليه .

وَقَرَّعُهُ على القولين فيه نظر . لأن استحالة التجزأ في بطلان التيمم جار في القول الأخير ، وتعين صرف الماء الى بقية الغسل (١٥) ، جار في القول الأول أيضاً . لأن استعماله فيما يفيد أولى من استعماله فيما لا يفيد .

=====

(١) انظر : نهاية المطلب ١/٧٥ ، فتح العزيز ٢/٣٣٩ ، وصحح الرافعي الوجه القائل بأن له أن يتم مانواه .

(٢) في ف : يتم .

(٣) في ف : ورأى .

(٤) في ف : يتمها .

(٥) انظر : فتح العزيز ٢/٣٤٠ .

(٦) وكذا قال امام الحرمين والنووي . انظر : نهاية المطلب ١/٧٥ ، الحاوي ص ٩٨٣ ،

التهذيب ص ٢٥٤ ، فتح العزيز ٢/٣٣٩ ، المجموع ٢/٣١٣ .

(٧) في م : الصلاة .

(٨) في ظ : مطولة .

(٩) وهذا منقول عن القفال . انظر : نهاية المطلب ١/٧٥ ، التهذيب ص ٢٥٤ ، فتح العزيز ٢/٣٣٩ .

(١٠) في م ، ف : بن .

(١١) ما بين القوسين ساقط من ف .

(١٢) في ظ ، م : اذا ما وجده .

(١٣) في ف : فالتيمم .

(١٤) في م : فانصرف .

(١٥) ما بين القوسين ساقط من ظ .

الجنب

الرابع : اذا تيمم^١، وصلى الفرض ، وقلنا : (له أن)(١) يتنفل ما شاء ، فأحدث ، ووجد من الماء ما يكفي لهوضه ، فتوضاً ،

قال العراقيون: / له أن يتنفل . لأن التيمم المتقدم كان أباح له النوافل ، فأنحسم أ ٥٥/م
بالحدث (٢) الطاري ، وارتفع الحدث الطاري بالوضوء ، فعاد بعد الوضوء الى ما كان عليه قبل الحدث (٣) .

قال الامام : وهذا فيه نظر ، من حيث أن الحدث لا حكم له مع الجنابة، بل يندرج تحتها ، فكيف يرفع (٤) على حياله ؟ . بل يخرج ذلك على القولين في أن الماء القاصر عن الطهر ، هل يجب استعماله (٥) ؟ .

ثم سواء استعمله أو ضرب عنه في القول الثاني ، فلا بد من التيمم حتى يستباح (٦) النافلة . لأن ما استعمل وقع عن جهة رفع الجنابة ، ولم ترتفع بكمالها ، فيستأنف (٧) التيمم (٨) للحدث الطاري .

=====

- (١) في ف : انه .
- (٢) في ظ : الحدث .
- (٣) انظر : نهاية المطلب ١/٩٩ .
- (٤) في م : يرتفع .
- (٥) انظر : نهاية المطلب ١/٩٩ .
- (٦) في م : يستفتح .
- (٧) في ف : فليستأنف .
- (٨) (التيمم) : ساقطة من ف .

الفصل الثاني

فيمما يؤدي من الملوات بالتيمم

وفيه أصلاً للشافعي رحمه الله :

أحدهما : أنه لا يجمع بين فرضين بتيمم واحد (١) .

١/٥٤/ف

والثاني (٢) : أنه لا يتيمم لفريضة / قبل دخول وقتها .

الأصل الأول : معطل بأن التيمم طهارة ضرورة ، فيقتصر فيه على قدر الضرورة (٣) . وقد

قال عليه السلام : (أينما أدركتني الصلاة ، تيممت وصليت) (٤) .

وخالف أبو حنيفة في هذا ، فنزل (٥) (التيمم منزلة الوضوء) (٦) .

فإن قيل : فلم جاز التنفل (٨) بالتيمم ، ولا ضرورة فيه ؟ .

قلنا : فيه ضرورة . إذ تفويت ثوابها على المسافرين بخس ظاهر ، ومقاصدهم

أرباح مالية ، وأعواز الماء غالب عليهم .

فإن قيل : فلم أدت مع الفريضة بتيمم واحد ؟ .

=====

(١) انظر : مختصر المزني ص ٧ ، نهاية المطلب ١/٧٥ ، الابانة ١/١٨ ، التهذيب ص ٢٦٠ ،

فتح العزيز ٢/٣٤١ ، المجموع ٢/٢٩٣ .

(٢) في ف : الثاني .

(٣) انظر : نهاية المطلب ١/٧٥ ، الحاوي ص ٩٩٠ .

(٤) هذا بعض حديث أخرجه أحمد ٢/٢٢٢ ، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

وفيه : (لقد أعطيت الليلة خمسا ما أعطيهن أحد قبلي وذكر منها : وجعلت لي

الأرض مساجدا وطهورا ، أينما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت) وأخرجه البيهقي

له الطهارة باب التيمم بعد دخول وقت الصلاة عنه به ١/٢٢٢ ، وأورده الهيثمي في

مجمع الزوائد ١/٣٧٠ ، وعزاه السيوطي أحمد وقال : رجاله ثقات . وأصل الحديث متفق

عليه من حديث جابر وتقدم تخريجه ص ٣٣١ .

(٥) في ف : فنزله منزلة الوضوء .

(٦) في م : الوضوء منزلة التيمم .

(٧) مذهب الامام أبي حنيفة أن التيمم يرفع الحدث الى حين وجود الماء ، فله أن يصلي

بتيممه ما شاء من الفرائض والنوافل ما لم يحدث ، كالحال في المتوضي . ومذهب

الامام مالك أنه لا يجمع بين فريضتين بتيمم واحد ويصلي به ما شاء من النوافل

بشرط أن لا يكون بينها فاصل كبير ، وكذلك يصلي النافلة بعد الفريضة بشرط اتصالها

بالفريضة . ومذهب الامام أحمد أنه ان تيمم لمكتوبة في وقتها ، فله أن يصليها وما

شاء من النوافل ، قبلها وبعدها ويقضي فوائت ، ويجمع بين الصلاتين . وفي رواية أنه

لا يجمع بين فرضين ولا يصلي فائتتين . انظر : المبسوط ١/١١٣ ، بدائع الصلتع

١/٥٥ ، الهداية ١/١٣٧ ، شرح فتح القدير ١/١٣٧ ، شرح العناية ١/١٣٧ ، المنتقى

١/١١١-١١٠ ، الذخيرة ص ٣٥٩ ، مواهب الجليل ١/٣٤٣-٣٤٢ ، المغني ١/٢٦٤-٢٦٣

الكافي ١/٦٧ ، الانصاف ١/٢٩١ .

(٨) في ف : النفل .

قلنا : بطريق التبعية ، فان النفل جبران الفرض ، فهو كما اذا بالغ (١) في النوافل في أثناء الصلاة ، اذ لا يجب على المقيم الاقتمار على أقل مغروض (٢) .

فان قيل : **ظلم** أتيّت نوافل بتيمم واحد ؟ .

قلنا : لأنه لا معنى لتعددتها ، ويتصور ادراج ألف ركعة في تحريمة واحدة ، فلا أثر لتخلل التسليمات بينها (٣،٤) .

ويتفرع عن هذا الأصل فروع أربعة :^(٥)

أحدها : أن (٦) الجمع بين فريضة وصلاة مندورة ، يخرج على أنه يسلك بالمنذور (٧) مسلك

واجب الشرع ، أم جائزه (٨) ؟ . وفيه قولان (٩) ، وعليهما يخرج / الجمع بين مندورتين (١٠) ، ب/ ٥٥/م وعليه يخرج جواز القعود في الصلاة المندورة مع القدرة على القيام (١١) .

الثاني : الجمع بين فريضة ، وصلاة جنازة ، وبين صلاتي جنازة (١٢) .

=====

(١) في ظ: تابع .

(٢) انظر : نهاية المطلب ١/٧٦ .

(٣) في ظ ، م : فيها .

(٤) انظر : نهاية المطلب ١/٧٦ .

(٥) في ظ ، م : على .

(٦) (أن) : ساقطة من م ، ف .

(٧) في ف : بالمنذورة .

(٨) معنى هذا أنه لو نذر هديا ، فان قلنا يسلك بالمنذور مسلك واجب الشرع ، حمل

النذر على شيء من النعم، لأنه الهدى الواجب شرعا ، وعلى القول بأنه يسلك به

مسلك جائزه وهو أقل ما يتقرب به ، حمل النذر على أقل ما يتقرب به ، فلو اقتصر

على دجاجة أو قطعة لحم لوفى بنذره . انظر: فتح العزيز ٢/٣٤٢ .

(٩) وذكر الماوردي أنهما وجهان، وقال الرافعي: فيه وجهان وربما قيل قولان. وصحح

الماوردي والرافعي عدم الجواز . ومن قطع به القاضي أبو الطيب الطبري والمحامي

وابن الصباغ. انظر نهاية المطلب ١/٧٦، الابانة ١/١٨٨، الحاوي ص ٩٩٨، فتح العزيز

٢/٣٤٢ ، المجموع ٢/٢٩٣ .

(١٠) أي فان قلنا يسلك بهما مسلك واجب الشرع فتكونان واجبتين ، فلا يجوز الجمع

بينهما بتيمم واحد . وان قلنا يسلك بهما مسلك جائز الشرع جاز الجمع بينهما

لأنهما حينئذ كالنافلتين . والله أعلم .

(١١) انظر نهاية المطلب ١/٧٦، فتح العزيز ٢/٣٤٢، ومعنى هذا أنه اذا قلنا يسلك بالمنذور

مسلك واجب الشرع فلا يجوز القعود في الصلاة المندورة مع القدرة على القيام. وان

قلنا يسلك بها مسلك جائز الشرع جاز القعود فيها لأنها حينئذ كالنافلة. والله أعلم .

(١٢) ذكر امام الحرمين فيهما ثلاثة أوجه :

الأول : جواز الجمع . **وصححه البغوي** . **الثاني** : المنع . **الثالث** : ان تعينت عليه

صلاة الجنازة لم يجز والا جاز . انظر : نهاية المطلب ١/٧٦، التهذيب ص ٢٦٢ .

نص الشافعي رحمه الله على جوازه (١) ، ونص/على منع القعود في صلاة الجنازة مع القدرة (٢). ب/٤٨/ظ
فمن أصحابنا من أقر (٣) النصين ، وفرق بأن الركن الأعظم في صلاة الجنازة ، القيام .
فتركه تغيير لوضعه (٤) .

ومن أصحابنا من نقل وخرّج ، وأجرى في المسألتين ثلاثة أوجه (٥) ، وفرّق في الثالث
بين أن يتعين على المصلي لفقد غيره ، فيكون فرضا ، وبين أن لا يتعين عليه .

الثالث : هل يجمع بين فريضة وركعتي الطواف ؟ .

تنبني (٦) على أنهما فريضتان أم لا ؟ . وفيه خلاف (٧) :

فان حكمنا بأنهما (٨) فرض ، فهل يجوز / الجمع بينهما (٩) وبين الطواف بتيمم واحد؟. ب/٥٤/ف
وجهان (١٠) .

=====

(١) انظر : مختصر المزني ص ٧ ، نهاية المطلب ١/٧٦ ، الإبانة ١/١٩١ ، التهذيب ص ٢٦١ ،
فتح العزيز ٢/٣٤٣ .

(٢) انظر : نهاية المطلب ١/٧٦ ، الإبانة ١/١٩١ ، فتح العزيز ٢/٣٤٣ .

(٣) في ظ : قرر .

(٤) انظر : نهاية المطلب ١/٧٦ ، المجموع ٢/٣٠٠ ، صححه النووي .

(٥) ممن ذكر فيها ثلاثة أوجه امام الحرمين حيث ذكر في مسألة القعود في صلاة الجنازة
مع القدرة على القيام ، الثلاثة أوجه المذكورة في الجمع بين فريضة وصلاة جنازة
وبين صلاتي جنازة ، الا أنه صحح هنا عدم الجواز ، وكذلك أبو اسحق الشيرازي
والعراقيون ، حيث ذكروا أنه اذا لم تتعين عليه صلاة الجنازة جاز الجمع بينها
وبين الفريضة ، وان تعينت عليه فوجهان :

الأول : الجواز . وهو الأصح والمشهور من المذهب .

الثاني : لا يجوز . وبه قال أبو علي بن أبي هريرة وأبو سعيد الأصمغري .

انظر : المذهب ٢/٢٩٩ ، نهاية المطلب ١/٧٦ ، المجموع ٢/٢٩٩-٣٠٠ .

(٦) في ف : يبتنى .

(٧) ذكر الفوراني والبنغوي والرافعي أن الخلاف على قولين :

انظر : الإبانة ١/١٨١ ، التهذيب ص ٢٦٢ ، فتح العزيز ٢/٣٤٣ .

(٨) في ظ : بأنها .

(٩) في ظ : بينها .

(١٠) انظر : نهاية المطلب ١/٧٦ ، الحاوي ص ٩٩٨ ، التهذيب ص ٢٦٢ ، فتح العزيز ٢/٣٤٣ ،
المجموع ٢/٢٩٤ ، والوجهان هما :

الوجه الأول : لا يجوز الجمع بين ركعتي الطواف وبين الطواف بتيمم واحد ، وممن

صححه البنغوي والرافعي والنووي وقطع به امام الحرمين .

الوجه الثاني : يجوز الجمع بينهما ، وهو قول ابن سريج وبه قطع الماوردي والمتولي .

وذكر النووي أن فيه طريقين : أحدهما القطع بالمنع . والثاني : أن فيهما الوجهين

السابقين .

وجه التجويز (١) ، أنهما كالجزء من الطواف (٢) ، وإن كان للطواف حكم الصلاة .
الرابع : من نسي صلاة من خمس صلوات ، ولم يدر عينها ، فعليه خمس صلوات (٣) .
 قال الخضرى : يتيمم لكل صلاة ، فيتيمم خمس تيممات ، لأن كل صلاة صارت واجبة (٤) .
 وقال عامقاً لمحاب : يكفيه أن يملي خمس صلوات بتيمم واحد (٥) ، لأن الواجب منها واحدة (٦) ، والسباقي وسيلة .
 وخرجوا على هذا الخلاف (٧) ، المحبوس في محل نجس ، إذا تيمم وصلى على النجاسة ، ثم تخلص ، وأراد (إعادة الصلاة) (٨) ، هل يكفيه تيمم واحد (٩) ؟ . وكذلك من أدى صلاة بتيمم (١٠) .
 ثم أراد إعادتها بذلك التيمم بالجماعة (١١) ، وكل (١٢) ذلك يبني (١٣) على أن الواجب أحدهما أم كلاهما ؟ . (وسننبه عليه) (١٤) في الفصل الثالث (إن شاء الله تعالى) (١٥) .
 ويتفرع عما قاله الأصحاب ، ما لو ترك صلاتين من يوم وليلة ، ولا (١٦) يدرى عينهما (١٧) ،

=====

- (١) في ظ : الجمع .
- (٢) انظر : نهاية المطلب ١/٧٦ ، التهذيب ص ٢٦٢ ، فتح العزيز ٢/٣٤٣ ، المجموع ٢/٢٩٤ .
- (٣) انظر : نهاية المطلب ١/٧٦ ، الإبانة ١/١٨ ، الحاوى ص ٩٩٢ ، التهذيب ص ٢٦٢ ، فتح العزيز ٢/٣٤٤ ، ونقل الرافعي عن المزني في هذه المسألة أنه قال : يكفيه أن يملي أربع ركعات ويجلس للتشهد في الثلاث الأخيرة منها ويسجد للسهو ويسلم .
- (٤) وبهذا قال ابن سريج واختاره القفال المروزي . انظر : نهاية المطلب ١/٧٧ ، الإبانة ١/١٨ ، الحاوى ص ٩٩٣ ، فتح العزيز ٢/٣٤٥ ، المجموع ٢/٢٩٦ .
- (٥) وهو قول أبي سعيد الأضرخى وابن القاص وابن الحداد وصححه الرافعي والنووى . انظر : المراجع السابقة والتهذيب ص ٢٦٢ .
- (٦) في ظ ، م : واحد .
- (٧) (الخلاف) : ساقطة من ف .
- (٨) في ف : الإعادة للصلاة .
- (٩) ذكر امام الحرمين أن فيه وجهين . انظر : نهاية المطلب ١/٧٧ .
- (١٠) في م : بتيمم واحد .
- (١١) فان قلنا : ان الصلاة المعادة سنة جاز ، وان قلنا الفرض أحدهما لا بعينه ففيه وجهان . انظر : نهاية المطلب ١/٧٨٧٧ .
- (١٢) في ظ : فكل .
- (١٣) في م : ينبني . وفي ف : يبتنى .
- (١٤) في ف : وسنبينه .
- (١٥) ما بين القوسين ساقط من ف .
- (١٦) (ولا) : ساقطة من ف .
- (١٧) في ظ : عينها .

قال صاحب التلخيص : هاهنا يتيمم خمسة ، لكل صلاة تيمم (٢،١) .
وقال ابن (٣) الحداد : ينقص من عدد (٤) التيمم ويزيد في عدد الصلاة ، فيملي الصبح
والظهر والعصر (٥)، والمغرب بتيمم واحد، ثم يعيد التيمم ، ويملي الظهر والعصر
والمغرب والعشاء ، فما من صلاتين الا وقد تأدنا بتيممين (٦) .
وكل واحد من الامامين لا ينكر مذهب الآخر ، ولكن أحدهما ينقص من التيمم ، والآخر من
عدد الصلاة .

وعلى هذا لو صلى بالتيمم الأول ، الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، ثم تيمم وصلى
الصبح والظهر، / والعصر والمغرب ، لم تتأد (٧) الصلاتان (٨) على مذهب ابن (٩) الحداد ، أ/٥٦/م
لاحتمال أن. (الفائقة هي) (١٠) الظهر والعشاء ، فتتأدى الظهر ، وما انتهى الى العشاء
في الثاني. /

ولو نسي صلاتين متجانستين من يومين ، فيلزمه (١٢) أن يملي عشر صلوات ، صبحين
وظهرين ، وعصرين (١٣) ، وهكذا . فعلى مذهب الخضرى ، يتيمم عشر تيممات ، وعلى
مذهب الآخرين ، يتيمم ويصلى صلوات يوم وليلة (ثم يتيمم ويملي صلوات (١٤) يوم وليلة) (١٥، ١٦) .

=====

- (١) في م : تيمم واحد .
- (٢) وبه قال الخضرى وقطع به الماوردى. انظر : التلخيص ل٤ ، نهاية المطلب ١/٧٧،
الابانة ١/١٨، الحاوى ص٩٩٣، التهذيب ص٢٦٢، فتح العزيز ٢/٣٤٥، المجموع ٢/٢٩٦ .
- (٣) في م ، ف : بن .
- (٤) (عدد) : ساقطة من ظ ، ف .
- (٥) في ف : والعشاء .
- (٦) انظر : المسائل المولدرات ل٣ ، نهاية المطلب ١/٧٧، الابانة ١/١٩، التهذيب
ص٢٦٢-٢٦٣ ، فتح العزيز ٢/٣٤٥، المجموع ٢/٢٩٦ .
- (٧) في ف : تتأدا .
- (٨) في ظ : الصلاتين .
- (٩) في م بن .
- (١٠) في ظ : الفائقة هي .
- (١١) في ف : فتأدى .
- (١٢) في م : يلزمه .
- (١٣) (وعصرين) : ساقطة من ظ ، ف .
- (١٤) في م : صلاة .
- (١٥) ما بين القوسين ساقط من ظ .
- (١٦) انظر : نهاية المطلب ١/٧٧، الابانة ١/١٩، التهذيب ص٢٦٢-٢٦٣ ، فتح العزيز
٢/٣٤٨-٣٤٧ ، المجموع ٢/٢٩٨ .

الأصل الثاني : أنه لا يتيمم لصلاة قبل دخول / وقتها (١) . وهو مغلل أيضا بالضرورة . أ/٥٥/ف
اذ قال عليه السلام : (أينما أدركتني الصلاة تيممت وصليت) (٣) . ولا ضرورة قبل الوقت
ولا ادراك .

فنقول : وقت الفرائض معلوم (٤) ، ووقت صلاة الخسوف يدخل بالخسوف ، وصلاة
الاستسقاء ببروز الناس الى الصحراء ، وصلاة الميمت بغسل الميت ، وصلاة العيدين لا يخفى
وقتها ، والصلاة الغائقة وقتها عند تذكرها (٥) ، قال عليه السلام : (من نام عن صلاة أو
نسيها ، فليصلها اذا ذكرها ، فان ذلك وقتها) (٦) .
وأما (٧) النوافل الرواتب ، اختلفوا فيها (٨) ،
فمنهم (٩) من لم يجوز التيمم لها قبل الوقت ، كالفرائض (١٠) .
ومنهم من (١١) جوز ، لاتساع الأمر في النوافل (١٢) .

=====

- (١) انظر : مختصر المزني ص ٧ ، المذهب ٢/٢٣٩ مع المجموع ، الابانة ١/١٥١، الحاوي
ص ١٠١ ، فتح العزيز ٢/٣٤٩ ، المجموع ٢/٢٣٩ .
- (٢) في م : فهو .
- (٣) تقدم تخريجه ص ٣٣١ ، ٣٥٢ .
- (٤) في ظ م : معلومة .
- (٥) انظر : نهاية المطلب ١/٧٩ ، الابانة ١/١٥١ ، المجموع ٢/٢٤٢ .
- (٦) لم أجد بهذا اللفظ ، وأصل الحديث متفق عليه . فقد أخرجه البخارى عنه مواقيت
الصلاة باب من نسي صلاة فليصل اذا ذكرها ولا يعيد الا تلك الصلاة ١/٢٥٤ ، عن
أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من نسي صلاة فليصل اذا ذكرها لا كفارة
لها الا ذلك ، وأقم الصلاة لذكرى) ، وأخرجه مسلم عنه المساجد ومواضع الصلاة باب
قضاء الصلاة الغائقة واستحباب تعجيله ١٩٣/٥ مع شرح النووى من حديث أنس بنحو
لفظ البخارى وفي لفظ له : (من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصلها اذا ذكرها)
وفي لفظ : (اذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها اذا ذكرها ، فان الله
يقول : " أقم الصلاة لذكرى ") . وأخرجه من حديث أبي هريرة ١٨٣/٥ ، مع شرح النووى
بنحو لفظ البخارى .

- (٧) في ظ ، ف : أما ، والصواب ما حمله .
- (٨) الخلاف ليس مقصورا على النوافل الرواتب ، بل هو جار في كل النوافل المؤقتة .

انظر : المجموع ٢/٢٤٢ .

- (٩) في ظ ، ف : منهم .
- (١٠) ذكر الرافعي أن هذا هو المشهور ، وذكر النووى أنه الصحيح المشهور المنصوص عليه
في البويطي . انظر : نهاية المطلب ١/٧٩ ، فتح العزيز ٢/٣٥٠ ، المجموع ٢/٢٤٢ ، ٢٤٠/٢ .
- (١١) (من) : ناسطة من ظ .
- (١٢) انظر تنهاية المطلب ١/٧٩ ، فتح العزيز ٢/٣٥٠ ، المجموع ٢/٢٤٢ .

فـروع :

أحدها : أنه لو تيمم لفائتة قبل دخول (١) وقت الظهر ، فلم (يؤد الفائتة) (٢) حتى دخل وقت الظهر ، فله أداء الفائتة (٣) ، وهل له أداء الظهر (٤) ؟ .

قال ابن (٥) الحداد : له ذلك (٦) ، اذ التيمم استقل بالفائتة في صحتها ، فلا يتعين ما يؤدي (٧) به (٨) . وهو الأصح .

وقال أبو زيد : تيممه لم يستعقب افادة اباحة الظهر ، فلا يفيد (٩) بعده (١٠) . وكل هذا بتفريع (١١) على ظاهر المذهب ، في أن تعيين الصلاة لا يشترط .

الثاني : لو تيمم للظهر في وقتها (١٢) ، ثم تذكر فائتة ، فأراد أدائها ، فيه طريقان (١٣) : منهم من طرد الوجهين .

ومنهم من قطع بالجواز (١٤، ١٥) . لأن الفائتة كانت واجبة حالة التيمم ، وان لم يذكرها ، بخلاف الظهر في مسألة ابن (١٦) الحداد (١٧) . ومساق هذا تجويز التيمم للفائتة قبل تذكرها ، وليس الأمر كذلك فيما ذكره الأصحاب (١٨) .

=====

- (١) (دخول) : ساقطة من ظ ، ف .
- (٢) في ظ يؤدّها .
- (٣) انظر : نهاية المطلب ١/٧٩ .
- (٤) ذكر الفوراني وامام الحرمين والرافعي والنووي أن فيها وجهين .
- انظر : نهاية المطلب ١/٧٩ ، الابانة ١/١٥٨ ، فتح العزيز ٢/٣٤٩ ، المجموع ٢/٢٤١ .
- (٥) في م ، ف : بن .
- (٦) صحح هذا الوجه الفوراني وامام الحرمين والبنغوي والرافعي وذكر النووي أنه الصحيح عند الأصحاب . انظر : المسائل المولدة ل ٣ ، الابانة ١/١٥٨ ، نهاية المطلب ١/٧٩ .
- التنزيب ص ٢٦٦ ، فتح العزيز ٢/٣٤٩ ، المجموع ٢/٢٤١ .
- (٧) في ف : يؤدي .
- (٨) (به) ساقطة من ف .
- (٩) في ف : يفيد .
- (١٠) ممن قال به الخضرى . انظر : نهاية المطلب ١/٧٩ . ٨٠ ، الابانة ١/١٥٨ ، فتح العزيز ٢/٣٤٩ ، المجموع ٢/٢٤١ .
- (١١) في م : مفرّع . وفي ف : تفريع .
- (١٢) في م ، ف : وقته .
- (١٣) انظر نهاية المطلب ١/٨٠ ، فتح العزيز ٢/٣٤٩ ، المجموع ٢/٢٤١ ، الابانة ١/١٥٨ ، وذكر الفوراني في هذه المسألة أنه ان تذكر الفائتة وقت التيمم جاز والا فوجان وصحح الوجه القائل بالجواز .
- (١٤) في ظ ، م : الجواز .
- (١٥) انظر نهاية المطلب ١/٨٠ ، فتح العزيز ٢/٣٥٠ ، المجموع ٢/٢٤١ ، وذكر النووي أن أبا زيد المروزي وأبا عبدالله الخضرى قد وافقا على الجواز هنا .
- (١٦) في م ، ف : بن .
- (١٧) انظر : نهاية المطلب ١/٨٠ ، المجموع ٢/٢٤١ .
- (١٨) انظر : نهاية المطلب ١/٨٠ .

الثالث : لو تيمم للنافلة ضحوة النهار ، فدخل وقت الظهر ، فهذا يبني (١) على أنه هل

يتنفل بهذا التيمم ، الذي لا يبيح أداء فرض (٢) / أصلا ؟. وفيه وجهان ذكرناهما (٤،٣) . ب/٥٦/م

فان قلنا : يؤدي النفل (٥) ، فهل يؤدي به مرضا وقته مقرون بالتيمم ؟. فيسـه
خلاف أيضا .

فان قلنا : يؤدي ، فاذا (٦) كان الوقت متراخيا ، يخرج على مسألة ابن (٧) الحداد ،

ويكون كالتيمم للفائتة . الا أن هذا أبعد . (لأن التيمم لم يستعقب/ها هنا) (٨) اباحة فرض (٩) ، ب/٥٥/ف
بخلاف مسألة الفائتة .

وقد أورد الشيخ أبو علي / هذا الوجه ، وهو التسوية بين الفائتة ، والنافلة (١٠) . ب/٤٩/ظ

وعلى هذا الوجه لا يفرض تيمم قبل دخول الوقت ، الا وهو صحيح في حق الفرض . لأنه اذا

نوى استحابة الصلاة ، يحصل النفل ثم يستقل به ، الا أن يعيّن ضحوة النهار ، وينوى (١١)

الظهر ، فنقول : فسدت نيته ، بخلاف ما اذا نوى أداء صلاتين بتيمم واحد ، فانا نقول :

أصل النية صحيح ، والزيادة فاسدة .

=====

(١) في م : ينهني . وفي ف : يبتني .

(٢) في م : الفرض .

(٣) في ف : ذكرناها . لوتيمم

(٤) وهما المذكوران في مسألة / لفائتة قبل الزوال ثم دخل وقت الظهر ، فهل له أن

يملي به الظهر؟. تقدم في الصفحة السابقة ، وانظر : نهاية المطلب ٨٠/١ ،

فتح العزيز ٣٥٠/٢ .

(٥) هذا الوجه صححه امام الحرمين . انظر تنهاية المطلب ٨٠/١ .

(٦) في ف : فان .

(٧) في م : بن .

(٨) في ف : لأن التيمم ها هنا لم يستعقب .

(٩) (فرض) : ساقطة من ظ .

(١٠) انظر : المجموع ٢٤٢/٢ .

(١١) (وينوى) : ساقطة من ف .

الفصل الثالث

فيما يقضى من الصلوات اذا تطرق اليها خلل

وقد اختببت الطرق في ترتيبه ، فالوجه أن تضبط المراتب بعد تمييز طرفين متقابلين

في النفي والاثبات .

المرتبة الأولى : التيمم في السفر ، اذا أدى به صلاة لم يجب قضاؤها (٢،١) ، وقد اجتمع

فيه ثلاثة (٣) معان ، عموم العذر ، ودوامه غالبا ، والانتقال الى بدل .

المرتبة الأخيرة : المقابلة لهذا ، أن تنتفي المعاني الثلاثة (٤) ، فيجب القضاء قطعا ، كمن

لم يجد ماء ولا ترابا ، يصلي على حسب حاله ، ثم يقضي (٥). لأن العذر نادر ، ولا يدوم

غالبا ، ولم (٦) ينتقل الى بدل .

المرتبة الأخرى : أن يكون العذر معا يدوم غالبا ، وهذا (٧) أيضا يسقط القضاء قطعاً ،

وان انتفى العموم والبدل .

ومثاله : سلس البول ، والاستحاضة (٨) ، فان تلك (٩) النجاسات لا بدل لها ، وقد صلى معها ،

الا أنها اذا وقعت دامت غالبا ، فيعسر تكليف القضاء ، ويلتحق بهذه الرتبة ، من يصلي

مضطجعا ، فان هذا العذر يقع نادرا ، ولكنه اذا وقع دام (١٠) . /٥٧/م

فأما اذا صلى قاعدا ، فهو أولى بأن لا يقضي (١١) ، لاجتماع العموم في الوقوع ، مع

الدوام اذا وقع .

ومعنى عمومه : أنه بالاضافة الى جنس الناس يعم وقوعه .

المرتبة الأخرى : أن يكون العذر نادرا ، وكان لا يدوم ، ولكن انتقل الى بدل ، كمن تيمم

في الحضر لفقد الماء ، أو تيمم لالقاء الجبيرة (١٢) ، ففي هذه الرتبة (١٣) قولان مشهوران (١٤) .

=====

(١) في ظ ، م : قضاؤه .

(٢) انظر نهاية المطلب ١/٨٨، فتح العزيز ٣٥١/ ، المجموع ٣٠٣/٢ .

(٣) في م : ثلاث .

(٤) في ظ ، م : الثلاث .

(٥) انظر : نهاية المطلب ١/٨٩ ، الابانة ١/١٦ ، الحاوي ص ١٠١٩ ، التهذيب ص ٢٧٦ ، فتح

العزيز ٣٥٥-٣٥٣/٢ ، المجموع ٢٧٨/٢ .

(٦) في م : ولا .

(٧) في ظ ، م : هذا .

(٨) في ظ ، م : والاستحاضات .

(٩) في م ، ف : تيك .

(١٠) انظر : نهاية المطلب ١/٨٩ ، التهذيب ص ٢٧٦ ، فتح العزيز ٣٥٣، ٣٥٢/٢ ، المجموع ٣٣٤/٢ .

(١١) انظر : نهاية المطلب ١/٨٨ ، التهذيب ص ٢٧٦ ، فتح العزيز ٣٥٢/٢ .

(١٢) هذا اذا وضع الجبيرة على غير طهر . انظر : المجموع ٣٢٩/٢ .

(١٣) في ف : المرتبة .

(١٤) رجح الفوراني والبيغوي وجوب القضاء . انظر : نهاية المطلب ١/٨٩ ، الابانة ١/١٦ ،

التهذيب ص ٢٧٦ ، فتح العزيز ٣٥٦/٢ - ٣٥٧ .

وعليه يخرج / تيمم المسافر بعذر البرد (١) . وقد رُوي أن علياً رضي الله عنه انكسر زنده أ/٥٦/ف فألقى الجبيرة ، وكان يمسح عليها ، ولم يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بقضاء الصلوات (٢) .

فتوقف الشافعي رحمه الله في صحة الحديث (٣) ، فان صح فيقطع (٤) بسقوط القضاء (٥) .
(فتحملنا على أن العذر الدائم يسقط القضاء بكل حال . والذي لا يدوم ينقسم ، ان لم يكن / أ/٥٠/ظ عن الفاتت بدل ، يجب القضاء (٦) ، وان كان عنه بدل فقولان .

فروع تتخرج على المراتب :

أحدها : اذا صلى وعلى جرحه (٧) نجاسة ، عسر غسلها (٨) ، يقضي (٩) ، لأنه نادر ولا يسدل ، وهو مما لا يدوم .

=====

(١) انظر : نهاية المطلب ١/٨٩ ، فتح العزيز ٢/٣٥٩ ، المجموع ٢/٣٣٧ .

(٢) أخرجه ابن ماجة له الطهارة وسننها باب المسح على الجبائر ١/٢١٥ ، عن علي بن أبي طالب قال : أنكسرت إحدى زندي ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرني أن أمسح على الجبائر . قال المعلق نقلاً عن مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة : "في أسناده عمرو بن خالد ، كذبه الإمام أحمد وابن معين . وقال البخاري : منكر الحديث . وقالوكيع وأبو زرعة : يضع الحديث . وقال الحاكم : يروي عن زيد بن علي الموضوعات ما هم وأخرجه الدارقطني له الطهارة باب جواز المسح على الجبائر ١/٢٢٧ ، وقال بعده : "عمرو بن خالد الواسطي متروك" . وأخرجه البيهقي له الطهارة باب المسح على العصائب والجبائر ١/٢٢٨ ، من عدة طرق وضعفها ، وقال بعد ذلك : "ولا يثبت في هذا الباب شيء" . وأخرجه عبد الرزاق في المصنف ١/١٦١ ، ونقل الزيلعي في نصب الراية كلام العلماء في تضعيف طرق الحديث ١/١٨٦ - ١٨٧ .

(٣) انظر : الأم ١/٤٤ .

(٤) في م : يقطع .

(٥) انظر نهاية المطلب ١/٨٩ .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ف .

(٧) في ف : ثوبه .

(٨) في ظ ، م : غسله .

(٩) انظر : مختصر المزني ص ٧ ، نهاية المطلب ١/٨٩ - ٩٠ ، الحاوي ص ١٠٤٣ ، التهذيب

ص ٢٧٦ ، فتح العزيز ٢/٣٥٥ ، المجموع ٢/٣٣٥ .

الثاني : الصلاة في حال^(١) المسايقة أركانها (٢) مختلة ، ولكن لا قضاء (٣) . وهو على خلاف

قياس المراتب ، اذ هو نادر لا يدوم ، ولا بدل له (٤) ، ولكنه رخصة متلقة من قوله تعالى : (فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَالًا أَوْ رُكْبَانًا) (٥) .

الثالث : المربوط على خشبة ، اذا أدركته الصلاة ، يملئ على حسب حاله ، فان لم يكن وجهه الى القبلة ، أعادها (٦) ، لانتفاء المعاني الثلاث (٧) ، وان كان الى القبلة ، قال الصيدلاني : لا يقضي (٨) . كما لو صلى المريض بالايحاء ، وهذا فيه نظر (٩) . فانه عذر نادر لا يدوم ، بخلاف المرض فانه يدوم .

الرابع : من اشتبه عليه القبلة ، وعسر عليه الاجتهاد ، يملئ على حسب حاله ويقضي (١٠) ، لانتفاء المعاني الثلاثة (١١) . (وهي القبلة والمصلى والاستقبال) (١٢) .

الخامس : اذا صلى عاريا ،

قال صاحب التقريب : لا يلزمه القضاء (١٣) . لأن وجوبه (١٤) غير مختص بالصلاة / ، بخلاف ب/ ٥٧/م

الحدث ، والنجاسة ، والقبلة .

ولذلك قال مسالك رحمه الله : من صلى عاريا مع القدرة على الستر (١٥) ، صححت

=====

(١) في حالة .

(٢) في ف : أركانها .

(٣) انظر : نهاية المطلب ١/ل/٩٠ ، فتح العزيز ٣٦١/٢ .

(٤) في ف : عنه .

(٥) سورة البقرة ، آية ٢٣٩ .

(٦) انظر : مختصر المزني ص ٧ ، نهاية المطلب ١/ل/٩١ ، ١ لحاوي ص ١٠٤٩ ، التهذيب

ص ٢٧٧ ، فتح العزيز ٣٥٥/٢ ، المجموع ٢٨٠/٢ ، ٣٣٥ .

(٧) (الثلاث) : ساقطة من ظ ، ف . ولعل الصواب : الثلاثة .

(٨) انظر : نهاية لمطلب ١/ل/٩١ ، فتح العزيز ٣٥٥/٢ ، المجموع ٢٨٠/٢ .

(٩) وكذا قال امام الحرمين . انظر : نهاية المطلب ١/ل/٩١ .

(١٠) انظر : نهاية المطلب ١/ل/٨٩ ، المجموع ٣٣٤/٢ - ٣٣٥ .

(١١) في ظ : الثلاث .

(١٢) ما بين القوسين ساقط من ظ ، م .

(١٣) انظر : فتح العزيز ٣٦٣/٢ .

(١٤) في ظ : وجوده . ومعنى أن الوجوب غير مختص بالصلاة ، أي وجوب ستر العورة غير مختص بالصلاة .

(١٥) (على الستر) : ساقطة من ف .

صلاته (١) . كالصلاة في الدار المنصوبة ، الا أنا نوجب الستر في الصلاة لقوله تعالى (خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ) (٢) . وأراد به ستر العورة . هذا ما ذكره صاحب التقريب .
والذي ذكره معظم الأصحاب ، فيه (٣) تفصيل ، وهو : أنه ان كان في (٤) قوم يعم العُرى فيهم ، فلا قضاء (٥) ، وفي الخلق قوم لا يعرفون الستر .

وان كان يندر العُرى في حقه (٦) ، فهذا يبني (٧) على أن العارى ، هل يتم الركوع والسجود؟
فيه وجهان (٨) :

أحدهما : أنه لا يتم (٩) . بل يملأ قاعدا ، ويركع / ويسجد بالإيماء ، تحسينا لأُبهة (١٠) . ب/ ٥٦/ف
الملاة (١١) .

والثاني : أنه يتم (١٢) . لأنه لا وجه للاخلال بالأركان ، وليس في القعود ما يحصل
تمام الستر (١٣) . وكل قائل لا يجوز مذهب صاحبه .

=====

(١) لم أقف على نسبة هذا القول للإمام مالك في كتب المالكية ، بل المشهور من
مذهب المالكية أن ستر العورة المفلطة من واجبات الصلاة ، وشرط في صحتها
مع العلم والقدرة ، وذكر بعض المالكية أن ستر العورة فرض وليس بشرط في صحة
الملاة ، فلو صلى مكشوف العورة مع العلم والقدرة صحت صلاته ، وأثم ، وممن
قال بهذا القاضي اسماعيل والأبهري وابن بكير ، وبعض المالكية قالوا : انه من سنن
الملاة ، وهو قول القاضي أبي اسحق والشيخ أبو بكر وهو معزو أيضا الى القاضي
اسماعيل وابن بكير . ومذهب الامامين أبي حنيفة وأحمد أن ستر العورة شرط
لصحة الملاة .

انظر : المنتقى ١/٢٤٧ ، تفسير القرطبي ٧/١٩٠ ، مواهب الجليل ١/٤٩٧ ، بدائع
الصنائع ١/١١٦ ، المغني ١/٥٧٧ .

(٢) سورة الأعراف . آية ٣١ .

(٣) (فيه) : ساقطة من ظ ، م .

(٤) في ف : من .

(٥) انظر : نهاية المطلب ١/٨٨ ، فتح العزيز ٢/٣٦٤ ، المجموع ٢/٣٣٦ .

(٦) ذكر النووي في هذه الحالة أن المذهب الصحيح الذي قطع به العراقيون وجماعة من
الخراسانيين أنه لا إعادة عليه . وضعف الوجه المقابل . انظر : المجموع ٢/٣٣٦ .

(٧) في م : ينهني .

(٨) انظر : نهاية المطلب ١/٨٧ ، الابانة ١/١٧٢ ، فتح العزيز ٢/٣٦٢ ، المجموع ٢/٣٣٥ ،
وذكر الفوراني والرافعي والنووي أنهم قولان .

(٩) في م : يتم .

(١٠) الأُبهة : العظمة والكبر . مختار الصحاح ص ١ .

(١١) انظر : نهاية المطلب ١/٨٧ ، الابانة ١/١٧٢ ، المجموع ٢/٣٣٥ .

(١٢) صحح هذا الوجه الرافعي والنووي . انظر : نهاية المطلب ١/٨٨ ، الابانة ١/١٧٢ ،

فتح العزيز ٢/٣٦٢ ، المجموع ٢/٣٣٥ ، محاربي ص ١٠٤٦ .

(١٣) انظر : نهاية المطلب ١/٨٧ .

وحكى الشيخ أبو محمد وجهها ثالثا : أنه يتخير ، لتعارض الأمرين (١) .
وتجرى الأوجه الثلاثة (٢) فيما لو كان محبوسا في موضع نجس . فعلى أحد (٣) الوجهين
يدني جيبته (٤) من الأرض ، ولا يمس النجاسة (٥) .
والشيخ أبو محمد قطع بأن النجاسة ان كانت رطبة ، لا يضع الجبهة عليها ، وغيره
أطلق اجراء الخلاف (٦) .
وكذلك اذا كان / معه ازار ، لو اتزر به لملى على النجاسة ، ولو بسطه (٧) لملى ب/٥٠/ظ
عاريا (٨) ، فتجرى الأوجه الثلاثة (٩) .
وكذلك اذا كان معه ازار نجس ، يملئ عاريا ، أم يستتر (١١) بالنجس (١٢) ؟ فعلى
الأوجه الثلاثة (١٣) .
رجعنا الى مسألتنا : ان قلنا : العارى يتم (١٤) الركوع والسجود ، فظاهر المذهب
أنه لا يقضي (١٥) ، كما ذكره صاحب التقريب .
ومنهم من أوجب القضاء ، للندور ، وعدم الدوام ، وانتفاء البدل .

=====

- (١) انظر : نهاية المطلب ١/ ٨٧ .
- (٢) في ظ : الثلاث .
- (٣) في ظ : احدى .
- (٤) في ظ : جيبته .
- (٥) صح هذا الماوردى وذكر أنه نص الشافعي في الاملاء . انظر تنهاية المطلب ١/ ٨٧ ،
الابانة ١/ ١٧ ، الحاوى ص ١٠٤٦ ، المجموع ٢/ ٣٣٥ .
- (٦) انظر تنهاية المطلب ١/ ٨٧ .
- (٧) في ظ : بسط .
- (٨) في م ، ف : عريانا .
- (٩) في ظ ، م : الثلاث .
- (١٠) ذكر الفوراني وجهين ، وصح النووي أنه يملئ عريانا . انظر : نهاية المطلب
١/ ٨٨ ، الابانة ١/ ١٧ ، فتح العزيز ٢/ ٣٦٣ ، المجموع ٢/ ٣٣٥-٣٣٦ .
- (١١) في ظ : يستتر . وفي م : يتستر .
- (١٢) في م : بالنجاسة .
- (١٣) وذكر الفوراني وجهين وذكر البغوى قولين ، وصح الفول بأنه يملئ عريانا قاشما ويتم
ولا اعادة عليه ، وكذا النووي .
- انظر : نهاية المطلب ١/ ٨٨ ، الابانة ١/ ١٧ ،
فتح العزيز ٢/ ٣٦٣ ، المجموع ٢/ ٣٣٦ .
- (١٤) في ظ : يتم .
- (١٥) انظر : نهاية المطلب ١/ ٨٨ ، الابانة ١/ ١٧ ، الحاوى ص ١٠٤٦ ، التهذيب ص ٢٧٧ ،
فتح العزيز ٢/ ٣٦٣-٣٦٢ ، المجموع ٢/ ٣٣٥ .

وان قلنا : يومي ، فالأصح أن القضاء يجب (١) . لأنه اختلت أركان من الصلاة بأعذار نادرة ، هذا ما ذكره معظم الأصحاب .

هذا مقصود الفصل تخريجاً على المذهب الظاهر .

ومذهب المزني : أن من صلى في الوقت على حسب حاله كيف ما كان ، فلا قضاء

عليه (٢) . وعزى (بعض الأصحاب هذا) (٣) قولاً للشافعي (٤) رحمه الله ، فيمن (٥) صلى مسن غير وضوء ، ولا تيمم ، قال : لا يقضي (٦) .

ومذهب أبي حنيفة في هذه الصورة ، أنه لا يصلي ، وطرد هذا ، فقال : كل صلاة يجب

قضاؤها لو فعلها (٧) ، فلا يجوز فعلها أصلاً . لاختلال أركانها (٨) . وهذا أيضاً أضيف إلى الشافعي رحمه الله قولاً (٩) .

وانما المشهور ما ذكرناه ، وهو أن وقت الصلاة لا يدركه (١٠) المكلف الا وتجب عليه الصلاة كيف ماكان ، ثم في قضاائه التفصيل الذي ذكرناه .

قال صاحب التقريب : في كلام الأصحاب ما يدل على هذين المذهبين المهجورين،

فان معظم النقلة / حكوا أربعة أقوال في أن من صلى على حسب حاله ، ثم قضى ، فالواجب أ/ ٥٧/ ف من الصلاتين أيتهما (١١) ؟ .

=====

(١) صحح هذا الوجه امام الحرمين وذكر النووي أنه المذهب .

انظر : نهاية المطلب ١/ ٨٨ ، فتح العزيز ٢/ ٣٦٣ ، المجموع ٢/ ٣٣٦ .

(٢) انظر : مختصر المزني ص ٧ ، نهاية المطلب ١/ ٨٩ ، المجموع ٢/ ٣٣٨ ، واختار هذا النووي .

(٣) في ظ ، م : هذا بعض الأصحاب .

(٤) في ظ : إلى الشافعي .

(٥) في ظ : فمن . وفي م : كمن .

(٦) انظر نهاية المطلب ١/ ٨٩ ، المجموع ٢/ ٣٣٨ .

(٧) في م ، ف : فعل .

(٨) وقال أبو يوسف : يصلي ثم يعيد . ومذهب الامام مالك أنه لا يصلي ولا يعيد، هذا هو

الصحيح من مذهب مالك وبه قال ابن نافع . وهناك أقوال أخرى في المذهب منها :

(١) أنه يصلي ويقضي وهو قول ابن القاسم . (٢) يصلي ولا يقضي وهو قول أشهب .

(٣) لا يصلي ويقضي . وهو قول أبي الحسن القاسمي . ومذهب الامام أحمد أنه

يصلي على حسب حاله ، وفي الاعادة روايتان .

انظر : المبسوط ١/ ١١٦ ، بدائع الصنائع ١/ ٥٠ ، المنتقى ١/ ١١٦ ، مواهب الجليل

١/ ٣٦٠ ، الكافي لابن قدامة ١/ ٢١٠ .

(٩) انظر : المجموع ٢/ ٣٣٧ - ٣٣٨ .

(١٠) في ف : يدرك .

(١١) انظر : نهاية المطلب ١/ ٩٠ ، الابانة ١/ ١٨ ، الحاوي ص ١٠٦٤ ، المجموع ٢/ ٢٨٠ .

أحدها (١) : أن الواجبة هي الأولى (٢) . وهذا إشارة الى أن القضاء غير واجب ، إذا (٣) كنا
نعلم أنه لم يقع واجبا ، وهو مذهب المزني .

والثاني : أن الواجبة (هي الثانية) (٥،٤) ، وهو (٦) إشارة الى أن الأولى (٧) لم تكن واجبة (٨)،
وهو مذهب أبي حنيفة .

والثالث : أن كلاهما واجبان (٩،١٠) . وهذا جريان على ظاهر المذهب .

والرابع : أن الواجب أحدهما لا بعينه (١١) . قال (١٢) : وهذا يمكن حمله على أن القضاء غير
واجب ، فإن هذا القول جار فيمن صلى منفردا ، ثم أعاد بجماعة ، وإن كانت الإعادة لا تجب،
ويمكن أن تحمل (١٣) على وجوب اقامتهما (١٤) جميعا ، كمن نسي صلاة من خمس صلوات .
فإن قيل : الصلاة الأولى إذا وجب قضاؤها ، هي (١٥) صلاة ، أم هي تشبهه بالصلاة ،
كإمساك عن المفطرات ؟ .

قلنا :/ ظاهر المذهب أنها (١٦) صلاة . ولأجله وجبت النية ، بخلاف الإمساك ،
فانه لا تجب فيه النية .

ومنهم من قال : هو تشبهه (١٧) بالإمساك (١٨،١٩) ، وإنما لم تجب النية على الممسك

=====

- (١) في ظ : أحدها .
- (٢) انظر : نهاية المطلب ٩٠/١ ل، الحاوي ص ١٠٦٤ ، المجموع ٢/٢٨٠ .
- (٣) في ف : إذ .
- (٤) في ظ ، م : هو الثاني .
- (٥) صح هذا القول البنوي .
- أنظر : نهاية المطلب ٩٠/١ ل، الحاوي ص ١٠٦٤ ، التهذيب ص ٢٧٨ ، المجموع ٢/٢٨٠ .
- (٦) في ظ : وهذا .
- (٧) في ظ : الواجب . وفي م : الأول .
- (٨) في م : يكن واجبا .
- (٩) في ظ ، م : واجبا .
- (١٠) ذكر البنوي أنه نص الشافعي في الإملاء ، واختار هذا القول القفال المروزي والغوراني وابن الصباغ . انظر : نهاية المطلب ٩٠/١ ل، الحاوي ص ١٠٦٤ ، الإبانة ١٨/ل، التهذيب ص ٣٧٨ ، المجموع ٢/٢٨٠ .
- (١١) انظر : نهاية المطلب ٩٠/١ ل، الحاوي ص ١٠٦٤ .
- (١٢) في ظ : قالوا . والقائل هو صاحب التقريب .
- (١٣) في ف : يحمل .
- (١٤) في ف : اقامتها .
- (١٥) (هي) : ساقطة من ظ ، م .
- (١٦) في م : أنه .
- (١٧) في ظ : تشبيه .
- (١٨) في ف : كالإمسك .
- (١٩) انظر نهاية المطلب ٩٠/١ ل-٩١ .

لفوات وقت النية ، بخلاف الصلاة .

فإن قيل : هلاّ قلت انها صلاة فاسدة ، يجب المضي فيها كالحج الفاسد ؟ .

قلنا : الفاسد لا يؤمر بالاقدام عليه ، وأما الحج فانما لزم المضي في دوامه لعسر

التحلل (١) منه (٢،٣) والله أعلم (٤) .

=====

(١) في ظ ، م : التخلي .

(٢) في ظ: عنه .

(٣) انظر : نهاية المطلب ١/ل ٩١ .

(٤) (والله أعلم) :ساقطة من ظ ، ف .

بَابُ (١) الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ /

ب/٥٨/م

المسح على الخفين رخصة باتفاق علماء الشرع (٢) ، لم ينكره إلا الروافض (٤) ، وهم (٥)
الذين أثبتوا المسح على البرجل (٦) .
والأصل فيه ، ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخف (٧) .
وما روى عن صفوان بن عسال (٨) أنه قال (٩) : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
كنا مسافرين أو سفراً ، أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن (١١) الحديث .

=====

- (١) في م: كتاب .
- (٢) في ظ: الخف .
- (٣) وقد نقل ابن المنذر الاجماع على جواز المسح على الخفين اذا لبسهما على طهارة
كاملة . انظر : الاجماع ص ٢٤ ، نهاية المطلب ١/١٢٨ ، الابانة ١/١٩ ، المغني ٨/٢٨١ .
- (٤) انظر : نهاية المطلب ١/١٢٨ ، الابانة ١/١٩ ، المجموع ١/٤٧٦ ، نيل الأوطار ١/١٧٧ .
- (٥) في ظ: فهم .
- (٦) انظر : فروع الكافي ٣/٢٩-٣١ ، نهاية المطلب ١/١٢٨ ، الابانة ١/١٩ .
- (٧) ثبت ذلك في أحاديث كثيرة منها حديث المغيرة بن شعبه المتفق عليه وقد تقدم
تخريجه ص ٢٣١-٢٣٢ .
- (٨) صفوان بن عسال بن مثقل المرادي . من بني زاهر بن عامر بن عوسان بن مراد .
صحابي جليل غزامع النبي صلى الله عليه وسلم ثنتي عشرة غزوة وسكن الكوفة .
انظر : الاصابة ٣/٢٤٨ ، أسد الغابة ٢/٤٠٩ ، تهذيب التهذيب ٤/٤٢٨ .
- (٩) (أنه قال) : ساقطة من ظ .
- (١٠) (مسافرين أو) : ساقطة من ظ .
- (١١) أخرجه أحمد ٤/٢٤٠ ، عن زر بن حبيش قال : أثبت صفوان بن عسال المرادي فقال :
ما جاء بك؟ فقلت ابتغاء العلم.... قلت : حك في نفسي مسح على الخفين - وقال
سفيان مرة تأو في صدري - بعد الغائط والبول ، وكنت امرأً من أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم فأتيت أسألك : هل سمعت منه في ذلك شيئاً ؟ قال : نعم . كان يأمرنا
إذا كنا سفراً أو مسافرين أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ، ولكن من غائط
وبول ونوم الحديث . وأخرجه الترمذي للطهارة باب ما جاء في المسح على الخفين
للمسافر والمقيم ١/٣١٨ مع التحفة ، وقال عنه : "هذا حديث حسن صحيح" . ونقل عن
البخاري قوله : "أحسن شيء في هذا الباب حديث صفوان بن عسال المرادي" . وأخرجه
النسائي له الطهارة باب التوقيت في المسح على الخفين للمسافر ١/٨٣ ، وابن ماجه
له الطهارة وسننها باب الوضوء من النوم ١/١٦١ ، وابن خزيمة له الوضوء باب الرخصة
في المسح على الخفين من الحدث الذي يوجب الوضوء دون الغسل ١/٩٩ ، والدارقطني
له الطهارة باب الرخصة في المسح على الخفين وما فيه واختلاف الروايات ١/١٩٧ ،
والبيهقي له الطهارة باب الوضوء من البول والغائط ١/١١٤ ، وفي باب الوضوء من النوم ١/١١٨ ، ===

ب/٥٢/ف

ثم النظر / في شرائط المسح ، وكيفيته (١) ، وحكمه ، وفائدته .

الفصل الأول

في شرائط المسح

وله شرطان :

الشرط الأول (٢) : أن يلبس الخف على طهر كامل . فلو لبسه على حدث ، لم يمسح عليه (٤،٣) . بل لو غسل الأعضاء الثلاثة (٥) ، ثم لبس الخف ، وصب الماء في الخف ، لم يمسح عليه (٧،٦) . ولو غسل إحدى الرجلين وأدخلها الخف ، ثم غسل الثانية وأدخلها الخف ، لم يمسح عليه (٨) . لأن الأول لبسه على غير طهارة كاملة ، وطريقه (٩) : أن ينزع ويعيد (١٠) ، فيجعل اللبس الأول كأن لم يكن (١١) .

وانما شرط التقديم ، لأن كل (١٢) ما (١٣) شرطت (١٤) الطهارة فيه ، شرط تقديمها بكمالها عليه (١٥) . ويتفرع عن هذا (١٦) الشرط مسألتان :

=====

وفي باب التوقيت في المسح على الخفين ٢٧٦/١ ، وفي باب خلع الخفين وغسل الرجلين في الغسل من الجنابة ٢٨٩/١ . والحديث حسنه الألباني في إرواء الغليل ١٤٠/١ ، وحسن إسناده محمد مصطفى الأعظمي في حاشية صحيح ابن خزيمة ٩٩/١ .

=====

- (١) (وكيفيته) : ساقطة من ظ .
- (٢) (الشرط الأول) : ساقطة من ظ .
- (٣) (عليه) : ساقطة من ف .
- (٤) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣ ، الإبانة ٢٠/ل ١ ، الحاوي ص ١٢٥٧ ، التهذيب ص ٢٨١ ، المجموع ١/٥١٢ .
- (٥) في ظ ، م : الثلاث .
- (٦) (عليه) : ساقطة من ظ ، ف .
- (٧) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣ ، التهذيب ص ٢٨١ ، المجموع ١/٥١٢ .
- (٨) (عليه) : ساقطة من ظ ، ف .
- (٩) في م : طريقه .
- (١٠) أي ينزع الخف الأول ثم يعيد لبسه بعد تمام الطهارة .
- (١١) انظر : مختصر المزني ص ٩-١٠ ، المهذب ١/٥١١ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/ل ١٣ ، الإبانة ٢٠/ل ١ ، الحاوي ص ١٢٥٧-١٣٥٨ ، التهذيب ص ٢٨١-٢٨٢ فتح العزيز ٢/٣٦٥ ، المجموع ١/٥١٢ .
- (١٢) (كل) : ساقطة من ف .
- (١٣) في ظ : كلما .
- (١٤) في ظ ، م : شرط .
- (١٥) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣ ، الحاوي ص ١٣٥٩ .
- (١٦) (هذا) : ساقطة من ف .

احدهما : أن طهارة المستحاضة ، هل تفيد حل (١) المسح ، اذا جرى اللبس عليها ؟ .
فيه وجهان (٢) :

أحدهما : أنه يفيد (٣) . لأن طهارتها اذا أفادت اباحة الصلاة ، فبأن (٤) تفيد جواز
المسح أولى (٥) .

والثاني : أنها (٦) لا تفيد (٧،٨) . لأنها طهارة ضرورة ، ولذلك يجب اعادتها لكل صلاة .
والمسح أيضا رخصة بجوز (٩) عند اللبس على طهارة (١٠) كاملة ، فلا يعدى بها موردها .
التفريع :

ان قلنا : يجوز لها أن تمسح ، فقد كانت تملي بطهارتها فريضة واحدة ، ونوافل .
فلو لم تؤد تلك الفريضة بطهارتها حتى أحدثت حدثا آخر ، سوى الدم ، توضأت / ومسحت ب / ٥١ / ظ
وصلت فريضة واحدة ، ونوافل (١١) ، ويلزمها النزاع (١٢) للصلاة الأخرى (١٣) . لأن / الطهارة أ / ٥٩ / م
التي وقع اللبس عليها ، عديمة الأثر في حق الصلاة الثانية لو بقيت ، فلا تؤثر اذا انتقضت (١٤)
بالحدث .

وعلى هذا لو توضأت ، ولبست وصلت بهذا الوضوء ، فلا يمكنها المسح بعد ذلك ، لأن
أثر الطهارة قد انقطع (١٥) .

قال الامام : وفي هذا اشكال ، لأن المسح يقع بعد الحدث ، وانتقاض الطهارة الأولى ،

=====

(١) في ف : حكم .

(٢) انظر : الابانة ٢٠/ل/١ ، التهذيب ص ٢٨٢ - ٢٨٣ ، فتح العزيز ٣٦٨/٢ .

(٣) ممن صححه الرافعي وذكر أن أبا بكر الفارسي حكاه عن نص الشافعي في عيون المسائل .

انظر : نهاية المطلب ١٣٠/ل/١ ، التهذيب ص ٢٨٣ ، فتح العزيز ٣٦٨/٢ .

(٤) في ظ : فلان .

(٥) انظر : نهاية المطلب ١٣٠/ل/١ .

(٦) في م ، ف : أنه .

(٧) في م : يفيد .

(٨) ممن صح هذا الوجه البغوي .

انظر : نهاية المطلب ١٣٠/ل/١ ، التهذيب ص ٢٨٣ ، فتح العزيز ٣٦٨/٢ .

(٩) في ظ : جواز .

(١٠) في ف : الطهارة .

(١١) (ونوافل) : ساقطة من ف .

(١٢) في ف : نزع الخف .

(١٣) انظر : التهذيب ص ٢٨٣ ، فتح العزيز ٣٦٨/٢ ، المجموع ٥١٥/١ .

(١٤) في م : انقضت .

(١٥) انظر : نهاية المطلب ١٣٠/ل/١ ، الابانة ٢٠/ل/١ ، المجموع ٥١٥/١ .

فلا معنى لتقدير بقائها ، وكان يحتمل أن يقال : تتوضأ لكل صلاة ، وتمسح ثلاثة أيام
(وليايهم ان كانت مسافرة ، ويوما وليلة ان كانت مقيمة)(١) . ولكن المذهب ما ذكره(٢) ./ أ/٥٨/ف

المسألة الثانية : اذا تيمم وأراد المسح ،

فان كان تيممه لفقد الماء ، فلا يستفيد به مسحاً ، فانه كما وجد الماء لزمه الاستعمال،
وغسل الرجل ، فانتقض التيمم بروية الماء(٤) .

وان كان بعض بدنه جريحاً ، فغسل المصحح وتيمم للجريح ، فهل له لبس الخف ؟ .
يخرج على الخلاف ، لأن هذه طهارة ضعيفة ، ثم هو(٥) كالمستحاضة ، فانها(٦) لا تؤدي(٧)
بهذه الطهارة الا صلاة واحدة(٨) .

فروع :

لو شفي الجريح والمستحاضة ، لزمهما النزع(٩) ، فان تيك(١٠) الطهارة قد سقط أثرها
بالكلية .

الشرط الثاني : أن يكون الملبوس ساتراً ، قوياً ، مانعاً للماء من النفوذ الى الرجل، حلالاً(١١) .

أما قولنا : ساتراً ، عنيما به أن يكون ساتراً للقدمين الى فوق(١٢) الكعبين(١٣) . فهو
كالخف(١٤) الذي يعسر نزعته في كل حال . ولو(١٥) بدا جزؤ من الرجل بالتخرق ،

=====

- (١) ما بين القوسين ساقط من ظ ، ف .
- (٢) انظر : نهاية المطلب ١/ل١٣- ١٣١ .
- (٣) في م ، ف : وانتقض .
- (٤) انظر : نهاية المطلب ١/ل١٣١ ، الحاوي ص ١٣٨٧ ، التهذيب ص ٢٨٣ ، فتح العزيز ٢/٣٦٩ .
- (٥) في ظ : فهو .
- (٦) في ف : فانه .
- (٧) في م : يؤدي .
- (٨) انظر : نهاية المطلب ١/ل١٣١ ، الابانة ١/ل٢٠ ، فتح العزيز ٢/٣٦٩ .
- (٩) انظر : نهاية المطلب ١/ل١٣١ ، فتح العزيز ٢/٣٦٨ ، التهذيب ص ٢٨٣ ، وذكر البغوي
أنه اذا كان ذلك قبل صلاة الفريضة فلها أن تسمح لفريضة واحدة ، وحكى ما ذكره المصنف
بصيغة التضعيف .

- (١٠) في م : تلك .
- (١١) انظر : التهذيب ص ٢٨٧- ٢٨٨ .
- (١٢) في ظ : فويق .
- (١٣) انظر : نهاية المطلب ١/ل١٣١ .
- (١٤) في ف : الخف .
- (١٥) في ف : فلو .

وان(١) كان قليلا ، لم يجز المسح عليه عندنا (٢) .

وقال مالك رحمه الله : يجوز المسح ما دام يستمسك(٣) على الرجل(٤) . وهو قول قديم للشافعي رحمه الله(٥) . وسببه أن تخرق الخف في الأسفار مع فقد الخَرَز(٦) ليس نادرا . والجديد أنه ممتنع(٨) ، اذ المسح انما جَوِّزَ على ساتر .

فسرعان :

أحدهما : أنه لو لبس خفا شفافا تترأى الرجل من ورائه لمفاء الساتر ، جـاز المسح/عليه(٩) ، بخلاف الستر في الصلاة ، فان المطلوب هاهنا ، حائل بين الماء والرجل ، ب/٥٩/م

=====

(١) في م : فان .

(٢) انظر : مختصر المزني ص١٠ ، المذهب ٤٩٥/١ ، نهاية المطلب ١/١٣١ ، الإبانة ١/١٩١ ،

الحاوي ص١٣٦٤ ، التهذيب ص٢٨٨ ، فتح العزيز ٣٧٠/٢ ، المجموع ٤٩٦/١ ، وهو القول

الجديد . وذكر النووي أن للخف المخرق أربع صور :

الأولى : أن يكون الخرق فوق الكعب ، فلا يضر . ويجوز المسح على الخف بلا خلاف .

الثانية : أن يكون الخرق في محل الفرض وهو فاحش لا يمكن متابعة المشي عليه ، فلا يجوز المسح عليه بلا خلاف .

الثالثة : أن يكون الخرق في محل الفرض ولكنه يسير جدا بحيث لا يظهر منه شيء من

محل الفرض ، وذلك كموضع الخرز ، فيجوز المسح عليه بلا خلاف .

الرابعة : أن يكون الخرق في محل الفرض ، ويظهر منه شيء من الرجل ويمكن

متابعة المشي عليه ، ففيه القولان اللذان ذكرهما المصنف .

(٣) في ف : ممسكا .

(٤) مذهب الامام مالك أنه يجوز المسح على الخف المخرق ما دام يستمسك على الرجل

ويمكن متابعة المشي عليه . ومذهب الامام أبي حنيفة أنه يجوز المسح على الخف

المخرق ما لم يبلغ الخرق قدر ثلاثة أصابع . وهل المقصود أصابع اليد أو أصابع الرجل؟

فيه خلاف ، والأغلب منهم على أنها أصابع اليد .

ومذهب الامام أحمد موافق لمذهب الامام الشافعي في منع المسح على الخف المخرق .

انظر : المنتقى ٨٢/١ ، الاستذكار ٢٧٨/١ ، الكافي لابن عبد البر ١٤٧/١ ، مواهب الجليل

٣٢١-٣٢٠/١ ، المبسوط ١٠٠/١ ، بدائع الصنائع ١١/١ ، الهداية ١٥٠/١ ، شرح العناية ١٥٠/١ ،

البحر الرائق ١٨٤-١٨٣/١ . المغنى ٢٩٦/١ ، الكافي لابن قدامة ٣٥/١ ، الانصاف ١٨١، ١٧٩/١ ،

الروض المربع ٢٤/١ .

(٥) انظر : نهاية المطلب ١/١٣١ ، المذهب ٤٩٥/١ مع المجموع ، الإبانة ١/١٩١ ، الحاوي

ص١٣٦٣ ، التهذيب ص٢٨٨ ، فتح العزيز ٣٧٠/٢ .

(٦) في م : فقدان .

(٧) الخَرَز : هو خياطة الأدم - أي الجلد - وصانعه يسمى الخَرَز .

انظر : لسان العرب ٣٤٤/٥ ، المصباح المنير ص٦٤ .

(٨) انظر : الأم ٣٣/١ ، نهاية المطلب ١/١٣١ .

(٩) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٣ ، المجموع ٥٠٢/١ .

بخلاف المطلوب من ستر العورة (وهو نفوذ البصر) (٢،١) ، ولذلك نقول : لو كانت (٣) الرجل مرئية (٤) / لاتساع ساق الخف ، جاز المسح عليه (٦،٥) ، بخلاف نظيره في ستر العورة . أ/٥٢/ظ
الثاني : ملبوس مشقوق القدم ، مخروز (٧) الجملة ، يشد (٨) محل الشق بشَرَج (٩) ، أو تعطف احدى (١٠) الضفتين على الأخرى ،
 ذكر الشيخ أبو محمد فيه وجهين ، والصحيح ، القطع بالجواز (١١) . لأنه سائر يحصل الاتفاق به للمسافر .

أما قولنا : ينبغي أن يكون قويا ، أردنا (١٢) به أن يتأتى التردد عليه ، ولا يشترط أن تطوى / به المراحل (١٣) ، بل يكفي أن يكون (١٤) بحيث يتردد به في المنازل على الحوائج . ب/٥٨/ف

=====

- (١) ما بين القوس ساقط من ظ ، م .
- (٢) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣٣ ، المجموع ٥٠٢/١ .
- (٣) في ظ ، م : كان .
- (٤) في ظ : مرثيا . وفي م : مريا .
- (٥) (عليه) : ساقطة من ظ ، م .
- (٦) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣١ ، التهذيب ص ٢٨٩ ، المجموع ٥٠٢.٥٠١/١ ، وذكر النووي أن فيه وجهين : الوجه الأول : يجوز المسح عليه ، وصححه النووي وذكر أن الجمهور قطعوا به منهم القاضي حسين والمتولي والبهوي . الوجه الثاني : لا يجوز المسح عليه . قطع به البندنجي والماوردي والشيخ نصر المقدسي وصاحب العدة .
- (٧) في م : مجرور .
- (٨) في م : نسد .
- (٩) الشَرَج : بفتحتين ، هو العُرَى . انظر : لسان العرب ٣٠٥/٢ ، المصباح المنير ص ١١٧ .
- (١٠) في ظ ، م : أحد .
- (١١) وقطع به امام الحرمين وصحح الرافعي هذا الوجه . انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣٢ ، فتح العزيز ٣٧١/٢ . وقد ذكر الماوردي والنووي تفصيلا آخر ، وهو :
 ان كان الشق فوق محل الفرض لم يضر . وان كان الشق في محل الفرض فان كان لا يرى منه شيء من الرجل اذا مشى جاز المسح عليه ، وان كانت ترى فان لم يشده لم يجز المسح وان شده جاز المسح عليه بشرط أن لا يبقى شيء من الرجل يبين في حال المشي .
 انظر : الحاوي ص ١٣٦٩ ، المجموع ٤٩٨/١ .
- (١٢) في ظ ، م : أراد .
- (١٣) المرحلة المسافة التي يقطعها المسافر في نحو يوم ، والجمع مراحل .
 المصباح المنير ص ٨٥ .
- (١٤) (أن يكون) : ساقطة من ظ .

وهذا الوصف متفق على رعايته (١) . فلا (٢) يجوز المسح على الجورب (٣) واللفافة (٥،٤) ، ولا على جورب الصوفية (٦) ، اذا لم يكن عليه نعل (٧) ، فان كل (٨) ذلك لا يرتفق المسافر به ، ويعتاد نزعها اذا نزع الخف .

وأما الجبائر فيكتفى فيها بالسائر المحض ، اذ يحمل به الاتفاق ، حتى أن الشيء (٩) الذي لا ترتفق به الجبيرة ، لا يمسح عليه أيضا (١٠) .

فرعان :

أحدهما : أنه لو لبس خفا من حديد ، جاز المسح عليه (١١) ، وان كان لا يرتفق المسافر بمثله (١٢) ، لأن امتناعه لضعف اللابس ، لا لضعف الملبوس (١٣) .

=====

(١) انظر : نهاية المطلب ١/١٣١-١٣٢ ، الابانة ١/١٩ ، فتح العزيز ٢/٣٧٢-٣٧٣ ، المجموع ١/٤٩٦ .

(٢) في م : ولا .

(٣) حاصل مذهب الشافعي في مسألة المسح على الجورب أن فيها ثلاثة أقوال :

القول الأول : يجوز المسح على الجورب بشرط أن يكون صفيقا منعلا . وبهذا قطع جماعة منهم الشيخ أبو حامد والمحامي وابن الصباغ والمتولي وهو نص الشافعي في الأم .

القول الثاني : لا يمسح على الجوربين الا أن يكونا مجلدى القدمين . نقله المزني .

القول الثالث : لا يجوز المسح على الجورب الا أن يكون ساترا لمحل الغرض ويمكن

متابعة المشي عليه . قاله القاضي أبو الطيب والقفال وصححه النووي .

انظر : الأم ١/٣٤ ، مختصر المزني ص ١٠ ، المجموع ١/٤٩٩ .

(٤) في ف : واللفاف .

(٥) انظر : نهاية المطلب ١/١٣١ ، الحاوي ص ١٣٧٣ ، فتح العزيز ٢/٣٧٣ .

(٦) هو جورب جلد له كعب . انظر : الابانة ١/١٩ ، فتح العزيز ٢/٣٧٣ .

(٧) فصل الماوردي في الجورب المنعل بين أن يكون مما يشف ويمل بال المسح اليه

فلا يجوز المسح عليه ، اذا كان كذلك . وبين أن يكون مما لا يشف وتمنع صفاقته وصول

البلل الى القدمين فذكر فيه وجهين . انظر : الحاوي ص ١٣٧٤ .

(٨) (كل) : ساقطة من ف .

(٩) في ظ ، م : الستر .

(١٠) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٢ .

(١١) (عليه) : ساقطة من ظ ، م .

(١٢) ذكر النووي أن الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور في الطرق أنه لا يجوز المسح

عليه . ومن قطع به : الشيخ أبو حامد والمحامي وابن الصباغ والبنغوى . وهذا فيما

لا يمكن متابعة المشي عليه ، أما ما أمكن متابعة المشي عليه ، فيجوز المسح عليه ،

ذكر ذلك الماوردي والبنغوى والرافعي . وأطلق المزني في المختصر جواز المسح على

الخف المتخذ من الخشب . انظر : مختصر المزني ص ١٠ ، التهذيب ص ٢٨٩ ، فتح

العزيز ٢/٣٧٤ ، المجموع ١/٥٠١ ، الحاوي ص ١٣٧٥ .

(١٣) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٢ .

الثاني : لو لَفَّ قطعة آدم (١) على قدميه ، وأوثق شدة بالرباط ، وكان قويا يتأتى التردد عليه ، فلا يجوز المسح عليه (٢) . لأن اللف لا يقوى على أن يتردد عليه ، فان بالغ متكلف في التصوير وتوثيق الملفوف (٣) بربط وخبوط (٤) ، فمثله (٥) لا يتأتى نزعه واعادته (٦) على يسر ، مع استنفار (٧) المسافرين (٨) ، فيعسر الارتفاق معه .
 أما قولنا : ينبغي أن يكون مانعا للماء من النفوذ (١٠) . احترزنا به عن المنسوج ، فانه وان كان ساترا قويا ، ولكن ينفذ الماء منه الى القدم . وفيه وجهان (١١) . والقياس التجويز (١٢) ، ولا مبالاة بنفوذ الماء .

وقد نص الأصحاب على أنه اذا تثقبت ظهارة (١٣) الخف ، ولم تثقبت البطانة بازائها (١٤) ، بل تثقبت (١٥) في موضع آخر ، جاز المسح (١٦) ، وان كان ينفذ الماء ، فدل على (١٧) أنه لا تعويل (على النفوذ) (١٨) .

=====

- (١) الأئيم : الجلد المدبوغ . والجمع أدُمُ بفتحيتين وبضميتين أيضا - المصباح المنير ص ٤ .
- (٢) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣٢ ، فتح العزيز ٢/٣٧٧ ، المجموع ١/٥٠٢ - ٥٠٣ .
- (٣) في ظ : اللغائف .
- (٤) في ف : بالربط والخبوط .
- (٥) في ظ : مفتلة .
- (٦) في ظ : نزعها و اعادتها .
- (٧) في ف : استيفاز .
- (٨) في ف : المسافر .
- (٩) في ف : وأما .
- (١٠) (من النفوذ) : ساقطة من ف .
- (١١) في جواز المسح على الخف المنسوج الذي ينفذ منه الماء الى القدم وجهان :
- الوجه الأول : لا يجوز المسح عليه بل يشترط فيه ان يمنع نفوذ الماء مقطع به الماوردى والفوراني والمتولي، وذكر الرافعي والنووي أنه ظاهر المذهب .
- الوجه الثاني : يجوز المسح عليه . صححه امام الحرميين والمصنف .
- انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣٢ ، الابانة ١/ل ١٩ ، فتح العزيز ٢/٣٧٧ ، المجموع ١/٥٠٣ .
- (١٢) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣٢ .
- (١٣) الظهارة : بالكسر ما يظهر للعين وهي خلاف البطانة . المصباح المنير ص ١٤٧ .
- (١٤) (بازائها) : ساقطة من ف . وفي ظ : بازائه .
- (١٥) في ظ : تفتقب . وفي م : تثقب .
- (١٦) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣٢ - ١٣٣ ، المجموع ١/٥٠٣ .
- (١٧) (على) : ساقطة من م .
- (١٨) في ف : عليه .

أما قولنا : ينبغي أن يكون حلالا . احترزا (١) به (٢) عن الخف المنصوب ، ففي اجزاء أ/٦٠/م
المسح عليه وجهان (٣) ،

ب/٥٢/ظ ووجه المنع (٤) : أن / المعاصي تمنع الرخص .
والصحيح ، صحة الصلاة عند المسح عليه (٥) . لأن المعصية غير متمكنة من نفس (٦) المسح ،
فهو (٧) كالصلاة في الدار المنصوبة . وإنما يتعلق باللباس والغاصب ، لا بالملبوس
والمنصوب (٨) ..

واختتام النظر في الملبوس ، بذكر مسألة الجرموق (٩) . فنقول :
الجرموق فوق الخف ، ان كان / ضعيفا لا يتردد عليه ، فلا يجوز المسح عليه (١٠) . أ/٥٩/ف
وان كان قويا والخف ضعيفا (١١) ، فهو الخف ، والآخر في حكم لفافة (١٢) ، فيجوز
المسح عليه (١٣) .
وان كانا قويين ، ففي جواز المسح قولان (١٤) :

=====

- (١) في ف : احترازا .
- (٢) (به) : ساقطة من ظ ، ف .
- (٣) انظر : المذهب ٥٠٩/١ مع المجموع ، الابانة ١٩/١ ، الحاوى ص ١٣٧٦ ، فتح العزيز ٣٧٥/٢ .
- (٤) القول بالمنع منسوب لابن القاص . انظر : المذهب مع المجموع ٥٠٩/١ ، المجموع ٥١٠/١ .
- (٥) ذكر النووي أنه الصحيح عند جماهير الأصحاب وبه قطع البندنجي وهو قول أبي علي الطبري ، وممن صححه الفوراني والبنغوي .
- انظر : الابانة ١٩/١ ، التهذيب ص ٢٩٠ ، فتح العزيز ٣٧٥/٢ ، المجموع ٥١٠/١ .
- (٦) في ظ : تقدير .
- (٧) (فهو) : ساقطة من ف .
- (٨) ما بين القوسين ساقط من ظ ، م .
- (٩) الجُرْمُوقُ : مُعَرَّبٌ ، وذكر أغلب المصنفين أنه خف يلبس فوق خف . وذكر في لسان العرب أنه خف صغير ، وقيل خف صغير يلبس فوق الخف . وذكر في كفاية النبيه أنه خف كبير يلبس فوق خف صغير .
- انظر : الحاوى ص ١٣٧٧ ، التهذيب ص ٢٩١ ، المجموع ٥٠٣/١ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٣٥ ، منفي المحتاج ٦٦/١ ، القاموس المحيط ص ١١٢٥ ، لسان العرب ٣٥/١ ، كفاية النبيه ٥١/١ .

(١٠) انظر : نهاية المطلب ١٣٣/١ ، الابانة ١٩/١ ، التهذيب ص ٢٩١ ، فتح العزيز ٣٧٨/٢ ، المجموع ٥٠٥/١ .

(١١) في ظ ، م : ضعيف .

(١٢) في م : اللفافة ، وفي ف : لفاف .

(١٣) انظر : نهاية المطلب ١٣٣/١ ، التهذيب ص ٢٩١ ، فتح العزيز ٣٧٨/٢ ، المجموع ٥٠٥٠٤/١ .

(١٤) انظر : المذهب ٥٠٣/١ مع المجموع ، نهاية المطلب ١٣٣/١ ، الابانة ١٩/١ ، التهذيب

ص ٢٩١ ، فتح العزيز ٣٧٩/٢ .

أحدهما : وهو الذى نقله المزني ، أنه لا يجوز (١) . لأن الخف بدل ، فلو (٢) مسح على الجرموق لكان بدلا عن البديل . والرخص لا يعدى (٣) بها (٤) موارد (٥) . والحاجة السى الجرموق تفرض نادرا ، كالحاجة الى القفازين (٦) .

والقول الثانى : وهو القديم - وهو مذهب المزني ، أنه يجوز (٧) . لأنه من مرافق السفر ، والحاجة اليه ماسة ، ولا يجعل (٨) بدلا عن البديل . بل يجعل بدلا عن الرجل .
التفريغ :

ان قلنا : لا يجوز المسح عليهما ، نزعهما ، أو أدخل يده (٩) تحتها ومسح على الخف (١٠) .

وان (١١) قلنا : يجوز المسح (١٢) ، فقد ذكر ابن (١٣) سريج في تنزيله ثلاثة احتمالات (١٤) .
أحدها : أن الجرموق بدل عن القدم ، والخف لفافة (١٥) .
والثانى : أنه بدل عن الخف ، والخف بدل عن الرجل ، فهو بدل عن البديل (١٦) .

=====

(١) انظر: مختصر المزني ص ١٠، نهاية المطلب ١/١٣٣، التهذيب ص ٢٩١، فتح العزيز ٣٧٩/٢، المجموع ٥٠٤/١ . وهو الجديد من القولين وصحه البغوى وذكر النووى أنه الأصح عند الأصحاب .

(٢) في ظ ، م : ولو .

(٣) في م : تعدى . وفي ف : يتبع .

(٤) في ف : فيها .

(٥) في ف : موردها .

(٦) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٣ .

(٧) انظر : مختصر المزني ص ١٠، نهاية المطلب ١/١٣٣، التهذيب ص ٢٩١، فتح العزيز ٣٧٨/٢، المجموع ٥٠٤/١ .

(٨) في ف : يحصل .

(٩) في ف : تاليد .

(١٠) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٣، التهذيب ص ٢٩٢، المذهب ٥٠٣/١، مع المجموع، فتح العزيز ٣٨٤/٢، المجموع ٥٠٩/١ . وذكر أبو اسحق الشيرازى والرافعي أنه ان أدخل اليد بينهما ومسح على الأسفل ففيه وجهان :

الوجه الأول: لا يجوز المسح. وبه قال الشيخ أبو حامد الاسفراييني وقطع به المحاملي.

الوجه الثانى: يجوز ذلك. وبه قال القاضي أبو الطيب وصحه الماوردى والمتولي

و الرويانى والرافعي والنووى .

(١١) في م : فان .

(١٢) (المسح) : ساقطة من ف .

(١٣) في م : نين .

(١٤) انظر: نهاية المطلب ١/١٣٣، الابانة ١٩/١، التهذيب ص ٢٩٢، فتح العزيز ٣٧٩/٢، المجموع ٥٠٦/١ - ٥٠٧ .

(١٥) انظر : المراجع السابقة .

(١٦) وصح هذا الاحتمال البغوى والرافعي والنووى . انظر : المراجع السابقة .

والثالث: أنهما كملبوس واحد ، واحدهما طهارة والآخر بطنانة(١) . ولا خفاء باتجاه هذه الاحتمالات .

ويخرج عليها^(٢) ثلاثة أمور :

أحدها : ابتداء لبس الجرموقين ، وله ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يلبس على طهارة كاملة ، فله المسح عليه(٣) .

الثانية : أن يلبس على الحدث ،

فان جعلناه بدلا عن الخف أو عن القدم(٤) ، لم يمسح عليه(٥) . لأنه ملبوس مقصود ، لبس على الحدث .

وان نزلناه منزلة الطهارة مع البطانة ، جاز المسح(٦) ، كما لو ألمق بالخف طاقة جديدة .

الثالثة : أن يلبسهما(٧) وهو على طهارة / المسح ، فان جوزنا المسح اذا كان محدثا ، ب/٦٠/م فهاهنا أولى(٨) .

وان منعنا ، ففيه وجهان(٩) ، مأخذهما أن طهارة المسح ، هل ترفع(١٠) الحدث(١١)

حتى تقوم مقام / الطهارة الكاملة ؟ .

أ/٥٣/ظ

ومن الأصحاب(١٢) من خرج مسح المستحاضة على الخف ، على أن طهارتها(١٣) هل

ترفع الحدث(١٤) ؟

=====

(١) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٣، الابانة ١/١٩١، التهذيب ص ٢٩٢، فتح العزيز ٢/٣٧٩، المجموع ١/٥٠٧ .

(٢) في ط ، م : عليه .

(٣) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٣، الحاوي ص ١٣٨١، الابانة ١/٢٠، فتح العزيز ٢/٣٧٩،

المجموع ١/٥٠٦ . وذكر الفوراني أن فيه قولين .

(٤) في م : الرجل .

(٥) انظر: نهاية المطلب ١/١٣٣، الابانة ١/٢٠، التهذيب ص ٢٩٢، فتح العزيز ٢/٣٧٩ .

(٦) انظر نهاية المطلب ١/١٣٤-١٣٣، الابانة ١/٢٠، التهذيب ص ٢٩٢، فتح العزيز ٢/٣٧٩ .

(٧) في م : يلبسها .

(٨) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٤ ، التهذيب ص ٢٩٢-٢٩٣ .

(٩) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٤ .

(١٠) في م : ترفع .

(١١) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٤ ، التهذيب ص ٢٩٢-٢٩٣ .

(١٢) في م : أصحابنا .

(١٣) في م ، ف : طهارته .

(١٤) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٤ .

وكذلك الجريح ، اذا تيمم فتيمة مع الغسل ، هل يرفع الحدث ، وان كان التيمم بمجرد

لا يرفع الحدث (٢،١) ؟.

والوجه القطع بأن طهارة / المستحاضة لا ترفع الحدث السابق أيضا . لأن الحدث مقرون ب/٥٩/ف بها (٣) ، ولو ارتفع الحدث للزم أن تستوفي المستحاضة مدة المسح ، وان (٤) كانت تتوضأ لكل صلاة .

وقد (٥) قطع الأصحاب بأنها لا تملي إلا صلاة واحدة ، ويجب عليها النزاع بعدها (٦) ، فالوجه في تخريج المسائل أن نقول (٧) :

ان قلنا : ان طهارة المسح ترفع الحدث ، قام في اللبس مقام الطهارة الكاملة (٩) .

وان قلنا : لا ترفع (١٠) ، فتخرج على الوجهين ، كطهارة المستحاضة (١١) .

الأمر الثاني : لو (١٢) نزع الجرموقين بعد المسح عليهما ،

فان قلنا : هو بمثابة طاق (١٣) من الخف ، فلا ضرر في النزاع (١٤) .

وان قلنا : انه بدل عن الرجل (وجب غسل الرجل ، وان جعلناه بدلا عن الخف) (١٥) وجب

المسح (١٦) على (١٧) الخف (١٨) . وهل يجب إعادة الوضوء ؟ .

=====

(١) (الحدث) : ساقطة من ظ .

(٢) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣٤ .

(٣) في م ، ف : به .

(٤) في م : فان .

(٥) في م : فقد .

(٦) انظر : الحاوي ص ١٢٨٨ .

(٧) في ف : يقول .

(٨) (ان) : ساقطة من ف .

(٩) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣٤ .

(١٠) في م : يرفع .

(١١) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣٤ .

(١٢) (لو) : ساقطة من ف .

(١٣) في ف : طاقة .

(١٤) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣٤ ، الابانة ١/ل ٢٠ ، التهذيب ص ٢٩٣ ، فتح العزيز ٢/٣٨٢ ،

المجموع ٥٠٧/١ .

(١٥) ما بين القوسين ساقط من ظ .

(١٦) في ف : مسح .

(١٧) (على) : ساقطة من ف .

(١٨) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣٤ ، الابانة ١/ل ٢٠ ، التهذيب ص ٢٩٣ ، فتح العزيز ٢/٣٨١ ، المجموع ٥٠٧/١ ، وذكر امام الحرمين والفوراني احتمالا آخر وهو : ان قلنا الجرموق خف والخف لفاقة ، فاذا نزع الجرموقين لزم نزع الخفين وغسل الرجلين .

المسافر

(١) يبني ذلك على القولين ، فيما اذا نزع الخف ، أنه يقتصر على غسل الرجل ، أم يستأنف الوضوء (٢) ؟ .

الأمر الثالث : اذا نزع أحد الجرموقين بعد المسح ، نقدم على هذا ثلاث (٣) مسائل :

أحداها : أنه لو نزع أحد (٤) الجرموقين (٥) ، لزمه نزع الثاني (٦) .

الثانية : هو (٧) أنه في الابتداء ، لو أراد غسل رجل ، والمسح على خف في (٨) رجل ، لم يجز ذلك (٩) . لأنه جمع بين البذل والمبدل .

الثالثة : لو لبس في إحدى رجليه (١٠) جرموقاً فوق الخف ابتداء (١١) ، فان جعلناه كطاقة الخف (١٢) ، جاز المسح (١٣، ١٤) . وان جعلناه بدلاً عن الخف (١٥) ، لم يجز (١٦) . لأن ذلك

أ/٦١/م

يكون كالجمع بين البذل والمبدل . /

وان جعلناه (١٧) بدلاً عن القدم ، والخف لفافه ، ففي المسألة وجهان (١٨) :

أحدهما : لا يجوز (١٩) . لأن الخف البادي بمثابة لفافة .
والثاني وهو الصحيح ، أنه يجوز (٢٠) . لأنه لا جرموق عليه حتى يصير كاللفافة ، وجرموق

الرجل الأخرى (٢١) لا يجعل خفاً (٢٢) آخر (٢٣) لفافه .

=====

(١) في م : يبنني . وفي ف : يبتنى .

(٢) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٤ ، الابانة ١/٢٠٧ .

(٣) في ط ، ف : ثلاثة .

(٤) في ظ : إحدى .

(٥) في ظ ، م : الخفين .

(٦) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٥ .

(٧) (هو) : ساقطة من م .

(٨) (في) : ساقطة من ظ ، م .

(٩) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٥ ، فتح العزيز ٢/٣٨٦ ، المجموع ١/٥٢٩ .

(١٠) في م : الرجلين .

(١١) في ف : في الابتداء .

(١٢) (الخف) : ساقطة من ف .

(١٣) (المسح) : ساقطة من ف .

(١٤) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٥ ، التهذيب ص ٢٩٣ ، فتح العزيز ٢/٣٨٧ ، المجموع ١/٥٠٨ .

(١٥) (عن الخف) : ساقطة من ظ .

(١٦) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٥ ، التهذيب ص ٢٩٣ ، فتح العزيز ٢/٣٨٦ ، المجموع ١/٥٠٨ .

(١٧) في ف : جعلنا .

(١٨) انظر : فتح العزيز ٢/٣٨٧ .

(١٩) انظر : المرجع السابق .

(٢٠) قطع به البغوي وصححه الرافعي والنووي . انظر : التهذيب ص ٢٩٣ ، فتح العزيز ٢/٣٨٨ ، المجموع ١/٥٠٨ .

(٢١) في ظ : الآخر .

(٢٢) في ظ : للخف .

(٢٣) في ظ : الآخر .

رجعنا الى الغرض ، فاننا نزع أحد الجرموقين ، فان(١) جعلناه كطاقة ، فلا يضر نزعه(٢) .
وان قدرناه / بدلا عن الرجل ، أو عن الخف ، لزم نزع الآخر(٤) .
فان قيل : انا جوزتم في الابتداء أن يلبس في احدى(٥) رجليه جرموقا ، فهلا جوزتم ذلك
دواما ؟ .

قلنا : من الأصحاب من بناءه على الابتداء / ، وهو خطأ(٦) . فاننا انما جوزناه(٧) ابتداء
تفريعا على أن الخف لفافة(٨) ، وقلنا الخف البادى لم يثبت (له حكم اللفافة)(٩) ، (اذا لم
يعد مستورا ، أما في الدوام قد تمهد مستورا ، وثبت له حكم اللفافة)(١١) ، فلا يجسوز
استدامته بعد ثبوت حكم اللفافة(١٢) له(١٣) .

فرع :

لو أدخل اليد تحت الجرموق(١٤) ، ومسح على الخف ، فان جعلناه بدلا عن الخف، جاز(١٥) .
وان جعلناه كطاقة ، ينبغي أن لا يجوز(١٦) . وكذلك ان جعلنا الخف لفافة لا يجوز(١٧، ١٨) .

=====

(١) في م : فانا .

(٢) انظر: المذهب ١/٢٨٨ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/١٣٥ ، التهذيب ص ٢٩٣ ، فتح
العزیز ٢/٣٨٢ ، المجموع ١/٥٠٧ .

(٣) في م : فان .

(٤) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٥ ، المذهب ١/٢٨٨ مع المجموع ، التهذيب ص ٢٩٣ ، المجموع ١/٥٠٧ .

(٥) في م : أحد .

(٦) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٥ .

(٧) في م : جوزنا . وفي ف : نجوزّه .

(٨) في م : لفاف .

(٩) في ف : حكم اللفافة له . وفي م : اللفاف .

(١٠) في م : اللفاف .

* كذا في نسخة من المصنف ، والصواب : فقد .
(١١) ما بين القوسين ساقط من ظ .

(١٢) في م : اللفاف .

(١٣) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٥ .

(١٤) في م : الجرموقين .

(١٥) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٥ ، التهذيب ص ٢٩٣ .

(١٦) انظر : المراجع السابقة .

(١٧) (لا يجوز) : ساقطة من ف .

(١٨) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٥ ، التهذيب ص ٢٩٣ .

الفصل الثاني

في كيفية المسح

والنظر في أقله وأكمله :

أما أقله : فأن يمسح مما يوارى (١) محل الفرص ما ينطلق عليه اسم المسح، كما في الرأس (٢) .

وقدر (٣) أبو حنيفة بثلاثة (٤) أصابع (٥) .

ثم لو اقتصر على الأعلى جاز (٦) . ولو اقتصر على أسفل الخف ، فظاهر نص الشافعي رحمه الله ، أنه (٧) لا يجوز (٨) .

فمنهم من أول (٩) ، وحمله على (أنه كرهه) (١٠) . لأن الأسفل يوارى (١١) محل الفرص (١٢) .

=====

(١) في ظه م : يوارى .

(٢) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٧، الابانة ١/٢٠١، الحاوي ص ١٤٠، التهذيب ص ٢٩٥، فتح العزيز ٢/٣٨٨ .

(٣) في م : فقدر .

(٤) في ف : بثلاث .

(٥) مذهب الامام أبي حنيفة أن مقدار المسح المفروض هو مقدار ثلاثة أصابع . ومذهب

الامام مالك وجوب استيعاب الخف بالمسح ومن اقتصر على مسح الخفين أعاد في

الوقت ، وقال ابن نافع: يعيد في الوقت وبعده، ومن اقتصر على أسفل الخف يعيد في

الوقت وبعده ، وقال أشهب: يعيد في الوقت فقط . ومذهب الامام أحمد أن الواجب

مسح أكثر أعلى الخف . انظر : المبسوط ١/١٠٠، بدائع الصنائع ١/١٢، الهداية ١/١٤٩،

شرح العناية ١/١٥٠، البحر الرائق ١/١٨٢، المنقذ ١/٨٢٨، الاحتكار ١/٢٨٤، مواهب

الجليل ١/٣٢٤، المغني ١/٢٩٨، الكافي لابن قدامة ١/٣٨، الانصاف ١/١٨٤ ،

الروض المربع ١/٢٦ .

(٦) انظر : مختصر المزني ص ١٠، نهاية المطلب ١/١٣٧، الابانة ١/٢٠١، الحاوي ص ١٣٩٦، المجموع ١/٥١٨ .

(٧) (أنه) : ساقطة من ف .

(٨) ذكر الرافعي والنووي أن في الاقتصار على مسح أسفل الخف ثلاثة طرق :

الطريق الأول: أن فيه قولين، وبهذا قال القفال وأبو علي بن أبي هريرة وصححه الرافعي.

القول الأول: لا يجزئ الاقتصار عليه وصححه الرافعي . القول الثاني: يجزئ .

الطريق الثاني: القطع بالجواز. وبه قال أبو اسحق المروزي .

الطريق الثالث: القطع بالمنع . وبه قال أبو العباس بن سريح والبنغوي وجمهور الشافعية

وصححه النووي وذكر أنه المذهب . انظر : مختصر المزني ص ١٠، نهاية المطلب ١/١٣٧،

الابانة ١/٢٠١، الحاوي ص ١٣٩٧، فتح العزيز ٢/٣٨٩، المجموع ١/٥١٨، التهذيب ص ٢٩٦ .

(٩) ذكر الفوراني تأويلا ، وهو: أنه محمول على ما لو أدخل يده بباطن الخف ومسح عليه .

وعزا القول به الى أبي اسحق المروزي وقال عنه : انه الأقيس .

انظر : الابانة ١/٢٠١ ، الحاوي ص ١٣٩٧ .

(١٠) في ف : أمر مؤكد . (١١) في ف : يوارى . (١٢) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٧،

التهذيب ص ٢٩٦ .

ومنه من وافق النص ، لأن المسح على الأسفل اقتصاراً ، لم ينقل ، والباب باب رخصة (١).
أما الأكمل : فالغسل ، والتكرار كلاهما (٢) مكروهان (٣) . وقصد الاستيعاب ليس بسنة (٤،٥)،
لأنه (٦) لم ينقل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل نقل أنه مسح على الخف
خطوطاً (٧) .

=====

- (١) صحح هذا امام الحرمين وسبق بيان من قال به .
- انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣٧ ، الابانة ٢٠/١ ، الحاوي ص ١٣٩٧ .
- (٢) (كلاهما) : ساقطة من ظ ، م .
- (٣) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣٦ ، فتح العزيز ٢/٣٩٢-٣٩٣ ، المجموع ١/٥٢٠ .
- (٤) في م : بسند .
- (٥) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣٦ ، الابانة ٢٠/١ ، الحاوي ص ١٣٩٣ ، فتح العزيز ٢/٣٩٢ ، المجموع ١/٥٢١ .
وذكر النووي أن جمهور الأصحاب أطلقوا استحباب استيعاب الخف بالمسح ، ومنهم
أطلق هذا : القاضي حسين والفوراني والماوردي والمتولي والجرجاني وصاحب العدة .
(٦) (لأنه) : ساقطة من ف .
- (٧) أخرجه ابن ماجة له الطهارة وسننها باب في مسح أعلى الخف وأسفله ١٨٣/١ عن
جابر قال : مرّ رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوضأ ويغسل خفيه ، فقال بيده
- كأنه دفعه - : (إنما أمرت بالمسح) . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بيده
هكذا : من أطراف الأصابع الى أصل الساق وخطط بالأصابع . قال المعلق نقلاً عن السندی
”.... وفي سنده بقية وهو متكلم فيه” . وأخرجه البيهقي بمعناه له الطهارة باب الاقتصار
بالمسح على ظاهر الخفين ٢٩٢/١ ، عن المنيرة بن شعبة قال : رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم بال ثم جاء حتى توضأ ثم مسح على خفيه ووضع يده اليمنى على
خفه الأيمن ويده اليسرى على خفه الأيسر ثم مسح أعلاهما مسحة واحدة ، حتى كأنه
أنظر الى أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين . وأخرجه الدارقطني
موقوفاً عن الحسن من قوله له الطهارة باب الرخصة في المسح على الخفين ومما
فيه.... ١٩٥/١ عن الحسن قال : المسح على ظهر الخفين خطط بالأصابع . ونقل
الزيلعي في نصب الراية ١٨٠/١ - ١٨١ ، عن صاحب التنقيح قوله عن حديث جابر :
”وجرير هذا ليس بمشهور ولم يرو عنه غير بقية ، ومنذر هذا كأنه ابن زياد الطائي
وقد كذبه الفلاس ، وقال الدارقطني : متروك ولم يخرج ابن ماجة لجرير ومنذر غير
هذا الحديث” . وقال الحافظ في الدراية عن حديث جابر ٨٠/١ : ”أخرجه ابن ماجة
باسناد ضعيف ، وأخرجه الطبراني في الأوسط وقال : تفرد به بقية فأسقط منه رجلاً” .
وقال الزيلعي في نصب الراية عن حديث المنيرة ١٨٠/١ : ”غريب” . وقال الحافظ
عنه في التلخيص ١٦١/١ : ”وهو منقطع” .

ويستحب أن يمسح (أعلا(١) الخف(٢) وأسفله(٣) .

وكيفيته : أن يبيل اليد ويضع(٤) مؤخرة(٥) كفه اليمنى على مقدمة أصابع الرجل من فوق ، ويضع أطراف أصابع(٦) اليد اليسرى على مؤخر الرجل من أسفل ، من جانب العقب ، ويمرهما ، فتنتهي أطراف(٧) أصابع اليمنى الى الساق ، وتنتهي مؤخرة كفه اليسرى الى أطراف أصابع الرجل من أسفل(٨) .

وان(٩) كان الأسفل نجسا ، فلا يمسح عليه(١٠) . وهل يستحب المسح على العقب(١١) - وهو السائر لما ينتصب من العقب - ؟ .

ذكر العراقيون وجهين(١٢) :

أحدهما : أنه يستحب . لأنه سائر محل الفرض(١٣) .

والثاني : / أنه(١٤) لا يستحب(١٥) . لأن الاستيعاب غير مقصود ، ولم يرد ذلك في شئسي : أ/٥٤/ظ من الأخبار(١٦) .

=====

(١) في ف : أعلا .

(٢) في م : أعلاه .

(٣) انظر : المذهب ٥١٦/١ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/١٣٦ ، الحاوي ص ١٣٩١ ، ١٣٩٦ ، التهذيب ص ٢٩٥ ، فتح العزيز ٣٩٠/٢ ، المجموع ٥١٨/١ .

(٤) في ف : فيضع .

(٥) في ظ : مؤخر .

(٦) (أصابع) : ساقطة من م .

(٧) في م : الى أطراف .

(٨) انظر : مختصر المزني ص ١٠ ، المذهب ٥١٦/١ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/١٣٦ ، الابانة ٢٠/١ ، الحاوي ص ١٣٩٤ ، التهذيب ص ٢٩٥ .

(٩) في ف : فان .

(١٠) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٦ ، فتح العزيز ٣٩١/٢ ، المجموع ٥٢١/١ .

(١١) العَقَبُ بـ كسر القاف ، مؤخر القدم ، والجمع أعقاب . انظر المصباح المنير ص ١٥٩ .

(١٢) انظر تهايقا لمطلب ١/١٣٦ ، الابانة ٢٠/١ ، الحاوي ص ١٣٩٤-١٣٩٥ ، التهذيب ص ٢٩٦ ، فتح العزيز ٣٩٢/٢ . قال الرافعي : فيه قولان . وقيل وجهان .

(١٣) ممن قال بهذا الوجه : أبو اسحق المروزي وصححه البخوي والرافعي وذكر النووي أنه المذهب . انظر : نهاية المطلب ١/١٣٦ ، الحاوي ص ١٣٩٥ ، التهذيب ص ٢٩٦ ، فتح

العزيز ٣٩٢/٢ ، المجموع ٥١٨/١ .

(١٤) (أنه) : ساقطة من ف .

(١٥) ممن قال بهذا الوجه : أبو العباس ابن سريج .

انظر : الحاوي ص ١٣٩٥ ، التهذيب ص ٢٩٦ ، فتح العزيز ٣٩٢/٢ .

(١٦) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٦ .

ويتجه احتمال في أنه لو اقتصر على المسح (١) على العقب ، هل يجزئ (٢) ؟ . لأنه يتردد بين الأسفل ، / وبين الأعلى ؟ . ولا خفاء بوجه ترده .
ب/٦٠/ف

الفصل الثالث

في حكم المسح وفائنته

والنظر في مدته ، وحكمه بعد (نزع الخف) (٣) .

أما مدة المسح : فللمقيم (٤) يوم وليلة ، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن (٥) . ولا يتمور عندنا للمقيم أن يؤدي بطهارة المسح أكثر من ست (٦) صلوات في أوقاتها . وان كان يجمع بعذر المطر ، تصوّر سبع صلوات (٧) .

=====

(١) (على المسح) : ساقطة من ظ .

(٢) ذكر النووي فيه سبع طرق :

الطريق الأول : أن العقب كأسفل الخف . نقله البغوي .

الطريق الثاني : أن قلنا يجزى الأسفل فالعقب أولى والا فوجهان . ذكره القاضي حسين .

الطريق الثالث : أن قلنا لا يجزى الأسفل فالعقب أولى ، والا فوجهان . وضعفه النووي .

الطريق الرابع : أن قلنا مسح العقب سنة أجزأه ، والا فوجهان . قاله الماوردي والرويانى .

الطريق الخامس : أن قلنا مسحه ليس بسنة لم يجزى ، والا فوجهان كأسفله . قاله القفال الشاشي .

الطريق السادس : الجزم بأجزائه ، حكاه الرويانى .

الطريق السابع : الجزم بعدم الاجزاء ، ذكر الرافعي أنه أظهر عند الأكثرين ، وقال النووي :

وهو المذهب المعتمد .

انظر : الحاوى ص ١٣٩٨ ، المجموع ٥٢٠/١ ، التهذيب ص ٢٩٦ ، فتح العزيز ٣٩٠/٢ .

(٣) في م : النزع .

(٤) في ف : للمقيم .

(٥) وهذا هو المذهب عند الشافعية ، وذكر النووي أن المسافر الذى يسمح ثلاثة أيام ولياليهن

هو المسافر سفرا تقصر في مثله الهلابة ، وحدّه بثمانية وأربعين ميلا . وذكر أن هذا متفق

عليه عند الشافعية . انظر : نهاية المطلب ١/١٢٨ ، الابانة ١/١٩٧ ، الحاوى ص ١٣٣٠ ،

التهذيب ص ٢٧٩ ، المجموع ٤٨٢/١-٤٨٣ .

(٦) في ظ : ستة .

(٧) في ف : سبع .

(٨) وصورة ذلك أن يلبس الخفين على طهارة فيدخل وقت الظهر ويمضي جزء منه - نصفه

مثلا - ثم يحدث فيتوضأ ويعصم على خفيه ويصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء

والمصباح والظهر من اليوم الثاني في أول الوقت . فهذه ست صلوات ، وان جمع بعذر

المطر قدم صلاة العصر فملاها في وقت الظهر . انظر : نهاية المطلب ١/١٢٩ ، ١٣٠

الابانة ١/١٩٧ ، الحاوى ص ١٣٤٤ ، التهذيب ص ٢٧٩-٢٨٠ ، فتح العزيز ٣٩٨/٢ ، المجموع ٤٨٢/١ .

ولا يتمصور (١) للمسافر أكثر من (٢) ست عشرة (٣) صلاة ، وان (٤) جمع ف سبع عشرة (٥) . وله أن يقضي من الصلوات في المدة ما شاء من غير حصر (٦) .
وقال أبو ثور: يجوز له أن يؤدي بها (٧) خمس صلوات فقط (٨) . فان (أداها ولاه) (٩)
عقب المسح، بطلت (١٠) طهارة المسح (١١) .

وقال مالك رحمه الله : لا تتقدر مدة المسح ، بل يصلي بها الى أن يلزمه الغسل
بجنبه ، فاذ ذاك يجب (١٢) النزع (١٣) .

أ/٦٢/م

فان قيل : من أي / وقت تحتسب مدة المسح ؟

قلنا : من وقت الحدث (١٤) . فيه يدخل وقت المسح ، وقبله كان على طهارة كاملة ، فلا
يحتسب (١٥) من المدة .

=====

(١) (لا يتمصور) : ساقطة من ف .

(٢) (أكثر من) : ساقطة من ف .

(٣) في ظ ، م : ستة عشر .

(٤) في ف : فان .

(٥) انظر : الإبانة ١/١٩، الحاوي ص ١٣٤٤، التهذيب ص ٢٨٠، فتح العزيز ٢/٣٩٧ .

(٦) انظر : الحاوي ص ١٣٤٤، المجموع ١/٤٨٢ .

(٧) (بها) : ساقطة من ف .

(٨) أي عن كل يوم وليلة ، فللمقيم خمس صلوات والمسافر خمس عشرة صلاة .

(٩) في م : أدى هاؤلاه .

(١٠) في م : بطل .

(١١) انظر : الإبانة ١/١٩، المجموع ١/٤٨٢-٤٨٣ .

(١٢) في ف : يلزمه .

(١٣) القديم من مذهب الامام الشافعي والمشهور من مذهب الامام مالك أن المسح على الخفين
غير مؤقت فيمسح المقيم والمسافر ما شاء، ما لم يجب عليهما نزعه بغسل . ويستحب

له أن لا يزيد في المسح عن جمعة لينزعهما لفصل الجمعة . ولمالك رواية أخرى في

المقيم قال فيها لا يسمح المقيم على الخفين ، لكن المشهور ما قدمته . ومذهب

الامامين أبي حنيفة وأحمد موافق للمشهور من مذهب الامام الشافعي في توقيت المسح

بيوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام ولياليهن للمسافر . انظر : المنتقى ١/٧٨، ٧٧،

الاستذكار ١/٢٧٧، الكافي لابن عبد البر ١/١٤٧، ١٤٨، مواهب الجليل ١/٣٢٤، المبسوط

١/٩٨، بدائع الصنائع ١/٨، الهداية ١/١٤٧، شرح الغناية ١/١٤٧، البحر الرائق ١/١٨٠،

المغني ١/٢٨٦، الكافي لابن قدامة ١/٣٧، الروض المربع ١/٢٤، الإبانة ١/١٩،

الحاوي ص ١٣٢٩، التهذيب ص ٢٨٠، فتح العزيز ٢/٣٩٥، المهذب ١/٤٨١ مع المجموع .

(١٤) انظر : مختصر المزني ص ٩، نهاية المطلب ١/١٢٨، الإبانة ١/١٩، الحاوي ص ١٣٤٣،

التهذيب ص ٢٧٩، فتح العزيز ٢/٣٩٧، المجموع ١/٤٨٦ .

(١٥) في ف : ولا يحسب .

وقال أحمد والأوزاعي : يحتسب (١) من وقت المسح (٢) .
ويتفرع عن تركيب (٣) السفر والاقامة مسائل :
أحداها : أنه إذا (٤) لبس في الحضر على طهارة كاملة ثم سافر قبل الحدث ، أتم مدة
المسافرين ، وفاقا (٥) . لأنه العادة .
ولو أحدث في الحضر أيضا (٦) ، فكمثل (٧) . لأنه لا حجر في الحدث في الحضر ، وهو
غير بعيد عن العادة .
وقال (٨) المزني : يقتصر (٩) على مدة المقيمين (١٠) . لأن ابتداء المدة من وقت الحدث،
وقد وقع في الحضر .
وان مسح في الحضر ، ثم سافر ، أتم مسح المقيمين ، باتفاق بين (١١) الشافعي
والمزني (١٢) .

=====

- (١) في ف : يحسب .
- (٢) مذهب الامام أحمد وأبي حنيفة موافق لمذهب الامام الشافعي في أن مدة المسح تبتدأ
من حين الحدث بعد اللبس ، هذا هو المشهور من مذهب أحمد . وما ذكره المصنف
هو رواية عنه ليست هي المذهب . واختارها النووي . انظر : المغني ٢٩١/١ ،
الكافي ٣٧/١ ، الانصاف ١٧٧/١ ، الروض المربع ٢٤/١ ، المبسوط ٩٩/١ ، بدائع الصنائع
٨/١ ، الهداية ١٤٧/١ ، شرح فتح القدير ١٤٧/١ ، شرح العناية ١٤٧/١ ، البحر الرائق
١٨٠/١ ، وانظر قول الأوزاعي في الحاوي ص ١٣٤٢ ، التهذيب ص ٢٨٠ ، المجموع ٤٨٧/١ .
وقد سبق أن المشهور من مذهب المالكية أنه لا يتأقت المسح .
- (٣) في م : ترتب . وفي ف : تركب .
- (٤) في ف : لو .
- (٥) انظر : نهاية المطلب ١/١٢٨ ، الحاوي ص ١٣٥١ ، فتح العزيز ٣٩٩/٢ ، المجموع ٤٨٨/١ .
- (٦) (أيضا) : ساقطة من ف .
- (٧) انظر : المذهب ٤٨٨/١ مع المجموع ، نهاية الطلب ١/١٢٨ ، الابانة ١/١٩٠ ، الحاوي
ص ١٣٥١ ، التهذيب ص ٢٨٤ ، فتح العزيز ٣٩٩/٢ ، المجموع ٤٨٨/١ .
- (٨) (قال) : ساقطة من م .
- (٩) في ظ ، م : اقتصر -
- (١٠) انظر : نهاية المطلب ١/١٢٨-١٢٩ ، الابانة ١/١٩٠ ، الحاوي ص ١٣٥١ ، التهذيب ص ٢٨٤ ،
فتح العزيز ٣٩٩/٢ ، المجموع ٤٨٨/١ ، وغلط النووي نسبة هذا القول الى المزني ،
وقال ثبل مذهب المزني كمذهبنا .

(١١) في ف : من .

(١٢) انظر : مختصر المزني ص ٩ ، المذهب ٤٨٨/١ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/١٢٨-١٢٩ ،

الحاوي ص ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥٣ ، الابانة ١/١٩٠ ، التهذيب ص ٢٨٣ ، المجموع ٤٨٨/١ ، فتح العزيز ٣٩٩/٢ .

وقال أبو حنيفة : أتم مسح المسافرين ، ما دامت مدة الإقامة باقية (١) قبل السفر (٢) .

الثانية : عكس الأولى. وهو أنه لو مسح في السفر ثم أقام ، أتم مسح المقيمين (٣) .

وان (٤) كان قد استوفاه (٥) في السفر ، اقتصر عليه (٦) .

وقال المزني : يؤزَع ، فان كان قد استوفى يومين / وليتين ، فقد بقي له ثلث ب/٥٤/ظ

المدة ، فيستوفي ثلث مدة المقيمين (٧) . وعلى هذا القياس منهاجه (٨) .

الثالثة : لو أحدث في الحضر ، ولم يتوضأ حتى فات وقت الصلاة / وسافر ، ففيه وجهان (٩) : أ/٦١/ف

أحدهما : أنه يمسح مسح المقيمين (١٠) . لأنه ان مضى (١١) قَصْر (١٢) بالتأخير ، والمرخص

لا تناط بالمعاصي . ولأنه تعين وجوب المسح في الحضر ، فصار كما اذا (١٣) وقع المسح

في الحضر (١٤) .

=====

(١) (باقية) : ساقطمن ظ -

(٢) انظر : المبسوط ١٠٤١٠٣/١ ، بدائع الصنائع ٩/١ ، الهداية ١٥٤/١ - ١٥٥ ، شرح

العناية ١٥٤/١ - ١٥٥ ، . ومذهب الامام أحمد كمذهب الامام الشافعي ، وهو أنه يتم

مسح مقيم . هذا هو المشهور من مذهبه ، وعنه رواية أنه يتم مسح مسافر .

انظر : المنفني ٢٩١/١ ، الكافي ٣٧/١ ، الروض المربع ٢٥/١ .

(٣) انظر : مختصر المزني ص ٩ ، المذهب ٤٨٩/١ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/١٢٩ ،

الابانة ١/١٩ ، الحاوي ص ١٣٤٩ ، ١٣٥٤ ، التهذيب ص ٢٨٣ ، فتح العزيز ٤٠١/٢ ، المجموع ٤٨٩/١ .

(٤) في ف : فان .

(٥) أي استوفى مدة المسح للمقيم .

(٦) انظر : نهاية المطلب ١/١٢٩ ، الحاوي ص ١٣٥٥ ، التهذيب ص ٢٨٣ ، فتح العزيز ٤٠١/٢ ،

المجموع ٤٨٩/١ .

(٧) انظر : المذهب ٤٨٩/١ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/١٢٩ ، الابانة ١/١٩ ،

فتح العزيز ٤٠١/٢ ، مختصر المزني ص ٩ ، وقال المزني في المختصر : " ولو مسح

مسافرا ثم أقام مَسَحَ مَسَحَ مَقِيمٌ " .

(٨) في ف : منهاجه .

(٩) انظر : المذهب ٤٨٨/١ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/١٢٩ ، الابانة ١/١٩ ، الحاوي ص ١٣٥٢ .

(١٠) ممن قال به أبو اسحق الصروزي . انظر : المراجع السابقة والتهذيب ص ٢٨٤ ، فتح

العزيز ٣٩٩/٢ - ٤٠٠ .

(١١) (ان مضى) : ساقطة من ظ ، ف .

(١٢) في ف : عصي .

(١٣) في ف : لو .

(١٤) انظر : نهاية المطلب ١/١٢٩ .

والثاني : وهو القياس : أنه يتم (١) مسح المسافرين (٢) ، لأنه لم يعص بنفس السفر وانما عصى بالتأخير .

الرابعة : لو شك ، فلميدر ، أمسح في الحضر أم لا (٣) ؟ فالأصل عدم المسح (٤) .

ولو شك فلميدر انقضت المدة (٥) أم لا ؟ فالأصل عدم الانقضاء (٦) . ولكن يبني فـي

الصورتين على أسوء (٧) الاحتمالين (٨) . وهذا مما استثناه صاحب التلخيص عن ترك

الشك باستصحاب اليقين (٩) . وسببه : أن الأصل هو الغسل ، فلا يعدل الى المسح الا بيقين،

فلذلك (١٠) قلنا : اذا اشترك في المسح الواحد الإقامة والسفر ، غُلب حكم الإقامة (١١) .

وكذلك (١٢) من شرع في الصلاة / مقيما ، فحُجرت السفينة (أو كان مسافرا ، فانتهت

السفينة) (١٣) الى الساحل ، يمتنع (١٤) القصر ، ويجب الإتمام في الصورتين ، تغليباً

لحكم الإقامة (١٥) .

=====

(١) في م : يتم .

(٢) ممن قال به أبو علي بن أبي هريرة وممن صححه امام الحرمين والفوراني والرافعي

والنووي وذكر البغوي أنه المذهب .

انظر : المذهب ٤٨٨/١ مع المجموع، نهاية المطلب ١٢٩ل/١، الابانة ١٩ل/١، الحاوي

ص ١٣٥٣، التهذيب ص ٢٨٤، فتح العزيز ٣٩٩/٢ - ٤٠٠، المجموع ٤٨٨/١ .

(٣) في الابانة والحاوي والتهذيب وغيرها : لو شك فلم يدر أمسح في الحضر أم السفر

فعليه أن يحتاط ويجعل كأنه ابتداء في الحضر .

انظر : الابانة ١٩ل/١ ، الحاوي ص ١٣٥٣ ، التهذيب ص ٢٨٥ .

(٤) انظر : نهاية المطلب ١٩ل/١ .

(٥) في ف : مدة المسح .

(٦) انظر : نهاية المطلب ١٢٩ل/١ .

(٧) في ظ : استواء .

(٨) انظر : نهاية لمطلب ١٢٩ل/١، الابانة ١٩ل/١، الحاوي ص ١٣٤٥، ١٣٥٣، التهذيب ص ٢٨٥،

فتح العزيز ٤٠١/٢ .

(٩) انظر : التلخيص ل ٧ ، نهاية المطلب ١٢٩ل/١ ، فتح العزيز ٤٠١/٢ .

(١٠) في ف : ولذلك .

(١١) انظر : نهاية المطلب ١٢٩ل/١ .

(١٢) في م : فكذلك .

(١٣) ما بين القوسين ساقط من ظ .

(١٤) في م : يمنع .

(١٥) انظر : المذهب ٤٨٨/١ مع المجموع ، نهاية المطلب ١٢٩ل/١، المجموع ٤٨٨/١ .

النظر الثاني : في النزاع :

فإذا نزع أحد الخفين ، لزمه نزع الثاني (١) . وإذا نزعهما ، وجب غسل القدمين (٢) . وهل يجب استئناف الوضوء ؟ . فيه قولان (٣) :

منهم من قال : مأخذهما تفريق الوضوء (٤) .

وقال المحققون : كالقفال وغيره : القولان جاريان ، وإن قرب الزمان (٦٥) .

=====

(١) انظر : فتح العزيز ٣٦٦/٢ .

(٢) انظر : مختصر المزني ص ١٠ ، نهاية المطلب ١/١٣٥ ، الإبانة ١/٢٠١ ، التهذيب ص ٢٨٥ ،

فتح العزيز ٤٠٤/٢ .

(٣) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٥ ، الإبانة ١/٢٠١ ، التهذيب ص ٢٨٦-٢٨٥ ، فتح العزيز ٤٠٤/٢ ،

مختصر المزني ص ١٠ ، المجموع ١/٥٢٥ ، والقولان هما : الأول : يجب استئناف الوضوء .

وممن صححه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والمحامي وسليم الرازي وصاحب

العدة والشيخ نصر المقدسي . الثاني : يكفي غسل القدمين . وهو قول المزني وممن

صححه القاضي حسين وأبو اسحق الشيرازي والرويانى والبغوى والرافعي والجرجاني

والقفال الشاشي والنووى .

(٤) اختلف الشافعية في القولين السابقين ، هل هما مبنيان على أصل آخر ، أم هما مستقلان

بنفسهما ؟ (١) فمنهم من قال انهما مستقلان ، وأنهما أصل في نفسيهما ، وبهذا قال

البندنيجي وابن الصباغ والقفال الشاشي وصححه النووى . (٢) ومنهم من قال : أنهما

مبنيان على أصل ، ثم اختلفوا فيه على خمس طرق :

الطريق الأول : أنهما مبنيان على تفريق الوضوء ، فإن جوزناه كفى غسل القدمين والا

وجب استئناف الوضوء . وهذا قول أبي العباس بن سريج وأبي اسحق المروزي وأبي

علي بن أبي هريرة وجمهور البنداديين وصححه الشيخ أبو حامد ، وضعفه القفال

المروزي والقاضي حسين وأبو محمد الجويني وإمام الحرمين والمتولي .

الطريق الثاني : أنهما مبنيان على قولين للشافعي في انتقاض الطهر هل يتبعض؟

ان قلنا : لا يتبعض وجب استئناف الوضوء والا كفى غسل القدمين ، حكاه القاضي أبو

الطيب وقال الماوردي : وهو قول أصحابنا البصريين .

الطريق الثالث : أنهما مبنيان على أن المسح على الخف هل يرفع الحدث عن الرجل ؟

ان قلنا يرفع وجب الاستئناف ، والا فيكفي غسل القدمين ، وهو قول القفال المروزي

وسائر الخراسانيين والمحامي من العراقيين .

الطريق الرابع : أنهما مبنيان على تفريق الوضوء على غير ماسبق ، فإن جوزنا التفريق

كفى غسل القدمين ، والا فقولان . حكاه الدارمي .

الطريق الخامس : عكس السابق ، وهو أنهما مبنيان على تفريق الوضوء ، فإن منعنا

التفريق وجب الاستئناف والا فقولان . حكاه أيضا الدارمي واختاره .

انظر : نهاية المطلب ١/١٣٥-١٣٦ ، الإبانة ١/٢٠١ ، الحاوي ص ١٣٨٦ ، فتح العزيز ٤٠٥-٤٠٧ ،

المجموع ١/٥٢٤-٥٢٥ .

(٥) (الزمان) : ساقطة من ف .

(٦) الذين قالوا بهذا هم الذين ضعفوا بناء القولين على تفريق الوضوء .

انظر : نهاية المطلب ١/١٣٦ ، التهذيب ص ٢٨٦ ، المجموع ١/٥٢٤ .

ومأخذه (١) : أن المسح هل يرفع الحدث ؟ . وفيه قولان مفهومان من معاني كلام الشافعي رحمه الله (٢) .

ان قلنا : لا يرفع ، فقد بقي الحدث في الرجل ، فليكتفى (٣) بغسلهما (٤) .

وان قلنا : يرفع (٥) الحدث ، فقد وجب الغسل بالنزع ، وعاد الحدث ، وهو في عوده

لا يتجزأ ، فيجب الاستئناف (٦) .

فمرعان :

أحدهما : أنه (٧) لو نزع الرجل من الخف (٨) ، وأنهاها الى الساق ، حتى لم يبق

في مقر القدم شيء ، فهو نازع (٩) ، وان بقي شيء من مقر القدم (١٠) فحكم النزع لم يثبت

بعد (١١، ١٢) وان خرج المعظم ، حتى لو رد الرجل (١٤) اليه جاز استدামته (١٥) .

وعلى العكس / لو توضع وأدخل (١٦) بعض الرجل في مقر القدم ، وبعضها (١٧) خارج ، أ/ ٥٥/ظ

=====

(١) في ف : فمأخذه .

(٢) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣٦ ، الابانة ٢٠/ل ١ ، التهذيب ص ٢٨٦ ، المجموع ١/٢٩٩ هـ ٥٣٠ .

(٣) في ف : فليكتفى .

(٤) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣٦ ، الابانة ٢٠/ل ١ ، التهذيب ص ٢٨٧ ، فتح العزيز ٢/٤٠٧ ،

المجموع ١/٥٣٠ . وبه قال الجرجاني .

(٥) في م : يرتفع .

(٦) ذكر النووي أن الجمهور اتفقوا على أنه يرفع الحدث .

انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣٦ ، الابانة ٢٠/ل ١ ، التهذيب ص ٢٨٧ ، فتح العزيز ٢/٤٠٧ .

(٧) (أنه) : ساقطة من م .

(٨) في ف : الخف من الرجل .

(٩) ذكر البنوي وأبو اسحق الشيرازي في هذه الحالة أنه لا يبطل مسحه ، وبه قطع المحاملي

وأبو محمد الجويني والشيخ أبو حامد وصحه النووي . وممن قال ببطلان المسح

القاضي أبو حامد والقاضي أبو الطيب .

انظر : المذهب ١/٥٢٧ مع المجموع ، التهذيب ص ٢٨٢ ، المجموع ١/٥٢٧ هـ ٥٢٨ .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من ظ .

(١١) في ظ : بعده .

(١٢) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣٦ .

(١٣) في ظ : أخرج .

(١٤) في م : الخف .

(١٥) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣٦ .

(١٦) في م : فأدخل .

(١٧) في م ، ف : وبعضه .

- ب/٦١/ف فأحدث(١)،/ فهو محدث(٢) قبل اللبس ، اعتبارا بالخارج(٣) .
والمعنى الجامع : استصحاب الحالة الثابتة ، الى أن تتم(٤) المفارقة منها .
الثانى : لو لبس فرد خف ، فليس له المسح عليه ، وان سقطت الرجل الأخرى من
العقب جاز(٥) . لأن حكم الرجل(٦) ساقط(٧) ، فلا(٨) يكون جمعا بين البذل والمبدل .
ولو بقيت من الرجل بقية ، فلا يجوز المسح على الخف الآخر ، مالم يُوَارِ تيك(٩)
البقية سائر(١٠،١١) . والله أعلم(١٢) .

=====

- (١) في ف : وأحدث .
(٢) في ظ : حدث .
(٣) انظر : الأم ٣٣/١ ، المذهب ٥١٤/١ ، ٥٢٧ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/ل١٣٦ ،
الحاوى ص ١٣٦١ ، التهذيب ص ٢٨٢ ، فتح العزيز ٣٦٦/٢ ، المجموع ٥٢٧/١ .
(٤) في :
في/يتم .
(٥) انظر : نهاية المطلب ١/ل١٣٦ ، التهذيب ص ٢٩٠ ، فتح العزيز ٤٠٨/٢ ، المجموع ٥٢٩/١ .
(٦) في ف : الساقط .
(٧) في م : الساقط ساقط . فتكون العبارة : لأن حكم الرجل الساقط ساقط .
(٨) في ظ : ولا .
(٩) في ف : تلك .
(١٠) في ف : السائر .
(١١) انظر : نهاية المطلب ١/ل١٣٦ ، التهذيب ص ٢٩٠ ، فتح العزيز ٤٠٩/٢ ، المجموع ٥٢٩/١ .
(١٢) (والله أعلم) : ساقطة من ظ ، ف .

كتاب الحيض^(١)

وفيه أبواب :

الباب الأول

في حكم الحيض والاستحاضة

والنظر في سن الحيض ، ومدته ، وحكمه ، / وحكم الاستحاضة (٢) .

١/٦٣م

النظر الأول : في سنه (٣) . وهو مأخوذ من سن البلوغ (٤) . وظاهر نص الشافعي رحمه

في سن البلوغ في الغلام ، دخوله بمضي ستة أشهر من السنة العاشرة (٥) . اذ قال في

كتاب اللعان : "ولو أتت بولد ، والزوج ابن (٦) عشر سنين ، ثبت النسب" (٧) .

ومنهم من قال : يدخل بدخول أول السنة العاشرة (٨،٩) .

أما الجارية : فهي أسرع بلوغا (١١) ، وفيها ثلاثة أوجه (١٢) :

أحدها : أول السنة التاسعة (١٣) .

=====

(١) الحيض لغة السيلان . تقول حاضت الشجرة اذا سال صمغها ، وسمي الحيض حيضا من

قولهم حاض السيل اذا فاض ، قاله المبرد .

انظر : المصباح المنير ص ٦١ ، لسان العرب ١٤٢/٧ .

وفي الاصطلاح : الحيض دم يرخيه رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معتادة على سبيل

الصحة من غير سبب ولادة . انظر : المجموع ٣٤٢/٢ ، كفاية النبيه ١/٦٣ -

(٢) الاستحاضة : سيلان دم الرحم في غير وقته المعتاد ، ويسيل من عرق في أدنى الرحم

يسمى العاذل . انظر : تحرير ألفاظ التنبيه ص ٤٤ .

(٣) (في سنه) : ساقطة من ظ .

(٤) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٩ .

(٥) في ظ : التاسعة .

(٦) في م ، ف : بن .

(٧) نمه في المختصر ص ٢٠٨ : (ولو جاءت بحمل وزوجها صبي دون العشر ، لم يلزمه ،

لأن العلم يحيط أنه لا يولد لمثله . وان كان ابن عشر سنين وأكثر ، وكان يمكن أن يولد

له كان له حتى يبلغ فينفيه بلعان أو يموت قبل البلوغ فيكون ولده) .

(٨) في م : التاسعة .

(٩) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٩ .

(١٠) في ف : وأما .

(١١) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٩ .

(١٢) انظر : فتح العزيز ٤١٠/٢ ، المجموع ٣٧٣/٢ .

(١٣) انظر : نهاية المطلب ١/١٣٩ ، فتح العزيز ٤١٠/٢ ، المجموع ٣٧٣/٢ .

والثاني : أول السنة العاشرة (١) .

والثالث : اذا مضى (ستة أشهر من السنة التاسعة) (٢،٣) .

وانما يعول (٤) في هذا على الوجود (٥) ، والمقصود : أنها ان رأت الدم قبل هذا فهو دم فساد ، لا دم حيض (٦،٧) . وهذا في البلاد الحارة .

قال الشافعي رحمه الله : " رأيت جدة باليمن بنت عشرين سنة " (٨) .

فـرـع :

ان اتفق ذلك في البلاد الباردة في هذه المدة ، فوجهان ، حكاهما الشيخ أبو محمد (٩) . وله التفات على النظر في سن اليأس الى نساء الناحية والقطر ، أو نساء العالم (١٠،١١) .

النظر الثاني : في مدة الحيض .

وأكثرها خمسة عشر يوما (١٢) ، وأقلها يوم وليلة ، وهو قدر أربع (١٣) وعشرين ساعة (١٤) .

=====

(١) بهذا قطع العراقيون وأبو اسحق الشيرازي والبنوي وممن صححه الرافعي والنووي .

انظر المذهب ٣٧٣/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/ل ١٣٩ ، التهذيب ص ٢٩٧ ، فتح

العزیز ٤١٠/٢ ، روضة الطالبين ١/١٣٤ ، المجموع ٣٧٣/١ .

(٢) في ف : من السنة التاسعة ستة أشهر .

(٣) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣٩ ، فتح العزیز ٤١٠/٢ ، المجموع ٣٧٣/١ .

(٤) في ف : عوّل .

(٥) انظر : فتح العزیز ٤١٠/٢ ، المجموع ٣٧٤/٢ .

(٦) في ظ : الحيض .

(٧) انظر : المذهب ٣٧٣/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/ل ١٣٩ ، فتح العزیز ٤١٠/٢ ،

المجموع ٣٧٤/٢ .

(٨) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣٩ .

(٩) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣٩ ، فتح العزیز ٤١٠/٢ ، المجموع ٣٧٤/٢ ، روضة الطالبين ١/١٣٤ .

وقطع الرافعي أن البلاد الحارة والباردة سواء ، وذكر النووي أن المذهب الذي عليه

الجمهور هو عدم التفريق بين البلاد الحارة والباردة .

(١٠) في ف : العالمين .

(١١) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٣٩ .

(١٢) انظر : مختصر المزني ص ١١ ، المذهب ٣٧٥/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/ل ١٤١ ،

الابانة ٢/ل ٢٠ ، التهذيب ص ٢٩٨ ، فتح العزیز ٤١٢/٢ ، المجموع ٣٧٦/٢ .

(١٣) في ف : أربعة .

(١٤) انظر : مختصر المزني ص ١١ ، المذهب ٣٧٥/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/ل ١٤٠ ،

الابانة ٢/ل ٢٠ ، التهذيب ص ٢٩٧ ، فتح العزیز ٤١١/٢ ، المجموع ٣٧٦/٢ .

ونص الشافعي رحمه الله في موضع آخر على يوم (١) .

فمن أصحابنا من جملة (٢) على يوم بليته (٣) ، وهو الصحيح (٥،٤) .
ومنهم من قال : كان وجد امرأة تحيض / يوما وليلة ، ثم وجد أقل من ذلك فعاد اليه (٦) .

وأما أقل الطهر : فخمسة (٨) عشر يوما ، وأكثره لا حد له (٩) .
وأغلب الحيض (ستة أو سبعة) (١٠، ١١) . وأغلب الطهر ، أربعة (١٢) وعشرون ، أو ثلاثة (١٣) وعشرون (١٤) ، وهو تنمة الشهر في معارضة أغلب الحيض .
وقال أبو حنيفة رحمه الله : أقله ثلاثة أيام بلياليهن (١٥) ، وأكثره عشرة أيام (١٦) .

=====

(١) انظر : مختصر المزني ص ٢١٧ ، نهاية المطلب ١٤٠/١ ، الإبانة ٢٠/١ ، التهذيب ص ٢٩٧ .

وقد اختلف الشافعية في نص الشافعي في أقل الحيض على ثلاثة طرق :

الطريق الأول : أن فيه قولين : القول الأول : أن أقله يوم وليلة . والثاني : أن أقله يوم .

الطريق الثاني : القطع بأن أقله يوم .

الطريق الثالث : القطع بأن أقله يوم وليلة ، وهو قول المزني وابن سريج وغيرهما ،

وقطع البنوي والرافعي وصححه الفوراني والنووي وذكر أنه الأصح باتفاق الأصحاب .

انظر : المذهب ٣٧٥/٢ مع المجموع ، فتح العزيز ٤١٢-٤١١/٢ ، المجموع ٣٧٥/٢ ، التهذيب ص ٢٩٨ .

(٢) في م : حمل .

(٣) في ظ : وليلة .

(٤) (وهو الصحيح) : ساقطة من ظ ، م .

(٥) انظر : نهاية المطلب ١٤٠/١ ، الإبانة ٢٠/١ ، المذهب ٣٧٥/٢ مع المجموع ، فتح

العزيز ٤١٢-٤١١/٢/٢ ، المجموع ٣٧٥/٢ ، التهذيب ص ٢٩٨ .

(٦) انظر : المذهب ٣٧٥/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ١٤٠/١ ، الإبانة ٢٠/١ ، فتح العزيز ٤١١/٢ .

(٧) في ف : فأما .

(٨) في ظ : خمسة .

(٩) انظر نهاية المطلب ١٤١/١ ، التهذيب ص ٢٩٨ ، فتح العزيز ٤١٢/٢ ، المجموع ٣٧٦/٢ .

(١٠) في ف : ست أو سبع .

(١١) انظر : المذهب ٣٧٥/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ١٤٠/١ ، فتح العزيز ٤١٢-٤١٣/٢ ،

المجموع ٣٧٦/٢ .

(١٢) في ظ ، م : أربع .

(١٣) في ظ : ثلاث .

(١٤) انظر : نهاية المطلب ١٤١/١ ، فتح العزيز ٤١٤/٢ ، المجموع ٣٧٦/٢ .

(١٥) (بلياليهن) : ساقطة من ظ .

(١٦) المشهور من مذهب أبي حنيفة أن أقل الحيض ثلاثة أيام بلياليها ، وأن أكثره عشرة أيام بلياليها ، ولا خلاف بين الحنفية في أكثره ، وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة أن أقله ثلاثة أيام وليلتين . انظر : بدائع الصنائع ٤٠/١ ، الهداية ١٦٠-١٦١ ، شرح العناية ١٦٠-١٦١ ، البحر الرائق ٢٠١/١ .

وقال أبو يوسف (١) : أقله (٢) يومان وليلتان . وأكثره (٣) ثلاثة (٤) أيام ولياليهن (٥) .
وقال مالك رحمه الله : أقله (٦) لا يتفدر ، وأكثره (٧) خمسة عشر يوما . وفي رواية
تسعة (٨) عشر يوما (٩) .

=====

(١) يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي . أبو يوسف (١١٣-١٨٢) هـ .
صاحب أبي حنيفة وتلميذه ، وأول من نشر مذهبه كان فقيها علامة من حفاظ الحديث
ولي القضاء ببغداد أيام المهدي والهادي والرشد ، ومات في خلافته ببغداد ، وهو
أول من لقب بقاضي القضاة . من مصنفاته : الخراج ، الآثار . وهو مسند أبي حنيفة ،
النوادر ، اختلاف الأماص ، أدب القاضي . انظر : تاريخ بغداد ٢٤٢/١٤ ، الفوائد
البهية ص ٢٢٥ ، السير ٥٣٥/٨ ، وفيات الأعيان ٣٢٨/٦ .

(٢) في ف : أقلها .

(٣) في م ، ف : وأكثرها .

(٤) في م : ثمانية .

(٥) عن أبي يوسف في أقل الحيض روايتان : أشهرهما : أن أقله يومان وأكثر الثالث .
وهو ما يعادل سبع وستون ساعة . والرواية الثانية : موافقة لرواية الحسن عن أبي
حنيفة وهو أنه ثلاثة أيام وليلتين . ولم يخالف أبو يوسف في أكثر الحيض ، حيث
ذكر الكاساني أنه لا خلاف بين الأصحاب أن أكثر الحيض عشرة أيام .
انظر : بدائع الصنائع ٤٠/١ ، الهداية ١٦٠/١ ، شرح الغاية ١٦٠/١ ، البحر
الرائق ٢٠١/١ .

(٦) في م ، ف : أقلها .

(٧) في م ، ف : وأكثرها .

(٨) في م : سبعة .

(٩) المشهور من مذهب الامام مالك أن أقل الحيض لا يتقدر بل دفقة الدم الواحدة تعتبر
حيضا إلا أنه لا يعتد بها في العدة ، والإستبراء . وأكثره خمسة عشر يوما . وقال
محمد بن مسلمة : أكثره خمسة عشر يوما ، وأقله ثلاثة أيام . وقال ابن الماجشون :
إن أقل الحيض خمسة أيام . وروى عن مالك أنه لا تقدير لأقل الحيض ولا لأكثره .
أما ما ذكره المصنف أن أكثر الحيض تسعة عشر أو سبعة عشر في رواية ، فلم أقف
عليه فيما رجعت اليه من كتب المالكية .

والمشهور من مذهب الامام أحمد في أقل الحيض وأكثره موافق للمشهور من مذهب
الإمام الشافعي وهو أن أقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوما . وفي رواية عنه : أن
أقله يوم وأكثره سبعة عشر يوما .

انظر : المنتقى ١٢٣/١ ، الذخيرة ص ٣٧٢-٣٧٣ ، بداية المجتهد ٦٨/١ ، الإستذكار
٥٨٥٧/١ ، القوانين الفقهية ص ٣١ ، المغني ٣٠٨/١ ، الكافي لابن قدامة ٧٥٠٧٤/١ ،
الإلصاف ٣٥٨/١ ، الروض المربع ٣٧/١ .

ب/٦٣/م

فان قيل : ما استند هذه التقديرات؟/

قلنا : روى أصحاب أبي حنيفة على وفق مذهبهم أحاديث ، هي (١) مردودة عند أئمة الحديث (٢) . وروى أصحابنا قوله عليه السلام: (تقعد احداهن في قعر بيتها ، شطر دهرها ، لا تصوم ولا تصلي) (٣) . وقالوا : فيه إشارة إلى أكثر الحيض ، وأقل الطهر ، وأنهما يتقابلان ، (فان سياق) (٤) الكلام للمبالغة في تحقيرهن ، فكان الأليق (٥) التعرض لأكثر الحيض ، وأقل الطهر (٦) . إلا أن التمسك بهذا أيضا ليس بقوى ، فان أقل الحيض لا يتبين به (٧) . وهو غير مسوق للتقدير ، وإنما (٨) المستند (٩) فيه الوجود (١٠) . لأنه أمر راجع الى الفطرة ، والحيض (١١) دم يجتمع (١٢) في الرحم ، فيرخيه الرحم في أوانه ، كائنا فضل البين .

وقد ينقطع في الباطن عرق ، فهو (١٣) دم الاستحاضة .

=====

- (١) (هي) : ساقطة من ظ ، م .
- (٢) استدلل الحنفية لمذهبهم بحديث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه: (أقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثة أيام ، وأكثره عشرة أيام) . روى من حديث أبي امامة الباهلي ومن حديث واثلة بن الأسقع ومن حديث معاذ بن جبل وحديث أبي سعيد الخدري وحديث أنس بن مالك وحديث عائشة رضي الله عنهم جميعا .
- وأوردها الزيلعي في نصب الراية وبين كلام العلماء في إعلالها مانظر : نصب الراية ١٩١/١-١٩٣ . وروى الدارقطني حديث أبي امامة واثلة بن الأسقع وأعلها مك .
- الحيض ٢١٩٢١٨/١ ، وأورد الهيثمي بعضها في مجمع الزوائد ٢٨٥/١ وأعلها .
- (٣) قال الحافظ في التلخيص ١٦٢/١: "لا أصل له بهذا اللفظ" . ثم ساق أقوال كثير من العلماء في بطلانه وعدم معرفته . ونقل الزيلعي في نصب الراية ١٩٣/١ عن أبي الجوزي في كتابه "التحقيق" قوله: "وهذا حديث لا يعرف" . وقال عنه النووي في المجموع ٣٧٧/٢: "حديث باطل لا يعرف" .

- (٤) في ف : فانه ساق .
- (٥) في م : الأولى .
- (٦) انظر : نهاية المطلب ١٤٢/١ ، فتح العزيز ٤١٣/٢ .
- (٧) (به) : ساقطة من ظ .
- (٨) في ظ : قلنا .
- (٩) في ظ ، م : السبب .
- (١٠) انظر : نهاية المطلب ١٤١/١ ، التهذيب ٢٩٧ .
- (١١) في ظ ، م : فالحيض .
- (١٢) في ظ : مجتمع .
- (١٣) في م : وهو .

وأما^(١) دوام الحيض ، غير متمور ، فإن البنية لا تحتل ذ لك بحال ، فالرجوع الى الوجود.

قال عطاء (٢) : رأيت من تحيض يوما ، ورأيت من تحيض خمسة عشر يوما (٤، ٣) .

وقال الشافعي رحمه الله : رأيت امرأة^{تزل} تحيض يوما (٥) .

وقال أبو عبد الله الزبيري : في نساءنا من تحيض يوما وليلة (٦) ، وفيهن من

تحيض خمسة عشر يوما (٧) .

ولا يستقيم التعويل على مسلك آخر سوى الوجود (٨) .

فان قيل : فلو وجدنا في قطر ، أو عصر ، امرأة تحيض أقل من ذلك أو أكثر / ؟ . ب/٦٢/ف

قلنا : اختلف فيه الأصحاب على ثلاثة أوجه (٩) :

فقال قائلون : لا نغير (١٠) ماتقرر عليه رأي الباحثين من الأئمة (١١) . فإن الطباع

لا تختلف في أمثال ذلك بالأعمار ، وانما تختلف بالأغلال (١٢) ، والميل عن الاعتدال

=====

(١) في ف : اما .

(٢) عطاء بن أبي رباح مولاهم . أبو محمد . (٢٧- ١١٤) هـ . وأبو رباح اسمه أ سلم ، وعطاء

من الموالى نشأ بمكة وانتهت اليه الفتوى بمكة والى مجاهد في زمانهما . ونقل

عنه أنه أدرك مائتين من الصحابة ، وهو من سادات التابعين فقهاً وعلماً وورعاً

وفضلاً ، روى عن جماعة من الصحابة منهم ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وابن عمرو

واسامة بن زيد وجابر وعائشة وأبي هريرة وأم سلمة رضي الله عنهم أجمعين . وروى

عنه مجاهد والزهرى وأيوب السختياني والحكم بن عتيبة وغيرهم وكانت ولانته بالجند

باليمن . وتوفي بمكة . انظر : تهذيب التهذيب ١٩٩/٧ ، البداية والنهاية ٣١٧/٩ ،

مرآة الجنان ٢٤٤/١ ، السير ٧٨/٥ .

(٣) (يوما) : ساقطة من ف .

(٤) انظر : المذهب ٣٧٥/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/١٤١ ، التهذيب ٢٩٨ ، فتح

العزیز ٤١٢/٢ ، المغني ٣٠٨/١ - ٣٠٩ ، الكافي لابن قدامة ٧٤/١ .

(٥) انظر : الأم ١/٦٤ ، المذهب ٣٧٥/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/١٤١ ، فتح العزیز ٤١١/٢ .

(٦) (وليلة) : ساقطة من ظ ، م .

(٧) انظر : المذهب ٣٧٥/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/١٤١ ، الكافي لابن قدامة ٧٥٧٤/١ .

(٨) انظر : نهاية المطلب ١/١٤١ .

(٩) انظر : فتح العزیز ٤١٤/٢ ، المجموع ٣٨١/٢ .

(١٠) في ف : يغير .

(١١) صح هذا الوجه النووي والرافعي وذكر أنه المذهب المعتمد .

انظر : نهاية المطلب ١/١٤١ ، فتح العزیز ٤١٥/٢ ، المجموع ٣٨١/٢ ، روضة الطالبين ١/١٣٤ .

(١٢) في ظ ، م : بالاعتدال .

ولسنا نطلب (يقينا ، وانما نطلب) (١) غلبة ظن (٢) ، وقد حملّه / الباحثون . (فلو أ/٥٦/ظ
غيرنا) (٣) هذا ، لغيرنا مدة الحمل الى أقل من ستة أشهر ، الى غير ذلك . وهذا (٤) ما
اختاره الامام (٥) .

الثاني : أنا تتبع الوجود كيف فرض . واليه ذهب طوائف من المحققين ، كالأستاذ أبي اسحق (٦) ،
والقاضي حسين (٧) ، وغيرهما (٨، ٩) . لأنه لا مستند الا الوجود . وقد تختلف الأهوية والأعمار
فيما يرجع الى الطباع .

=====

- (١) ما بين القوسين ساقط من ف .
- (٢) في ف : الظن .
- (٣) في ظ ، م : ولو اعتبرنا .
- (٤) في م : فهذا .
- (٥) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٤٢ .
- (٦) ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن مهران الاسفراييني . الاستاذ أبو اسحق . (٤١٨ - ... هـ) .
امام جليل في الفقه والأصول وغيرها من العلوم جمع شرائط الامامة ، بُني له مدرسة
في نيسابور لم يُبنَ قبلها بنيسابور مثلها ، ودرّس وحدّث وعنه أخذ عامة شيوخ
نيسابور الاصول ، وكان في الرواية ثقة ، سمع بخراسان من أبي بكر الاسماعيلي وفي العراق من
أبي بكر محمد بن عبدالله الشافعي ودعلجن أحمد وغيرهما ، وروى عنه أبو بكر
البيهقي وأبو القاسم القشيري وغيرهما . من مصنفاته : الجامع في أصول الدين والرد
على الملحدين ، مسائل الدور ، تعليقة في أصول الفقه ، وله مناظرات مع المعتزلة
توفي بنيسابور . انظر طه السبكي ٢٥٦/٤ ، تهذيب الاسماء واللغات ق ١٦٩/٢ - ١٧٠ ،
السير ٣٥٣/١٧ ، طه الأسنوي ٤٠/١ ، وفيات الأعيان ٢٨/١ ، مرآة الجنان ٣١/٣ .
- (٧) الحسين بن محمد بن أحمد المروزي . أبو علي القاضي . (٤٦٢ - ... هـ)
امام من أئمة الشافعية وأحد رفقاء الأصحاب ، ذاع صيته وكان فقيها خراسان ، ولقب
بحبر الأمة ، تفقه على القفال المروزي وكان من أبرز تلامذته ، وأوسعهم في الفقه دائرة ،
وأشهرهم به اسماً ، وأكثرهم له تحقيقاً ، روى الحديث عن أبي نعيم الاسفراييني ، وروى
عنه عبد الرزاق المنيعي والامام البغوي وغيرهما . من مصنفاته : التعليقة في الفقه ،
أسرار الفقه ، توفي بمرور الرود . انظر : طه السبكي ٣٥٦/٤ ، مرآة الجنان ٨٥/٣ ،
شذرات الذهب ٣١٠/٣ ، العبر ٣١٢/٢ ، وفيات الأعيان ١٣٤/٢ ، طه الأسنوي ١٩٦/١ ، السير ٢٦٠/١٨ .
- (٨) في ظ ، وغيره .
- (٩) ومن اختار هذا الوجه الدارمي والمتولي .
- انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٤١ ، فتح العزيز ٤١٥٤١٤/٢ ، المجموع ٣٨١/٢ .

الثالث : (أن كل قدر / (١) وجناته ، ووافق (٢) مذهب ذى مذهب من علماء السلف ، حكمنا ١/٦٤/م به . ولا فلا (٣) . وهذا التفات على الأول ، فان ما ذهب اليه الأولون ، قد (٤) عهدوه فـي أعصارهم .

وأجمعت الأمة على أن المرأة لو رأت يوما دما ، ويوما نقاء وهكذا على التعاقب (٥) ، فلا يجعل (٦) كل يوم طهرا كاملا (٧) . وانما ذلك يقع في أبواب التلفيق (على ما (٨) سيأتي (٩) .

النظر الثالث في حكم الحيض (١٠) :

وحكمه : (أن يمنع (١١) من كل ما يفتقر الى الطهارة (١٢) ، ويتعلق باللبث (١٣) في المسجد ، ويمنع الصوم ، والجماع (١٤) .
أما ما يفتقر الى الطهارة ، كالصلاة ، وسجود التلاوة ، وسجود الشكر (١٥) ، والطواف (١٦) .
ثم لا تجب الصلاة في الحيض (١٧) ، ولا يجب قضاؤها أيضا (١٨) ، ويمنع كل طهارة فـي

=====

- (١) في ف : ان كان قدرا .
- (٢) في ظ ، م : وافق .
- (٣) انظر : نهاية المطلب ١/ل١٤١-١٤٢ ، فتح العزيز ٤١٥/٢ ، المجموع ٣٨١/٢ .
- (٤) في ظ ، م : فقد .
- (٥) في ف : هذا التعاقب .
- (٦) في ف : يحمل .
- (٧) انظر : نهاية المطلب ١/ل١٤٢ ، فتح العزيز ٤١٥/٢ .
- (٨) في ف : كما .
- (٩) سيأتي باب التلفيق في ص ٤٦١ .
- (١٠) ذكر النووي في المجموع ٥٤٤/٢ فصلا في أشياء أنكرت على الغزالي في باب الحيض من الوسيط ، وذكر منها : حصره حكم الحيض في المنع من أربعة أشياء ، وذكر أن له أحكاما أخرى غير التي ذكرها المصنف منها : وجوب النسل عند انقطاعه ، وأنه علامة على بلوغ الجارية ، وأنه يحرم الطلاق فيه ، ولا يقطع التتابع في صوم الكفارة والنذر وغير ذلك .
- (١١) في ف : أنه يمنع من أربعة .
- (١٢) انظر : نهاية المطلب ١/ل١٣٩ ، فتح العزيز ٤١٦-٤١٧ .
- (١٣) في ف : بالمكث .
- (١٤) انظر : التهذيب ص ٢٩٩ .
- (١٥) في ف : وسجود الشكر وسجود التلاوة .
- (١٦) انظر : نهاية المطلب ١/ل١٣٩ ، التهذيب ص ٢٩٩ ، المجموع ٣٥٣/٢ .
- (١٧) في ظ ، م : الحال .
- (١٨) نقل ابن المنذر والنووي الإجماع على هذا . انظر : الإجماع ص ٣٧ ، الأوسط ٢٠٢/٢ ، المجموع ٣٥١/٢ ، التهذيب ص ٢٩٩ ، فتح العزيز ٤١٦-٤١٨ .

حالة الحيض ، الا غسل الجنابة اذا قلنا ان الحائض تقرأ القرآن ، والجنب (١) لا يقرأ بحال .
(فان أجنبت وهي حائض ، اغتسلت للقراءة (٢) ، اذا طال الحيض وخشيت النسيان على أحد القولين (٣) . و كذلك غسل الاحرام ، وغسل الوقوف بعرفة ، مستحبان (٤) للحائض (٥) . فان المقصود منهما النظافة . وحقيقة الطهارة غير مشروطة في هذه المناسك .

وأما / ما يتعلق بالمسجد ، كالاغتكاف ، فيمتنع على الحائض ، اذ ليس لها اللبس أ/٦٣/ف
في المسجد (٦) ، والعبور أيضا ممنوع (٧) ، ان خافت (٨) التلويث (٩) . وان لم تخف (١٠)
فوجهان (١١، ١٢) .

وأما الصوم ، فممنوع (١٣) ، وهو خارج عن القياس . لأنه (١٤) لا يفتقر الى الطهارة ، ثم
يجب قضاؤه (١٥) .

وسئلت عائشة رضي الله عنها عن الفرق بين الصوم والصلاة في القضاء (١٦) ، فقالت:

=====

(١) في م : فالجنب .

(٢) انظر : نهاية المطلب ١ / ١٣٩ ، فتح العزيز ٤٣١/٢ ، المجموع ٣٤٩/٢ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ظ ، م .

(٤) في ظ : يستحبان .

(٥) انظر : نهاية المطلب ١/ ١٣٩ ، فتح العزيز ٤٣١/٢ ، المجموع ٣٤٩/٢ .

(٦) انظر : المذهب ٣٥٧/٢ مع المجموع ، التهذيب ص ٣٠٠ ، فتح العزيز ٤١٨/٢ ، المجموع ٣٥٨/٢ .

(٧) (ممنوع) : ساقطة من ظ ، وفي ف : ممتنع .

(٨) في ظ : لم خافت . وفي م : لمن خاف .

(٩) انظر : نهاية المطلب ١/ ١٣٩ ، فتح العزيز ٤١٨/٢ ، المجموع ٣٥٨/٢ .

(١٠) في م : يخف .

(١١) في ف : وجهان .

(١٢) انظر : فتح العزيز ٤١٨/٢ ، المجموع ٣٥٨/٢ ، والوجهان هما :

الأول : يحرم عليها العبور بالمسجد ، صححه امام الحرمين وذكر النووي أن امام .

الحرمين انفرد بتصحيحه .

الثاني : يجوز لها المرور في المسجد كالجنب ، وبه قال أبواسحق المروزي وابن

سريج وقطع به أبواسحق الشيرازي والبندنجي وصححه الراعي والنووي وذكر أن الجمهور

صحوه وأنه المذهب .

(١٣) نقل النووي الاجماع على تحريمه .

انظر : نهاية المطلب ١/ ١٤٠ ، فتح العزيز ٤١٩/٢ ، المجموع ٣٥٤/٢ .

(١٤) في ف : فانه .

(١٥) نقل ابن المنذر والنووي الاجماع على وجوب القضاء . انظر : الاجماع ص ٣٧ ، الأوسط

٢٠٣/٢ ، نهاية المطلب ١/ ١٤٠ ، فتح العزيز ٤١٩/٢ ، المجموع ٣٥٥، ٣٥١/٢ .

(١٦) (في القضاء) : ساقطة من ظ .

(كنا نُؤمر بقضاء الصوم ، دون الصلاة) (١) . فأشارت الى الاتباع .

ثم اختلفوا في أن الصوم هل يجب في مدة الحيض (٢) ؟ .

(منهم من قال : يحكم بالوجوب ، ولولا لما كان الصوم بعده قضاء له) (٣، ٤) .

ومنهم (٥) من قال : لا يجب (٦) . اذ لا يعقل الوجوب ، ما لم يقترن به الامكان .

وليس لهذا الكلام فائدة فقهية .

وأما الجماع ، فهو محرّم بالحيض (٧) . وقد (٨) نبّه الرب تعالى عليه ، اذ قال : (قُلْ

هُوَ أَذَىٰ فَاَعْتَزِلُوا / النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ) (٩) . ولا خلاف في (١٠) أن الاستمتاع بما فوق السرة ب/٦٤/م

وتحت الركبة جائز (١١) . وفي الاستمتاع بما تحت الازار ، مما سوى الجماع ، وجهان (١٢) : ب/٥٦/ظ

=====

(١) متفق عليه أخرجه مسلم له الحيض باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة ٢٨/٤

مع شرح النووي عن معاذة قالت : سألت عائشة فقلت : ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي

الصلاة ؟ فقالت : أحرورية أنت ؟ قلت لست حرورية ولكني أسأل . قالت : كان يصيبنا

ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة . وأخرجه البخاري له الحيض باب لا تقضي

الحائض الصلاة ١٤٤/١ بنحوه .

(٢) الخلاف على وجهين . انظر : فتح العزيز ٤٢٠/٢ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ظ .

(٤) ممن قال بهذا الوجه امام الحرمين والقاضي حسين والمتولي والروباني .

انظر : نهاية المطلب ١/ل/١٤٠ ، التهذيب ص ٢٩٩ ، فتح العزيز ٤٢٠/٢ ، المجموع ٣٥٥/٢ .

(٥) في ظ : منهم .

(٦) انظر : نهاية المطلب ١/ل/١٤٠ ، فتح العزيز ٤٢٠/٢ ، المجموع ٣٥٥/٢ ، وذكر النووي أنه

المذهب الصحيح الذي قطع به الجمهور .

(٧) انظر : نهاية المطلب ١/ل/١٤٠ ، الابانة ٢٠/١ ، التهذيب ص ٣٠٠ ، فتح العزيز ٤٢١/٢ ،

المجموع ٣٥٩/٢ . وقد نقل النووي الاجماع على ذلك .

(٨) (قد) : ساقطة من ظ ، م .

(٩) سورة البقرة آية ٢٢٢ .

(١٠) (في) : ساقطة من م .

(١١) انظر نهاية المطلب ١/ل/١٤٠ ، الابانة ٢٠/١ ، التهذيب ص ٣٠٢ ، فتح العزيز ٤٢٨/٢ ، ٤٢٩

(١٢) انظر : نهاية المطلب ١/ل/١٤٠ ، التهذيب ص ٣٠٢ ، فتح العزيز ٤٢٤/٢ ، ٤٢٥ ، ٤٢٨ ، المجموع

٣٦٢/٢ . وذكر الرافعي والنووي أنها ثلاثة أوجه ، وهي :

الأول : يجوز الاستمتاع بما تحت الازار مما سوى الجماع ، وبه قال أبو اسحق المروزي

وأبو علي بن خيران وأبو الحسن بن خيران واختاره الماوردي والرويانى وذكر النووي

أنه الأقوى دليلا . الثاني : لا يجوز ذلك . وبه قال ابن سريج وأبو علي بن أبي هريرة

وقطع به أبو اسحق الشيرازى وصححه الرافعي والنووي ، وهو ظاهر المذهب .

الثالث : إن أمن على نفسه التعدى الى الفرج جاز ، والا فلا . ويروى هذا عن أبي الغياض .

وفي نصوص الشافعي رحمه الله اشارات اليهما (٢،١) .

ويشهد للاباحة ، قوله عليه السلام : (افعلوا كل شيء الا الجماع) (٣) .

ويشهد للوجه الآخر ، ما روى أن عائشة رضي الله عنها قالت : (كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مضجعه ، فحضت ، فانسلت ، فقال : (مالكه أنفست ؟) . فقلت (٤) : نعم . فقال : (خذي ثياب حيضتك (٥) ، وعودي الى مضجعتك) . ونال مني ما ينال الرجل من امرأته ، إلا ماتحت الازار (٦) .

فسرع :

اذا باشر في حال الحيض ، فقد روى ابن (٧) عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (من أتى امرأته (٨) والدم عبيط (٩) ، تصدق بدينار . وإن كان في أواخر السدم ،

=====

(١) في م : اليها . وفي ف : اليه .

(٢) انظر : الأم ٥٩/١ .

(٣) أخرجه مسلم له الحيض باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله.... ٢١١/٣ مع شرح النووي . من حديث أنس مطولا في سبب نزول آية : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ....) بلفظ : (اصنعوا كل شيء الا النكاح) .

(٤) في م : قلت .

(٥) ^{في م}حيضك .

(٦) أخرجه البيهقي للطهارة باب مباشرة الحائض فيما فوق الازار وما يحل منها وما يحرم ٣١١/١ بمعناه مختصرا . وأخرجه مالك له للطهارة باب ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض ٥٨/١ بمعناه مختصرا موقوفا على ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عائشة ، ولم يذكر أيا منهما الزيادة التي في آخره (ونال مني....) . ونقل المعلق على الموطأ عن ابن عبد البر قوله : لم يختلف رواة الموطأ في ارسال هذا الحديث ، ولا أعلم أنه روى بهذا اللفظ من حديث عائشة البتة ، ويتصل معناه من حديث أم سلمة . قال الحافظ في التلخيص ١٦٧/١ عن رواة البيهقي : واسناده صحيح عند البيهقي . وقال عن الزيادة التي في آخره (ونال مني....) : أنها منكرة .

قلت : والمشهور من هذا الحديث أنه من حديث أم سلمة المتفق عليه ، أخرجه البخاري له الحيض باب من سمى النفاس حيضا ١٣٥/١ ، ومسلم له الحيض باب الاصطجاع مع الحائض في لحاف واحد ٢٠٦/٣ مع شرح النووي .

(٧) في م : بن .

(٨) في ف : امرأة .

(٩) دَمٌ عَبِيْطٌ : أى طَرِيٌّ خَالِصٌ ، لا خَلْطَ فيه .

انظر : المصباح المنير ص ١٤٨ ، مختار الصحاح ص ١٧٢ .

تصدق بنصف دينار(١) . وفي الحديث ضعف .
والأصح أنها مستحبة (٢) ، وليست بواجبة (٤) .
ومن أصحابنا من أوجبها (٥) . (مخافة أن يكون الحديث صحيحا . والحديث لا صحة له) (٦) .
وهو غير معدود من المذهب . (٧)

=====

(١) أخرجه البيهقي في الحيض باب ما روى في كفارة من أتى امرأته حائضا ٣١٧/١ عن ابن عباس مرفوعا: (إن كان الدم عبيطا فليتمدق بدينار ، وإن كان في الصغرة فنصف دينار) . وأخرجه من طرق وبألفاظ عدة من ٣١٤/١ - ٣١٩ . وأخرجه الدارمي في الطهارة باب من قال عليه الكفارة ٢٧١/١ بنحو لفظ البيهقي وبألفاظ أخرى مرفوعا وموقوفا . وأبو داود في الطهارة باب في إتيان الحائض ١٨١/١ عنه مرفوعا : (يتمدق بدينار أو بنصف دينار) قال أبو داود: هكذا الرواية الصحيحة ، وأورده موقوفا عنه ١٨٣/١ بلفظ: (إذا أصابها في أول الدم فدينار ، وإذا أصابها في انقطاع الدم فنصف دينار) . وأخرجه الترمذي في الطهارة باب ما جاء في الكفارة في ذلك ٤٢٠/١ ، مع التحفة ، نحو حديث أبي داود الأول ، وذكر أن الحديث روى عن ابن عباس موقوفا ومرفوعا . وأخرجه النسائي في الطهارة في الحيض والاستحاضة باب ما يجب على من أتى حليلته في حال حيضها ١٥٣/١ ، ١٨٨ ، كرواية أبي داود الأولى . وأخرجه ابن ماجه في الطهارة وسننها باب في كفارة من أتى حائضا ٢١٠/١ ، كرواية أبي داود الأولى . والحاكم ١٧٢/١ ، كلفظ أبي داود الأول وقال عنه: هذا حديث صحيح . ثم قال الحاكم : قد أرسل هذا الحديث وأوقف أيضا ونحن على أصلنا الذي أصلناه أن القول الذي يسند ويصل إذا كان ثقة . وأخرجه أحمد كلفظ أبي داود الأول ١/٢٣٠، ٢٣٧، ٢٧٢، ٢٨٦، ٣١٢، ٣٢٥ . وذكر الحافظ في التلخيص ١٦٦١٦٥/١ طرقه وتكلم عليها ، وملخص ذلك في قوله: والاضطراب في أسناد هذا الحديث ومثله كثير . إلا أنه صحح رواية أبي داود الأولى المذكورة فقال: وأقر ابن دقيق العيد تصحيح ابن القطان وقواه في الإمام . وهو الصواب . وقال النووي في المجموع ٣٦٠/٢ : واتفق المحدثون على ضعف حديث ابن عباس هذا واضطرابه . وتعقب الحاكم في تصحيحه الحديث بقوله: وهذا الذي قاله الحاكم خلاف قول أئمة الحديث ، والحاكم معروف عندهم بالتساهل في التصحيح . وأورد الألباني طرقه في إرواء الخليل ٢١٨-٢١٧/١ ، وضعفها ، وصحح طريق أبي داود الأول المرفوع والثاني موقوفا على ابن عباس كالتفسير للحديث الأول . والله أعلم .

(٢) أي الصدقة .

(٣) في م ، ف : محبوبة .

والنوى

(٤) وكذا قال امام الحرمين وعزاه الفوراني والبهوي والرافعي الى الجديد وصحه النووي .

انظر : نهاية المطلب ١/١٤٠ ، الابانة ١/٢٠ ، التهذيب ٣٠٠ ، فتح العزيز ٢/٤٢٢ ، المجموع ٢/٣٥٩ .

(٥) وعزاه الرافعي والنوى الى القديم . انظر: نهاية المطلب ١/١٤٠ ، فتح العزيز

٢/٤٢٢ ، المجموع ٢/٣٥٩ .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ظ ، م .

(٧) في م : وذلك .

ب/٦٣/ف

ويتعلق بالحيفض أحكام من العدة ، والاستبراء(١)/ تسقضى في مواضعها .

النظر الرابع : في حكم الاستحاضة(٢) . وفيه مسائل :

أحداها : أنه يجب عليها تجديد الوضوء لكل صلاة(٣) . قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم لبعض المستحاضات : (توضئي لكل صلاة ، فإنه دم عرق)(٤) .

و ليس لها أن تؤدى بوضوء واحد(٥) ، الا ما للمتيمم أدأؤه بتيمم واحد(٦) ، وهي

فريضة ونوافل(٧) . وكذلك القول فيمن حدثه(٨) دائم ، كسلس البول وغيره(٩) .

=====

(١) في ف : والاستحاضة .

(٢) في ف : المستحاضة .

(٣) انظر : نهاية المطلب ١/ل/١٤٣ ، الابانة ١/ل/٢٤ ، التهذيب ص ٣٥٥ ، فتح العزيز ٢/٤٣٥ .

(٤) أمر المستحاضة بالوضوء لكل صلاة جاء في قصة فاطمة بنت أبي حبيش :

أخرج أبو داود له الطهارة باب من قال تغتسل من طهر الى طهر ١/٢٠٩ ، عن عائشة

رضي الله عنها قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش الى النبي صلى الله عليه وسلم

فذكر خبرها وقال : (ثم اغتسلي ، ثم توضئي لكل صلاة وصلي) . وأخرج من طريق

عدى بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم في المستحاضة :

(تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتعلي والوضوء عند كل صلاة) . وقال أبو داود

وحديث عدى بن ثابت والأعمش عن حبيب وأيوب أبي العلاء كلها ضعيفة لح نصح .

وأخرج الترمذى حديث عدى بن ثابت المقدم بنحوه له الطهارة باب ما جاء أن

المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ١/٣٩٣ مع التحفة ، وأخرج ابن ماجة حديث عائشة وعدى

بن ثابت بنحوهما له الطهارة وسننها باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت

أيام أقرائها قبل أن يستمر بها الدم ١/٢٠٤ ، وأخرج الدارمي حديث عدى بن ثابت

بنحوه له الطهارة باب في غسل المستحاضة ١/٢٢٣ . وأخرج الدارقطني حديث عائشة

بنحوه من طرق عدة له الحيفض ١/٢١١ وقال عن بعض طرقه : تفرد به عمار بن مطر

وهو ضعيف عن أبي يوسف . وأخرج البيهقي من طرق عدة بالفاظ عدة له الحيفض باب

المستحاضة تغسل عنها أثر الدم وتغتسل ١/٣٤٤ بنحوه ، وأخرج الحاكم حديث عائشة

بنحوه ١/١٢٥ وقال : هذا حديث صحيح ولم يخرجاه بهذا اللفظ . وأخرج أحمد حديث

عائشة ٦/٤٢، ٢٠٤، ٢٦٢ . وضعف الحافظ في التلخيص ١/١٦٩ حديث عدى بن ثابت عن

أبيه عن جده ، وصح الألباني حديث عائشة في قصة فاطمة بنت أبي حبيش في ارواء

النفيل ١/١٤٦ . وأصل قصة فاطمة بنت أبي حبيش متفق عليها ، الا أنه ليس في

رواية الشيخين الأمر بالوضوء عند كل صلاة ، وسيأتي حديثها ص ٤١٢ .

(٥) بوضوء واحد : ساقطة من ف .

(٦) بتيمم واحد : ساقطة من ظ -

(٧) انظر : المذهب ٢/٥٣٥ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/ل/١٤٣ ، التهذيب ص ٣٥٦ ، المجموع ٢/٥٣٥ .

(٨) في ف : به حدث ،

(٩) انظر : نهاية المطلب ١/ل/١٤٣ ، التهذيب ص ٣٥٦ ، المجموع ٢/٥٤١ .

الثانية : هل يجب عليها المبادرة الى الصلاة لتقليل الحدث ؟ . فيه ثلاثة أوجه (١) :

أحدها : أنه لا يجب (٢) . كالمتميم .

والثاني : أنه يجب (٣) . لأن الحدث يتجدد (٤) عليها (٥) ، فلتحترز (٦) (عنه ما) (٧) أمكن .

والثالث : أن لها فسحة ، ما دام وقت الصلاة باقيا (٨) . وهذا فاسد يضاهي مذهب أبي حنيفة

في ميمره الى (٩) أن طهارتها انما تبطل بخروج (وقت الصلاة) (١٠، ١١) / .

=====

(١) انظر : الابانة ٢٢/١ ، فتح العزيز ٤٣٥/٢ ، المجموع ٥٣٨٥٣٧/٢ . وقد ذكر الرافعي والنووي المسألة بصورة أخرى وهي : أنه ينبغي عليها المبادرة للصلاة عقب الطهارة فان أخرتها ففيها أربعة أوجه ، الثلاثة التي ذكرها المصنف بمعناها ، والرابع : أن التأخير اذا كان للاشتغال بسبب من أسباب الصلاة كستر العورة والاجتهاد في القبلة وانتظار الجماعة ونحو ذلك فيجوز ، والا فلا . واختاره النووي .

(٢) ممن قال به الخُصَرى والقفال .

انظر : نهاية المطلب ١/١٤٣ ، الابانة ٢٢/١ ، التهذيب ص ٣٥٧ ، فتح العزيز ٤٣٥/٢ .

(٣) ممن صح هذا الوجه البغوى والرافعي .

انظر : المراجع السابقة .

(٤) في ف : متجدد .

(٥) في م : عليه .

(٦) في م : فليحترز .

(٧) في ف : عمّا .

(٨) انظر : نهاية المطلب ١/١٤٣ ، الابانة ٢٢/١ ، التهذيب ص ٣٥٧ ، فتح العزيز ٤٣٦/٢ .

(٩) (الى) : سا قطة من م .

(١٠) في م : الوقت .

(١١) مذهب الامام أبي حنيفة ومحمد بن الحسن أن طهارتها للمستحاضة تبطل بخروج الوقت .

وقال زفر : تبطل بدخوله ، وقال أبو يوسف : تبطل بأى واحد منهما .

ومذهب الامام مالك أنه لا يجب على المستحاضة الوضوء لكل صلاة وهذا يعني أن .

طهرها لا ينتقض بخروج الوقت .

وعن الامام أحمد روايتان : الأولى : أن طهرها يبطل بدخول الوقت وذكر المجد ابن

تيمية أنه ظاهر كلام أحمد ، وقال وهو الأولى . وجزم به بعضهم .

الثانية : أنه يبطل بخروج الوقت ، قطع به ابن قدامة في الكافي .

انظر : المبسوط ١/٨٤ ، الهداية ١/١٨٠ - ١٨١ ، شرح فتح القدير ١/١٨٠ - ١٨١ ، الكافي

لابن عبد البر ١/١٥٩ ، المنتقى ١/١٢٧ ، الكافي لابن قدامة ١/٨٤ ، الاضاف ١/٣٧٨ .

التفريع :

ان قلنا : تجب المبادرة ، فقد ذهب ذاهبون الى (١) المبالغة فيه (٢) . وذهب آخرون (٣) الى احتمال زمان قليل ، ولعل حده ما يتخلل بين صلاتي الجمع (٤) .
الثالثة : لو تواترت قبيل (٥) الزوال ، وتحرمت بالظهر على اتصال معتبر (٦) ، منهم من قال : صحت الصلاة (٧) . لأن النظر في حقها الى الاتصال ، لا الى الوقت .
 والصحيح : المنع (٨) . كما في التيمم (٩) . نعم هي تخص بوجوب المبادرة لتكرر الأحداث .

الرابعة : يجب عليها أن تتلجم (١٠) وتستثفر (١١) / وتحكم الشداد (١٢) جهدها (١٣) ، ثم أ ٥٧/ظ لو زالست العصاة موضعها ، وأظهر الدم على جوانبها ، فلها أداء النفل وفرض واحد مع ذلك (١٥) . ويجب (تجديد العمادة) (١٦) عند افتتاح صلاة (١٧، ١٨) .
 =====

- (١) في م : الى أن .
- (٢) انظر : نهاية المطلب ١/١٤٣ ، المجموع ٥٣٨/٢ .
- (٣) في ف : ذاهبون .
- (٤) انظر : نهاية المطلب ١/١٤٣ ، المجموع ٥٣٨/٢ .
- (٥) في م ، ف : قبل .
- (٦) (معتبر) : ساقطة من ف .
- (٧) وهذا محكي عن الشيخ أبي محمد الجويني . انظر : فتح العزيز ٤٣٥/٢ .
- (٨) قطع بهذا الشيخ أبو اسحق الشيرازي والنووي وصححه الرافعي وذكر أنه المذهب . انظر : المذهب ٥٣٧/٢ مع المجموع ، فتح العزيز ٤٣٥/٢ ، المجموع ٥٣٧/٢ .
- (٩) في ف : التيمم .
- (١٠) اللِّجَام : هي الخرقعة التي تشدها الحائض في وسطها ، وتَلَجَمَت المرأة ، أى شدت اللجام في وسطها . انظر : المصباح المنير ص ٢١٠ ، فتح العزيز ٤٣٨/٢ ، المجموع ٥٣٤/٢ .
- (١١) الثَّفَرُ : ما يشد على الدابة من تحت ذنبها ، واستثفر الشخص بثوبه أى اتزر به ثم رد طرف ازاره بين رجليه فغرز في حوزته من ورائه . وصورة ذلك : أن تربط المرأة خرقعة في طرف اللجام الذي شدته على وسطها من الخلف ثم تمر الخرقعة من بين الرجلين بحيث تلتصق بالفرج ، وتربطها من الأمام في اللجام . وهذا هو الاستثفار . والله أعلم . انظر : المصباح المنير ص ٣٢ ، فتح العزيز ٤٣٨/٢ .
- (١٢) (الشداد) : ساقطة من ظ . وفي م : السداد .
- (١٣) في ظ : تمهدها .
- (١٤) في ظ : اذن .
- (١٥) انظر : نهاية المطلب ١/١٤٤ ، فتح العزيز ٥٣٤/٢ .
- (١٦) في م ، ف : التجديد للعصاة .
- (١٧) في ف : الصلاة .
- (١٨) انظر : نهاية المطلب ١/١٤٤ ، التهذيب ص ٣٥٦ ، فتح العزيز ٤٣٦/٢ ، المجموع ٥٣٤/٢ .

وان كانت العمابة قارّة (١) ، ولم تظهر النجاسة ، ففي التجديد وجهان مشهوران (٢) :
أحدهما : أنه لا يجب (٣) . لأن التجديد ثبت (٤) في الوضوء بالتوقيف ، وأصل النجاسة محتمل (٥) ،
 فلا معنى للتجديد .

والثاني : - وهو الأصح - أنه يجب التجديد (٦) . كما إذا زالت (٧) العمابة عن محلها ،
 وقياسا على الوضوء ، فإنه يجب مع استمرار الحدث .
 فـرـع :

لو زالت (٨) العمابة بعد الغريضة / بنفسها ، وكان ذلك سبب زيادة النجاسة (٩) ، أ/٦٤/ف
 فتمتنع (١٠) من النوافل ، لأن ذلك منسوب الى تقصيرها ، وانما يحتمل (١١) ما تمس الضرورة
 فيه (١٢) .

الخامسة : إذا شفيت المستحاضة قبل الشروع في الصلاة (١٣) ، لزمها استئناف الوضوء (١٤) .
 وهذا فيه إذا كان قد (١٥) تجدد الحدث بعد الوضوء ، أ و في أثناؤه .
 وذكروا وجهها (١٦) ، أنه ان لم يتجدد بعده ، فلا (١٧) يجب الاستئناف ، وان تجدد ففي
 أثناؤه بنا (١٨) ، على قولنا إن طهارة المستحاضة ترفع الحدث السابق (١٩) .

=====

- (١) قارّة : أي مستقرة في مكانها . انظر: المصباح المنير ص ١٨٩ .
- (٢) انظر نهاية المطلب ١/١٤٤ ، الابانة ١/٢٢ ، التهذيب ص ٣٥٦ ، فتح العزيز ٢/٤٣٦ ،
 المجموع ٢/٥٣٤ .
- (٣) انظر : نهاية المطلب ١/١٤٤ ، فتح العزيز ٢/٤٣٦ ، المجموع ٢/٥٣٤ - ٥٣٥ .
- (٤) في م : يثبت .
- (٥) في ظ ، م : محتملة .
- (٦) هذا هو الأصح عند الخراسانيين و ممن صححه امام الحرمين والبخوي والرافعي .
 انظر: نهاية المطلب ١/١٤٤ ، التهذيب ص ٣٥٦ ، فتح العزيز ٢/٤٣٦ ، المجموع ٢/٥٣٤ .
- (٧) في ف: زايلت .
- (٨) في ف : زايلت .
- (٩) في ظ : للنجاسة .
- (١٠) في م : فتمتنع . وفي ف : فيمتنع .
- (١١) في م : يحمل .
- (١٢) انظر : نهاية المطلب ١/١٤٤ ، فتح العزيز ٢/٤٣٧ ، المجموع ٢/٥٣٤ .
- (١٣) (في الصلاة) : ساقطة من ظ .
- (١٤) انظر : نهاية المطلب ١/١٤٤ ، فتح العزيز ٢/٤٣٩ ، المجموع ٢/٥٣٨ - ٥٣٩ .
- (١٥) (كان قد) : ساقطة من ظ .
- (١٦) في ظ ، م : وذكر وجه .
- (١٧) في ظ ، م : لا .
- (١٨) في ف : بناء .
- (١٩) انظر : نهاية المطلب ١/١٤٥ .

اذ معناه : أن الحدث المقارن لا يعتد به حدثا ، وما سبق قد ارتفع . وهذا غير معدود من المذهب (١) .

فأما اذا شفيت في أثناء الصلاة ، ففيه وجهان مشهوران (٢) :

أحدهما : أنه لا تبطل (٣) الصلاة (٤) . أخذا من /المتيمم اذا رأى الماء . ب/٦٥/م

والثاني : أنه تبطل (٥) . وهو الأصح (٦) . لانتفاء البدل ، واستمرار الحدث .

ومن الأصحاب من خرّج وجهها في المتيمم (٧) من المستحاضة (٨، ٩) . والمذهب هو الفرق (١٠) .

السادسة : اذا انقطع الدم وعاد ،

ان عاد على قرب ، فلا أثر لانقطاعه (١١) . وان طال الزمان يلزمها (١٢) الاعادة (١٣) .

ونعني بطول الزمان ، ما يسع وضوءً وصلاة (١٤، ١٥) . فانه اذا اتسع لذلك فلم تفعل (١٦) ،

فقد قصرت (١٧) بعد توجه الخطاب (بالوضوء عليها) (١٨) ، فيبقي الخطاب وان عاد الدم .

=====

(١) انظر : نهاية المطلب ١/١٤٥ .

(٢) انظر : المذهب ٢/٥٣٨ مع المجموع ، المجموع ٢/٥٣٩ ، الابانة ١/٢٢ و ذكر الفوراني أنهما قولان .

(٣) في م : يُبْطَل .

(٤) انظر : نهاية المطلب ١/١٤٥ ، الابانة ١/٢٢ ، فتح العزيز ٢/٤٣٩ ، وهذا خرّجه ابن سريج .

(٥) في م : يبطل .

(٦) ممن صححه النووي وذكر أنه الأصح باتفاق الأصحاب وذكر الرافعي أنه ظاهر المذهب .

انظر : نهاية المطلب ١/١٤٥ ، الابانة ١/٢٢ ، فتح العزيز ٢/٤٣٩ ، المجموع ٢/٥٣٩ .

(٧) في ظ ، م : التيمم .

(٨) في ظ ، الاستحاضة .

(٩) وخرّجه ابن سريج أيضا . انظر : فتح العزيز ٢/٤٤٠ .

(١٠) أي التفريق بين التيمم والاستحاضة ، وقد ذكر الرافعي والنووي أن الفرق بينهما من

وجهين : الأول : أن حدث المستحاضة متجدد . والمتيمم ليس كذلك . والثاني : أن المستحاضة

مستحبة للنجاسة وسومحت بها للضرورة ، والمتيمم ليس كذلك .

انظر : فتح العزيز ٢/٤٣٩ - ٤٤٠ ، المجموع ٢/٥٣٩ .

(١١) انظر : نهاية المطلب ١/١٤٥ ، ١٤٦ ، فتح العزيز ٢/٤٤١ ، المجموع ٢/٥٣٩ .

(١٢) في م : يلزمه .

(١٣) انظر : نهاية المطلب ١/١٤٦ ، فتح العزيز ٢/٤٤١ ، المجموع ٢/٥٣٩ .

(١٤) في ظ : أو صلاة .

(١٥) انظر : نهاية المطلب ١/١٤٥ - ١٤٦ ، فتح العزيز ٢/٤٤١ ، المجموع ٢/٥٣٩ .

(١٦) في م : يفعل .

(١٧) في م : قصر .

(١٨) في م : عليه بالوضوء .

فروع :

لو انقطع في الحال ، وهي لا تدرى أيعود ، أم لا ؟ فشرعت في الصلاة ، وعاد على

قرب ، ففي انعقاد الصلاة وجهان (١) :

أحدهما : أنها (٢) تنعقد (٤،٣) . لأنه تبين (٥) انتفاء وجوب الوضوء آخر .

والثاني : أنها لا تنعقد (٧،٦) . لأنها شرعت في الصلاة على تردد .

وقد ذكر الفوراني الوجهين عن ابن (٨) سريج ، في أصل مسألة الشفاء (٩) :

أحدهما : أنه يجب الوضوء (١٠) .

والثاني : أنها انخافت عود الدم ، ولم يبعد ذلك من عادتها ، لا (١١) يلزمها الوضوء

والا فيلزمها (١٢) . وقد / نقل الامام الوجهين مطلقا ، في أصل المسألة (١٣) . ب/٥٧/ظ

=====

(١) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٤٦ ، فتح العزيز ٤٤١/٢ .

(٢) (أنها) نساقطة من ف .

(٣) في م : أنه ينعقد .

(٤) انظر نهاية المطلب ١/ل ١٤٦ .

(٥) في م : يتبين . وفي ف : بان

(٦) في م ، ف : انه لا ينعقد .

(٧) ممن صح هذا الوجه امام الحرمين والرافعي .

انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٤٦ ، فتح العزيز ٤٤١/٢ - ٤٤٢ .

(٨) في م ، ف : بن .

(٩) انظر : الإبانة ١/ل ٢٢ .

(١٠) انظر : المرجع السابق .

(١١) في ظ : لم .

(١٢) انظر : الإبانة ١/ل ٢٢ .

(١٣) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٤٦ .

الباب الثاني

ب/٦٤/ف

في المستحاضات (١) /

والمستحاضة هي التي أطبق الدم عليها ، وتعين عليها تمييز أيام الحيض ، عن أيام
الاستحاضة ، لاختلاف حكمها (٢) .

وهي تنقسم ^(٣) إلى مبتدأة ، ومعنادة (٤) .

والمبتدأة تنقسم إلى مميزة ، وغير مميزة . (والمعنادة أيضا تنقسم إلى مميزة وغير

مميزة) (٥) .

فإذن : المستحاضات أربعة (٦) :

المستحاضة الأولى : المميزة التي لا عادة لها : وعليها التمييز والحكم به .

ومعنى التمييز : أن تتحيف في أيام قوة الدم ، وتعد أيام ضعف الدم استحاضة (٧) .

والمميزة هي (٨) التي ترى نوعين من الدم ، الأقوى مع الأضعف ، كالأسود مع الأحمر ، أو

الأحمر (٩) مع الأصفر (١٠) . فلها حكم الحيض في أيام قوتها ، وحكم الاستحاضة في أيام ضعفه (١١) ،

عند اجتماع (١٢) ثلاثة (١٣) شرائط (١٤) :

أحدها (١٥) : أن لا يزيد الدم القوى على خمسة عشر يوما (١٦) .

=====

(١) في ف : المستحاضة .

(٢) انظر : نهاية المطلب ١/١٤٦ .

(٣) في ف : التي تنقسم .

(٤) انظر : نهاية المطلب ١/١٤٦ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ظ .

(٦) كنا في النسخ الثلاث : المستحاضات أربعة . والمصواب : أربع -

(٧) انظر : فتح العزيز ٢/٤٤٨ ، روضة الطالبين ١/١٤٠ .

(٨) (هي) : ساقطة من ف .

(٩) في م ، ف : والأحمر .

(١٠) انظر : الإبانة ١/٢١ ، فتح العزيز ٢/٤٤٨ ، روضة الطالبين ١/١٤٠ .

(١١) انظر : نهاية المطلب ١/١٤٧ ، فتح العزيز ٢/٤٤٨ ، روضة الطالبين ١/١٤٠ .

(١٢) في ظ : اجتماع .

(١٣) في ف : ثلاث .

(١٤) انظر : نهاية المطلب ١/١٤٧ ، فتح العزيز ٢/٥١ ، روضة الطالبين ١/١٤٠ .

(١٥) في ظ : أحداها .

(١٦) انظر : نهاية المطلب ١/١٤٧ ، الإبانة ١/٢١ ، روضة الطالبين ١/١٤٠ .

والثاني : أن لا ينقص عن (١) يوم وليلة ، حتى نتصور أن يجعل حيضا بهنين / الشرطين (٢) . أ ٦٦/ م
والثالث : أن لا ينقص^(٣) الدم الضعيف عن أقل الطهر ، وهو خمسة عشر يوما (٤) .
 والأمل في تحكيم التمييز ، ما روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم
 سأله فاطمة بنت أبي حبيش (٥) ، فقالت (٦) : اني استحاض فلا أطهر . فقال عليه السلام :
 (إنما هو عرق انقطع ، إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة ، وإذا أدبرت ، فاغتسلي وصلي) (٧) .
 وفي رواية قال واصفا له (٨) : (دم (٩) الحيف أسود ، له (١٠) رائحة تعرف) (١١) .

=====

- (١) فريم : عن رحم .
- (٢) انظر : نهاية المطلب ١ / ١٤٧ ج / ١ ، الإبانة ١ / ٢١ ج / ١ ، روضة الطالبين ١ / ١٤٠ .
- (٣) في ف : ينتقص .
- (٤) انظر : نهاية المطلب ١ / ١٤٧ ج / ١ ، الإبانة ١ / ٢١ ج / ١ ، روضة الطالبين ١ / ١٤٠ .
- (٥) فاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشية الأسدية .
- واسم أبي حبيش قيس بن المطلب كانت تحت عمرو بن حفص بن المغيرة المخزومي ،
- فطلقها ، فخطبها معاوية بن أبي سفيان وأبو جهم فنصحها رسول الله صلى الله
- عليه وسلم بالزواج من أسمة بن زيد فتزوجته . توفيت في خلافة معاوية .
- انظر : الإصابة ٨ / ١٦١ ، تقريب التهذيب ص ٧٥١ ، الاستيعاب ٤ / ٢٧١ ، السير ٢ / ٣١٩ .
- (٦) في ظ ، ف : وقالت .
- (٧) متفق عليه . أخرجه مسلم له الحيض باب المستحاضة وغسلها وصلاتها ١٦ / ٤ مع شرح
- النووي عن عائشة قالت : جاءت فاطمة بن أبي حبيش الى النبي صلى الله عليه وسلم
- فقال : يا رسول الله اني امرأة استحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ . فقال : (لا إنما ذلك
- عرق وليس بالحيضة ، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة ، وإذا أدبرت فاغتسلي عنك
- الدم وصلي) . واللفظ لمسلم . وأخرجه البخاري له الحيض باب الاستحاضة ١ / ١٢٨ ،
- وباب اذا حاضت في شهر ثلاث مرات ١ / ١٤٦ .
- (٨) (قال واصفا له) : ساقطة من ظ ، ف .
- (٩) في ف : دم .
- (١٠) في ف : وله .
- (١١) هذه الرواية جاءت في بعض طرق حديث فاطمة بنت أبي حبيش السابق :
- فقد أخرجه أبو داود له الطهارة باب من قال اذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة ١ / ١٩٧
- بلفظ : (اذا كان دم الحيضة فانه دم أسود يعرف ... الحديث) . وفي باب من قال توضأ
- لكل صلاة ١ / ٢١٣ بنحوه . والنسائي كتاب الحيض والاستحاضة باب الفرق بين دم الحيض
- والاستحاضة ١ / ١٨٥ بنحوه . والدارقطني له الحيض ١ / ٢٠٧ بنحوه . والبيهقي ك الحيض
- باب المستحاضة اذا كانت مميزة ١ / ٣٢٥ ، والحاكم ١ / ١٧٤ ، وقد صحح الألباني هذه الرواية
- في ارواء الغليل ١ / ٢٢٣ . هذا ولم أجد للراعية ذكر أصح حديث من روايته التي
- ورفت عليها . وانظر تلخيص ١ / ١٦٩ .

أسود

وروى أنه (قال في صفته انه) (١) محتدم بحراني ، ذو دفعات (٣،٢) ، وليس المعنى بالأسود
الحالك ، وانما هو أحمر قاني (٤) ، كأنه يقرب (٥) الى السواد من تراكم الحمرة (٦) .
والمُحتَدِم : اللَّذَّاعُ للبشرة بحدته . وهو الذي يختص برائحة كريهة (٧) .
والبحراني ناصع اللون ، وهذا هو الصحيح من معناه . يقال : دم (باجرٌ وبحراني) (٨) ، اذا
كان لا يشوب لونه لون (٩) .

ثم انشعب عن هذه القاعدة ، الاختلاف في أصلين (١٠) :

الأصل (١١) الأول : أن وقوع القوى في أول النوبة ، هل يشترط ليجعل (١٢) حيضا ؟ .
بيانه : أن محل الاتفاق ، مبتدأة لا عاقلةا ، رأت السواد خمسة أيام (١٣) ، ثم أطبقت
الحمرة أو المفرة ، فأيام السواد حيض (١٤) . فلو رأت أولا خمسة حمرة ، ثم رأت خمسة
سودا ، ثم استمرت الحمرة ، فقد اختلف الأصحاب في هذا على ثلاثة أوجه (١٥) :
الأول : أن النظر الى قولالدم ، لا الى الأولية (١٦) ، وهي (١٧) الحيضة تحقيقا (١٨) .

=====

- (١) ما بين القوسين ساقط من ظ ، م .
- (٢) قال ابن حجر في التلخيص ١٦٩/١ : قوله - أي الرافعي - ورد في صفته أنه أسود
محتدم بحراني ذو دفعات ، هذا تبع فيه الغزالي ، وهو تبع الامام وفي تاريخ العقيلي
عن عائشة نحوه ، قالت دم الحيض أحمر بحراني ، ودم الاستحاضة كغسالة اللحم .
وضعه ، والصفة المذكورة وقعت في كلام الشافعي في الأم .
- (٣) في م : ذوا دفعات .
- (٤) أحمر قاني : أي شديد الحمرة . مختار الصحاح ص ٢٢٠ .
- (٥) في م ، ف : يضرب .
- (٦) انظر : نهاية المطلب ١٤٧/١ ، فتح العزيز ٤٥٠/٢ .
- (٧) انظر : نهاية المطلب ١٤٧/١ ، فتح العزيز ٢٥٠/٢ - ٢٥١ ، المصباح المنير ص ٤٨ .
- (٨) في م : بحراني وباحرى . وفي ف : باحرى وبحراني .
- (٩) انظر : نهاية المطلب ١٤٧/١ ، المصباح المنير ص ١٤ .
- (١٠) في م : الأصلين .
- (١١) (الأصل) : ساقطة من ظ .
- (١٢) في ف : أن يجعل .
- (١٣) في م : خمسة عشر يوما .
- (١٤) انظر نهاية المطلب ١٥٠/١ ، فتح العزيز ٤٥٣/٢ ، روضة الطالبين ١٤١/١ .
- (١٥) انظر : نهاية المطلب ١٤٩/١ ، فتح العزيز ٤٥٥/٢ ، روضة الطالبين ١٤١/١ .
- (١٦) في ظ : الأولوية .
- (١٧) في ف : فهي .
- (١٨) انظر نهاية المطلب ١٤٩/١ ، الابانة ٢١/١ ، فتح العزيز ٤٥٥/٢ ، روضة الطالبين ١٤١/١ .

واختاره الرافعي وصحه النووي .

الثاني : أنا نجمع بينهما اذا أمكن ، فنحضرها في الخمسة الأولى ، والخمسة الثانية ، اذا لأحدهما (١) قوة الأولية (٢) ، وللأخرى (٣) قوة اللون (٤) .

الوجه الثالث : حكاة المحامي في الوجهين والقولين (٦) ، من أجوبة ابن (٧) سريج وهو التمييز ، فهي (٨) كالمبتدأة الفاقدة للتمييز (٩) ، فتد الى أقل الحيف أو أغلبه ؟ فيه قولان سيأتي (١٠) .

وتهديب هذا الاختلاف بثلاث صور :

أما وجه المحامي ، فجار في كل صورة فلا (١١) نعيده (١٢) .

الصورة الأولى : رأت خمسة حمرة ، وعشرة سوادا ، ثم أطبقت الحمرة ،

فعلى الوجه الأول ، / عشرة (١٣) السواد حيف . وعلى الوجه الثاني ، يجعل (١٤) جميع ب/٦٦ م

الخمس عشرة حيفا . لأن الجمع (١٥) ممكن (١٦) .

الصورة الثانية : رأت (١٧) خمسة حمرة ، وأحد (١٨) عشر سوادا :

فعلى الوجه الأول : أيام السواد حيف ، وعلى الوجه الثاني ، امتنع الجمع ، فتكون

فاقدة للتمييز (١٩) ، فتد الى أقل الحيف أو أغلبه ؟ فعلى قولين .

=====

(١) في ف : لأحدهما .

(٢) في ظ : الأولية .

(٣) في م : والأخرى .

(٤) انظر : نهاية المطلب ١/ل١٤٩ ، الابانة ١/ل٢١ ، فتح العزيز ٢/٤٥٥ ، روضة الطالبين ١/١٤٢ .

(٥) (الوجه) : ساقطة من م .

(٦) تقدمت ترجمته والتعريف بكتابه في القسم الدراسي ص ٦١ .

(٧) في م ، ف : بن .

(٨) في م : وهي .

(٩) انظر تنهاية المطلب ١/ل١٤٩ ، فتح العزيز ٢/٤٥٥ ، روضة الطالبين ١/١٤٢ .

(١٠) ص ٤١٩ .

(١١) في ظ : ولا .

(١٢) في م : يعتد به .

(١٣) في م ، ف : عشر .

(١٤) (يجعل) : ساقطة من ظ ، م .

(١٥) في ظ : لأن الجمع على الصورة الثانية ممكن .

(١٦) انظر تنهاية المطلب ١/ل١٤٩ .

(١٧) (رأت) : ساقطة من ظ ، م .

(١٨) في ظ : واحد .

(١٩) انظر : نهاية المطلب ١/ل١٥٠ ، الابانة ١/ل٢١ ، فتح العزيز ٢/٤٥٥ .

وحكى الشيخ أبو محمد في كتابه المترجم^١ المحيط^٢ (١) وجها ، أنه اذا امتنع الجمع،
جرّد النظر الى الأولية^٣ (٢) ، وحيّضت في أيام الحمرة^٤ (٣) ، وهذا هفوة ، غير معدود من
المذهب^٥ (٤) .

الصورة الثالثة : رأت خمسة حمرة ، وستة عشر سوادا ، فقد تعذر اتباع القوة ، وتعذر
الجمع ، فهي^٦ التمييز على الوجوه كلها (٥) . ولا مبالاة بالوجه المحكي في المحيط .
الأصل الثاني : أن (٦) القوة والضعف اضافة .

فلو رأت (٧) الأول حمرة ، ثم أطبقت الشقرة أو الصفرة ، / فأيام الحمرة حيض (٨،٩) .
فلو رأت خمسة سوادا ، ثم خمسة حمرة ، ثم أطبقت الصفرة ، فالحمرة المتوسطة ضعيفة
بالاضافة الى ما قبلها ، قوية بالاضافة الى ما بعدها (١٠) . واختلفوا^{١١} فيه (١٢) :
منهم من قال : تحيّض في أيام السواد ، والحمرة بعدها ملحقه بالصفرة (١٣) .
ومنهم من قال : يجمع بينهما ان أمكن الجمع ، والا فيقتصر على السواد (١٤) .
وبيانه (١٥) بثلاث (١٦) صور :

الأولى : اذا رأت / خمسة سوادا ، وعشرة حمرة ، وأطبقت الصفرة ،
ففي الوجه الأول ، الخمسة حيض ، وفي الثاني يجمع بينهما اذ الجمع ممكن (١٧،١٨) .

=====

- (١) تقدم التعريف به في القسم الدراسي ص ٥٩ .
- (٢) في ظ : الأولية .
- (٣) انظر : نهاية المطلب ١/ل. ١٥، فتح العزيز ٢/٤٥٥، روض الطالبين ١/١٤٢ .
- (٤) وكذا قال امام الحرمين . انظر : نهاية المطلب ١/ل. ١٥ .
- (٥) انظر : نهاية المطلب ١/ل. ١٥ ، الابانة ١/ل. ٢١ ، روض الطالبين ١/١٤٢ .
- (٦) (أن) : ساقطة من ظ ، م .
- (٧) في م : رأى .
- (٨) في م : الحيض .
- (٩) انظر : نهاية المطلب ١/ل. ١٤٨ .
- (١٠) انظر : المرجع السابق .
- (١١) في ف : فاختلفوا .
- (١٢) ذكر الراعي أن الخلاف على وجهين . انظر : فتح العزيز ٢/٤٥٣ .
- (١٣) انظر : المرجع السابق .
- (١٤) انظر : المرجع السابق .
- (١٥) في ف : بيانه .
- (١٦) في ظ : بثلاثة .
- (١٧) في م : اذا أمكن الجمع .
- (١٨) انظر : الابانة ١/ل. ٢١ .

الثانية : رأت خمسة سوادا ، وأحد عشر حمرة ، فقد نعدرا الجمع ،

فعلى الوجه الأول ^(١) : نحيزها في خمسة السواد ، وعلى (٢) السثناني : نعدر الجمع ، فنقتصر على السواد . وفيه وجه : أنه يجعل كما لو أطبق السواد وزاد على خمسة عشر يوما (٣) ، فتكون فائدة للتمييز تحقيقا . لاحاق الحمرة بالسواد . وهذا بعيد .

الثالثة : لو رأت عشرة سوادا ، وعشرة حمرة ، ثم أطبق الصفرة (٤) :

فعلى الوجه الأول : لا يخفى حكمه . وعلى الوجه الثاني : نعدر الجمع ، فيقتصر

أ/٦٢/م

على السواد ، وتجعل (٥) فائدة للتمييز على رأي (٦) .

واختتام النظر في هذه المستحاضة ، بالتنبيه على أمور لا بد من معرفتها :

التنبيه الأول : أن المبتدأة اذا فاتحها الدم القوى خمسة مثلا ، ثم تغير الى الضعف (٧) ،

فلا تغتسل في حال (٨) التغير (٩) ، ولا تصلي ، بل تتربص فلعل الدم الضعيف مع القوى

ينقطع دون خمسة (١٠) عشر يوما (١١) ، فنجعل الكل حيفا (١٢) .

فان تربعت خمسة عشر ، فاستمر الدم ، فنامرها بتدارك ما مضى في أيام الضعف ،

ونتبين أن الحيض كان هو الأول (١٣) . نعم ، اذا عاودها الدم في الشهر الثاني ، فكما

انقلب الدم الى الضعف (١٤) تغتسل (١٥) ، فانه بان أنها مستحاضة ، وفي الشهر الأول لم

نتبين في الحال أنها مستحاضة .

فان قيل : ستذكرون خلافا في أن العادة هل تثبت بمرة / واحدة ؟ فهلا بنيتم أ/٦٦/ف

هذا عليه .

=====

(١) (الوجه) : ساقطة من ف .

(٢) في ف : وفي .

(٣) (يوما) : ساقطة من ظ ، م .

(٤) (الصفرة) : ساقطة من ف .

(٥) في ظ : فتجعل . وفي ف : أو تجعل .

(٦) انظر : الابانة ١/ل/٢١ .

(٧) في ف : الضعيف .

(٨) في ف : الحالة .

(٩) (التغير) : ساقطة من ف ، وفي م : التخيير .

(١٠) في ظ : الخمسة .

(١١) (يوما) : ساقطة من ظ ، م .

(١٢) انظر : نهاية المطلب ١/ل/١٤٧ ، فتح العزيز ٢/٤٥٦ ، روضة الطالبين ١/١٤٢ .

(١٣) انظر : نهاية المطلب ١/ل/١٤٧-١٤٨ ، فتح العزيز ٢/٤٥٦ ، روضة الطالبين ١/١٤٢ .

(١٤) في ف : الضعيف .

(١٥) انظر : نهاية المطلب ١/ل/١٤٨ ، فتح العزيز ٢/٤٥٦ ، روضة الطالبين ١/١٤٢ .

قلنا : لأن الصحيح أنها تثبت بمرة (١) . ثم سبب الفرق أن الاستحاضة اذا عهدت في

شهر فقد تبين ، وهي علة مزمنة ، لا تزول على (٢) قرب (٣) .

وأما مقادير أيام الحيض ، لا تستمر على وجه واحد في العادة (٤) .

التنبيه الثاني : أتأ اذا حكمنا بأنها نطلي في الحال عند انقلاب لون الدم في الشهر الثاني،

فلو جئها دور (٥) وانقلب (٦) الدم الى الضعف ، ثم انقطع عن (٧) خمسة عشر ، وشفيت ،

قطع الأئمة بأنها نحيفها في جميع هذا (٨) الدور ، ولا نقتصر على أيام قوة الدم (٩) ، فأنه

بان أنها في / هذا (١٠) الدور غير مستحاضة (١١) . فصار كما اذا وقع مثل ذلك في الدور الأول. أ/ ٥٩/ظ

التنبيه الثالث : اذا رأت المبتدأة أولا خمسة عشر يوما دما أحمر (١٢) ، ثم أطبق السواد

فقد تركت / الصلاة في النصف الأول من الشهر رجاء الانقطاع ، وتترك في النصف الثاني ب/ ٦٧/م

اذا قلنا إنها تترك أولية الدم ، وتنظر الى قوة اللون ، فتترك الصلاة في النصف الثاني

رجاء أن ينقطع السواد . ولا تعهد (١٣) امرأة تؤمر بترك الصلاة شهرا كاملا ، الا هذه (١٤) .

وسببه انتظار انقطاع الدم . نعم نأمرها باستدراك الصلاة في النصف الأول ، اذا جعلنا

السواد حيفا (١٥) . لأنه بان أن الأول كان استحاضة ، وهذا فيه اذا كانت بلغت قبل ذلك ،

إما بالسن ، وإما (١٦) بالاحتلام (١٧) .

=====

(١) انظر نهاية المطلب ١/ل/١٤٨ ، روضة الطالبين ١/١٤٥ .

(٢) في ظ : عن .

(٣) انظر : نهاية المطلب ١/ل/١٤٨ .

(٤) انظر : المرجع السابق .

(٥) في م : دورا .

(٦) في ف : انقلب .

(٧) في م : على . وفي ف : قبل .

(٨) (هذا) : ساقطة من ف .

(٩) في م بعد كلمة "الدم" زيادة : "وننظر الى قوة اللون ، فتترك الصلاة في النصف الثاني

رجاء أن ينقطع " .

(١٠) (هذا) : ساقطة من ف .

(١١) انظر : نهاية المطلب ١/ل/١٤٨ .

(١٢) في م : أحمر .

(١٣) في م : نعهد . وفي ف : يُعهد .

(١٤) انظر : نهاية المطلب ١/ل/١٥٠ ، الابانة ١/ل/٢١ ، فتح العزيز ٢/٤٥٥ ، روضة الطالبين ١/١٤٢ .

(١٥) انظر : نهاية المطلب ١/ل/١٥٠ ، الابانة ١/ل/٢١ .

(١٦) في ف : أو .

(١٧) قلت : لأنه ان كان قبل البلوغ ، يكون دم فساد ، كما تقدم ص ٢٩٤ .

التنبيه الرابع : أن الدم القوي اذا انقلب الى الضعف (١) في الدور (٢) الثاني (٣) ، نأمرها (٤)

بالاعتسال في الحال (٥) ، كما سبق (٦) .

وقال مالك رحمه الله : تستظهر بثلاثة أيام حتى تتبين (٧) استمرار الاستحاضة (٨) ،

ونحن لا نرى ذلك (٩) . قال الامام رحمه الله : هذا فيه اذا تجرد الضعيف وانقلب دفعه

واحدة الى لون الضعيف (١٠) ، فان بدت خطوط من الشقرة والصفرة ، وأصل (١١) السوداء

قائم ، فلا (١٢، ١٣) .

=====

(١) في م ، ف : الضعيف .

(٢) المقصود بالدور : هو الزمن الذي يسع حيضا وطهرا .

(٣) (الثاني) : ساقطة من م .

(٤) في ظ : فنأمرها .

(٥) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٥٠ .

(٦) تقدم هذا في ص ٤١٦ .

(٧) في م : تبين .

(٨) للامام مالك في المبتدأة التي يستمر بها الدم ثلاث روايات :

الأولى : أنها تقعد أيام لداتها ، ثم تفتسل وتكون مستحاضة بعد ذلك ، وهي رواية علي بن زياد عنه .

الثانية: أنها تقعد أيام لداتها ثم تستظهر بثلاثة أيام ثم تكون مستحاضة بعد ذلك

وهي رواية ابن وهب عنه .

الثالثة: أنها تقعد خمسة عشريوما ثم هي مستحاضة . وهي رواية ابن القاسم وأكثر المدنيين عنه .

ومذهب الامام أبي حنيفة أن العشرة أيام حيض وما زاد فهو استحاضة .

وعن الامام أحمد في المبتدأة اذا تجاوزت الدم يوم وليلة أن فيها أربع روايات :

الأولى: أنها تفتسل عقب اليوم والليلة وتصلّي وهي المذهب .

الثانية: أنها تجلس الى أكثر الحيض .

الثالثة : أنها تجلس أغلب عادة النساء وهي ستة أو سبعة أيام .

الرابعة : أنها تجلس عادة قلداتها من النساء .

انظر : المنتقى ١٢٤/١ ، الاستذكار ٤٨/٢ ، بدائع الصنائع ٤١/١ ، الكافي لابن قدامة

٧٦/١ ، الانصاف ٣٥٩/١ - ٣٦٠ .

(٩) انظر نهاية المطلب ١/ل ١٥٠ .

(١٠) في ظ : الضعف .

(١١) في ف : فأصل .

(١٢) (فلا) : ساقطة من ف .

(١٣) المعنى: تفتسل في الحال . انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٥٠، روضة الطالبين ١٤٣/١.

التنبيه الخامس : أن المُحَكَّم في التمييز ، اللون المجرد ، ولا نظر الى الرائحة الكريهة، / ولالى الرقة والخثورة (٢) ، وان ورد في الحديث هذه الأوصاف (٣) . حتى نقول لو رأته خمسة سوادا له رائحة كريهة، وخمسة سوادا من غير رائحة ، فلكل حيض (٤) . وهذا ما قطع (به الصيدلاني) (٥) ، وانفعت عليه الطرق (٦) .

المستحاضة الثانية : المبتدأه التي ليست مميزة ، بأن فقدت ركنا من أركان التمييز،

كما مضى ، أو أطبق (٧) الدم على لون واحد ، ففيها قولان (٨) :

أحدهما : أنها ترد الى أقل مدة الحيض ، فتحيض يوما وليلة ، احتياطا للعبادة ، وأخذنا

بالأقل (٩) ، فان الأصل توجه التكليف ما لم يثبت (١٠) الحيض .

الثاني (٧): أنها ترد الى (أغلب عادات) (١٢) النساء (١٣) . لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

أنه قال لبنت جحش(١٤) ، وقد استحيفت سبع سنين / وهــــــــــــــي تحت ب/٥٩/ظ

10 900
11 900
12 900
13 900
14 900
15 900
16 900
17 900
18 900
19 900
20 900
21 900
22 900
23 900
24 900
25 900
26 900
27 900
28 900
29 900
30 900
31 900
32 900
33 900
34 900
35 900
36 900
37 900
38 900
39 900
40 900
41 900
42 900
43 900
44 900
45 900
46 900
47 900
48 900
49 900
50 900
51 900
52 900
53 900
54 900
55 900
56 900
57 900
58 900
59 900
60 900
61 900
62 900
63 900
64 900
65 900
66 900
67 900
68 900
69 900
70 900
71 900
72 900
73 900
74 900
75 900
76 900
77 900
78 900
79 900
80 900
81 900
82 900
83 900
84 900
85 900
86 900
87 900
88 900
89 900
90 900
91 900
92 900
93 900
94 900
95 900
96 900
97 900
98 900
99 900
100 900

(1) في م : الحكم .

(٢) انظر : نهاية المطلب ١/١٤٩، وَخَرَّ اللبَنُ أَوَّالَهُ دَمٌ : بِمَعْنَى ثَخُنَ وَاشْدَدَ فَهُوَ خَاسِرٌ

انظر : المصباح المنير ص ٦٣ .

(٣) هذا اشارة الى ما جاء في بعض روايات حديث فاطمة بنت أبي حبيش المتقدم . انظر

هامش رقم ۱۱ ص ۴۱۲ ، وهامش رقم ۲ ص ۴۱۳ .

(٤) انظر : نهاية الطلب ١/ل١٤٩ .

(٥) في ف : الصيدلاني به .

(٦) انظر : نهاية المطلب ١/ل١٤٩ .

(٧) في م : وأطبق .

(٨) انظر نهاية المطلب ١/ل١٥، الابانة ١/ل٢٢، فتح العزيز ٢/٤٥٨، روضة الطالبين ١/١٤٣.

(٩) انظر : نهاية المطلب ١/ل. ١٥١، فتح العزيز ٢/٤٥٨، روضة الطالبين ١/١٤٣ .

وصححه الرافعي والنووي .

(١٠) في م : يتبين .

(١١) في ف : والثاني ،

(١٢) في ظ : غالب عادة .

(١٣) ممن صحح هذا القول أبو اسحق الشيرازي . انظر : المذهب ٣٩٦/٢ مع المجموع ،

نهاية المطلب ١/ل. ١٥، الابانة ١/ل. ٢٢، فتح العزيز ٢/٤٥٨، روضة الطالبين ١/١٤٣.

(١٤) أم حبيقت بنت جحش بن رثاب الأسدية . ويقال لها أم حبيب . والأول أشهر . اسمها

حبيبة وهي أخت أم المؤمنين زينب بنت جحش . وأم حبيبة^{هذه} هي التي كانت نحت

عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه ، أما ما جاء في الموطأ من أنها زينب بنت

جَحْشُ فُذَكَرِ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ وَالْبَاجِي أَنَّ هَذَا وَهْمٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

انظر : أسد الغابة ٣١٤/٦، الاستيعاب ٤٢٣/٤، المنتقى ١٢٦/١، الاستدكار ٥١/٢ .

عبدالرحمن بن عوف (١) : (تحيّي في علم الله تعالى (٣) ستا أو سبعا ، كما تحيض النساء / أ/ ٦٨/م
وكما يطهرن ، ميقات حيضهن وطهرهن (٤) .
وقوله : "في علم الله" . معناه (٥) فيما أعلمك الله من عادات النساء (٦) .

=====

(١) عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري .
أبو محمد . (... - ٣٢) هـ أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأحد الستة أصحاب الشورى
الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راضٍ وجعل عمر عند موته
أمر المسلمين إليهم ، فأسندوا أمرهم إلى عبد الرحمن بن عوف فبايع عثمان وبايعه
المسلمون بعده ، ولد بعد حادثة الفيل بعشر سنين وأسلم قديما قبل دخول دار الأرقم
وهاجر الهجرتين وشهد بدرا وسائر المشاهد ، كان اسمه عبد الكعبة أو عبد عمرو فغيره النبي
صلى الله عليه وسلم وأخى بينه وبين سعد بن الربيع . كان من تجار المسلمين واغنيائهم
كثير الاتفاق في سبيل الله . توفي بالمدينة وصلى عليه عثمان بن عفان ، وقيل الزبير
بن العوام ودفن بالقيع . انظر : الإصابة ١٧٦/٤ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣٠٠/١/١
السير ٦٨/١ ، طه ابن سعد ١٢٤/٣ ، أسد الغابة ٣٢٦/٣ .

(٢) تحيّضت المرأة : أى قعدت عن الصلاة أيام حيضها . انظر : المصباح المنير ص ٦١ .

(٣) (تعالى) : ساقطة من ف .

(٤) هذا طرف من حديث حمنة بنت جحش الطويل وليس هو حديث أم حبيبة .
أخرجه ابو داود للطهارة باب من قال اذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة ١٩٩/١ ، وفيه :
(انما هذه ركضة من ركضات الشيطان ، فتحضي ستة ^{أيام} أو سبعة أيام في علم الله ثم
اغتسلي ، حتى اذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت فملي ثلاثا وعشرين ليلة ، أو أربعا
وعشرين ليلة وأيامها ، وصومي فان ذلك يجزيك ، وكذلك فافعلي في كل شهر كما
تحيض النساء وكما يطهرن ، ميقات حيضهن وطهرهن الحديث) . وأخرجه الترمذي
للطهارة باب ما جاء في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بنقل واحد ٣٩٥/١
مع التحفة ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . ونقل عن البخاري وأحمد بن حنبل
قولهما عنه انه حديث حسن صحيح . وأخرجه ابن ماجة مختصرا للطهارة وسنها باب
ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقراها قبل أن يستمر بها الدم ٢٠٣/١ .
والدارقطني له الحديث ٢١٤/١ ، وعبد الرزاق له الحديث باب المستحاضة ٣٠٦/١ ، وأحمد
٤٣٩، ٣٨١/٦ ، والبيهقي له . الحديث باب المبتدئة لا تميز بين الدمين ٣٣٨/١ ، والحاكم
١٧٢/١ . ونقل الحافظ في التلخيص ١٦٣/١ عن ابن أبي حاتم قوله : سألت أبي عنه
فوهنه ولم يقوَ اسناده . وحسنه الألباني في ارواء الغليل ٢٠٢/١ .
أما حديث أم حبيبة بنت جحش فهو في صحيح مسلم له الحديث باب المستحاضة
وغسلها وصلاتها ٢٣/٤ مع شرح النووي .

(٥) (معناه) : ساقطة من م .

(٦) انظر : نهاية المطلب ١/١٤٧ ، فتح العزيز ٢/٤٥٨ .

التفرع على القولين :

ان رددناها (١) الى الأغلب ففيه مسألتان :

احدهما : أن الست والسبع لا خيرة فيه ، وان جرت صيغة التخيير ، ولكن ان كانت العادة سبعا ، فسبع ، وان كانت ستا ، فست (٢) . فلو كانت عادات النسوة اللاتي بهن الاعتبار خمسا (٣) ، ردت الى الست ، لأنه أقرب الى ما تناوله النص ، ولو كان ثلاثا ، فكمثل (٤) . ولو كان (ثمانيا أو تسعا أو عشرا) (٥) فالى سبع (٦،٧) . لأنه أقرب منصوص الى هذا الواقع . هذا ما اتفقت (عليه الطرق) (٨) ، وفيه اشكال ، لأنه فهم أن المقصود اتباع العادة ، وجرى تعيين (الستة والسبع) (٩) ، بناء على الأغلب ، فلترد الى الثمانية (١٠) أو التسع (١١) ، وتثبت لها تلك العادة بعينها . وقد قال به الشيخ أبو محمد (١٢) وهو حسن متجه (١٣) .

قال الامام : وانما ذكر (١٤) / الشيخ أبو محمد ذلك (١٥) في معرض احتمال ، لا في معرض ابداء وجه (١٦) ، وانما المذهب مانقلناه .

=====

- (١) في ظ ، ف : رددنا .
- (٢) انظر نهاية المطلب ١/ل ١٥١ ، فتح العزيز ٤٥٨/٢ ، روضة الطالبين ١٤٣/١ .
وصححه الرافعي والنووي وذكر أنه الصحيح عند الجمهور ، وذكر أن هناك وجه آخر ، يقول انه على التخيير ، وأنه محكي عن شرح أبي اسحق المروزي وأن الحناطي صححه .
- (٣) في ظ ، م : خمس .
- (٤) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٥١ ، فتح العزيز ٤٥٩/٢ ، روضة الطالبين ١٤٣-١٤٤ .
- (٥) في ظ ، م : ثمان أو تسع أو عشر .
- (٦) في ظ : السبع .
- (٧) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٥١ ، فتح العزيز ٤٥٩/٢ ، روضة الطالبين ١٤٤/١ .
- (٨) في ظ ، م : الفرق عليه .
- (٩) في ف : الست أو السبع .
- (١٠) في م ، ف : الثمان .
- (١١) في ظ ، م : والتسع .
- (١٢) في ف : قاله .
- (١٣) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٥١ .
- (١٤) في ف : ذكره .
- (١٥) (ذلك) : ساقطة من ف .
- (١٦) (في معرض) : ساقطة من ف .
- (١٧) وقد حكاه الرافعي والنووي وجها في المسألة . انظر : فتح العزيز ٤٥٩/٢ ، روضة الطالبين ١٤٤/١ .

المسألة الثانية : أن (١) العبرة بأى نسوة (٢) ؟

قال الصيدلاني : المعتبر في مهر المثل نساء (٣) العصبات (٤) . والمتبع هاهنا نساء

العشيرة من الجانبين ، ان خصمنا بنساء (٥) القرابة (٦) .

ومنهم من قال : يعتبر نساء الناحية والبلد (٧) . لقول : كما تحيض النساء ويظهرن (٨) .

فأما اذا فرعنا على ردها الى أقل الحيض ، ففيه مسألتان :

احدهما : أن الطهر على القول الأول بتتميم (٩) الدور ثلاثين ، اما (١٠) أربعة وعشرون (١١) ،

أو ثلاثة وعشرون (١٢، ١٣) . وعلى هذا القول (١٤) اختلفوا على أوجه في الطهر :

منهم من قال : نردها الى أقل الطهر ، كما ردت الى أقل الحيض (١٥) . وهذه موازنة

لفظية ، تناقض الاحتياط المطلوب من هذا القول (١٦) .

=====

(١) (أن) : ساقطة من ف .

(٢) ذكر الفوراني أن فيها وجهين ، وذكر الرافعي والنووي فيها ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : ان المعتبر نساء عشيرتها من الأبيوين ، فان لم يكن لها عشيرة ،

فلاعتبار بنساء البلد ، وصححه النووي .

الوجه الثاني : أن المعتبر نساء العصبات خاصة .

الوجه الثالث : أن المعتبر نساء بلدها وناحيتها .

انظر : الابانة ١/٢٢ ، فتح العزيز ٢/٤٥٨-٤٥٩ ، روضة الطالبين ١/١٤٣ .

(٣) في ظ ، م : بنساء .

(٤) انظر : نهاية المطلب ١/١٥١ .

(٥) في ظ ، م : نساء .

(٦) انظر : نهاية المطلب ١/١٥١ ، الابانة ١/٢٢ .

(٧) انظر : المرجعين السابقين .

(٨) تقدم تخريجه من حديث حمدة بنت جحش رضي الله عنها ص ٤٢٠ .

(٩) في م : تتميم .

(١٠) في م : أم .

(١١) في ظ ، م : وعشرين .

(١٢) في ظ ، م : ثلاث وعشرين .

(١٣) انظر : نهاية المطلب ١/١٥١ ، روضة الطالبين ١/١٤٤ .

(١٤) (القول) : ساقطة من ف .

(١٥) هذا محكي عن البويطي . انظر : نهاية المطلب ١/١٥١ ، فتح العزيز ٢/٤٥٩ ، روضة

الطالبين ١/١٤٤ .

(١٦) انظر : نهاية المطلب ١/١٥١ .

والثاني : أنها (١) ترد الى تتميم الدور ثلاثين ، وهوتسع وعشرون (٢) يوما (٣) .
والثالث : أنها ترد الى أغلب العادات في الطهر (٥) . (٦) اما ثلاث وعشرون ، أو أربع وعشرون (٦) . وكان الشيخ أبو محمد يميل الى أربع وعشرين ، احتياطا للعبادة (٨) .
 ب/٦٨/م
 أ/٦٠/ظ : المسألة الثانية : أنها في الأيام التي حكمنا بالطهر ماذا تفعل؟ / فعلى قولين (٩) :

أصحهما : أن حكمها حكم الطاهرات المستحاضات (١٠) .
والقول الثاني : أنها تحتاط (١١) . على ما سيأتي وصف الاحتياط (١٢) . وهذا الاختلاف
 يجري على القول الأول (١٣) أيضا في أيام الطهر .

والختم (١٤) بالتنبيه على أمرين :
أحدهما : أن ما ذكرناه من التبرص في الشهر الأول دون الثاني ، ونفي الاستحاضة في شهر الشفاء ، إذا كان قبل خمسة عشر (١٥) ، جار في المبتدأة التي ليست مميزة أيضا (١٦) .
الثاني : أن العلماء حكوا* عن محمد بن بنت الشافعي (١٧) أنه قال :

=====

- (١) في ف : أنه .
- (٢) في م : وعشرين .
- (٣) انظر : نهاية المطلب ١ / ١٥١ ، فتح العزيز ٢ / ٤٥٩ ، روضة الطالبين ١ / ١٤٤ ، واختاره الرافعي والنووي .
- (٤) في ف : أنه .
- (٥) انظر : نهاية المطلب ١ / ١٥١ ، فتح العزيز ٢ / ٤٥٩ ، روضة الطالبين ١ / ١٤٤ .
- (٦) في ف : ثلاثة وعشرين أو أربعة وعشرين .
- (٧) في م : فكان .
- (٨) انظر : نهاية المطلب ١ / ١٥١ ، روضة الطالبين ١ / ١٤٤ .
- (٩) انظر : نهاية المطلب ١ / ١٥١ ، فتح العزيز ٢ / ٤٦٦ ، روضة الطالبين ١ / ١٤٥ .
- (١٠) ممن صححه امام الحرمين والرافعي والنووي . انظر نهاية المطلب ١ / ١٥١-١٥٢ والمراجع السابقة .

- (١١) أي انها تتبرص الى انتهاء أكثر الحيض . انظر : المراجع السابقة .
 - (١٢) سيأتي ص ٤٣٧ وما بعدها .
 - (١٣) (الأول) : ساقطة من ف .
 - (١٤) في م : ولنختم .
 - (١٥) في ف : خمس عشرة .
 - (١٦) انظر : نهاية المطلب ١ / ١٥٢ ، روضة الطالبين ١ / ١٤٤ .
 - (١٧) أحمد بن محمد بن عبد الله بن العباس بن عثمان بن شافع . أبو محمد .
- في اسمه وكنيته خلاف كثير ، أمه زينب بنت الامام الشافعي ، روى عن أبيه عمن الشافعي وعن أبي الوليد بن أبي النجار ، وروى عنه أبو يحيى الساجي ، وكان واسع العلم اماما جليلا ، وقيل لم يكن في آل شافع بعد الشافعي أجل منه .
 انظر تهذيب الأسماء واللغات ١ / ٢٩٦ ، طه الأسنوي ٢ / ٣ ، حسن المحاضرة ١ / ٣٠٦ .

ان(١) اتصل النقاء بآخر النصف الأول ، أو أول النصف الثاني ، ولم يشملها دم ، فالنصف الأول حيض ، والنصف الثاني استحاضة، / لانفعال أحدهما عن الآخر(٢) .
 ب/٦٧/ف
 بيانه : أنها لو رأت الخامس عشر نقاء ، ثم عاودها الدم في السادس عشر ، أو رأت السادس عشر نقاء ثم عاودها الدم(٣) في السابع عشر ، فالنصف الأول حيض والثاني استحاضة .
 واتفقوا على أن هذا مذهب مختص(٤) به ، وليس من مذهب الشافعي أصلاً(٥،٦) .
 ومذهب الشافعي رحمه الله في تخلل النقاء ، ما (٧) يأتي في باب التلقيق(٨) .
المستحاضة الثالثة : المعتادة(٩) . وهي التي عهدت لها (١٠) عادات متكررة ، ثم استحيضت(١١) . فتحكم بالعادة(١٢) السابقة في قدر الحيض وميقاته(١٣) .
 والأصل فيه(١٤) ما روى أن امرأة(١٥) استفتت أم سلمة(١٦) لها من رسول الله

=====

- (١) في ف : اذا .
- (٢) انظر : المذهب ٤٩٩/٢ مع المجموع ، نهاية المطلب ١/١٥٢ .
- (٣) (الدم) ساقطة من ف .
- (٤) في م : يختص .
- (٥) في م : يختص به بالشافعي أصلاً .
- (٦) انظر نهاية المطلب ١/١٥٢ .
- (٧) (ما) : ساقطة من م .
- (٨) سيأتي باب التلقيق ص ٢٦١ .
- (٩) المقصود بها المعتادة غير المميزة . وستأتي المميزة ص ٣٢٤ .
- (١٠) (لها) : ساقطة من ف .
- (١١) انظر : نهاية المطلب ١/١٥٢ .
- (١٢) في ف : فتحكم العادة .
- (١٣) انظر : نهاية المطلب ١/١٥٢ لابانة ١/٢١ فتح العزيز ٢/٤٦٩ ، روضة الطالبين ١/١٤٥ .
- (١٤) (فيه) : ساقطة من ظ .
- (١٥) جاء في رواية الدارقطني أن هذه المرأة هي فاطمة بنت أبي حبيش . انظر سنن سنن الدارقطني له ، الحيض ٢٠٧/١ ، ٢٠٨ .
- (١٦) هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم القشيرة المخزومية أم سلمة . (..... - ٦١هـ) أم المؤمنين ، اسم أبيها حنيفة وقيل سهل وكان يلقب بزاد الركب .
 وأمها عاتكة بنت عامر بن ربيعة ، كانت تحت أبي سلمة بن عبد الأسد بن المغيرة وكان من السابقين للإسلام في مكة وهاجرا الى الحبشة ثم رجعا منها وهاجرا زوجها الى المدينة فلها ، فحال قومها بينها وبين اللحاق بزوجها ، ثم تسرت لها الهجرة بعد ذلك . ولما مات أبو سلمة تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم سنة ٤هـ وهي آخر من توفي من أمهات المؤمنين ، واختلف في سنة وفاتها ، وكان ذلك في خلافة يزيد بن معاوية وصلى عليها أبو هريرة ودفنت بالبقيع . انظر : الاصابة ٨/٢٤٠ ، تهذيب التهذيب ١٢/٤٥٥ ، أمد الغاية ٦/٢٨٩ ، الاستيعاب ٤/٤٠٥ ، السير ٢/٢٠١ .

صلى الله عليه وسلم وكانت مستحاضة ، فقال عليه السلام : (مريها فلتنظر (١) عدد الأيام والليالي) (٢) التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يمسيتها الذي أصابها ، فلتدع الصلاة . فإذا خلّت ذلك فلتغتسل ، ثم لتستغفر (٣) بثوب ، ثم لتصل (٤،٥) .

وإذا تقرر هذا الأصل ، فالمستفاد من العادة أمران :

أحدهما : قدر الحيض .

والثاني : وقته .

فلو تغير القدر مرة واحدة ثم استحيضت (بأن (٦) كانت تحيض سنا وتطهر أربعة (٧)

وعشرين ، فجاءها دور فحاضت خمسا أو سبعا ، وطهرت تتمة الدور ، في شهر ثم ——— استحيضت (٨) ، فالمذهب الظاهر أنها ترد الى ما طرأ ، لا الى العادة القديمة (٩) . لأن تيك

١/٦٩م

العادة ، صارت منسوخة، فكيف يرجع اليها ؟ .

وان (١٠) كان يبعد ترك عادة قديمة بمرة ، فتركها بمرتين أيضا بعيد. ولا نظر الى البعد (١١).

بل يقال : تغيرت العادة ، فلا ترد اليها .

=====

(١) في ظ : فلتتنظر -

(٢) في ف : الليالي والأيام .

(٣) في م : تستغفر .

(٤) في ظ ، م : لتصلي .

(٥) أخرجه أبو داود كـ. الطهارة باب المرأة تستحاض ومن قال تدع الصلاة في عدة الأيام

التي كانت تحيض ١٨٧/١ بنحوه والنسائي كـ. الحيض والاستحاضة باب المرأة يكون لها

أيام معلومة تحيضها كل شهر ١٨٢/١ بنحوه، وابن ماجه كـ. الطهارة وسننها باب ما

جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها قبل أن يستمر بها الدم ٢٠٤/١ بنحوه

مختصرا. والدارمي كـ. الطهارة باب في غسل المستحاضة ٢٢١/١ بنحوه. ومالك كـ.

الطهارة باب المستحاضة ٦٢/١ بنحوه وعبد الرزاق كـ. الحيض باب المستحاضة ٣٠٩/١

بنحوه . والدارقطني كـ. الحيض ٢٠٨، ٢٠٧/١ بنحوه، والبيهقي كـ. الحيض باب المعتادة

لا تميز بين الدمين ٣٣٢-٣٣٣/١ بنحوه وقال: "هذا حديث مشهور.... الا أن سليمان

بن يسار لم يسمعه من أم سلمة". وصحه الألباني في صحيح سنن النسائي ٧٦/١ .

(٦) في ف : فان .

(٧) في م : أربعا .

(٨) ما بين القوسين ساقط من ظ .

(٩) وهو ظاهر المذهب وبه قال ابن سريج وأبو اسحق المروزي وصحه الرافعي والنووي .

انظر نهاية المطلب ١/١٥٢ لابانة ٢١/١، فتح العزيز ٤٧٠/٢، الروضة ١٤٥/١ .

(١٠) في ف : ولئن .

(١١) انظر : نهاية المطلب ١/١٥٣ .

وفيه وجه آخر : أنها ترد الى العادة القديمة (١) . وهو مذهب أبي حنيفة (٢) . لأن العادة ب/٦٠/ظ من العود ، فلا تثبت بمرقواحدة ، وهذا تحكم بالتعلق باللفظ (٣) .

فروع :

لو كانت تحيض خمساً ، وتطهر خمساً وعشرين ، فجاءها دور فحاضت ستاً ، وطهرت أربعاً وعشرين ، ثم جاءها دور فحاضت سبعا ، وطهرت ثلاثاً وعشرين ، ثم استحاضت في الدور أ/٦٨/ف الآخر .

فان قلنا : تثبت العادة بمرق ، ردت الى سبع ، وثلاث وعشرين ، لأند الناسخ (٤) .

وان قلنا : لا تثبت ، فوجهان (٥) :

أحدهما : أنها ترد الى خمس ، و (٦) خمس وعشرين (٧) ، فانها العادة المتكررة (٨) ، وما بعدها لم يتكرر .

والثاني : أنها ترد الى ست ، وأربع وعشرين ، لأن الست قد تكررت ، اذ السبع تشتمل على ست ، (وأما السابع فهو) (٩) الذي لم يتكرر ، ثم كما تكرر زيادة السادس في الحيض ، تكرر نقصان يوم في الطهر ، فيستقيم الدور كذلك (١٠) . هذا كله اذا تغير قدر الأيام .

=====

- (١) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٥٢ ، فتح العزيز ٢/٢٧٠ ، روضة الطالبين ١/١٤٥ ، وقد حُكي عن أبي علي بن خيران أنه يقول لا تثبت العادة الا بمرتين ، وحُكي عن أبي الحسن العبادي أنه قال لا تثبت العادة الا بثلاث مرات .
- (٢) مذهب الامام أبي حنيفة ومحمد بن الحسن أن العادة لا تثبت الا بمرتين فأكثر ، وعند أبي يوسف تثبت بمرة . ومذهب الامام مالك أن العادة تثبت بمرة . ومذهب الامام أحمد أن العادة لا تثبت الا بالتكرار ثلاثاً ، وفي رواية أنها تثبت بمرتين .
- انظر بدائع الصنائع ١/٤٢ ، النخبة ص ٣٨٣ ، مواهب الجليل ١/٣٦٨ ، المنهاج ١/٣١٦ ، الانصاف ١/٣٦٠-٣٦١ ، الروض المربع ١/٣٨ .

(٣) في ظ : بلفظ .

(٤) انظر نهاية المطلب ١/ل ١٥٣ ، فتح العزيز ٢/٤٧١، ٤٧٢ ، روضة الطالبين ١/١٤٥، ١٤٨ .

(٥) انظر : فتح العزيز ٢/٤٧٢ .

(٦) (خمسة و) : ساقطة من ف .

(٧) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٥٣ ، فتح العزيز ٢/٤٧٢ ، روضة الطالبين ١/١٤٨ .

(٨) في ظ : المكررة .

(٩) في ف : انما السابع هو .

(١٠) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٥٣ ، روضة الطالبين ١/١٤٨ ، فتح العزيز ٢/٤٧٢ ، وصححه

الرافعي .

فأما اذا تغير الميقات بالتقدم أو التأخر (١) ، مع بقاءه على المقدار المعهود ، فلا يخلو : اما أن يغير (٢) (بالتأخر ، أو بالتقدم) (٣) :

فان كان بالتأخر ، كما اذا كانت تحيض خمسا في أول كل شهر ، وتطهر بقية الشهر ، فجاءها دور وتربصت الحيضة (٤) في أول الشهر ، فلم تحض الا في الخمسة الثانية ، فقد صار الطهر ثلاثين يوما في هذه الكثرة ، فيكون الدور خمسة وثلاثين (٥) ، فلو تباعد الدور الثاني كذلك ، ثم استحيضت (٦) ، جعل الدور خمسا وثلاثين ، لتكرر ذلك (٧) .
وان لم يتكرر ، بل (٨) كما رأت الدم في (٩) الخمسة الثانية أول مرة ، استمر الدم وأطبق ، فان فرغنا على أن العادة تثبت بمرة واحدة (١٠) ، فقد انقلب دورها خمسة وثلاثين ، فتستأنف هذا الحساب من أول وقت الدم (١١) ، ونحيضها خمسا ونطهرها ثلاثين ، وهكذا في كل نوبة (١٢) .

وان قلنا : لا تثبت بالمرة الواحدة ، فقد اختلف فيه الأصحاب :

فمنهم من لم يقم لأولية الشهر وزنا ، (وقال: عاد النظر الى القدر ، لا الى الوقت ، فاذا أطبقت الاستحاضة ، / حيضناها خمسا ، وطهرناها خمسا وعشرين) (١٣، ١٤) ، وذلك يؤدي ب/٦٩م الى تحييضها أبدا في (١٥) الخمسة الثانية من الشهر ، وهذا هو الأصح (١٦) . وكان (١٧) تلك

=====

- (١) في ف : والتأخر .
- (٢) في ظ : تغير . وفي م : يعتبر .
- (٣) في ف : بالتقدم والتأخر .
- (٤) في ف : بالحيض .
- (٥) انظر نهاية المطلب ١/ل ١٥٤-١٥٣ ، فتح العزيز ٢/٤٧٢ ، روضة الطالبين ١/١٤٨ .
- (٦) في م : استحيض .
- (٧) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٥٤ ، فتح العزيز ٢/٤٧٢ ، روضة الطالبين ١/١٤٨-١٤٩ .
- (٨) (بل) : ساقطة من ظ .
- (٩) (في) : ساقطة من ف .
- (١٠) في ظ : واحد .
- (١١) (الدم) : ساقطة من ف .
- (١٢) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٥٤ ، فتح العزيز ٢/٤٧٢ ، روضة الطالبين ١/١٤٩ .
- (١٣) ما بين القوسين ساقط من ف .
- (١٤) انظر : روضة الطالبين ١/١٤٩ .
- (١٥) (في) : ساقطة من ف .
- (١٦) أي النظر الى العدد لا الى الأولية ، وصححه النووي .
- انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٥٤ ، روضة الطالبين ١/١٤٩ .
- (١٧) في م : فكان .

الخمسة الزائدة / في الطهر ، وقعت (١) وفاقا مرة ، ولا نظر الى أول الدور (٢) .
 ومن الأصحاب من تشوف الى رد الحيض الى أول الشهر حكما / بالعادة القديمة ، ب/٦٨/ف
 والحاقا للوقت بالقدر . وهؤلاء اختلفوا (٣) :
 فالذي ذهب اليه الجماهير : أنانحيصها في هذه الخمسة الثانية من الشهر الأول (٤) ،
 الذي هو أول الدم ، ونطهرها بقية الشهر عشرين (٥) ، ثم نعود الى أول الشهر ، فنحيضها خمسا ،
 ونطهرها خمسا وعشرين أبدا ، رجوعا الى العادة للتكررة (٦) . فنقص هؤلاء من الطهر (٨) الأول ، للمود
 الى أول الدور .

ونذهب أبواسحق المروزي الى أن هذه الخمسة لثانية من الشهر ، وهو أول الحيض ،
 ليس بحيض أصلا ، وانما هو استحاضة ، ولا حيض لها في هذا الشهر ، فيحيضها في خمس
 من أول الشهر الثاني ، ويقيم الأدوار القديمة على وجهها (٩) . وهذا قوة منه وغلو في
 طلب الأولية . فانها حاضت في وقت امكان الحيض ، فكيف (١٠) لا نحكم (١١) بحيضها ؟
 والعجب أنه زاد على هذا ، فقال : لو استمرت هذه العادة ، فكانت تطهر في الخمسة (١٢)
 الأولى من كل شهر ، وتحيض خمسا وعشرين ، فلا حيض ولا طهر (١٣) لها أبدا (١٤) . وهذا
 في نهاية الركافة ، فينبغي أن يترك عليه (١٥) ، فانه كثير الهفوات في كتاب الحيض
 خاصة .

هذا كله في تأخر الحيض .

=====

- (١) في ظ ، م : وقع .
- (٢) انظر نهاية المطلب ١/١٥٤ .
- (٣) الخلاف على وجهين . انظر : الابانة ١/٢٢ .
- (٤) (الأول) : ساقطة من ظ ، ف .
- (٥) (عشرين) : ساقطة من ف .
- (٦) انظر : فتح العزيز ٢/٤٧٢ ، روضة الطالبين ١/١٤٩ .
- (٧) في ف : خمسا .
- (٨) في ظ : الشهر .
- (٩) انظر : نهاية المطلب ١/١٥٤ ، الابانة ١/٢٢ ، فتح العزيز ٢/٤٧٢ ، روضة الطالبين ١/١٤٩ .
- (١٠) في م : وكيف .
- (١١) في ف : يحكم .
- (١٢) في م : أول الخمسة .
- (١٣) (ولا طهر) : ساقطة من ف .
- (١٤) انظر : نهاية المطلب ١/١٥٤ ، الابانة ١/٢٢ .
- (١٥) في م : علمه .

فأما اذا تقدم الى الخمسة الأخيرة ، من الشهر الأول ، وعاد الطهر الى عشرين ، فان طهرت بعد هذه الخمسة، خمسة(١) وعشرين(٢) من أول الشهر الآخر(٣) ، فقد تكرر الطهر عشرين ، فاذا أطبق الحيض بعد ذلك ، فدورها خمسة وعشرون(٤) ، ولا مبالاة بمزايلة أول الدور مع تكرر الطهر(٥) .

نعم (لم يتكرر)(٦) مزايلة أول الشهر ، فان الدم الأخير وقع مطبقا ، فيليق بقياس أبي اسحق أن يقول : الخمسة الأخيرة من الشهر الأول ، والعشرة الأخيرة من الشهر الآخر استحاضة . فيحيضها خمسة من / الشهر الآتي(٧) بعده ويطهرها خمسة وعشرين ، وتعود أ/٢٠/م الى القانون الأول(٨) ، ولكن هذا أيضا بعيد على مذهبه ، فان الخمسة الأولى وقعت محتوشة(٩) بطهرين كاملين ، فيبعد أن لا تجعل / حيضا .

فأما اذا تقدم الحيض الى الخمسة الأخيرة من الشهر ، واستمر ، فقد صار جميع الدور خمسة(١٠) وعشرين ، ولكن مرة واحدة(١١) .

فان أثبتنا العادة بمرة، أقمنا هذا الدور / أبدا .
وان قلنا : لا تثبت : فمذهب من لا يبالى بالأولية ، أن دورها ثلاثون(١٢) ، وابتداء حيضها من أول الدم .

ومن ينظر الى(١٣) الأولية اختلفوا :

فمنهم من قال : نحيضها هذه الخمسة ، وخمسة أخرى من أول الشهر ، ونطهرها خمسة وعشرين ، ثم نعود الى قانون الأولية ، فنزيد هذه الحيضة . وهذا بعيد . فانه زيادة في قدر الحيض من غير مستند .

=====

- (١) (خمسة) : ساقطة من م ، ف .
- (٢) في ف : عشرين .
- (٣) (الآخر) : ساقطة من ظ ، م .
- (٤) في م : وعشرين .
- (٥) انظر : فتح العزيز ٤٧٣/٢ ، روضة الطالبين ١٤٩/١ .
- (٦) في م : لو تكرر .
- (٧) في ف : الذي .
- (٨) انظر : فتح العزيز ٤٧٣/٢-٤٧٤ .
- (٩) محتوشة : أي محاطة بطهرين . أنظر المصباح المنير ص ٦٠ .
- (١٠) في ظ ، م : خمسا .
- (١١) انظر : روضة الطالبين ١٤٩/١ .
- (١٢) في ظ ، م : ثلاثين .
- (١٣) (الى) : مكررة في م .

ومن أصحابنا من قال : قياس مذهب أبي اسحق أيضا ، هذا ،
ومنهم من قال : لا ، بل فياسة أن تجعل الخمسة الواقعة في آخر الشهر ، استحاضة ،
ونحيضها خمسة من أول الشهر بعدها ، ونقيم الأدوار على ترتيبها (١) .

فرعان في التقدم (٢) :

أحدهما : المسألة بحالها ، ولكن تقدم الدم الى الخمسة الخامسة من الشهر ، وعاد الطهر
الى خمسة عشر ، فلا يخفى التفريع على مذهب الجمهور ، في أننا نستفتح من الوقت
دورا ، فنحيضها خمسة (٣) ، ونطهرها خمسة وعشرين ، اذا لم تثبت العادة بمرة .
وعلى مذهب من يطلب الأول ، نحيضها خمسة عشر يوما ، فتقع خمسة في أول الشهر
الآخر ، ويستمر الدور وتزيد هذه الحيفة لطلب الأولية . وهو قياس (٤) مذهب أبي اسحق
عند قوم .

وعند قوم (٥) : قياس مذهبه أن العشر من آخر الشهر استحاضة ، وانما الحيض
الخمس الأول من الشهر الآخر (٦) ، ويطهرها (٧) بعدها خمسة وعشرين ، وهكذا يستمر الدور .
الثاني (٨) : المسألة بحالها ، ولكن (تقدم الدم الى الخمسة الخامسة من الشهر ، وعاد
الطهر الى خمسة عشر ، ولكن) (٩) عاجلها الحيض (١٠) ، بحيث عاد النقاء الى أربعة
عشر ، فعلى مذهب الجميع لا بد وأن تخلف يوما من أول الدم (١١) ، وتجعله استحاضة
تتم الطهر (١٢) ، ثم التفصيل كما سبق .

ب/٢٠/م ومذهب أبي اسحق في جعل / بقية الشهر / استحاضة ، أظهر . وقد وافقه عليه ب/٦٩/ف
بعض الأصحاب ، اذ ثبت حكم الاستحاضة ، الأوله (١٣) .

=====

- (١) قال عنه امام الحرمين : "انه الظاهر الائق بمذهبه" . انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٥٦ .
- (٢) في م : التقديم .
- (٣) في ظ : خمسا .
- (٤) (قياس) : ساقطة من ظ .
- (٥) (قوم) : ساقطة من م .
- (٦) في م الأخير .
- (٧) في ظ : وتطهر .
- (٨) في م : والثاني .
- (٩) ما بين القوسين ساقط من ظ ، ف .
- (١٠) في ف : الدم .
- (١١) في ظ : الدور .
- (١٢) انظر : روضة الطالبين ١/١٤٩ - ١٥٠ .
- (١٣) في ف : لأوله .

(١) وإذا قلنا : تثبت العادة بمرة ، فالظاهر (أنها تخلف) (٢) يوما ، وتقيم دورها (٣) عشرين، خمسة حيفا (٤) ، وخمسة عشر طهرا (٥) .

ومن أصحابنا من قال : انما يستقيم هذا أن لو دام الطهر خمسة عشر يوما (٦) ، ولم يدم في هذه الصورة ، فلا ينقلب الدور عشرين بهذا .

ثم هؤلاء اختلفوا ، منهم من قال : تخلف يوما ثم تستفتح الدور القديم على ما عهدت (٧) .

ومنهم من قال : تجعل بقية الشهر استحاضة ، / كما قاله أبواسحق ، ثم تستفتح الدور أ / ٦٢ / ظ القديم من أول الشهر (٨) .

والمصحيح : هو المسلك الأول . هذا كله في (التقدم والتأخر) (٩) من غير زيادة ولا نقصان . فلو تأخر إلى الخمسة الثانية من الشهر ، وحاضت ستة ، فلا (١٠) بد وأن (١١) تطهر بعد ذلك حتى تتبين الزيادة .

فان تكررت الستة ، أو قلنا : تثبت العادة بمرة فلا يخفى .
وان قلنا : لا تثبت بمرة ، وقد صارت الحيضة ستة ، وقد (١٢) طهرت بعد ذلك ثلاثين، فقد تكرر الطهر ثلاثين ، ولكن لم يتكرر الحيض .

فعلى مذاهب (١٣) الجمهور ، نقيم الدور ثلاثين من أول ما استمر الدم ، ونحيضها خمسة ، ولا نبالي بالأولية .

وعلى مذاهب الناظرين إلى الأولية ، لا يخفى التفريع ، ولا يخفى القياس أيضا ففي النقصان (١٤) فلا نطول بتكثير الصور .

=====

(١) في ف : فاذا .

(٢) في ف : أنا تخلف .

(٣) في ظ : دورا .

(٤) في ف : حيف .

(٥) في ف : طهر .

(٦) (يوما) : ساقطة من ف .

(٧) في ظ ، م : تمهد .

(٨) انظر : روضة الطالبين ١ / ١٥٠ .

(٩) في ف : التقديم والتأخير .

(١٠) في ظ ، م : ولا .

(١١) في م : أن .

(١٢) (قد) : ساقطة من م ، ف .

(١٣) في ف : مذهب .

(١٤) في ظ ، م : ولا .

المستحاضة الرابعة : المعتادة المميزة : وهي التي أطبق الدم عليها ، وسبقت لها

عادة معلومة ، واختلف لون الدم المطبق (١) .

فان انطبق (٢) قوة الدم على أيام العادة ، فهو المراد (٣) .

وان اختلف ، بأن كانت عاداتها خمسة ، فاستحيضت ، ورأت عشرة سوادا ، والباقي

حمرة ، ففيه وجهان مشهوران (٤) :

أحدهما : أن العادة أولى (٥) . لأن الحكم بها مجمع عليه ، وفي الحكم بالتمييز خلاف . ولأن

ألوان الدماء من العروق والحيف* لا يبعد اختلافها . فالثقة (٦) بالعادة أولى .

والثاني : أن التمييز / أولى (٧) ، لأن العادة تختلف غالبا بالطعن في السن ، فلا (٨) أ/٢٠/ف

تستتب على نسق/واحد . ولأن (٩) النظر الى اللون اجتهد في الحال ، والنظر الى العادة أ/٢١/م

تقليد ، والاجتهاد أولى من التقليد .

والثالث : أنه يجمع بينهما ، ان أمكن الجمع (١٠، ١١) ، فنحيضها في العشرة جميعا، خمسا (١٢) (١٣)

بالعادة ، وخمسا (١٤) بقوة اللون (١٥) . حتى لو رأت أولا (١٦) خمسة حمرة ، وخمسة

سوادا ، حيضها جميع العشرة (١٧) .

=====

(١) (المطبق) : ساقطة من ظ .

(٢) في ظ ، م : أطبق .

(٣) انظر : روضة الطالبين ١٥٠/١ .

(٤) ذكر الفوراني^{والرافعي} والنووي فيها ثلاثة أوجه .

انظر : الإبانة ٢٢/١ ل/٢٢، فتح العزيز ٤٧٦/٢ ، روضة الطالبين ١٥٠/١ .

(٥) ممن قال بهذا الوجه أبو علي بن خيران وأبو سعيد الأمطري . انظر : المراجع السابقة.
* (الجميع) : ساقطة من ظ .

(٦) في ظ : والثقة .

(٧) ممن قال بهذا الوجه أبو العباس^س بسريج وأبو اسحق المروزي وممن صححه الرافعي والنووي .

انظر : الإبانة ٢٢/١ ل/٢٢، فتح العزيز ٤٧٦/٢ ، روضة الطالبين ١٥٠/١ .

(٨) في ف : ولا .

(٩) في ف : لأن .

(١٠) (الجمع) : ساقطة من ظ ، ف .

(١١) انظر : الإبانة ٢٢/١ ل/٢٢، فتح العزيز ٤٧٧/٢ ، روضة الطالبين ١٥٠/١ .

(١٢) في ف : العشر .

(١٣) في م : خمس .

(١٤) في م : وخمس .

(١٥) انظر : الإبانة ٢٢/١ ل/٢٢ .

(١٦) (أولا) : ساقطة من ظ ، م .

(١٧) في ف : العشر .

ولو كان أحد عشر سوادا ، فقد عسر الجمع ، فعلى هذا فيه ثلاثة أوجه (١) :

أحدها : أنا نجرد العادة (٢) .

والآخر : أنا نجرد التمييز (٣) .

والآخر : أنهما يتدافعا ، فهي (٤) كالمبتدأ ، التي ليس لها عادة وتمييز (٥) . وهذا وجه ضعيف لا أصل له .

فروع ثلاثة :

أحدها : أن المبتدأ إذا تمكنت من التمييز ، واستمر السواد في خمس ، ثم أطبق السدم على لونها واحد ، فالمذهب أنها مردودة الى الخمس (٦) . لأن التمييز أثبت لها عادة ، فلو تمكنت بعد ذلك من التمييز / مرة أخرى ، ولكن رأت (٧) السواد في العشرة ، فترد السى العشرة ، ولا ترد الى الخمسة السابقة (٨) ، ولا يخرج على الخلاف في تقديم العادة ، أو التمييز ، لأن الخلاف في عادة مطردة ، في غير الاستحاضة ، وهذه كانت عادة تمييزية في (٩) أيام الاستحاضة ، فلا (١٠) تقدم على تمييز ناجز بحال .

الثاني : قال الشافعي رحمه الله : المفرة والكدره في أيام الحيض ، حيض (١١) .

والمفرة شيء كالصديد يعلوه صفرة ، وليس على ألوان الدماء ، وكذا الكدره (١٢) .

والمستحاضة المعتادة ، إذا رأت ذلك في أول الدم ، فما (١٤) وافق أيام العادة ، فحيض (١٥، ١٦) .

=====

(١) انظر : فتح العزيز ٤٧٨/٢ - ٤٧٩ .

(٢) انظر : المرجع السابق .

(٣) انظر : فتح العزيز ٤٧٨/٢ .

(٤) في ف: وهي .

(٥) انظر : فتح العزيز ٤٧٩/٢ .

(٦) انظر: فتح العزيز ٤٨٠/٢ ، نهاية المطلب ١٥٨ل/١ .

(٧) في م : رأى .

(٨) انظر : فتح العزيز ٤٨١/٢ ، روضة الطالبين ١٥١/١ .

(٩) في ظ : من .

(١٠) في م : ولا .

(١١) انظر: مختصر المزني ص ١١، فتح العزيز ٤٨٦/٢، روضة الطالبين ١٥٢/١ ، نهاية

المطلب ١٥٨ل/١ .

(١٢) انظر : فتح العزيز ٤٨٦/٢ ، روضة الطالبين ١٥٢/١ ، نهاية المطلب ١٥٨ل/١ .

(١٣) في ف : فالمستحاضة .

(١٤) في ظ : فاذا .

(١٥) في ف : حيض .

(١٦) انظر : فتح العزيز ٤٨٦/٢ ، روضة الطالبين ١٥٢/١ .

وما وراء عادتها الى تمام^(١) مدة الامكان ، وهي خمسة عشر يوما ، فيه ثلاثة أوجه (٢) :
أحدها : أنها حيض . لأنها مدة الامكان (٣) .

والثاني : أنه ليس بحيض (٤) . قالت بنت جحش : (كنا لا نعتد بالصفرة وراء العادة شيئا) (٥) .
والثالث : ان كان (٦) ما (٧) تقدمها (٨) دم قوى ، ولو لحظت (٩) ، فهو حيض في مدة الامكان .

=====

(١) في م : أيام .

(٢) ذكر الرافعي والنووي فيه أربعة أوجه .

انظر : فتح العزيز ٤٨٦/٢ ، روضة الطالبين ١٥٢/١ .

(٣) ممن قال بهذا الوجه أبو العباس بن سريح وأبو اسحق المروزي ، واختاره الرافعي وصححه النووي وذكر أنه المشهور وأنه قول جماهير الشافعية .

انظر : فتح العزيز ٤٨٨، ٤٨٦/٢ ، المجموع ٣٩٢/٢ ، روضة الطالبين ١٥٢/١ .

(٤) ممن قال بهذا الوجه أبو سعيد الاصطخري وأبو العباس بن القاص . انظر : المهذب

٣٨٨/٢ مع المجموع ، فتح العزيز ٣٨٧/٢ ، المجموع ٣٩٢/٢ ، روضة الطالبين ١٥٢/١ .

(٥) ذكر امام الحرمين في النهاية^{١٥٩/١} أنه من طريق حمزة بنت جحش . والحديث لم أجده من طريق أى من بنات جحش ، وانما هو من حديث أم عطية .

فقد أخرجه البخاري في الحيض باب الصفرة والكدر في غير أيام الحيض ١٤٦/١ عن أم

عطية قالت : كنا لا نعد الكدر والصفرة شيئا . وأبو داود له الطهارة باب المرأة

تري الكدر والصفرة بعد الطهر ٢١٥/١ عنها بلفظ : كنا لا نعد الكدر والصفرة بعد

الطهر شيئا . والنسائي في الحيض والاستحاضة باب الصفرة والكدر ١٨٦/١ نحو لفظ

البخاري ، وابن ماجه له الطهارة وسننها باب ما جاء في الحائض ترى بعد الطهر

الصفرة والكدر ٢١٢/١ كلفظ البخاري . والدارمي في الطهارة باب الكدر اذا كانت

بعد الحيض ٢٣٥/١ نحو لفظ البخاري . والدارقطني له الحيض ٢١٩/١ ، نحو لفظ أبي

داود . والبيهقي في الحيض باب الصفرة والكدر تراهما بعد الطهر ٣٣٧/١ ، نحو

لفظ البخاري وكلفظ أبي داود . والحاكم ١٧٤/١ ، كلفظ أبي داود وقال عنه : هذا

حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . وقال الحافظ في التلخيص ١٧١/١

بعد أن ذكر روايات الحديث : تنبيه : وقع في النهاية والوسيط زيادة في هذا : وراء

العادة . وهي زيادة باطلة . وصح الألباني رواية أبي داود في ارواء الغليل ٢١٩/١ .

(٦) (كان) : ساقطة من م .

(٧) (ما) : ساقطة من ظ .

(٨) (من الصفرة) : ساقطة من ظ .

(٩) في م : لطسخة .

وما لا فلا (١) . فيتقوى (٢) بالدم ، وبزمان الامكان ، ولا يعتبر (٣) في هذا أن يكون الدم يوما
 ليلة، / لأننا نتخيل / أن الجراحة اذا مجّت (٤) دما عبيطا ، فقد ترق بقايا (٥) الدم برطوبات ب/٧١/م
 تمتزج به ، فيتخيل (٦) ذلك من (٧) الرحم . ويستوى في هذا الخيال القليل والكثير .
الثالث (٨) : أن (٩) المبتدأ اذا رأت الصفرة والكدر (١٠) أولا ، كما فاتحها الدم ،
 من أصحابنا من قال : ^(١١)ترده المبتدأ على اختلاف القولين ، كأيام العادة في حق
 المعتادة (١٢) .

ومنهم من قال : - وهو الصحيح - ان ذلك في حنفها في كل زمان كالواقع وراء العادة ،
 لأنه لا عادة لها ، وانما (١٣) ترد المبتدأ الى العادة للضرورة (١٤، ١٥) .
 هذا (١٦) تمام النظر في الاستحاضات الأربع . والله أعلم .

=====

- (١) ممن قال بهذا الوجه : أبو علي الطبري .
- انظر : فتح العزيز ٤٨٨/٢ ، المجموع ٣٩٢/٢ ، روضة الطالبين ١٥٢/١ .
- والوجه الرابع : تكون الصفرة والكدر حيفا ، بشرط أن لا يسبقها دم قوى ويلحقها
 دم قوى . والا فلا تعطى حكم الحيض . وهذا الوجه حكاه القاضي ابن كج .
- انظر : فتح العزيز ٤٨٨/٢ ، المجموع ٣٩٣/٢ ، روضة الطالبين ١٥٢/١ .
- (٢) في م : فيفوى .
- (٣) في ط : يعسر .
- (٤) مجّت: أى سالت ورمت به . انظر : المصباح المنير ص ٢١٥ ، مختار الصحاح ص ٢٥٧ .
- (٥) في ف : بقية .
- (٦) في م : فيستحيل ، ومثله في : منتهى .
- (٧) في م ، ف : في .
- (٨) هذا هو الفرع الثالث .
- (٩) (أن) : ساقطة من ظ ، ف .
- (١٠) في ف : والكدر .
- (١١) في م : نرد . وفي ف : نرد .
- (١٢) أى هل ترد الى أقل الحيض أو الى أغلبه . انظر نهاية المطلب ١/١٥٩ ، فتح العزيز ٤٨٨/٢ .
- (١٣) في م : فانما .
- (١٤) في ظ : الضرورية .
- (١٥) وصححه امام الحرمين . انظر : نهاية المطلب ١/١٥٩ ، فتح العزيز ٤٨٨/٢ .
- (١٦) في م : وهذا .

الباب الثالث في المسحاضة المنحية

وهي التي سبقت لها عادة مستقيمة ، فنسيت عادتها ، لاعتراء (١) علة ، أو لوقوعها في أيام جنون ، ولم تذكر القدر والوقت والانقطاع ، والابتداء ، فهي (٢) التي تسمى المنحية (٣، ٤) . وفيها قولان (٥) :

أحدهما : أنها كالمبتدأ في قدر الحيض ، إلا أن أول نوبة المبتدأ معلومة ، وأول نوبتها غير معلومة (٦) ، فتردها إلى أول الأهلة (٧) ، فانه محكم الشرع في مبادئ الأمور . وهذا أ / ٦٣ / ظ القول مزيف (٩) ، فان رد الحيض إلى أول الشهر (١٠) لا يقتضيه طبع ، ولا عرف ، ولا شرع ، فهو تحكم لا مستند له .

والقول الثاني - وهو الصحيح - وبه الفتوى ، أنها مأمورة بالاحتياط (١١) ، والأخذ بأسوأ الاحتمالات في كل حال ، وينشأ من ذلك :
تحريم الوقاع أبداً ، لإمكان الحيض (١٢) . وإيجاب الغسل لكل صلاة (١٣) ، لإمكان انقطاع الدم ، والقيام بوظائف الصوم والصلاة (١٤) ، لإمكان الطهر في كل حال (١٥) . والقيام بقضائهما ، لإمكان اقتران الحيض بهما (١٦) ، على ما سيأتي كيفيته (١٧) .

=====

- (١) في ظ ، م : لاعتوار .
- (٢) في م : وهي .
- (٣) في ف : متحيرة .
- (٤) انظر نهاية المطلب ١/ل ١٦٠ ، فتح العزيز ٩١/٢ ، روضة الطالبين ١٥٣/١ .
- (٥) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٦٠ ، فتح العزيز ٩١/٢ ، روضة الطالبين ١٥٣/١ ، وذكر النووى أن فيها طريقين : أحدهما : أن فيها قولين المذكورين . والثاني : القطع بوجوب الاحتياط .
- (٦) في ظ ، م : معلوم .
- (٧) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٦٠ ، فتح العزيز ٩١/٢ ، روضة الطالبين ١٥٣/١ .
- (٨) في ظ ، م : يحكم .
- (٩) وكذا ضعفه امام الحرمين وزيفه . انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٦٠ .
- (١٠) في م : الشهور .
- (١١) ممن صححه امام الحرمين . انظر نهاية المطلب ١/ل ١٦٠ ، فتح العزيز ٩١/٢ ، روضة الطالبين ١٥٣/١ .
- (١٢) انظر : فتح العزيز ٩٢/٢ ، روضة الطالبين ١٥٣/١ .
- (١٣) انظر : فتح العزيز ٩٥/٢ .
- (١٤) في م : الصلاة والصوم .
- (١٥) انظر : فتح العزيز ٩٥/٢ ، ٩٦ ، روضة الطالبين ١٥٣/١ ، ١٥٤ .
- (١٦) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٦٠ .
- (١٧) سيأتي في ص ٤٤٤ ، ٤٤٥ .

فان قيل : كيف يليق هذا الاحتياط بالشرعية السمحة الحنيفية ؟ .

قلنا : ليس هذا احتياطاً ، انما هو أمر محتوم ، وضرورة لازمة لا محيد عنها ، اذ الأخذ بأسوأ الاحتمالات له أصل في الشرع (١) . والتحكم / بتعيين (٢) وقت للحيض (٣) من أوائل / ٢١/ف الشهور وغيره ، / لا أصل له (٤) . نعم ، احتمل هذا العسر لأن هذه حالقادرة ، فقد تنقضي / ٢٢/م الدهور ولا يلقى (٥) متحيرة (٦) . ثم غرض الباب في ذكر (٧) كيفية الاحتياط في الكل ، ونحن نفعلها ، ونبدأ بالطهارة .

كيفية الاحتياط في الطهارة :

عليها أن تفتسل لكل صلاة ، لامكان انقطاع الدم . والغسل في حقها ، كالطهارة في حق المستحاضات . اذ ما من صلاة ، إلا ويتوهم انقطاع الدم قبيلها (٨،٩) . ثم الوجه ، القطع بأنها لا تفتسل لصلاة ، الا بعد دخول وقتها ، حتى لو انطبق الفراغ من (١٠) الغسل على أول الزوال ، فملت (١١) الظهر لم يجز . وهو الصحيح في وضوء المستحاضة أيضا (١٢) . وقد ذكرنا ترددا في وجوب مبادرة المستحاضة الى الصلاة عقيب الوضوء (١٣) ، فمن أصحابنا من طرده في النسل ، وهو خطأ (١٤) . لأن المقمود في المستحاضة (١٥) تقليل الحدث بالمبادرة ، والنسل هاهنا يجب للانقطاع ، والانقطاع لا يتكرر ، ولا (١٦) ينقطع الامكان ، وان بالفت (١٧) في المبادرة . لأن الانقطاع ممكن في ألطف زمان ، وما لا حيلة في دفعه ، فيبقى على أصله (١٨) .

=====

- (١) انظر : نهاية المطلب ١/١٦٠ - ١٦١ .
- (٢) في م : بتعيين .
- (٣) في ظ ، م : الحيض .
- (٤) انظر : نهاية المطلب ١/١٦٠ .
- (٥) في ف : تلقى .
- (٦) انظر : نهاية المطلب ١/١٦١ .
- (٧) (ذكر) : ساقطة من ف .
- (٨) في ظ ، م : قبيله .
- (٩) انظر : نهاية المطلب ١/١٦١ ، فتح العزيز ٢/٤٩٥ ، روضة الطالبين ١/١٥٣ .
- (١٠) في ظ : مع .
- (١١) في م : فصلى .
- (١٢) انظر : نهاية المطلب ١/١٦١-١٦٢ ، روضة الطالبين ١/١٥٣ .
- (١٣) تقدم هذا في ص ٤٠٦ .
- (١٤) وكذا خطأه امام الحرمين .
- (١٥) انظر : نهاية المطلب ١/١٦١ ، فتح العزيز ٢/٤٩٦ ، روضة الطالبين ١/١٥٣ .
- (١٦) في ظ ، م : الوضوء .
- (١٧) في م : فلا .
- (١٨) في ف ، م : نبالغ .
- (١٩) انظر : نهاية المطلب ١/١٦١ ، فتح العزيز ٢/٤٩٦ .

كيفية الاحتياط في الصلاة :

يجب عليها القيام بوظائف الأوقات ، اذ ما من وقت الا ويتصور أن تكون ظاهرة (١) فيه ، فلتغتسل (٢) ، ولتؤد فرض الوقت (٣) ، ويتطرق الى صلاتها احتمالات بعيدة ، تنكشف بذكر صور .

الاحتمال الأول : وجوب القضاء (٤) . اذ كل صلاة تأديها في الوقت ، يحتمل وقوعها في الحيض ، مع وجوب الصلاة ، إما بطريان الحيض ، بعد مضي وقت يسع الصلاة من أول الوقت أو بانقطاعه (٥) عند بقاء بقية من الوقت ، فتجب الصلاة باذراك ذلك الوقت ، ولا يعتد بوقوع الصلاة وقد وقعت في وسط الوقت (٦) ، والشافعي رضي الله عنه لم يتعرض / للزوم القضاء (٨) .

وتنبه لهذا الاحتمال أبو زيد المروزي ، واختلف الأصحاب فيه ، فقال / (قائلون من المحققين) (٩) : هو (١٠) المذهب المبتوت (١١) ، (ولكن الشافعي ب/٧١/ف لم يتعرض له ، فله لم يخطر له ، ولو خطر لحكم به . فان الاحتمال اذا وجب اتباعه ، تعين فيه الاحتمال) (١٢، ١٣) .

ومن أصحابنا من خالف أبا زيد ، وقال : الشافعي تعرض لوجوب قضاء الصوم ، وسكت عن قضاء الصلاة . فدل ذلك على الفرق (١٤) .

ولعل سببه : أن قضاء الصلوات (١٥) مع أدائها ، ينتهي الى تشديد عظيم ، والشرع

=====

(١) في ط: نظاهرا .

(٢) في ظ: ولتغتسل .

(٣) انظر نهاية المطلب ١/ل١٦٢ ، فتح العزيز ٢/٤٩٥ ، روضة الطالبين ١/١٥٣ .

(٤) ذكر الرافعي والنووي في وجوب القضاء وجهين :

الأول : لا يجب القضاء .

الثاني : يجب القضاء . وهو قول ابن سريج وأبي سعيد المروزي وهو ظاهر المذهب .

انظر : فتح العزيز ٢/٤٩٨-٤٩٧ ، روضة الطالبين ١/١٥٤ .

(٥) في ظ : بانقطاعها .

(٦) في ظ : الدم .

(٧) في م : فالشافعي .

(٨) انظر نهاية المطلب ١/ل١٦٢ ، فتح العزيز ٢/٤٩٨ .

(٩) في ظ : المحققون .

(١٠) في ف : هذا .

(١١) في م : المثبوت .

(١٢) ما بين القوسين ساقط من ف .

(١٣) انظر : نهاية المطلب ١/ل١٦٢ ، فتح العزيز ٢/٤٩٨ .

(١٤) انظر نهاية المطلب ١/ل١٦٢ .

(١٥) في ف : الصلاة .

يسقط التشديدات بأقل (١) من هذه الضرورات ، ولذلك لا يقدر في حقها تباعد الحيض فسي حق العدة ، حذراً* من المبالغة في التشديد ، والأصح مذهب أبي زيد ، وعليه تظهر بقية (٢) الاحتمالات (٣) .

الاحتمال الثاني : إذا صلت الظهر والعصر في وقتيهما ، فدخل وقت المغرب ، فاغتسلت وصلت المغرب ، وقمت الظهر والعصر ، يكفيها هذا الغسل للملوات الثلاث (٥،٤) . وسبب الاقترار أن سبب تجديد الغسل ، احتمال انقطاع الدم ، وهو بعينه سبب وجوب قضاء الظهر والعصر (٧،٦) .

فان انقطع قبيل (٨) الغروب ، فقد اغتسلت بعده ، فلا يتوقع عود الانقطاع الى مدة (٩) . وان لم ينقطع الحيض قبل الغروب ، فلا (١٠) يجب قضاء الظهر والعصر ، فلا (١١) حاجة الى الغسل لأجلهما (١٢، ١٣) . فلو (١٤) أنها قمت الظهر والعصر أولاً بعد الغروب ، ثم اشتغلت بالمغرب ، فعليها تجديد الغسل للمغرب ، لاحتمال أن قضاء الظهر والعصر لم يجب ، وانما انقطع الحيض بعدهما قبل الشروع في المغرب ، فيجب تجديد الغسل (١٥) .
الاحتمال الثالث / : اذا أرادت الخروج عن الصلاة في الوقت ، فسبني أن تملي الصلاة في أ/٦٤/ط أول الوقت ، بحيث ينطبق على الأول ، ثم تعيد الصلاة في آخر الوقت ، في وقت المرونة (١٦) .

=====

(١) في ف : لأقل . ثلاث ، والعصر . يقال : حذراً*
(٢) (بقية) : ساقطة من ف .

(٣) وكذا صححه امام الحرمين . انظر نهاية المطلب ١/١٦٢ .

(٤) (الثلاث) : ساقطة من ط .

(٥) ذكر امام الحرمين والرافعي والنووي أنها تتوضأ لكل فريضة كالمستحاضه .

انظر : نهاية المطلب ١/١٦٣ ، فتح العزيز ١/٢٠٥ ، روضة الطالبين ١/١٥٥ .

(٦) انظر : نهاية المطلب ١/١٦٣ ، روضة الطالبين ١/١٥٥ .

(٧) بعد كلمة "والعصر" . زيادة الجملة التالية في ط : "فاغتسلت وصلت المغرب ، وفصت الظهر والعصر ، يكفيها هذا " .

(٨) في م ، ف : فيل .

(٩) انظر تنهايه المطلب ١/١٦٣ ، روضة الطالبين ١/١٥٥ .

(١٠) في م : ولا .

(١١) في م : ولا .

(١٢) في م : لأجلها .

(١٣) انظر : نهاية المطلب ١/١٦٣ .

(١٤) في م : ولو .

(١٥) انظر : نهاية المطلب ١/١٦٣ ، فتح العزيز ١/٢٠٥ ، روضة الطالبين ١/١٥٥ .

(١٦) انظر : نهاية المطلب ١/١٦٣ .

ووقت / الضرورة : هو أن لا يقع في الوقت الا تكبيرة أوركعة ، على اختلاف القولين فيه . أ/٢٣/م
 واذ فعلت ذلك ، خرجت عما (١) عليها بيقين . لأن المقدّر طريان الحيض وانقطاعه ، ويتمور
 في الطريان تقدم وتأخر ، فان طراً قبل الفراغ من الصلاة الأولى ، فلا تجب الصلاة ، وان طراً
 بعد الفراغ منها ، فقد صح فرض الوقت في الطهر (٢) .
 وأما الانقطاع : فان انقطع قبل الصلاة الثانية ، فقد صحت الصلاة الثانية . وان انقطع بعدها ،
 فلم تجب الصلاة (٣) . وهذا صحيح ، ولكن بشرطين :
أحدهما : أن تقتصر في الصلاة الأولى على أقل واجب . لأنها لو طولتها فربما يطرأ الحيض
 في آخرها ، فتفسد تيك الصلاة ، بعد وجوبها بمضي مدة تسع الواجب . ثم لا تصح الصلاة
 الثانية ، لوقوعها في الحيض .
الشرط (٥) الثاني : أن يفرض ما ذكرناه في الصباح والعصر والمغرب .
 أما الظهر والعشاء ، اذا فرض ، لا تخرج عما عليها (٦) بيقين . لأن وقتها يتسع
 ويتعدد في حق أصحاب الضرورات ، فلعل الحيض انقطع قبل غروب الشمس ، فوجب
 قضاء الظهر ، وقد أدتها (٧) مرتين في دوام الحيض ، وكذا في حق العشاء (٨) .
الاحتمال الرابع : لو صلت صلاة الصبح (في أول الوقت منطبقاً) (٩) ، ثم صلتها ثانياً ، قبل
 مضي خمسة عشر يوماً ، خرجت (١٠) عما عليها (١١) بيقين أيضاً . لأن الانقطاع ان كان بعد
 تصرم الوقت ، فلم تجب الصلاة ، وان كان قبل تعرم الوقت ، فهي ظاهرة ، إما في حاله
 الصلاة الأولى ، أو بعدها الى خمسة عشر يوماً .
 ولو شكّت (١٢) في أنها صلت (١٣) الصلاة الأولى في وسط الوقت ، لم تخرج عما

=====

- (١) في م : مما .
- (٢) انظر : نهاية المطلب ١/١٦٣ .
- (٣) انظر : نهاية المطلب ١/١٦٣ .
- (٤) في م : فهذا .
- (٥) (الشرط) : ساقط من ظ ، م .
- (٦) في م : عليه .
- (٧) في م ، ف : أداها .
- (٨) انظر : نهاية المطلب ١/١٦٥ .
- (٩) في ف : منطبقاً على أول الوقت .
- (١٠) في ف : خرج .
- (١١) في م : هي عليه .
- (١٢) في ف : شك .
- (١٣) في ف : لو صلت .

عليها بيقين(١) ، لاحتمال طريان الحيض في أثناء الصلاة ، أو قبلها (٢) ، واستمراره (٣) الى خمسة عشر يوما .

فان قيل : فهل توجبون على المتحيرة تطبيق أول الصلاة على أول الوقت ؟ .

قلنا : على طريقة أبي زيد ، اذا كانا نوجب عليها كل محتمل (٤) ، أوجبنا عليها (٥) ذلك، لاحتمال أن يبقى الظهر من أول الوقت مقدار ما يسع الصلاة ، ثم يطرأ الحيض .

ب/٦٤/ظ ولو علمت الحائض طريان الحيض بنوبتها ، لوجب المبادرة / عليها ، / فيجب ذلك ب/٧٣/م أيضا على المتحيرة . ويحتمل (٦) على مساقه أيما أن نوجب إعادة الصلاة في وقت الضرورة، لنخرج بملاة الوقت عما عليها بيقين (٧) . ولكن يتجه ذلك ، اذا قلنا : / الصلاة التي يقع بعضها في الوقت ، وبعضها خارج الوقت ، أداء ، فاذا جعلناها قضاء ، فلا حرج عليها في تأخير القضاء .

الاحتمال الخامس : اذا استفتتنا المتحيرة ، نأمرها (٩) (بأداء كل صلاة) (١٠) وقضائها كما سبق ، فلو (١١) عادت بعد الاستفتاء بخمسة عشر يوما ، وقالت : اقتصررت على أداء الصلاة في الوقت ، ولم أقض . فلا يلزمها أكثر من (١٢) قضاء صلاة يوم وليلة (١٣) . لأن ما أدته (١٤) في الظهر صح . وما وقع في الحيض لم يجب القضاء ، وانما يجب القضاء لاحتمال الانقطاع، ولا يتصور الانقطاع ، الا مرة واحدة في خمسة عشر يوما ، ثم نوجب قضاء صلاة واحدة (١٥) ، أو صلاتي الجمع ، الا أن تيك (١٦) الصلاة ، لا تتعين ، فيلزمها قضاء صلاة يوم وليلة،

=====

(١) (بيقين) : ساقطة من م ، ف .

(٢) في ف : قبيلها .

(٣) في ف : واستمرارها .

(٤) في ظ : احتمال .

(٥) (عليها) : ساقطة من ط ، ف .

(٦) في م : ويحتمل .

(٧) (بيقين) : ساقطة من ف .

(٨) في ف : واذا .

(٩) في ظ ، م : فأمرناها .

(١٠) في ظ : بإعادة الصلاة .

(١١) في ف : ولو

(١٢) (من) : مكررة في ط .

(١٣) انظر : نهاية المطلب ١/١٦٥ ، فتح العزيز ٢/٥٠٣ ، روض الطالبين ١/١٥٦ .

(١٤) في م : أدتها . وفي ف : كان أدائها .

(١٥) (واحدة) : ساقطة من ف .

(١٦) (تيك) : ساقطة من ظ ، م .

لتداركها فقط(١) . هذا اذا أطبقت الأداء على مبادئ الأوقات .

فان صلت في أوساط الأوقات ، لزمها قضاء صلاة يومين وليلتين . اذ يتصور فسـاد صلاتين متماثلتين ، احدهما بالطريان في أثنائها بعد الوجوب ، والأخرى بالانقطاع بعدها مع بقاء(٢) الوقت . وأسوأ الاحتمالات ، أن تكونا متماثلتين ، ولا يمكن تداركهما الا بصلاة يومين وليلتين(٣) .

الاحتمال السادس : تركت المتحيرة(٤) الصلاة شهرا واحدا ،

يحتمل أن يكون الكل طهرا ، فيلزمها قضاء الجميع ، لأن أكثر الطهر لا حد له .
فلو كانت صلت في أوائل الأوقات ، وأوجنا قضاء صلاة(٥) يوم وليلة باحتمال الانقطاع، فانما يستقيم ذلك بتقدير الحيض خمسة عشر يوما(٦) . وهذا ما قدره الأصحاب في حق المتحيرة ، ولكن انما قدروه لأنه الأغلظ في حقها ، فلو قدر(٧) الدور ثلاثين ، لفرض الانقطاع مرة واحدة في كل ثلاثين .
ولو قدر الدور في (٨) ستة عشر يوما ، وهو أقل الحيض والطهر، فيزيد توهم الانقطاع، فعلى ما تُنَزَّل؟ .

الوجه ردها في ذلك الى المبتدأة . وقد ذكرنا / تفصيلها . أ/٢٤/م
وانما زيفنا قول رد المتحيرة الى المبتدأة / في تطبيق نوبتها الى الأهلة . فأما(٩) في(١٠) أ/٦٥/ظ
تقدير مدقالحيض ، فلا(١١) / يبعد ردها اليها(١٢) بل هو المتعين ، أو(١٣) الأخذ بما هو أ/٢٣/ف
الأشد . ولكن ليست هي بأولى(١٤) بالتشديد من المبتدأة فيما يمكن(١٥) أن لا يشدد عليها .

=====

(١) انظر نهاية المطلب ١/١٦٥، فتح العزيز ٢/٣٠٤، روضة الطالبين ١/١٥٦ .

(٢) في ط: هذا .

(٣) انظر : نهاية المطلب ١/١٦٥، فتح العزيز ٢/٣٠٤، روضة الطالبين ١/١٥٦ .

(٤) (المتحيرة) : ساقطة من ف .

(٥) (صلاة) : ساقطة من ظ ، م .

(٦) (يوما) : ساقطة من ظ ، م .

(٧) في ف : قدرُوا .

(٨) (في) : ساقطة من ف .

(٩) في ظ، م : وأما .

(١٠) (في) : ساقطة من ط .

(١١) في ظ ، م : لا .

(١٢) انظر: نهاية المطلب ١/١٦٦ .

(١٣) في ف : اذ .

(١٤) في ف : أولى .

(١٥) في ظ، م : لا يمكن .

فهذه (١) وجوه من الاحتمالات (٢) ، لم يسبق الأصحاب الى معظمها ، ولكنهم مهتوا الطرق .
وما ذكرناه متعين في قياس الاحتمال (٣) .

كيفية الاحتياط في الصوم :

على المتحيرة أن تصوم جميع الشهر ، لاحتمال استمرار الطهر (٤) .
ثم قال الشافعي رحمه الله : عليها قضاء خمسة عشر يوما ، لأنه أقصى ما يفرض فيه
الحيض (٥) .

فاستدرك أبو زيد وقال : تقضي ستة عشر يوما ، لاحتمال أن يبتدىء الحيض في نصف
يوم (٦) ، وينقطع على خمسة عشر ، فتكون في نصف يوم ويفسد به ستة (٧) عشر يوما (٨) .
فمن الأصحاب من خالفه (٩، ١٠) . والصحيح ما قاله (١١) . اذ (١٢) ابتداء الحيض في أوائل
الأوقات ليس غالبا عرفا .

وعلى (١٣) ما ذكره الشافعي رحمه الله استدراك (١٤) آخر متجه ، وهو : الحاق
المتحيرة بالمبتدأة في مقدار الحيض ، من الأغلب (أو الأقل) (١٥) ؟ . فان التشديد عليها (١٦)
ليس بأولى من التشديد على المبتدأة (١٧، ١٨) .

=====

- (١) في ظ ، م : هذه .
- (٢) في م : الاحتمال .
- (٣) في ف : احتمالات .
- (٤) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٦٦ ، فتح العزيز ٢/٤٩٦ ، روضا لطالبين ١/١٥٤ .
- (٥) وهذا قول أبي حامد وصاحب الاقصاص .
- (٦) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٦٦ ، فتح العزيز ٢/٤٩٦ ، روضا لطالبين ١/١٥٤ .
- (٧) في ف : اليوم .
- (٨) في ف : في ستة .
- (٩) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٦٦ ، فتح العزيز ٢/٤٩٦-٤٩٧ ، روضة الطالبين ١/١٥٤ .
- (١٠) في ظ ، م : خالف .
- (١١) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٦٦ .
- (١٢) أي ما قاله أبو زيد .
- (١٣) في م : اذا .
- (١٤) في ف : على .
- (١٥) في ف : عليه استدراك .
- (١٦) في ف : والأقل .
- (١٧) في م : على المبتدأة .
- (١٨) في م : المتحيرة .
- (١٩) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٦٧ .

وغاية ما يقال : انها سبقت لها عادة ، فلعل العادة السابقة تخالف الغالب (أو الأقل) (٢،١).

فيقال : المبتدأ لو (لم تستحاض) (٣) ، فربما كانت تحيض عشرة ، فعلى هذا ، الأظهر ردها الى سبع ، فيلزمها قضاء ثمانية أيام ، لاحتمال ابتداء الحيض في وسط النهار .

كيفية الاحتياط في (قضاء الصوم) (٤) :

قال الشافعي رحمه الله : اذا كان عليها صوم يوم واحد ، امانذر ، أو قضاء ، فعليها صوم يومين ، بينهما خمسة عشر يوما (٦،٥) .

فقال الأصحاب : عد اليوم الأول من الخمسة عشر ، اذ لو (٨) تخلل الفطر في خمسة عشر

يوما (٩) / ، فربما يطابقه طهر كامل ، فيقع اليوم الأول في آخر حيض ، والثاني في أول حيض ب/٢٤/م آخر (١٠) .

واستدرك أبو زيد فقال : وان حسنا اليوم من الخمسة عشر ، فجميع الصوم محصور في

سنة عشر ، ويتصور أن ينسحب الحيض على ستة عشر يوما بالتنصيف ، كما ذكرناه ، فيفسد / ب/٧٣/م اليومان (١١) .

ولو قلنا : تصوم يومين بينهما ستة عشر يوما ، لم يصح أيضا ، لاحتمال وقوع اليومين في طرفي حيضين (١٢) .

فقال الأئمة / تفريعا على استدراكه - وهو الصحيح - : لا بد (١٣) من صوم ثلاثة أيام ، فلنقدر سبعة عشر يوما ، تصوم يومين على طرفيه ، أحدهما في الأول . والآخر في السابع عشر ، وتصوم يوما آخر في الوسط ، على شرط أن لا يتمل بالأول ، ولا بالآخر . فتصوم (١٤) الأول ، وتفطر الثاني ، وتصوم الثالث ، ثم تصوم السابع عشر ، وقد سقط الواجب بيقين

=====

(١) في ف : والأقل .

(٢) انظر : نهاية المطلب ١/١٦٧ .

(٣) في ف : استحضت .

(٤) في ف : قصائه .

(٥) (يوما) : ساقط من ف .

(٦) انظر : نهاية المطلب ١/١٦٧ ، فتح العزيز ٥٠٧/٢ ، روضة الطالبين ١٥٧/١ .

(٧) في ظ : قال .

(٨) (لو) : ساقطة من ف .

(٩) (يوما) : ساقطة من ف .

(١٠) انظر : نهاية المطلب ١/١٦٧ .

(١١) انظر : نهاية المطلب ١/١٦٧ ، فتح العزيز ٥٠٨/٢ .

(١٢) انظر : نهاية المطلب ١/١٦٧ .

(١٣) في ظ : لائه .

(١٤) في ف : بالأخير نصوم .

على كل تقدير (١) . فلو صامت بدل السابع عشر ، الثامن عشر ، لم يسقط الواجب ، لاحتمال وقوع الأولين في بقية الحيض ، ووقوع الثالث في أول حيض آخر (٢) .
نعم ، لو أرادت أن تصوم الثامن عشر ، فلتصم اليوم الرابع ثانيا ، ولنؤخر من (٣) الثالث إليه ، والضبط فيه أن يقدر الشهر نصفين ، وهو الدور بكماله ، في تقديرنا ، ولا بد من وقوع يومين في أحد النصفين ، واليوم الثالث في النصف الآخر . فإذا وقع يومان (٤) في النصف الأول (٥) ، فلتصم يوما (٦) أولا ، ولتفطر يوما فما فوقه (٧) .
فإن أفطرت يوما ، فلتؤخر صوم الثالث عن أول النصف الثاني بيوم ، وتصوم (٨) ، فيقع في (٩) السابع عشر ، وإن (١٠) أخرت يومين ، فصامت في الرابع ، فلتؤخر (١١) الصوم الآخر عن النصف الثاني بيومين ، فتصوم الثامن عشر . وإن وقع اليوم الثاني في الخامس عشر فبين اليومين ثلاثة عشر يوما ، فيجوز أن يقع اليوم الثالث في التاسع والعشرين ، وحيث نجوز أن تصوم الثامن عشر ، فلا شك في جواز السابع عشر (١٢) .
وسبب ذلك غير خاف (١٣) . فإن التقدير، طريان الحيض ، وانقطاعه ، ولكل واحد تقدم وتأخر .

فهذه تقديرات أربع ، بها (١٤) تمتحن هذه الصور .

١/٧٥م

هذا (١٥) كله في صوم / يوم واحد .

فإن كان عليها صوم يومين ، فتضعف ، فتصير أربعة ، وتزيد يومين ، فتصير ستة ، فتصوم ثلاثة ولا من أول الشهر ، وثلاثة ولا من أول النصف الثاني ، فتقع ثلاثة لا محالة في الطهر، / ١/٧٤ف

=====

(١) انظر: نهاية المطلب ١/١٦٧ ، فتح العزيز ٥/٢٠٥ ، روضة الطالبين ١/١٥٦ .

(٢) انظر : نهاية المطلب ١/١٦٧ ، فتح العزيز ٥/٢٠٥ ، روضة الطالبين ١/١٥٦-١٥٧ .

(٣) (من) : ساقطة من ف .

(٤) في ظ ، م : يومين .

(٥) في م : الآخر النصفين واليوم الثالث .

(٦) (يوما) : ساقطة من ف .

(٧) انظر: نهاية المطلب ١/١٦٧-١٦٨ ، فتح العزيز ٥/٢٠٧ ، روضة الطالبين ١/١٥٧ .

(٨) (وتصوم) : ساقطة من ظ ، م .

(٩) (في) : ساقطة من م .

(١٠) في ف : فإن .

(١١) في ظ: فتؤخر .

(١٢) انظر: نهاية المطلب ١/١٦٨ ، فتح العزيز ٥/٢٠٧ ، روضة الطالبين ١/١٥٧ .

(١٣) في ظ: خافي .

(١٤) في ظ: وبها .

(١٥) في ف : وهذا .

إما الأول ، وإما الثاني ، وإما من كل واحد منهما يوم (٢،١) .

وان (٣) كان الواجب ثلاثة أيام ، فتضعف، وتزيد يومين ، فتصوم أربعة ولاه من أول شهر، وأربعة ولاه من أول النصف الثاني ، وهكذا الى أربعة عشر يوما ، تضعف (٤) وتزيد يومين فتصير ثلاثين ، فتصوم جميع الشهر ، ويحصل لها (٥) أربعة عشر (٦) ، كما ذكرناه فسي تقدير أبي زيد في الاستدراك على الشافعي رحمه الله .

فان كان خمسة عشر ، فتفعل بأربعة عشر ما ذكرناه، / ثم لا يخفى حكم اليوم الواحد أ / ٦٦ / ظ بعد ذلك ، كما عدم (٧) .

وهذا كله تعريغ على ما ذكره الأصحاب في تقدير حيضها بخمسة (٨) عشر يوما (٩) .
فان (١٠) رأيا ردها الى سبعة ، كما في حق المبتدأه على قول ، فيختلف التقدير (١٢) ، ولا يخفى تخريجه على الأصل الذي مهدناه (١٣) بالامتحان بالتقديرات الأربع .

كيفية الاحتياط في قضاء الصلاة :

الضبط فيه كالضبط في الصوم ، وانما يختلف القول بطول زمان الصوم، وقصر زمان الصلاة ، فتصلي ثلاث (١٤) صلوات ، وتترك بعد الصلاة الأولى من الزمان مثل ما وسع (١٥) الصلاة الأولى ، ثم تصلي الصلاة الثانية ، ثم تترك من أول (١٦) النصف الثاني مثل ذلك الزمان ، وتأتي بالصلاة الثالثة ، ونعني بالشهر ، ثلاثين يوما من (١٧) أى وقت كان (١٨) .

=====

- (١) (يوم) : ساقطة من ظ ، م .
- (٢) انظر: نهاية المطلب ١/١٦٨، فتح العزيز ٢/٥٠٨، روضة الطالبين ١/١٥٧ .
- (٣) في ف : ولو .
- (٤) في ف : تضعف .
- (٥) في م : له .
- (٦) انظر : نهاية المطلب ١/١٦٨ ، فتح العزيز ٢/٥٠٩ ، روضة الطالبين ١/١٥٧ .
- (٧) انظر: نهاية المطلب ١/١٦٨ . وتقدم حكم اليوم الواحد ص ٤٤٤ - ٤٤٥ .
- (٨) في ف : خمسة .
- (٩) انظر: نهاية المطلب ١/١٦٨ .
- (١٠) في م : وان .
- (١١) (حق) : ساقط من ف .
- (١٢) فتجعل بين اليومين سبعة أيام . انظر: نهاية المطلب ١/١٦٨ .
- (١٣) في ف : قدرناه .
- (١٤) في ظ : ثلاثة .
- (١٥) في ظ م : وسعت .
- (١٦) (أول) : ساقط من ف .
- (١٧) في ف : في .
- (١٨) انظر: نهاية المطلب ١/١٦٩ .

وإذا تخلل وقت الاعتسال ، فلتحتسب ذلك من وقت الصلاة . *

والمقصود ، التخلل بين الصلاتين الأولتين ، وضط ما تخلل ، لتترك مثله من أول

النصف الثاني .

فلو أنها صلت / أولا ، ثم صلت الثانية في أول اليوم الثاني ، فلهذا أن تؤخر ساعة من أول
النصف الثاني ، مثل وقت الصلاة ، ولها أن تؤخر يوما من أول النصف الثاني ، فانها
أخرت الصلاة الثانية عن الأولى بهذا القدر . وهو القياس المذكور في الصوم بعينه . هذا في
الصلاة الواحدة .

فان كان عليها صلوات ،

قال الأصحاب : تمليها ولاه في أول الثلاثين ، ثم ترك مثل تلك الأوقات ، ثم تملي

جميعها (١) ثانيا ، ثم تمليها ثالثا ، بعد أن ينقضي (٢) / من أول النصف الثاني من
الشهر مثل تلك الأوقات التي تسع جميع الصلوات . ولا شك في أنها لو فعلت ذلك ،

خرجت عما عليها بيقين (٣) ، ولكن يمكن تنقيص عدد الصلاة ، وبيانه بصورتين :

أحدهما : أن تكون الصلوات كلها متجانسة ، مثل أن كان (٤) عليها مائة ظهر ، فتضعف (٥)

وتزيد صلاتين ، فتكون مائتين وصلاتين ، فتضعف وتأتي (٦) بالنصف ، وهي مائة صلاة وصلاة

في أول الثلاثين ، ونقدر كأن المائتين وقعت في أربع ساعات من أول النهار ، والزائدة

وقعت في الساعة الخامسة ، ثم تأتي بالنصف الآخر في أول النصف الثاني من الشهر ،

وهو أول السادس عشر ، فتخرج عما عليها بيقين (٧) .

وسبب الفرق : أن هذه عبادات متعددة ، لو لاقى الحيض أحد طرفيها (٨) ، (لا ينسحب /

بالفساد) (٩) على جميع العبادات ، بل يقع في (١٠) صلاة واحدة ، فتفسد واحدة بالانقطاع ،

وأخرى بالطريان ، فسبب زيادة الصلاتين هذا . ولا يخفى وجه ذلك إذا امتحن بالتقديرات

الأربعة (١١) ، وبتقدير الطريان والانقطاع في أوساط الصلوات أيضا .

=====

* م ي ن : فلتحسب .

(١) في م : جميعا . وفي ف : نبها جميعا .

(٢) في ف : مضى .

(٣) انظر : نهاية المطلب ١/١٦٩ .

(٤) في ظ : يكون .

(٥) في م : وتضعف .

(٦) في ف : فتأتي .

(٧) انظر : نهاية المطلب ١/١٦٩ - ١٧٠ .

(٨) في م : طرفيه .

(٩) في ظ ، م : لا ينسحب الفساد .

(١٠) (في) : ساقطة من ظ .

(١١) في ط ، م : الأربع .

(١٢) في ف : بتقدير .

فأما اذا كانت الصلاة مختلفة الاجناس ، مثل أن وجب عليها قضاء عشرين يوماً ، فهي مائة صلاة ، من كل جنس عشرين (١) . فيتوهم الفساد في صلاتين من جملتها ، ويحتمل كونهما مختلفتي (٢) الجنس ، (ويحتمل كونهما متماثلتين) (٣) ، ثم لا يتعين الفساد (٤،٥) .

أ/٢٦/م

ومن فسد له صلاة من / خمس صلوات ، وجب عليه خمس صلوات .

ومن فسدت له صلاتان متماثلتان لا على التعيين ، وجب عليه (٦) عشر صلوات ، فيزيد سوى عدد (٧) التضعيف ، عشر صلوات ، وهي صلاة يومين وليلتين ، فيصل في أول يوم بقدر مائة صلاة ، عشرين عشرين ، فيبدأ بالمصباح مثلاً ، فيصل عشرين ، ثم بالظهر ، ثم بالعصر كذلك ، حتى تستتم ، ثم يصلي الصلوات العشر ، في الخمسة (٨) عشر ، ثم يترك من السادس عشر ساعة ، تَسَعُ صلاة ، ثم يعيد المائة من / الأجناس ، فتخرج عما عليها أ/٢٥/ف بيقين (٩،١٠) . ولا بُد في أن ينتهي فكر المتأمل الى طريق آخر سوى هذا .

وامتحاناً بالتقدير ، أن الحيض إن طرأ في الصلاة الأولى ، فالكل مع العشروع في الحيض ، ولكن انقطع في الساعة الأولى من السادس عشر^(١١) ، فتقع مائة كاملة في الطهر (١٢) .

وان فرضنا الانقطاع في الصلاة (١٣) الأولى ، فسدت (١٤) نيك الصلاة ، ولكن صحت بعدها المائة الثانية (١٥) .

وان فرضنا الانقطاع في الصلاة (١٦) الثالثة ، فسدت ثلاث من صلوات (١٧) المصباح ، ولكن

=====

- (١) في م : عشرين .
- (٢) في ظ ، م : مختلفي .
- (٣) ما بين القوسين ساقط من ظ ، م .
- (٤) في ف : الفاسدة .
- (٥) انظر: نهاية المطلب ١/ل/١٧٠ .
- (٦) في ف : عليها .
- (٧) (عدد) : ساقطة من ظ ، م .
- (٨) في ف : الخامس .
- (٩) (بيقين) : ساقطة من ظ ، ف .
- (١٠) انظر: نهاية المطلب ١/ل/١٧٠ .
- (١١) في ظ: الحادي .
- (١٢) انظر: نهاية المطلب ١/ل/١٧١ .
- (١٣) في ظ: الساعة .
- (١٤) في ظ: فسد .
- (١٥) انظر: نهاية المطلب ١/ل/١٧١ .
- (١٦) في ظ: الساعة .
- (١٧) في ف : الصلوات من .

يتوقع عودها اذا مضى من السادس عشر ما يحصل به تدارك الملوات الثلاث ، من صلوات (١) الصباح ، وكذلك ان انقطع في الرابع والخامس (٢) ، وانما تركنا ساعة من النصف الثاني تسع صلاة ، لأنها لو لم تترك فربما يبتدىء الحيض في نصف الصلاة الأولى من اليوم الأول ، ويتمادى الى نصف الصلاة الأولى من السادس عشر ، فيكون الكل في النصف الأول في الحيض، المائة مع العشر . فترك (٣) تلك الساعة لتسلم مائة (٤) صلاة على هذا التقدير على الكمال (٥). هذا تمهيد طريق الاحتمالات (٦) (الدقيقة ، وهي تفريع على ما ذكره الأئمة ، وان لم يستقصوا هذا الاستقصاء . هذا كله تفريع على مذهب الأصحاب) (٧) في تقدير الحيض في خمسة عشر يوما .

فان (٨) فرعنا على ردها الى المبتدأة في مقدار الدور ، كما ذكرنا وجه الاستدراك ، انقلب الحساب من خمسة عشر يوما (٩) ، الى سبع .

ب/٧٦/م

القول في الاحتياط في أحكام متفرقة / :

أ/٦٧/ظ

الأول :/ في (١٠) الوقاع .

وهو محرم على الزوج في كل حال . لاحتمال الحيض (١١) .

الثاني : اذا طلقت، انقضت عدتها بثلاثة (١٢) أشهر . ولا تقدر (١٣) تباعد حيضها (١٤) حتى (نرد النظر) (١٥) الى سن اليأس . لأنه تشديد (١٦) عظيم لا يحتمل مثله بالاحتمال (١٧) .

=====

- (١) (صلوات) : ساقط من م ، ف .
- (٢) انظر : نهاية المطلب ١/ل/١٧١ .
- (٣) في ف : فتركنا .
- (٤) (مائة) : ساقطة من ظ .
- (٥) انظر : نهاية المطلب ١/ل/١٧١ .
- (٦) في ظ : طريق الاحتمال .
- (٧) ما بين القوسين ساقط من ظ .
- (٨) في ف : وان .
- (٩) (يوما) : ساقط من ظ ، م .
- (١٠) (في) : ساقطة من ظ ، ف .
- (١١) انظر : نهاية المطلب ١/ل/١٧١ ، فتح العزيز ٢/٤٩٤ ، روضة الطالبين ١/١٥٣ .
- (١٢) في ظ ، م : في ثلاثة .
- (١٣) في م : يتقدر .
- (١٤) في م : حيضتها .
- (١٥) في ظ ، م : يزيد .
- (١٦) في ف : شديد .
- (١٧) انظر : نهاية المطلب ١/ل/١٧١ ، فتح العزيز ٢/٥١٤ ، روضة الطالبين ١/١٥٩ .

وأن (١) يقع بعد ذلك (٢) طواف آخر وركعتان (٣) في الظهر ، اذا سلك المسلك الذي قدمناه (٤).
نعم ، هل تجدد الوضوء للركعتين ؟ . يبنى (٥) على أنهما (٦) سند ، أو فريضة (٧) ؟ .
فان جعلناها فريضة ، فمستقلة ، أم هي كشوط من أشواط الطواف (٨) ؟ .
وقد تعرضنا له في التيمم (٩) . /

١/٢٢٧م

واختتام الباب بأمر ، وهو : أن التلفيق يتخلل النقاء والحيض ، يوما فيوما ، ممكن
كما سيأتي في بابه . ولكن هذا الاحتمال غير مقدر في حق المتحيرة بالاثفاق ، لأن الباب
ينسد بالكلية مع تقديره ، فلا (١٠) يلقى لها زمان طهر بحال . اذ يختبط معه ضبط الأدوار (١١).
وكل ما يؤدي فتح بابه الى سد باب المقصود ، فلا يفتح بابه ، وهو كتقدير الانقطاع فسي
أثناء الغسل ، فان ذلك يوجب تجديد الغسل ، ولكن لا يقدر ذلك ، لأنه لا منتهى له (١٢، ١٣) .
والله أعلم .

=====

- (١) في ظ ، م : أن .
- (٢) (ذلك) : ساقطة من ظ ، م .
- (٣) في م : ركعتان .
- (٤) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٧٣ .
- (٥) في ف : يبتنى .
- (٦) في ظ ، م : أنها .
- (٧) فان كانا سنة ، فلا يجب تجديد الوضوء ، لأن للمستحاضة أداء الفرض وما شاءت من النوافل .
- (٨) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٧٣ .
- (٩) تقدم ص ٣٥٤ .
- (١٠) في ف : ولا .
- (١١) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٧٢ .
- (١٢) في ظ ، م : معتمد .
- (١٣) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٧٢ .

أ/٧٦/ف

الباب الرابع

في المنحرة التي تحفظ شيئاً

والأصل في هذا الباب : أن كل وقت لا يحتمل الطهر ، فهو حيض بيقين ، وكل وقت لا يحتمل الحيض فهو طهر بيقين (١) .

وان^(٢) أحتمل كلاهما ، فان احتمل انقطاع الدم ، فيلزمها (٣) الفسل / لكل صلاة (٤) . ب/٦٧/ظ
وان لم يحتمل الانقطاع ، يلزمها الوضوء لكل صلاة ، وتحتاط ، على التفصيل السابق .
والكلام في هذا الباب يقع في ثلاثة فصول :

الفصل الأول

فيما إذا لم تحفظ مقدار الحيض والطهر

وفيه صور :

أحدها : أن تقول : أحفظ أن ابتداء الدم كان أول كل (٥) شهر . فيوم وليلة من أول كل شهر حيض بيقين ، وبعده يحتمل الانقطاع الى انقضاء (٦) الخامس عشر ، فتغتسل لكل صلاة . وبعده الى آخر الشهر طهر بيقين ، تتوضأ لكل صلاة (٧) .

الثانية : إذا قالت : أحفظ أن الدم كان ينقطع عند آخر كل شهر . فأول الشهر الى المنتصف،

طهر بيقين، / ثم بعده يتعارض الاحتمال . ولا يحتمل الانقطاع ، لأن في آخره حيضاً (٨) بيقين، ب/٧٧/م

فتتوضأ وتملي الى انقضاء التاسع والعشرين ، واليوم الأخير (٩) بهليلته حيض بيقين (١٠) .

الثالثة : إذا حفظت زمان طهر ، بأن قالت : كنت لا أخلط شهراً بشهر . فلحظة من

آخر (١١) الشهر ولحظة من (أول الشهر الثاني) (١٢) ، طهر بيقين . ثم بعده يوم وليلة

=====

(١) انظر: فتح العزيز ٥١٥/٢ ، روضة الطالبين ١٦٠/١ .

(٢) في م : فان .

(٣) في ظ ، ك : يلزمها .

(٤) انظر: فتح العزيز ٥١٥/٢ ، روضة الطالبين ١٦٠/١ .

(٥) (كل) : ساقطة من ف .

(٦) (انقضاء) : ساقطة من ظ .

(٧) انظر: نهاية المطلب ١/١٧٤ ، فتح العزيز ٥١٦/٢ ، روضة الطالبين ١٦٠/١ .

(٨) في ظ ، م : حيض .

(٩) في ظ ، م : الآخر .

(١٠) انظر: نهاية المطلب ١/١٧٤ ، فتح العزيز ٥١٧/٢ ، روضة الطالبين ١٦٠/١ .

(١١) في ظ ، م : أول .

(١٢) في ظ ، م : آخر الشهر .

يحتمل الحيض والطهر ، ولايحتمل الانقطاع ، فيتمادى (١) احتمال الانقطاع الى اللحظة الأخيرة من الشهر (٢) .

الرابعة : لو قالت : كنت أخلط الشهر بالشهر بالحيض . فهي (٣) التي يلقيها الفقهاء بـ"الخلط" (٤) المطلق . فلها لحظتا حيض بيقين . لحظة من آخر الشهر ولحظة من أوله ، ثم بعده يحتمل الانقطاع الى قبيل (٥) غروب الشمس من اليوم الخامس عشر بلحظة ، فتغتسل لكل صلاة . ثم اللحظة (٦) من آخر الخامس عشر ولحظة من أول السادس عشر طهر بيقين . ثم بعده الى انقضاء التاسع والعشرين يحتمل الحيض ولا يحتمل الانقطاع ، فتتوضأ لكل صلاة بالشك (٧) . وعلى هذا يقاس (٨) / ما اذا كانت تخلط سواد ليل ببياض نهار . أو بياض نهار ، ببياض نهار (٩) يوم (١٠) آخر . الى غيره من نظائره .

الخامسة : لو قالت : كنت لا أخلط الشهر بالشهر ، وكنت اليوم (١١) السادس من الشهر طاهرا . فلحظة من آخر الشهر ، ولحظة من أوله طهر (١٢) بيقين . ثم بعده يوم وليلة تحتمل الحيض والطهر ، ولا تحتمل الانقطاع . فتتوضأ لكل صلاة . ثم بعده الى انقضاء الخامس يحتمل انقطاع الدم ، فتغتسل لكل صلاة . ثم اليوم السادس طهر بيقين ، وبعده (١٣) يوم وليلة تحتمل الطهر والحيض ، ولا تحتمل الانقطاع ، فتتوضأ لكل صلاة ، ثم بعده يحتمل الانقطاع ، ويحتمل الحيض الى آخر الشهر .

السادسة : لو قالت : كنت أخلط الشهر بالشهر بالحيض (١٤) ، وكنت اليوم السادس / حائضا . أ / ٦٨ / ظ
فلحظة / من آخر الشهر الى انقضاء السادس من الشهر الآخر (١٦) حيض بيقين ، أ / ٢٨ / م

=====

- (١) في ف : ثم يتمادى .
- (٢) انظر : نهاية المطلب ١ / ١٢٩ ، روضة الطالبين ١ / ١٦١ .
- (٣) في م : وهي .
- (٤) في ظ : المخلط .
- (٥) في م : قبل .
- (٦) في ف : لحظة .
- (٧) انظر : نهاية المطلب ١ / ١٢٤ ، فتح العزيز ٢ / ٥١٨ ، روضة الطالبين ١ / ١٦٠-١٦١ .
- (٨) في ف : القياس .
- (٩) (نهار) : ساقطة من ف .
- (١٠) (يوم) : ساقطة من م .
- (١١) (اليوم) : ساقطة من ظ ، م .
- (١٢) في ف : طاهر .
- (١٣) في ف : ثم بعده .
- (١٤) (بالحيض) : ساقطة من ف .
- (١٥) في ظ ، م : يوم .
- (١٦) (الآخر) : ساقطة من ظ .

ثم بعده يحتمل الحيض ، (ويحتمل (١) الانقطاع) (٢) الى انقضاء الخامس عشر ، الا لحظسة ،
ثم (٣) بعده الى انقضاء الحادى والعشرين طهر بيقين ، ثم بعده يحتمل الحيض والطهر ،
ولا يحتمل الانقطاع الى السادس من الشهر الآخر (٤) .

السابعة : لو حفظت زمان الطهر وزمان الحيض ، فقالت : كنت أخلط الشهر بالشهر ،
وكنيت اليوم (٥) السادس طاهرا . فلحظة من أول الشهر ، ولحظة من آخره حيض بيقين ،
ثم بعده يحتمل الحيض وانقطاعه الى انقضاء الخامس ، فتغتسل وتطلي . ثم اليوم السادس
طهر بيقين الى انقضاء الخامس عشر ، ولحظة من ليلة السادس عشر . ثم بعده يحتمل الحيض ،
ولا يحتمل الانقطاع ، الى قبيل غروب الشمس من آخر الشهر .

وهذه التصويرات لا ضبط لها ، والنرض مما ذكرناه ، طلب طريق الاحتمال ، ثم عليها
يخرج جميع ما قررناه في باب الاحتياط ، من كيفية قضاء الصوم ، والصلاة ، وأدائها (٦) ،
فلا نطنب باعادتها (٧) ، اذ لا خفاء بها بعد حصر الاحتمالات على ما سبق . /

أ/٧٧/ف

=====

- (١) (يحتمل) : ساقطة من ظ .
- (٢) في ف : وانقطاع الدم .
- (٣) (ثم) : ساقطة من ظ ، م .
- (٤) انظر : نهاية المطلب ١/١٧٩ ، فتح العزيز ٢/٥١٨٥١٩ ، روضة الطالبين ١/١٦١ .
- (٥) في ف : يوم .
- (٦) في م ، ف : وأدائها .
- (٧) في ف : في اعادتها .

الفصل الثاني

فيمن ضلت أيام عانتها في أيام من (١) الشهر .
وهي التي تسمى "الضالة" .

وهذا على أقسام (٢) :

أحدها : أن لا تحفظ الأيام التي أضلتها ، ولا الأيام التي أضلت فيها .

فهي كالمتحيرة (٣) .

القسم الثاني : أن ^{لـ}تحفظ الأيام التي (أضلتها ، وتحفظ الأيام التي) (٤) أضلت فيها .

فهي (أيضا كالمتحيرة) (٥) (٦) .

القسم الثالث : أن تحفظ الأيام التي أضلتها ، ولا تحفظ الأيام التي أضلت فيها .

فلها ثلاثة (٧) أحوال :

أحدها : أن تقول : لا أدري اني كنت أول الشهر ، أو آخره أو أوسطه حائضاً ، وكنت أخلط

الشهر بالشهر ، وقد قالت : أضلت خمسة في شهر ، فحكمها ما سبق في صاحبة الخلط .

الا أن هذه ترد الى خمسة ، وهي (٨) التي يقدر تقدمها وتأخرها ، بعد الربط باللحظتين

اللتين بهما (٩) الخلط .

ب/٢٨/م

الحالة الثانية : اذا قالت : أضلت خمسة في شهر ، وأحفظ أني كنت لا أخلط شهراً بشهر .

فتتوضاً لكل صلاة الى انقضاء الخامس ، ثم تغتسل لكل (١٠) صلاة ، الى انقضاء الشهر .

فاذا جاءها شهر رمضان ، تصومه كله ، ثم تقضي خمسة ، وقد ذكرنا طريق قضاء خمسة أيام .

الحالة الثالثة : قالت : أضلت خمسة في شهر ، وكنت اليوم الخامس حائضاً بيقين .

فتتوضاً لكل صلاة الى انقضاء الرابع ، ثم اليوم الخامس حيض بيقين ، ثم تغتسل لكل صلاة

الى انقضاء التاسع ، ثم هي طاهر بيقين الى آخر الشهر .

=====

(١) (من) : ساقط من ظ ، م .

(٢) في ظ: أقسام ثلاثة .

(٣) انظر: نهاية المطلب ١/ل/١٨٠ ، فتح العزيز ٢/٥٢٠ - ٥٢١ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ظ .

(٥) في م : كالمتحيرة أيضا .

(٦) انظر: نهاية المطلب ١/ل/١٨٠ ، فتح العزيز ٢/٥٢٠ - ٥٢١ .

(٧) (ثلاثة) : ساقطة من ف .

(٨) في ظ: فهي .

(٩) في ظ: هما .

(١٠) في ف : عند كل .

(١١) في م ، ف : تصوم .

القسم الرابع :/ أن تحفظ الأيام التي أضلتها ، والتي أضلت فيها .

ولها ثلاثة (١) أحوال :

أحدها : أن^ل تحفظ زمان حيض ، ولا زمان طهر .

وفيه ثلاث (٢) مسائل :

أحدها : أن تقول : أضللت عشرة في عشرين من أول الشهر .

فالعشر الأخير طهر بيقين ، وجميع العشرين من أول الشهر تحتل الحيض ، وتحتل (٣)

الطهر . نعم ، لا يحتمل الانقطاع / في العشر الأول ، فتتوضأ (٤) لكل صلاة ، ويحتمل في ب/٧٧/ف

العشر الثاني ، فتفتسل لكل صلاة (٥) .

والضابط أنا نقدم الحيض الى أقصى الامكان ، ونؤخره الى أقصى الامكان ، فما يخرج من

التقديرين ، طهر بيقين . وما يندرج تحتها حيض بيقين . وما يندرج تحت أحدهما دون

الآخر ، فهو مشكوك فيه (٦) .

نعم ، لا يحتمل الانقطاع في مدة التقديم ، ويحتمل الانقطاع (٧) في مدة التأخير ، فيبنى

الحكم على ذلك (٨) .

الثانية : قالت : أضللت خمسة في عشرين يوما (٩) من أول الشهر .

فالعشر الأخير (١٠) طهر بيقين ، والعشرون كلها (١١) مشكوك فيها (١٢) ، ولا يحتمل

الانقطاع ، في الخمسة الأولى من الشهر ، فانه يمتد اليه على تقدير التقديم .

الثالثة : اذا قالت : أضللت خمسة عشر في عشرين ،

فالخمسة الثانية والثالثة من الشهر حيض بيقين ، لأنها تندرج تحت تقدير (١٣) التقديم

=====

(١) في ف : ثلاث .

(٢) في ظ : ثلاثة .

(٣) (تحتل) : ساقطة من ف .

(٤) في ف : فلتتوضأ .

(٥) انظر : فتح العزيز ٥٢٢/٢ ، روضة الطالبين ١٦١/١ - ١٦٢ .

(٦) انظر : نهاية المطلب ١٧٤/١ - ١٧٥ .

(٧) (الانقطاع) : ساقطة من ف .

(٨) انظر : نهاية المطلب ١٧٥/١ .

(٩) (يوما) : ساقطة من ظ ، م .

(١٠) في ظ ، م : الآخر .

(١١) في م : والعشرين كله .

(١٢) في م : فيه .

(١٣) (تقدير) : ساقطة من ف .

والتأخير ، ولا يحتتمل الانقطاع في خمسة (١) / من أول الشهر ، ويحتتمل الانقطاع (٢) فسي أ/٢٩/م
الخمسة الأخيرة من العشرين . وأما العشر الأخير ، فظهر بيقين (٣) .

الحالة الثانية (٤) : أن تحفظ زمان حيض . وفيه ثلاث (٥) مسائل :

أحداها : أن تقول : أضللت عشرة في عشرين من أول الشهر ، وكنت اليوم (٦) العاشر حائض (٧) .

فليس لها حيض بيقين الا ذلك اليوم ، ونتبين ذلك بتقدير التقديم والتأخير .

الثانية : أن تقول : كنت اليوم الخامس حائضا . فهي حائض من (٨) اليوم الخامس الى العاشر .

الثالثة : أن تقول : كنت اليوم الخامس عشر حائضا ،

فهي حائض من الحادى عشر الى انقضاء الخامس عشر بيقين .

الحالقة الثالثة : أن يتبين (٩) لها وقت الطهر ، مثل أن تقول : كنت اليوم العاشر

طاهرا (١٠) . فنتبين (١١) أن حيضها العشر الأخير .

ولو قالت كنت اليوم (١٢) الحادى عشر طاهرا ، فنتبين (١٣) أن حيضها العشر الأول .

وتكثير (١٤) الصور وتشعب^(١٥) الاحتمالات السابقة ممكن (١٦) ، ولكن ما قدمناه مهّد (١٧)

الطريق (١٨) في طلب محل اليقين والشك ، وتقدير / الانقطاع والابتداء ، فلا حاجة الى
تكثير الصور .

=====

(١) في ظ : خمسة عشر . وفي م : الخمسة الأولى .

(٢) (الانقطاع) : ساقطة من ظ ، م .

(٣) انظر: فتح لعزیز ٥٢٢/٢ ، روضة الطالبین ١٦٢/١ .

(٤) في م : الثالثة . والصواب ما أثبتته . والمقصود الحالقة الثانية من القسم الرابع .

(٥) في ظ: ثلاثة .

(٦) في م : يوم .

(٧) في م : حائضا .

(٨) (من) : ساقطة من ظ .

(٩) في ف : يبين .

(١٠) في ف : طاهرا .

(١١) في ف : فيبين .

(١٢) (اليوم) : ساقطة من ظ ، ف .

(١٣) في ف : فيبين .

(١٤) في م : وتكثير .

(١٥) في ف : وتسعيب .

(١٦) في ف : يطول .

(١٧) في م : بهذا . وفي ف : يمهد .

(١٨) في ف : للطريق .

الفصل الثالث

في العادة الدائرة (١)

أ/٦٩/ظ

وفيه / مسألتان :

أحدهما : أنه (٢) إذا اتسقت (٣) عادتها ، فكانت تحيف في شهر ثلاثا ، وفي الشهر الثاني خمسا ، وفي الثالث سبعا ، ثم تعود الى الثلاث ، ثم الى الخمس ، ثم الى السبع وتكرر ذلك ، فاختلف أصحابنا في أنا هل نستفيد من تكرار الاختلاف على الاتساق عادة ؟ .
منهم من قال : نعم ، وهو الصحيح ، فإذا طبقت الاستحاضة ، عملنا (٤) بما (٥) يقتضيه (٦) هذا الترتيب (٧) .

ومنهم من قال : لا يستفاد منه عادة . فعلى هذا ، ان قلنا : تثبت العادة بمرة (٨) واحدة ، فتزد الى ما قبله ، فان كل نوبة نسخت ما قبلها (٩) .
وان قلنا : لا تثبت بالمرة الواحدة ، فعلى وجه ، ترد الى الثلاثة ان استحيضت بعد الخمسة (١٠) . لأنها متكررة في الخمسة . والى (١١) الخمسة ، ان استحيضت بعسدر السبعة ، لأن الخمسة متكررة في السبعة (١٢، ١٣) .
ومنهم من قال : ترد الى المبتدأة (١٤) . ولا يخفى حكمها .

فـ رـ ع :

إذا استحيضت ، فقالت : لأدري أي (١٥) نوبة تقدمت على الاستحاضة . فقد عسسر رعاية الترتيب ، ولكننا نفرع على المنهيين :
فان قلنا : العادة الدائرة تثبت بالمرة (١٦) ، فهي في أول الشهر حائض في ثلاث بيّنين .

=====

- (١) في ظ : الزائدة .
- (٢) في م : أنها .
- (٣) في م : اتسعت .
- (٤) في ظ ، م : حكما لها .
- (٥) (بما) : ساقطة من ظ .
- (٦) في ظ : بقضية .
- (٧) ممن صححها امام الحرمين والرافعي . انظر : نهاية المطلب ١/ ١٨٢، ١٨٤، فتح العزيز ٢/ ٥٢٥ .
- (٨) في م : مرة .
- (٩) انظر : نهاية المطلب ١/ ١٨٢ ، فتح العزيز ٢/ ٥٢٧ .
- (١٠) ما بين القوسين ساقط من ظ ، م .
- (١١) في ظ ، م : أو .
- (١٢) (في السبعة) : ساقط من ف .
- (١٣) انظر : نهاية المطلب ١/ ١٨٢-١٨٣ ، فتح العزيز ٢/ ٥٢٧ .
- (١٤) انظر : المجمعين السابقين .
- (١٥) في ف : آية .
- (١٦) في م : بالمتكرر . وفي ظ : بالتكرر .

فعلينا أن تغتسل بعد الثلاث ، وتتوضأ لكل صلاة الى انقضاء الخامس . ثم تغتسل مرة أخرى ، وتتوضأ لكل صلاة الى انقضاء السابع (١) . ثم تغتسل ، ثم هي طاهرة الى آخر الشهر (٢) . وان قلنا : لا تثبت العادة الدائرة ، فقد علمت هذه (٣) مقدار الدور ، وانطبق الحيض على أول الشهر ، وأنها (٤) ليست تخلط الشهر بالشهر ، فتطبق (٥) حيضها على أول الدور (٦) . وفي (٧) قدر الحيض وجهان :

منهم من قال (٨) نردها (٩) الى الثلاث . فهو (١٠) المتكرر في كل شهر (١١) نوبة (١٢) .

ومنهم من قال : هي كالمبتدأة . وهو الأقيس على هذا الوجه (١٣) .

ثم في المبتدأة وجهان : أنها هل تؤمر بالاحتياط الى خمسة عشر ؟ أم (١٤) لها حكم

الطاهرات (١٥) ؟ .

فهو جار في حق هذه ، ولا يختص (١٧) بالسبع (١٨) ، / فانا (١٩) في التفريع على هذا ب/ ٧٨/ف

الوجه لا نلتفت الى الأقدار (٢٠) ، فانا مضطربة ، لا تنضبط بالاتساق على هذا المذهب .

=====

(١) في م : سبع .

(٢) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٨٣ ، فتح العزيز ٢/٥٢٩-٥٣٠ .

(٣) في ف : علمنا أن هذا .

(٤) في ظ م : فأنها .

(٥) في م : فينطبق .

(٦) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٨٣ .

(٧) في م : في .

(٨) (قال) : ساقطة من ظ ، م .

(٩) في ظ ، م : ردها .

(١٠) في ظ م : وهو .

(١١) (شهر) : ساقطة من ف .

(١٢) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٨٣ ، فتح العزيز ٢/٥٣١-٥٣٢ .

(١٣) انظر: المرجعين السابقين .

(١٤) في م : أو .

(١٥) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٨٣-١٨٤ ، فتح العزيز ٢/٥٣١-٥٣٢ .

(١٦) في ف : فهذا .

(١٧) في م : تحيض .

(١٨) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٨٤ ، فتح العزيز ٢/٥٣١-٥٣٢ .

(١٩) في م : فأما .

(٢٠) في ف : الأدوار .

المسألة الثانية : اذا كانت الأقدار (١) ما ذكرناه ، ولكن (٢) كان عودها غير منتظـم،

فكانت تحيض ثلاثة ، وخمسة ، وسبعة ، لا على اتساق واحد .

فاذا استحيضت ، فاذا قلنا في المسألة الأولى : ترد إلى النوبة الأخيرة ، فهذه (أولى ، وان

قلنا : لا ترد إلى الأخيرة ، فهذه) (٤) كالتي نسبت النوبة المتقدمة على الاستحاضة ، فان

المضبوط هو المقادير ، وانطبق الحيض على أول الشهر ، مع انتفاء الخلط (٥). / والله

أ/ ٨٠/م
ب/ ٦٩/ظ

أعلم (٦). /

=====

(١) في ف : الأدوار .

(٢) في ف : لكن .

(٣) في م : لا ترد .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ظ ، م .

(٥) انظر: نهاية المطلب ١/ ١٨٤ ، فتح العزيز ٥٣١/٢-٥٣٢ .

(٦) (والله أعلم) : ساقطة من م ، ف .

الباب الخامس

في التلفيق^(١)

وانما يحتاج الى التلفيق ، في التي تقطعت (٢) نوبتها ، فكانت (٣) ترى يوما حيضا ، ويوما نقاء .

والكلام في هذه القاعدة ، في المستحاضة ، وغير المستحاضة .

القسم الأول : في (٤) التي ليست مستحاضة . وهي التي ينقطع (٥) دمها على الخمسة عشر ، وفيها قولان (٦) :

الذي نص عليه في عدة مواضع ، وهو الأصح ، وهو مذهب أبي حنيفة (٧) ، أنا لا نلحق الطهر . بل نسحب حكم الحيض على أيام النقاء ، ونجعل ذلك كالفترات بين دفعات الدم . لأن الحيض اذا نقص عن أقله ، حمل على دم فساد ، فكذلك (٨) هذا (٩) الطهر ناقص (١٠، ١١) .

=====

(١) التلفيق من اللَّفْق ، وهو في اللغة : ضم الشيء الى الشيء ، فيقال لفقت الثوب أى ضمنت احدى شقيه على الآخر . والمقصود به في باب الحيض : التقاط أيام الدم عند تقطع الحيض ، في وقت امكان الحيض وضمها الى بعضها لتكون هي مدة حيض المرأة . انظر: المصباح المنير ص ٣١٢ ، مختار الصحاح ص ٢٥١ .

(٢) في م ، ف : انقطعت .

(٣) في م : وكانت .

(٤) (في) : ساقطة من ظ .

(٥) في م : انقطع .

(٦) انظر: نهاية المطلب ١/١٨٤ ، الابانة ١/٢٥٥ ، فتح العزيز ٢/٥٣٧ ، الروضة ١/١٦٢ .

(٧) انظر: بدائع الصنائع ١/٤٤٣-٤٤٤ . ومذهب الامام مالك القول بالتلفيق وهو الصحيح من مذهب الامام أحمد . وفي رواية عنه أنه يقول بالسحب فيكون الكل حيض .

انظر: مواهب الجليل ١/٣٦٩ - ٣٧٠ ، الكافي لابن قدامة ١/٨٢ ، الانصاف ١/٣٧٦-٣٧٧ .

(٨) في ف : وكذلك .

(٩) (هذا) : ساقطة من ظ ، م .

(١٠) في ظ ، م : الناقص .

(١١) ممن صحح هذا القول القاضي أبو الطيب والقاضي أبو حامد والقاضي حسين وأبو علي

السنجي والسرخسي والمتولي والبغوي وذكر البغوي والنووي أنه اختيار ابن سريج .

انظر: نهاية المطلب ١/١٨٤-١٨٥ ، الابانة ١/٢٥٥ ، التهذيب ص ٣٣٩ ، فتح العزيز

٢/٥٣٩ ، المجموع ١/٥٠١ ، روضة الطالبين ١/١٦٢ .

والقول الثاني : وهو الذي ذكره في بعض مناظراته مع محمد بن الحسن : أنا نلتقط أيام
النقاء ونلفقها ، ونجعلها ظاهرة فيها ، اذ الحيض منتفحاً ، وإثبات (١) حكمه (٢) مسع
انتفائه بعيد (٣) . وهذا القول نلقبه بـ"التلفيق" . والقول الأول بـ"التحييض" (٤) .

التفريع :

ان فوعنا على الأصح ، وهو التحيض (٥) ، فلا نسحب (٦) حكم الحيض على النقاء الا بشرطين:
أحدهما : أن يكون النقاء محتوشاً بدمين في أيام الخمسة عشر ، حتى يثبت لهما (٧) حكم
الحيض ، فيعدى (٨) الى النقاء المحفوف بهما (٩) ، حتى لو رأت يوماً وليلة دما ، وأربعة
عشر نقاء ، ورأته في السادس عشر دما ، فالنقاء بينهما طهر . لأنه ليس محتوشاً ——— أ/٢٩/ف
من الجانبين بالحيض (١٠) .
وكذلك (١١) لو رأت يوماً وليلة دما ، ثم ثلاثة طهراً مثلاً (١٢) ، ثم يوماً وليلة دما ، ثم
استمر الطهر ، فبقية الطهر الى تمام الخمسة عشر ليس بحيض ، وان كان في مدة الحيض .
لأنه ليس محتوشاً من الجانبين بالدم (١٣) .

الشرط الثاني : في قدر / الدماء المحيطة بالنقاء . وفيه ثلاثة أوجه (١٤) :

=====

- (١) في ظ ، م : فائبات .
- (٢) في م : حكم .
- (٣) ممن صحح هذا القول الشيخ أبو حامد والبندنجي والمحاملي وسليم الرازي والجرجاني
والشيخ نصر المقدسي والعمراني والرويانى واختاره أبو اسحق المروزي ونكبـ
الفوراني أنه اختيار ابن سريج .
انظر : نهاية المطلب ١/١٨٤- ١٨٥ ، الابانة ١/٢٥ ، فتح العزيز ٢/٣٧٢- ٥٣٩ ،
المجموع ٥٠١/٢ ، روضة الطالبين ١/١٦٢ .
- (٤) في ف : بالتخصيص . ويسمى كذلك بالسحب . انظر : روضة الطالبين ١/١٦٢ .
- (٥) في ف : التخصيص .
- (٦) في م : ينسحب .
- (٧) في ف : لها .
- (٨) في ف : فيعدى .
- (٩) في ظ : بها .
- (١٠) انظر : فتح العزيز ٢/٥٤٢ .
- (١١) في م : وكذلك .
- (١٢) (مثلاً) : ساقطة من ظ ، م .
- (١٣) انظر : فتح العزيز ٢/٥٤٣ .
- (١٤) انظر : فتح العزيز ٢/٥٤٥ .

أحدها : أنه (١) يعتبر أن يحوى (٢) كل يوم (٣) (يوما (٤) وليلة دم (٦،٥) ، حتى يثبت لسه حكم الحيض استقلالاً ، فيتعدى الى الطهر (٧) ، فاذا رأت يوما وليلة دم ، ثم استمر النقاء الى الخامس عشر ، فرأت الخامس عشر بليته دم ، فالنقاء المتخلل حيض (٨) .
والثاني : أنه لا يعتبر قدر ، بل يعتبر الوقت . وهو مكان الحيض ، فلو رأت ساعة دم ، ثم استمر النقاء الى ساعة من بقية الخامس عشر ، فرأت الدم ، كان الكل حيضا (٩) . وكل واحد من الوجهين لا ينفك عن سرف ، وانما الصحيح / هو الثالث ، وهو اختيار أبي بكر المحمودى ، وهو أن (١٠) يشترط أن تكون جميع الدماء الواقعة في الخمسة عشر، يوما وليلة ، لا تنقص عنهما (١١) . حتى يثبت لجميعها حكم الحيض ، وينسحب على النقاء (١٢) . وهذا أعدل الوجوه .

فان قيل : فاذا انقطع الدم في الحال ، هل تأمرونها بالتطهر (١٣) ، أم تتوقفون لتوقع العود ؟ .

قلنا : اذا فرض ذلك في المبتدأة ، فالمذهب المشهور أنا نتوقف في الدور الثالث ، ولا نتوقف في الدور الأول ، بل تأمرها (١٤) بالعبادات ، ثم نستدرك إن بان خلافه . وفي

=====

- (١) في ف : أن .
- (٢) في م : يجرى . وفي ف : يكون .
- (٣) في ف : دم يوما .
- (٤) (يوما) : ساقطة من م .
- (٥) في م : دم .
- (٦) ما بين القوسين ساقط من ف .
- (٧) انظر: نهاية المطلب ١/١٨٥، الابانة ١/٢٥٥، روضة الطالبين ١/١٦٤ .
- (٨) انظر : فتح العزيز ٢/٥٤٦ .
- (٩) بهذا القول قال أبو القاسم الأنماطي .
- انظر : نهاية المطلب ١/١٨٥، الابانة ١/٢٥٥، فتح العزيز ٢/٥٤٤، روضة الطالبين ١/١٦٤ .
- (١٠) (أن) : ساقطة من ف .
- (١١) في ظ ، م : عنها .
- (١٢) ممن صح هذا الوجه الفوراني وامام الحرمين والرافعي والنووى .
- انظر: نهاية المطلب ١/١٨٥، الابانة ١/٢٥٥، فتح العزيز ٢/٥٤٥، روضة الطالبين ١/١٦٤ .
- (١٣) في ظ ، م : بالطهر .
- (١٤) في ظ ، م : تأمرها .

الدور الثاني خلاف ، يبتنى على أن العادة هل تثبت بمرة أم لا (١،٢) ؟ . وفيه وجهان (٣) .
ومن أصحابنا من بالغ وحكم بأن المقطع (٤) لا يثبت عادة أصلا ، وإن تكرر مرارا . فلا نزال
نأمرها بالطهر ونسلك بها مسلك الطاهرات ، ثم نستدرك ما يبين من بعد ، فإن الاستدراك
له وجه (٥) .

أما التوقف مع النقاء ، لا وجه له ، ولهذا نقول (٦) : إذا استحيزت هذه لم نلتقط
أيام الحيض من دورها حتى يتخللها أيام الطهر، / على قول التلغيق أيضا ، بل نقدر كل
تقطع كأنها نوبة مستفتحة (٧،٨) .

ومن أصحابنا من قال : إذا تكرر التقطع في (الدور الأول) (٩) في الخمسة عشر ، فنستفيد
منه التوقف للعود . وهذا بعيد . فالوجه / أن تنزل أن لم يكن منه بد على المعتادة إذا
سبقت لها عادة الحيض في خمسة (١٠) . فمستندنا في التوقف ، طلب الخمسة (١١) المعتادة.
أما (١٢) في المبتدأة ، فلا يسوغ لمحمل أن يعتقد ذلك وعند هذا نأتي بقول جامع فيما
يستفاد من العادة ، فنقول : أما الاستحاضة ، فتثبت بمرة واحدة ، فإنا لا نأمر المبتدأة
المستحاضة في الدور الثاني بالتربص ، لأنها علة مزمنة ، تدوم غالبا (١٣) . وأما تقطع الدم
ففيه ما ذكرناه ، والعادة للدائرة أيضا ذكرنا تفصيلها . وقدر الحيض هل يثبت بالمسرة
الواحدة ؟ فيه الخلاف هذا مع ملازمة الحيض أول الدور ، فإن تأخر (١٤) ، ففيه تصرف
المروزي .

=====

- (١) (أم لا) : ساقطة من ف .
- (٢) انظر: نهاية المطلب ١/١٨٦، فتح العزيز ٢/٥٤٨٥٤٧، روضة الطالبين ١/١٦٥ .
- (٣) (وفيه وجهان) : ساقطة من ظ ، م .
- (٤) في م : التقطع . وفي ف : التقطيع .
- (٥) ذكر هذا الوجه الشيخ أبو محمد الجويني . انظر : نهاية المطلب ١/١٨٦ .
- (٦) في ظ ، م : القول .
- (٧) في ف : مستحقة .
- (٨) انظر: نهاية المطلب ١/١٨٦ .
- (٩) في م ، ف : النوبة الأولى .
- (١٠) في ظ ، ف : خمس .
- (١١) في م ، ف : الخمس .
- (١٢) في ظ : وأما .
- (١٣) انظر: نهاية المطلب ١/١٨٧ .
- (١٤) في ظ ، م : استأخر .

وأما التلقيح ، فلا تثبت به عادة في حق المستحاضة بحال . بل تحييض المستحاضة من أول الدور ولا (١) ، ولا تلتقط .

لو كانت

وان كنا نقرع على التلقيح ، فالمشكل (٢) من جملة أمر ، وهو : أنها تحيض خمسا ، وتطهر خمسا وعشرين ، فجاءها دور / وحاضت (٣) خمسا ، وطهرت عشر سنين ثم أطبق ب/٧٠/ظ الدم ، فلا يجعل طهرها عشر سنين بحال ، وان رأينا أن العادة تثبت بمرة (٤) . وهو الصحيح .

وكذلك لو تمادى سنة ، وكذلك لو تكرر (٥) تمادى الطهر عشر سنين مرتين .

قال القفال : راجعت في هذا مشايخي ، فلم يذكروا ضبطا ، والوجه عندي أن يقال : غاية الدور تسعون يوما ، الحيض منها خمسة عشر فما دونه ، والباقي طهر . لأن الشريعة اكتفى من الآيسة بثلاثة أشهر . ولو تصور أن يزيد الدور عليه لما اكتفى به (٧) . ولا مزيد على ما ذكره القفال .

فعلى هذا : لو حاضت خمسة ، وطهرت خمسة وثمانين ، ثبت (٨) به الدور . اما بمرة ،

أو مرتين . ولو حاضت خمسة وطهرت تسعين ، فلا يثبت الدور بهذا ، / وان تكرر . بل أ/٨٠/ف ترد الى العادة المتقدمة عليه . الا أن في هذا احتمالا (٩) اذا تكرر مرارا ، ولكن الظاهر ما ذكره القفال (١٠) . اذا لصبط بعده ، لو تعدينا حدة / ب/٨١/م

التفريع على قول التلقيح :

والنظر على هذا القول في ثلاثة أمور:

أحدها : أن مجموع الدماء في الخمسة عشر ، لو نقص عن (١١) يوم وليلة ، فلا حيض لها ، وان اكتفينا به على القول الأول (١٢) . لأنها صارت حيضا بانضمام الطهر اليها على وجه ضعيف .

=====

- (١) (ولا) : ساقط من ظ ، م .
- (٢) في ظ: والمشكل .
- (٣) في ف : حاضت .
- (٤) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٨٧ .
- (٥) (تكرر) : ساقطة من ظ ، م .
- (٦) في ف : نقول .
- (٧) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٨٧ .
- (٨) في ف : ثبت .
- (٩) في م : احتمال .
- (١٠) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٨٧ .
- (١١) في ظ ، م : من .
- (١٢) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٨٨ .

فأما إذا كان مجموع الدماء يبلغ يوما وليلة ، ولكن تنقص عنه (آحاد الدماء) (١) ، فالمنهج الصحيح ، أنه حيض يفرق على الطهر ، كما يفرق الطهر على الحيض (٢) .
ومنهم من قال : ليس بحيض . فإنه ضعف (٣) باحاطة (٤) النقاء به ، والدم ينقسم الى حيض وغيره ، والنقاء لا انقسام فيه (٥) . فلذلك حكم بتفرقه (٦،٧) .

النظر الثاني : في قدر النقاء .

وليس يخفى أن الدم لا يسيل سيلانا من الرحم . بل يتقاطر بالدفع ، ويتخللها (٨) فترات فحكم الحيض قائم في تلك الفترات (٩) ، ولكن لا بد من تهادي النقاء ، ثم يتخيل (١٠) التلفيق ، ولا ضبط له .

وأقصى الامكان في ضبطه ، أن تشترط زيادته على ما يتخلل من الفترات بين دفعات الدم في العادة (١١) .

النظر الثالث : في الغسل عند ظهور النقاء .

فان كان الدم / المتقطع أقل من يوم وليلة ، لم تغتسل ، ان قلنا : ان (١٢) مجموع (١٣) ١/٢١/ظ الدماء لو بلغ يوما وليلة ، فليس بحيض ، لأنه دم فساد .
وان قلنا : لو بلغ يوما وليلة يكون حيضا ، فلا (١٤) ندري ، أيتم بالعود أم لا ؟ . ففي الغسل وجهان :

منهم من قال : لا يجب بالشك (١٥) .

ومنهم من قال : يجب في الحال ، احتياطا ، كما في الناسية (١٦) . ولأن ما رأته

=====

(١) في ف : آحاده .

(٢) انظر: نهاية المطلب ١/ ١٨٨ ل .

(٣) في ظ ، م : ضعيف .

(٤) في م : لاحاطة .

(٥) في ف : له .

(٦) في ف : بتفريقه .

(٧) انظر: نهاية المطلب ١/ ١٨٨ ل .

(٨) في ف : فيتخللها .

(٩) انظر نهاية المطلب ١/ ١٨٨ ل .

(١٠) في ظ ، م : يتخلل .

(١١) انظر: نهاية المطلب ١/ ١٨٨ ل ١٨٩ .

(١٢) (ان) : ساقطن من ف .

(١٣) في م : المجموع من .

(١٤) في م : ولا .

(١٥) انظر: نهاية المطلب ١/ ١٨٨ ل ، فتح العزيز ٥٥/٢ .

(١٦) انظر : المرجعين السابقين .

من(١) دم ، في زمان امكان الحيض ، فلا(٢) بخرج عنكونه حبضا ، الا بخلو / الخمسة عشر أ/٨٢/م
عن دم يتممه(٤،٣) ، فلتغسل بقاء على النقاء المشاهد .

القسم الثاني من كلام(٥) الباب : الكلام في المستحاضات./

وهن في غرضنا أربع(٦) :

المستحاضة الأولى : المعتادة .

فاذا(٧) كانت تحيض خمسا ، وتطهر خمسا وعشرين ، فجاءها دور وأطبق الدم مع
التقطع ، فكانتخري الدم يوما وليلة ، والنقاء كذلك ،

فان قلنا بالتحريض ، حيضها خمسة من أول الدور ولاء ، لأن النقاء فيه(٨) محتوش
بالدم(٩) .

وان قلنا بالتلفيق ، فوجهان مشهوران(١٠) :

أحدهما : أنحيضها الأول والثالث ، والخامس ، لأننا لا نجاوز أيام العادة ، ولم نصادف في
أيام العادة الا هذا (١١) .

والثاني : أننا نحيضها خمسة كاملة ، ونجاوز أيام العادة ، فنضم الى ذلك السابع والتاسع(١٢) .

وعلى الوجهين ، في الدور الأول نأمرها بأن(١٣) تتحيز أيام الدم الى خمسة عشر . اذ
يتصور أن ينقطع قبل(١٤) الخمسة عشر ، ولا(١٥) تكون مستحاضة . وهذا مانبهنا عليه مرارا .
ويتفرع عن الوجهين صور :

احداها : أنها لو كانت ترى يومين دما ، ويومين نقاء ، فان التقطنا من أيام العادة،

=====

(١) (من) : ساقطمن ظ ، ف .

(٢) في ظ ، م : ولا .

(٣) في م : يتمه .

(٤) انظر: نهاية المطلب ١/١٨٨ .

(٥) (كلام) : ساقطة من م .

(٦) في ظ ، م : أربعة .

(٧) في ف : فان .

(٨) (فيه) : ساقطة من ف .

(٩) انظر: نهاية المطلب ١/١٨٩، فتح العزيز ٢/٥٥٤، روضة الطالبين ١/١٦٧ .

(١٠) انظر: المراجع السابقة .

(١١) انظر : المراجع السابقة .

(١٢) انظر: المراجع السابقة .

(١٣) في ظ : أبان . وفي ف : أن .

(١٤) في ف : على .

(١٥) في م : فلا .

حيضها الأول والثاني والخامس ، وفي الخامس وجه ضعيف أنه ليس بحيض . لاتصاله
بالسادس وهو استحاضة (١) .

وان تجاوزنا أيام العادة ، كمّلنا الخمسة ، / بضم
اليه ، وفي التاسع الوجه الضعيف ، لاتصاله بالاستحاضة (٣) .
الثانية : لو كانت ترى (يومين دما) (٤) ، وأربعة نقاء ، وهكذا . فان لم يتجاوز (٥) أيام
العادة ، حيضها اليومين الأولين (٦،٧) .
وان تجاوزنا ، كمّلنا الخمسة ، بضم السابع والثامن والثالث عشر ، وفيه الوجه الضعيف
لاتصاله بالاستحاضة (٨) .

وعلى ترك التلفيق ، حيضها اليومين الأولين / ونقتصر . لأن النقاء بعده ليس محتوشا
بحيضين (٩) .

الثالثة (١٠) : اذا كانت تحيض يوما وليلة ، وتطهر تسعة وعشرين (١١) ، (فاستحيضت في
دورها) (١٢) ، فكانت ترى يوما دما ، وليلة نقاء ، واستمر النقاء (١٣) كذلك ،
فان فرعنا على ترك التلفيق ، ففيه أشكال ، فان اليوم الواحد ؟ ليس بحيض كامل . أ/٨١/ف
ولو ضمت الليلة اليه ، لكان محالا ، فانه ليس محتوشا بدم في وقت الحيض ، ولو ضمنا (١٥)
اليه اليوم الثاني ، كنا جاوزنا وقت العادة ، ومجاوزة أيام العادة على قول ترك التلفيق
محال (١٦) ،

=====

- (١) انظر نهاية المطلب ١/١٨٩، فتح العزيز ٢/٥٥٧، روضة الطالبين ١/١٦٨ .
- (٢) في ظ: بضم مخاصم واسدس .
- (٣) انظر: نهاية المطلب ١/١٨٩-١٩٠، فتح العزيز ٢/٥٥٧، روضة الطالبين ١/١٦٨ .
- (٤) في م : الدم يومين .
- (٥) في ف : تجاوز .
- (٦) (الأولين) : ساقطه ف .
- (٧) انظر: نهاية المطلب ١/١٩٠ .
- (٨) انظر : نهاية المطلب ١/١٩٠ .
- (٩) انظر: المرجع السابق .
- (١٠) في م الثالث .
- (١١) في ف بعد وعشرين زيادة : نقاء .
- (١٢) في ف : واستحيضت في دور .
- (١٣) في ف : الدم .
- (١٤) في ظ : وفيه .
- (١٥) في م ضمينا .
- (١٦) انظر: نهاية المطلب ١/١٩٠ ، فتح العزيز ٢/٥٦١ ، روضة الطالبين ١/١٧٠ .

فقال أبو اسحق : لا حيض لها . لاستحالة الأقسام كلها (١) .

وقال أبو بكر المحمودى : في هذه الصورة نقول بالتلفيق للضرورة ، وان كنا لا نرى التلفيق أصلا . اذ يبعد أن يقال : لا حيض لها ، وهي ترى شطر عمرها دما في وقت امكان الحيض (٢) . وهذا هو المتجه .

وفال الشيخ أبو محمد : ينقدح عندى أن نسحب حكم أيام (٣) الحيض على ليلة (٤) النقاء ، ونضم اليوم الثاني اليه ، ونجعله حيضا ، فيكون قد ازداد حيضا ، وذلك أقرب من التلفيق ، على قول ترك التلفيق (٥، ٦) .

فأما اذا فرعنا على قول التلفيق وجاوزنا (٧) أيام العادة في اللقط ، فلا اشكال ، فانما (٨) نستوفي مدة (٩) العادة (١٠) ، وان لم نجاوز ، فلا طريق الا طريق المحمودى ، وهو مجاوزة أيام العادة للحاجة ، فنعود الى الوجه الآخر في / التفريع للضرورة ، كما عدنا الى القول أ / ٨٣ / م الآخر (١١) ، ويجرى مذهب أبي اسحق أيضا في نفي الحيض كما سبق (١٢) .

الرابعة : لو كانت تحيض عشرة ، وتطهر عشرين ، فأطبق (١٣) الدم ، وتقطع يوما يوما (١٤) . فعلى ترك التلفيق ، نحيضها تسعة أيام ولا ، لأن العاشر نفاء لا حيض بعده (١٥) . وعلى التلفيق ، ان لم نجاوز العادة ، حيضها خمسة ، وان جاوزنا العادة حيضها ثمانية ، لأن ما وراء الثمانية يقع وراء الخمسة عشر (١٦) .

=====

(١) ممن صح هذا الوجه الرافي والنوى .

انظر : نهاية المطلب ١/ ١٩٠ ، فتح العزيز ٥٦١/ ٢ ، روضة الطالبين ١٧٠/ ١ .

(٢) انظر : المراجع السابقة .

(٣) (أيام) : ساقط من ظ ، م .

(٤) (ليلة) : ساقط من ف .

(٥) (ترك التلفيق) : ساقط من م .

(٦) انظر : نهاية المطلب ١/ ١٩٠ ، فتح العزيز ٥٦١/ ٢ .

(٧) في ظ : وجاوزنا .

(٨) في ظ ، م : فانما .

(٩) في ظ : في أيام .

(١٠) انظر : نهاية المطلب ١/ ١٩٠ ، فتح العزيز ٥٦١/ ٢ .

(١١) في م : قول آخر .

(١٢) انظر : نهاية المطلب ١/ ١٩٠ .

(١٣) في ظ : وأطبق .

(١٤) في ظ : وليلة .

(١٥) انظر : نهاية المطلب ١/ ١٩١ .

(١٦) انظر : المرجع السابق .

الخامسة : لو كانت عادتها عشرا ، كما سبق ، فتقطع الدم والمقاء ، ستا ، ستا ،

فعلى تركالتلفيق ، نحيضها الستة الأولى (١) .

وعلى التلفيق ، كذلك ، ان(٢) لم تجاوز العادة(٣) . وان(٤) جاوزناها ، ضمنا(٥)

اليها الثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر ، الا على (الوجه الضعيف)(٦) . لاتصالها

بدم الاستحاضة بعدها ، / وهو الأطهر(٧) ، / في هذا المقام . لأن ما بعده استحاضة وراء الامكان ب/٨١/ف

فازداد به صغفا(٨) .

هذا كله ^{كلام} في الدور الأول .

أما الدور الثاني ، ان انطبق فيه الدم على أول الدور ، على ترتيبه في الأول ، لم يختلف

الحكم .

وان(٩) اقتضى تعاقب الحاليين تراخي الدم عن أول الدور الثاني ، فبتعدى(١٠) نظـر

أبي اسحق الى أول الأدوار . وبيانه بثلاث صور :

احداها : اذا كانت عادتها عشرا ، وتطهر(١١) عشرين ، فأطبق الدم وتقطع ستا ، ستا ،

ورأت الدم أولا في الدور الأول ، فينطبق(١٢) على الدور الثاني ستة النقاء .

فأبو اسحق يقول : حيضها أربعة من آخر العشرة . لأنه القدر الموجود في وقت العادة(١٣).

وغيره من الأئمة يحيضونها الستة الواقعة في الخمسة عشر .

وان جاوز العشرة الأولى(١٤) من الدور ، وكان ابتداء الدور من السابع عندهم ، والستة

الأولى / تمادى الطهر من الدور الأول(١٥) ، فتحيض ستة على مذهب الأصحاب ، على التلفيق ب/٨٣/م

=====

(١) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٩١ .

(٢) في ف : اذا .

(٣) انظر: نهاية المطلب ١ /ل ١٩١ .

(٤) في م : فان .

(٥) في م : ضمينا .

(٦) في ط ، م : وجه ضعيف .

(٧) في م ، ف : أطهر .

(٨) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٩١ .

(٩) في م : فان .

(١٠) في ف : فيتمدى .

(١١) (تطهر) : سافطة من ف .

(١٢) في ظ : فنطبق .

(١٣) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٩٢ .

(١٤) في ط : الأول .

(١٥) (الأول) : ساقط من ظ .

وتركه (١) ، وعلى الالتقاط من العشرة تتفق المذاهب فيه .

الثانية : لو كانت تحيض ستة ، وتطهر أربعة وعشرين ، فاستحيضت في الدور الآتي (٢) ، و
وتقطع الدم / ستا ، ستا ،

أما الدور الأول ، فتستوى (فيه المذاهب) (٣) ، فحيضها (٤) الستة الأولى (٥) .

وفي الدور الثاني ، تنطبق (٦) ستة النقاء على أول الدور ، فعلى مذهب أبي اسحق

لا حيضها في هذا الدور ، لخلو جميع أيام (٧) العادة عن الدم (٨) .

ومن عداه من الأئمة قالوا : لا بد من تحييضها (٩) في هذا الدور (١٠) . ثم اختلفوا (١١) :

فمنهم من قال : نحيضها في الستة الثانية من الدور الثاني ، على التلغيق وتركه ،

ولا مبالاة بأول الدور (١٢) .

ومنهم من قال : نحيضها في الستة الأخيرة من الدور الأول ، لأن الحيض اذا زايل وقته ،

يستوى فيه (التقدم والتأخر) (١٣) . وقد أمكن أن يجعل ذلك ، اذ بينها وبين ما جعلناه

حيضا من الدور الأول ثمانية عشر يوما (١٤، ١٥) .

الثالثة / : لو كانت تحيض سبعا (١٦) ، وتطهر ثلاثة (١٧) وعشرين ، فاستحيضت ، وتقطع (١٨) أ / ٨٢ / ف

=====

(١) انظر : نهاية المطلب ١ / ل ١٩٢ .

(٢) في ظه : م : الآن .

(٣) في ف : المذاهب فيه .

(٤) في ف : نحيضها .

(٥) انظر : نهاية المطلب ١ / ل ١٩٢ ، فتح العزيز ٥٦٠ / ٢ ، روضة الطالبين ١٧٠ / ١ .

(٦) في ف : فتطبق .

(٧) (أيام) : ساقطة من ظه ، م .

(٨) انظر : نهاية المطلب ١ / ل ١٩٢ ، فتح العزيز ٥٦٠ / ٢ ، روضة الطالبين ١٧٠ / ١ .

(٩) في م : تحيضها .

(١٠) انظر : نهاية المطلب ١ / ل ١٩٢ .

(١١) الخلاف على وجهين . انظر : فتح العزيز ٥٦٠ / ٢ ، روضة الطالبين ١٧٠ / ١ .

(١٢) ممن صحح هذا الوجه الرافعي والنووي .

انظر : نهاية المطلب ١ / ل ١٩٢ ، فتح العزيز ٥٦٠ / ٢ ، روضة الطالبين ١٧٠ / ١ .

(١٣) في م : التقديم والتأخير .

(١٤) (يوما) : ساقطة من ف .

(١٥) انظر : نهاية المطلب ١ / ل ١٩٢ ، فتح العزيز ٥٦٠ / ٢ ، روضة الطالبين ١٧٠ / ١ .

(١٦) في ف : ستة .

(١٧) في م : ثلاثا .

(١٨) في ف : وانقطع .

دمها ، سبعا ، سبعا ، فتستفتح الدم في التاسع والعشرين ، وتقع خمسة في الدور الثاني(١).

فمذهب أبي اسحق ، أن حيضها تلكالخمسة، دون ما قبلها ، وقد نقص حيضها عنده

ب/٧٢/ظ

في هنا / الدور(٢) .

ومذهب جماهير الأصحاب الى تحييضها(٣) في جميع السبعة ، ولا يضر تقدم يومين(٤) .

المستحاضة الثانية : المبتدئة :

فاذا تقطع(٥) دمها كما فاتحها ، يوما يوما ، فاذا رأت اليوم الأول الدم ، تركت

الصوم(٦) والصلاة ، واذا رأت النقاء في اليوم الثاني صامت وصلت . / وهكذا تفعل الى(٧) أ/٨٤/م

خمسة عشر(٨) .

فاذا جاوز الخمسة عشر ، نتبين(٩) أنه استحاضة ، والى ماذا ترد ؟ فعلى قولين(١٠) :

أحدهما : الى الأقل .

والثاني : الى الأغلب .

فان قلنا : ترد الى يوم وليلة ، فحيضها(١١) يوم وليلة ، على قول التلفيق وتركه(١٢).

ثم لا يلزمها الا قضاء تسعة أيام ، لأنها صامت سبعة في أيام النقاء كما صورناه(١٣) .

وقد نص الشافعي رحمه الله في موضع على لزوم قضاء الصوم كله(١٤،١٥) . فتحملنا

على قولين ، واختلف الأصحاب في أصلهما ،

قال أبو زيد : أصلهما(١٦) ما اذا اقتدى بخنثى ، وألزمناه الاعادة ، لاحتمال أنه

امرأة ، فحكم له بالذكورة قبل اتفاق القضاء ، لأنه كان مترددا في الأداء ، فكذا في هذا

=====

(١) انظر : نهاية المطلب ١/ل١٩٢ .

(٢) انظر: المرجع السابق .

(٣) في م : تحيضها .

(٤) انظر: نهاية المطلب ١/ل١٩٢ .

(٥) في ف : انقطع .

(٦) (الصوم و) : ساقطة من ف .

(٧) في ظ : في .

(٨) انظر: نهاية المطلب ١/ل١٩٢-١٩٣، فتح العزيز ٢/٥٦٢، روضة الطالبين ١/١٧١ .

(٩) في م : تبين . وفي ف : فيتبين .

(١٠) انظر: نهاية المطلب ١/ل١٩٣ .

(١١) في م : نحيضها .

(١٢) ممن صححه الرافعي . انظر: نهاية المطلب ١/ل١٩٣، فتح العزيز ٢/٥٦٣، روضة الطالبين ١/١٧١ .

(١٣) انظر: فتح العزيز ٢/٥٦٦ .

(١٤) (كله) : ساقطة من ف .

(١٥) انظر: نهاية المطلب ١/ل١٩٣ .

(١٦) في ف : أصله .

تملأ

المقام ، يحتمل أن تكون هي حائما ، على قول التلفيق ، ووجوب الصوم لا بد منه ، بخلاف الصلاة ، فانها ان (١) كانت حائضا ، فلا وجوب للصلاة أصلا (٢) .

قال القفال : أصل القولين ، أن المبتدأة فيما وراء الدم ، هل يلزمها الاحتياط إلى خمسة عشر ، أم لها حكم الطاهرات (٣) ؟

فإن أمرنا بالاحتياط ، لزمها قضاء الصوم . لاحتمال الحيض (٤) . إذ لو كان أصل هذا القول ما ذكره أبو زيد ، لما استمر في الشهر الثاني والثالث ، فإن المبتدأة تعريض في

الشهر الأول (٥) . وقد (٦) قال الشافعي رحمه الله : وكذلك تفعل (٧) فيما / تستقبل* ب/٨٢/ف وما ذكره أبو زيد ، جار في الشهر الأول ، وإن قلنا بترك الاحتياط .

فأما إذ قلنا : ترد إلى العال ، فالقول في مردها (٨) كالقول في المعتادة ستا ، أو .

سبعا (٩) .

وجميع الصور والتفريعات تعود ، فلا (١٠) تطول بذكرها .

وقد (١١) ذكر محمد بن بنت الشافعي قولا ثالثا في المبتدأة على قول التلفيق ، فقال:

إذا لم يشمل آخر الخامس عشر ، وأول السادس عشر دم ، فنجعل كل ما (١٢) في الخمسة عشر / ب/٨٤/م

إلى آخر الدم (١٣) حيزا (١٤) . وإن شملها (١٥) الدم ولم ينفصل أحدهما عن الآخر ، عدنا

إلى ترتيب الأصحاب في ردها إلى الأقل وإلى (١٦) الأغلب .

=====

(١) في ظ : ن .

(٢) انظر نهاية المطلب ١/ل/١٩٣ ، فتح العزيز ٥٦٥/٢/٢٤٥٥٦٤ .

(٣) انظر : نهاية المطلب ١/ل/١٩٣ ، فتح العزيز ٥٦٥/٢ ، وذكر الراعي أنه قول الأكثرين .

(٤) انظر : المرجعين السابقين .

(٥) في م : الثاني .

(٦) في ف : وبه .

(٧) في ف : نقول .

* انظر : المزمع ٨/١ .

(٨) في ظ ، م : ترددها .

(٩) انظر نهاية المطلب ١/ل/١٩٣ ، فتح العزيز ٥٦٣/٢ ، روضة الطالبين ١٧١/١ .

(١٠) في م : ولا .

(١١) (قد) : ساقطة من ظ .

(١٢) في ظ ، م : كلما .

(١٣) في ف : دم .

(١٤) انظر : نهاية المطلب ١/ل/١٩٤ ، فتح العزيز ٢٥٢/١ ، روضة الطالبين ١٦٦/١ .

(١٥) في م : شملها .

(١٦) (إلى) : ساقطة من ظ ، م .

بيانه :/ اذا كانت تحيض يوما ، وتطهر يوما ، فجميع الخمسة عشر قال (١) حيض . لأن
الخامس عشر حيض ، والسادس عشر نقاء ، فقد انفصل (٢) .
ان كانت تحيض يومين ، وتطهر يومين ، فهي (٣) طاهر في الخامس عشر ، والسادس
عشر ، فنحيضها أربعة عشر يوما ، وهو الى (٤) آخر الدم (٥) .
ولو كانت تحيض ثلاثة (٦) ، وتطهر ثلاثة (٧) ، فهي (٨) ذات دم في الخامس عشر ،
نقية في السادس عشر ، فنحيضها (٩) خمسة عشر (١٠) .
ولو كان ذلك (١١) سنا سنا ، (فتشمل نوبة) (١٢) منتصف الدور ، فيعود الى ترتيب
الأصحاب (١٣) . والحدائق (١٤) لم يعدوا (١٥) هذا من مذهب الشافعي رحمه الله (١٦) .

المستحاضة الثالثة : المميزة :

وهي التي ترى يوما دما قويا ، ويوما دما (١٧) ضعيفا . فان انقطع القوى على الخمسة (١٨)
عشر ، وأطبق الضعيف بعده ، جعلنا الضعيف نقاء على قول التلفيق ، وحيضناها ثمانية
أيام (١٩) .

=====

- (١) (قال) : ساقطة من م .
- (٢) وبقول ابن بنت الشافعي قال أبو بكر المحمودي .
انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٩٤ ، فتح العزيز ٥٥٢/٢ ، روضة الطالبين ١/١٦٦ .
- (٣) في م : وهي .
- (٤) (الى) : ساقطة من ف .
- (٥) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٩٤ .
- (٦) في ط : ثلاثا .
- (٧) في ط : ثلاثا .
- (٨) في م : وهي .
- (٩) في ط : فحيضها .
- (١٠) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٩٤ .
- (١١) في م : كذلك .
- (١٢) في ف : تشمل نوبته .
- (١٣) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٩٤ .
- (١٤) الحدق : هو المهارة ، تقول حدق الصبي القرآن والعمل اذا مهر .
انظر : مختار الصحاح ص ٥٤ ، المصباح المنير ص ٤٩ .
- (١٥) في ف : يعتدوا .
- (١٦) وكذا قال امام الحرمين . انظر نهاية المطلب ١/ل ١٩٤ .
- (١٧) (دما) : ساقطة من ط ، م .
- (١٨) في ف : خمسة .
- (١٩) انظر نهاية المطلب ١/ل ١٩٤-١٩٥ ، فتح العزيز ٥٦٨/٢-٥٦٩ ، روضة الطالبين ١/١٧٢ .

وانتركنا التلفيق ، حبضناها خمسة عشر يوما (١) ، لاحاطة السواد بالضعيف (٢) المتخلل (٣) .
فان كانت معتادة ، وردناها الى التمييز فحكمه ما سبق .

وان قدمنا العادة ، لم ننظر الى لون الدم ، وقدّرنا الدم مطبقا على لون واحد ، ولم
نخرج (٤) الى قولي (٥) التلفيق (٦) .

فأما اذا استمر تعاقب السواد والحمرة في جميع الشهر ، فقد فقدت التمييز ، فهو
كما لو / أطبق (٧) لون (٨) واحد . لأن القوى جاوز الخمسة عشر ، ولا نلتقط من أيام الشهر أ/٨٣/ف
خمسعة عشر يوما سوادا بالاتفاق . (فلم يجوّز أحد تفرق (٩) الحيض على الطهر ، وان جوّزوا (١٠)
تفرق الطهر على الحيض . وهذا يقوّ القول بترك التلفيق (١١) (١٢) .

المستحاضة الرابعة : الناسية :

ونذكر فيها ثلاث (١٣) صور: /
أحداها : المتحيرة التي ^{لاد}تحفظ شيئا ، ورأتها يوما دما ، ويوما نقاء ، فحكمها ببني (١٤)
على قولي التلفيق .

ان تركنا التلفيق ، خرّج أمرها على القولين في الاحتياط .
فان (١٥) أمرناها (١٦) بالاحتياط ، فحكمها حكم من أطبق الدم عليها (١٧) . اذ ما من

=====

- (١) (يوما) : ساقطن من ف .
- (٢) في م : بالضعف .
- (٣) انظر: نهاية المطلب ١/ل١٩٤، فتح العزيز ٥٦٨/٢، روضة الطالبين ١٧٢/١ .
- (٤) في ط : نحوج .
- (٥) في ط، ف : قول .
- (٦) انظر: نهاية المطلب ١/ل١٩٥ .
- (٧) في ف : طبق .
- (٨) في م : بلون .
- (٩) في م : تفريق .
- (١٠) في م : جوّزنا .
- (١١) ما بين القوسين ساقط من ف .
- (١٢) انظر: نهاية المطلب ١/ل١٩٥ .
- (١٣) في ط: ثلاثة .
- (١٤) في م : ينبني . وفي ف : مبني .
- (١٥) في م : وان .
- (١٦) في ط، م : أمرنا .
- (١٧) في م : عليه .

نقاء الا ويحتمل أن يكون حيضا . وانما تفارقها في أننا لا نأمرها بتجديد الوضوء فـ في أيام (١) النقاء . لأن الحدث في صورتها (٢) غير متجدد . ولا بتجديد الغسل . اذ يستحيل تقدير وقوع الانقطاع في حالة انتفاء (٣) الدم (٤) .

وان /فرعنا على التلفيق ، فينشاها زوجها في أيام النقاء ، وهي طاهرة فيها في كل ب/٧٣/ظ حكم . وأيام الدم تسلك فيها مسلك الاحتياط كما سبق (٥) .
الثانية : اذا حفظت أنها كانت تخلط شهرا بشهر ، حيضا ، فاقتضى تقطع النوب خلوا أول الدور وآخره عن الدم . فلا (٦) أثر لذكرها (٧) الخلط (٨) . اذ يستحيل جعل اللحظتين (٩) حيضا ، فانا وان تركنا التلفيق ، فانا نجعل النقاء حيضا ، اذ (١٠) كان محتوشا بدمين (١١) . فأما اذا اقتضى تقطع النوب انطباق الدم على متصل الدور ، فلحظتان من أول الدور وآخر الدور حيض بيقين (١٢) .

وباقى التفريع في التقديم والتأخير ، على قولى التلفيق وتركه لا يخفى .
وان انطبق أول الدم على أول الدور ، وخلى (١٣) الآخر (١٤) المتصل به ، فلحظة من أول الدور حيض بيقين ، واللحظة من آخر الدور ليس حيضا (١٥) .
وان تركنا التلفيق ، كان النقاء المحتوش بالحيض هو الحيض (١٦) فلا يمكن أن يجعل حيضا ، الا بأن يجعل جميع النقاء والدم الذى قبله حيضا بيقين . وهو تحكّم لا مستند له (١٨) .

=====

- (١) في ظ ، م : وقت .
- (٢) في ظ ، م : صورته .
- (٣) في م : ابتداء .
- (٤) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٩٥ - ١٩٦ ، فتح العزيز ٥٧٠/٢ ، روضة الطالبين ١٧٣/١ .
- (٥) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٩٦ ، فتح العزيز ٥٧٠/٢ ، روضة الطالبين ١٧٣/١ .
- (٦) في ظ: ولا .
- (٧) في م : لردّها .
- (٨) في ظ: الخلطة .
- (٩) في ظ: الخلطين .
- (١٠) في م : اذا .
- (١١) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٩٦ .
- (١٢) انظر :المرجع السابق .
- (١٣) في ف : وعلى .
- (١٤) في م : الأخير .
- (١٥) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٩٦ .
- (١٦) في ف : فان .
- (١٧) في م ، ف : ولا .
- (١٨) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٩٦ .

الثالثة : اذا قالت : أضللت خمسة في عشرة من أول الشهر ، وتقطّع دمها ، يوما يوما ، فيفرّغ على القولين ،

فان تركنا التلفيق ، لم نتجاوز (١) محل الحيض / على هذا القول ، فتحيّض (٢) فسي ب/٨٣/ف
العشرة ثم تعود الى تسعة . لأنها تكون نقية في العاشر ، ولا يجعل ذلك النقاء حيضا ،
وليس بعده حيض (٣) . وهذا كما أنا ذكرنا أنها اذا (٤) كانت حيض (٥) ستة أيام ، فتقطّع / ب/٨٥/م
الدم يوما يوما ، فيعود حيضها (٦) ، على قول^{عزله} التلفيق الى خمسة . لأن السادس نقاء ، وما
بعده ليس بحيض ، لخروجه عن أيام العادة ، فكذلك هاهنا ، تعود تسعة ، ومع هذا فليس (٧)
لها حيض بيقين (٨) .

وان (٩) زادت (١٠) أيام الحيض على نصف محل الضلال ، فان من (١١) أضلت خمسة فسي
تسعة ، ثبت (١٢) لها حكم (١٣) حيض بيقين لو اطرد الدم ، وها هنا لا يثبت ، لأن العشرة (١٤)
محل الضلال على التحقيق ، الا أنا لا (١٥) نتمكن من تقدير الوقوع في الخمسة الأخيرة ، لأن
السادس نقاء ، والعاشر نقاء ، فيبقى بينهما ثلاثة أيام (١٦) ، فهو الذي يمكن أن يجعل
حيضا ، (فينقص العدد) (١٧) بذلك (١٨) .

=====

- (١) في ف : تجاوز .
- (٢) في ف : فتحيّض .
- (٣) انظر: نهاية المطلب ١/ل١٩٦- ١٩٧ ، فتح العزيز ٥٧١/٢ ، روضة الطالبين ١٧٣/١ .
- (٤) (اذا) : ساقطة من ظ ، م .
- (٥) في ف : عادتھا .
- (٦) في م : حيضتها .
- (٧) في م ، ف : ليس .
- (٨) انظر: نهاية المطلب ١/ل١٩٦ - ١٩٧ .
- (٩) في ف : بأن .
- (١٠) في م ، ف : زاد .
- (١١) (من) : ساقطة من ظ .
- (١٢) في م : يثبت .
- (١٣) (حكم) : ساقطة من ف .
- (١٤) في ظ ، م : العشر .
- (١٥) (لا) : ساقطة من ف .
- (١٦) (أيام) : ساقطة من م ، ف .
- (١٧) في ف : فينقص القدر .
- (١٨) انظر: نهاية المطلب ١/ل١٩٧ .

فنقول : ليس لها يقين / حيض ، وعليها النسل في آخر الخامس ، وفي آخر السابع أ/٧٤/ظ والتاسع أيضا . اذ يتصور أن يكون ابتداء الدم من الثالث ، فينقطع في السابع ، أو من الخامس ، فينقطع في التاسع (٢) .

ومن أصحابنا من قاله : تغتسل لكل صلاة في أيام الدماء ، اذ يتصور الانقطاع في الوسط . وهو فاسد (٣) . اذ من ضرورته ، أن يقدر الابتداء في وسط النقاء ، وهو محال . اذ كل نقاء ليس محتوشا بحيضين (٤) ، لا يمكن أن يجعل حيضا مع القول بترك التلفيق (٥) . وذكر القفال شيئا آخر ، وقال (٦) : لو عَهِدَتْ حيضها (٧) في الخمسة الثانية ، ثم لم تَرَ الدم في السادس ، فنقول : تأخرت (٨) الخمسة ، ونجعل (٩) ابتداء الخمسة من السابع ، وتنتهي الي الحادى عشر ، فكذلك (١٠) في صورة الضلال ، ينتهي أحد التقديرين اليه ، فنأمرها بالاعتسال عقيب الحادى عشر (١١) .

واستدل على ذلك ، بأنها ^{لو كانت} تحيض خمسة من كل شهر في الأول ، فاقتضى التقطع خلو أول الشهر ، فيجعل أول خمسها من اليوم الثاني (١٢) .

وعند غيره في هذه الصورة أيضا ، ينتقص / الحيض ، فلا يجوز (١٣) مجاوزة الخمسة الأولى (١٤) . هذا كله على القول بترك التلفيق .

وان (١٥) رأينا التلفيق ، نفرع على وجهي الالتقاط ،

فان (١٦) لم نجاوز في اللقط محل العادة ، فلا (١٧) نجاوز العشرة (١٨) .

=====

(١) في ف : بيقين .

(٢) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٩٧ .

(٣) وكذا غلطه امام الحرمين . انظر : المرجع السابق .

(٤) في م : بحيضتين .

(٥) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٩٧ .

(٦) في م : وقال . وفي ف : قال .

(٧) في م ، ف : حيضا .

(٨) في ظ ، م : استأخرت .

(٩) في ف : فنجعل .

(١٠) في م : وكذلك .

(١١) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٩٧ .

(١٢) انظر : المرجع السابق .

(١٣) في ف : ولا يجوزون .

(١٤) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٩٧ .

(١٥) في ف : فان .

(١٦) في ف : وان .

(١٧) في م : ولا .

(١٨) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٩٧ - ١٩٨ ، فتح العزيز ٢/٥٧٢ .

والتفريع (١) كالتفريع (٢) / على القول الأول ، الا في الغسل ، فانه (٣) يجب في الخمسة أ/٨٦/م الأولى . اذ كل منقطع حيض ، وما بعده طهر على هذا القول (٤) .
وان (٥) قلنا : نجاوز (٦) موقع العادة في اللقط ، فلا بد من تحييضها خمسة ، فيحتمل الأول ، والثالث ، والخامس ، والسابع ، والتاسع ، () ويحتمل في حساب التأخر السابع والتاسع (٧) ، والحادي عشر ، والثالث عشر ، والخامس عشر ، فيد خل السابع والتاسع في الحسابين ، فهما حيض بيقين (٩) . والحكم في الأيام الآخر كما سبق . والله أعلم بالصواب (١٠) .

=====

- (١) فيم : فالتفريع .
- (٢) (كالتفريع) : ساقط من ف .
- (٣) في ظ: فلا .
- (٤) انظر: نهاية المطلب ١/ل١٩٨ ، فتح العزيز ٥٧٢/٢ .
- (٥) فيم ، ف : فان .
- (٦) في ف : تتجاوز .
- (٧) ما بين القوسين ساقط من ظ .
- (٨) في م : فدخل .
- (٩) انظر: نهاية المطلب ١/ل١٩٨ ، فتح العزيز ٥٧٢/٢ ، روضة الطالبين ١٧٣/١ - ١٧٤ .
- (١٠) ما بين القوسين ساقط من ظ ، م .

الباب السادس في النفاس

النفاس في اللغة يتناول الحيض . لأن النفس هو الدم (١) . قال صلى الله عليه وسلم :
لعائشة رضي الله عنها : (أنفست ؟) . لما حاضت في المضج (٢) .
إلا أن الفقهاء ، عبّروا به عن الدم على إثر الولادة (٣) . وهو حيض . فانه يرخيه الرحم .
وحكمه حكمه (٤) .

والكلام في الباب ينقسم الى : حكم (٥) للنساء التي ليست مستحاضة ، والى المستحاضة .
القسم الأول : في غير المستحاضة .

ب/٧٤/ظ

وفيه ثلاثة (٦) فصول :/

الفصل الأول في قدر النفاس

وأكثره ستون يوما ، وأغلبه أربعون يوما (٨) ، وأقله لحظة (٩) .

=====

- (١) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٩٨ ، المصباح المنير ص ٢٣٦ .
- (٢) تقدم بتخريجه ص ٤٠٣ .
- (٣) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٩٨ ، المجموع ٥١٩/٢ .
- (٤) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٩٨ ، التهذيب ص ٣٥ ، المجموع ٥٢٠/٢ ، روضة الطالبين ١٧٥/١ . وذكر النووي أن الحيض والنفاس يختلفان في أمور منها :
 - (١) أن النفاس لا يكون بلوغا .
 - (٢) لا يكون النفاس استبراء .
 - (٣) لا يجب النفاس من عدة الإيلاء على وجه ، وإذا طرأ عليها قطعها بخلاف الحيض .
 - (٤) لا ينقطع تتابع يوم الكفارة بالحيض وفي انقطاعه بالنفاس وجهان .
 - (٥) لا يحرم الطلاق في وقت النفاس .
- (٥) في م : أحكام .
- (٦) (ثلاثة) : ساقطة من ف .
- (٧) (الفصل) : ساقطة من ظ .
- (٨) (يوما) : ساقطة من ظ ، م .
- (٩) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٩٨ ، التهذيب ص ٣٥ ، فتح العزيز ٥٧٣/٢ ، ٥٧٤ ، المجموع ٥٢٢/٢ ، ٥٢٣ .

وعلل أصحابنا ذلك (١) ، بأن المرأة قد تلد من غير دم ، وهي ذات الجفاف (٢) . فلا يبعد أن ترى لطخة (٣) في لحظة . إلا أن هذا يبطل بالحيض ، فانها قد لا ترى الدم . ثم لا يتصور الحيض في لحظة . ولكن / التعويل على الوجود كما سبق (٥،٤) .
وقال المزني : أقله أربعة أيام . لأن أكثره مثل أكثر الحيض أربع مرات ، فأقله كذلك (٦) .
وهو تحكّم . فان الأمور الطبيعية لا تستقيم بالمقاييس اللفظية .

الفصل الثاني

في الدم قبل الولادة

ب/٨٤/ف

ولا شك في أن الحامل قد (٧) ترى الدم على أدوار الحيض . وهل (٨) له حكم الحيض؟ .
فيه قولان (٩) :

أصحهما : أن له حكم الحيض (١١) . وتوجيهه يستقصى (١٢) في العدة .
نعم ، لا يتعلق به مضي العدة ، وان انقضت (١٣) صور الأقراء (١٤) .

=====

- (١) في م: في ذلك .
- (٢) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٩٨ .
- (٣) في ظ: لحظة .
- (٤) (كما سبق) : ساقطة من ظ ، م .
- (٥) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٩٨ ، المجموع ٥٢٣/٢ .
- (٦) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٩٨ - ١٩٩ ، فتح العزيز ٥٧٥/٢ ، روضة الطالبين ١/١٢٤ .
- (٧) (قد) : ساقطة من ظ ، م .
- (٨) في م : فهل .
- (٩) (فيه) : ساقطة من ف .
- (١٠) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٩٩ ، التهذيب ص ٣٥١ ، روضة الطالبين ١/١٢٤ .
- (١١) ممن صحح هذا القول : امام الحرمين والنفوى والنوى . وهو الجديد من المذهب .
انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٩٩ ، التهذيب ص ٣٥١ ، فتح العزيز ٥٧٧/٢ ، روضة الطالبين ١/١٢٤ .
- (١٢) في م : مستقصى .
- (١٣) في ف : انقضت .
- (١٤) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٩٩ ، فتح العزيز ٥٧٧/٢ .

فرع :

إذا قلنا انه حيض ، فكانت تحيض خمسة ، وتطهر خمسة وعشرين ، فحاضت خمستها وولدت قبل مضي خمسة عشر (١) من (٢) بعد الحيض ، فما بعد الولد نفاس ، ونقمان الطهر قبله لا يقدر فيه (٣) .

أما تلك الخمسة فهل تنعطف عليه (٤) ؟ فيه وجهان (٥،٦) :
والأصح : أنها لا تنعطف (٧) . لأن تخلل الولادة أعظم في الفصل بين الدمين من تخلل طهر كامل ، ولأن تلك الخمسة تقدمها طهر كامل ، فما بعده لا يغيره (٨) . ومما لا بد من التنبيه له : أن الولادة لو اتصلت بآخر الخمسة ، وجعلناها حيضا ، فلا نعدّها من النفاس ولا نقول هونفاس سبق (٩،١٠) .

وكذلك إذا بدت مخايل الطلق ، وظهر (١١) الدم قبل (١٢) الولادة (١٣) .
وذكر صاحب الامصاح وجها بعيدا ، أن ما ظهر عند ظهور مخايل الطلق (١٤) نفاس (١٥) .
نعم ، ظهر اختلاف الأصحاب فيما يظهر مع ظهور الولد ، قبل انفصاله ، أنه (١٦) هل يثبت له حكم النفاس (١٧) ؟ .

=====

- (١) في ظ ، م : خمسة وعشرين .
- (٢) (من) : ساقطة من ظ ، م .
- (٣) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٩٩ ، التهذيب ص ٣٥١ ، فتح العزيز ٥٧٨/٢ .
- (٤) في ظ: عليها .
- (٥) في م : فوجهان .
- (٦) انظر : فتح العزيز ٥٧٨/٢ .
- (٧) أي فتكون حيضا . ولو قلنا : بأنها تنعطف ، وهو الوجه الثاني . فتكون دم فساد . وممن صحح الوجه الأول امام الحرمين والبنوي والرافعي .
- (٨) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٩٩ ، التهذيب ص ٣٥١ ، فتح العزيز ٥٧٨/٢ .
- (٩) في م : التنبيه .
- (١٠) انظر: نهاية المطلب ١/ل ١٩٩ ، فتح العزيز ٥٧٨/٢ ، المجموع ٥٢١/٢ .
- (١١) في ف : فظهر .
- (١٢) في ف : قبيل .
- (١٣) أي لا يسمى الدم الخارج اذ ذاك نفاسا ، ولا يسمى نفاسا الا وقت انفصال الولد . انظر : فتح العزيز ٥٧٨/٢ ، المجموع ٥٢١/٢ .
- (١٤) في ف : الحمل .
- (١٥) انظر: نهاية المطلب ١/ل ٢٠٠ ، فتح العزيز ٥٧٩/٢ ، المجموع ٥٢١/٢ .
- (١٦) (أنه) ساقطة من ظ ، م .
- (١٧) انظر : نهاية المطلب ١/ل ٢٠٠ ، فتح العزيز ٥٧٩/٢ ، المجموع ٥٢١/٢ . وذكر الرافعي أن الخلاف على وجهين وذكر النووي أنه على ثلاثة أوجه . الأول : أنه نفاس وهو قول ابن القاص وأبي اسحق المروزي وصححه ابن الصباغ . الثاني : ليس بنفاس .

=====

الفصل الثالث في الدم بين التوأمين^(١)

وفيه وجهان (٢) :

أصحهما : أنه نفاس . لأنه على إثر الولد الأول (٣) .

والثاني : أنه كدم الحامل . لأنه قبل فراغ الرحم (٤) .

نعم ، هو أولى بأن يجعل حيضا ، مندم الحامل قبل الولادة ، لأنه انفتح فم الرحم بالولادة ،

فيظهر خروج الدم ، / بخلاف مدة الحمل ، فالخلاف (٥) فيه مرتب على ذلك / فعلى أ/٢٥/ظ م/٨٧/

هذا ، الترتيب فيه كالترتيب في دم الحيض في المدة ، وما زاد على أكثره ، فهو

دم فساد (٦) .

وان فرعنا على أنه نفاس ، فما بعد الولد الثاني أيضا نفاس ، ولكنهما نفاسان ، أو (٧)

نفاس واحد في حكم المقدار ؟ فيه وجهان (٨) :

أصحهما : أنهما (٩) نفاسان ، فلكل واحد حكمه (١١) .

وان قلنا : أنهما نفاس واحد ، فلو تعادى ما بعد الأول ستين يوما وتم العدد ،

قال / الميदلائي : اتفق الأئمة على (١٢) أن ما بعد الولد الثاني ، منقطع (١٣) عنه ، ويكون أ/٨٥/ف

=====

صححه الرافعي وعزا النووي تمحيحه الى جمهور المصنفين وعزا القطع به الى

===

جمهور المتقدمين . الثالث : له حكم الدم الخارج بين التوأمين . حكاه البغوي .

(١) في م : التوأمين . والتوأم : اسم لولد يكون معه آخر في بطن واحد ، والولدان

توأمين . انظر : المصباح المنير ص ٣١ .

(٢) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٩٩ ، التهذيب ص ٣٥٢ ، فتح العزيز ٢/٥٨٢ ، روضة

الطالبين ١/١٧٦ .

(٣) ممن صحح هذا الوجه امام الحرمين وهو قول ابن القاي .

انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٩٩ ، التهذيب ص ٣٥٢ ، فتح العزيز ٢/٥٨٢ .

(٤) ممن صححه البغوي والنووي .

انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٩٩ ، التهذيب ص ٣٥٢ ، فتح العزيز ٢/٥٨٢ ، روضة

الطالبين ١/١٧٦ .

(٥) في ف : والخلاف .

(٦) انظر : نهاية المطلب ١/ل ١٩٩ .

(٧) في ف : أم .

(٨) انظر : فتح العزيز ٢/٥٨٣ ، روضة الطالبين ١/١٧٦ .

(٩) في ف : أنه .

(١٠) في ف : ولكل .

(١١) ممن صححه الرافعي والنووي .

انظر : نهاية المطلب ١/ل ٢٠٠ ، فتح العزيز ٢/٥٨٣ ، روضة الطالبين ١/١٧٦ .

(١٢) (على) : ساقطة من م . (١٣) في ظ ، م : ينقطع .

نفاً (١) ، ففتحتم عند جمع الصورتين على ثلاثة أوجه .
وقال الشيخ أبو محمد : إذا تم العدد بالأول ، فما بعد الثاني دم فساد . طردا لحكم
الاتحاد (٢) .
ويلزم على هذا أن يقال : لو طهرت بعد ستين يوماً (٣) ، وتمادي اجتنان الولد ، ثم
ولدت ، ونفست ، فماتراه (٤) فانه (٥) دم فساد . وهذا (٦) بعيد جداً (٧) .
فرع :

قال الشيخ أبو حامد (٨) : لو زاد النفاس على ستين يوماً ، احتسب (٩) ما بعد
النفاس حيضاً ، إذا أمكن . قياساً على ما إذا حاضت ، واتصلت (١٠) الولادة بآخر الحيض ،
وفرغنا على أحد الوجهين ، وهو : أن الخمسة حيض (١١) . وهذا القياس فاسد . لأن الدم
يتقوى (١٢) بتخلل الولد الفاصل ، فكان (١٣) كالطهر الفاصل وأقوى .

=====

- (١) انظر : نهاية المطلب ٢٠٠/١ ل/١ ، روضة الطالبين ١٢٦/١ .
- (٢) انظر : نهاية المطلب ٢٠٠/١ ل/١ .
- (٣) (يوماً) : ساقطة من ف .
- (٤) (فما تراه) : ساقطة من ظ .
- (٥) (فانه) : ساقطة من ف .
- (٦) في ف : وهو .
- (٧) وكذا قال امام الحرمين . انظر : نهاية المطلب ٢٠٠/١ ل/١ .
- (٨) أحمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني . الشيخ أبو حامد (٣٤٤ - ٤٠٦) هـ .
شيخ طريق العراق وحافظ من حفاظ المذهب وعلم من أعلامه ، اتفق أهل عصره على
جلالته وتفضيله وتقديمه في جودة النظر . تفقه في بغداد على ابن المرزبان والداركي
بعد أن رحل إليها . ولد في اسفرايين ثم رحل الى بغداد ومات فيها ، له كتاب
مطول في أصول الفقه ومختصر في الفقه أسماء الرونق ، وكتاب التعليقة الكبرى
في المذهب ، وكتاب البستان .
- انظر : تاريخ بغداد ٣٦٨/٤ ، طه السبكي ٦١/٤ ، السير ١٩٣/١٧ ، وفيات الأعيان
٣٩/١ ، ٢٢/١ ، مرآة الجنان ١٥/٣ ، طه الأسنوي ٣٩/١ .
- (٩) في م : احتسبت .
- (١٠) في م : فاتصل .
- (١١) انظر : نهاية المطلب ٢٠٠/١ ل/١ - ٢٠١ ، وضعف امام الحرمين هذا القياس .
- (١٢) في ف : يقوى .
- (١٣) في ظ : وكان .

بخلاف الآخر (١) . فما ذكره متروك عليه .

القسم الثاني : في النفاء (٢) المستحاضة :

والمستحاضات في النفاس أيضا أربع (٣) :

الأولى : المعتادة : فإذا ولدت (مرتين أو مرة) (٤) ، وقلنا تثبت العادة بمرة ، ونفست

أربعين يوما (٥) ، فإذا زاد نفاسها على الستين تبين أن ما وراء الأربعين استحاضة .

فيقصر (٦) النفاس على الأربعين ، وتعود بعده (٧) الى أدوارها في الحيض ، فيكمل بعد

الأربعين طهرها المعتاد ، ونقدر النفاس كحيضة ، فتعدل منها الى دورها ، وتبتدى

بالطهر (٨) . وينقدح لأبي حامد في هذه / الصورة أن تبتدى بالحيض ، ويقدر الاتصال (٩) . ب/٩٨٧م

وهو ضعيف كما سبق .

فرع :

إذا ولدت مرارا ، وهي ذات جفاف ، لم تنفس ، فنفت في كربة واستحيضت (١٠) ، فهي

كالمبتدأة . فإنها مبتدأة في النفاس ، وعدم النفاس ، لا يثبت لها عادة بحال (١١) .

أما المبتدأة (١٢) إذا نفست / واستحيضت ، فعلى قول : ترد الى لحظة (١٣) . وعلى ب/٢٥٠ظ

قول الى الأربعين (١٤) . فإذا انقضى ما ردت إليه ، عدنا الى أدوارها في الحيض والطهر ،

وابتدأنا بالطهر (١٥، ١٦) .

=====

(١) انظر: نهاية المطلب ١/ل/٢٠١ .

(٢) (النفاء) : ساقط من ظ . وفي ف : نفاس .

(٣) في ظ ، م : أربعة .

(٤) في ف : مرة أو مرتين .

(٥) (يوما) : ساقطة من ف .

(٦) في م ، ف : فيقصر .

(٧) في م : بعده بعد . وفي ظ : بعد .

(٨) انظر : نهاية المطلب ١/ل/٢٠١ ، فتح العزيز ٢/٥٨٦ ، روضة الطالبين ١/١٢٧ .

(٩) انظر: نهاية المطلب ١/ل/٢٠١ .

(١٠) في ف : استحيضت .

(١١) انظر : نهاية المطلب ١/ل/٢٠٢ ، فتح العزيز ٢/٥٨٧ ، روضة الطالبين ١/١٢٧ .

(١٢) هذه المستحاضة الثانية وهي المبتدأة غير المميزة .

(١٣) ممن صححه البنوي والرافعي والنووي .

انظر : نهاية المطلب ١/ل/٣٥٣ ، فتح العزيز ٢/٥٩٠ ، روضة الطالبين ١/١٢٧ .

(١٤) انظر: نهاية المطلب ١/ل/٢٠٢ ، التهذيب ص ٣٥٣ ، فتح العزيز ٢/٥٩٠ ، روضة الطالبين ١/١٢٧ .

(١٥) في ف : الطهر .

(١٦) انظر: نهاية المطلب ١/ل/٢٠٢ ، روضة الطالبين ١/١٢٧ .

وان كانت مبتدأة في الحيض أيضا ، حسبنا بعد / نفاسها ما يقتضيه اختلاف القولين(١) ب/٨٥/ف في طهر المبتدأة(٢) .

وقال المزني : ترد المبتدأة الى أكثر النفاس(٣) .وهذا تحكم منه . وكأنه(٤) يبعد ردها الى لحظة . وهو بعيد . أما ردها الى الغالب ، غير بعيد . فلا وجه لما ذكره . أما المبتدأة(٥) المميزة(٦) : فيجرى فيها ما يجرى في الحائض ، الا أن الستين في هذا المقام ، بمثابة خمسة عشر في(٧) أدوار الحيض ، فلا ينبغي أن يزيد الدم القسوى عليها(٨،٩) ، كما سبق .

فرع :

المميزة اذا رأت يوما وليلة سوادا ، ثم استمرت الحمرة بها سنة ، أو سنتين(١٠) ، فقياس التمييز أنها ظاهرة في الجميع(١١) . وقد يختلج في الصدر استبعاد(١٢) ، اذ لولا رؤية السواد في اليوم الأول ، لكننا ندير(١٤) عليها أدوارا ، كما في حق المبتدأة(١٥) . وينقدح أن يقال : لا تخلو(١٦) كل تسعين يوما عن حيض ، تلقيا مما ذكره القفال في تباعد الحيضة(١٧) . فهذا هو التنبيه على اشكال الفرع .

=====

- (١) في ف :القول .
- (٢) انظر: نهاية المطلب ٢٠٢/١ ، روضة الطالبين ١٧٧/١ .
- (٣) انظر: نهاية المطلب ٢٠٢/١ ، فتح العزيز ٥٩١/٢ .
- (٤) في م : فكأنه .
- (٥) (المبتدأة) : ساقطة من ف .
- (٦) (المميزة) : ساقطة من ظ . وهذه هي المستحاضة الثالثة .
- (٧) في م : من .
- (٨) في م ، ف : عليه .
- (٩) انظر: نهاية المطلب ٢٠٢/١ ، فتح العزيز ٥٩٣/٢ ، روضة الطالبين ١٧٨/١ .
- (١٠) في ظ ، م : سنتين .
- (١١) انظر: نهاية المطلب ٢٠٢/١ .
- (١٢) يختلج : أي يتردد ويضطرب ويشك فيه . انظر : المصباح المنير ص ٢٨ ، مختار الصحاح ص ٧٧ .
- (١٣) في م بعد كلمة "استبعاد" زيادة : فقياس التمييز أنها ظاهرة في الجميع .
- (١٤) في ف : نزيد .
- (١٥) انظر: نهاية المطلب ٢٠٢/١ .
- (١٦) في ف تتخلى .
- (١٧) انظر : نهاية المطلب ٢٠٢/١ .

أما المتحيرة (١) : إذا كانت لها عادة في النفاس ، فنسيت ، فتخرج (٢) على قولين (٣) :
ترد الى المبتدأة في أحدهما ، والى الاحتياط في الثاني (٤) .
والرد الى المبتدأة في الحائض انما زيفناه ، لأن أول دورها (٥) غير معلوم ، / وقد أ/ ٨٨/م
وجدنا أول الولادة (مردا لأول الدور) (٦) ، فهو متجه هاهنا (٧) .

فـرـع :

إذا انقطع (٨) الدم على النفساء (٩) ، عاد الخلاف في التلفيق .
فلو طهرت خمسة عشر يوما ، ثم عاد الدم ، ففي العائد وجهان (١٠) :
أحدهما : أنه نفاس . لوقوعه في الستين (١١) .
والثاني : أنه حيض . لتخلل طهر كامل قاطع (١٢) .
قال الميبدلاني : هذا الخلاف فيه ، اذا لم يجاوز العائد الستين (١٣) ، فان جاوزها (١٤) ،
قطعنا بأنه حيض (١٥) .

=====

- (١) هذه هي المستحاضة الرابعة .
- (٢) في ظ ، م : تخرج .
- (٣) انظر: فتح العزيز ٥٩٤/٢ ، روضة الطالبين ١٧٨/١ .
- (٤) انظر : نهاية المطلب ٢٠٣/١ ل/١ ، فتح العزيز ٥٩٤/٢ ، روضة الطالبين ١٧٨/١ .
- (٥) في م : دوره .
- (٦) ما بين القوسين ساقط من ظ ، م .
- (٧) انظر نهاية المطلب ٢٠٣/١ ل/١ ، فتح العزيز ٥٩٦/٢ .
- (٨) في ف : انقطع .
- (٩) في ظ ، م : النفساء .
- (١٠) انظر: التهذيب ص ٣٥٣ .
- (١١) انظر: نهاية المطلب ٢٠٣/١ ل/١ ، التهذيب ص ٣٥٣ ، روضة الطالبين ١٧٨/١ .
- (١٢) ممن صححه البغوى والنوى -
- انظر : نهاية المطلب ٢٠٣/١ ل/١ ، التهذيب ص ٣٥٣ ، روضة الطالبين ١٧٨/١ .
- (١٣) في ظ : ستين .
- (١٤) في ظ ، م : جاوز .
- (١٥) ممن اختار هذا امام الحرمين والرافعي والنوى .
- انظر : نهاية المطلب ٢٠٣/١ ل/١ ، فتح العزيز ٦٠١/٢ - ٦٠٢ ، روضة الطالبين ١٧٩/١ .

التفريع :

ان قلنا : العائد نفاس ، ورأينا ترك التلفيق ، فالذى ذهب اليه الأكثرون ، أن مدة
النقاء حيض ، وان بلغ خمسة عشر يوما (٢،١) .

ومنهم من قال : تستثنى هذه الصورة ، على قول ترك التلفيق ، / فان مدة الطهر ٢٦/أ/ظ
متكامل ، فيبعد تقديره حيضا (٤) .

وعلى الخلاف يخرج ما اذا / ولدت ، ولهتر الدم الى خمسة عشر ، في أن الدم ٨٦/أ/ف
الواقع في الستين ، هل هو نفاس ، أم لا (٥) ؟ .
والله أعلم .

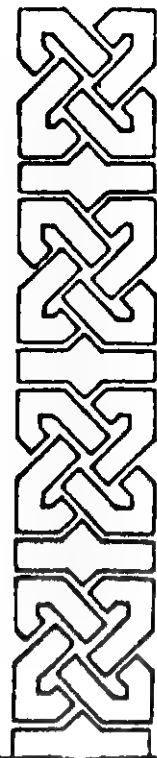
=====

- (١) (يوما) : ساقطة من ظ ، م .
- (٢) انظر: نهاية المطلب ٢٠٣/ل/١ .
- (٣) في م : على هذه .
- (٤) انظر: نهاية المطلب ٢٠٣/ل/١ .
- (٥) انظر: نهاية المطلب ٢٠٣/ل/١ ، روضة الطالبين ١٢٨/١ .

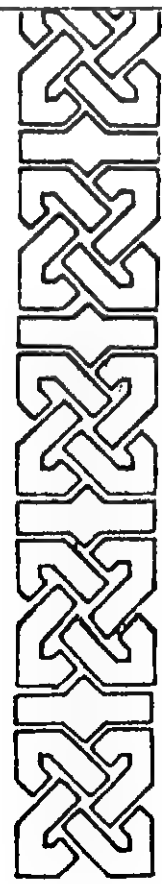
والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .
وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

الفهارسُ

- (١) فهرس الآيات القرآنية
- (٢) فهرس الأحاديث والآثار
- (٣) فهرس الألفاظ الغريبة والمصطلحات
- (٤) فهرس الأعلام الوارد ذكرهم في النص المحقق
- (٥) فهرس المصادر والمراجع
- (٦) فهرس الموضوعات



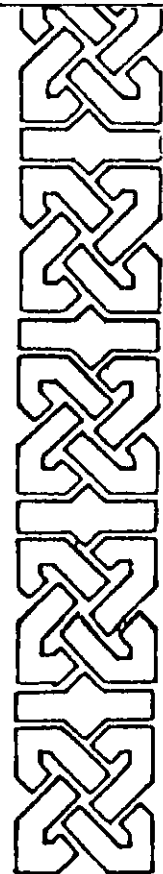
فہرست
الآیات



المفحة	الآية
	سورة البقرة
٤٠٢	- (قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض).
٣٦٢	- (فان خفتن فرجالاً أو ركبانا) .
	سورة آل عمران
٢٨٠	- (قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم). آية ٦٤
	سورة النساء والمائدة
٢٦٤، ٢٠٥	- (وان كنتم مرضى أو على سفر أو لامتسم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا).
٣١٩، ٢٩٩	النساء آية ٤٣
٣٣٤، ٣٣١	المائدة آية ٦
	- (الى المرافق) .
	سورة الأنعام
١٠٥	- (أو لحم خنزير فانه رجس) .
	سورة الأعراف
٣٦٢	- (خذوا زينتكم عند كل مسجد) .
	سورة التوبة
٢٥٣	- (فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين) آية ١٠٨
	سورة الفرقان
٧٨	- (وأنزلنا من السماء ماء طهورا) .
	سورة الأحزاب
٧٤	- (إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا). آية ٧٥



فهرس الأحاديش والآثار



فهرس الأحاديث والآثار

المفحة	طرف الحديث أو الأثر
١٧٥ هـ	- ابغني احجارا استنفض بها
٢٣٤	- اتقوا الملاعن وأعدوا النبل
١١٦	- أحلت لنا ميتتان
٢٢٤	- أخذ غرفة لفمه وغرفة لأنفه
٢٢٣	- أخذ غرفة واحدة لفمه وأنفه
٢٠٥	- أدار الماء على مرفقيه وقال: هذا وضوء لا يغسل الله الصلاة الا به
٢٨٤	- اذا النقي الختانان وجب الغسل ، فعلته أنا ورسول الله واغتسلنا ...
٢٣٧	- اذا أراد أحدكم أن يبول فليترد لبوله موضعاً
٢٢٢، ١٩	- اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الماء حتى
٢٣٨	- اذا بال أحدكم فليوتر ذكره ثلاث مرات
١١٩	- اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً
٢٣٣	- اذا ذهب أحدكم الى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار
٢٦٨	- اذا مست المرأة قبلها توضأت ...
٢٦٢-٢٦٣	- اذا نام العبد في سجوده باهى الله به ملائكته
٢٤٥	- اذا وجدت الماء فأمسه جلدك
١٧٤	- اذن لا يتجع بطنك
١٧٥	- اذن لا يلح النار بطنك
٢٢٥	- أسبغ الوضوء واخلل بين الأصابع وبالغ في المضمضة
٢٣٢-٢٣١	- استعان الرسول صلى الله عليه وسلم بالمغيرة وكان عليه جبة ...
٢٣٧	- استنزهاوا من البول فان عامة عذاب القبر منه ...
٤٠٣	- افعلوا كل شيء الا الجماع ...
٣٩٧ هـ	- أقل الحيف للجارية البكر والشيب ثلاثة أيام وأكثره عشرة
٢٥٦	- أكل كتف شاة مملية وصلى ولم ينوياً ...
١٤٣	- إلطخه بالزعفران
١٦٢	- أليس في الشث والقرط ما يطهره ؟
١٧٤	- أمر بتفرقة شعره على أصحابه
٢٦٨	- أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنا سفرى أن لا ننزع خفافنا
٢٣٩	- أناخ ابن عمر راحلته مستقبل القبلة ثم جلس يبول (أثر) .
٢٠٦	- أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من اسباغ الوضوء
٢٥٦	- أنتوصاً من لحم الجزور ؟ فقال نعم
٢٦١	- انكسرت احدى زندي فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرني أن أمسح
١٦٣	- انما حرم من الميتة أكلها

المقحة	طرف الحديث أو الأثر
٤١٢	- انما هو عرق انقطع ، فاذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة
٣.١	- أن ابن عمر رجع من سفر فلما كان قرب المدينة دخل وقت العصر فتييم وصلى فقبل له (أثر) .
٢.٦ هـ	- ان أمتي يدعون يوم القيامة غرامحجلين من آثار الوضوء
٢٩٨	- أن رجلا سلم على الرسول صلى الله عليه وسلم وكان محدثا فضرب يده على الجدار .
١١٣	- انها من الطوافين عليكم والطوافات ...
٢٤٦	- انه طعام اخوانكم من الجن
٢٧٢٢٧٥	- ان الشيطان ليأتي أحدكم وهو في صلاته فينفخ بين أليتيه
٢٩٢	- أن النبي صلى الله عليه وسلم أخر غسل القدمين حتى فرغ من الغسل
٢٩٢	- أن النبي صلى الله عليه وسلم تمّ الوضوء قبل افاضة الماء على البدن
٢٧٠	- أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل زبيبة الحسن والحسين
٣٦٨	- أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخف
٣٨٣	- أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخف خطوطا
٣٤٠	- أن النبي صلى الله عليه وسلم نفخ في يده - يعني في التيمم - ...
٣٥٢	- أينما أدركتني الصلاة تيممت وصليت
١٦٢-١٦١	- أيما اهاب دبغ فقد طهر
٢٩١	- بلوا الشعر وأنقوا البشرة فان تحت كل شعرة جنابة
٤٢٠	- تحيضي في علم الله تعالى ستأ أو سبعا كما تحيض النساء وكما يطهرن
٢٩٩	- التراب كافيك ولو لم تجد الماء عشر حجج
٢٨٦	- تربت يمينك فمم الشبه ؟ اذا سبق ماء الرجل ماء المرأة
٣٩٧	- تقعد احداهن في قعر بيتها شطر دهرها لا تصوم ولا تصلي
٢٥٦	- توضئوا مما مسته النار ولو من ثور أقط ...
٤٠٥	- توضئي لكل صلاة فانه دم عرق
٣٤١-٣٤٠ هـ	- التيمم ضربتان ، ضربة للوجه وضربة لليدين
٣٤١ هـ	- التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين
٢٥٠	- حجر للمفحة اليمنى وحجر للمفحة اليسرى وحجر للوسط
١٧٧	- الذي يشرب في آنية الذهب والفضة انما يجرجر في بطنه
٢١٩	- السواك مطهرة للفم مرضاة للرب .
٢٢٠	- صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بغير سواك ...
١٠٣	- طهور اناء أحدكم اذا ولغ فيه الكلب
٢٣٥ هـ	- علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل أحدنا الخلاه أن يعتصم اليسرى
٢٤٩	- فليستنح بثلاثة أحجار

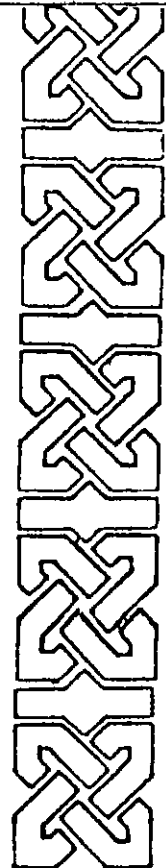
الصفحة	طرف الحديث أو الأثر
٢٢٤ هـ	- كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أراد الحاجة لم يرفع ثوبه حتى يدسو من
٢٣٥ هـ	- كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلا غطى رأسه
٢٣٥ هـ	- كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلا وضع خاتمه
٢٣٧ هـ	- كان الرسول صلى الله عليه وسلم يتمخر الريح
١٧٥	- كان الرسول صلى الله عليه وسلم يتنزه عن فضلات بدنه
٢٣١	- كان الرسول صلى الله عليه وسلم يواظب على ترك التنشيف
٢٢١	- كان يستاك عرضا
٢٣٦	- كان يقول عند دخول الخلا : باسم الله أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
٢٨٠	- كتب الرسول صلى الله عليه وسلم كتابا الى الكفار وضمنه قوله تعالى (يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء)
٤٣٤	- كنا لا نعتد بالصفرة وراء العادة شيئا (أثر)
٤٠٢	- كنا نؤمر بقضاء الصوم دون الصلاة ...
٢٦١	- لا أو تضع جنبك ... قاله لمن سأله أمن هذا وضوء يارسول الله ؟ عن الغفوة
١٧٣	- لا بأس بمسك الميتة اذا دبغ ولا شعره اذا غسل
٢٣٤ هـ	- لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري
٢٣٨ هـ	- لا يبولن أحدكم في مستحمة ثم يغتسل فيه
٢٢١	- لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك
١٢٤	- لقد رأيت قلال هجر ، وكانت القلة تسع قريتين (أثر) .
٢١٨	- لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك ...
٤٠٣	- مالك أنفست خذى ثياب حيضتك وعودى الى مضجعتك
٢١٩	- ما لكم تدخلون على قلحا ، استاكوا
٤٢٥	- مريها فلتنظر عدد الأيام والليالي التي كانت تحيضهن من الشهر
٢٢٩	- مسح الرقبة أمان من الغل ...
٤٠٣	- من أتى امرأته والدم عبيط تصدق بدينار ، وان كان في أواخر الدم
٢٦١	- من استجمع نوما فعليه الوضوء ...
١٠٤ هـ	- من أعتق شركا له في عبد
٢٢٧	- من زاد على هذا فقد تعدى وأساء وظلم
٢٩٥	- من غسل ميتا فليغتسل ومن مسه
٢٦٧	- من مس ذكره فليتبوأ ...
٣٥٧	- من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها ...
٢٥٣	- نزلت هذه الآية في أهل قباء (فيه رجال يحبون أن يتطهروا)
٢٣٠	- نشف رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة بعد الوضوء ...

المفحة	طرف الحديث أو الأثر
٢٣٤ هـ	- نهى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يتخلى الرجل تحت شجرة مثمرة...
٢٣٥	- نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن البول في الجحرة وقال: انها مساكن....
١٦٢-١٦١	- هلا أخذتم اهابها فديغتموه فانتفعتم به؟....
٣٣١	- وجعلت لي الأرض مسجدا وترابها لي طهورا....
١٦٤	- ورد علينا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهرين أن لا
٢٥٧	- الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر وبعده ينفي اللمم
٢٢١	- ولا وضوء لمن لم يسم
٢٣٣ هـ	- ومن أتى الغائط فليستتر فان لم يجد الا كتيبا من رمل
٢٣٤ هـ	- ونهى أن يبول الرجل وفرجه باد الى الشمس والقمر...
٨٦	- يا حميراء لا تفعلي ذلك فانه يورث البرص....
٢٣٢ هـ	- يا مغيرة خذ الاداوة
٢٥٠	- يقبل بواحد ويدبر بواحد ويحلق بالثالث
٢٣٦	- يقول عند الخروج من الخلاء : الحمد لله الذي أذهب عني ما يؤذيني
٨٣	- يكره التوضي بماء البحر (أثر) .



فهرس

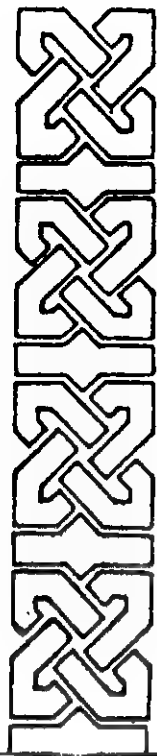
الألفاظ الغريبة والاصطلاحات



المفحة	الكلمة	المفحة	الكلمة
٣٧٦	الجرموق	٧٤	آثِر
٨٩	الجَمْد	٣٣٣	الآجُر
١٣٥	الجَمَّة	٣٦٣	الأبُه
٣٧٤	جورب الصوفية	٨٤	الأجاج
٧٤	الخبور	١٤٥	الاجانه
٤٧٤	الحذق	٧٣	الأحداق
١.٩	الحرض	٤١٣	أحمر قاني
١٣٧	الحريم	٢٥٧	الأذرة
٢٨٣	الحشفة	٣٧٥	الأديم
٨٩	الحمأة	٢.٨	ارتقق
٢٤٤	الحممة	٤.٧	الاستشفار
٣٩٣	الحيض	٣٩٣	الاستحاضة
٧٤	خبيات	١٤٤	الاستطهار
٣٧٢	الخَرَز	١٤٤	الاستظهار
٢٣٣	الخزف	٢٣٣	الاستنحاء
٧٣	الثور	٢٥٧	الأسر
٢٨٧	الدم العبيط	١.٩	الأشنان
١٦٨	الدنّ	٣.٢	أطناب الخيام
٣٣.٠	الدواة	٣٢٩	الأعفر
٤١٨	الدور	١.٧	أعوص
٣١.٠	الربذة (مكان)	١٣٤	انمط
٧٣	الرقم	٢٤.٠	البواسير
٣٣.٠	الزرنخ	٢.٠	التخفيف
٨٢	السور	٨٤	تزايله
٢.٦	الساعد	١.٥	التعفير
٨٩	السبخة	٤.٧	التلجّم
١٩٩	سلس	٤٦١	التلفيق
٢.٩	السلعة	٤٨٣	التوام
١٦٢	الشث	٢٩٩	التيمم
٣٧٣	الشَرَج	٢٥٦	الثور
١٨٢	الشعب	٢٥٢	الجبيرة
١٤١	المصَب	٢٣٥	الجَحرَة
		٧٤	جزالة الشيء

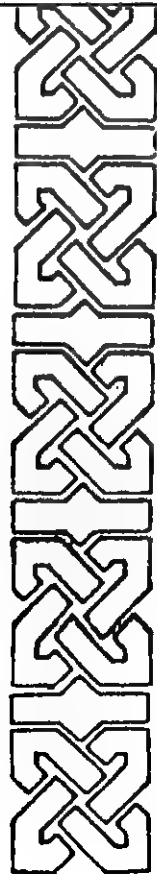
تابع / فهرس الألفاظ الغريبة والمصطلحات

المفحة	الكلمة	المفحة	الكلمة
٨٤	المشمس	٣١٩	الضنى
٢٥٦	مصلية	٧٧	الطهارة
١٨٠	المضيب	٨٤	الطهور
٧٦	مندوحة	٣٣٠	الطين الأرمني
١٢٣	المن	٣٧٥	الطهارة
١١٤	الميتات	١٨٨	عزب
٢٣٨	النتر	٣٨٤	العقب
١٠٣	النجاسات	٢٠٤	الغنفة
١٠٧	النجاسة الحكيمة	٧٣	غابر
١٠٧	النجاسة العينية	٢٢٥	الغلمة
١٠٨	نرح	٢٦٦	الغلمة
٢٠١	النزعتان	٣٠٢	الفرسخ
٣٠٢	النشر	٢٥٥	الفصد
٣٣٠	النورة	١٧٨	الفيروزج
١٢٤	هَجَر (مكان)	٤٠٨	قارة
١٧٦	الودك	١٦٩	القراح
٢٨٨	الودي	١٦٢	القرظ
١٧٧	يجرجر	١٢٤	قلال
١٧٧	يجمر	٢١٩	القلح
٤٨٦	يختلج	٧٣	كلت
١٥٥	يلح	٧٤	كنه الشيء
		١٦٦	لخن
		١٧٦	اللمة
		٢٥٧	اللم
		٤٣٥	مجت
		٤٢٩	محتوش
		٣٢٩	المدر
		٢٨٨	المذى
		٣٧٣	المرحلة
		٢٠٤	المرفق
		٨٤	المسحن
		١٧٣	المسك



فهرس

الأعمّ لأمّ



فهرس الأعلام الوارد ذكرهم في النص المحقق

- ابراهيم بن أحمد بن اسحق المروزي . (أبو اسحق المروزي) . (١٥٩) ، ١٦٠ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ .
- ابراهيم بن خالد بن أبي اليمان . (أبو ثور) . (١٦٣) ، ٢١٥ ، ٢٨٢ ، ٣٨٦ .
- ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن مهران الاسفراييني . (الأستاذ أبو اسحق) . (٣٩٩) .
- ابراهيم بن محمد البلدي . (١٧١) .
- ابراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود . (النخعي) . (٩٤) .
- ابن جريح = عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح
- ابن الحداد = محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر .
- ابن سريح = أحمد بن عمر بن سريح .
- أبو اسحق المروزي = ابراهيم بن أحمد بن اسحق .
- أبو بكر الاسماعيلي = أحمد بن ابراهيم بن اسماعيل .
- أبو بكر الفارسي = أحمد بن الحسين بن سهل .
- أبو ثور = ابراهيم بن خالد بن أبي اليمان .
- أبو حنيفة = النعمان بن ثابت .
- أبو ذر الغفاري - جندب بن جنادة بن سفيان .
- أبو زيد المروزي = محمد بن أحمد بن عبدالله بن محمد .
- أبو سعيد الأبطحي = الحسن بن أحمد بن يزيد .
- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني . (٣٤٤) .
- أبو الطيب الطبري = طاهر بن عبدالله بن طاهر .
- أبو عبد الله الزبيرى = الزبير بن أحمد بن سليمان .
- أبو على الطبري = الحسن بن القاسم .
- أبو موسى الأشعري = عبدالله بن قيس بن سليم .
- أبو يوسف = يعقوب بن ابراهيم بن حبيب .
- أحمد بن ابراهيم بن اسماعيل بن العباس . (أبو بكر الاسماعيلي) . (٢٩٤) .
- أحمد بن أبي أحمد الطبري . (ابن القاص) . (٥٨) ، ١٣٨ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٤٩ ، ٣٥٦ ، ٣٨٩ .
- أحمد بن الحسين بن سهل . (أبو بكر الفارسي) . (١٨٧) .
- أحمد بن عمر بن سريح . (ابن سريح) . (١٣٨) ، ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٨٤ ، ٣٢٠ ، ٣٣٦ ، ٣٤٦ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٧٧ ، ٤١٠ ، ٤١٤ .
- أحمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني . (الشيخ أبو حامد) . (٤٨٤) ، ٤٨٥ .
- أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم بن اسماعيل الضبي (المحاملي) . (٦١) ، ١٣٣ ، ٤١٤ .
- أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد . (أبو عبد الله الامام) . ١٦٤ ، ٢١١ ، ٢٥٥ ، ٢٧٢ ، ٣٨٧ ، ٢٩٧ .

- الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي. أبو محمد المؤذن. (٥٧)، ٢٠٦، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٦.
- الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبدالله. (أبو عبدالله الزبيري) (٥٨)، ١٢٣، ٢٠٤، ٣٩٨.
- زفر بن الهذيل بن قيس العنبري. أبو الهذيل. (٢٠٥)، ٢١٣.
- الزهري = محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب.
- الشافعي = محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان.
- الشيخ أبو حامد = أحمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني.
- الشيخ أبو علي = الحسين بن شعيب المروزي السنجي.
- الشيخ أبو محمد = عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف.
- صاحب الإقماح = الحسن - أو الحسين - بن القاسم. أبو علي الطبري.
- صاحب التقريب = القاسم بن محمد بن علي الشاشي.
- صاحب التلخيص = أحمد بن أبي أحمد الطبري. أبو العباس ابن القاص.
- صاحب الكافي = الزبير بن أحمد بن سليمان. أبو عبد الله الزبيري.
- صفوان بن عسال المرادي. (٣٦٨).
- الصيدلاني = محمد بن داود بن محمد الداودي.
- طاهر بن عبدالله بن طاهر بن عمر. (أبو الطيب الطبري). (٣٤٧).
- طلحة. ٢٦١.
- عائشة بنت عبد الله بن عثمان بن عامر. أم المؤمنين. (٨٦)، ٢٦٨، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٩٢، ٤٠١، ٤٠٣، ٤١٢، ٤٨٠.
- عبد الرحمن بن عمرو بن يحمّد. أبو عمرو. (الأوزاعي). (١٦٣)، ١٨٤، ٣٨٧.
- عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن الحارث الزهري. أبو محمد. (٤٢٠).
- عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران. أبو القاسم المروزي. (الفوراني). (٥٦)، ١٠٤، ١٢٥، ١٥٤، ١٨٢، ٢١٢، ٢١٥، ٢٢٢، ٢٤٠، ٢٦٠، ٢٦٦، ٣٠٣، ٤١٠.
- عبد الله بن أحمد بن عبدالله المروزي. أبو بكر. (القفال المروزي). (١١٥)، ١٢٣، ١٧٠، ٢١٠، ٢٢٥، ٢٤١، ٣٤٢، ٣٩٠، ٤٦٥، ٤٧٣، ٤٧٨، ٤٨٦.
- عبدالله بن زيد بن عاصم بن كعب. أبو محمد. (٢٢٣).
- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم. أبو العباس. (٨٣)، ٢٩٢، ٤٠٣.
- عبد الله بن عكيم الجهني. أبو معبد. (١٦٤).
- عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل العدوي. أبو عبد الرحمن. ٢٣٩، (٣٠١).
- عبد الله بن عمرو بن العاص بن واثلين هاشم. (٨٣).
- عبد الله بن قيس بن سليم بن حصار بن حرب. (أبو موسى الأشعري). (٢٦٠).
- عبد الله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن محمد الجويني. (الشيخ أبو محمد الجويني).

- (٥٩) ، ١٢٥ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٦٨ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ١٩٠ ، ٢٠١ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٤ ، ٣١٠ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٢٧ ، ٣٣٣ ، ٣٣٧ ، ٣٦٤ ، ٣٧٣ ، ٣٩٤ ، ٤١٥ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٦٩ ، ٤٨٤ .
- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج . (ابن جريج) . (١٢٤) ، ١٠٤ ، ١٢٥ .
- عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن حيويه الجويني . أبو المعالي . (امام الحرمين) . (١٤) ، ١٢٦ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٦٨ ، ١٧٩ ، ١٩١ ، ١٩٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٩ ، ٢٤١ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٨٧ ، ٣٢٧ ، ٣٣٣ ، ٣٤٢ ، ٣٤٨ ، ٣٥١ ، ٣٧٠ ، ٣٩٩ ، ٤١٠ ، ٤١٨ ، ٤٢١ .
- عثمان بن سعيد بن بشار . أبو القاسم . (الأماطي) . (١٤٧) .
- عثمان بن عفان . ٢٢٤ .
- عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد . (٢٩٢) .
- عطاء بن أبي رباح . أبو محمد . (٣٩٨) .
- علي بن أبي طالب . أبو الحسن . ٢٢٤ ، ٣٦١ .
- فاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب بن أسد الأسدي . (٤١٢) .
- الفوراني = عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران .
- القاسم بن محمد بن علي الشاشي . أبو الحسن . (صاحب التقريب) . (٥٧) ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٢٥ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ٢٦٤ ، ٣١٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٤٥٠ .
- القاضي حسين = الحسين بن محمد بن أحمد
- القفال = عبد الله بن أحمد بن عبد الله .
- لقيط بن صبرة بن عبدالله بن المنتفق . أبو رزين العقيلي . (٢٢٥) .
- مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو . أبو عبدالله الامام . ٩٤ ، ٩٦ ، ١٠٤ ، ١١٩ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٢١٠ ، ٢١٧ ، ٢٤٨ ، ٢٦٤ ، ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٦٢ ، ٣٧٢ ، ٣٨٦ ، ٣٩٦ ، ٤١٨ .
- المحاملي = أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم .
- محمد بن بنت الشافعي = أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد .
- محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد القاشاني المروزي . (أبو زيد المروزي) . (٣٠٤) ، ٣٥٨ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٦٤ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ .
- محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر بن الحداد المصري . أبو بكر . (ابن الحداد) . (١٥٨) ، ١٥٩ ، ١٩٨ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ .
- محمد بن أحمد المروزي الخُصْري . أبو عبد الله . (الخُصْري) . (٩٩) ، ١٩٩ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ .
- محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع . أبو عبدالله الامام . ٨٥ ، ٨٧ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٦٣ .

- ١٦٥، ١٧١، ١٧٣، ١٧٧، ٢٠٠، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٢٠، ٢٣١، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٩٢، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٥، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٦٥، ٣٧٢، ٣٨٢، ٣٨٧، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٨، ٤٠٣، ٤٢٤، ٤٣٣، ٤٣٨، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٧٢، ٤٧٤.
- محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري. أبو جعفر الطبري. (٢١٢)، ٢١٣.
- محمد بن الحسن بن فـرقـد الشيباني. أبو عبد الله. (١٣٥)، ٤٦٢.
- محمد بن داود بن محمد الداودي المروزي. (أبو بكر الصيدلاني). (١٢٠)، ١٢٥، ١٤٥، ١٥٢، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٩، ١٩٠، ١٩١، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٨١، ٣١٣، ٣١٧، ٣٣٥، ٣٦٢، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٨٣، ٤٨٧.
- محمد بن محمود المروزي. (أبو بكر المحمودي). (٢٠٧)، ٤٦٣، ٤٦٩.
- محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري. أبو بكر. (الزهري). (٩٤).
- المحمودي = محمد بن محمود المروزي.
- المزني = اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل.
- المفيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود. (٢٣١).
- ميمونة بنت الحارث بن حزن بن بجير الهلالية. أم المؤمنين. (١٦١)، ١٦٥، ٢٩٢.
- نافع. (أبو طيبة الحاجم). (١٧٤).
- النخعي = ابراهيم بن يزيد بن قيس.
- النعمان بن ثابت بن زوطى بن ماء. أبو حنيفة الامام. ٨٧، ٩٥، ١٠٢، ١٠٤، ١١٤، ١٢٢، ١٤٤، ١٥٠، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٨٤، ٢١٠، ٢١٣، ٢٢٧، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٨٦، ٢٩٠، ٣٠٥، ٣١٧، ٣٣١، ٣٣٩، ٣٥٢، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٨٢، ٣٨٨، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٠٦، ٤٢٦، ٤٦١.
- هشام بن عروة بن الزبير بن العوام. (٢٩٢).
- هند بنت أبي أمية بن المفيرة بن عبدالله المخزومية. (أم سلمة). (٤٢٤).
- يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الانصاري الكوفي البغدادي. (أبو يوسف). (٣٩٦).
- يوسف بن يحيى البويطي. (البويطي). (٥٩)، ٢٢٣، ٢٤٦، ٢٦٢، ٢٦٣.
- يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة. أبو موسى الصدفي المصري. (٢٦٩).



فهرس المصادر والمراجع



فهرس المصادر والمراجع

- (١) الابانة عن أحكام فروع الديانة .
تأليف : أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران الفوراني . ت ٤٦١ هـ .
مخطوط منه نسخة بمكتبة مخطوطات الجامعة مصور على فلم برقم ٩٩٦ .
- (٢) أبو حامد الغزالي في الذكرى المئوية التاسعة لميلاده .
مجموعة مقالات لعدد من الباحثين القيت في مهرجان الغزالي بدمشق سنة ١٩٦١ م
الناشر: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية - القاهرة سنة ١٣٨٢ هـ .
- (٣) أبو حامد الغزالي والتصوف .
تأليف : عبد الرحمن محمد سعيد دمشقية . ط . الثانية سنة ١٤٠٩ هـ .
الناشر : دار طيبة - الرياض .
- (٤) اتحاد السادة المتقين بشرح أسرار احياء علوم الدين .
تأليف : محمد بن محمد الحسيني الزبيدي . ط . المطبعة الميمنية بمصر .
- (٥) الاجماع .
تأليف : أبي بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر . ت ٣١٨ هـ .
تحقيق : أبي حماد صنير أحمد بن محمد حنيف . ط . الأولى . سنة ١٤٠٢ هـ .
الناشر : دار طيبة - الرياض .
- (٦) الاحكام في أصول الأحكام .
تأليف : أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري . ت ٤٥٦ هـ . ط . الأولى سنة ١٤٠٥ هـ .
الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت .
- (٧) أحكام القرآن .
تأليف : أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص . تحقيق : محمد الصادق قمحاوي .
ط . ١٤٠٥ هـ . الناشر : دار احياء التراث العربي - بيروت .
- (٨) ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل .
تأليف : محمد ناصر الدين الألباني . ط . الثانية . ١٤٠٥ هـ .
الناشر : المكتب الاسلامي - بيروت .
- (٩) الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار .
تأليف : أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر . ت ٤٦٣ هـ . تحقيق الاستاذ علي النجدي ناصف .
طبع المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية بالجمهورية العربية المتحدة .
- (١٠) الاستيعاب في أسماء الأصحاب .
تأليف : أبي عمر بن عبد البر . ت ٤٦٣ هـ .
الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت .
- (١١) أسد الغابة في معرفة الصحابة .
تأليف : أبي الحسن علي بن محمد الجزري بن الأثير . ت ٦٣٠ هـ .
الناشر : دار الفكر - بيروت .

تابع / فهرس المصادر والمراجع

- (١٢) أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون .
تأليف : عبد اللطيف بن محمد رياضي زاده . تحقيق : د . محمد التوبخي .
الناشر : مكتبة الخانجي - مصر .
(١٣) الاصابة في تمييز الصحابة .
تأليف : أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . ت ٨٥٢ هـ .
الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت .
(١٤) الاعتبار في النسخ و المنسوخ من الآثار .
تأليف : أبي بكر محمد بن موسى الحارمي الهمداني . ت ٥٨٤ هـ .
تحقيق : د . عبد المعطي قلنجي . ط . الأولى القاهرة ١٤٠٣ هـ .
الناشر : دار الوعي - حلب .
(١٥) الأعلام .
تأليف : خير الدين الزركلي . ط ٦ السادسة ١٩٨٤ م . بمطبعة العلوم، بيروت .
الناشر : دار العلم للملايين - بيروت .
(١٦) ألف سنة من الوفيات من ثلاثة كتب شرف الطالب في أسنى المطالب لابن قنفذ، وفيات
الونشريسي ، ولقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد لابن القاضي .
تحقيق : محمد حجي . ط ١٣٩٦ هـ . بالرباط .
الناشر : دار الغرب .
(١٧) الامام الغزالي الذكرى المئوية التاسعة لوفاته .
بحوث ومقالات بأقلام نخبة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة قطر . ط ١٤٠٦ هـ .
(١٨) الأم .
للامام الشافعي . ت ٢٠٤ هـ .
الناشر : دار المعرفة - بيروت .
(١٩) الأس الجليل بتاريخ القدس والخليل .
تأليف : أبي اليمان القاضي مجير الدين الحنبلي . ط . ١٩٧٣ م .
الناشر : مكتبة المحتسب - الأردن .
(٢٠) الاضاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام المبجل أحمد بن حنبل .
تأليف : أبي الحسن علي بن سليمان المرناوي . ت ٨٨٥ هـ . تحقيق : محمد حامد الفقي .
ط ١٤٠٦ هـ . الناشر : دار احياء التراث العربي - بيروت .
(٢١) الأوسط في السنن والاجماع والاختلاف .
تأليف : أبي بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر . ت ٣١٨ هـ .
تحقيق : د . أبي حماد صغير أحمد بن محمد حنيف - ط . الأولى ١٤٠٥ هـ .
الناشر : دار طيبة - الرياض .
(٢٢) ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون .
تأليف : اسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي .
الناشر : المكتبة العيسلية - مكة المكرمة .

تابع / فهرس المصادر والمراجع

- (٢٣) البحر الرائق شرح كنز الدقائق .
تأليف : زين الدين ابن نجيم الحنفي . ط . الثانية -
الناشر : دار المعرفة بيروت .
- (٢٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع .
تأليف : أبي بكر بن مسعود الكاساني . ت ٥٨٧ هـ . ط . الثانية ١٤٠٦ هـ .
الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت
- (٢٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد .
تأليف : محمد بن أحمد بن محمد ابن رشد . ت ٥٩٥ هـ . ط . الثانية ١٤٠٣ هـ .
الناشر : دار الكتب الإسلامية - مصر .
- (٢٦) البداية والنهاية .
تأليف : أبي الفداء إسماعيل بن كثير . ت ٧٧٤ هـ .
تحقيق : د. أحمد أبو ملح ، د. علي نجيب عطوى ، وجماعة . ط . الثالثة ١٤٠٧ هـ .
الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت .
- (٢٧) تاريخ ابن الوردي .
تأليف : زين الدين عمر بن الوردي .
(٢٨) تاريخ بغداد، أو مدينة السلام .
تأليف : أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي . ت ٤٦٣ هـ .
الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت .
- (٢٩) تاريخ التراث العربي .
تأليف فؤاد سزكين .
الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب . سنة ١٩٧٨ م .
- (٣٠) تاريخ فلا سفة الاسلام في المشرق والمغرب .
تأليف محمد لطفي جمعة . ط . سنة ١٣٤٥ هـ .
الناشر : مكتبة المعارف ومكتبتها - مصر .
- (٣١) تبیین کذب المفتری فيما نسب الى الامام أبي الحسن الأشعري .
تأليف : أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي . ت ٥٧١ هـ .
ط . سنة ١٣٩٩ هـ . الناشر : دار الكتاب العربي بيروت .
- (٣٢) تحرير ألفاظ التنبيه .
تأليف : أبي زكريا يحيى بن شرف النووي . ت ٦٧٦ هـ .
تحقيق : عبد الغني الدقر . ط . الأولى ١٤٠٨ هـ .
الناشر : دار القلم دمشق .
- (٣٣) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذی .
تأليف : أبي يعلى محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري . ت ١٣٥٣ هـ .
ط . الثالثة ١٣٩٩ هـ . الناشر : دار الفكر بيروت .

تابع / فهرس المصادر والمراجع

- (٣٤) تحفة المحتاج الى أدلة المنهاج .
تأليف : أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشهير بابن الملقن . ت ٨٠٤ هـ .
ط . الأولى ١٤٠٦ هـ . الناشر : دار حراء .
- (٣٥) تغليق التعليق على صحيح البخارى .
تأليف : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . ت ٨٥٢ هـ .
تحقيق : سعيد عبد الرحمن موسى القرقي . ط . الأولى ١٤٠٥ هـ .
الناشر : المكتب الاسلامي - بيروت .
- (٣٦) تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي عرض وتحليل على ضوء الكتاب والسنة .
تأليف : محمد أحمد لوح .
رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم العقيدة بالجامعة الاسلامية بالمدينة .
(٣٧) تقريب التهذيب .
تأليف : أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . ت ٨٥٢ هـ .
تحقيق محمد عوامة . ط . الأولى ١٤٠٦ هـ . طباعة دار البشائر - بيروت .
الناشر : دار الرشيد - سوريا - حلب .
- (٣٨) التلخيص .
تأليف : أبي العباس أحمد بن أبي أحمد الشهير بابن القاص .
مخطوط منه نسخة في مكتبة آيا صوفيا بتركيا برقم ١٠٧٤ .
(٣٩) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير .
تأليف : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . ت ٨٥٢ هـ . تصحيح وتعليق عبدالله هاشم اليماني .
(٤٠)
- (٤١) التهذيب
تأليف : أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء المعروف بالبغوي . ت ٥١٦ هـ .
رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في قسم الفقه بالجامعة . تحقيق الطالب عبد الله
بن معتق السهلي .
- (٤٢) تهذيب الأسماء واللغات .
تأليف : يحيى بن شرف النووي . ت ٦٧٦ هـ . ط . ادارة الطباعة المنيرية
الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت .
- (٤٣) تهذيب التهذيب .
تأليف : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . ت ٨٥٢ هـ .
ط . الأولى بحيدر آباد الدكن - الهند . سنة ١٣٢٥ هـ . الناشر : دار صادر بيروت .
- (٤٤) الجامع لأحكام القرآن .
تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد الانصاري القرطبي .
الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت .

تابع / فهرس المصادر والمراجع

- (٤٥) الجوهر النقي . مطبوع بذيّل السنن الكبرى للبيهقي .
تأليف : علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني . ت ٧٤٥ هـ . ط . الأولى ١٣٤٤ هـ . بمطبعة
مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند . الناشر : دار المعرفة - بيروت .
- (٤٦) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير
تأليف : محمد عرفة الدسوقي .
الناشر : دار الفكر - بيروت .
- (٤٧) الحاوي الكبير .
تأليف : أبي الحسن علي بن محمد الماوردي . ت ٤٥٠ هـ .
رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في قسم الفقه والأصول بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
اعداد الطالبة : راية بنت أحمد بن عبد الكريم .
- (٤٨) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة .
تأليف : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي . ت ٩١١ هـ . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
ط . الأولى ١٣٨٧ هـ .
- (٤٩) الحقيقة في نظر النزالي .
تأليف : د. سليمان دنيا . ط . الثالثة
الناشر : دار المعارف بمصر .
- (٥٠) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء .
تأليف : أبي نعيم أحمد بن عبد الله الاصبهاني . ت ٤٣٠ هـ . ط . الأولى ١٣٩٤ هـ .
الناشر : مطبعة السعادة بمصر .
- (٥١) حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء .
تأليف : أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال . ط . الأولى ١٩٨٨ م .
تحقيق : د . ياسين أحمد إبراهيم درادكة .
الناشر : مكتبة الرسالة الحديثة - الأردن .
- (٥٢) الدراية في تخريج أحاديث الهداية .
تأليف : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . ت ٨٥٢ هـ . تصحيح وتعليق عبد الله هاشم اليماني .
الناشر : مكتبة ابن تيمية - القاهرة .
- (٥٣) الديباج المذهب في معرفة اعيان علماء المذهب .
تأليف : إبراهيم بن محمد بن فرحون المالكي .
تحقيق : د . محمد الأحمدى أبو النور .
الناشر : مكتبة دار التراث - القاهرة .
- (٥٤) الذخيرة .
تأليف : شهاب الدين أحمد بن إدريس المنهاجي المالكي القرافي . ت ٦٨٤ هـ .
ط . الثانية ١٤٠٢ هـ . الناشر : وزارة الأوقاف - الكويت .

تابع / فهرس المصادر والمراجع

- (٥٥) رجال الفكر والدعوة في الاسلام .
تأليف : أبي الحسن علي الحسيني الندوي .
ط . الأولى ١٣٧٩ هـ . مطبعة جامعة دمشق .
- (٥٦) الرسالة .
تأليف : الامام الشافعي . تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر .
الناشر : المكتبة العلمية - بيروت .
- (٥٧) روضة الطالبين وعمدة المفتين .
تأليف : يحيى بن شرف النووي . ط . الثانية ١٤٠٥ هـ .
الناشر : المكتب الاسلامي - بيروت .
- (٥٨) الروض المربع بشرح زاد المستقنع - مختصر المقنع .
تأليف : منصور بن يونس البهوتي . ت ١٠٥١ هـ . ط . السابعة .
الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت .
- (٥٩) سلسلة الأحاديث الصحيحة .
تأليف : محمد ناصر الدين الألباني . ط . الثانية ١٣٩٩ هـ .
الناشر : المكتب الاسلامي - بيروت .
- (٦٠) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الامة .
تأليف : ناصر الدين الألباني . ط . الخامسة ١٤٠٥ هـ .
الناشر : المكتب الاسلامي - بيروت .
- (٦١) سنن ابن ماجة .
تأليف : أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني . ت ٢٧٥ هـ .
تحقيق وتعليق : محمد فؤاد عبد الباقي . ط . سنة ١٣٩٥ هـ .
الناشر : دار احياء التراث العربي - بيروت .
- (٦٢) سنن أبي داود .
تأليف : أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني . ت ٢٧٥ هـ .
تعليق عزت الدعاس وعادل السيد .
الناشر : دار الحديث - حمص .
- (٦٣) سنن الترمذي - وهو الجامع الصحيح . مع شرحه تحفة الأحوذى بشرح جامع التوذى .
تأليف : أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي . ت ٢٧٩ هـ . ط . الثالثة ١٣٩٩ هـ .
الناشر : دار الفكر - بيروت .
- (٦٤) سنن الدارقطني .
تأليف : الامام علي بن عمر الدارقطني . ت ٢٨٥ هـ . ط . الثانية ١٤٠٣ هـ .
الناشر : عالم الكتب - بيروت .

تابع / فهرس المصادر والمراجع

- (٦٥) سنن الدارمي .
تأليف : عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي . ت ٢٥٥ هـ . ط . الأولى ١٤٠٧ هـ .
تحقيق : فؤاد أحمد زمزلي وخالد السبع العلي .
الناشر : دار الريان للتراث - القاهرة .
- (٦٦) السنن الكبرى .
تأليف : أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي . ت ٤٥٨ هـ . ط . الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند . سنة ١٣٤٤ هـ .
الناشر : دار المعرفة - بيروت .
- (٦٧) سنن النسائي .
تأليف : أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي . ت ٣٠٣ هـ .
الناشر : المكتبة العلمية - بيروت .
- (٦٨) سير أعلام النبلاء .
تأليف : محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . ت ٧٤٨ هـ .
تحقيق : حسين أسد باشراف شعيب الارناؤوط . ط . الثانية ١٤٠٢ هـ .
الناشر : دار الرسالة - بيروت .
- (٦٩) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية .
تأليف : محمد بن محمد مخلوف .
الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت .
- (٧٠) شذرات الذهب في أخبار من ذهب .
تأليف : أبي الفتح عبد الحي بن العماد الحنبلي . ت ١٠٨٩ هـ .
الناشر : المكتب التجاري - بيروت .
- (٧١) شرح السنة .
تأليف : أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي . ت ٥١٦ هـ .
تحقيق : شعيب الارناؤوط ومحمد زهير الشاويش . ط . الأولى ١٣٩٠ هـ .
الناشر : المكتب الاسلامي - بيروت .
- (٧٢) شرح العناية على الهداية . (مطبوع في حاشية شرح فتح القدير) .
تأليف : محمد بن محمود البابر تي . ت ٧٨٦ هـ . ط . الثانية
الناشر : دار الفكر - بيروت .
- (٧٣) فتح القدير .
تأليف : محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام . ت ٦٨١ هـ . ط . الثانية .
الناشر : دار الفكر - بيروت .
- (٧٤) شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل .
تأليف : محمد بن محمد بن محمد الغزالي . ت ٥٠٥ هـ . ط . الأولى ١٣٩٠ هـ .
تحقيق : د . أحمد الكبيسي . الناشر : مطبعة الإرشاد - بغداد .

(٧٥) صحيح ابن خزيمة .

تأليف : أبي بكر محمد بن اسحق بن خزيمة . ت ٣١١ هـ . ط . الأولى ١٣٩٥ هـ .
تحقيق وتعليق : د . محمد مصطفى الأعظمي . الناشر : المكتب الاسلامي - بيروت .

(٧٦) صحيح البخارى .

تأليف : أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى . ت ٢٥٦ هـ . ط . الخامسة ١٤٠٦ هـ بإدارة
الطبعة المنيرية . الناشر : عالم الكتب - بيروت .

(٧٧) صحيح الجامع الصغير وزيادته .

تأليف : محمد ناصر الدين الألباني . ط . الثانية ١٤٠٦ هـ .
الناشر : المكتب الاسلامي - بيروت .

(٧٨) صحيح سنن ابن ماجه .

تأليف : محمد ناصر الدين الألباني . ط . الثالثة ١٤٠٨ هـ .
الناشر : المكتب الاسلامي - بيروت .

(٧٩) صحيح سنن الترمذى .

تأليف : محمد ناصر الدين الألباني . ط . الأولى ١٤٠٨ هـ .
الناشر : المكتب الاسلامي - بيروت .

(٨٠) صحيح مسلم بشرح النووي .

تأليف : أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري . ت ٢٦١ هـ .
ط . المطبعة المصرية ومكتبتها .

(٨١) ضعيف الجامع الصغير وزيادته .

تأليف : محمد ناصر الدين الألباني . ط . الثانية ١٣٩٩ هـ .
الناشر : المكتب الاسلامي - بيروت .

(٨٢) ضعيف سنن ابن ماجه .

تأليف : محمد ناصر الدين الألباني . ط . الأولى ١٤٠٨ هـ .
الناشر : المكتب الاسلامي - بيروت .

(٨٣) طبقات الشافعية .

تأليف أبي بكر بن أحمد بن محمد ابن قاضي شهبة الدمشقي . ت ٨٥١ هـ . ط . الأولى ١٣٩٨ هـ . الهند .
تحقيق د . عبد العليم خان . الناشر : مكتبة الايمان - بالمدينة النبوية .

(٨٤) طبقات الشافعية .

تأليف : أبي بكر بن هداية الله الحسيني . ت ١٠١٤ هـ . ط . الثالثة ١٤٠٢ هـ .
تحقيق : عادل أبو نهيف . الناشر : دار الآفاق الجديدة - بيروت .

(٨٥) طبقات الشافعية .

تأليف : أبي الفداء اسماعيل بن كثير القرشي . ت ٧٧٤ هـ .
مخطوط منه نسخة بمكتبة المخطوطات بالجامعة مصورة عن نسخة الخزانة العامة بالرباط .

- (٨٦) طبقات الشافعية .
تأليف : جمال الدين عبد الرحيم الأسنوى . ت ٧٧٢ . ط . الأولى ١٤٠٧ هـ .
تحقيق كمال يوسف الحوت . الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت .
- (٨٧) طبقات الشافعية الكبرى .
تأليف : أبو نعيم عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي . ت ٧٧١ هـ . ط . الأولى ١٣٨٣ هـ .
تحقيق : محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلوة . الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر .
- (٨٨) طبقات الشافعية .
تأليف : أبي زكريا يحيى بن شرف النووي . ت ٦٧٦ هـ .
مخطوط منه نسخة في دار الكتب الوطنية بتونس برقم ١٤٩٧٧ .
- (٨٩) طبقات الفقهاء .
تأليف : أبو إسحق الشيرازي . ت ٤٧٦ هـ . صححه خليل الميس .
الناشر: دار القلم - بيروت .
- (٩٠) الطبقات الكبرى .
تأليف : ابن سعد .
الناشر : دار صادر - بيروت .
- (٩١) المعبر في خبر من غير .
تأليف : محمد بن أحمد الذهبي . ت ٧٤٨ هـ . ط . الأولى ١٤٠٥ هـ .
تحقيق : محمد السعيد بن بسيوني زغلول . الناشر : دار الكتب العلمية .
- (٩٢) غريب القرآن وتفسيره .
تأليف : أبو عبد الرحمن عبدالله بن يحيى بن المبارك البزدي . ت ٢٣٧ هـ . ط . الأولى ١٤٠٥ هـ .
تحقيق : محمد سليم الحاج . الناشر: عالم الكتب - بيروت .
- (٩٣) الغزالي . ج ١ - ٣ .
تأليف : د. أحمد فريد الرفاعي . ط . سنة ١٩٣٦م بمطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر .
الناشر: دار المأمون .
- (٩٤) الغزالي ولمحات عن الحياة الفكرية الإسلامية .
تأليف : د . بهي الدين زيان . الناشر: مكتبة نهضة مصر .
- (٩٥) فتح الباري بشرح صحيح البخاري .
تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . ت ٨٥٢ هـ . ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي واخراج
محب الدين الخطيب . الناشر: دار المعرفة - بيروت .
- (٩٦) فتح العزيز شرح الوجيز .
تأليف : أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرفاعي . ت ٦٢٣ هـ . مطبوع بهامش المجموع .
الناشر : دار الفكر - بيروت .

تابع / فهرس المصادر والمراجع

- (٩٧) فتح القدیر الجامع بین فنی الروایة والدراية من علم التفسیر .
تألیف : محمد بن علي بن محمد الشوكاني . ت ١٢٥٠ هـ . ط . الثانية ١٣٨٣ هـ .
الناشر: مطبعة البابي الحلبي - مصر .
- (٩٨) فروع الكافي .
تألیف : أبی جعفر محمد بن یعقوب الكليني . ت ٣٢٨ هـ . ط . سنة ١٤٠٥ هـ .
صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاری . الناشر: دار الأضواء - بيروت .
- (٩٩) فقه الامام سعيد بن المسيب .
تألیف : د . هاشم جميل عبدالله . ط - الأولى ١٣٩٤ هـ . بمطبعة الارشاد - ببغداد .
- (١٠٠) فلاسفة الاسلام .
تألیف : د . فتح الله خليف . ط . سنة ١٩٧٦ م . الناشر: دار الجامعات المصرية - مصر .
- (١٠١) فلاسفة من الشرق والغرب .
تألیف : مصطفى غالب . ط . الأولى ١٩٦٨ م . الناشر: منشورات حمد - بيروت .
- (١٠٢) فهرس مكتبة متحف طب قبي سراي .
نشر متحف طب قبي سراي - اسطنبول سنة ١٩٦٤ م .
- (١٠٣) الفوائد البهية في تراجم الحنفية .
تألیف : محمد عبد الحي اللكنوي الهندي . الناشر : دار المعرفة - بيروت .
- (١٠٤) القاموس المحيط .
تألیف: محمد بن يعقوب الفيروزآبدی . ت ٨١٧ هـ . ط . الثانية ١٤٠٧ هـ .
تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة . الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت .
- (١٠٥) القوانين الفقهية .
تألیف : أبوالقاسم محمد بن أحمد بن جزى المالكي الفرناطي . ت ٧٤١ هـ .
الناشر: مكتبة أسامة بن زيد - بيروت .
- (١٠٦) الكافي في فقه الامام المبجل أحمد بن حنبل .
تألیف : أبی محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي . ت ٦٢٠ هـ . تحقيق : زهير الشاويش .
ط . الخامسة ١٤٠٨ هـ . الناشر : المكتب الاسلامي - بيروت .
- (١٠٧) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي .
تألیف : أبی عمر ابن عبد البر القرطبي . ت ٤٦٣ هـ . ط . دار الهدى - مصر سنة ١٣٩٩ هـ .
تحقيق : د. محمد بن محمد أحمد ولد ماديلك الموريتاني .
- (١٠٨) الكامل في التاريخ .
تألیف : أبولحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد المعروف بابن الأثير . ط . سنة ١٣٨٦ هـ .
الناشر : دار صادر - بيروت .
- (١٠٩) كتاب التنبيه في الفقه الشافعي .
تألیف : أبولسحق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي . ت ٤٧٦ هـ . ط . الأولى ١٤٠٣ هـ .
الناشر : عالم الكتب - بيروت .

(١١٠) كتاب دول الاسلام .

تأليف : شمس الدين الذهبي . ت ٧٤٨ هـ . ط . سنة ١٩٧٤ م .

تحقيق فهد شلتوت ومحمد مصطفى ابراهيم . الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر .

(١١١) كتاب الغواص واللالآي ، أو ترجمة حياة حجة الاسلام الغزالي .

تأليف : المستشرق د . زويمر . ط . العربية الثانية ١٩٢٦ م .

الناشر : مطبعة النيل المسيحية - مصر .

(١١٢) كتاب الفروع .

تأليف : أبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي . ت ٧٦٣ هـ . ط . الرابعة ١٤٠٥ هـ .

الناشر : عالم الكتب - بيروت .

(١١٣) كتاب المستصفى في علم الأصول .

تأليف : أبي حامد الغزالي ت ٥٠٥ هـ . ط . الأولى بالمطبعة الاميرية ببولاق مصر سنة ١٣٢٢ هـ .

الناشر : دار صادر - بيروت .

(١١٤) كتاب الموضوعات .

تأليف : أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي . ت ٥٩٧ هـ . ط . الثانية ١٩٨٣ م .

الناشر : دار الفكر - بيروت .

(١١٥) كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة .

تأليف : نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي . ت ٨٠٧ هـ . ط . الأولى ١٣٩٨ هـ .

تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي . الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت .

(١١٦) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون .

تأليف : مصطفى بن عبدالله الفسطنطيني المعروف بحاجي خليفة . ت ١٠٦٧ هـ .

الناشر : المكتبة الفصلىة - مكة المكرمة .

(١١٧) كفاية النبيه في شرح التنبيه .

تأليف : ابن الرفعة

مخطوط منه نسخة مصورة في مركز البحث العلمي في مكة بجامعة أم القرى برقم ٣٤٨ فلم .

(١١٨) لسان العرب .

تأليف : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور المصري . ت ٧١١ هـ .

الناشر : دار صادر - بيروت .

(١١٩) اللباب في تهذيب الأنساب .

تأليف : عز الدين ابن الأثير الجزري . الناشر : مكتبة المثنى - بغداد .

(١٢٠) مؤلفات الغزالي .

تأليف : عبد الرحمن بدوي . ط . الثانية ١٩٧٧ م . الناشر : وكالة المطبوعات - الكويت .

(١٢١) المبسوط .

تأليف : شمس الدين السرخسي . ط . سنة ١٤٠٩ هـ . الناشر : دار المعرفة - بيروت .

تابع / فهرس المصادر والمراجع

- (١٢٢) المجددون في الاسلام من القرن الأول الى الرابع عشر .
تأليف : عبد المتعال الصعيدي . الناشر : مكتبة الآداب ومطبعتها - مدر .
- (١٢٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد .
تأليف : علي بن أبي بكر الهيثمي . ت ٨٠٧ هـ . ط ١٤٠٦ هـ . الناشر : دار المعارف - بيروت .
- (١٢٤) المجموع شرح المذهب .
تأليف : أبيز كريا يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦ هـ . الناشر : دار الفكر - بيروت .
- (١٢٥) مجموع فتاوى شيخ الاسلام أحمد بن تيمية .
جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم . ط . سنة ١٤٠٤ هـ . بالقاهرة .
- (١٢٦) المجموع المذهب في قواعد المذهب .
تأليف : خليل بن كيكلي العلائي الدمشقي . ت ٧٦١ هـ .
مخطوط منه نسخة مصورة في مكتبة مخطوطات الجامعة برقم ١٥٤٥/ف .
- (١٢٧) المحلي .
تأليف : أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم . ت ٤٥٦ هـ .
تحقيق لجنة احياء التراث العربي بدار الآفاق الجديدة . الناشر : دار الآفاق الجديدة - بيروت .
- (١٢٨) مختار المحاج .
تأليف : محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي . ط . سنة ١٩٨٦ م .
الناشر : مكتبة لبنان - بيروت .
- (١٢٩) مختصر الطحاوي .
تأليف : أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي . ت ٣٢١ هـ .
تحقيق : أبي الوفا الأفغاني . الناشر : مكتبة ابن نيمية - مصر .
- (١٣٠) المختصر في أخبار البشر .
تأليف : عماد الدين اسماعيل أبي الفداء . ت ٧٣٢ . ط ١ . الأولى بالمطبعة الحسينية المصرية .
- (١٣١) مختصر المزني .
تأليف : اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل المزني ت ٢٦٤ هـ . الناشر : دار المرفعة - بيروت .
- (١٣٢) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان .
تأليف : أبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي الياضي اليمني المكي . ت ٧٩٨ هـ .
ط . الثانية ١٣٩٠ هـ . مطبعة دائرة المعارف النظامية - الهند . الناشر : مؤسسه الأعلمي - بيروت .
- (١٣٣) مراتب الاجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات .
تأليف : أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم . ت ٤٥٦ هـ .
الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت .
- (١٣٤) المسائل المولدة على مذهب الامام الشافعي .
تأليف : أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن الحنادا . ت ٣٤٤ هـ .
مخطوط منه نسخة في مكتبة مخطوطات الجامعة برقم ٩٢٦/ف .

تابع / فهرس المصادر والمراجع

(١٣٥) المستدرك على الصحيحين في الحديث .

تأليف : أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري . ت ٤٠٥ هـ .
الناشر : دار الباز - مكة المكرمة .

(١٣٦) المستدرك على معجم المؤلفين .

تأليف : عمر رضا كحالة . ط . الأولى ١٤٠٦ هـ . الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت .
(١٣٧) المستفاد من نيل تاريخ بغداد .

تأليف : أحمد بن أبيك بن عبد الله الحسيني المعروف بابن الدمياطي . ت ٧٤٩ هـ .
تحقيق وتعليق : د. قيصر أبو فرح دي - فل . طه الأولى ١٣٩٩ هـ .
الناشر : مكتبة مدينة العلم بمكة .

(١٣٨) مسند أبي عوانة .

تأليف : أبو عوانة يعقوب بن إسحق الأسفراييني . ت ٣١٦ هـ . الناشر : دار المعرفة - بيروت .
(١٣٩) مسند الإمام أحمد بن حنبل .

تأليف : أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل . ت ٢٤١ هـ . ط . الخامسة ١٤٠٥ هـ .
الناشر : المكتب الإسلامي - بيروت .

(١٤٠) مشكاة المصابيح .

تأليف : محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي . تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني . ط . الثانية ١٣٩٩ هـ .
الناشر : المكتب الإسلامي - بيروت .

(١٤١) مشكل الوسيط .

تأليف : أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهير بابن الصلاح .
مخطوط منه نسخة في مكتبة جامعة مصور عن المكتبة الظاهرية .

(١٤٢) المصباح المنير .

تأليف : أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ . ت ٧٧٠ هـ . ط . سنة ١٩٨٧ م .
الناشر : مكتبة لبنان - بيروت .

(١٤٣) المصنف .

تأليف : أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني . ت ٢١١ هـ . ط . الثانية ١٤٠٣ هـ .
تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي . الناشر : المكتب الإسلامي - بيروت .

(١٤٤) مصنف ابن أبي شيبة .

تأليف : أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة . ت ٢٣٥ هـ . ط . سنة ١٤٠٦ هـ .
صححه عبد الخالق الأفغاني . الناشر : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي - باكستان .

(١٤٥) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية .

تأليف : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . ت ٨٥٢ هـ . ط . الأولى ١٣٩٣ هـ .
تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي . طبع المطبعة العصرية بالكويت .

تابع / فهرس المصادر والمراجع

- (١٤٦) المطلب العالي شرح وسيط الامام الخزالي .
تأليف : أحمد بن محمد بن علي بن الرفعة .
مخطوط منه نسخة في مكتبة مركز البحث العلمي بمكة برقم ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، فلم .
(١٤٧) معجم البلدان .
تأليف : أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادى .
الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت .
(١٤٨) المعجم الصغير للطبراني .
تأليف : أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني . ت ٣٦٠ هـ .
ط . سنة ١٤٠٣ هـ . الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت .
(١٤٩) المعجم الكبير .
تأليف : أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني . ت ٣٦٠ هـ .
تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي . الناشر : مكتبة ابن تيمية - مصر .
(١٥٠) معجم المؤلفين وتراجم مصنفي الكتب العربية .
تأليف : عمر رضا كحالة . ط . سنة ١٣٧٦ هـ .
الناشر : مكتبة المثنى و دار احياء التراث العربي - بيروت .
(١٥١) المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم .
تأليف : أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي . ت ٥٤٠ هـ .
ط . الأولى ١٤١٠ هـ . تحقيق : د . ف عبد الرحيم . الناشر : دار القلم - دمشق .
(١٥٢) المنفي .
تأليف : أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي . ت ٦٢٠ هـ .
الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية - مصر .
(١٥٣) منفي اللبيب عن كتب الأغريب .
تأليف : أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ت ٧٦١ هـ .
تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . الناشر : دار احياء التراث العربي - بيروت .
(١٥٤) منفي المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج .
تأليف : محمد الخطيب الشربيني . ط . سنة ١٣٧٧ هـ .
الناشر : مكتبة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة .
(١٥٥) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم .
تأليف : أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده . تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور .
الناشر : دار الكتب الحديثة - مصر .
(١٥٦) منتخب طبقات الشافعيين .
تأليف : يحيى بن شرف النووي . مخطوط .

(١٥٧) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم .

تأليف : أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي . ت ٥٩٧ هـ . ط . الأولى ١٣٥٩ هـ الهند .

(١٥٨) المنتقى شرح موطأ الامام مالك .

تأليف : أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي . ت ٤٩٤ هـ . ط . الثالثة ١٤٠٣ هـ .

الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت .

(١٥٩) المنثورات في القواعد .

تأليف : بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي الشافعي . ت ٩٧٤ هـ . ط . الأولى ١٤٠٢ هـ .

الناشر : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت .

(١٦٠) المنهاج .

تأليف : يحيى بن شرف النووي . ط . سنة ١٣٧٧ هـ . مطبوع بهامش مغني المحتاج .

الناشر : مكتبة مصطفى البابي الحلبي - مصر .

(١٦١) منهاج السنة النبوية .

تأليف : شيخ الاسلام ابن تيمية . تحقيق محمد رشاد سالم . ط . الأولى ١٤٠٦ هـ .

الناشر : جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .

(١٦٢) المسهب . مطبوع مع المجموع .

تأليف : أبي اسحق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي . ت ٤٧٦ هـ .

الناشر : دار الفكر - بيروت .

(١٦٣) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل .

تأليف : أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب . ت ٩٥٤ هـ .

ط . الثانية ١٣٩٨ هـ . الناشر : دار الفكر - بيروت .

(١٦٤) موسوعة فقه عبد الله بن عباس .

تأليف : محمد رواس قلعه جي .

الناشر : معهد البحوث العلمية و احياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

(١٦٥) الموطأ .

للامام مالك بن أنس . تحقيق وتعليق : محمد فؤاد عبد الباقي .

الناشر : دار احياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر .

(١٦٦) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة .

تأليف : أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي . ت ٨٧٤ هـ .

مصور عن نسخة دار الكتب بمصر .

(١٦٧) نصب الراية لأحاديث الهداية .

تأليف : أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي . ت ٧٦٢ هـ .

الناشر : دار الحديث

- (١٦٨) نقض المنطق .
- تأليف : الامام ابن تيمية ت ٧٢٨ هـ . تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة وسليمان الصيع .
الناشر : مكتبة السنة المحمدية - القاهرة .
- (١٦٩) النهاية في غريب الحديث والأثر .
- تأليف : أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير . ت ٦٠٦ هـ .
تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي . طبع بالقاهرة سنة ١٣٨٥ هـ .
الناشر : المكتبة العلمية - بيروت .
- (١٧٠) نهاية المحتاج الى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الامام الشافعي .
- تأليف : محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة الرملي . ت ١٠٠٤ هـ . ط . الأخيرة ١٣٨٦ هـ .
الناشر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر .
- (١٧١) نهاية المطلب في دراية المذهب .
- تأليف : أبي المعالي الجويني .
- مخطوط منه نسخة في مكتبة مركز البحث العلمي بمكة . الجزء الأول برقم ٣٧٢/ف .
- (١٧٢) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار .
- تأليف : محمد بن علي بن محمد الشوكاني . ت ١٢٥٥ هـ .
الناشر : مكتبة دار التراث - القاهرة .
- (١٧٣) الهداية شرح بداية المبتدى . (مطبوع مع شرح فتح القدير) .
- تأليف : برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني ت ٥٩٣ هـ . ط - الثانية .
الناشر : دار الفكر - بيروت .
- (١٧٤) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين .
- تأليف : اسماعيل باشا البغدادي . الناشر : المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة .
- (١٧٥) هذه هي الصوفية .
- تأليف : عبد الرحمن الوكيل . ط . الرابعة ١٩٨٤ م . الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت .
- (١٧٦) الوافي بالوفيات .
- تأليف : صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي . ت ٧٦٤ هـ . ط - الثانية ١٣٨١ هـ .
الناشر : فرانز شتايز بغيسادن .
- (١٧٧) الوجيز في فقه مذهب الامام الشافعي .
- تأليف : أبي حامد الغزالي . ت ٥٠٥ هـ . ط . ١٣٩٩ هـ . الناشر : دار المعرفة - بيروت .
- (١٧٨) الوفيات .
- تأليف : أبي العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب ابن قنفذ الفسطيني . ت ٨٠٩ هـ .
تحقيق : عادل أبو نهيز . ط - الرابعة ١٤٠٣ هـ . الناشر : دار الآفاق الجديدة - بيروت .

تابع / فهرس المصادر والمراجع

(١٧٩) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان .

تأليف : أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان . ت ٦٨١ هـ .

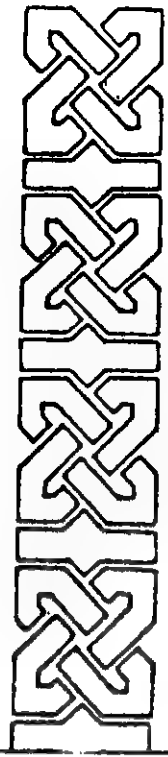
تحقيق : د . احسان عباس . ط . سنة ١٣٩٧ هـ .

الناشر : دار صادر - بيروت .

(١٨٠) الوسيط في المذهب .

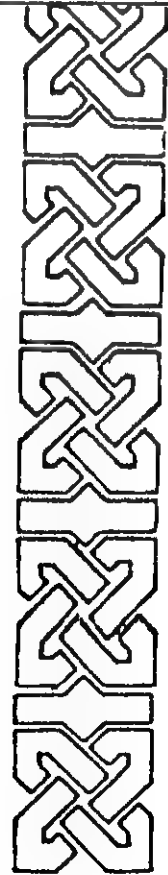
تأليف : أبي حامد الغزالي . ت ٥٠٥ هـ . ط . الأولى .

الناشر : دار الاعتصام - مصر .



فہرِس

المَوْضُوعَاتُ



الصفحة	الموضوع
١	- المقدمة
٢	- خطة البحث
٣	- منهج التحقيق
٥	- الفصل الأول
٦	- ترجمة الامام الغزالي
٦	- اسمه
٧	- كنيته
٧	- لقبه
٨	- ولادته ونشأته وحياته وأسرته
٩	- رحلاته وطلبه للعلم
١٤	- شيوخه
١٧	- تلاميذه
٢٤	- مؤلفاته
٤٤	- مكانته العلمية
٤٥	- كلام العلماء عن الغزالي
٤٨	- وفاته
٤٩	- الفصل الثاني
٤٩	- وصف المخطوط
٥٠	- اسم الكتاب
٥١	- نسبته الى مؤلفه
٥٢	- أهمية الكتاب العلمية
٥٣	- منهج المؤلف في الكتاب
٥٣	- اصطلاحات الغزالي في كتابه
٥٤	- عباراته في التصحيح
٥٥	- من عبارات التضعيف عنده
٥٦	- مصادر المصنف في كتابه البسيط
٦٢	- المسائل التي انفرد بها المصنف في كتاب الطهارة من البسيط
٦٢	- المسألة الأولى
٦٣	- المسألة الثانية
٦٣	- المسألة الثالثة
٦٥	- وصف نسخ المخطوط
٦٥	- النسخة الأولى

الصفحة	الموضوع
٦٥	- النسخة الثانية
٦٥	- النسخة الثالثة
٦٧	- نماذج من صور المخطوط
٧٣	- كتاب البسيط في المذهب للامام الغزالي
٧٣	- مقدمة المؤلف
٧٧	- كتاب الطهارة
٧٧	- القسم الأول في المقدمات
٧٧	- الباب الأول في أحكام المياه
٧٧	- الفصل الأول في تمهيد المعنى المعتمد في الباب
٧٩	- ترتيب مجارى النظر في الباب
٨٠	- التنبيه على مثار الاختلاف في الباب
٨٣	- الفصل الثاني : في المياه الطاهرة والاضافات التي تسلب الطهورية
٨٧	- الفصل الثالث : في مواقع الاتفاق في سقوط الطهورية
٨٨	- الفصل الرابع : في مواقع الاختلاف وهي خمسة
٨٨	- الأول : الماء المتغير بالتراب المطروح فيه
٨٩	- الثاني : الملح اذا وقع في الماء
٩٠	- الثالث : اليسير من الزعفران
٩١	- الرابع : الأوراق اذا تناثرت في الماء وتغير الماء بها
٩٢	- الخامس : اذا انصب مقدار من المائعات الطاهرة على ماء قليل
٩٤	- الفصل الخامس
٩٤	- الباب الأول : في سقوط طهورية الماء بالاستعمال والاستيفاء
١٠٣	- الباب الثاني : في سلب طهورية الماء بما يضافه في صفة الطهارة
١٠٣	- الفصل الأول : في النجاسات
١٠٣	- الطرف الأول : في نجاسة الكلب على الخصوص
١١٤	- الطرف الثاني : في نجاسة الميتات وأجزاء الحيوانات المنفصلة عنها
١١٨	- فرع : اذا وقعت فأرة في الماء وهي حية
١١٩	- الطرف الثالث : في مقدار النجاسة المفسدة للماء القليل
١٢٢	- الفصل الثاني : في بيان مقدار الماء وما ينجس منه وما لا ينجس
١٢٢	- الطرف الأول : في المقدار الذى يدفع النجاسة
١٢٩	- الطرف الثاني : في أحكام الماء الراكد وتفريع الاختلاف في وجوب التباعد فيه
١٣١	- فروع
١٣١	- الأول : اذا وقعت نجاسة جامدة في قلتين
١٣٣	- الثاني : اذا انبسط الماء لكثير على مستو من الأرض

المفحة	الموضوع
١٣٣	- الثالث : قلتان نجستان جمعتا
١٣٣	- كوز فيه ما نجس غمس في ماء كثير
١٣٤	- اذا وقع في البثر نجاسة وماؤها ناقص عن قلتين
١٣٦	- الطرف الثالث : في الماء الجارى
١٤١	- فروع : أحدها : اذا جرى الماء في صيب أو على مستو من الأرض فهو الجارى حقا
١٤١	- الثاني : المنحدر لا ينجس على مذهب ابن سريح
١٤١	- الثالث : الحوض اذا كان الماء يجرى في وسطه وطرفاه راكدان
١٤٢	- الرابع : لو كان الماء يستدير في بعض أطراف الحوض ثم يشتد عند المنفذ
١٤٢	- الخامس : لو كان في وسط النهر حفرة لها عمق
١٤٢	- الطرف الرابع : في كيفية إزالة النجاسة وحكم الغسالة
	- فروع : أحدها : الثوب اذا غسل غسلا وجمعت الغسالات في اناء وكانت الأولى
١٤٨	نجسة
١٤٨	- الثاني : اذا تقاطر على الثوب قطرة من غسالة الغسلة الثامنة من ولوغ الكلب
١٤٩	- الثالث : اذا حكمنا بطهارة غسالة النجاسة
	- الرابع : المستعمل في الغسلة الثانية والثالثة في إزالة النجاسة هل يستعمل
١٤٩	مرة أخرى ؟
١٥٠	- الباب الثالث : في الاجتهاد في المياه
١٥٠	- النظر الأول : في كيفية الاجتهاد
١٥٢	- فرع :
١٥٣	- النظر الثاني : في مجال الاجتهاد وفيه مسألتان
١٥٣	- الأولى : اذا كان معه سوى الاثنتين ماء مستيقن الطهارة أو كان على شط البحر
١٥٤	- الثاني : اذا كان أحد الاثنتين بولا
١٥٥	- النظر الثالث : في الحكم بعد الاجتهاد وفيه ثلاث مسائل
١٥٥	- الأولى : أنه لو با لغ في الاجتهاد فلم يلح له وجه
١٥٦	- الثانية : اذا أدى الاجتهاد الى أحد الاثنتين
١٥٨	- الثالثة : اذا اجنهد رجلان في اثنتين فاختلف اجتهداهما
١٦١	- الباب الرابع في الأواني :
١٦١	- الفصل الأول : في المتخذ من الجلود
١٦١	- الباب الرابع : في الأواني وفيه ثلاثة فصول
١٦١	- الفصل الأول : في المتخذ من الجلود
١٦١	- النظر الأول : فيما يقبل الدباغ
١٦٥	- فرعان : الأول : جلد الآدمي بعد الموت ظاهر وكذا جثته لكن يحرم استعماله

الصفحة	الموضوع
١٦٦	- الثاني : الذكاة فيما لا يؤكل لا تقوم مقام الدباغ
١٦٦	- النظر الثاني : في كيفية الدباغ
١٦٧	- مسائل ثلاث : الأولى : تجميد تلك الأجزاء وتعقيدها بالترتيب والتشميس
١٦٧	- الثانية : هل يجب استعمال الماء في أثناء الدبغ ؟
	- التفريع :
١٦٨	- الثالثة : هل يجب استعمال الماء بعد الفراغ من الدبغ ؟
١٦٩	- النظر الثالث : في حكم الجلد المدبوغ
١٧١	- الفصل الثاني : فيما يتخذ من الشعور والعظام
١٧٢	- حكم الشعر بعد دبغ الجلد
١٧٣	- حكم شعر آدمي
١٧٦	- فرع : اذا ماتت الدجاجة وفي بطنها بيضة
١٧٧	- الفصل الثالث : في المتخذ من الذهب والفضة
١٧٧	- حكم الشرب فيها
١٧٧	- هل التحريم مقتصر على الشرب ؟
١٧٨	- هل التحريم منوط بعين التبرين ؟ أم هو مطلق ؟
١٧٩	- لو اتخذ انا من نحاس وموهه بالذهب
١٧٩	- التحريم فيها يعم الرجال والنساء
١٨٠	- حكم اتخاذ هذه الأواني
١٨٠	- تضبيب الأنا بال تبرين
١٨١	- معنى الحاجة المعتبرة في الضبة
١٨٢	- ما هو حد الكثير في الضبة ؟
١٨٣	- لو اتخذ من مقدار الضبة آنية صغيرة
١٨٤	- القسم الثاني في المقاصد . وفيه أربعة أبواب :
١٨٤	- الباب الأول : في صفة الوضوء
١٨٤	- فرائض الوضوء
١٨٤	- الفرض الأول : النية .
١٨٤	- طهارات الأحداث كلها تفتقر الى النية
١٨٥	- أهلية النية شرط لصحة الوضوء
١٨٦	- لو تيمم وارتد ثم عاد فهل يبطل تيممه ؟
١٨٦	- فرع : لو ارتد في خلال الوضوء ثم عاد على قرب
١٨٧	- الذميمة اذا كانت تحت مسلم فطهرت عن الحيض
١٨٨	- فرع : اذا امتنعت المسلمة من غسل الحيض

الصفحة	الموضوع
١٨٨	- وقت النية في الوضوء
١٩٠	- كيفية النية
١٩٠	- ان نوى رفع الحدث كفى . وفيه مسألتان
١٩٠	- الأولى : اذا اجتمعت عليه أحداث
١٩١	- الثانية : اذا أخطأ في تعيين الحدث
١٩١	- ما يضر الغلط في تعيينه من النيات وما لا يضر
١٩٣	- اذا نوى استحابة الصلاة كفى . وفيه مسألتان :-
١٩٣	- الأولى : لو نوى ما يفتقر جوازه الى الوضوء
١٩٤	- فرعان : الأول : لو نوى تجديد الوضوء أو غسل الجمعة
١٩٤	- الثاني : من استيقن الطهارة وشك في الحدث
١٩٤	- المسألتان الثانية : لو نوى استحابة صلاة معينة
١٩٥	- اذا نوى أداء الوضوء أو فريضة الوضوء
١٩٥	- فروع : الأول : لو نوى بوضوء ه رفع الحدث والتبرد جميعا
١٩٦	- لو نوى رفع الجنابة وغسل الجمعة
١٩٦	- اذا نوى الجنب غسل الجمعة
١٩٧	- اذا نوى التبرد في أثناء الطهارة
١٩٧	- الثاني : لو أغفل لمعة في الغسلة الأولى
١٩٨	- الثالث : لو غسل الجنب بدنه إلا رجليه فنوى بغسل الرجلين رفع الحدث
١٩٨	- الرابع : لو فرق النية على أعضاء الوضوء
١٩٩	- الخامس : المستحاضة ومن به سلس البول كيف ينوى في وضوءه؟
١٩٩	- الفرض الثاني : غسل الوجه
٢٠٠	- النظر الأول : في حد الوجه
٢٠٢	- النظر الثاني : في الشعور النابتة على الوجه
٢٠٤	- فرعان : الأول : حكم إيصال الماء الى العنققة
٢٠٤	- الثاني : اذا نبتت للمرأة لحية كثيفة
٢٠٤	- الفرض الثالث : غسل اليدين مع المرفقين
٢٠٦	- فروع ثلاثة : الأول : لو قطعت يده من الساعد
٢٠٨	- الثاني : لو نفذ سهم في كفه وبقي منفثا بعد الاندمال
٢٠٩	- الثالث : لو نبتت يد زائده من الساعد
٢٠٩	- الفرض الرابع : مسح الرأس
٢٠٩	- قدر المسح المجزئ في الرأس
٢١٠	- كيفية المسح

الموضوع	الصفحة
- محل المسح	٢١١
- لو مسح على شعره فحلقه	٢١٢
- الفرض الخامس : غسل الرجلين مع الكعبيين	٢١٣
- الفرض السادس : الترتيب وفيه مسائل	٢١٣
- الأولى : لونسى الترتيب	٢١٣
- الثانية : لو انغمس المحدث في ماء ونوى رفع الحدث	٢١٤
- الثالثة : الجنب الذى ليس بمحدث لا وضوء عليه	٢١٤
- الرابعة : لو اغتسل فغسل جميع بدنه الا رجليه ثم أحدث	٢١٥
- الخامسة : اذا خرج منه بلل ولم يدرك أنه منى أو مذى	٢١٦
- الفرض السابع : الموالاة	٢١٧
- حد التفريق الضار في الطهارة	٢١٨
- اذا طال زمان التفريق فهل يفتقر الى استئناف النية؟	٢١٨
- سنن الوضوء	٢١٨
- السواك	٢١٨
- آلة السواك	٢١٩
- وقت السواك	٢٢٠
- كيفية الاستياك	٢٢١
- التسمية	٢٢١
- غسل اليدين ثلاثا قبل إخالهما الماء	٢٢٢
- المضمضة والاستنشاق	٢٢٢
- استحباب المبالغة فيهما	٢٢٥
- التكرار في الممسوح والمنسول	٢٢٦
- فرع : لو شك فلم يدرك غسل مرتين أو ثلاثا	٢٢٧
- تخليل اللحية	٢٢٨
- تقديم اليمين على اليسار	٢٢٨
- تطويل الغرة	٢٢٨
- استيعاب الرأس بالمسح	٢٢٨
- مسح الأذنين	٢٢٨
- مسح الرقبة	٢٢٩
- تخليل الأصابع	٢٢٩
- ترك تنشيف أعضاء الوضوء	٢٣٠
- ترك الاستعانة في الوضوء	٢٣١

الموضوع	الصفحة
- الباب الثاني : في الاستنجا	٢٢٣
- مقدمة في آداب قضاء الحاجة	٢٢٣
- الفصل الأول : فيما يستنجى عنه وفيه خمسة مسائل :	٢٤٠
- الأولى : حكم الاستنجا	٢٤٠
- الثانية : هل يجوز الاستنجا بالحجر للخنثى ؟	٢٤١
- الثالثة : المرأة هل تقتصر على الحجر في الاستنجا ؟	٢٤١
- الرابعة : اذا انتشرت النجاسة	٢٤٢
- فرع : اذا انتقل رشاش النجاسة الى المحل وجب غسله	٢٤٣
- الخامسة : اذا خرجت حمأة أو دودة فهل يجب الاستنجا ؟	٢٤٣
- الفصل الثاني : فيما يستنجى به	٢٤٤
- فروع : الأول : لا يستنجى بعين نجسة	٢٤٤
- الثاني : لا يستنجى بالزجاج وكل أملس	٢٤٤
- الثالث : الاستنجا بالتراب والحمم	٢٤٤
- الرابع : الاستنجا بما له حرمة	٢٤٥
- الخامس الاستنجا باليمين	٢٤٦
- السادس : الاستنجا بالحجر المستعمل	٢٤٧
- السابع : الاستنجا بالحجر المبتل	٢٤٧
- الفصل الثالث : في كيفية الاستنجا . وفيه مسائل :	٢٤٨
- الأولى : اشتراط العدد في الاستنجا	٢٤٨
- الثانية : كيفية رعاية العدد	٢٤٩
- الثالثة : وضع الحجر على محل طاهر ثم امراره على النجاسة	٢٥١
- الرابعة : الاستنجا باليمين	٢٥٢
- الجمع بين الماء والحجر في الاستنجا أولى	٢٥٣
- الباب الثالث : في الأحداث	٢٥٥
- أكل لحمل الجوز وما مسته النار هل ينقض الوضوء ؟	٢٥٥
- الفصل الأول : في أسباب الحدث . وهي أربعة :	٢٥٧
- الأول : خروج الخارج من السبيلين	٢٥٧
- الفصد والحجامة	٢٥٧
- اذا كان الخارج نادرا	٢٥٨
- الثاني : زوال العقل	٢٥٩
- الوضوء من النوم	٢٦٠
- النوم قاعدا	٢٦١

الصفحة	الموضوع
٢٦٢	- النوم على هيئة من هيئات المصلين
٢٦٣	- حد النوم الناقض للوضوء
٢٦٤	- الثالث : اللمس : وفيه مسائل :
٢٦٤	- الأولى : اللمس من غير قصد
٢٦٥	- الثانية : اللمس هل ينتقض طهره ؟
٢٦٥	- الثالثة : المحرم والصغيرة والميتة هل ينتقض الوضوء بلمسهن ؟
٢٦٦	- الرابعة : لمس الشعر والظفر والسن هل ينقض الوضوء ؟
٢٦٧	- الخامسة : العفو المبان من المرأة هل ينتقض الطهر بمسه ؟
٢٦٧	- الرابع : مس الذكر
٢٦٨	- لمس ذكر الغير
٢٧٠	- لمس ذكر الصغير والميت
٢٧١	- فرع : اذا جب الذكر فمس محل الجب
٢٧١	- لمس الذكر المبان
٢٧١	- حكم اللمس ذكره
٢٧١	- آلة المس الناقض للطهر
٢٧٢	- حكم الخنثى اذا مس أحد فرجيه
٢٧٣	- اذا مس الخنثى من نفسه
٢٧٣	- اذا مس رجل فرج الخنثى
٢٧٤	- اذا مست المرأة فرج الخنثى
٢٧٤	- خنثيان مس كل واحد من صاحبه أحد فرجيه
٢٧٤	- بم يتبين حال الخنثى ؟
٢٧٧	- فرع : اذا استيقن الطهارة والحدث ولم يدر أيهما أسبق
٢٧٨	- هل يترك اليقين بالشك ؟
٢٧٨	- اذا شك الناس في انقضاء وقت الجمعة
٢٧٨	- اذا شك في انقضاء مدة المسح
٢٧٨	- اذا وصل المسافر الى مكان وشك أنه وطنه أو لا ؟
٢٧٨	- اذا شك أنه نوى الإقامة أم لا ؟
٢٧٩	- الفصل الثاني من الباب : في حكم الحدث
٢٨١	- هل يجب على الولي الزام المني بالطهارة لمس المصحف ؟
٢٨١	- ما تمنع الجنبه
٢٨٢	- الحائض هل تقرأ القرآن ؟
٢٨٣	- الباب الرابع : في الغسل :

الموضوع	الصفحة
يجب الغسل من أربعة أشياء	٢٨٣
الأول : الجنابة . وتحمل بالتقاء المختانين وانزال المنى	٢٨٣
الثاني : خروج المنى	٢٨٤
صفة المنى	٢٨٤
صفة المذى	٢٨٥
صفة الودي	٢٨٥
صفة منى المرأة	٢٨٥
إذا عدم المنى بعض صفاته	٢٨٦
من استكثر الوقاع فخرج منه مادة الزرع فهل يجب عليه الغسل ؟	٢٨٧
إذا خرج منى الرجل من المرأة	٢٨٧
إذا خرج من الرجل شيء وشك في أنه منى أم غيره	٢٨٨
إذا استيقظ من النوم فوجد أثر المنى ولم يتذكر شهوة في النوم	٢٨٩
كيفية الغسل	٢٨٩
أقل الغسل الواجب	٢٨٩
النية في الغسل	٢٩٠
فرع : لو نوت التي انقطع حيضها استباحة الوط	٢٩٠
استيعاب البدن بالغسل	٢٩٠
المضمضة والاستنشاق في الغسل	٢٩٠
صفة أكمل الغسل	٢٩١
الغسل من الحيض	٢٩٣
فرع : تجديد الغسل لا يستحب	٢٩٣
الثالث : الحيض	٢٩٤
فرع : إذا أجنب الحائض	٢٩٤
الرابع : الولادة	٢٩٥
إذا انفصل الولد بدون نفاس وجب الغسل	٢٩٥
الخامس : الموت	٢٩٥
الغسل من غسل الميت والوضوء من مسه	٢٩٥
فضل ماء الجنب طاهر طهور	٢٩٧
لا بأس للجنب أن يجمع ويأكل ويشرب ويستحب له أن يتوضأ	٢٩٧
كتاب التيمم : وفيه ثلاثة أبواب :	٢٩٩
الباب الأول : في الأسباب المبيحة للتيمم	٢٩٩
الأول : العجز عن الماء لفقده	٣٠٠

الصفحة	الموضوع
٣٠٠	- ضبط المكان لفاقد الماء
٣٠٢	- هل تتفاوت مسافة الطلب ومسافة قصد الماء عند تيقنه ؟
٣٠٣	- ضبط الزمان لفاقد الماء
٣٠٥	- اذا تيقن وجود الماء قبل خروج الوقت
٣٠٦	- اذا وجد ماء لا يكفيه اتمام وضوءه
٣٠٨	- اذا صب الماء الذي معه قبل دخول الوقت فدخل الوقت وهو ادم للماء
٣٠٨	- لو صب الماء بعد دخول الوقت تيمم وهل يقضي ؟
٣٠٩	- عدم الماء في الإقامة أو في السفر القصير
٣١٠	- الثاني : العجز بسبب مانع يحول بينه وبين الماء
٣١٠	- اذا ملك الماء غيره فوهبه منه
٣١١	- اذا بيع الماء بفن لم يلزمه شراؤه
٣١١	- ثمن المثل للماء
٣١٢	- الثالث : أن يكون معه ماء لكنه يحتاج اليه لعطشه وفيه مسائل :
٣١٢	- الأولى : اذا كان يتوقع العطش
٣١٣	- الثانية : لو عطش هو ورفيقه
٣١٣	- الثالثة : اذا كان رفيقه يلهث عطشا فهل يتزود للمآل ؟
٣١٣	- الرابعة : لو احتاجت اليه بهيمة
٣١٣	- الخامسة : اذا زاد عن الحاجة وأراد صرفه لأحوج الناس فاجتمع اليه حاض وجنب وميت فمن الأولى منهم به ؟
٣١٣	- السادسة : اذا اجتمع اليه من عليه نجاسة وجنب وحاض فأيهم أولى ؟
٣١٣	- اذا اجتمع جنب وحاض فمن الأولى ؟
٣١٦	- الرابع : العجز بسبب الجهل بوجود الماء
٣١٦	- اذا نسي الماء في رحله
٣١٧	- اذا أدرج انسان الماء في رحله من غير أن يعلم
٣١٨	- اذا كان في رحله ماء فأضله مع العلم بوجوده
٣١٨	- اذا أضل رحله في الرحال ولم يمعن للطلب
٣١٩	- فرع : اذا تيمم ثم رأى بالقرب منه بثرا
٣١٩	- الخامس : العجز بسبب المرض
٣١٩	- حد المرض المبيح للتيمم
٣٢١	- فرعان : الأول : اذا خاف بقاء شين قبيح هل يتيمم ؟
٣٢١	- الثاني : اذا خاف فوات منفعة من منافع اليد
٣٢٢	- السادس : العجز بانخلاع عضو والقاء الجبيرة عليه
٣٢٣	- المسح على الجبيرة وفيه مسألتان :

المفحة	الموضوع
٣٢٣	- الأولى : هل يجب استيعاب الجبيرة بالمسح ؟
٣٢٤	- الثانية : هل يتأقت المسح على الجبيرة ؟
٣٢٤	- هل يجب التيمم مع المسح على الجبيرة
٣٢٤	- اذا كانت الجبيرة على اليد هل يجب المسح على الجبيرة بالتراب ؟
٣٢٥	- هل يجب تقديم الغسل على التيمم ؟
٣٢٥	- اذا ألقى الجبيرة وهو على غير وضوء هل يلزمه قضاء الصلوات ؟
٣٢٦	- السابع : العجزو بسبب الجراحة
٣٢٦	- اذا كان على الجرح دم تعذر غسله تأكد وجوب القضاء
٣٢٦	- لا يجب المسح على الجراحة
٣٢٧	- فروع : الأول : يجب اعادة التيمم عند كل ملاء
٣٢٧	- الثاني : اذا اندملت الجراحة وجب ايصال الماء اليها
٣٢٨	- الثالث : اذا توهم الاندمال فكشف عن الجرح فاذا هو قائم لم يلزم اعادة التيمم
٣٢٩	- الباب الثاني : في كيفية التيمم
٣٢٩	- أركان التيمم
٣٢٩	- الأول : نقل التراب الطهور
٣٢٩	- يجوز استعمال كل ما يسمى ترابا
٣٣٠	- لا يجوز التيمم بالزرنخ والنورة وما أشبههما
٣٣٢	- اذا اختلط بالتراب فتات الأوراق ونحوها
٣٣٢	- التيمم بمسحوق الخزف
٣٣٣	- التيمم بالرمل
٣٣٣	- التيمم بالتراب المستعمل
٣٣٤	- الثاني : القمد الى الصعيد
٣٣٤	- لو تعرض لمهب الريح حتى سفت عليه التراب ونوى التيمم
٣٣٤	- لو يممه غيره
٣٣٥	- لو نقل التراب عن غير بدنه أو من بدنه ولكن من غير أعضاء التيمم
٣٣٥	- لو مسح وجهه وعليه تراب
٣٣٥	- لو معلق وجهه في التراب
٣٣٦	- الثالث : النية
٣٣٦	- اذا نوى رفع الحدث في تيممه
٣٣٦	- اذا نوى استباحة الملاة
٣٣٦	- اذا تعرض في النية للملاء مطلقا
٣٣٧	- اذا نوى استباحة الفرض والنفل جميعا

الصفحة	الموضوع
٣٣٧	- اذا تعرض للفرض
٣٣٨	- اذا اراد أن يتنفل قبل الفرض
٣٣٨	- اذا نوى بتيممه النفل
٣٣٨	- اذا نوى التيمم اقامة فرضين
٣٣٩	- اذا نوى بتيممه فريضة التيمم
٣٣٩	- الرابع : مسح الوجه
٣٣٩	- وجوب الاستيعاب في مسح الوجه
٣٤٠	- ايمال التراب الى منابت الشعور
٣٤٠	- الخامس : مسح اليدين ومقدار الواجب فيه
٣٤٠	- هل يتقدر تراب التيمم بمقدار
٣٤٢	- اذا فرّج أصابعه في الضربة الأولى
٣٤٣	- اذا أمر احدي اليدين على الأخرى فرفعها ثم أعادها
٣٤٣	- الترتيب والمواولة في التيمم
٣٤٤	- الباب الثالث : في حكم التيمم بعد الفراغ منه . وفيه ثلاثة فصول
٣٤٤	- الفصل الأول : حكمه عند رؤيالماء
٣٤٤	- اذا رأى الماء قبل الشروع في الصلاة
٣٤٦	- اذا رأى الماء بعد الشروع في الصلاة
٣٤٧	- هل له أن يقلب صلاته نفلا ليفتح الفريضة بالوضوء؟
٣٤٨	- هل يجوز الخروج من الصلاة ؟
٣٤٨	- فروع : الأول : لو نوى التيمم الاقامة في أثناء الصلاة
٣٤٩	- الثاني : المتنفل اذا رأى الماء في أثناء الصلاة
٣٥٠	- الثالث : اذا اغتسل وأغفل لمعة في غير أعضاء الوضوء ثم فقد الماء وأحدث
٣٥١	- الرابع : اذا تيمم وصلى الفرض فأحدث ثم وجد الماء
٣٥٢	- الفصل الثاني : فيما يؤدي من الصلوات بالتيمم
٣٥٢	- هل يجمع بين أكثر من فرض بتيمم واحد ؟
٣٥٣	- فروع : الأول : الجمع بين فريضة وصلاة مندورة بتيمم واحد
٣٥٣	- الثاني : الجمع بين فريضة وصلاة جنازة وبين صلاتي جنازة بتيمم واحد
٣٥٤	- الثالث : هل يجمع بين الفريضة وركعتي الطواف بتيمم واحد ؟
٣٥٥	- الرابع : من نسي صلاة من خمس صلوات ولم يدر عينها
٣٥٦	- لو نسي صلاتين متجانستين من يومين
٣٥٧	- لا يتيمم لصلاة قبل دخول وقتها
٣٥٨	- فروع : الأول : لو تيمم لفائتة قبل الظهر فلم يملها حتى دخل وقت الظهر فهل
	له أداء الظهر ؟

الموضوع	المصفحة
- الثاني : لو تيمم للظهر في وقتها ثم تذكر فائتة	٣٥٨
- الثالث : لو تيمم للنافلة ضحوة النهار فدخل وقت الظهر	٣٥٩
- الفصل الثالث : فيما يقضى من الصلوات اذا تطرق اليها خلل	٣٦٠
- التيمم في السفر اذا أدى به صلاة لا يجب قضائها لاجتماع ثلاثة أمعان	٣٦٠
- اذا انتفت المعاني الثلاثة وجب القضاء	٣٦٠
- اذا كان العذر مما يدوم غالبا سقط القضاء	٣٦٠
- اذا كان العذر نادرا ولا يدوم وانتقل الى بدل	٣٦٠
- فروع : الأول : اذا صلى وعلى جرحه نجاسة عسر غسلها	٣٦١
- الثاني : الصلاة في حال المسايقة هل يجب قضائها ؟	٣٦٢
- الثالث : المبووط على خشبة اذا أدركته الصلاة	٣٦٢
- الرابع : من أشتبه عليه القبلة وعسر عليه الاجتهاد	٣٦٢
- الخامس : اذا صلى عاريا	٣٦٢
- العارى هل يتم الركوع والسجود في صلاته	٣٦٣
- من صلى على حسب حاله ثم قضى فالواجب من الصلاتين أيتهما ؟	٣٦٥
- با ب المسح على الخفين	٣٦٨
- الفصل الأول : في شرائط المسح	٣٦٩
- الأول : أن يلبس الخف على طهر كامل	٣٦٩
- طهارة المستحاضة هل تفيد حل المسح ؟	٣٧٠
- اذا تيمم وأراد أن يمسح	٣٧١
- فرع : لو شفي الجريح والمستحاضة لزمهما النزع	٣٧١
- الثاني : أن يكون الملبوس ساترا قويا حلالا يمنع نفوذ الماء الى الرجل	٣٧١
- فرعان : الأول : لو لبس خفا شفافا تتراى الرجل من ورائه	٣٧٢
- الثاني : ملبوس مشقوق القدم مخروز الجملة يشد محل الشق بشرج هل يمسح عليه ؟	٣٧٣
- فرعان : الأول : لو لبس خفا من حديد هل يمسح عليه ؟	٣٧٤
- الثاني : لو لف قطعة آدم على رجليه وشد برباط هل يمسح عليهما ؟	٣٧٥
- المسح على الخف المفضوب	٣٧٦
- المسح على الجرموق	٣٧٦
- لو نزع الجرموقين بعد المسح عليهما	٣٧٩
- اذا نزع أحد الجرموقين بعد المسح	٣٨٠
- لو لبس في احدى الرجلين جرموقا	٣٨٠
- فرع : لو أدخل يده تحت الجرموق ومسح على الخف	٣٨١
- الفصل الثاني : في كيفية المسح	٣٨٢

الصفحة	الموضوع
٣٨٢	- أقل ما يجزى في المسح
٣٨٣	- أكمل المسح
٣٨٤	- كيفية المسح
٣٨٤	- المسح على عقب الخف
٣٨٥	- الفصل الثالث : في حكم المسح وفائدته
٣٨٥	- مدة المسح
٣٨٦	- من أى وقت تحتسب مدة المسح ؟
٣٨٧	- اذا لبس في الحضر على طهارة كاملة ثم سافر قبل الحدث
٣٨٨	- اذا مسح في السفر ثم أقام
٣٨٨	- اذا أحدث في الحضر ولم يتوضأ حتى فات وقت الصلاة ثم سافر
٣٨٩	- لو شك فلم يد أمسح في الحضر أم لا ؟
٣٩٠	- اذا نزع أحد الخفين
٣٩١	- فرعان : أحدهما : لو نزع الرجل من الخف حتى أنهاها الى الساق
٣٩٢	- الثاني : لو لبس فرد خف فهل يمسح عليه ؟
٣٩٣	- كتاب الحيض
٣٩٣	- الباب الأول : في حكم الحيض والاستحاضة
٣٩٣	- سن الحيض
٣٩٤	- أكثر الحيض والطهر وأقلهما
٣٩٨	- اذا وجد من النساء من تحيض أقل من أقل الحيض أو أكثر من أكثره
٤٠٠	- حكم الحيض
٤٠٣	- فرع : اذا باشر في حال الحيض فماذا عليه ؟
٤٠٥	- حكم الاستحاضة . وفيه مسائل :
٤٠٥	- الأولى : هل يجب تجديد الوضوء لكل صلاة ؟
٤٠٦	- الثانية : هل يجب عليها المبادرة الى الصلاة لتقليل الحدث ؟
٤٠٧	- الثالثة : لو توفأت قبيل الزوال وتحرمت بالظهر على اتصال معتبر
٤٠٧	- الرابعة : يجب عليها أن تتلجم وتستثفر
٤٠٨	- فرع : لو زالت العصابة من محلها بنفسها بعد الغريضة
٤٠٨	- الخامسة : اذا شفيت المستحاضة قبل الشروع في الصلاة
٤٠٩	- اذا شفيت في أثناء الصلاة
٤٠٩	- السادسة : اذا انقطع الدم وعاد
٤١٠	- فرع : اذا انقطع في الحال وهي لا تدري أيعود أم لا فشرعت في الصلاة وعاد
٤١١	- الباب الثاني : في المستحاضات
٤١١	- المستحاضة الأولى : المميزة التي لا عادتها

الموضوع	الصفحة
- شرائط تحييض المستحاضة	٤١١
- وقوع الدم القوي في أول النوبة هل يشترط ليجعل حيضا ؟	٤١٣
- المبتدأة اذا فاتحها الدم القوي ثم تغير الى الضعف فماذا تفعل ؟	٤١٦
- هل تثبت العادة بمرة واحدة ؟	٤١٦
- اذا انقلب الدم القوي الى الضعف في الدور الثاني فماذا تفعل ؟	٤١٨
- ما هو المحكم في التمييز ؟	٤١٩
- المستحاضة الثانية : المبتدأة التي ليست مميزة الى ماذا ترد ؟	٤١٩
- أي نسوة اللاتي بهن الاعتبار في الرد الى قدر الحيض ؟	٤٢٢
- في الايام التي يحكم لها بالطهر ، ماذا تفعل ؟	٤٢٣
- المستحاضة الثالثة : المعتادة	٤٢٤
- ما استفاد من العادة	٤٢٥
- فرع لو كانت تحيض خمسا وتطهر خمسا وعشرين وفي دور حاضتا ستا وفي آخر سبعا ثم استحيضت فإلى ماذا ترد ؟	٤٢٦
- اذا تغير ميقات الحيض بالتقدم أو التأخر	٤٢٧
- المستحاضة الرابعة : المعتادة المميزة	٤٢٢
- المبتدأة اذا تمكنت من التمييز واستمر السواد ثم أطبق الدم على لون واحد	٤٢٣
- حكم الصفرة والكدر في أيام الحيض	٤٢٣
- المبتدأة اذا رأت الصفرة والكدر أولا	٤٢٥
- الباب الثالث : في المستحاضة المتحيرة	٤٢٦
- بماذا تؤمر المتحيرة ؟	٤٢٦
- كيفية الاحتياط في الطهارة	٤٢٧
- كيفية الاحتياط في الصلاة	٤٢٨
- هل يجب عليها تطبيق أول الصلاة على أول الوقت ؟	٤٤١
- كيفية الاحتياط في الصوم	٤٤٣
- كيفية الاحتياط في قضاء الصوم	٤٤٤
- اذا كان عليها صوم يومين كيف تقضيها ؟	٤٤٥
- كيفية الاحتياط في قضاء الصلاة	٤٤٦
- اذا كان الواجب عليها صلوات متجانسة كيف تقضيها ؟	٤٤٧
- اذا كانت الصلوات الواجبة عليها مختلفة الأجنل كيف تقضيها ؟	٤٤٨
- القول في الاحتياط في أحكام متفرقة	٤٤٩
- الاحتياط في الوقاع	٤٤٩
- اذا طلقت المتحيرة فبم تحتسب عدتها ؟	٤٤٩

الموضوع	المصفحة
- حكم دخول المسجد وقراءتها للقرآن	٤٥٠
- تنفل المتحيرة	٤٥٠
- طواف المتحيرة مع ركعتي الطواف	٤٥٠
- الباب الرابع : في المتحيرة التي تحفظ شيئاً . وفيه ثلاثة فصول :	٤٥٢
- الفصل الأول : فيما إذا لم تحفظ مقدار الحيض والطمهر ولها صور :	٤٥٢
- الأولى : لو قالت أحفظ أن ابتداء الدم كان أول الشهر	٤٥٢
- الثانية : لو قالت : أحفظ أن الدم كان ينقطع عند آخر كل شهر	٤٥٢
- الثالثة : لو قالت أحفظ زمان الطهر	٤٥٢
- الرابعة : لو قالت : كنت أخلط الشهر بالشهر بالحيض	٤٥٣
- الخامسة : لو قالت : كنت لا أخلط الشهر بالشهر وكنت اليوم السادس طاهراً	٤٥٣
- السادسة : لو قالت : كنت أخلط الشهر بالشهر بالحيض وكنت يوم السادس حائضاً	٤٥٣
- السابعة : لو حفظت زمان الطهر وزمان الحيض	٤٥٤
- الفصل الثاني : فيمن أضلت أيام عادت بها في أيام من الشهر . وهي أقسام :	٤٥٥
- الأول : أن لا تحفظ الأيام التي أضلتها ولا التي أضلت فيها	٤٥٥
- الثاني : أن تحفظ الأيام التي أضلتها والتي أضلت فيها	٤٥٥
- الثالث : أن تحفظ الأيام التي أضلتها ولا تحفظ الأيام التي أضلت فيها	٤٥٥
- الرابع : أن تحفظ الأيام التي أضلتها والتي أضلت فيها	٤٥٦
- إذا قالت أضلت عشرة في عشرين من أول الشهر	٤٥٦
- لو قالت أضلت خمسة في عشرين من أول الشهر	٤٥٦
- لو قالت : أضلت خمسة عشرة في عشرين	٤٥٦
- لو قالت أضلت عشرة في عشرين من أول الشهر وكنت اليوم العاشر حائض	٤٥٧
- لو قالت : كنت اليوم الخامس حائضاً	٤٥٧
- لو قالت كنت اليوم الخامس عشر حائضاً	٤٥٧
- إذا تبين لها وقت الطهر	٤٥٧
- الفصل الثالث : في العادة الدائرة	٤٥٨
- هل تثبت العادة بتكرر الاختلاف على اتساق ؟	٤٥٨
- إذا استحيضت ولم تدر العبرة المتقدمة على الاستحاضة	٤٥٨
- إذا كان عود الاقذار غير منتظم	٤٦٠
- الباب الخامس : في التلفيق	٤٦١
- القسم الأول : غير المستحاضة إذا تقطع عليها الدم	٤٦١
- شروط مذهب التحيض	٤٦٢
- إذا انقطع الدم في الحال فماذا تعمل ؟	٤٦٣

الموضوع	المفحة
- التفريع على قول التلفيق	٤٦٥
- لو نقص مجموع الدماء في الخمسة عشر يوما عن أقل الحيض	٤٦٥
- قدر النقاء	٤٦٦
- الغسل عند ظهور النقاء	٤٦٦
- القسم الثاني : المستحاضات . وهن أربع	٤٦٧
- الأولى : المعتادة	٤٦٧
- لو كانت ترى يومين دما ويومين نقاء	٤٦٧
- لو كانت ترى يومين دما وأربعة نقاء	٤٦٨
- اذا كانت عادتها حيض يوم وليلة وطهر بقية الشهر فاستحيضت في دور فكانت ترى يوما دما وليلة نقاء	٤٦٨
- لو كانت تحيض عشراً وتطهر عشرين فأطبق الدم وتقطع يوما يوما	٤٦٩
- لو كانت عادتها عشرا فتقطع الدم والنقاء ستا ستا	٤٧٠
- الثانية : المبتدأة	٤٧٢
- الثالثة المميزة	٤٧٤
- الرابعة الناسية	٤٧٥
- المتحيرة التي تحفظ شيئا وتقطع دما	٤٧٥
- اذا حفظت أنها كانت تخلط الشهر بالشهر حيضا	٤٧٦
- اذا قالت أضللت خمسة في عشرة من أول الشهر	٤٧٧
- الباب السادس : في النفاس	٤٨٠
- القسم الأول : النفاء غير المستحاضة وفيه ثلاثة فصول	٤٨٠
- الفصل الأول : في قدر النفاس	٤٨٠
- الفصل الثاني : في الدم قبل الولادة	٤٨١
- فرع : اذا قلنا انه حيض فكانت تحيض خمسة وتطهر خمسة وعشرين فحاضت خمستها	٤٨٢
- ولدت قبل مضي خمسة عشر من بعد الحيض	٤٨٢
- الفصل الثالث : في الدم بين التوأمين	٤٨٣
- فرع : اذا زاد النفاس عن أكثره	٤٨٤
- القسم الثاني : النفاء المستحاضة . وهن أربع :	٤٨٥
- الأولى : المعتادة	٤٨٥
- فرع : اذا ولدت مرارا وهي ذات جفاف فنفس في كرة واستحيضت	٤٨٥
- الثانية : المبتدأة	٤٨٥
- الثالثة : المبتدأة المميزة	٤٨٦
- فرع : المبتدأة اذا رأت يوما وليلة سوادا ثم أطبقت الحمرة سنة أو أكثر	٤٨٦
- الرابعة المتحيرة	٤٨٧

المفحة	الموضوع
٤٨٧	قرع : اذا تقطع دم النفساء هل يجرى التلفيق ؟
٤٨٩	الفهارس
٤٩٠	فهرس الآيات القرآنية
٤٩١	فهرس الأحاديث والآثار
٤٩٥	فهرس الألفاظ الغريبة والمصطلحات
٤٩٧	فهرس الأعلام الوارد ذكرهم في النص المحقق
٥٠٢	فهرس المصادر والمراجع
٥١٨	فهرس الموضوعات